إصدارات موسوعة صحيح البخاري ٨

التلقيح
لفهم قارئ الصحيح

تأليف
الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل
الشهير بسبط ابن العجمي
(٧٥٣-٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى
العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد السابع

تحقيق
محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة
عطاءات العلم

دار عطاءات العلم — دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري ٨

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل
الشهير بسبط ابن العجمي
(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق
محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة
عطاءات العلم

المجلد السابع

الأحاديث (٢٣٥١ - ٢٧٨١)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم
علم ينتفع به

التَّلقِيح

لفهم قارئ الصَّحيح

(٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446
جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948
Email : darminhagkawem@hotmail.com
Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بسم الله الرحمن الرحيم

٤١ - كِتَابٌ فِي الشُّرْبِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨-٧٠] ﴿ثَجَّاجًا﴾ [النبأ: ١٤]: مُنْصَبًّا، ﴿الْمُزْنِ﴾: السَّحَابُ، وَالأُجَاجُ: المُرُّ، ﴿فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]: عَذْبًا.

(كِتَابٌ فِي الشُّرْبِ) إلى (كِتَابِ الاسْتِقْرَاضِ).

قوله: (كِتَابٌ[١] فِي الشُّرْبِ): قال ابن قُرْقُول: (قوله: «ما جاء في الشِّرب» بكسر الشِّين، أي: الحكم في قسمة الماء والسَّقي منه، وضبطه الأَصيليُّ بالضَّمِّ) انتهى[مطالع٦/٢٨]، فكذا (كتاب الشِّرب) -أي: النَّصيب من الماء- بالكسر، ويقال فيه: بالضَّمِّ، والله أعلم.

١ - بابٌ مَنْ رَأَى صَدَقَةَ المَاءِ وَهِبَتَهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ

وَقَالَ عُثْمَانُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدِلَاءِ المُسْلِمِينَ». فَاشْتَرَاهَا عُثْمَانُ.

قوله: (بابٌ فِي الشُّرْبِ[٢]..) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن ساق ما في الباب: (مدخله في الفقه[٣] تحقيق أنَّ الماء يُملَك، ولهذا استأذن النَّبيُّ ﷺ بعضَ الشُّركاء فيه، ورتَّب قسمته يَمنة ويَسرة، ولو كان على إباحته لم يدخله ملك ولا ترتَّبَ قسمتُه، والحديث الثاني طابق التَّرجمة بقوله: «شيب بماء»، والاستدلال به ضعيف، ولعلَّ هذا التَّرتيب؛ لأنَّ اللَّبن[٤] هو الذي يُملَك، لا الماء). انتهى[المتواري٢٦٨][٥].

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (باب).

(٢) كذا في النسخ وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وقوله: (في الشرب): ثابت في رواية غير أبي ذرٍّ، كما في «اليونينيَّة».

(٣) في النسخ: (القصة)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب): (اللين)، وهو تصحيفٌ.

(٥) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٧): (اختلف العلماء في الماء، هل يجوز أن يُمْلَك أم لا؟ فالصَّحيح عند الشافعيِّ والبخاريِّ: أنَّه يُملَك، ولكن جاء في «السُّنن» أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ثلاث لا يُملَكن: الماء، والكلأ، =

قوله: (وَقَالَ عُثْمَانُ): هو ابنُ عفَّان الخليفةُ ، أحدُ العشرة، وهذا معروفٌ، ولكن في الصَّحابة مَن اسمه عثمان غيره اثنان وعشرون شخصًا، في الاثنين والعشرين مَنِ الصحيحُ أنَّه تابعيٌّ أربعةٌ، وفيهم مَنْ ذِكْره فيهم غلطٌ اثنان(١)، والله أعلم.

قوله: (بِئْرَ رُوْمَةَ): (رُوْمَة): بضمِّ الراء، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ ميم مفتوحة، ثمَّ تاء التَّأنيث، سيأتي في (الوقف) الكلام عليها[ح٢٧٧٨]، وهي بئر معروفة خارج المدينة المشرَّفة اشتراها عثمان ووقفها، وكانت قبله لرجل من اليهود، وسأذكر بكم اشتراها؟ مُطوَّلًا، وماذا جرى لها؟ في (الوقف) إن شاء الله تعالى، وقد ذُكر رُوْمَة(٢) الغفاريُّ في الصَّحابة صاحبُ هذه البئر، كذا رأيته في «تجريد الذَّهبيِّ»(٣).

٢٣٥١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ القَوْمِ، وَالأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الأَشْيَاخَ؟» قَالَ: مَا كُنْتُ لأُوثِرَ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم أنَّه سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم الجُمَحيُّ مولاهم، الحافظُ، ابنُ أبي مريم، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٤]، وكذا تقدَّم (أَبُو غَسَّانَ) أنَّه يُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّ اسمَه مُحَمَّدُ بن مُطَرِّف مُترجَمًا[ح٩٣٨]، وكذا تقدَّم (أَبُو حَازِمٍ) أنَّه بالحاء والزَّاي قريبًا وبعيدًا، وأنَّه سلمة بن دينار.

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ): هذا الغلام: هو عبد الله بن العبَّاس رضي الله عنهما، وكذا قاله ابن بَشْكُوال في «مبهماته»(٤)، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (جاء في «مسند ابن أبي شيبة»: أنَّ الغلام عبد الله بن عبَّاس، ومن الأشياخ خالد بن الوليد) انتهى[شرح مسلم١٣/٢٠١]، وقال شيخنا بعد أن ذكر أنَّه عبد الله بن العبَّاس: (وقال ابن بطَّال: «يُقال: إنَّ الغلام هو الفضل بن العبَّاس»[٦/٤٩٤]، وكذا حكاه ابن التِّين، وقال في «باب من رأى أنَّ صاحب الحوض أحقُّ بمائه»: هو عبد الله بن عبَّاس، وقيل: الفضل) انتهى[التوضيح١٥/٣١١].

= والنار»)، وقد أخرج أبو داود (٣٤٧٧) من حديث مسدد، وابن ماجه (٢٤٧٢) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (قال رسول الله ﷺ: «المسلمون شركاء في ثلاث؛ في الماء والكلأ والنار»)، وانظر «منهاج الطالبين» (ص٣١٨).

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٧٣-٣٧٥).

(٢) في (ب): (دومة)، وهو تحريف.

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٨٦).

(٤) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/١٨٣).

قوله: (وَالأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ): تقدَّم أعلاه أنَّ منهم خالدَ بن الوليد، واعلم أنَّ ابن بَشْكُوال ذكر هذا الحديث، وسمَّى الغلام: ابن عبَّاس، قال: (وكان خالد بن الوليد عن يساره، وكان ذلك في بيت ميمونة) انتهى[الغوامض١/١٨٣]، زاد ابن شيخنا العراقيِّ: أنَّ في «المُوَطَّأ»[الموطأ٢/٩٢٦] من رواية ابن شهاب [عن أنس]: (أنَّ أبا بكر كان عن يساره). انتهى[المستفاد١/٦٩٦].

٢٣٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا حُلِبَتْ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم شَاةٌ دَاجِنٌ وَهُوَ فِي دَارِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَشِيبَ لَبَنُهَا بِمَاءٍ مِنَ البِئْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ، فَأَعْطَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم القَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ، حَتَّى إِذَا نَزَعَ القَدَحَ مِنْ فِيهِ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ؛ فَقَالَ عُمَرُ: وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ الأَعْرَابِيَّ: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللهِ عِنْدَكَ، فَأَعْطَاهُ الأَعْرَابِيَّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وتقدم مُتَرجَمًا[ح٧]، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ) أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (حُلِبَتْ): هو بضمِّ الحاء، وكسر اللَّام، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شَاةٌ): مرفوع منوَّن نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهر.

قوله: (دَاجِنٌ): هو بالدَّال المهملة، وبعد الألف جيمٌ مكسورة، ثمَّ نون، والدَّاجن من الدَّوابِّ: ما يألف البيوت.

قوله: (وَشِيبَ): هو بكسر الشِّين، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(لَبَنُهَا): مرفوع نائب مناب الفاعل، ومعنى (شيب): خُلط.

قوله: (فَأَعْطَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم القَدَحَ، فَشَرِبَ): (أَعطى): مبنيٌّ للفاعل، و(رسولَ): منصوب مفعول، وكذا هو في أصلنا منصوب بالقلم، وعليه (صح) أي: أعطى المعطي، والله أعلم.

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ): هذا الأعرابيُّ لا أعرفه، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (قيل: هذا الأعرابيُّ خالد بن الوليد، ذكره ابن التين(١)، وفيه بُعد لأنَّ خالدًا لا يُقال له: أعرابيٌّ، وسيأتي بيانُه). انتهى[الإفهام٢٠٨]، وهذا القول كنتُ أنا أحفظه، ولم أرضَ كتابته لأنَّه لا يُقال لخالد: أعرابيٌّ، الأعرابيُّ

(١) في النسختين: (ابن الأثير)، والمثبت موافق لمصدره هنا وفي الحديث (٢٦٠٢) (ص٢٣٤)، وكذا عزاه ابنُ الملقِّن في «التوضيح» (٣٧١/١٦) لابن التين، وسيأتي نصُّه في الحديث (٢٦٠٢) ونذكر تعقُّب الحافظ لابن التين.

ساكنُ البادية، وخالدٌ من الحاضرة، وقد ذكر شيخنا الشَّارح في (الأشربة) أنَّه خالد[التوضيح٢٧/١٨٢]، وفيه بُعد، كما قد(١) عرفته.

قوله: (الأَيْمَنُ فَالأَيْمَنُ): هما منصوبان بفعلٍ مقدَّرٍ، وهذا معروفٌ، ويجوز رفعُهما، ذكره المُحبُّ الطَّبريُّ(٢)، وسأذكر كلامه في (الأشربة)[ح٥٦١٢].

٢- بابُ مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ المَاءِ أَحَقُّ بِالمَاءِ حَتَّى يَرْوَى؛
لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ»

قوله: (لَا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ): (يُمنَع): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(فضلُ): مرفوع نائب مناب الفاعل، و(يُمْنَعْ) في أصلنا مرفوع ومجزوم بالقلم، وعليه (معًا)(٣).

٢٣٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الكَلَأُ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وكذا تقدَّم (الأَعْرَجِ) أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ(٤).

قوله: (لَا يُمْنَعُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(فَضْلُ): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (لِيُمْنَعَ بِهِ الكَلَأُ): (يُمنَع): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الكلأُ): مرفوع مهموز مقصور نائب مناب الفاعل، وتقدَّم[ح٧٩] الكلأُ: المرعى والعشب رطبًا كان أو يابسًا عند الأكثر، وقال ثعلب: الكلأ: اليابس(٥)، وبه قال الخطَّابيُّ وابن فارس(٦)، ومفهوم الحديث يردُّ على قائل ذلك، وتفسير الحديث: أنَّ مَنْ نزل بماشيته على بئر من آبار المواشي بالبادية فمنع(٧) فضلها لمن أتى بعده ليبعد عنه ولا يرعى

(١) (قد): ليس في (ب).
(٢) انظر «غاية الإحكام» (٥/٥٦٠).
(٣) الجزم رواية أبي ذرٍّ، والرفع رواية غيره.
(٤) زيد في (ب): (من نحو ثلاثين قولًا).
(٥) نقله عنه القاضي في «المشارق»، وتبعه ابن قُرْقُول في «المطالع».
(٦) نقله عنهما النووي في «شرح مسلم» (١٥/٤٧)، ولم أقف على كلام الخطابيِّ، وقد قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٥/١٣٢) و«مُجمَل اللغة» (٣/٧٦٩): (الكلأ: وهو العشب، يقال: أرض مُكْلِئة: ذات كلأ، وسواء يابسه ورطبه).
(٧) في «المشارق»: (فلا يمنع).

خصب الموضع معه لأنَّه إذا منعه الشرب منها لِسَبْقِهِ إليها لم[(١)] يقدر الآخر على الرَّعي بقربه دون شرب ماء، فيخلِّي له المرعى، ويذهب يطلب الماء، وليس للآخر رغبة في منع الماء إلَّا لهذا فنُهِي عنه[(٢)].

٢٣٥٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ المَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الكَلَأِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وكذا تقدَّم (**اللَّيْثُ**) أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (**عُقَيْل**) أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد الأيليُّ، وكذا تقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**) أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تقدَّم (**ابْن المُسَيَّبِ**) أنَّه سعيدٌ، وأنَّ ياءَه بالفتح والكسر، بخلاف غيره ممَّن اسمُه (المسيَّب) فإنَّه بالفتح ليس غير، وكذا تقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ**) أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا (**أَبُو هُرَيْرَةَ**) أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**فَضْلَ الكَلَأِ**): تقدَّم أعلاه[(٣)] أنَّ (الكلأ) بالهمز والقصر، وتقدَّم تفسير الحديث أعلاه.

٣- بابٌ مَنْ حَفَرَ بِئْرًا فِي مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ

قوله: (**مَنْ حَفَرَ بِئْرًا فِي مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ**): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر حديث الباب: (الحديث مُطلَقٌ، والترجمة مُقيَّدةٌ بالملك، وإن كان الحديث تحته صور؛ إحداها: الملك، وهو أقعد الصُّور بِسقوط[(٤)] الضَّمان كان دخولها في الحديث مُحقَّقًا، واستقام الاستدلال)[المتواري ٢٦٩].

٢٣٥٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ، وَالعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا**[(٥)] **مَحْمُودٌ**): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ غَيلان/. [١/٢٩٥أ]

---

(١) في (ب): (ثم)، وهي محتملة في (أ)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (١/٦٧٢)، «مطالع الأنوار» (٣/٣٥٩).

(٣) في (ب): (في الورقة التي قبل هذه).

(٤) في (ب): (لسقوط).

(٥) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عُبَيْدُ اللهِ): هذا هو ابن موسى العبسيُّ -بالموحَّدة- أبو مُحَمَّد، أحدُ الأعلام على تشيُّعِه وبِدعَتِه، سمع هشامَ بن عروة، وابنَ أبي خالد، وابنَ جُرَيج، والطبقةَ، وعنه: البخاريُّ -وهو والخمسةُ عن رجلٍ عنه، وهنا حدَّث البخاريُّ عن محمودٍ، هو ابنُ غَيلان عنه[(٢)]- والدَّارميُّ، وعبدُ بن حُمَيد[(٣)]، والحارثُ ابن أبي أسامة، تُوُفِّيَ في ذي القعدة سنة (٢١٣هـ)[الكاشف٩٢ب]، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٦/٣][(٤)].

قوله: (عَنْ إِسْرَائِيلَ): هذا هو إسرائيلُ بن يونسَ بنِ أبي إسحاق السَّبيعيِّ، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجَمًا[ح١٢٦].

قوله: (عَنْ أَبِي حَصِينٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الحاء، وكسر الصَّاد، وأنَّه عثمان بن عاصم الأسديُّ، وتقدَّم أنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ، والكُنى بالفتح[ح١١٠]، وكذا تقدَّم (أَبُو صَالِحٍ) أنَّه السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ ذكوانُ، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ) قريبًا جدًّا[ح٢٣٥٤].

قوله: (المَعْدِنُ جُبَارٌ): هو بكسر الدَّال، و(الجُبَار): بضمِّ الجيم، ثمَّ موحَّدة مخفَّفة، وفي آخره راء، وقد تقدَّم الكلام عليه، وعلى (المعدِن)[قبل ح١٤٩٩]، وكذا الكلام على (البِئْر جُبَار)، وعلى (العَجْماء جُبَار) في (الزَّكاة) فراجعْه، وعلى (الرِّكازِ)[ح١٤٩٩].

٤ - بابُ الخُصُومَةِ فِي البِئْرِ وَالقَضَاءِ فِيهَا

٢٣٥٦ - ٢٣٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٧].

فَجَاءَ الأَشْعَثُ فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فِيَّ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، كَانَتْ لِي **بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي فَقَالَ لِي:** «**شُهُودُكَ**»، قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ، قَالَ: «**فَيَمِينُهُ**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ **إِذَنْ يَحْلِفَ**، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الحَدِيثَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، مُترجَمًا في مرَّةٍ منها[ح٦].

قوله: (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ): هو بالحاء المهملة، وبالزَّاي، واسمُه مُحَمَّدُ بن ميمون المروزيُّ السُّكَّريُّ،

---

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٢) ما بين معترضتين زيادة على الكاشف.

(٣) زيد في (ب): (عنه).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٦٤/١٩)، «تذهيب التهذيب» (٢٤٢/٦)، «الكاشف» (٢٢٧/٢).

تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٥٩]، وكذا تقدَّم (الأَعْمَش) أنَّه سليمان بن مِهران أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، وكذا تقدَّم (شَقِيق) أنَّه أبو وائل شقيقُ بن سَلَمة، وتقدَّم (عَبْد اللهِ) أنَّه ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ، صحابيٌّ شهيرٌ، رضي الله عنهم.

قوله: (فَجَاءَ الأَشْعَثُ): هذا هو ابن قيس، صحابيٌّ مشهورُ التَّرجمة، وقد قدَّمتُه والذي اتَّفق له بعدَ موت النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ثمَّ رَاجَعَ[ح٢٢٩٠]، وفي الصَّحابة آخَرُ يُقال له: الأشعث، لكنَّ والده اسمه جودان العبديُّ، والأصحُّ: عمير بن جودان[1]، قَدِم في وفد عبد القيس[2]، لا ثالثَ لهما فيما أعلم، والله أعلم.

قوله: (مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟): هذا هو ابنُ مسعود، وهذه كنيته.

قوله: (فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي): سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في (الأيمان)[ح٦٦٦٠،٦٦٧٧].

قوله: (فَقَالَ لِي: شُهُودُكَ): يجوز في (شهودُ) النَّصب والرفع، وإعرابهما ظاهر.

قوله: (فَيَمِينُهُ): يجوز فيه ما تقدَّم أعلاه النَّصب والرَّفع.

قوله: (إِذًا يَحْلِفَ): هو بنصب (يحلفَ)، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»[٢/٣٤٠]: (قال أبو الحسن ابن خروف في «شرح الجُمل»[٢/٨١٨]: إنَّ الرِّواية: بالضَّمِّ).

٥ - بابُ إِثْمِ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ المَاءِ

قوله: (إِثْمِ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ المَاءِ): المراد هنا بـ(ابن السَّبيل): المجتاز بالطَّريق[3]، و(ابن السَّبيل) الذي ذكره الفقهاء؛ قالوا: هو شخصان؛ **أحدهما**: من أنشأ سفرًا من بلده، أو من بلد كان مقيمًا به، **والثَّاني**: الغريب المجتاز بالبلد[4].

٢٣٥٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلُ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ، فَمَنَعَهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا، رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا، سَخِطَ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْعَتَهُ بَعْدَ العَصْرِ، فَقَالَ: وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ؛ لَقَدْ أَعْطَيْتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧].

---

(١) زيد في (ب): (تقدم).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٣)، «الإصابة» (١/١٢٥) و(٣/٢٩).

(٣) انظر «النهاية» (٢/٣٣٩) مادة (سبل).

(٤) انظر «روضة الطالبين» (٢/٣٢١).

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ الحافظ[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (الأَعْمَش): سُلَيمان بن مِهران[ح٣٢]، وكذا (أَبُو صَالِحٍ): ذكوانُ الزَّيَّاتُ السَّمَّانُ[ح٩]، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ[ح٩] مُترجَمين.

قوله: (أَقَامَ سِلْعَتَهُ) أي: عرضها للبيع.

قوله: (أَعْطَيْتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا): هو بفتح الهمزة والطَّاء، مبنيٌّ للفاعل؛ ومعناه: اشتريتُها بكذا وكذا، وهو كاذب، وفي نسخة: (أُعطِيت) بضمِّ الهمزة، وكسر الطَّاء، مبنيٌّ للمفعول، أي: دُفِعَ لي فيها كذا وكذا، والحال أنَّه كاذب.

٦ - بابُ سَكْرِ الأَنْهَارِ

قوله: (بَابُ سَكْرِ الأَنْهَارِ): هو بفتح السِّين، وإسكان الكاف: وهو سدُّها وحبس مائها؛ لتأخذ في مجرًى آخر، وأمَّا بكسر السِّين؛ فاسم ذلك السِّداد الذي يُسدُّ به، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٥/٤٨٨]، وهو ظاهر، والله أعلم.

٢٣٥٩ - ٢٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: سَرِّحِ المَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «أَسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ المَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟! فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ المَاءَ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الجَدْرِ»، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللهِ، إِنِّي لأَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّساء: ٦٥].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ العَبَّاسِ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَيْسَ أَحَدٌ يَذْكُرُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ إِلَّا اللَّيْثُ فَقَطْ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ الجوادُ مرارًا، وكذا تقدَّم (ابْنُ شِهَابٍ) أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ): قال ابن بَشْكُوال: (قيل: إنَّه حاطب بن أبي بلتعة، ذكر ذلك المهدويُّ ومكِّيٌّ في «التَّفسير» لهما، وقيل: ثابت بن(١) قيس بن الشَّمَّاس الأنصاريُّ، قاله لنا

(١) (بن): سقط من (ب).

شيخنا أبو الحسن بن مغيث مرارًا، ولم يأت عليه بشاهد)[الغوامض٢/٥٨١].

وقال النَّوويُّ في «تهذيبه»: (قال ابن باطيش: هو حاطب بن أبي بَلْتَعَة، وقيل: ثعلبة بن حاطب، وقيل: حُمَيد، وقوله في حاطب لا يصحُّ؛ فإنَّه ليس أنصاريًّا، وقد ثبت في «البخاريِّ» أنَّ هذا الأنصاريَّ القائلَ كان بدريًّا[ح٢٧٠٨])[الأسماء٢/٧٠٩].

قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (وفي «الأُسْد» في ترجمة حُمَيد الأنصاريِّ...)، فذكر سنده إلى عروة بن الزُّبير: ([أنَّ] حُمَيدًا رجلًا من الأنصار خاصم الزُّبير في شراج الحَرَّة...، الحديث، قال أبو موسى: هذا حديث صحيح له طرقٌ شتَّى، لا أعلم في شيء منها ذكرَ حُمَيد إلَّا من هذا الطَّريق، قال ابن الأثير: حُمَيد؛ بضمِّ الحاء وآخره دال[الأسد١/٦١٣])، ثمَّ ذكر: أنَّه ثابت بن قيس بن شمَّاس عن ابن بَشْكُوال، واستبعده. انتهى[(١)]، ولا شكَّ أنَّه بعيد أو باطل، والله أعلم، [ورأيت ما ذكر عن «الأُسْد» في «تجريد الذهبيِّ». انتهى[(٢)]، وهو مختصرٌ من «الأُسْد»][(٣)].

قال شيخنا الشَّارح: (حاطب بن أبي بلتعة أو ثعلبة بن[(٤)] حُمَيد، والأوَّل واهٍ؛ لأنَّه ليس أنصاريًّا، وقد ثبت في «البخاريِّ»[ح٢٧٠٨] أنَّه كان أنصاريًّا[(٥)]، وحكى الأوَّلَ المهدويُّ...) إلى أن قال: (وحكى الثَّاني[(٦)] الواحديُّ في «أسبابه»[ص١٥٦]...، وذكر ابن بَشْكُوال: أنَّه ثابت بن قيس[الغوامض٢/٥٨١]، قلت: وليس بدريًّا، وقد سلف أنَّ المخاصِمَ بدريٌّ) انتهى[التوضيح١٥/٣٤١]، وسيجيء أنَّه بدريٌّ في/ (باب إذا أشار الإمام بالصُّلح [١/٢٩٥ب] فأبى حَكَم عليه بالحكم البيِّن). انتهى[ح٢٧٠٨]، قال شيخنا الشَّارح: (قال الزَّجاج: «كان منافقًا»[معاني القرآن٢/٧٠] [يعني]: من قبيلة الأنصار، لا من الأنصار المسلمين). انتهى[التوضيح١٥/٣٤٣].

و(ثعلبة بن حُمَيد) لا أعلمه في الصَّحابة إلَّا أن يكون أحد منهم نُسِب إلى جدِّه أو جدٍّ له أعلى، أو إلى خلاف الظَّاهر، أو خلاف المشهور، والله أعلم، وقال بعض حفَّاظ عصري من جملة كلامه:

---

(١) انظر «الإفهام» (ص٢١٠).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٠٤).

(٣) ما بين معقوفين جاء في النسختين -وهو مستدرك في (أ)- متقدِّمًا على قوله: (ولا شكَّ أنَّه بعيد أو باطل، والله أعلم)، وليس في (ت)، ولعلَّ الصواب إثباته هنا ليستقيم الكلام.

(٤) زيد في مصدره: (حاطب أو)، كذا في النسخ، وفي هامش (ت): (صوابه: أو ثعلبة -أي: ابن حاطب- أو حُمَيد)، وهو الموافق لمصدره، ولكنَّ كلام المصنف الآتي يأبى إثباته.

(٥) في مصدره: بدريًّا، وكلاهما صحيح ثبت في حديث «الصحيح».

(٦) يعني: ثعلبة بن حاطب.

إنَّ[١] من جملة مَنْ ذكر أنَّه صاحب هذه القصَّة[٢]: ثعلبة، وقيل: حُمَيد، ولعلَّ النَّاسخ حرَّف[٣] فصار[٤] ثعلبة بن حُمَيد. انتهى[٥].

قوله: (فِي شِرَاجِ الحَرَّةِ): هو بكسر الشِّين المعجمة، وتخفيف الرَّاء، وفي آخره جيم: مسايل الماء منها إلى السَّهل، واحدها: شَرْجةٌ -بفتح الشين المعجمة، وإسكان الراء، وقد نصَّ الجوهريُّ على إسكان الرَّاء في المفرد- وشَرْجٌ، ومنه: (وإذا شَرْجةٌ من تلك الشِّراج)، وكذا: (أفرغ ماءه في شَرْجة من تلك الشِّراج)[٦]، و(الحرَّة): تقدَّم الكلام عليها ضبطًا ومعنًى[ح٢٣٣].

قوله: (سَرِّحِ المَاءَ يَمُرُّ): (يمرُّ): يجوز فيه الرَّفع والنَّصب[٧].

قوله: (أَسْقِ يَا زُبَيْرُ): (سقى) و(أسقى)، ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، وكلاهما في القرآن[٨]، وقيل: بينهما فرق[٩].

قوله: (ثُمَّ أَرْسِلِ): هو بقطع الهمزة، هذا رباعيٌّ، لا خلاف فيه.

قوله: (آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟): هو بمدِّ الهمزة المفتوحة، كذا في أصلنا بالاستفهام، وهو استفهامُ إنكارٍ، قال في «المطالع»: (بمدِّ الهمزة؛ يعني: أَلَا أَنْ كان ابن عمتك؟ أي: من أجل ذلك حكمت؟) انتهى[مطالع ١/٣٠٦]، وقال النَّوويُّ: (بفتح الهمزة). انتهى[شرح مسلم ١٥/١٠٧]، ولم يذكر القاضي وغيرُه فيها مدًّا، بل قال: (بفتح الهمزة تعليلًا). انتهى[١٠]، وقد رأيته في نسخة صحيحة: (أَنْ) بفتح الهمزة، وسكون النُّون

(١) في (ب): (إنَّه).

(٢) في (ب): (صاحب بكرة العقيقة)، وهو تحريفٌ.

(٣) في (ب): (ضرب)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) (فصار): سقط من (ب).

(٥) انظر «الأجوبة الواردة» (ص٤٧)، وقد تقدَّم أنَّ ابن الملقِّن ذكره في «التوضيح» (١٥/٣٤١): (حاطب بن أبي بلتعة أو ثعلبة بن حاطب أو حُمَيد)، فلعلَّ ثمَّة سقط في نسخة المؤلِّف.

(٦) كلاهما في «صحيح مسلم» (٢٩٨٤)، وانظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٨).

(٧) الرفع رواية «اليونينيَّة».

(٨) من الثلاثيِّ قوله تعالى: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، ومن الرباعيِّ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢].

(٩) انظر «تهذيب اللغة» (٩/١٨١).

(١٠) انظر «مشارق الأنوار» (١/١٢٨)، وقال الحافظ في «الفتح» (٥/٤٥): (قلت: ولم يقع لنا في الرواية مدٌّ، لكن يجوز حذف همزة الاستفهام).

بالقلم، وعليها تصحيح[١].

قوله: (**إِلَى الجَذْرِ**): هو بفتح الجيم -وحكى شيخنا الشَّارح تثليثها[٢]- وإسكان الدَّال المهملة -وحكى شيخنا إعجامها، وكذا حكاها غيره[٣]- وبالراء، أي: الجدار[٤]، قيل: المراد[٥] ههنا: أصل الحائط، وقيل: أصول الشَّجر، وقيل: جُدُر المشارب التي يجتمع[٦] فيها الماء في أصول الشَّجر. انتهى[٧]، وأوضح من هذه التَّفاسير: هو المُسَنَّاةُ، وهو ما رُفِع حول المزرعة كالجدار، وقيل: لغة في الجدار الحائل بين المشارب، وقال السُّهيليُّ: (هي الحواجز التي تحبس الماء)[٨].

قوله: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَيس أَحَدٌ يَذْكُرُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ إِلَّا اللَّيْثُ فَقَطْ**)[٩] انتهى: (أبو عبد الله): هو البخاريُّ، وهذا ظاهرٌ، قال شيخُنا: (وقوله: «إنَّ اللَّيث تفرَّد بذكر عبد الله» فيه نظرٌ، فقد ذكر الدَّارقطنيُّ: أنَّ[١٠] ابنَ أخي الزُّهريِّ رواه كذلك عن الزُّهريِّ؛ قال ذلك ضرار بن صُرَد عن الدَّرَاوَرْدِيِّ عنه[ك٣/٣٦٤]، قال: وكذلك [قال] ابنُ وهب، عن يونسَ بنِ يزيدَ، عنِ الزُّهريِّ[١١]، ورواه شعيبُ بن أبي حمزة، ومُحَمَّدُ ابن أبي عتيق، وابنُ جُرَيج، ومَعْمَرٌ، وعُمَرُ بن سعيد[١٢]، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن الزُّبير لم يذكروا «عبد الله»[١٣]،

---

(١) في (ب): (صح)، وهي رواية «اليونينيَّة» في الحديث (٤٥٨٥).

(٢) انظر «التوضيح» (١٥/٣٤٧).

(٣) انظر «النهاية» (١/٢٤٦) مادة (جدر)، «التنقيح» (٢/٥٢٥)، «التوضيح» (١٥/٣٤٧).

(٤) (أي: الجدار): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (الجدار).

(٦) في (ب): (تجمع).

(٧) انظر «التوضيح» (١٥/٣٤٧).

(٨) «الروض الأُنُف» (١/٧٥)، وانظر «النهاية» (١/٢٤٦) مادة (جدر)، «التنقيح» (٢/٥٢٥).

(٩) هذا القول ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وهو ثابتٌ في هامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي.

(١٠) (أنَّ): سقط من (ب).

(١١) أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» (٨/٢٣٨-٢٣٩)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٥/٤٧): (إن أراد -يعني: البخاري- مُطْلَقًا؛ وَرَدَ عليه ما أخرجه النسائيُّ وغيرُه من طريق ابنِ وَهْبٍ، عنِ الليثِ ويونسَ؛ جميعًا عن الزهريِّ[س٨/٢٣٨]، وإن أراد بقيد أنَّه لم يقل فيه: «عن أبيه» بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير؛ فمُسَلَّم؛ فإنَّ روايةَ ابن وهب فيها: «عن عبد الله، عن أبيه»).

(١٢) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (سعد)، وليس في الرواة عن الزهري عمر بن سعد، والمثبت من «علل الدارقطني».

(١٣) أخرج البخاريُّ في «صحيحه» حديثَ شعيبٍ (٢٧٠٨) وحديثَ ابنِ جريج (٢٣٦٢) وحديثَ مَعمرٍ (٢٣٦١).

وكذلك قاله شبيب بن سعيد[١]، عن يونس، وتابعه أحمد بن صالح وحَرْمَلة عنِ ابنِ وَهْبٍ عن يونسَ، وهو المحفوظ عنِ الزُّهريِّ[علل الدارقطني ٤/٢٢٧]، وروى أبو بكر ابن المقرئ في «معجمه» الحديثَ من طريق اللَّيث، عن الزُّهريِّ، عن عروة: أنَّ حُمَيدًا رجلًا من الأنصار خاصم الزُّبيرَ في شِراج الحرَّة... فذكره، قال أبو موسى: هذا حديثٌ صحيحٌ، له طرقٌ لا أعلم في شيء منها ذِكرَ حُمَيد إلَّا ما في هذا الطَّريق، قال: وحُمَيد -بضمِّ الحاء، وآخره دال- ورواه ابنُ عُيَينة في «تفسيره» عن عَمرو بن دينار، عن رجلٍ من ولد أمِّ سلمة، عنها أنَّها قالت: «كان بين الزُّبير وبين رجل خصومةٌ، فجاء رسولَ الله ﷺ، فقضى للزُّبير، فقال رجلٌ: إنَّما قضى لابن عمَّته» فنزلت الآية[٢]). انتهى[٣].

٧- بابُ شُرْبِ الأَعْلَى قَبْلَ الأَسْفَلِ

قوله: (شُرْبِ الأَعْلَى قَبْلَ الأَسْفَلِ): (شُرْبُ): الذي أعرفه الضَّمُّ في الشِّين، ولكن في أصلنا بالقلم الضَّمُّ والكسرُ، وكذا رأيته في نسخة أخرى صحيحة، والمعنيان صحيحان، والمراد بـ(الأعلى): الأقدم حقًّا.

٢٣٦١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا زُبَيْرُ اسْقِ، ثُمَّ أَرْسِلِ المَاءَ»، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: إِنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ، فَقَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، حَتَّى يَبْلُغَ الجَدْرَ، ثُمَّ أَمْسِكْ»، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: فَأَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، ومرَّة مُتَرجَمًا[ح٦]، وكذا تقدَّم (عَبْدُ اللهِ) أنَّه ابنُ المبارك، شيخُ خراسان، و(مَعْمَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحَتين، بينهما عين مهملة، وهو ابنُ راشد، وتقدَّم (الزُّهْرِيُّ) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا[٤]): هذا مُرسلٌ؛ لأنَّه حكى قصَّةً لم يدركْها، فهي

---

(١) في النسخ: (سعد)، والمثبت من «التوضيح» و«علل الدارقطني».

(٢) أخرجه الحميديُّ في «مسنده» (٣٠٠) عنِ ابن عُيينة، عن عَمرٍو، عن سلمةَ رجلٍ من ولد أمِّ سلمة مرسلًا، ومن طريقه أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٢٤٠٢/٣) والمروزيُّ في «تعظيم قدر الصلاة» (٧٠٨) عن ابن عيينة، عن عمرو، عن سلمة، عن أمِّ سلمة رضي الله عنها مرفوعًا.

(٣) «التوضيح» (١٥/٣٤٠-٣٤١)، وهذه الفقرة جاءت في النسختين متأخِّرة بعد قوله: (والمراد بـ«الأعلى»: الأقدم حقًّا)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (خاصمَ الزبيرَ رجلٌ).

مرسلةٌ، وبعده: (قَالَ[١] الزُّبَيْرُ...) إلى آخره: هذا مُسنَدٌ موصولٌ، وعمله كلّه المِزِّيُّ[تحفة٣/١٨٢] على أنَّه موصولٌ، وقد تقدَّم قبلَه من حديث عروة عن عبد الله بن الزُّبير، وتقدَّم ما قاله فيه أبو عبد الله[ح٢٣٦٠].

قوله: (خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا): تقدَّم الكلام على هذا الرَّجل قريبًا وما فيه، وكذا: (أَنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ) بفتح الهمزة، وفي الأصل الفتحُ والكسرُ، وله معنًى صحيح[٢]، ولكن لم أرهم قيَّدوه إلَّا بالفتح، وكذا تقدَّم (الجَذْر) قريبًا[ح٢٣٥٩].

قوله: (ثُمَّ أَمْسِكْ): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ ساكنٌ، فعلُ أمرٍ.

٨- بابُ شُرْبِ الأَعْلَى إِلَى الكَعْبَيْنِ

قوله: (شُرْبِ الأَعْلَى إِلَى الكَعْبَيْنِ): هو بالضَّمِّ والكسر.

٢٣٦٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الحَرَّانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ فِي شِرَاجٍ مِنَ الحَرَّةِ يَسْقِي بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ -فَأَمَرَهُ بِالمَعْرُوفِ- ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ»، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟! فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ، ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى يَرْجِعَ المَاءُ إِلَى الجَذْرِ»، وَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللهِ، إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ أُنْزِلَتْ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النِّساء: ٦٥]، فَقَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ: فَقَدَّرَتِ الأَنْصَارُ وَالنَّاسُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «اسْقِ، ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الجَذْرِ».

الجَذْرُ: هُوَ الأَصْلُ وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الكَعْبَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٣] مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا[٤] مَخْلَدُ بْنُ يَزِيْدَ الحَرَّانِيُّ[٥]): قال[٦] الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني:

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فقال).

(٢) قال ابنُ مالكٍ في «شواهد التوضيح» (ص١٠٧-١٠٨): (يجوزُ فيه الفتحُ والكسرُ؛ لأنَّها واقعةٌ بعدَ كلام تامٍّ معلَّلٍ بمضمونِ ما صُدِّرَ بها، فإذا كُسِرَتْ؛ قُدِّرَ قبلَها الفاءُ، وإذا فُتِحَتْ؛ قُدِّرَ اللَّامُ قبلَها، وقد ثبتَ الوجهانِ في قولِه تعالى: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]: قرأ بالفتح نافعٌ والكسائيُّ، وكسرَ الباقونَ، فحاصلُ ما تقرَّرَ: أنَّ الوجهينِ جائزانِ، والكسرُ أجودُ)، وانظر «السبعة» (ص٦١٣)، «الحجة» (٦/٢٢٧)، «حجة القراءات» (ص٦٨٣)، «النشر» (٢/٣٨٢).

(٣) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) في النسخ: (حَدَّثَنَا)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) (ابْنُ يَزِيْدَ الحَرَّانِيُّ): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٦) في (ب): (فذكر).

البخاري- في «الجمعة»[ح٩١١]، و«البيوع»[ح٢٠٦٢](١)، و«بَدْء الخلق» و«ذِكْر(٢) الملائكة»[ح٣٢٠٩](٣)، و«المرضى»[ح٥٦٥٢]، و«اللِّباس»[ح٥٨٢٢]، و«الوصايا»[ح٢٧٥٦]، وفي «باب ما يُنهى من دعوة الجاهليَّة»[ح٣٥١٨]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا مَخْلد بن يزيد الحرَّانيُّ»، نسبه شيوخنا: «مُحَمَّد بن سلَام»، كذلك في مواضع من آخِرِ الكتاب[ح٦٢١٣]) انتهى[التقييد٣/١٠٢٧]، وسيأتي بُعَيد هذا في كلام الدِّمياطيِّ ما يقوِّيه، وقد رأيتُه كذلك منسوبًا في(٤) نسخة صحيحة، وعليه علامة الفِرَبْريِّ، وراجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»؛ فلم أره نَسَبَه، بل قال: (مُحَمَّد عن مَخْلد)[تحفة٣/١٨٢]، وقال شيخُنا[التوضيح١٥/٣٤٤]: (إنَّه ابنُ سلَام) نقل ذلك عن أبي نُعَيم والجَيَّانيِّ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الحَرَّانِيُّ**(٥)): هو بفتح الميم، وإسكان الخاء، قال الدِّمياطيُّ: (كنيته أبو الحسن، كذا كنَّاه أبو حاتم والنَّسائيُّ، وكنَّاه البخاريُّ ومسلم: أبا خداش(٦)، وكنَّاه أبو زرعة أبا يحيى، مات سنة «١٩٣هـ»، روى عنه: مُحَمَّدُ بن سلَام البيكنديُّ). انتهى.

قوله: (**أَخْبَرنا ابْنُ جُرَيْجٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بنِ عبد العزيز بن جُرَيج، وكذا تقدَّم (**ابْنُ شِهَابٍ**) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا**(٧) **خَاصَمَ الزُّبَيْرَ**): تقدَّم الكلام على هذا الرَّجل قريبًا[ح٢٣٥٩]، وكذا تقدَّم أنَّ هذا مرسلٌ، وأنَّ المسندَ الموصولَ منه قولُه: (**فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللهِ إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ أُنْزِلَتْ...**) إلى آخره، وقد جعله المِزِّيُّ[تحفة٣/١٨٢] كلَّه(٨) مسندًا متَّصلًا، والله أعلم، كما قدَّمته[ح٢٣٦١]، وكذا تقدَّم (**آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟**)، وكذا (**اسْقِ**) أنَّه ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، وكذا (**الجَدْر**)[ح٢٣٥٩].

---

(١) وهو فيه منسوب: (محمَّد بن سلام)، وسقطت نسبته في رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٢) هكذا في النسخ تبعًا لمصدره: (وذكر)، ولعلَّ حذف الواو هو الأولى؛ وذلك لأنَّ (ذكر الملائكة) بابٌ في (كتاب بَدء الخلق).

(٣) وهو فيه منسوب: (محمَّد بن سلام).

(٤) في (ب): (كذلك مكتوبًا وفي).

(٥) (ابْنُ يَزِيْدَ الحَرَّانِيُّ): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٦) انظر «التاريخ الكبير» (٧/٤٣٧)، «الكنى والأسماء» (ص٢٩١)، «الجرح والتعديل» (٨/٣٤٧).

(٧) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (مِنَ الأَنْصَارِ).

(٨) في (ب): (جعله كله المِزِّي).

قوله: (قَالَ[1] لِي ابْنُ شِهَابٍ: فَقَدَّرَتِ الأَنْصَارُ...) إلى قوله: (إِلَى الكَعْبَيْنِ): قال شيخنا: (قال الدَّاوديُّ: ليس بمحفوظ، والمحفوظ: أنَّه قال له أوَّل مرَّةٍ: «أَمسِكْ إلى الكعبين» فلمَّا أغضبه قال: «احبس حتى يرجعَ إلى الجَدْر»). انتهى[التوضيح١٥/٣٤٧].

٩- بابُ فَضْلِ سَقْيِ المَاءِ

٢٣٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَنَزَلَ بِئْرًا فَشَرِبَ مِنْهَا، ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ بِئْرًا، فَمَلأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، ثُمَّ رَقِيَ، فَسَقَى الكَلْبَ فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ أَجْرًا؟ قَالَ: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

تَابَعَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ.

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تقدَّم غير مرَّةٍ أنَّه بضمِّ السِّين المهملة، وفتح الميم، ثمَّ ياء مشدَّدة، وزان (عُلَيٍّ) مصغَّرًا، وهو مولى أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، تقدَّم مُترجَمًا[ح٦١٥]، وكذا تقدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّ اسمه ذكوانُ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ مُترجَمًا[ح٩]، وكذا[2] (أَبُو هُرَيْرَةَ)، وأنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ): هذا لا أعرف اسمه، والظَّاهر: أنَّه مِن الأمم قبلنا، والله أعلم.

قوله: (الثَّرَى): هو التُّراب النَّديُّ، وهذا معروف.

قوله: (لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ مِنِّي[3]): (مثلُ): مرفوع فاعل، و(هذا): مفعول، وقال شيخنا: (قال ابن التِّين: ضُبِط بنصب لام «مثل»؛ على تقدير: أنَّ الكلب بلغ مبلغًا مثل الذي بلغ بي، ويصحُّ رفعه؛ على تقدير أن يكون «هذا» في موضع النَّصب...) إلى أن قال: (وهو ما ضبطه الدِّمياطيُّ بخطِّه) انتهى[التوضيح١٥/٣٥٥]. [١/٢٩٦أ]

قوله: (فَمَلأَ): هو مهموز الآخر، وهذا ظاهر جدًّا.

---

(١) في (ق): (فقال)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي هامشها مصحَّحًا عليه كالمثبت.

(٢) زيد في (ب): (تقدم).

(٣) كذا في النسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (بي).

قوله: (رَقِيَ): هو بكسر القاف، ويجوز فتحها، وفيه لغة ثالثة، ذكرها كلَّها ابن قُرْقُول، ولفظه: (وضبطناه عن ابن عتَّاب وابن حمدين: «فرقَى»[١]، وكلاهما مقولان، والأوَّل: أفصح، والهمزة مع فتح القاف: لغة طيِّئ، قليلة). انتهى [مطالع٣/١٨٤].

قوله: (فَشَكَرَ اللهُ لَهُ): الاسم الجليل: مرفوع فاعل، وشكرُ اللهِ العبدَ: هو إثابته، وتزكية ثوابه، ومضاعفته، وقيل: معناه: قَبِلَ عمله، وقيل: أثنى عليه بذلك، وذكره لملائكته، ولعلَّ الإثابة وقبول العمل واحد، ويحتمل أن يكونا اثنين، والله أعلم[٢].

قوله: (تَابَعَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) انتهى: يعني: أنَّ حمَّادَ بنَ سَلَمة والرَّبيعَ بنَ مسلم رويا هذا الحديثَ عن مُحَمَّد بن زياد، عن أبي هريرة، فمُحَمَّد بن زياد تابع أبا صالح في روايته هذا الحديث عن أبي هريرة، ويحتمل[٣] الضمير في (تابعه) أنَّه يعود على سُمَيٍّ، أي: تابعا سُمَيًّا في رواية هذا الحديث، لكن عن مُحَمَّد بن زياد عن أبي هريرة، وسُمَيٌّ رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومُحَمَّد بن زياد روى عن أبي هريرة أحاديثَ، لكن هذا[٤] ليس في الكتب السِّتَّة عن مُحَمَّد بن زياد عن أبي هريرة[٥]، والله أعلم، وهذه المتابعة هي في أصلنا، وعليها (صح)، وهي مُخرَّجة في الهامش، وهي ثابتة أيضًا في بعض أصولنا الدِّمشقيَّة، والله أعلم.

٢٣٦٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الكُسُوفِ، فَقَالَ: «دَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيْ رَبِّ؛ وَأَنَا مَعَهُمْ؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ -حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ:- تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ، قَالَ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم أنَّه سعيدُ بن الحكمِ بن محمَّدِ بن سالم، ابنُ أبي مريم[٦]، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤١]، وكذا تقدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ) أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيكة زُهيرٍ، مُؤذِّنُ ابنِ الزُّبير وقاضيه، تقدَّم مُترجَمًا[قبل ح٤٨]، وتقدَّمت (أَسْمَاء بِنْت أَبِي بَكْرٍ) رضي الله عنهما[ح٨٦].

---

(١) في (أ): (فرقأ)؛ مضبوطًا بالهمز، والمثبت موافق لمصدره ولما ضبطه القاضي في «مشارق الأنوار» (١/٥٩١).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٤٧).

(٣) في النُّسختين: (وينحل)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) (هذا): سقط من (ب).

(٥) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه على صحيح مسلم»، وهو مِن زياداته، قاله الحافظ في «تغليق التعليق» (٣/٣١٥).

(٦) في النسختين: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد بن سالم)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى، وكما سبق بيان أن هذا دخل على المصنف من نسخته من الكاشف.

قوله: (وَإِذَا[1] امْرَأَةٌ): هذه المرأة تقدَّم[ح٧٤٥] أنَّها من بني إسرائيل، كما في «مسلم»[م٩٠٤]، وفيه: أنَّها حِمْيَرِيَّة[م٩٠٤]، فلعلَّ أباها من بني إسرائيل وأمَّها حميريَّة، أو بالعكس، أو إلى أحدهما بالحلف، والآخر بالنَّسب، أو أنَّها من بني إسرائيل سَكَنَتْ مدينة حِمْيَر، وهي اليمن، وهي كافرة، كما في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم[١٥٤/٢]، و«البعث» للبيهقيِّ[٤٨]، وأبداه القاضي عياض احتمالًا[2]، وأنكره النَّوويُّ[3].

قوله: (تَخْدِشُهَا): هو بكسر الدَّال المهملة، وهذا ظاهر.

٢٣٦٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ -قَالَ-: فَقَالَ -وَاللهُ أَعْلَمُ-: لَا أَنْتِ أَطْعَمْتِيهَا وَلَا سَقَيْتِيهَا حِينَ حَبَسْتِيهَا، وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتِيهَا فَأَكَلَتْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وهو ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٢].

قوله: (امْرَأَةٌ): تقدَّم أعلاه الكلام على هذه المرأة.

قوله: (فِي هِرَّةٍ): (في): سببية، وفيه ردٌّ على مَنْ أنكر ذلك من النُّحاة[4]، والله أعلم.

قوله: (مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ): هو بالخاء وشينين معجمات، قال ابن قُرْقُول: (وهو بفتح الخاء وكسرها، أي: هوامِّها، وقيل: صغار الطَّير، وفي «المصنَّف»: شرار الطَّير، [لكن في الطير] بالفتح لا غير[5]، وحكى أبو عليٍّ في هوامِّ الأرض: خُشاش، بالضَّمِّ)[مطالع ٤٧٩/٢].

١٠- بابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الحَوْضِ وَالقِرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ

قوله: (بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الحَوْضِ وَالقِرْبَةِ...) إلى آخر التَّرجمة: ذكر ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب: (انتقد المهلَّبُ عليه الاستدلالَ بحديث الغلام والأشياخ على أنَّ صاحب الماء أحقُّ به، وقال: ليس فيه إلَّا أنَّ الأيمن أحقُّ من صاحب القدح في أن يعطيه غيره، واستدلال البخاريِّ ألطف من ذلك؛ لأنَّه إذا استحقَّه الأيمن في هذه الحالة بالجلوس، واختصَّ به، فكيف لا يختصُّ به صاحب اليد

---

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَإِذَا).

(٢) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣٤٤/٣).

(٣) انظر «شرح مسلم» (٤٤٧/٦) و(٤٦٠/١٤).

(٤) انظر «شواهد التوضيح» (ص١١٠).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (٢٨٩/٦).

والمُتسبِّب في تحصيله؟ وظنَّ أنَّ وجه الدَّليل من حديث القيامة قوله: «لأذودنَّ رجالًا عن حوضي»، فقال: «هذا وجه الدَّليل على اختصاص صاحب الحوض بمائه»، وهو وَهَم، فإنَّ تنزيل أحكام التَّكاليف على وقائع الآخرة غير ممكن، وإنَّما استدلَّ البخاريُّ منه بقوله: «كما تُذاد الغريبة من الإبل عن الحوض»، فما شُبِّه[(١)] بذودها في الدُّنيا إلَّا ولصاحب الحوض منعُ غير إبله من مائه، ولو كان المنع في الدنيا تعدِّيًا؛ لما شُبِّه به ذلك المنع الذي هو حقٌّ)[المتواري٢٧٠]. انتهى[(٢)].

٢٣٦٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَهُوَ أَحْدَثُ القَوْمِ، وَالأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ، فقَالَ: «يَا غُلَامُ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الأَشْيَاخَ؟» فَقَالَ: مَا كُنْتُ لأُوثِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ): هذا هو عبد العزيز بن أبي حَازم سَلَمَةَ بنِ دِينار، تقدَّم هو وأبوه مُترجَمين[ح٥٢٨، قبل ح٣٥٢].

قوله: (أُتِيَ النَّبيُّ[(٣)] ﷺ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّبيُّ): مرفوع نائب مناب[(٤)] الفاعل.

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ): تقدَّم أنَّه عبد الله بن عبَّاس قريبًا بما فيه، فانظره[ح٢٣٥١].

قوله: (وَالأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ): تقدَّم الكلام عليهم قريبًا، فانظره[ح٢٣٥١].

٢٣٦٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لأَذُودَنَّ رِجَالًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الغَرِيبَةُ مِنَ الإِبِلِ عَنِ الحَوْضِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وتقدَّم ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تقدَّم (غُنْدُرٌ) أنَّه بالغين المعجمة المضمومة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وتقدَّم[ح٨٧] أنَّه مُحمَّد بن جعفر، وأنَّه قال له ذلك ابنُ جُرَيج، وأنَّ الغُنْدُرَ: المشغِّبُ بلغة أهل الحجاز.

---

(١) في النسخ: (الحوض فاستدل)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٦/٥٠٤).

(٣) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رسول الله).

(٤) في (ب): (قائم مقام).

قوله: (لَأَذُوْدَنَّ): هو بذال معجمة مضمومة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ دال مهملة مفتوحة، ومعناه: لأطردنَّ.

٢٣٦٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ -يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ- عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَرْحَمُ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ -أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تَغرِفْ مِنَ المَاءِ- لَكَانَتْ عَيْنًا مَعِينًا، وَأَقْبَلَ جُرْهُمٌ فَقَالُوا: أَتَأْذَنِينَ أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَا حَقَّ لَكُمْ فِي المَاءِ، قَالُوا: نَعَمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المُسْنَديُّ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمته، ولِمَ قيل له: المُسْنَديُّ، وذكرت فيه قولَين[ح٩]، وكذا تقدَّم (مَعْمَرٌ) أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين مهملة ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (أَيُّوب): ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (وكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ): هو مجرورٌ، وجرُّه ظاهرٌ، وإنَّما قيَّدته، لأنِّي رأيتُ في نسخة صحيحة كذلك، وكتب في الحاشية: (كَثِيرُ بنُ كَثِير) بضمِّ الرَّاء والنُّون، ثمَّ عزا هذه النُّسخة إلى نسخة دار الذهب، وكأنَّه مكانٌ ببغداد فيه نسخةٌ صحيحةٌ.

و(كَثِير) بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا أبوه، ابن المطَّلب بن أبي وَدَاعة، يروي عن أبيه وجماعةٍ، وعنه: ابنُ عُيَينة وجماعةٌ، ثقةٌ، وكان شاعرًا، وقد وثَّقه أحمدُ وابنُ مَعِين، وهو قليلُ الحديثِ، وقال النَّسائيُّ: (لا بأسَ به)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[(٢)].

قوله: (يَرْحَمُ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم[ح٢٢١٧] أنَّها آجر، ويقال فيها: هاجر، وتقدَّم من أين هي رضي الله عنها.

قوله: (مَعِينًا): هو بفتح الميم، وكسر العين، وهذا ظاهر، ومعناه: ظاهرٌ جارٍ/. [١/٢٩٦ب]

قوله: (وأَقْبَلَ جُرْهُمٌ): هو بضمِّ الجيم، وإسكان الرَّاء، وضمِّ الهاء، فإن شئتَ، صرفتَه، وإن شئتَ، لم تصرفْه[(٣)]، وهم حيٌّ من اليمن، أصهار إسماعيل، وسيجيء[ح٣٣٦٤] في (كتاب الأنبياء) إن شاء الله تعالى نسبتُهم.

٢٣٦٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ

(١) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٣٩٨)، «الجرح والتعديل» (٧/١٥٦)، «تهذيب الكمال» (٢٤/١٥١).

(٣) عدم الصرف رواية «اليونينيَّة».

لَقَدْ أَعْطَى بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ العَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللهُ: اليَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي، كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ».

قَالَ عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا[1] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الظَّاهر أنَّه المسنَديُّ، فإن كان هو، فقد تقدَّم قريبًا وبعيدًا، و(سُفْيَانُ): الظاهرُ أنَّه ابنُ عُيينة، والله أعلم.

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هو ابن دِينار، أبو مُحَمَّد، مولى قريش، مكِّيٌّ إمام، تقدَّم، و(أَبُو صَالِحٍ): ذكوانُ الزَّيَّاتُ السَّمَّان، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ.

قوله: (لَقَدْ أَعْطَى بِهَا): هو بفتح الهمزة والطَّاء، أي: لقد اشتراها، وكذا الثانية (مِمَّا أَعْطَى)، وفي نسخة: (أُعطِي) بضمِّ الهمزة، وكسر الطَّاء في الموضعين[2]، أي: لقد دُفع له فيها كذا، وهو كاذب فيهما في الشِّرى أو في الدَّفيعة.

قوله: (قَالَ عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ): (عليٌّ): الظاهر أنَّه عليُّ بن عبد الله، ابن[3] المَدينيِّ، و(سفيان): هو ابن عيينة، وإنَّما أتى بهذا التَّعليق وهو مرسَلٌ؛ إلَّا لأنَّ عَمرو بن دينار عنعن في السَّند الأوَّل، وإن لم يكن مدلِّسًا إلَّا ليخرج مِنْ خلاف مَنْ خالف، وفي التَّعليق المرسَل صرَّح بالسَّماع من أبي صالح ذكوان، إلَّا أنَّه مرسَلٌ؛ لأنَّ أبا صالح ذكوانَ تابعيٌّ، فالحديثُ مرسَلٌ، والله أعلم[4].

١١- بابٌ لَا حِمَى إِلَّا للهِ وَلِرَسُولِهِ

٢٣٧٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا للهِ وَلِرَسُولِهِ».

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: بَلَغَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرَفَ وَالرَّبَذَةَ.

---

(١) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٢) وهو رواية أبي ذرٍّ.
(٣) (ابن): سقط من (ب).
(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٥٤): (قوله: «قال عليٌّ....»: يشير إلى أنَّ سفيانَ كان يرسل هذا الحديثَ كثيرًا، ولكنَّه صحَّح الموصول؛ لكون الذي وصله مِن الحُفَّاظ، وقد تابعه سعيدُ بن عبد الرحمن المخزوميُّ وعبدُ الرحمن بن يونس ومحمَّدُ بن أبي الوزير ومحمَّدُ بن يونس؛ فوصلوه، قاله الإسماعيليُّ، قال: وأرسله غيرُهم) قال: (وقد وصله أيضًا عمرٌو الناقد، أخرجه مسلمٌ عنه [م(١٠٨)(١٧٤)]، وصفوانُ بن صالح، أخرجه ابنُ حِبَّان (٤٩٠٨) من طريقه).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وهو يحيى بن عبد الله بن بُكَير، نسبه إلى جدِّه، وتقدَّم أنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وأنَّ (يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ): تقدَّم أنَّ (الصَّعْب) بفتح الصَّاد وإسكان العين المهملتين، ثمَّ موحَّدة، وأنَّ (جَثَّامَة) بفتح الجيم، وتشديد الثاء المثلَّثة، وبعد الألف ميم، ثمَّ تاء التأنيث، وقدَّمت بعضَ ترجمتِه رضي الله عنه[ح١٨٢٥]، صحابيٌّ مشهورٌ.

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: بَلَغَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم حَمَى النَّقِيعَ): قال الدِّمياطيُّ: (القائل «وبَلَغَنَا»: هو ابنُ شهاب، رواه ابنُ وَهْبٍ في «مُوَطَّئه» كذلك عن يونس) انتهى، ويشهد لما قاله الحافظ الدِّمياطيُّ ما قاله أبو داود في «سننه»[د٣٠٨٣] عقب الحديث: (قال ابن شهاب: وبلغني أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حَمَى النَّقِيع) ، قال شيخُنا: (وجعله عبدُ الحقِّ من قول البخاريِّ[الجمع٢/٥١٨]) انتهى[التوضيح١٥/٣٦٣]، ويشهد لذلك ما في أصلنا: (قال أبو عبد الله)، ومكتوب عليه أنَّه نسخة، أعني: (أبو عبد الله)، يبقى الكلامُ بحذفها: (قال: بَلَغَنَا)، ثمَّ نقل شيخُنا بعد هذا الكلام بأسطر عن ابن التِّين: (أنَّه وقع في بعض روايات «البخاريِّ»: «وقال أبو عبد الله: وبلغنا»، فجعله من قول البخاريِّ، وذكره ابنُ وَهْب في «مُوَطَّئه» عن يونس). انتهى[التوضيح١٥/٣٦٤]، وقد ذكرتُ أنَّه في أصلنا على تقدير ثبوت النُّسخة: (قال أبو عبد الله: بلغنا كذا وكذا)، والله أعلم(١).

قوله: (النَّقِيعَ): هو بفتح النُّون، وكسر القاف، وإسكان المثنَّاة تحت، ثمَّ عين مهملة، قال ابن قُرْقُول: (وهو على عشرين فرسخًا من المدينة، ومساحته مِيلٌ في بريدٍ، وفيه شجر، ويستجمُّ حتى يغيب فيه الرَّاكبُ، وقد اختلف الرُّواة في ضبطه، فمنهم مَن قيَّده بالنون؛ منهم: النَّسفيُّ، وأبو ذرٍّ، والقابسيُّ، وكذلك قيَّدناه في «مسلم» عن الصَّدفيِّ وغيره، وكذلك لابن ماهان، وكذلك ذكره الهرويُّ والخطَّابيُّ(٢)، قال الخطَّابيُّ: وقد صحَّفه بعض أصحاب الحديث بالباء قال: وإنَّما الذي بالباء:

---

(١) قال الحافظُ في «الفتح» (٥/٥٥): (القائلُ هو ابن شهاب، وهو موصولٌ بالإسناد المذكور إليه، وهو مرسلٌ أو مُعضَلٌ)، وقال في «التمييز» (٢/٤٣٨): (أغرب عبدُ الحقِّ في «الجمع بين الصحيحين» له فجعل قولَه: «وبلغنا» مِن تعليقات البُخاريِّ، وتبعه على ذلك ابنُ الرِّفْعَة، ويكفي في الردِّ عليه: أنَّ أبا داود (٣٠٨٣) أخرجه من حديث ابن وَهْبٍ، عن يونسَ، عنِ الزهريِّ...؛ فذكره، وقال في آخِره: «قال ابن شهاب: وبلغني...»).

(٢) انظر «الغريبين» (٦/١٨٨١).

مدفن أهل المدينة[(١)]، ووقع في كتاب الأَصيليِّ في موضعٍ بالفاء مع النُّون، وهو تصحيفٌ، وإنَّما هو بالنُّون والقاف، وقال البكريُّ أبو عبيد: بل بالباء، مثل: بقيع الغرقد[(٢)]). انتهى[مطالع١/٥٨٤].

قوله: (وَ[أَنَّ عُمَرَ] حَمَى السَّرَفَ وَالرَّبَذَةَ): أمَّا (السَّرَف) ففي أصلنا بالسين المهملة والراء المفتوحتين، وبالفاء، وفي هامش أصلنا: (الشَّرَف) بالشين المعجمة والراء[(٣)] المفتوحتين، وعليها (صح) وعلامة نسخة، وفي نسخة في هامش أصلنا وعليها علامة نسخة الدِّمياطيِّ: (السَّرِف) بفتح السِّين المهملة، وكسر الرَّاء، قال الدِّمياطيُّ: (كذا عند البخاريِّ بالسِّين المهملة، وهو خطأ، والصَّواب: بالشِّين المعجمة، وفتح الرَّاء، وكذا رواه ابن وهب في «مُوَطَّئِه»، وهو من عمل المدينة، وأمَّا «سَرِف»، فمِن عمل مكَّة على ستَّة أميال منها، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: اثنا عشر، ولا تدخله الألف واللَّام، و«الشَّرِف» من جهات المدينة) انتهى، وكذا قال غير الدِّمياطيِّ ممَّن تقدَّمَه، وكأنَّه أخذه الدِّمياطيُّ من كلام ابن قُرْقُول أو من القاضي عياض[(٤)]، وكانتِ الرِّواية كما قال الدِّمياطيُّ ومَن تقدَّمَه، ولكنَّ النَّاس عملوا الإهمال نسخة لمَّا لم يتيقَّنوه، أو أنَّ أحدًا من الفضلاء صوَّب، فجاء مَنْ بعدَهُ عمله نسخة، أو أنَّ

---

(١) انظر «إصلاح غلط المحدثين» (ص٦٨).

(٢) كذا نقل ابن قُرْقُول -تبعًا للقاضي عياض في «المشارق» (١/٢٦٣)- عن البكريِّ أنَّه ذكره بالباء، ونقل السهيليُّ في «الروض الأُنُف» (٢/١٩٦) عكسه فقال: (وذكره البكريُّ في كتاب «معجم ما استعجم من أسماء البُقَع»: أنَّه نقيع؛ بالنون، ذكره في «باب النون والقاف»)، وقد ذكر الحمويُّ في «معجم البلدان» (٥/٣٠٢) اختلافَ القاضي والسهيليِّ في نقلهما عن البكريِّ ثمَّ قال: (هكذا نقل هذان الإمامان عن أبي عبيد البكريِّ، إلَّا أن يكون أبو عبيد جعل الموضع الذي حماه النبيُّ صلى الله عليه وسلم -وهو «حمى غرز النقيع»- بالباء، فغلط، والله أعلم).
واعلم أنَّ البكريَّ قد ذكرَ (النقيع المحمي) في كتابه «معجم ما استعجم» في موضعين؛ الأوَّل: في (حرف الباء والقاف) (١/٢٦٥) مضبوطًا بالباء، وكان قد تصحَّف عليه اللفظ والنقل من كتب المحدِّثين وأصحاب السِّيَر، الثاني: في (حرف النون والقاف) (٤/١٣٢٣) أشار فيه إلى حديث «الصحيح»، ثمَّ تبيَّن له وجه الحقِّ فيه، وأنَّه بالنون لا بالباء، فكتبه ثانية بشيء من التفصيل، عَدَل فيه عن ضبطه بالباء، وأبقاه في (حرف الباء والقاف)، ثمَّ نقله محقِّق «المعجم» منه إلى (حرف النون مع القاف)؛ لتيسير البحث على القارئ.
وهذا يفسر اختلاف نقل الإمامين عن البكري في ضبط اللفظ، فإنَّ كلًّا منهما نقل من نسخة غير نسخة الآخر، فنقل القاضي عن النصِّ القديم، ونقل السهيليُّ عن النصِّ المنقَّح، اهـ، وأغلبه مستفاد من كلام محقق «معجم ما استعجم» للبكري.

(٣) في (ب): (وبالراء).

(٤) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٥١٨)، «مطالع الأنوار» (٥/٥٨٦).

الرُّواة اختلفوا في ذلك وكيف كان؟ فالصَّواب: الإعجامُ، لا الإهمال، الإهمال[1] وكسر الرَّاء: تصحيفٌ، والله أعلم.

قوله: (وَالرَّبَذَةَ): هي بفتح الراء والموحَّدة، والذال المعجمة، ثمَّ تاء التَّأنيث، تقدَّم الكلام عليها[ح٣٠].

١٢- بابُ شُرْبِ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ مِنَ الأَنْهَارِ

قوله: (باب شُرْبِ النَّاسِ): هو بضمِّ الشين، وهذا ظاهر.

٢٣٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، **عَنْ أَبِي صَالِحٍ** السَّمَّانِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ **فِي طِيَلِهَا** ذَلِكَ مِنَ المَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ، **كَانَ لَهُ حَسَنَاتٍ**، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيَلُهَا **فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ**، **كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ**، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ، **كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ**، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا، **تَغَنِّيًا وَتَعَفُّفًا**، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا؛ فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً **وَنِوَاءً** لأَهْلِ الإِسْلَامِ؛ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وِزْرٌ»، **وَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **عَنِ الحُمُرِ** فَقَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ **الآيَةُ الجَامِعَةُ الفَاذَّةُ**: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]».

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه ذكوانُ السَّمَّان الزَّيَّات، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٩]، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ) أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ.

قوله: (فِي طِيَلِهَا): هو بكسر الطَّاء، وفتح المثنَّاة تحت: وهو الحبل الطَّويل يُشدُّ أحد طرفيه في وَتِدٍ أو غيره، والطَّرف الآخرُ في يد الفرس؛ ليدور فيه ويرعى، ولا يذهب لوجهه، ويُقال له: طِوَل أيضًا.

قوله: (كَانَ[2] لَهُ حَسَنَاتٍ): (حسنات): منصوب خبر (كان)، وعلامة النَّصب فيه الكسرة.

قوله: (فَاسْتَنَّتْ): هو بهمزة وصلٍ، ثمَّ بالسين المهملة، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ نون مشدَّدة

(١) (الإهمال): ليس في (ب).

(٢) كذا في النسختين و(ق) وهامش (ت) من نسخة، وهو رواية أبي ذرٍّ، وفي هامش (أ) من نسخة (كانت)، وكذا في (ت) مصححًا، وهو رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه.

[١/٢٩٧أ] مثلها، ثمَّ تاء التأنيث، قال ابن قُرْقُول/: (أي: جرت، وقيل: لحَّت[(١)] في عَدْوِها إقبالًا وإدبارًا، وقيل: الاستنان: يختصُّ بالجري إلى فوق، وقيل: المرح والنَّشاط، وفي «البارع»: الاستنان كالرقص، وقال ابن وهب: أفلتت[(٢)]، وقيل: استنَّت: رعت، وقيل: الاستنان: الجري بغير فارس)[مطالع٥/٥١٦]، والله أعلم.

قوله: (**شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ**): (الشَّرَف) بفتح الشين المعجمة والرَّاء، وبالفاء، أي: طَلَقًا أو طَلَقين[(٣)]، وقيل: الشَّرف ههنا: ما علا من الأرض[(٤)].

قوله: (**كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ**): (الآثار) بالرَّفع اسم (كان)، و(الأرواث): معطوف عليه، و(حسناتٍ): خبر منصوب[(٥)]، وعلامة النَّصب فيه الكسرة.

قوله: (**كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ**[(٦)]): (حسنات): منصوب خبر[(٧)].

قوله: (**تَغَنِّيًا وَتَعَفُّفًا**): ليكتسبَ بها ويستغنيَ بها عن الحاجة إلى النَّاس، وقد تقدَّم[(٨)].

قوله: (**وَنِوَاءً**): هو بكسر النُّون، وتخفيف الواو، وبالمدِّ، أي: معاداةً، قال ابن قُرْقُول: (ورواه الدَّاوديُّ: نَوًى؛ بفتح النُّون، وتنوين الواو، وهو وَهم)[مطالع٤/٢٣١].

قوله: (**وَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الحُمُرِ**): قال بعض حفَّاظ مصر من العصريِّين: (السَّائل هو صعصعة بن ناجية جدُّ الفرزدق). انتهى[هدى٢٩٨].

قوله: (**الآيَةُ**): مرفوع، ورفعه معروف، و(**الجَامِعَةُ**): صفة لها، وكذا (**الفَاذَّةُ**)، وهي بالفاء، وبالذال المعجمة المشدَّدة، ثمَّ تاء التأنيث، أي: الفردة.

---

(١) كذا في (أ) بالحاء، وفي (ب): (نحت)، وهذه تحريفٌ، وفي مصدره و«المشارق» (٢/٤٩٩): (لجَّت)؛ بالجيم، قال الخليل في «العين» (٧/١٩٧): (والسُّنَّةُ: ما لَجَّ الفَرَسُ في عَدْوِه وإقباله وإدباره)، ونحوه في «المحيط في اللغة» (٨/٢٤٨)، وقال صاحب «اللسان» مادة (سنن): (والسَّنَنُ الذي يُلِحُّ في عَدْوِه وإِقْباله وإِدْباره)، ونحوه في «تاج العروس» مادة (سنن).

(٢) انظر «مسند الموطَّأ» (ص٣٢٢).

(٣) يعني: شوطًا أو شوطين.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٣٦).

(٥) في (ب): (منصوب خبر).

(٦) (له): سقط من (ب).

(٧) في (ب): (خبر منصوب).

(٨) لم يتقدَّم.

٢٣٧٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا»، قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ»، قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبِلِ؟ قَالَ: «مَالَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه إسماعيل بن أبي أويسٍ عبدِ الله، وهو ابنُ(١) أختِ الإمامِ مالكِ بن أنس وابنُ عمِّه.

قوله: (عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ): (الْمُنْبَعِث): بضمِّ الميم، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ موحَّدة مفتوحة، ثمَّ عين مهملة مكسورة، ثمَّ ثاء مثلَّثة، يروي عن أبي هريرة وزيدِ بن خالد، وعنه: ربيعةُ ويحيى بنُ سعيد، ثقةٌ، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ): هذا الرَّجل هو بلال المُؤذِّن، قاله ابن بَشْكُوال(٣)، قال ابن شيخنا البُلْقينيِّ بعد ذِكْرِه هذا عن ابن بَشْكُوال: (وفي «الأُسْد»[٧٩٣/٣] في ترجمة عُمير والد مالك: أورده أبو بكر الإسماعيليُّ في الصَّحابة، روى عنه مالك ابنه: أنَّه سأل رسول الله ﷺ عن اللُّقطة...) فذكر حديثه، ثمَّ قال: (وقد تقدَّم[ص٢٥] في باب «الغضب في الموعظة» أنَّا وجدنا في «الطَّبرانيِّ»[طس٨٣٧٥]: أنَّه زيد بن خالد، أَبْهَمَ نفسه). انتهى[الإفهام٢١١].

قوله: (فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ): في (اللُّقطة) لغات، وقد نظمها ابن مالك فقال:

وَلُقْطَـةٌ لُقَاطَـةٌ وَلُقَطَـةٌ(٤) وَلَقَطٌ مَا لَاقِطٌ قَدْ لَقَطَهْ(٥)

وقد تقدَّمت(٦)[ح٩١].

قوله: (عِفَاصَهَا): هو بكسر العين، ثمَّ فاء مخفَّفة، وبعد الألف صاد مفتوحة مهملتين: الوعاء

---

(١) (ابن): مثبت من (ب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩١/٣٢).

(٣) انظر «الغوامض والمبهمات» (٨١٦/٢).

(٤) زيد في (ب): (قوله).

(٥) انظر «المطلع على أبواب المقنع» (ص٢٨٢).

(٦) (وقد تقدمت): ليس في (ب).

الذي تكون فيه، ومنه: عِفَاص القارورة؛ وهو الجلد الذي يُلبَسه رأسُها[١].

قوله: (وَوِكَاءَهَا): (الوِكاء) بكسر الواو، وبالمدِّ في آخره: هو خيط الوعاء الذي يُشَدُّ به، ثمَّ استُعمِل في كلِّ ما يُربط به من صُرَّة أو غيرها[٢].

قوله: (وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا): (شأنَك): بالنَّصب بفعلٍ؛ تقديره: فأَصلِحْ شأنَك أو نحوه.

قوله: (مَعَهَا سِقَاؤُهَا): هو بكسر السِّين، ممدود: وهو جوفها، فتستغني به حتى تَرِدَ الماء.

قوله: (وَحِذَاؤُهَا): هو بكسر الحاء المهملة، وبالذَّال المعجمة، ممدود، و(الحِذاء): النَّعلُ استعارَه لأخفافها وقوَّتها على السَّير وقطعِ المسافات البعيدة، كما أنَّ الحِذاء يَقطعُ به المسافر المسافات[٣].

قوله: (حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) أي: مالكها.

١٣- بابُ بَيْعِ الحَطَبِ وَالكَلأ

قوله: (وَالكَلَأِ): تقدَّم أنَّه بفتح الكاف، مهموز مقصور، وتقدَّم ما هو[ح٢٣٥٣].

٢٣٧٣- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبُلًا، فَيَأْخُذَ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ، فَيَكُفَّ اللهُ بِهَا عَنْ وَجْهِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أُعْطِيَ أَوْ مُنِعَ».

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابنُ خالد، و(هِشَام): هو ابنُ عروة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَحْبُلًا): تقدَّم[ح٢٠٧٥] أنَّه جمع (حَبْلٍ)، جمع قِلَّة.

قوله: (أُعْطِيَ أَو[٤] مُنِعَ): هما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما.

٢٣٧٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم في ظاهرها، وهو يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وكذا (اللَّيْثُ)،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٥).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٠٤).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٥٠).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (أم).

وكذا (عُقَيْل)، وكذا (ابْن شِهَابٍ) تقدَّموا[١].

قوله: (عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو عُبيد: سعد بن عُبيد، مولى عبدالرَّحمن بن الأزهر بن عبد[٢] عوف بن عبد الحارث بن زهرة، ويُنسَب إلى عبدالرَّحمن بن عوف؛ لأنَّهما ابنا عمٍّ، مات أبو عُبيد سنة «٩٨هـ»، سمع عمرَ، وعثمانَ، وعليَّ بن أبي طالب). انتهى، وقد ذكرتُ الكلامَ على موالاته لِمَن؟ في أواخر (الصَّوم)[ح١٩٩٠].

قوله: (فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ): (يعطيَه): منصوب، وكذا (يمنعَه): معطوف عليه، ونصبهما معروف.

٢٣٧٥- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَصَبْتُ شَارِفًا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ: وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم شَارِفًا أُخْرَى، فَأَنَخْتُهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرًا لأَبِيعَهُ، وَمَعِي صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ فَأَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ البَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةٌ، فَقَالَتْ: [من الوافر]

أَلَا يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ

فَثَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ، فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، قُلْتُ لاِبْنِ شِهَابٍ: وَمِنَ السَّنَامِ؟ قَالَ: قَدْ جَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا فَذَهَبَ بِهَا، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عَلِيٌّ: فَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي، فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ، فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، فَرَفَعَ حَمْزَةُ بَصَرَهُ وَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لآبَائِي؟ فَرَجَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُقَهْقِرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الخَمْرِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشامُ بنُ يوسفَ، أبو عبدِ الرَّحمن[٣]، قاضي صنعاء، ثقةٌ مُتقنٌ، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح٨٨٥]، وكذا تقدَّم (ابْن جُرَيْجٍ) أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام، وكذا (ابْنُ شِهَابٍ) أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تقدَّم (عَلِيُّ بْن حُسَيْنٍ) أنَّه زينُ العابدين.

---

(١) في (أ): (تقدما).

(٢) في (ب): «مولى عبد الرَّحمن الأزهر بن عوف».

(٣) زيد في (ب): (الصنعاني).

قوله: (أَصَبْتُ شَارِفًا): تقدَّم[ح٢٠٨٩] ما هو (الشَّارف)؟ وكذا قوله: (وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ شَارِفًا أُخْرَى) في (كتاب البيع).

قوله: (عِنْدَ بابِ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ): هذا الرَّجل لا أعرف اسمه.

قوله: (إِذْخِرًا): تقدَّم[ح١١٢] غير مرَّةٍ أنَّه بكسر الهمزة، ثمَّ ذال معجمة ساكنة، ثمَّ خاء معجمة مكسورة، ثمَّ راء: نبت طيِّب الرَّائحة/. [١/٢٩٧ب]

قوله: (وَمَعِي صَائِغٌ): تقدَّم أنَّ هذا الصَّائغ لا أعرف اسمه[ح٢٠٨٩].

قوله: (قَيْنُقَاعَ): تقدَّم غير مرَّة أنَّه مثلَّث النُّون، ويُصرَف ولا يُصرَف[١][ح٢٠٤٨].

قوله: (مَعَهُ قَيْنَةٌ): (القَيْنَة) بفتح القاف، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: وهي الأَمة غَنَّت أو لم تُغَنِّ، وكثيرًا ما يُطلَق على المغنِّية من الإماء، وجمعها: قَيناتٌ[٢]، ولا أعرف اسم هذه القَيْنَة.

قوله: (أَلَا يَا حَمْزُ): يجوز في زاي (حمز) الضَّمُّ والفتح[٣]، وهو منادى مُرخَّم، وهذا ظاهر جدًّا، والمذهبان معروفان.

قوله: (لِلشُّرُفِ): هو بضمِّ الشين المعجمة والراء، وتُسكَّن أيضًا، وبالفاء، جمع (شَارف)، وقد تقدَّم ما (الشَّارف)؟

قوله: (النِّوَاءِ): هو بكسر النون، مخفَّف الواو، وبالمدِّ، أي: السِّمان، و(النَّيُّ) بكسر النُّون وفتحها، وتشديد الياء: الشَّحم، يُقال: نَوَتِ النَّاقة إذا سَمِنَتْ، فهي نَاوية، والجمع: نِوَاء، ووقع عند الأَصيليِّ في موضع وعند القابسيِّ أيضًا: (النِّوَى) بكسر النُّون والقصر، وحكى الخطَّابيُّ: (أنَّ عوامَّ الرُّواة يقولون: بفتح النُّون والقصر، وفسَّره مُحمَّد بن جَرِير الطَّبريُّ، فقال: النَّوَى جمع «نَواة»؛ يريد: الحاجة)، قال الخطَّابيُّ: (هذا وَهم وتصحيف)، ثمَّ فسَّر (النَّوى) بما تقدَّم[٤]، وفسَّر الدَّاوديُّ بالحِباء والكرامة، وهذا أبعدُ. انتهى[٥].

(١) عدم الصرف رواية «اليونينيَّة».

(٢) انظر «النهاية» (٤/١٣٥) مادة (قين).

(٣) الفتح رواية «اليونينيَّة».

(٤) انظر «غريب الحديث» (١/٦٥٢)، «إصلاح غلط المحدثين» (ص٤٧).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/١٥٤)، «مطالع الأنوار» (٤/٢٣٧).

فائدة: هذا القدر من هذا في «البخاريِّ» و«مسلم»[م١٩٧٩]، وفي غيرهما تمام هذا؛ والجملة: [من الوافر]

أَلَا يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ وَهُنَّ مُعَقَّلاتٌ بِالفِنَاءِ
ضَعِ السِّكِينَ فِي اللَّبَّاتِ مِنْهَا وَضَرِّجْهُنَّ حَمْزَةُ بِالدِّمَاءِ
وَعَجِّلْ مِن أَطَايِبِها لِشَرْبٍ قَدِيدًا مِنْ طَبِيخٍ أَو شِواءِ[١]

قوله: (**فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا**) أي: قَطع أسنمتهما.

قوله: (**وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا**) أي: شقَّ.

قوله: (**قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ**): القائل له ذلك ابنُ جُرَيج، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وتقدَّم[٢] أنَّ (ابن شهاب): هو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ.

قوله: (**قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عَلِيٌّ: فَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي...**) إلى آخر الحديث: روايةُ ابنِ شهابٍ عن عليِّ بن أبي طالب مرسلةٌ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ، لا شكَّ في أنَّها مرسلةٌ، وأين عليٌّ وأين الزُّهريُّ؟! وقد ذكرتُ في (كتاب الجنائز) مَن لقي الزُّهريُّ من الصَّحابة[ح١٣٤٨]، والله أعلم، وقد وُلِد الزُّهريُّ سنة خمسين، وقال خليفةُ: (سنة إحدى وخمسين)[التاريخ١٦٥]، [وقال ابن بُكَير: سنة ستٍّ وخمسين][٣]، وقال الواقديُّ: (سنة ثمانٍ وخمسين)[الكبرى٧/٤٣٩][٤]، وعليٌّ رضي الله عنه تُوُفِّيَ قتلًا[٥] سنة (٤٠هـ)، كما سيأتي[قبل ح٣٧٠١].

قوله: (**أَفْظَعَنِي**): هو بالظَّاء المشالة، والعين المهملة، أي: أهالني، والأمر الفظيع: الشَّاقُّ الشَّديد.

قوله: (**يُقَهْقِرُ**) أي: يرجع إلى ورائه.

قوله: (**قَبْلَ تَحْرِيمِ الخَمْرِ**): لا شكَّ أنَّ هذه القصَّة كانت قبل تحريم الخمر، وبيانه: أنَّ حمزة رضي الله عنه استُشهِد بأُحُد، والخمر إنَّما حُرِّمت في أوَّل السَّنة الرَّابعة في شهر ربيع الأوَّل[٦]، وقال مُغُلْطاي في «سيرته الصُّغرى» في (حمراء الأسد) عقيب (غزوة أُحُد) ما لفظه: (وحُرِّمتِ الخمر في شوَّال، وقيل: في سنة

---

(١) هي لعبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي، انظر «غريب الحديث» للخطابي (١/٦٥١-٦٥٢)، «الكواكب الدراري» (١٠/١٨٦)، «التنقيح» (٢/٥٢٩)، «فتح الباري» (٦/٢٣٠)، «تاج العروس» (٢٣/٤٩٨) مادة (شرف).

(٢) في (ب): (وقد تقدم).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٤٠-٤٤١).

(٥) في (ب): (قتيلًا).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢١١)، «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص١٧٤).

أربع)[١]، فقوله: (في شوَّال) يعني به: شوَّالًا المذكورَ فيه غزوة أُحُد، وكان شوَّال سنة ثلاث، وعلى القولين، إنَّما حُرِّمت بعد أُحُد، والله أعلم.

فائدة: قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (الأشربة): ([هذا الفعل الذي جرى من حمزة رضي الله عنه من شربه الخمر، وقطع أسنمة الناقتين][٢]، وبَقْرِ خواصرهما، وأكلِ لحمهما[٣]، وغير ذلك، لا إثم عليه في شيء منه، أمَّا أصل الشُّرب والسُّكر فكان مباحًا؛ لأنَّه قبل تحريم الخمر، وأمَّا ما قد يقوله بعض مَنْ لا تحصيل له: إنَّ السُّكر لم يزل مُحرَّمًا؛ فباطلٌ لا أصل له، ولا يُعرف أصلًا...) إلى أن قال: (وقد جاء في كتاب «عمر ابن شَبَّة» من رواية أبي بكر بن عيَّاش: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم غرَّم حمزةَ رضي الله عنه النَّاقتين) انتهى[شرح مسلم١٣/١٤٤]، وما قاله النَّوويُّ من قوله: (ما قد يقوله...) إلى (أصلًا): رأيتُه أيضًا في كلام ابن قيِّم الجوزيَّة الإمام شمس الدين الحنبليِّ[٤]، وغالب ظنِّي أنَّه نقله أيضًا عن ابن تيمية أبي العبَّاس الحافظ[٥]، والله أعلم، وهو ظاهر؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام لم يؤاخِذ حمزة بما قال، ولو كان حرامًا لواخذه، وأمَّا التَّغريم فذلك من خطاب الوضع، والله أعلم.

١٤- بابُ القَطَائِعِ

قوله: (**باب القَطَائِعِ**): هي جمع (قطيعة) وهي طائفة من أرض الخَراج.

٢٣٧٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيدٍ، **عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ** قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: أَرَادَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم **أَنْ يُقْطِعَ** مِنَ البَحْرَيْنِ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: **حَتَّى تُقْطِعَ** لإِخْوَانِنَا مِنَ المُهَاجِرِينَ **مِثْلَ الَّذِي تُقْطِعُ** لَنَا، قَالَ: «سَتَرَوْنَ بَعْدِي **أَثَرَةً** فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي».

قوله: (**عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**): هذا هو الأنصاريُّ.

قوله: (**أَنْ يُقْطِعَ**): هو رباعيٌّ، مضموم الأوَّل، مكسور الطَّاء، وكذا قوله: (**حَتَّى تُقْطِعَ**)، وكذا قوله: (**مِثْلَ الَّذِي تُقْطِعُ**).

(١) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٢٣٨).

(٢) ما بين معقوفين مستدرك من مصدره.

(٣) في (أ): (لحمها).

(٤) انظر «إعلام الموقعين» (٣/١٠٦)، (٤/٤٨-٤٩).

(٥) انظر «مجموع الفتاوى» (٣٣/١٠٨).

قوله: (سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً): قال ابن قُرْقُول: (بضمِّ الهمزة، وإسكان الثَّاء[١]، ويروى بفتحهما، وبهما قيَّده الجَيَّانيُّ، وبالفتح قيَّده غيره عن الأَصيليِّ والهَوْزَنيِّ، وقيَّدناه عن الأَسَديِّ بالضَّمِّ، والوجهان صحيحان، ويُقَال أيضًا: «إِثْرة» بكسر الهمزة، وسكون الثاء، قال الأزهريُّ: وهو الاستئثار[٢]، أي: يُستأثَر عليكم بأمور الدُّنيا، ويُفضَّل عليكم غيرُكم، [ولا يُجعَل لكم] في الأمر نصيبٌ، وحُكِي لي عن أبي عبد الله النَّحويِّ مُحَمَّد بن سليمان عن أبي عليٍّ القالي: أنَّ «الأثرة» الشِّدة، وبه كان يتأوَّل الحديث، والتَّفسيرُ الأَوَّلُ أظهرُ، وعليه الأكثر، وسياقُ[٣] الحديث وسببُه يشهد له، وهو إيثارهم المهاجرين على أنفسهم، فأجابهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بهذا). انتهى معناه[٤].

تنبيه: قال أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس في «سيرته»[٢/٣٧٦]: (وكان ذلك زمن معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

١٥- بابُ كِتَابَةِ القَطَائِعِ

قوله: (كِتَابَةِ القَطَائِعِ): تقدَّم أعلاه ما القطائع، وأنَّه جمع (قَطِيعة) وهي طائفة من أرض الخَراج[قبل ح٢٣٧٦].

٢٣٧٧- وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ: دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأَنْصَارَ لِيُقْطِعَ لَهُمْ بِالبَحْرَيْنِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ فَعَلْتَ، فَاكْتُبْ لإِخْوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي».

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ...) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وليس هو في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقال شيخُنا: (قال أبو نُعَيم: ذكر البخاريُّ حديثَ اللَّيث بلا رواية، وأُراه كان عنده عن عبد الله ابن صالح فلذلك أرسله). انتهى[التوضيح ١٥/٣٧٩]، وعبدُ الله بن صالح كاتبُ اللَّيث: أخرج له البخاريُّ في «التاريخ»، والصَّحيح: أنَّه روى عنه في «الصَّحيح»[٥]، وستأتي روايته عنه في (سورة الفتح) إن شاء الله تعالى[ح٤٨٣٨].

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): تقدَّم أنَّ هذا هو[٦] الأنصاريُّ.

---

(١) في (ب): (الباء)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٢) في (ب): (الاستنباذ)، وهو تحريفٌ، وانظر «تهذيب اللغة» (١٥/٨٩).

(٣) في النسخ: (وساق)، والمثبت من مصدره.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (١/١٩٥).

(٥) انظر «المغني في الضعفاء» (١/٣٤٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/١٧٧).

(٦) في (ب): (أنَّه هو).

١٦- بَابُ حَلَبِ الإِبِلِ عَلَى المَاءِ

٢٣٧٨- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنْ حَقِّ الإِبِلِ أَنْ تُحْلَبَ عَلَى المَاءِ».

قوله: (حَلَبِ الإِبِلِ عَلَى المَاءِ): (حَلَب): بفتح الحاء واللَّام، وكذا هو في أصلنا، وعليه تصحيح، والحَلَب: اللَّبن المحلوب، ومصدر حَلَبَ النَّاقة/ يَحلُبها حَلَبًا بالفتح، كذا في «الصِّحاح»، وفي «القاموس»: (الحَلَبُ والحَلْب: استخراج ما في الضَّرع من اللَّبن)، وقد تقدَّم[فبل ح٢١٥١]، وقال ابن قُرْقُول: («ومن حقِّها حلْبها على الماء»: بإسكان اللَّام ضبطناه، اسم الفعل، وذكره أبو عُبيد[الغريبين٢/٤٧٩] بفتح اللَّام، وكلاهما صحيح، وبالفتح ضبطناه أيضًا في ترجمة البخاريِّ، وهو الذي حكاه النُّحاة في قولهم: «احلُب حَلَبًا، لك شطرُه»، وقد يكون «الحَلَب» بمعنى: المحلوب وهو اللَّبن). انتهى[مطالع٢/٢٨١]. [١/٢٩٨أ]

١٧- بابُ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمَرٌّ أَوْ شِرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ»، فَلِلْبَائِعِ المَمَرُّ وَالسَّقْيُ حَتَّى يَرْفَعَ، وَكَذَلِكَ رَبُّ العَرِيَّةِ.

قوله: (بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمَرٌّ أَوْ شِرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب بلا إسناد، ثمَّ قال: (وجه دخوله(١) في الفقه: التنبيهُ على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة هذا له الملك وهذا له الانتفاع، وفهم البخاريُّ من استحقاق البائع الثَّمرة دون الأصل أنَّ له التَّطرُّقَ بعد البيع(٢) وانتقال الملك عنه إلى أخذ الثَّمرة الباقية له، وألحقَ به كلَّ ذي حقٍّ في أرض مملوكة للغير). انتهى[المتواري٢٧١].

قوله في التَّرجمة: (أو شِربٌ): هو بكسر الشين: النَّصيب من الماء، وهذا معروف.

قوله: (بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ): تقدَّم أنَّه يقال: أَبَرتُ النَّخلة وأبَّرتها بالتَّخفيف والتَّشديد[فبل ح٢٢٠٣].

قوله: (رَبُّ العَرِيَّةِ): تقدَّم ما هي (العريَّة)[فبل ح٢١٩٢] وهي النَّخلة أو النَّخلات يَمنح صاحبُها ثمرةَ عامِهِ لرجلٍ، فرُخِّص له في شرائها منه بخرصها تمرًا إلى الجِداد، فكأنَّها هنا عريَّةٌ من ماله مُخرَجة [منه]،

---

(١) زيد في (ب): (في ترجمة).

(٢) في (ب): (المبيع).

أو من تحريم المزابنةِ وبيعِ الثَّمر بالتَّمر غير يدٍ بيدٍ للضَّرورة... إلى آخر كلام ابن قُرْقُول[١].

٢٣٧٩- حدَّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ، فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ: فِي الْعَبْدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هذا هو ابنُ سعدٍ، تقدَّم مرارًا، وكذا تقدَّم (ابْنُ شِهَابٍ) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ): تقدَّم أعلاه وقبله أنَّه يُقال: أبَرتُ النَّخلة وأبَّرتها بالتَّخفيف والتَّشديد.

قوله: (وعنْ مالِكٍ، عنْ نافِعٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ، عنْ عُمَرَ في العَبْدِ): هذا أغفله المِزِّيُّ، قال شيخُنا البُلْقَينيُّ في حواشٍ له على «الأطراف» ما لفظه -لمَّا طرَّف المِزِّيُّ حديث: (من باع عبدًا وله مال، ومن باع نخلًا قد أُبِّرت...)، الحديث، طرَّفه[التحفة٨/٦٩] مِن عند أبي داود[د٣٤٣٤] والنَّسائيِّ[كن٤٩٧٠] قال شيخُنا-: (ترك المصنِّف تعليقَ البخاريِّ: «وعن مالك...»، وذكر[٢] في ترجمة «الرجل يكون له ممرٌّ أو شربٌ[٣] في حائطٍ أو نخلٍ»، فقال: «وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه في العبد»: البخاريُّ: عن عمر من قوله موقوفًا، وكلام أبي داود يدلُّ على هذا[٤]، ومَن جعل ذلك مرفوعًا، فقد أخطأ كما نبَّه عليه النَّسائيُّ، وقد ذكره المصنِّف عن النَّسائيِّ في آخر الكلام[٥]) انتهى، والذي كنتُ أفهمه أنَّه معطوف على

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٧).

(٢) يعني: البخاري.

(٣) زيد في النسخ: (أو)، والمثبت موافق لما في «البخاريِّ».

(٤) حيث ذكره أولًا عن القعنبيِّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ، عن عمر بقصَّة العبد، وعن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ عنِ النبيِّ بقصَّة النخل، فأفاد أنَّ حديث عمر موقوف، وهذا بناء على تطريف الحافظ المِزِّيُّ له في «التحفة» (٨/٦٩-٧٠) وما ذكره غير واحد؛ كالحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/٦٢)، وإلَّا فالحديث في المطبوع من «سنن أبي داود» (٣٤٣٤) من طريق نافعٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ، عن عُمَرَ، عن رسولِ الله ﷺ بقصَّة العبد، و(٣٤٣٤/١) عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ، عنِ النبيِّ ﷺ بقصَّة النَّخل، برفعهما، فليحرر.

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٧٠)، والحديث موقوفًا أخرجه النسائي في «الكبرى» عن قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد (٤٩٨٥)، وعن عبيد الله بن سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر (٤٩٨٦)، وعن قتيبة، عن حماد ابن زيد، عن أيوب (٤٩٨٧)، ثلاثتهم -الليث وعبيدالله وأيوب- عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عمر قضى في العبد... موقوفًا.

السَّند قبله، وأنَّ البخاريَّ رواه عن عبد الله بن يوسف عن مالك به(١)، ولكن قال شيخنا البُلْقينيُّ: (إنَّه موقوف)، وقد راجعتُ كلامَ شيخِنا ابنِ الملقِّن في ذلك في «شرح هذا الكتاب» فرأيته قد قال: (قوله: «وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: في العبد»: قال الدَّاوديُّ: حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في الثَّمرة إنَّما رواه عن عمر، وهو وَهَمٌ من نافع، والصَّحيح: ما رواه ابنُ شهاب عن سالم، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ في العبد والثَّمرة، واعترض ابن التِّين فقال: لا أدري من أين أدخل الدَّاوديُّ الوَهَمَ على نافع، وما المانع أن يكون عمر قال ما تَقَدَّم من قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟!) انتهى [التوضيح١٥/٣٩٣](٢).

٢٣٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ العَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): أمَّا (مُحمَّد بن يوسف) فقد قَدَّمتُ مرارًا أنَّه الفِرْيابيُّ، وقَدَّمتُ(٣) الفرقَ بينه وبين مُحمَّد بن يوسف البيكنديِّ البخاريِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البُخاريُّ عن البيكنديِّ في أوائل هذا التَّعليق[ح٦٨]، و(سُفيان) هذا: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ(٤).

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٨].

قوله: (تَمْرًا): هو بالمثنَّاة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٢٣٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ المُخَابَرَةِ، وَالمُحَاقَلَةِ، وَعَنِ المُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَأَلَّا يُبَاعَ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ إِلَّا العَرَايَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: عَنِ(٥) ابْنِ عُيَيْنَةَ): الظَّاهر أنَّه ابنُ أبي شيبة؛ وذلك لأنَّ مسلمًا

---

(١) أي: من حديث عمر مرفوعًا، ويؤيده ما في مطبوع «سنن أبي داود»، وبناء على ما طرَّفه المزِّيُّ وذكره البُلْقيني ونبَّه عليه النَّسائي وأخرجه هو موقوف على عمر رضي الله عنه.

(٢) انظر كلام الحافظ في «الفتح» (٥/٦٢-٦٣).

(٣) في (ب): (وقد قَدَّمتُ).

(٤) بناء على رقم المزِّي في ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري في «تهذيب الكمال» (٣١/٣٥٠) سفيان هو ابن عيينة؛ إذ رقم على الثوريِّ (م) فقط، وعلى ابن عيينة: (خ م س ق)، لكن قال الحافظ في «الأجوبة الواردة» (ص٥٨): (والذي استقريته أنَّ البخاريَّ إذا أطلق محمَّد بن يوسف؛ لا يريد إلَّا الفِرْيابيَّ، وإذا كانت الرواية عنه عن سفيان ابن عيينة؛ نسب سفيان)؛ فالله أعلم.

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

رواه في «صحيحه» عن أبي بكر ابن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَير، وزُهير بن حرب ثلاثتُهم عن سُفيانَ بن عُيَينة[م(١٥٣٦) (٨١) بعد(١٥٤٣)]، والله أعلم، وقد تَقَدَّم[ح٨٩٩] ما قاله بعضُ[١] الحُفَّاظ العصريِّين في (الجمعة) في مثل[٢] هذا، والله أعلم.

قوله: (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ): تَقَدَّم أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وكذا تَقَدَّم (عَطاء) أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة.

قوله: (عَنِ المُخَابَرَةِ): تقدَّمت[ح٢٣٣٠] ضبطًا ومعنًى، وكذا تَقَدَّم[قبل ح٢١٨٣] (المُحَاقَلَة) و(المُزَابَنَة).

٢٣٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْعِ العَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، شَكَّ دَاوُدُ فِي ذَلِكَ.

قوله: (عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ): تَقَدَّم أنَّ (حُصَينًا) بضَمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، وتَقَدَّم أنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ، إلَّا حُضَينَ بنَ المنذر أبا ساسان فإنَّه بالضَّاد المعجمة، والكنى بالفتح[ح١١٠].

قوله: (عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ[٣]): تَقَدَّم الخلافُ في اسمه هل هو وَهْبٌ، وقيل: قزمان، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢١٨٦]، وفي نسخة: (مولى أبي أحمد)، وقد صُحِّح على هذه في أصلنا، ومولى ابنه مولاه، وهو مولى عبدِ الله بن أبي أحمد بن جحش، والله أعلم، ورأيتُ بعضَهم قد صوَّب النُّسخةَ الأولى.

٢٣٨٣ - ٢٣٨٤ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنِي الوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ بَشَّارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ: أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ؛ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ العَرَايَا، فَإِنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي بُشَيْرٌ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٤] أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، مشهورٌ، وقد تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (الوَلِيدُ بْنُ

---

(١) في (ب): (البعض من).

(٢) (مثل): ليس في (ب). وعليه يكون هو المسنَدي، ولا يلزم من إخراج مسلم للحديث عن ابن أبي شيبة أن يكون هو الذي روى عنه البخاري هنا، والله أعلم.

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (مولى أبي أحمد).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرَنا).

كَثِيرٍ)، وأنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا (بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ[(١)] مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ) أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الشين المعجمة، وأنَّ (يَسارًا) بالمثنَّاة تحتُ، ثمَّ بالسِّين المهملة، ووقع في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ: (بَشَّار) بالموحَّدة، والشين المعجمة المُشدَّدة، وهو خطأٌ، وتَقَدَّم أنَّ (حَارِثَةَ) بالحاء المهملة، وبالثَّاء المثلَّثة، من الأنصار، وكذا تَقَدَّم (رَافِع بْنَ خَدِيجٍ) أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال، وبالجيم، وتَقَدَّم أنَّ (حَثْمَة) بفتح الحاء المهملة، وإسكان الثاء المثلَّثة، وكذا تَقَدَّم (المُزَابَنَة)، وتَقَدَّم أنَّه (بَيْع الثَّمَرِ) -بالمثلَّثة- (بِالتَّمْرِ) بالمثنَّاة[ح٢١٧١].

قوله: (قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي بُشَيْرٌ مِثْلَهُ): و(ابن إسحاق): هو مُحَمَّد بن إسحاق بن يَسار، إمام أهل المغازي، وإنَّما أتى بتعليقه تقويةً للحديث، وليس هو مِن شرط الكتاب كما تَقَدَّم.

❁ ❁ ❁

(١) في (ق) مضبَّبًا عليه: (بشَّار)، وفي هامشها بخطِّ المصنِّف: (صوابه: يَسار، لا أعلم أحدًا في رواة الحديث يقال له: بُشَير بن بشَّار؛ بالإعجام، وجميع النسخ فيها ما هو الصحيح: يَسار).

٤٢ - كتاب الاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدُّيُونِ وَالحَجْرِ وَالتَّفْلِيسِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - بابُ مَنِ اشْتَرَى بِالدَّيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ، أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ

(كِتَابُ[١] الاسْتِقْرَاضِ)... إلى (كِتَاب الخُصُومَاتِ).

(بَابُ مَنِ اشْتَرَى بِالدَّيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثمنُهُ، أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ)/: ذكر ابنُ المُنَيِّر ما ذكره البخاريُّ في الباب محذوفَ الإسناد، ثمَّ قال: (في التَّرجمة حيف؛ لأنَّ مضمونَها جوازُ الاستقراضِ والانتفاعِ بالدَّين لمَن لا عنده وفاءٌ[٢]، ويدخل في ذلك مَن لا قدرةَ له على الوفاء؛ إذا لم يعلمِ البائع أو المُقرِضُ حالَهُ، وهذا[٣] تدليسٌ، والذي في الحديث غير هذا لتحقيق[٤] قدرته صلى الله عليه وسلم على الوفاء بما عقد عليه). انتهى[المتواري٢٦٧]. [١/٢٩٨ب]

٢٣٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ المُغِيرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟ أَتَبِيعُنِيهِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): كذا في أصلنا، وعلى (ابن يوسف) صورة نسخة، ومرموزةٌ لصاحبها[٥]، وكذا رأيتُ في نسخةٍ عتيقةٍ: (حدَّثنا مُحَمَّد: أخبَرنا جَرير)، وفي الحاشية نسخة، وعليه ما صورته: («ه»: ابن يوسف) انتهت، وقال الدِّمياطيُّ: (هو مُحَمَّد بن سلَام البيكنديُّ، وليس بمُحَمَّد ابن يوسف[٦] البيكنديِّ، كما ذكره بعضُهم) انتهى، وقال الجَيَّانيُّ في «تقييده» ما لفظه: (وقال في أوَّل

(١) كذا في النسخ و(ق) قبل الإصلاح، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (باب في).

(٢) (وفاء): مُثبَتٌ من مصدره.

(٣) (وهذا): مُثبَتٌ مِن مصدره.

(٤) في مصدره: (لتحقّق)، والمُثبَت موافق لنسخة من المتواري.

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) زيد في (ب): (البخاري).

«كتاب الاستقراض»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا جَرِير...») فساقه، ثمَّ قال: (نسبه ابنُ السَّكن: مُحَمَّد بن سلَام، وفي نسخة أبي ذرٍّ عن أبي الهيثم: «حدَّثنا مُحَمَّد بن يوسف: حدَّثنا جَرِير...»، وليس بشيء، وقال في «الفرائض»[ح٦٧٥٨]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا جَرِير...») فساق سندًا إلى عائشة، فذكر حديث بَرِيرة، قال: (وهو ابن سلَام إن شاء الله، فقد روى البخاريُّ في «الجامع»[ح٢٥٤٣] عن مُحَمَّد بن سلَام منسوبًا عن جَرِير) انتهى[التقييد٣/١٠٢٩]، ولم يتعرَّض المِزِّيُّ لنسبته[تحفة٢/٢٠٣]، وشيخُنا المؤلِّف[التوضيح١٥/٣٩٨] لخَّص كلامَ الجَيَّانيِّ ولم يزِدْ.

قوله: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم، وكسر الراء، وهو ابنُ عبدِ الحميد الضَّبِّيُّ، وقد تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (مُغِيْرَة)، وهو[1] ابنُ مِقْسَم، وكذا تَقَدَّم (الشَّعْبِيُّ) أنَّه عامرُ بن شَراحيل، وأنَّه بفتح الشِّين المعجمة.

قوله: (غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ): فذكر بيع الجمل، وقد قَدَّمتُ بيع الجمل أين كان، بما فيه من الخلاف[ح٢٠٩٧]، فإنَّه جاء معلَّقًا في هذا «الصَّحيح» -كما سيأتي في (الشروط)-: أنَّه في غزوة تبوك[ح٢٧١٨]، وفي «سيرة أبي الفتح ابن سيِّد النَّاس»[٢/٨٠]: أنَّه في غزوة ذات الرِّقاع، وفي «مسلم» في أوَّل (البيع): (أقبلنا من مكَّة إلى المدينة...)، وذكر قصَّة الجمل[م(٧١٥)(١١١) بعد (١٥٩٩)]، وفي هذا «الصَّحيح» قبيل (فرض الخُمُسِ)[ح٣٠٨٩]: (فلمَّا قدم صِرَارًا...) فذكره، و(صِرَارٌ): على ثلاثة أميال مِن المدينة من ناحية العراق[2]، والله أعلم.

٢٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**: حَدَّثَنَا **الأَعْمَشُ** قَالَ: تَذَاكَرْنَا عِنْدَ **إِبْرَاهِيمَ** الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي **الأَسْوَدُ**، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **اشْتَرَى طَعَامًا** مِنْ **يَهُودِيٍّ** إِلَى **أَجَلٍ**، وَرَهَنَهُ **دِرْعًا** مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو عبدُ الواحد بن زياد، العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٦]، وكذا تَقَدَّم (الأَعْمَشُ) أنَّه سليمانُ بن مِهْران، و(إِبْرَاهِيم): تَقَدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، و(الأَسْوَدُ): تَقَدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (اشْتَرَى طَعَامًا): تَقَدَّم أنَّه ثلاثون صاعًا مِن شعير، وقد قَدَّمتُ الاختلافَ في ذلك، وتَقَدَّم أنَّ (اليَهُودِيَّ) أبو الشَّحم، وتَقَدَّم أنَّ (الأَجَل) سَنةٌ، وأنَّ المرهونَ درعُه ذات الفضول، وقَدَّمتُ كم له عليه الصلاة والسلام مِن درعٍ؟ وهي الزَّرَدِيَّة[ح٢٠٦٨].

---

(١) في (ب): (وأنَّه).

(٢) انظر «معجم البلدان» (٣/٣٩٨).

٢- بابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَوْ إِتْلَافَهَا

قوله: (بَابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا): ذكر ابن المُنَيِّر(١) الحديثَ بلا إسناد، ثمَّ قال: (هذه التَّرجمة تبيِّن أنَّ الاستدانة(٢) مُقيَّدة الجواز(٣) بالقدرة على التَّحصيل؛ لأنَّه إذا عَلِم من نفسه العجزَ فقد أخذ لا يريد الوفاء، وكيف يريد ما هو عاجز عنه إلَّا تمنِّيًا، والتَّمنِّي غيرُ الإرادة) انتهى [المتواري٢٧٣].

قوله: (أَدَاءَهَا): هو بالمدِّ، وهو معروف.

٢٣٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَهُ اللهُ».

قوله: (عَنْ أَبِي الغَيْثِ): هو سالم، و(أبو الغَيْث): بفتح الغين المعجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ ثاء مثلَّثة، وهو مولى عبدِ الله بن مُطِيع، عن أبي هريرة، وعنه: ثورُ بن زيدٍ وصفوانُ بن سُلَيم، حُجَّة، أخرج له الجماعة، قال أبو عبد الله [ابن] الحذَّاء في «رجال مالك»: (قال ابن مَعِين: لا أعرف اسمه، وليس بثقة، وقال مرَّةً أخرى: هو ثقةٌ)، له ترجمةٌ في «الميزان»، وفي «التذهيب»: (وثَّقه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ)(٤).

٣- بابُ أَدَاءِ الدَّيْنِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ الآية [النَّساء: ٥٨].

٢٣٨٨- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا أَبْصَرَ -يَعْنِي: أُحُدًا- قَالَ: «مَا أُحِبُّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا دِينَارًا أُرْصِدُهُ لِدَيْنٍ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الأَكْثَرِينَ هُمُ الأَقَلُّونَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا»، وَأَشَارَ أَبُو شِهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ -وَقَلِيلٌ مَا هُمْ- وَقَالَ: مَكَانَكَ، وَتَقَدَّمَ غَيْرَ

---

(١) زيد في (ب): (ما في الباب).

(٢) في النسخ: (الاستدامة)، والمثبت من مصدره.

(٣) (الجواز): سقط من (ب).

(٤) «تاريخ ابن مَعين» رواية الدُّوريِّ (٣/٢٠٠)، «التعريف بمَن ذُكِر في الموطَّأ من النساء والرجال» (٢/٥٧٨)، «ميزان الاعتدال» (٢/١١٤)، «تذهيب التهذيب» (٣/٣٨٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٧٩).

بَعِيدٍ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ: مَكَانَكَ حَتَّى آتِيَكَ، فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ الَّذِي سَمِعْتُ؟ أَوْ قَالَ: الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ؟ قَالَ: «وَهَلْ سَمِعْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ ﵇ فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): هذا هو أحمد بن عبد الله بن يونس التَّميميُّ، أبو عبد الله اليَرْبُوعيُّ الكوفيُّ الحافظ، ويُنسَب كثيرًا إلى جدِّه، فيقال كما قال[(٢)] البخاريُّ: (أحمد ابن يونس)، عن عاصم بن مُحَمَّد العُمريِّ، وابنِ أبي ذئب، وابنِ أبي ليلى، والثَّوريِّ، وخلقٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وعبدُ[(٣)] بن حُمَيد، وأبو زُرْعة، وخلقٌ، قال أحمد -من جملة كلام-: (هو شيخُ الإسلام)، وقال أبو حاتم: (كان ثقةً مُتْقِنًا)، تُوُفِّيَ في ربيع الآخر سنة (٢٢٧هـ)، وقيل: عاش أربعًا وتسعين سنةً، أخرج له الجماعة[(٤)].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ): هذا هو عبدُ ربِّه بن نافع الحَنَّاط -بالحاء المهملة، والنُّون- الكنانيُّ، عن ليثِ بن أبي سُلَيم وعاصمِ بن بهدلة، وعنه: مُسدَّدٌ وأحمدُ ابن يونس، صدوق، في حفظه شيء، له ترجمةٌ في «الميزان»، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، مات سنة إحدى -أو اثنتين- وسبعين ومئة[(٥)].

تنبيهٌ: قد تَقَدَّم[ح١٤٤٦] أنَّ أبا شهاب اثنان؛ هذا أحدهما وهو الأصغر، وآخَرُ يُقال له: أبو شهاب الأكبر، واسمه موسى بن نافع الهُذَليُّ[(٦)] الحَنَّاط -بالحاء المهملة والنُّون- من أهل الكوفة، يروي هذا الأكبر عن عطاءِ بن أبي رَباح، روى عنه أبو نُعَيم[(٧)]، ذكر له البخاريُّ حديثًا واحدًا في (كتاب الحجِّ)[ح١٥٦٨]، والآخَرُ: صاحبُ التَّرجمة أبو شهاب الأصغر، يروي عن يونسَ بنِ عُبَيد، وابنِ عون، وعاصمٍ الأحول، والأعمشِ، وإسماعيلَ بنِ أبي خالد، وشعبةَ، رويا له، روى له البخاريُّ في آخر (الزَّكاة)[ح١٤٤٦]، [و]في (الأشربة)[ح٥٥٨٠]، و(الاستقراض)[ح٢٣٨٨]، و(الكفَّارات)[ح٦٧٠٨]، و(التَّوحيد)[ح٧٤٣٥]، حدَّث عنه:

---

(١) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) زيد في (ب): (في).

(٣) في (ب): (وعند)، وهو تصحيفٌ.

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/٥٧)، انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٧٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٤٤) وصحِّح عليه، انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٤٨٥).

(٦) في النسختين: (الهمداني)، والمثبت من كلام المصنِّف في الحديث (١٤٤٦).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٥٨).

أحمدُ ابن يونس وعاصمُ بن يوسف، قال البخاريُّ: (عبد ربِّه بن نافع: أبو شهاب الحَنَّاط، صاحب الطَّعام، سمع مُحَمَّدَ بنَ سُوقة، ويونسَ بنَ عُبَيد، وعوفًا الأعرابيَّ...) إلى آخر كلامِه(١).

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّم أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (أَبُو ذَرٍّ): جُندُب بن جُنَادة ببعض ترجمة[ح٣٠]، وسيأتي أيضًا[قبل ح٣٥٢٢].

قوله: (أُرْصِدُهُ): هو رُباعيٌّ، مضموم(٢) الهمزة(٣) يقال: أَرْصَدتُه [أُرْصِدُهُ] ورَصَدتُه أَرْصُده بالخير والشَّر: أعددتُه له، وقيل: رَصَدتُه: ترقَّبتُه، وأَرْصَدتُه: أعددتُه، قال تعالى: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩]، قاله ابن قُرْقُول(٤).

٢٣٨٩- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَلَّا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أُرْصِدُهُ لِدَيْنٍ».
رَوَاهُ صَالِحٌ وَعُقَيْلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (عَنْ يُونُسَ): هذا هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (ابْنُ شِهَابٍ) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (مَا يَسُرُّنِي أَلَّا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ...)، الحديث: كذا في أصلنا، وقد كُتِب تجاهه: (إن قُرِئَ: «ما يسرُّني» يُقرَأ(٥): «أَنْ يمرَّ»، وإن قُرِئ: «يسرُّني» قُرِئ «أَلَّا يمرَّ»)، انتهت، وهذا صحيح، ولو خُلِّينا(٦) وما في الأصل وقلنا: إنَّ (لا) زائدةٌ؛ لَصحَّ المعنى، والله أعلم(٧).

قوله: (أُرْصِدُهُ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ، مُطَوَّلًا.

قوله: (رَوَاهُ صَالِحٌ وَعُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): أمَّا (صالح) فهو ابن كيسانَ، تَقَدَّم[ح٥١] مُتَرجَمًا، وأنَّه

---

(١) «التاريخ الكبير» (٨١/٦)، والكلام بتمامه للجيَّانيِّ في «تقييد المهمل» (٥٥٢/٢-٥٥٣).
(٢) زيد في (ب): (الأول؛ أي).
(٣) رواية «اليونينيَّة»: (أُرصِده).
(٤) انظر «مطالع الأنوار» (١٦١/٣).
(٥) في (ب): (بقراءة).
(٦) في (ب): (حكينا)، وهو تحريفٌ.
(٧) هذه الفقرة جاءت في النسختين -مستدركة في (أ)- بعد الفقرة اللاحقة.

أكبرُ من الزُّهريِّ، وأمَّا (عُقَيل) فهو ابنُ خالد، تَقَدَّم(١)، وأنَّه مضموم العين، مفتوح القاف، وما رواه صالح وعُقَيل عن الزُّهريِّ ليس في شيء مِن الكتب السِّتَّة إلا ما هنا(٢)/. [١/٢٩٩أ]

٤ - بابُ اسْتِقْرَاضِ الإِبِلِ

٢٣٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بِمِنًى يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ؛ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرُوا لَهُ بَعِيرًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، قَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «اشْتَرُوهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح١٧].

قوله: (أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ): هو بضَمِّ الكاف، وفتح الهاء.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه أبو سلمة بن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّ اسمَه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللهِ ﷺ): تَقَدَّم الكلام على هذا (الرَّجل) في (الوكالة) فانظره[ح٢٣٠٥].

٥ - بابُ حُسْنِ التَّقَاضِي

٢٣٩١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَاتَ رَجُلٌ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ؟، قَالَ: كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ، فَأَتَجَوَّزُ عَنِ المُوسِرِ، وَأُخَفِّفُ عَنِ المُعْسِرِ، فَغُفِرَ لَهُ»، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ، وأنَّه نُسِب إلى جدِّه فُرهود، وتَقَدَّم الكلام أنَّه يُنسَب إليه: الفُرهوديُّ والفراهيديُّ[ح٦٤].

---

(١) زيد في غير (ت): (مترجمًا أيضًا)، ولم يتقدَّم لعُقَيل ترجمة، وإنَّما تقدَّم ضبطه فقط في الحديث (٣).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٦٨): (طريقهما موصولٌ في «الزهريَّات» لمحمَّد بن يحيى الذهليِّ)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣١٨).

قوله: (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ): هذا هو ابن عُمَير، وتَقَدَّم (رِبْعِيٌّ) أنَّه ابن حِرَاش، بالحاء المهملة المكسورة، وتخفيف الرَّاء، وفي آخره شينٌ معجمةٌ.

قوله: (مَاتَ رَجُلٌ): هذا الرَّجل لا أعرفه، والظَّاهر أنَّه مِن الأمم قبلَنا، والله أعلم، كما قدَّمْته[1].

قوله: (فَغُفِرَ لَهُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ...) إلى آخره: هذا هو أبو مسعود عقبةُ بن عمرٍو الأنصاريُّ البدريُّ؛ كان ينزل بدرًا، فنُسِب إليها، وسأذكر فيه كلامًا عندما ذكره البخاريُّ في البدريِّين[ح٤٠٠٦، قبل ح٤٠٢٨]، والله أعلم.

٦ - بابٌ هَلْ يُعْطَى أَكْبَرَ مِنْ سِنِّهِ

قوله: (بَابٌ: هَلْ يُعْطَى أَكْبَرَ مِنْ سِنِّهِ): (يُعطَى): مبنيٌّ للفاعل وللمفعول[2]، و(أكبرَ): مَنْصوبٌ على الحالتين.

٢٣٩٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ بَعِيرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعْطُوهُ»، فَقَالُوا: مَا نَجِدُ إِلَّا سِنًّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعْطُوهُ؛ فَإِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هذا هو ابنُ سعيد القطَّان، الحافظ الجِهْبِذُ، شيخُ الحُفَّاظ، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٣].

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ): الظاهر أنَّه الثَّوريُّ سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، ومستندي في ذلك أنِّي راجعت «الكمال» للحافظ عبد الغنيِّ فرأيته ذكرَ الثَّوريَّ في الرُّواة عن سلمةَ بنِ كُهَيل[الكمال٥/٢٤٠]، ولم يذكرِ ابنَ عُيَينة فيهم، وكذا في «التَّذهيب» ذكره فيمَن روى عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيل، ولم يذكرِ ابنَ عُيَينة[التذهيب٤/١١٥]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تَقَدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن ابن عوف.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ): تَقَدَّم الكلام عليه في (الوكالة)، مُطَوَّلًا[ح٢٣٠٥].

---

(١) لم يتقدَّم.

(٢) البناء للمفعول رواية «اليونينيَّة».

٧- بابُ حُسْنِ القَضَاءِ

٢٣٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنٌّ مِنَ الإِبِلِ فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ ﷺ: «أَعْطُوهُ»، فَطَلَبُوا سِنَّهُ، فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنًّا فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ»، فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي، وَفَّى اللهُ بِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مراراً[ح٥٢، ١٢٤، ١٥٦] أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظُ، وتَقَدَّم ضبط (دُكَين)، وأنَّه بضَمِّ الدال المهملة، وفتح الكاف[ح١١٢]، وكذا تَقَدَّم أعلاه (سُفْيَانُ)، وأنَّ الظاهر أنَّه الثَّوريُّ[ح٢٣٩٢]، وتَقَدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): عبدُ الله بن عبد الرَّحمن بن عوف، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولاً.

قوله: (كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنٌّ مِنَ الإِبِلِ): تَقَدَّم الكلام على هذا الرَّجل في (الوكالة) فانظرْه[ح٢٣٠٥].

٢٣٩٤- حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي المَسْجِدِ -قَالَ مِسْعَرٌ: أُرَاهُ قَالَ ضُحًى- فَقَالَ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَارِبٌ): هو اسم فاعل من (حَارَبَ) أي: قَاتَلَ، و(دِثَار): بكسر الدَّال المهملة، ثمَّ ثاءٍ مثلَّثةٍ مخفَّفةٍ، وفي آخره راءٌ، تَقَدَّم.

قوله: (أُرَاهُ): هو بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّه.

قوله: (وَكَانَ لِي(١) عَلَيْهِ دَيْنٌ): هو ثمن الجمل، وسيجيء كم هو؟ والاختلاف فيه، في (الشُّروط)، فإنَّه ذكره البخاريُّ هناك مُطوَّلاً[ح٢٧١٨].

قوله: (وَزَادَنِي): هذه الزِّيادة هي قيراطٌ، كما جاء في بعض الطُّرق، وقد تَقَدَّم[ح٢٣٠٩].

٨- بابٌ إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّلَهُ فَهْوَ جَائِزٌ

قوله: (إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّلَهُ فَهْوَ جَائِزٌ): قال الدِّمياطيُّ: (قيل: صوابه: وحلَّله؛ بغير ألف) انتهى، وقال ابن المُنيِّر: (خطَّأ الشَّارحُ[ابن بطال٦/٥١٨] قولَه: «أو حلَّله»، وقال: هو بالواو وإن كانت

(١) (لي): سقط من (ب).

النُّسخ كلِّها بـ«أو»، قلت: والصَّواب: ما في النُّسخ، والمقصود: أو حلِّله، وأخذ البخاريُّ هذا من جواز قضاء البعض والتَّحليل من البعض، فإذا كان لصاحب الحقِّ أن يهضم بعض حقِّه، فيُطَيِّب[1] للمِدْيان؛ فكذلك الجميعُ) انتهى[المتواري٢٧٣].

٢٣٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاشْتَدَّ الغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيُحَلِّلُوا أَبِي فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمِ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطِي، وَقَالَ: «سَنَغْدُو عَلَيْكَ»، فَغَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ، وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالبَرَكَةِ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ تَمْرِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتَقَدَّم لِمَ لُقِّب (عبدان)[ح٦]، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ المبارك، وكذا (يُونُسُ) أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا (الزُّهْرِيُّ) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ): قال الدِّمياطيُّ: (هو عبد الرَّحمن بن كعب بن مالك) انتهى، وكذا قاله شيخُنا[التوضيح١٥/٤١٨]، والظاهر أنَّه أخذه من الدِّمياطيِّ كعادته، ثمَّ قال: (والإسماعيليُّ لمَّا ساقه من حديث ابن شهاب قال[2]: عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك: أنَّ جابرًا... فذكره، ثمَّ قال: كذا «عن كعب بن مالك»، وذكر الحُمَيديُّ أنَّ البخاريَّ خرَّجه من حديث عبد الرَّحمن بن كعب بن مالك عن جابر، وكذا ذكره خلفٌ، وأبو مسعود، والطَّرْقيُّ، وصوَّب المِزِّيُّ: «عبد الله»، ولم يستدلَّ[3]). انتهى[التوضيح١٥/٤١٨]، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ» فرأيته ذكره في ترجمة عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاريِّ عن جابر[تحفة٢/٢١٠]، ثمَّ ذكره في ترجمة عبد الرَّحمن، فقال ما لفظه: (ذكرَهُ[4] أبو مسعود [وخلف] في هذه التَّرجمة، والصَّواب: أنَّه مِن رواية عبدالله بن كعب عن جابر[5]، وقد ذكرناه في موضعه، وذكرنا شواهدَهُ)

---

(١) في (ب): (ليطيب).

(٢) (قال): سقط من (ب).

(٣) كذا قال ابن الملقن، وسيأتي في كلام المصنف أنَّه استدلَّ بروايةِ ابن وهبٍ، عن يونسَ، عنِ الزُّهريِّ، عن عبد الله بن كعب، وروايةِ سلامة، عن عُقَيل، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب، وانظر «تحفة الأشراف» (٢/٢١٠).

(٤) كذا في (ت)، ومسحت الهاء في (أ).

(٥) قوله: (ثمَّ ذكره في ترجمة عبد الرَّحمن... عن جابر) سقط من (ب)، وما بين معقوفين زيادة من مصدره.

انتهى[تحفة٢/٢١٦]، والشَّواهدُ التي ذكرها لفظُها: (رواه غيرُ واحد عنِ ابنِ وَهْبٍ، عن يونسَ، عنِ الزُّهريِّ، عن عبد الله بن كعب[(١)]، وكذلك رواه سلامةُ عن[(٢)] عُقَيل، عن الزُّهريِّ) انتهى[تحفة٢/٢١٠]، والله أعلم.

قوله: (وَعَلَيْهِ دَيْنٌ): تَقَدَّم كم كان دَين أبيه[ح٢١٢٧]، وسيجيء قريبًا جدًّا[ح٢٣٩٦] أنَّه ثلاثون وَسْقًا.

قوله: (ثَمَرَ[(٣)] حَائِطِي): هو بالمثلَّثة، و(الحائط): تَقَدَّم ما هو[ح٢١٦] ؟

قوله: (مِنْ تَمْرِهَا): بالمثنَّاة، كذا في أصلنا، وفي نسخة في[(٤)] طرَّة أصلنا: (ثمرها) بالمثلَّثة/. [١/٢٩٩ب]

٩- بابٌ إِذَا قَاصَّ أَوْ جَازَفَهُ فِي الدَّيْنِ فَهُوَ جَائِزٌ تَمْرًا بِتَمْرٍ أَوْ غَيْرِهِ

قوله: (بَابٌ: إِذَا قَاصَّه[(٥)] أَوْ جَازَفَهُ فِي الدَّيْنِ فَهُو جَائِزٌ[(٦)]، تَمْرًا بِتَمْرٍ أَوْ غَيْرِهِ): قال الدِّمياطيُّ: (قيل: ترجمة هذا الباب لا يصحُّ استنباطُها للبخاريِّ؛ لأنَّ بيع التَّمر بالتَّمر مجازفةً لا تجوز لعدم المُماثَلة، وإنَّما يجوز أن يأخذ مجازفةً إذا علم أنَّه أقلُّ مِن دَينه، وقد جاء في حديث جابر في «الصحيح» صريحًا: «فعرضت على غرمائه أن يأخذوا الثَّمر[(٧)] بما عليه[(٨)]، فأبَوا ولم يروا أنَّ فيه وفاءً»[(٩)][ح٢٧٠٩]) انتهى، وقال ابن المُنَيِّر في «تراجمه»[المتواري٢٧٤] -ومنها نقلتُ- بعد أن ساق ما ذكره البخاريُّ بغير إسنادٍ، ثمَّ قال: (وجهُ دخوله في الفقه: التَّنبيهُ على أنَّه يُغتفَر في القضاء ما لا يُغتفَر في المعاوضة؛ لأنَّ بيع المعلوم بالمجهول مِن جنسه مزابنةٌ، وإن كان في التَّمر ونحوه؛ فمزابنةٌ وربًا، والنَّبيُّ ﷺ قضى صاحب دَين[(١٠)] جابرٍ مجهولًا من تمر الحائط في أوساق مُعيَّنةٍ؛ لأنَّه قضاء، وأيضًا فالتَّفاوُت مُتحقِّق، وهو يرفعُ المزابنةَ خاصَّةً) انتهى.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٧٣): (الرواية بذلك عند الإسماعيليِّ، إلَّا أنَّه قال فيه: «إنَّ جابرًا قُتِل أبوه» وصورتُه مرسلٌ، فإنَّه لم يقل: إنَّ جابرًا أخبره ولا حدَّثه، ولكنَّ هذا القدرَ كافٍ في كونه عبدَ الله، لا عبدَ الرحمن).

(٢) في النسخ: (بن)، والمثبت من مصدره.

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (تَمْرَ).

(٤) (في): ليس في (ب).

(٥) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قاصَّ).

(٦) (فهو جائزٌ): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٧) في «البخاري»: (التمر).

(٨) (بما عليه): سقط من (ب).

(٩) انظر «شرح ابن بطَّال» (٦/٥١٩-٥٢٠).

(١٠) زيد في (ب): (والد)، وفي هامش (أ): (لعلَّه سقط: والد)، والمثبت موافق لمصدره.

٢٣٩٦ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ تُوُفِّيَ وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسْقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ، فَأَبَى أَنْ يُنْظِرَهُ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِيَشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ؛ لِيَأْخُذَ ثَمَرَ نَخْلِهِ بِالَّذِي لَهُ، فَأَبَى، فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّخْلَ، فَمَشَى فِيهَا، ثُمَّ قَالَ لِجَابِرٍ: «جُدَّ لَهُ فَأَوْفِ لَهُ الَّذِي لَهُ»، فَجَدَّهُ بَعْدَمَا رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَوْفَاهُ ثَلَاثِينَ وَسْقًا، وَفَضَلَتْ لَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ وَسْقًا، فَجَاءَ جَابِرٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ بِالَّذِي كَانَ فَوَجَدَهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُ بِالْفَضْلِ، فَقَالَ: «أَخْبِرْ ذَلِكَ ابْنَ الْخَطَّابِ»، فَذَهَبَ جَابِرٌ إِلَى عُمَرَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ عَلِمْتُ حِينَ مَشَى فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيُبَارَكَنَّ فِيهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ): هذا هو أنسُ بن عِياض، و(هِشَام) بعده: هو ابنُ عروة.

قوله: (ثَلَاثِينَ وَسْقًا): تَقَدَّم أنَّ (الوَسق) بفتح الواو وكسرها، وأنَّه ستُّون صاعًا، تَقَدَّم ذلك غير مرَّةٍ[ح١٤٠٥].

قوله: (لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ): قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (إنَّه أبو الشَّحم، قال: كذلك رأيته في «المنتقى من تاريخ ابن عساكر» في ترجمة جابر(١)) انتهى[الإفهام٢١٣]، وكذا قال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين، لكن قال: (رواه الواقديُّ في «المغازي»[٤٠١/١])[هدى٢٩٩].

قوله: (فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ) أي: طلب منه أن يُؤخِّرَه.

قوله(٢): (فَأَبَى أَنْ يُنْظِرَهُ): هو رُباعيٌّ، أي: يُؤخِّرُه.

قوله: (ثَمَرَ نَخْلِهِ): هو بالمثلَّثة في أصلنا.

قوله: (وَفَضِلَتْ): يجوز في الضَّاد الفتحُ والكسرُ(٣)، يقال: فَضَلَ -بفتح الضَّاد- يفضُلُ، بضمها، وفيه لغة أخرى: فَضِلَ -بكسر الضَّاد- يفْضَلُ، بفتحها، كـ(حَذِرَ يَحْذَرُ)، حكاها ابن السِّكِّيت[إصلاح٢١٢]، وفيه لغةٌ ثالثةٌ مُركَّبةٌ منهما: فَضِل -بالكسر- يفْضُل -بالضَّمِّ- وهو شاذٌّ لا نظيرَ له، قاله الجوهريُّ.

قوله: (أَخْبِرْ ذَلِكَ ابْنَ الْخَطَّابِ): (أَخبِرْ): فعلُ أَمرٍ، و(ابنَ): مَنصوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (لَيُبَارَكَنَّ فِيهَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

---

(١) انظر «تاريخ مدينة دمشق» (٢٢٦/١١).

(٢) (قوله): سقط من (ب).

(٣) رواية «اليونينيَّة» بالفتح.

١٠- بابُ مَنِ اسْتَعَاذَ مِنَ الدَّيْنِ

٢٣٩٧- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**. وَحَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي **أَخِي**، عَنْ **سُلَيْمَانَ**، عَنْ **مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ **مِنَ المَأْثَمِ وَالمَغْرَمِ**»، **فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ**: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ يَا رَسُولَ اللهِ مِنَ المَغْرَمِ! قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**(١)): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافعٍ، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**) أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**) أنَّه مُحَمَّد بن مسلم(٢).

قوله: (**وَحَدَّثَنَا**(٣) **إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، وابنُ عمِّه، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٢]، وكذا تَقَدَّم (**أَخُوهُ**) أنَّه عبدُ الحميد بن أبي أُوَيسٍ مُتَرجَمًا، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»، وقد أسرف فيه الأزديُّ(٤)[ح١٢٠]، والله أعلم.

قوله: (**عَنْ سُلَيْمَانَ**): هذا هو ابن بلال، أبو مُحَمَّد، مولى [آل] أبي بكر، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٩٩]، وكذا تَقَدَّم (**مُحَمَّد ابْن أَبِي عَتِيقٍ**)، وكذا (**ابْن شِهَابٍ**) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (**مِنَ المَأْثَمِ وَالمَغْرَمِ**): تقدَّما في (الصَّلاة) مُطَوَّلًا[ح٨٣٢].

قوله: (**فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ**): هذا (القائل) لا أعرف اسمه، والظَّاهر: أنَّها [هي] القائلةُ في الرِّواية الأخرى(٥)، والله أعلم.

١١- بابُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ دَيْنًا

٢٣٩٨- **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ **أَبِي حَازِمٍ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا، فَلِوَرَثَتِهِ، **وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا**، فَإِلَيْنَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وكذا تَقَدَّم

---

(١) قوله: (حَدَّثَنَا أبو اليمان...): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٢) زيد في (ب): (ابن شهاب).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا)؛ بلا واو.

(٤) في (ب): (المِزِّيُّ)، وليس بصحيحٍ، وانظر «ميزان الاعتدال» (٥٣٨/٢).

(٥) يعني بالقائلة: عائشة رضي الله عنها، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٣٧٢/٢): (وجدت في رواية للنسائيِّ [«المجتبى» (٢٥٩/٨)] من طريق معمر عن الزهريِّ: أنَّ السائل عن ذلك عائشة، ولفظها: «فقلت: يا رسول الله؛ ما أكثر ما تستعيذ...»).

(أَبُو حَازِمٍ)، وأنَّه بالحاء المهملة، والزَّاي، وأنَّه سَلْمان الأشجعيُّ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا): هو بفتح الكاف، وتشديد اللَّام، وهو الثَّقيل، ومَن لا يقدر على شيء كالعيال واليتيم، وقد تَقَدَّم بزيادةٍ[ح٣].

٢٣٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، اقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَلْيَأْتِنِي، فَأَنَا مَوْلَاهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه عبدُ الله بن مُحَمَّدٍ المُسنَديُّ، ومستندي في ذلك أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[١٢٧/٧] ذكر في الرُّواة عن أبي عامر العَقَديِّ: المُسنَديَّ، ولم يذكر فيها أحدًا اسمه (عبد الله بن مُحَمَّد) سواه، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ(١)): تَقَدَّم أنَّه عبد الملك بن عمرٍو القيسيُّ، أبو عامر العَقَديُّ -بفتح العين والقاف وبالدَّال المهملة- و(العَقَد): قومٌ من قيس، وهم صنفٌ من أزد، ويقال: إنَّما سُمِّي أبو عامر العَقَديَّ لأنَّهم كانوا أهل بيت لئامًا، فسُمُّوا عَقَدًا، قال الحافظ أبو موسى: وهذا لا يمنع أن يكون بطنًا من قيس(٢)، تَقَدَّم[ح٩].

قوله: (عَنْ(٣) فُلَيْحٍ): تَقَدَّم أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وأنَّه ابنُ سليمان، تَقَدَّم مُتَرجَمًا، وأنَّه فَرْدٌ في الكتب السِّتَّة ومؤلَّفاتِهم[ح٥٩].

قوله: (أَوْ ضَيَاعًا): هو بفتح الضَّاد المعجمة، قال ابن قُرْقُول: (هم العيال، سُمُّوا باسم الفعل؛ ضاع الشَّيءُ ضَياعًا، أي: مَن ترك عَيالًا عالةً وأطفالًا يضيعون بعده، أمَّا بكسر الضَّاد؛ فجمع «ضَائِعٍ»، والرِّواية عندنا: بالفتح، وقد رُوِي: «مَن ترك ضَيْعَةً»[م(١٦١٩) (١٦)] أي: ذوي ضيعة، أي: قد تُرِكُوا وضُيِّعُوا، وهو أيضًا مصدر «ضاع العيالُ ضيعةً وضياعًا»، وأضعتهم: تركتهم)[مطالع٣٥٨/٤](٤)،

---

(١) (العقديُّ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٦٤/١٨).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٤) زيد في غير (ت): (وقد تَقَدَّم)، ولم يتقدَّم.

وقال الخطَّابيُّ: إنَّ الكسر في (ضِياع) مُنكَرٌ[(١)]، وجوَّزه ابن الأثير جمعًا؛ كـ(ضِياعٍ وضَائعٍ)، و(جِياعٍ وجَائعٍ).

١٢- بابٌ مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ

٢٤٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَخِي وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): هذا هو عبدُ الأعلى بن عبد الأعلى السَّاميُّ، تَقَدَّم بعض ترجمته[ح١٠]، وكذا تَقَدَّم (مَعْمَر) أنَّه بميمين مفتوحتَين، بينهما عينٌ مهملةٌ، وأنَّه ابنُ راشدٍ، وتَقَدَّم (هَمَّام) أنَّه ابنُ مُنبِّه بن كامل اليمانيُّ الأبناويُّ.

١٣- بابٌ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالٌ

وَيُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيُّ الوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»، قَالَ سُفْيَانُ: عِرْضُهُ يَقُولُ: مَطَلْتَنِي، وَعُقُوبَتُهُ الحَبْسُ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيُّ الوَاجِدِ يُحلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ[(٢)]»): هذا ذكره بصيغة تمريضٍ: (ويُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس هو على شرطه، قال الدِّمياطيُّ: (حديث: «ليُّ الواجد» رواه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»[٧/٣١٨] بإسناده إلى عمرو بن الشَّريد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليُّ الواجد يُحلُّ عرضه وعقوبته»، وفي هذا السَّند سفيانُ، فقال سفيان: «يُحلُّ عرضه» أي: يشكوه، و«عقوبته»: حبسه) انتهى، قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (إنَّه الثَّوريُّ)[هدى٢٩٩]/. [١/٣٠٠أ]

حديث: «ليُّ الواجد...» رواه أحمدُ ابن حنبل[ح١٧٩٤٦]، والنَّسائيُّ[س٧/٣١٦]، وابنُ ماجه[جه٢٤٢٧]، وابنُ حِبَّان[ح٥٠٨٩]، والحاكمُ[٤/١٠٢]، والبيهقيُّ[الكبرى٦/٥١]؛ من رواية عمرو بن الشَّريد عن أبيه، قال الحاكم: (صحيح الإسناد).

و(اللَّيُّ) بفتح اللَّام، وتشديد الياء: المطل، و(الواجد) بالجيم: القادر، وقوله: (يُحلُّ): هو رُباعيٌّ، مضموم الأوَّل؛ ومعناه: أنَّ المطل مِن القادر يُبيح العِرْضَ؛ كقوله: يا ظالم يا مماطل، وكذلك العقوبةَ؛ وهو الحبسُ وغيرُه من التَّعزيرات، والله أعلم.

---

(١) قال الخطابيُّ في «إصلاح غلط المحدِّثين» (ص٦٦): (ومن كسر الضاد أراد: جمع «ضائع»، يقال: ضائع وضِياع عليه، كما يقال: جائع وجِياع، والمحفوظ هو الأول).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (عقوبته وعرضه).

٢٤٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ يَتَقَاضَاهُ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ؛ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالًا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان، الحافظُ المشهورُ، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٣].

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ): هذا هو سلمةُ بن كُهَيل، أبو يحيى الحَضْرَميُّ، من علماء الكوفة، رأى زيدَ ابنَ أرقمَ، وروى عن أبي جُحَيْفَةَ وعلقمةَ، وعنه: شعبةُ وسُفيانُ، ثقةٌ إمامٌ، له مِئتا حديثٍ وخمسون حديثًا، مات سنة (١٢١هـ)، أخرج له الجماعة(١).

تنبيهٌ: مَنِ اسمه (سَلَمة) ويروي عن أبي سلمة، عن أبي هريرة في الكتب(٢) أو بعضها: هذا، وسَلَمة ابن دِينار أبو حَازم، وسَلَمة بن صفوان بن سَلَمة(٣)، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ.

قوله: (رَجُلٌ يَتَقَاضَاهُ): تَقَدَّم الكلام على هذا (الرَّجل) في (الوكالة)[ح٢٣٠٥].

١٤- بابٌ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ فِي البَيْعِ وَالقَرْضِ وَالوَدِيعَةِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ

وَقَالَ الحَسَنُ: إِذَا أَفْلَسَ وَتَبَيَّنَ؛ لَمْ يَجُزْ عِتْقُهُ وَلَا بَيْعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: قَضَى عُثْمَانُ مَنِ اقْتَضَى مِنْ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفْلِسَ؛ فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

قوله: (بَابٌ: إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ...) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب: (أدخل البخاريُّ القرض والوديعة مع البيع؛ إمَّا لأنَّ الحديثَ مُطلَقٌ، وإمَّا لأنَّه واردٌ في البيع، والحكمُ في القرض والوديعة أَوْلَى، أمَّا الوديعة؛ فمُلكُ ربِّها لم يَنتقِلْ، وأمَّا القرضُ؛ فانتقال مُلكِه عنه معروف، وهو أضعف مِن تمليك المعاوضة، فإذا أبطل(٤) التَّفليسُ ملكَ المعاوضة القويَّ بشرطه؛ فالضَّعيفُ أولى)[المتواري٢٧٠] انتهى.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١٣/١١)، «الكاشف» (٣٣٩/١).

(٢) زيد في (ب): (السِّتَّة).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» بالترتيب (٢٧٢/١١)، (٢٩٠/١١).

(٤) في (ب): (بطل).

قوله: (لَمْ يَجُزْ عِتْقُهُ): (يجز): فعلٌ مُستقبَلٌ لازمٌ، و(عِتْقُه): مَرْفوعٌ فاعلُ (يجز)(١)، و(بيعُه): معطوف عليه، وكذا (شِرَاؤُهُ)، و(الشِّرى): يُمدُّ ويُقصَر.

قوله: (وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ والد سعيد يجوز في يائه الفتحُ والكسرُ، وأنَّ غيرَه لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ، و(سعيدٌ): عالمٌ مشهورٌ، من أئمَّة التَّابعين.

قوله: (قَضَى عُثْمَانُ...) إلى آخره: روايةُ سعيد بن المسيَّب عن عثمان لا خلافَ فيها؛ أعني: في الصِّحَّة، وقد روى عنه في «الصَّحيح» غيرَ هذا المكان[ح٤٧٥، ١٥٦٩]، وإنَّما اختُلِف في سماعه مِن عمرَ رضي الله عنه وبعضِ صحابةٍ، وسأذكر في (الأدب) ما يتعلَّق بسماعه مِن عمر رضي الله عنه في (باب تسمية الوليد) إن شاء الله تعالى[قبل ح٦٢٠٠].

٢٤٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم -أَوْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ-: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّم أنَّه أحمدُ بن عبد الله بن يونس، نُسِب إلى جدِّه، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٠٢].

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هذا هو زُهير بن معاوية بن حُدَيج الحافظُ، أبو خَيْثَمَةَ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح١٥٦]، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى) بعده: أنَّه ابن سعيد الأنصاريُّ.

١٥- بابُ مَنْ أَخَّرَ الغَرِيمَ إِلَى الغَدِ أَوْ نَحْوِهِ وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ مَطْلًا

وَقَالَ جَابِرٌ: اشْتَدَّ الغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ فِي دَيْنِ أَبِي، فَسَأَلَهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي، فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمِ الحَائِطَ وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ، وَقَالَ: «سَأَغْدُو عَلَيْكَ»، فَغَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالبَرَكَةِ، فَقَضَيْتُهُمْ.

قوله: (فِي دَيْنِ أَبِي): تَقَدَّم[ح٢٣٩٦] أنَّ (دَينه) كان ثلاثين وَسْقًا، وتَقَدَّم[ح١٤٠٥] (الوَسْق) بفتح الواو وكسرها: ستُّون صاعًا.

قوله: (ثَمَرَ حَائِطِي): هو بالمُثلَّثة، وقد تَقَدَّم[ح٢٣٩٥]، وكذا (فَدَعَا فِي ثَمَرِهَا) بالمثلَّثة أيضًا.

---

(١) في النسخ: (عتق)، ولعلَّه سبق قلم.

١٦ - باب مَنْ بَاعَ مَالَ المُفْلِسِ أَوِ المُعْدِمِ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الغُرَمَاءِ، أَوْ أَعْطَاهُ حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ

قوله: (بَابُ مَنْ بَاعَ مَالَ المُفْلِسِ أَوِ المُعْدِمِ...) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر حديث الباب: (احتمل عند البخاريِّ دفعُ الثَّمن إليه أن يكون باعه [عَلَيه] عليه الصلاة والسلام؛ لأنَّه لم يكن يَملِك سواه، فلمَّا أجحف بنفسه؛ تولَّى النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بيعه بنفسه؛ لأجل تعلُّق حقِّ التَّدبير، والحقوق إذا بطلت احتيج في نسخها(١) إلى الحكم، فعلى هذا التَّأويل، يكون دفع الثَّمن إليه حتَّى ينفقَه على نفسه، واحتمل عنده أن يكون باعه عليه؛ لأنَّه مِدْيانٌ، ومال المِدْيان يُقسَم بين الغرماء، ويكون سلَّمه إليه؛ ليقسمه بين غُرَمائه، ولهذا ترجم على التَّقديرَين، فالشَّارح بعيدٌ عن هذا كلِّه؛ فتأمَّلْه) انتهى[المتواري٢٧٦]، والذي قاله ابن بطَّال: (إنَّه ليس في الحديث القسمةُ بين الغرماء، وليس في الحديث أنَّه كان عليه دَينٌ، بل إنَّما باع عليه؛ لأنَّه دبَّره ولم يكن له مالٌ غيرُه، ومن السُّنَّة ألَّا يتصدَّقَ بماله كلِّه، ويبقى فقيرًا)(٢)، وفي «النَّسائيِّ»: أنَّه كان عليه دَينٌ، ودفع إليه ثمنَه، وقال: «اقضِ منه دَينَك»[س٨/٢٤٦]، والعجب من ابن بطَّال، فإنَّه ذكره فيما سيأتي في (بيع المُدبَّر)[٧/٤٩].

٢٤٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، فَأَخَذَ ثَمَنَهُ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ): هو بضَمِّ الزَّاي، وفتح الرَّاء، تَقَدَّم، وكذا (حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ): هو ابن ذكوانَ، وكذا تَقَدَّم (عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ) أنَّه بفتح الرَّاء، وبالموحَّدة، وأنَّه مفتي مكَّة، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٩٨].

قوله: (أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا(٣) غُلَامًا): تَقَدَّم[ح٢١٤١] أنَّ المُعتِق -بكسر التَّاء-: أبو مذكور، والمُعتَق -بفتحها-: يعقوبُ، وأنَّ مسلمًا صرَّح بهما في روايته[م٩٩٧].

قوله: (فَأَخَذَ(٤) ثَمَنَهُ): تَقَدَّم أنَّه كان ثمان مئة درهمٍ[ح٢١٤١].

---

(١) كذا في النسخ، وفي مصدره: (فسخها).

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٦/٥٢٦).

(٣) (منا): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٤) في (ب): (وأخذ).

١٧- بابٌ إِذَا أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، أَوْ أَجَّلَهُ فِي الْبَيْعِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ: لَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِنْ دَرَاهِمِهِ؛ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: هُوَ إِلَى أَجَلِهِ فِي الْقَرْضِ.

قوله: (وَإِنْ أُعْطِيَ أَفْضَلَ): (أُعطِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، والنَّائب مناب الفاعل: هو، عائد على المُقرِض، و(أفضلَ): مفعولٌ ثانٍ.

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٩٨].

٢٤٠٤- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ...) إلى آخره: تَقَدَّم الكلام على هذا التَّعليق المجزوم به، وأنَّه ذكر(١) ذلك سبعَ مرَّاتٍ، وفي بعض الرِّوايات أسنده مَرَّةً، ولا نظيرَ له في «البخاريِّ»[ح١٤٩٨].

قوله: (ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ): (الرَّجل) المُستسلِفُ(٢) لا أعرف اسمَه.

قوله: (سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ): تَقَدَّم أنَّ هذا هو النَّجاشيُّ، وعزوته لقائله، أفاده ابن شيخِنا البُلْقينيِّ[الإفهام١٩٨]، وقد استبعدتُه[ح١٤٩٨].

١٨- بابُ الشَّفَاعَةِ فِي وَضْعِ الدَّيْنِ

٢٤٠٥- ٢٤٠٦- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أُصِيبَ عَبْدُ اللهِ وَتَرَكَ عِيَالًا وَدَيْنًا، فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدَّيْنِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضَهَا فَأَبَوْا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَشْفَعْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَأَبَوْا، فَقَالَ: «صَنِّفْ تَمْرَكَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى حِدَتِهِ؛ عِذْقَ ابْنِ زَيْدٍ عَلَى حِدَتِهِ، وَاللِّينَ عَلَى حِدَتِهِ، وَالْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ، ثُمَّ أَحْضِرْهُمْ حَتَّى آتِيَكَ»، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ جَاءَ ﷺ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، وَكَالَ لِكُلِّ رَجُلٍ حَتَّى اسْتَوْفَى، وَبَقِيَ التَّمْرُ كَمَا هُوَ كَأَنَّهُ لَمْ يُمَسَّ. وَغَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَاضِحٍ لَنَا، فَأَزْحَفَ الْجَمَلُ، فَتَخَلَّفَ عَلَيَّ، فَوَكَزَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ خَلْفِهِ، قَالَ: «بِعْنِيهِ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، فَلَمَّا دَنَوْنَا؛ اسْتَأْذَنْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، قَالَ ﷺ:

---

(١) في غير (ت): (ذكره).

(٢) في (ب): (المستكشف)، وهو تحريفٌ.

«فَمَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَوْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا، أُصِيبَ عَبْدُ اللهِ وَتَرَكَ جَوَارِيَ صِغَارًا، فَتَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا تُعَلِّمُهُنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: «ائْتِ أَهْلَكَ»، فَقَدِمْتُ، فَأَخْبَرْتُ خَالِي بِبَيْعِ الجَمَلِ فَلَامَنِي، فَأَخْبَرْتُهُ بِإِعْيَاءِ الجَمَلِ وَبِالَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَوَكْزِهِ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالجَمَلِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَ الجَمَلِ وَالجَمَلَ وَسَهْمِي مَعَ القَوْمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ الحافظ، تَقَدَّم، وتَقَدَّم (أَبُو عَوَانَةَ) أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتَقَدَّم (مُغِيرَة) أنَّه/ ابنُ مِقْسَم الضَّبِّيُّ الفقيه الأعمى، أبو هشام، تَقَدَّم مُترجمًا[ح١٩٧٨]، [١/٣٠٠ب] وكذا تَقَدَّم (عَامِر) أنَّه ابن شَراحيل الشَّعبيُّ.

قوله: (أُصِيبَ عَبْدُ اللهِ): هو والدُ جابرٍ عبدُ الله بن عَمرو بن حرام الأنصاريُّ، قُتِل في أُحُد شهيدًا، وهذا معروفٌ، وتَقَدَّم متى كانت أُحُد[ح١٢٤٤].

قوله: (وَتَرَكَ عِيَالًا): تَقَدَّم أنَّه ترك تسع بنات[ح٢٠٩٧]، كما صُرِّح به في الحديث[ح٤٠٥٢].

قوله: (فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدَّيْنِ): تَقَدَّم أنَّ دَينه كان ثلاثين وَسْقًا[ح٢٣٩٦].

قوله: (عَذْقَ(١) ابْنِ زَيْدٍ): هو في أصلنا مكسور العين بالقلم، وعليه (صح)، وبفتحها، وعليه علامة نسخة الحافظ الدِّمياطيِّ، وقد تَقَدَّم ضبطه، وأنَّه بفتح العين، وأنَّ شيخنا نقل عن ابن التِّين أنَّه في النُّسخ بهما(٢)، وأنَّه نوع من تمر المدينة، ونقلت أنَّ تمر المدينة مئةٌ وعشرون نوعًا[ح٢١٢٧]، وقد قال الدِّمياطيُّ: (المعروف: عَذْق زيد). انتهى.

قوله: (وَاللِّينَ): هو بتشديد اللَّام المكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، جمع (لِيْنَة)، واعلم أنَّ اللَّوْن من التَّمر: هو ما عدا العجوة والبَرْنيَّ، وقيل: هو الدَّقَل؛ أعني: رديء التَّمر، لا الدَّوْم، واللَّوْن أيضًا: هو اللِّيْن واللِّيْنة، وأصله: لِوْنة(٣)، وقال الأصمعيُّ: اللَّونُ واحدٌ، وجمعه: ألوان، وقال غيره: اللِّيْن واللِّيْنة: الأخلاط من التَّمر، قال بعضهم: اللَّوْن: جمع (لِوْنة)، وقيل: اللِّيْنة: اسم النَّخلة، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٣/٤٦٣].

قوله: (أَحْضِرْهُمْ): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ.

---

(١) كذا ضبطه المصنِّف بفتح العين، وفي «اليونينيَّة»: (عِذق)؛ بكسرها، وفي (ق) بهما معًا.

(٢) انظر «التوضيح» (١٥/٤٥١).

(٣) ضبطها المصنِّف بفتح اللام: (لَوْنة)، والمثبت موافق لما نصَّ عليه القاضي في «مشارق الأنوار» (٢/٢٩)، وانظر «لسان العرب» مادة (لون).

قوله: (كَأَنَّهُ لَمْ يُمَسَّ): كذا هنا، وفي رواية أخرى: [(بقي منه بقيَّة)[ح٢٦٠١]، وفي أخرى](١): (بقي منه أوسق)، وفي أخرى: (بقي منه سبعة عشر وَسْقًا)[ح٢٣٩٦]، وفي رواية: (كان الدَّين لواحد)[ح٢٣٩٦]، وفي أخرى: (شفع إليهم، فأبَوا)(٢)، فدلَّ أنَّهم جماعة، وكلُّ هذا من رواة(٣) الحديث، وقد كنت جمعت بين اختلاف الرِّوايات، ثمَّ ظهر لي أنَّ ذلك وقع مرَّتين(٤)، والله أعلم(٥).

قوله: (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّم[ح٢٠٧٩] الكلام في الغزوة التي وقع فيها قصَّة الجمل.

قوله: (عَلَى نَاضِحٍ): تَقَدَّم[ح٧٠٥] أنَّه الجمل الذي يُستَقى عليه الماءُ.

قوله: (فَأَزْحَفَ الجَمَلُ): (أزحف): بالزَّاي، والحاء المهملة، وبالفاء، ويقال لغةً: زَحَف، و(الجملُ): مَرْفوعٌ فاعل، و(أزحف): لازم، أي: أعيا وكَلَّ(٦).

قوله: (فَوَكَزَهُ): كذا في أصلنا، وفي نسخة هي في الهامش: (فرَكَزَهُ)(٧)، قال ابن قُرْقُول: («فرَكَزَه»؛ يعني: الجمل، كذا لهم في الكلمتين، وعند أبي الهيثم: «فوَكَزَهُ» أي: طعنه، وهو الصَّواب؛ لقوله في الحديث الآخر: «فضربه»[ح٢٣٠٩]، وعند النَّسفيِّ: «زجره»)[مطالع٣/١٥١].

قوله: (بَلْ ثَيِّبًا): تَقَدَّم[ح٢٠٩٧] أنَّ امرأة جابر هذه لا أعرف اسمها(٨).

قوله: (وَتَرَكَ جَوَارِيَ صِغَارًا): تَقَدَّم أنَّهُنَّ تسع بناتٍ[ح٢٠٧٩، وانظر ح٤٠٥٢].

قوله: (فَأَخْبَرْتُ خَالِي بِبَيْعِ الجَمَلِ): سيأتي في (العَقَبة): (شَهِدَ خَالَايَ العقبةَ، قال ابنُ عُيَيْنَةَ: أَحَدُهُمَا: البَرَاءُ بنُ مَعْرُورٍ)[ح٣٨٩٠]، قال الدِّمياطيُّ: (خالاه: عَمرو وثعلبة ابنا عَنَمَة). انتهى، وقد قَدَّمتُ ذلك، فالظَّاهر أنَّ خالَه اللَّائمَ أحدُهما، ويجوز أن يكون غيرَهما، ولا يجوز أن يكون البَراء؛ لأنَّه تُوُفِّيَ قبل المَقْدَم بشهرٍ، تُوُفِّيَ في(٩) صفر، وصلَّى عليه رسولُ الله ﷺ لمَّا قدم المدينةَ(١٠)، وقد قَدَّمتُ ذلك[ح٤٠].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) هي رواية هذا الحديث.

(٣) في (ب): (رواية).

(٤) قد جمع الحافظ «الفتح» (٦/٦٨٧) بين الروايات جمعًا وافيًا، فليراجع.

(٥) هذه الفقرة جاءت في النسختين -وهي مستدركة في (أ)- سابقًا قبل الفقرة السابقة.

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (١/٦٢٢-٦٢٣)، «لسان العرب» مادة (زحف).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٨) وقد تقدَّم فيما نقله المؤلِّف عن الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٢٩٥): أنَّ اسمها سهيمة بنت مسعود الأوسيَّة.

(٩) (في): مثبت من (ب).

(١٠) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩).

أَمَّا ثعلبة بن عَنَمَة[١]؛ فهو صحابيٌّ، وهو ثعلبةُ بنُ عَنَمَة بن عَدِيٍّ الخزرجيُّ السَّلَميُّ، شهد العقبةَ وبدرًا، وقُتِل يوم الخندق، قَتله هُبَيرة بن أبي وَهْبٍ المخزوميُّ، وقال عروة: إنَّه قُتِل يوم خيبر، وهو خالُ جابرِ بن عبد الله[٢].

وأمَّا عمرو بن عَنَمَة بن عَدِيٍّ الخزرجيُّ السَّلَميُّ؛ فعَقَبِيٌّ[٣] بدريٌّ، كذا قيل: إنَّه وصفه أبو عمر، وفيه نظرٌ يأتي، وهو أحدُ البكَّائين، ذكر الذهبيُّ في «تجريده» عن أبي عمر: أنَّه بدريٌّ[٤]، ولم أَرَ أنا ذلك في «الاستيعاب»، إنَّما ذكر أنَّه شهد مع أخيه ثعلبةَ العقبةَ، ولم يذكر أنَّه بدريٌّ[٥]، ويحتمل أنَّ أبا عُمَرَ قاله في غير «الاستيعاب»، والله أعلم[٦].

وسيأتي الكلامُ في خالَي جابر في (وفود الأنصار وبيعة العقبة) بأطولَ من هذا، وسيأتي الكلام في (العقبة) على قوله: (شهد خالَايَ العقبةَ) إن شاء الله تعالى مُطَوَّلًا بزيادة على هذا[ح٣٨٩٠].

وقال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين -وسيأتي-: (إنَّ ابنَ عساكر قال: خالُه الذي شهد به العقبة الجَدُّ ابن قيس[٧]، فيحتمل أنَّه الذي لَامَهُ؛ لأنَّه كان يُتَّهم[٨] بالنِّفاق، بخلاف مَن ذكرتُه من أخواله[٩]، والجَدُّ خاله مِن جهةٍ مجازيَّةٍ). انتهى[١٠].

قوله: (فَلَامَنِي): الظاهر -والله أعلم- أنَّ خاله لامه على بيع الجمل، وأنَّه كان ينبغي لك أن تتركه له ﷺ بلا عِوَض، والله أعلم، وقد تَقَدَّم ما قاله بعض الحُفَّاظ أعلاه.

١٩- بابُ مَا يُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ المَالِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] و ﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١]، وَقَالَ:

---

(١) في (ب): (غنمة)، وكذا في المواضع اللَّاحقة، وهو تصحيف.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١٠٤)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٦٨)، «الإصابة» (١/٢٠١).

(٣) في (ب): (العقبي).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤١٤).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٢).

(٦) ذكر الحافظ في «الإصابة» (٣/٩) أنَّ موسى بنَ عقبة وغيرَه ذكروه فيمَن شهد بدرًا؛ فالله أعلم.

(٧) انظر «تاريخ دمشق» (١١/٢١٩).

(٨) في (ب): (متهم).

(٩) يعني: عَمرًا وثعلبة رضي الله عنهما.

(١٠) انظر «هُدى الساري» (ص٢٩٩).

﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النِّساء: ٥] وَالحَجْرُ فِي ذَلِكَ، وَمَا يُنْهَى عَنِ الخِدَاعِ.

٢٤٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أُخْدَعُ فِي البُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، وتَقَدَّم شيءٌ من ترجمته[ح٥٢]، وكذا تَقَدَّم (سُفْيَانُ) أنَّه سُفيان بن سعيد بن مسروق[(١)] الثَّوريُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أُخْدَعُ فِي البُيُوعِ): تَقَدَّم أنَّ جماعة قالوا: إنَّه حَبَّان بن مُنْقِذ، وأنَّ الصَّحيح: أنَّه والده مُنْقِذ[ح٢١١٧].

قوله: (لَا خِلَابَةَ): تَقَدَّم الكلام عليها[ح٢١١٧].

٢٤٠٨- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ».

قوله: (حَدَّثَنِي[(٢)] عُثْمَانُ): هو عثمان بن مُحَمَّد بن أبي شيبة، أبو الحسن العبسيُّ مولاهم، الكوفيُّ الحافظ، عن شَرِيك، وأبي الأحوص، وجَرِيرٍ، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وابنُ ماجه، وابنُه مُحَمَّدٌ، وأبو يعلى، والبغويُّ، وأممٌ، سُئِل عنه أحمد فقال: (لا أعلم إلَّا خيرًا)، وأثنى عليه، وقال يحيى: (ثقةٌ مأمون)، له ترجمةٌ في «الميزان»، تُوُفِّيَ في المحرَّم سنة (٢٣٩هـ)، أخرج له مِن الأئمَّة مَن أخذ عنه[(٣)].

وتَقَدَّم (جَرِيرٌ) أنَّه بفتح الجيم[(٤)]، وكسر الراء، وأنَّه ابنُ عبد الحَمِيد الضَّبِّيُّ، وتَقَدَّم (مَنْصُور) أنَّه ابنُ المعتمر، وتَقَدَّم (الشَّعْبِيُّ) أنَّه بفتح الشين المعجمة، وأنَّه عامرُ بن شَراحيل، وتَقَدَّم (وَرَّاد) أنَّه بتشديد الراء، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٤٤].

---

(١) في (أ): (مسرق)، وهو تحريفٌ.

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٢٨٧/١١)، «ميزان الاعتدال» (٣٥/٣) وصحَّح عليه، «تهذيب الكمال» (٤٧٨/١٩).

(٤) في (ب): (أنَّه بالجيم المفتوحة).

قوله: (**عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ**): (العقوق): المعصية، وخصَّهُنَّ للتنبيه على الآباء وإن كان برُّ الأمِّ مقدَّمًا على الأب في نوعٍ؛ وهو باب العطف، وحقُّ الأب مُقدَّم في الطَّاعة، والمتابعة لرأيه، ونفوذ أمره، قاله الخطَّابيُّ(١).

و(**وَأْد البَنَاتِ**)(٢): بالواو، وبعدها همزة ساكنة، ثمَّ دال مهملة، وهو دفنهنَّ حيَّاتٍ غيرةً وأَنَفةً، أو تخفيفًا للمؤنة، وشُبِّه به العزل؛ لأنَّه إبطالٌ للولد، كما قيل في الرِّياء: الشِّركُ الأصغر، فكذلك الموؤودة الصُّغرى(٣).

قوله: (**ومَنْعًا**(٤) **وَهَاتِ**) أي: عن منع ما عليه إعطاؤه، وعن طلب ما ليس له.

قوله: (**قِيلَ وَقَالَ**): تَقَدَّم الكلام عليهما[ح١٤٧٧].

قوله: (**وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ**): تَقَدَّم الكلام عليه[ح١٤٧٧].

قوله: (**وَإِضَاعَةَ المَالِ**): هو إخراجه فيما حرَّم الله عَزَّوَجَلَّ، وفي الباطل والسَّرف، وقيل: تَرْكُ القيامِ عليه وإهماله، وقيل: المراد بـ(المال) هنا: الحَيَوان كلُّه، لا يُضيِّعون فيَهْلَكون، وقيل: هو دفع مال السَّفيه إليه(٥).

٢٠- بابٌ العَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

٢٤٠٩- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ** قَالَ: **أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالإِمَامُ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، قَالَ: فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

---

(١) انظر «أعلام الحديث» (١٢٠٣/٢).

(٢) زيد في النسخ: (وأنَّه)، وحذفها موافق لإصلاحه النصَّ في (أ)؛ حيث كان: (وتقدَّم «وأد البنات»، وأنَّه) ثمَّ ضرب على (تقدَّم).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٦١/٦).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (ومَنَعَ).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣٥٨/٤).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم أنَّه[1] الحَكَمُ بن نافع مُتَرجَمًا[ح٧]، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**) أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (**الزُّهْرِيُّ**) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم[2].

❁ ❁ ❁

(١) (أنَّه): مثبت من (ب).

(٢) زيد في (ب): (ابن شهاب).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٣- كتابٌ فِي الخُصُومَاتِ

١- بابُ مَا يُذْكَرُ فِي الإِشْخَاصِ وَالمُلَازَمَةِ وَالخُصُومَةِ بَيْنَ المُسْلِمِ وَاليَهُودِيِّ

(**كِتَابُ الخُصُومَاتِ**[١])... إلى (**كِتَاب اللُّقَطَة**).

قوله: (**بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الإِشْخَاصِ**): هو بكسر الهمزة، يقال: شخص الرَّجل من بلد إلى بلد شخوصًا إذا ذهب، وأشخصه غيره[٢]، فكأنَّه يقول: باب إحضار الشَّخص غريمَه إلى الحاكم من قرية إلى البلد، ومن مكانٍ إلى مكانٍ آخرَ، والله أعلم/. [١/٣٠١أ]

٢٤١٠- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ النَّزَّالَ ابْنَ سَبْرَةَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً يَقُولُ: سَمِعْتُ مِنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ خِلَافَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ»، قَالَ شُعْبَةُ: أَظُنُّهُ قَالَ: «لَا تَخْتَلِفُوا؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تَقَدَّم أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ.

قوله: (**النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ**[٣]): (النَّزَّال): هو بفتح النون، وتشديد الزَّاي، مُختلَفٌ[٤] في صحبته، والصَّحيح: أنَّه تابعيٌّ، مشهورُ التَّرجمة[٥]، و(سَبْرة): بفتح السين المهملة، وإسكان الموحَّدة.

قوله: (**سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ يَقُولُ**): هذا هو عبدُ الله بن مسعود، وقد تَقَدَّم[ح١٠٠٧] أنَّ في الصَّحابة مَن اسمُه (عبد الله) نحوَ خمس مئة نفرٍ، والله أعلم.

قوله: (**سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً**): هذا الرَّجل الذي سمعه عبد الله -هو ابن مسعود- قرأ لا أعرفه[٦]،

---

(١) (كتاب الخصومات): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «الصحاح» مادة (شخص).

(٣) (بن سَبْرة): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٤) في (ب): (فيختلف).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٣٤)، «الإصابة» (٣/٥٨٣).

(٦) سيأتي عند المصنِّف في الحديث (٣٤٧٦) تعيين الرجل بعمرو بن العاص، مِن كلام الحافظ في «هُدَى الساري» (ص ٣١٤).

غير أنَّ في «مبهمات الخطيب البغداديِّ» حديثَ ابن مسعود: (أقرأني رسول الله ﷺ «سورة الأحقاف»، وأقرأها آخرَ...)، الحديث، وفيه: (فأتينا رسول الله ﷺ وعنده رجلٌ...، فقال الرَّجل الذي عنده: ليقرأ كلُّ واحدٍ منكما ما سمع)، القائل: (ليقرأ كلُّ واحد منكما): هو عليُّ بن أبي طالب. انتهى[الأسماء المبهمة٢٠٢]، فيحتمل أن تكون هذه الواقعة هي التي في «الصحيح»، وإذا كان كذلك، فتكون الآية المختلف فيها في (سورة الأحقاف).

٢٤١١ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ**: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ** وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: **اسْتَبَّ رَجُلَانِ؛ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ**، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، وَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ** جَانِبَ الْعَرْشِ، **فَلَا أَدْرِي، أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ**؟».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزْعَةَ**): تَقَدَّم أنَّ (قزْعة) بفتح الزَّاي وإسكانها، وتَقَدَّم (**ابْن شِهَابٍ**) أنَّه مُحَمَّدُ بنُ مسلم الزُّهريُّ، وتَقَدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ**) أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وتَقَدَّم أنَّ (**الأَعْرَج**): عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتَقَدَّم (**أَبُو هُرَيْرَةَ**) أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**اسْتَبَّ رَجُلَانِ؛ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ**): أمَّا المسلم؛ فهو من الأنصار، كما سيأتي[ح٢٤١٢] في هذا «الصحيح» قريبًا جدًّا، ولا أعرف اسمه، وكذا اليهوديُّ لا أعرف اسمه، وقد ذكر ابن بَشْكُوال في «مبهماته» من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه: (بينما النَّبيُّ ﷺ جالسٌ، إذ أتاه رجلٌ من اليهود فقال: يا أبا القاسم، ضَرَب في وجهي رجلٌ من أصحابك...)، الحديث، اللَّاطم: هو -إن شاء الله- أبو بكر الصِّدِّيق، واليهوديُّ: فِنْحاص، ذكره ابن إسحاق(١)، وقال: (فيه نزل: ﴿لَقَدْ(٢) سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ الآية [آل عمران: ١٨١])[الغوامض٣٣٨]، والبَتُّ أنَّ هذه غيرُ تلك التي في «الصحيح»،

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/١٧٢).

(٢) في النُّسخ: (قد)، والمثبت موافقٌ للتلاوة.

والله أعلم، وقد جزم ابن شيخِنا البُلْقينيِّ بأنَّهما قضيَّتان(١)، ولا شكَّ(٢) أنَّهما قضيَّتان؛ لأنَّ التي في «الصحيح»: (رجلٌ من الأنصار)، ومِن جهة [أخرى: هذه في] موسى، وتلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ الآية، وأين هذه من تلك؟!

قوله: (**لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى**): الجواب عن هذا وعن حديث: «لا تخيِّروا بين الأنبياء»(٣)، وكذا حديث: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خيرٌ من يونس بن متَّى»(٤): فيه **خمس** مقالات للنَّاس: **الأولى**: أنَّه نهى قبل أن يعلم أنَّه أفضلُهم، فلمَّا علم، قال: «أنا سيِّد ولد آدم، ولا فخر»(٥)، **الثانية**: أنَّه نهى عن تفضيلٍ يؤدِّي إلى الخصومة، كما في الحديث، **ثالثها**: أنَّه قال تواضعًا، ونفى الكِبْرَ والعُجْب، **رابعها**: أنَّه نهى عن تفضيلٍ يؤدِّي إلى تنقيص بعضهم؛ فإنَّه كفرٌ، **الخامس**: نهى عن التَّفضيل في نفس النُّبوَّة، لا في ذوات الأنبياء، وعموم رسالتهم، وزيادة خصائصهم، وقد قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقيل: معنى «لا تخيِّروا بين الأنبياء»: من غير(٦) علم.

[**فائدة**]: [تُعرَف فضيلة نبيٍّ على نبيٍّ بأحد ثلاثة أشياء: أن تكون آياتُه ومعجزاتُه أبهرَ وأشهرَ، أو تكون أمَّتُه أزكى وأكثرَ، أو يكون في ذاته أفضلُ وأطهر، قاله عياض في «الشفا»[٢٨٤]، والله أعلم](٧).

قوله: (**فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**): قال ابن قُرْقُول والقاضي عياض(٨) -واللَّفظ لابن قُرْقُول-: («**فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ**»...) إلى أن قال: (يعني: يُغشَى على النَّاس؛ لأنَّه إنَّما يُفاق من الغَشْيِ ويُبعث من الموت، وأيضًا فإنَّ موسى ﷺ مات بلا شكٍّ، وصعقة الطُّور لم تكن موتًا، بدليل قوله: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبدليل قوله: ﴿فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]، ومرَّةً: ﴿فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وهذه الصَّعقة -والله أعلم- في عرصة القيامة غيرُ نفخة الموت والحشر، وبعدهما عند تشقُّق الأرض والسَّماء). انتهى[المطالع٤/٢٩٦]، وهو كلامٌ حسنٌ، وأحسن منه ما يأتي عن المِزِّيِّ.

---

(١) انظر «الإفهام» (ص٢١٧).

(٢) زيد في النسختين: (أنَّ)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٣) «صحيح البخاري» (٢٤١٢)، «صحيح مسلم» (٢٣٧٤) (١٦٣)، من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) «صحيح البخاري» (٣٣٩٥)، «صحيح مسلم» (٢٣٧٧) (١٦٣)، من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٥) «سنن الترمذيِّ» (٣١٤٨)، «سنن ابن ماجه» (٤٣٠٨)، من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٦) في (ب): (أي بغير). انظر «الشفا» (ص٢٨٣-٢٨٥)، «شرح مسلم» (١٥/٤٠)، «التوضيح» (١٥/٤٧٠).

(٧) ما بين معقوفين جاء في (أ) في ورقة مفردة (١/٢٩٥).

(٨) انظر «مشارق الأنوار» (٢/١٨٠).

وقال القاضي عياض في قوله: «أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ، فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ؟»: (يحتمل أنَّه قاله قبل أن يعلم أنَّه أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض على الإطلاق)، قال: (ويجوز أن يكون معناه: أنَّه من الزُّمرة الذين هم أوَّل من تنشقُّ عنهم الأرض، فيكون موسى من تلك الزُّمرة، وهم -والله أعلم- زمرةُ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام). انتهى [إكمال ٧/٣٥٧].

والحديث الذي بعد هذا يُحمَل على ما قاله ابن قُرْقُول والقاضي، وهو قوله: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ، أَوْ حُوسِبَ بِصَعْقَةِ الطُّور[(١)]؟»، وكذلك الحديث الذي يأتي في (الأنبياء) في (وفاة موسى): «فأكون أوَّلَ من بُعِثَ»[ح٣٤١٤]، وكذلك: «أم بُعِثَ قبلي؟»[ح٣٤١٤].

وقال ابن قيِّم الجوزيَّة في كتاب «الروح»: (**فإن قيل**: كيف تصنعون بقوله في الحديث الآخر: «إنَّ النَّاس يَصْعَقون يوم القيامة، فأكون أوَّلَ مَن تنشقُّ عنه الأرض، فأجد موسى باطشًا بقائمة العرش»؟ **قيل**: لا ريب أنَّ هذا اللَّفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الرَّاوي حديثٌ في حديثٍ، فركَّب بين اللَّفظين، فجاء هذا، **والحديثان** هكذا: **أحدهما**: «أنَّ النَّاس يَصعَقون يوم القيامة، فأكون أوَّلَ مَن يفيق»، **والثاني** هكذا: «أنا أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض يوم القيامة»، ففي «التِّرمذيِّ»[ت٣١٤٨] وغيره[(٢)] من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال[(٣)]: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا سيِّدُ ولد آدم يوم القيامة، ولا فخر، بيدي لواء الحمد، ولا فخر، وما من نبيٍّ يومئذٍ آدمَ فمَن دونه[(٤)] إلَّا تحت لوائي، وأنا أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض، ولا فخر»، قال التِّرمذيُّ: «حديث[(٥)] حسنٌ صحيحٌ»[(٦)]، فدخل على الراوي هذا الحديثُ في الآخَر، كان شيخنا أبو الحجَّاج المِزِّيُّ يقول ذلك). انتهى[الروح ٣٧]، وهو كلامٌ حسنٌ، والله أعلم.

---

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة»: (أم حوسب بصعقة الأولى)، وفي (ق): (أم حوسب بصعقته الأولى).
(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٣٠٨).
(٣) (قال): مثبت من (ت).
(٤) في «سنن الترمذيِّ»: (سواه).
(٥) (حديث): ليس في (ب).
(٦) في نسخنا قال الترمذي: (حديث حسن).

وذكر القرطبي في «تذكرته» في (باب في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]) كلامًا فيه للنَّاس، فانظر ذلك، فإنَّه أيضًا كلامٌ مليحٌ مُطوَّل[١].

قوله: (بَاطِشٌ) أي: آخذٌ[٢].

٢٤١٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ، جَاءَ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، ضَرَبَ وَجْهِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ: «مَنْ؟»، قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، قَالَ: «ادْعُوهُ»، فَقَالَ: «أَضَرَبْتَهُ؟» قَالَ: سَمِعْتُهُ بِالسُّوقِ يَحْلِفُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قُلْتُ: أَيْ خَبِيثُ، عَلَى مُحَمَّدٍ؟! فَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي، أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ، أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ الأُولَى؟».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ[٣]، وتَقَدَّم لماذا نُسب[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (وُهَيْبٌ) أنَّه ابنُ خالد مرارًا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى): هذا هو عَمرو بن يحيى بن عُمارة بن أبي حسن، تَقَدَّم بعض ترجمتِه[ح١٨٦]، و(أَبُوهُ): هو يحيى بن عُمارة بن أبي حسن المازنيُّ، تَقَدَّم أيضًا، و(أَبُو سَعِيدٍ): سعدُ ابن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ الصَّحابيُّ، مشهورٌ، تَقَدَّم أيضًا/. [١/٣٠١ب]

قوله: (جَاءَ يَهُودِيٌّ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، ضَرَبَ وَجْهِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِكَ): تَقَدَّم قريبًا[ح٢٤١١] أنَّ هذا اليهوديَّ لا أعرفه.

قوله: (قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): تَقَدَّم[ح٢٤١١] أنَّ هذا الرَّجل الأنصاريَّ لا أعرفه.

قوله: (لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ): تَقَدَّم[ح٢٤١١] قريبًا جدًّا الجوابُ عنه، فانظره.

قوله: (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ): تَقَدَّم قُبَيل هذا الكلامُ عليه، والجواب الحسنُ: أنَّ الرَّاوي أدخل حديثًا في حديثٍ، قاله المِزِّيُّ، فانظره[ح٢٤١١].

(١) في (ب): (مطولًا)، ولا يصحُّ، وانظر «التذكرة» (ص١٧٤-١٧٩).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ب).

(٣) زيد في (ب): (الحافظ).

٢٤١٣- وَحَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، قِيلَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكِ؟ أَفُلَانٌ؟ أَفُلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَرُضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

قوله: (وَحَدَّثَنَا[١] مُوسَى): تَقَدَّم[٢] أنَّه ابنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكيُّ الحافظُ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو همَّام بن يحيى بن دينار المُحَلِّميُّ، أبو عبد الله البصريُّ، وهو العَوْذِيُّ الحافظُ، تَقَدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجمًا[ح٢١٩].

قوله: (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ): اليهوديُّ لا أعرفه، وكذا الجارية، والله أعلم.

قوله: (فَأَوْمَأَتْ[٣]): هو بهمزة مفتوحة قبل التاء، وهذا ظاهرٌ، كذا في الأصل[٤]، وفي الهامش وعليه (صح): (فَأَوْمَتْ).

قوله: (فَرُضَّ رَأْسُهُ): (رُضَّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رأسُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

٢- بابُ مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ العَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الإِمَامُ

وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ، ثُمَّ نَهَاهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ، وَلَهُ عَبْدٌ، لَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ، فَأَعْتَقَهُ، لَمْ يَجُزْ عِتْقُهُ.

قوله: (بَابُ مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ العَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الإِمَامُ): سرد ابن المُنَيِّر ما في هذا الباب والذي بعده، ثمَّ قال: (هذه التَّرجمة وما ساقه معها من محاسنه اللَّطيفة، وذلك أنَّ العلماء اختلفوا في سفيه الحال قبل الحكم هل تُرَدُّ عقودُه؟ واختلف قولُ مالك في ذلك، فاختار البخاريُّ ردَّها، واستدلَّ بحديث المُدَبَّر، وذكر[٥] قولَ مالك في ردِّ عتق المِدْيَان قبل الحجر إذا أحاط الدَّين بماله[٦]، ويلزم مالكًا ردُّ أفعال سفيه الحال؛ لأنَّ الحجر في المِدْيان مُطَّرد، ثمَّ فهم البخاريُّ أنَّه

(١) كذا في النسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا)؛ بلا واو.
(٢) (تقدَّم): مثبت من (ب).
(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (فَأَوْمَتْ).
(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ، والثانية رواية غيره.
(٥) في النسخ: (وذلك)، والمثبت من مصدره.
(٦) انظر «المدونة الكبرى» (١٦٣/٧).

يَرِدُ عليه حديث حَبَّان بن منقذ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ اطَّلع على أنَّه يُخدَع في البيوع، وأمضى أفعاله الماضية والمستقبلة، فنبَّه على أنَّ الذي تُرَدُّ أفعاله هو الظَّاهرُ السَّفَهِ، البيِّنُ الإضاعةِ؛ كإضاعة صاحب المُدَبَّر، والتَّفصيل بين الظاهر السَّفَه والخفيِّ أحدُ أقوال مالك أيضًا[(١)]، وأنَّ المخدوع في البيوع يمكنه الاحتراز، وقد نبَّهه النَّبيُّ ﷺ، ثمَّ فهم أنَّه يَرِدُ عليه كونُ النَّبيِّ ﷺ أعطى صاحب المُدَبَّر ثمَنه، ولو كان منعه لأجل السَّفَه، لما سَلَّم إليه الثَّمن، فنبَّه على أنَّه إنَّما أعطاه بعد أن علَّمه طريقَ الرشد، وأمره[(٢)] بالإصلاح والقيام بشأنه، وما كان السَّفه حينئذٍ فسقًا، وإنَّما نشأ من الغفلة وعدم البصيرة بمواقع[(٣)] المصالح، فلما بيَّنها له، كفاه ذلك، ولو ظهر للنَّبيِّ ﷺ مِن حاله بعد ذلك أنَّه لم يتنبَّه، لم يرشد؛ لمَنَعَه التَّصرُّف مطلقًا، وحجر عليه حجرًا مطَّردًا، وقد أغنى البخاريُّ الشَّارحَ بإشارته عن التَّطويلات البعيدة عن مقصود «الجامع»، فتأمَّلها). انتهى[المتواري٢٧٧].

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبيَّ**[(٤)] **ﷺ رَدَّ عَلَى المُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ، ثمَّ نَهَاهُ**): كذا ذكره بصيغة تمريض، و(يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

واعلم أنَّ ابنَ الصلاح أبا عَمرو رحمه الله قال: (إنَّ المعلَّقَ إن كان مجزومًا به، فقد حكم بصحَّته عمَّن علَّقه عنه، وما لم يكن مجزومًا به، فليس فيه[(٥)] حكمٌ [منه] بصحَّته)[(٦)]، فاعترِض على ذلك بأنَّ البخاريَّ قد يُورِد الشَّيءَ بصيغة التَّمريض، ثمَّ يُخرِجه في «صحيحه» مسنَدًا، ويجزم بالشَّيء وقد يكون لا يصحُّ، ثمَّ استدلَّ المعترضُ بأنَّ البخاريَّ قال في (كتاب الصَّلاة): (ويُذكر عن أبي موسى: كنا نتناوبُ النَّبيَّ ﷺ عند صلاة العشاء)[قبل ح٥٦٤]، ثمَّ أسنده في (باب فضل العشاء)[ح٥٦٧]، وذكر مكانًا آخَرَ من (كتاب الطبِّ)[قبل ح٥٧٣٦]، وهذا المكانَ في (كتاب الإشخاص): (ويُذكر عن جابر: أنَّ النَّبيَّ ﷺ رَدَّ على المتصدِّق صدقته)، قال: وهو حديثٌ صحيحٌ عنده: (دبَّر رجلٌ عبدًا ليس له مالٌ غيره، فباعه النَّبيُّ ﷺ من نُعَيم بن النَّحَّام)[ح٢٤١٥]، وذكر مكانًا آخَرَ في (كتاب الطلاق)[بعد ح٥٢٦٨]، ومكانًا آخَرَ من

---

(١) انظر «الذخيرة» (١١/٨٤).

(٢) في (ب): (وعلمه أمره).

(٣) في (ب): (بموانع).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (عَنِ النَّبيِّ).

(٥) في النسخ: (له).

(٦) انظر «علوم الحديث» (ص٢٤-٢٥)، «التقييد والإيضاح» (١/٢٦٤).

(كتاب التوحيد)[ح٧٤٢٨][(١)].

وجوابُه: أنَّ ابنَ الصلاح لم يقل: إنَّ صيغة التَّمريض لا تُستعمَل إلَّا في الضَّعيف، بل في كلامه أنَّها تُستعمَل في الصحيح أيضًا، ألَا ترى إلى قوله: (لأنَّ مثل هذه العبارات تُستعمَل في الحديث الضعيف أيضًا)[علوم الحديث٢٥]، فقوله: (أيضًا) دالٌّ على أنَّها تُستعمَل في الصحيح أيضًا، فاستعمال البخاريِّ [لها] في موضع الصحيح ليس مخالفًا لكلام ابن الصَّلاح، والبخاريُّ إنَّما أتى به بصيغة تمريضٍ في هذه الأمثلة؛ لغرضٍ آخرَ غير الضَّعف، وهو إذا اختصر الحديث فأتى به بالمعنى، عبَّر بصيغة التَّمريض؛ لوجود الخلافِ المشهور في جواز الروايةِ بالمعنى، والخلافِ أيضًا في جواز اختصار الحديث، وإن رأيت أن يتَّضح ذلك لك؛ فقابِلْ بين موضع التَّعليق وموضع الإسناد، تجدْ ذلك واضحًا.

وأمَّا ما نحن فيه من قوله: (ويُذكَر عن جابر...) إلى آخره، هو بغير لفظ بيع العبد المُدَبَّر، بل يقال أيضًا: إنَّ البخاريَّ لم يُرِد بِرَدِّ الصَّدقة حديثَ جابرٍ المذكورَ في بيع المُدَبَّر[ح٢٤١٥]، وإنَّما أراد -والله أعلم- حديثَ جابر في الذي دخل والنَّبيُّ ﷺ يخطب، فأمرهم فتصدَّقوا عليه، فجاء في الجمعة الثانية، فأمر النَّبيُّ ﷺ بالصَّدقة، فقال[كذا] ذلك المتصدَّق عليه، فتصدَّق بأحد ثوبيه، فردَّه عليه النَّبيُّ ﷺ، وهو حديثٌ ضعيفٌ رواه الدَّارقطنيُّ، والله أعلم[(٢)]، وقد قَدَّمتُ شيئًا من ذلك

---

(١) هذا المكان ذكره البخاريُّ بصيغة الجزم فقال: (وَقَالَ المَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ...»)، فاستدلَّ به المعترِض على أنَّ الإمامَ البخاريَّ يذكرُ بصيغة الجزم ما لا يصحُّ، وانظر «التقييد والإيضاح» (١/٢٦٦-٢٦٧).

(٢) هذا الكلام اختصره المصنِّف من كلام العراقيِّ في «التقييد والإيضاح» (١/٢٦٤-٢٧٣).

وتعقَّب الحافظُ في «النكت» (١/٣٥٥-٣٦١) كلامَ شيخِه العراقيِّ هذا فقال: (فيه أمورٌ: أحدها: أنَّ الدارقطنيَّ لم يروِ قصَّةَ الداخلِ والنبيُّ ﷺ يخطب، فأمرهم فتصدَّقوا عليه من حديث جابر رضي الله عنه أصلًا، وإنَّما رواه من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه، وسببُ هذا الاشتباه في هذا: أنَّ القصَّةَ شبيهةٌ بحديثِ جابرٍ رضي الله عنه في قصَّة سليك الغَطَفَانيِّ التي أخرجها أصحابُ الحديثِ الصحيح [ح٩٣٠، م٨٧٥] والدارقطنيُّ [«سنن الدارقطني» ١٥٩٤] وغيرهم من حديث جابرٍ رضي الله عنه، لكن ليس فيها قصَّةُ المتصدِّق وردِّ الصَّدَقة عليه، ثانيها: أنَّ الحديثَ المذكورَ عند الدارقطنيِّ مع كونه ليس من حديث جابر رضي الله عنه وإنَّما هو من حديث أبي سعيد رضي الله عنه؛ ليس ضعيفًا، بل هو الصحيحُ؛ أخرجه النسائيُّ [س٣/١٠٦] وابنُ ماجه [ق١١١٣] والترمذيُّ وصحَّحه [ت٥١١] وابنُ حِبَّان في «صحيحه» [٢٥٠٥] والحاكم [«المستدرك» ١/٢٨٥-٢٨٦]...)، وقال في «الفتح» (٥/٨٧): (والذي ظهر لي أوَّلًا: أنَّه أرادَ حديثَ جابرٍ في قصَّة الرجل الذي جاء ببيضةٍ من ذهب أصابها في معدن فقال: يا رسول الله؛ خذها منِّي صدقةً، فوالله ما لي مال غيرها،=

عند ذكر حديث أبي موسى: (كنَّا نتناوبُ النَّبيَّ ﷺ عند صلاة العشاء)[قبل ح٥٦٤].

٣- بابُ مَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالإِصْلَاحِ وَالقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدُ، مَنَعَهُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ المَالِ، **وَقَالَ لِلَّذِي يُخْدَعُ فِي البَيْعِ: إِذَا بَايَعْتَ؛ فَقُلْ: «لَا خِلَابَةَ»**، وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ

قوله: (**وَقَالَ لِلَّذِي يُخْدَعُ فِي البَيْعِ**): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه حَبَّان بن منقذ، قاله غير واحد، وأنَّ الصحيح: أنَّه والده منقذ، وقد عزوته فيما مضى[ح٢١١٧، ٢٤٠٧].

قوله: (**لَا خِلَابَةَ**): تَقَدَّم الكلام عليه[ح٢١١٧].

٢٤١٥- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ: **أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ**، لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، **فَابْتَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح١١٩].

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ**): تَقَدَّم أنَّ السَّيِّدَ أبو مذكور، وأنَّ المُعتَقَ يعقوبُ[ح٢١٤١]، وأنَّ مسلمًا صرَّح بهما في روايته[م٩٩٧].

قوله: (**فَابْتَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ**): كذا جاء هذا في غير موضع[ح٦٧١٦، ٦٩٤٧]، وصوابه: **نُعَيمٌ النَّحَّامُ**؛ دون: (ابن)، فنُعَيم هو النَّحَّام نفسُه؛ لأنَّه ﷺ قال له: «سمعتُ نحمتك في الجنَّة» أي: سعلتك(١)، وقد رأيتُ في حاشيةِ نسخةٍ صحيحةٍ نقلًا عن الصغانيِّ هذا الكلام أيضًا، وفيها: (وقال

= فأعرض عنه، فأعاد فحذفه بها، ثمَّ قال: «يأتي أحدُكم بماله لا يملك غيره فيتصدَّق به ثمَّ يقعد بعد ذلك يتكفَّف النَّاسَ! إنَّما الصدقةُ عن ظهر غنى»، وهو عند أبي داود [د١٦٧٣] وصحَّحه ابنُ خزيمة [٢٤٤١])، وأخرجه أيضًا الدارميُّ في «مسنده» (١٧٠٠) وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٣٣٧٢) والحاكم في «مستدركه» (٤١٣/١)؛ كلُّهم من طريق محمَّد بن إسحاق به، قال: (ثمَّ ظهر لي أنَّ البخاريَّ إنَّما أراد قصَّة المدبَّر؛ كما قال عبدُ الحقِّ، وإنَّما لم يجزم به؛ لأنَّ القَدْرَ الذي يحتاج إليه في هذه الترجمة ليس على شرطه، وهو من طريق أبي الزُّبير عن جابرٍ: أنَّه قال: «أعتق رجل من بني عذرة عبدًا له عن دبر»، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «ألك مال غيره؟» فقال: لا...، الحديث وفيه: ثمَّ قال: «ابدأ بنفسك فتصدَّق عليها، فإن فضل شيءٌ؛ فلأهلك»...، الحديث، وهذه الزيادة تفرَّد بها أبو الزُّبير عن جابرٍ، وليس هو من شرط البخاريِّ، والبخاريُّ لا يجزم غالبًا إلَّا بما كان على شرطه، والله أعلم).

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (١٢٩/٤)، «الإصابة» (٥٦٧/٣).

ابنُ الكلبيِّ: هو النُّحَام؛ بضَمِّ النون، والتخفيف)، انتهت، ثمَّ إنِّي رأيتُ بعضَهم[1] نقله كذلك عنِ ابن[2] الكلبيِّ، وعزاه لـ«الجمهرة»؛ يعني: «جمهرة النَّسب» له، والله أعلم.

٤ - بابُ كَلَامِ الخُصُومِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ

٢٤١٦ - ٢٤١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

قَالَ: فَقَالَ الأَشْعَثُ: فِيَّ وَاللهِ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟» قُلْتُ: لَا، فَقَالَ اليَهُودِيُّ: «أَحْلِفُ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِذًا يَحْلِفُ، وَيَذْهَبُ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [آل عمران: ٧٧].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا[3] أَبُو مُعَاوِيَةَ): قال الغسَّانيُّ ما ذكرتُه لك في (الجنائز)[ح١٢٤٧] و(الحجِّ)[ح١٧٨٣] وملخَّصه: أنَّ ابن السَّكن قال[4] في بعض مواضعَ ذكرها ولم يذكر منها هذا المكانَ، ولا مكانًا آخَرَ، وآخَرَ: (ابن سلَام)، قال: (وقد صرَّح البخاريُّ باسمه في «النكاح» وغيره، فقال: «حدَّثنا ابنُ سلَام: حدَّثنا أبو معاوية»[ح٥١٣١]، وقال في «الوضوء»: «حدَّثنا مُحَمَّد بن المثنَّى: حدَّثنا مُحَمَّد بن خَازم[5]»؛ يعني: أبا معاوية...؛ فذكر مكانًا آخَرَ[ح٢١٨]، وذكر أبو نصرٍ[الهداية٢/٦٥٣]: أنَّ مُحَمَّدَ بن سلَام ومُحَمَّدَ بن المثنَّى يرويان عن أبي معاوية). انتهى[تقييد٣/١٠١٦]، والظَّاهر أنَّ الغسَّانيَّ لو ظفر بهذه الأمثلة، لقال فيها ما قاله في غيرها ممَّا ذكره، والله أعلم.

وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١/٧٦] في هذا المكان: (عن مُحَمَّد -هو ابن سلَام- عن أبي معاوية)، فطرَّفه، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (هذا هو ابن سلَام، كما صرَّح به أبو نُعَيم وخلف)[التوضيح١٥/٤٩١].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سُليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئ، وكذا تَقَدَّم

(١) هو العلامة الزركشي في «التنقيح» (٢/٥٣٨).

(٢) (ابن): سقط من (ب).

(٣) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٤) في (ب): (كان)، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ب): (حدثنا أبو خازم)، وليس بصحيحٍ.

(شَقِيق) أنَّه أبو وائل، شَقِيقُ بن سَلَمة، و(عَبْد اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الصَّحابيُّ، أحدُ السَّابقين رضي الله عنهم.

قوله: (فَقَالَ الأَشْعَثُ): تَقَدَّم أنَّه ابنُ قيس، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه، وماذا جرى له بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، ثمَّ راجع رضي الله عنه[ح٢٢٩٠].

قوله: (بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ): هذا الرَّجل اليهوديُّ الذي خاصم الأشعثَ لا أعرف اسمه، وقد ذكر النَّوويُّ[الإشارات٥٣٥] حديث الأشعث، وسمَّى مخاصمه، وسأذكره[ح٦٦٦٠، ٦٦٧٦] في (باب قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾(١)[الأنعام: ١٠٩])، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ اليَهُودِيُّ(٢): أَحْلِفُ(٣)): هو فعلٌ مستقبلٌ لا أمرٌ؛ فاعلمه، مَرْفوعٌ(٤)؛ لأنَّه لم يتقدَّمه ناصبٌ ولا جازمٌ.

قوله: (إِذًا يَحْلِفَ): تَقَدَّم[ح٢٣٥٧] أنَّ (يحلفَ) بالنَّصب، وأنَّ النَّوويَّ نقل عن أبي الحسن بن خَرُوف في «شرح الجُمَل»: أنَّ الرِّواية بالضَّمِّ(٥)، والله أعلم/. [١/٣٠٢أ]

٢٤١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبٍ: أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي المَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهْوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا، حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فَنَادَى: «يَا كَعْبُ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا»، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، أَيِ: الشَّطْرَ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «قُمْ فَاقْضِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المُسنَديُّ، وذلك أنِّي نظرت تراجم الأربعةِ المشايخ الذين اسمُ كلِّ واحدٍ منهم: (عبدُ الله بن مُحَمَّد)، فرأيتُ في ترجمة المُسنَديِّ في «الكمال» لعبدِ الغنيِّ(٦) أنَّه روى عن عثمانَ بنِ عُمَرَ -هو ابن فارس-، فغلب(٧) على ظنِّي أنَّه هو، والله أعلم، [ويؤيِّده كلامُ ابنِ

---

(١) إنَّما هو في (باب: عَهْدِ اللهِ عزَّ وجلَّ) بعده ببابين.

(٢) في (ب): (اليهود)، وهو تحريفٌ.

(٣) كذا في النسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (لليهوديِّ: احلِفْ).

(٤) (مَرْفوعٌ): سقط من (ب).

(٥) انظر «شرح مسلم» (٢/٣٤٠).

(٦) (في «الكمال» لعبد الغني): جاء في (ب) في غير موضعه.

(٧) في (ب): (فقلت)، وهو تصحيفٌ.

طاهر في كتابه](١).

وأمَّا (عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ)، فهو ابنُ فارسٍ، وفارسٌ جدُّه(٢)، عبديٌّ بصريٌّ، عن يونسَ بنِ يزيدَ، وابنِ جُرَيج، وطائفةٍ، وعنه: أحمدُ، والرَّماديُّ، والحارث ابن أبي أسامة، وخلقٌ، وكان من الصَّالحين الثِّقات، تُوُفِّيَ في ربيع الأوَّل سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٩٥ب]، له ترجمةٌ في «الميزان»، وفيها: توثيقُه عن أحمدَ وابنِ مَعِين، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ، كان يحيى بن سعيد لا يرضاه)[الميزان٣/٤٩](٣)، [تقدَّم]، وكذا (يُونُس): تَقَدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (ابْنِ أَبِي حَدْرَدٍ): تَقَدَّم أنَّ (ابنَ أبي حَدْرد) اسمُه عبد الله -كما سيأتي قريبًا[ح٢٤٢٤]- ابن سلامة ابن عُمَير(٤) بن أبي سلامة، كنيته أبو مُحَمَّد، شهد الحديبية، وعُمِّر دهرًا طويلًا، تُوُفِّيَ سنة (٧١هـ)(٥)، أخرج له أحمدُ في «المسنَد»، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٦).

قوله: (سِجْفَ حُجْرَتِهِ): (السِّجْف): بكسر السين المهملة، وإسكان الجيم، وبالفاء، تَقَدَّم[ح٤٥٧] أنَّه السِّتر، وقيل: الرَّقيق منه يكون في مقدَّم البيت، ولا يُسمَّى سِجْفًا إلَّا أن يكون مشقوقَ الوسط كالمصراعين، وقال [الداوديُّ]: هو الباب، ولعلَّه أراد به: أنَّ بابه كان من مسحٍ، وإلَّا؛ فلا يُسمَّى الباب سِجْفًا(٧).

قوله: (فَأَوْمَأَ): تَقَدَّم أنَّه بهمزة في آخره.

٢٤١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَنِيهَا، وَكِدْتُ أَعْجَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وانظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٦٦-٢٦٧).

(٢) في (ب): (هو).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (١١/٢٨٠)، «تاريخ ابن مَعِين» رواية الدارميِّ (ص١٨٣)، «الجرح والتعديل» (٦/١٥٩).

(٤) في (ب): (عمر)، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ب): (١٧١هـ)، وليس بصحيحٍ.

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٠٤)، «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند أحمد من الرجال» (ص٢٣٢)، «الإصابة» (٢/٢٩٤).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥٨).

عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ لِي: «أَرْسِلْهُ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «اقْرَأْ»، فَقَرَأَ، قَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَؤُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (القَارِيِّ): هو بتشديد الياء، منسوب إلى القبيلة المعروفة: القارَة، لا إلى القِراءة، وقد تَقَدَّم[ح٢٠١٠].

قوله: (سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ): تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه(١)، وأنَّ (حَكِيمًا) بفتح الحاء، وكسر الكاف، وأنَّ (حِزَامًا) بكسر الحاء، وبالزَّاي.

قوله: (عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا): وفي «الصحيح»: (على حروف كثيرة لم تُقرِئْنِيهَا)[ح٤٩٩٢]، ذكر ابن عبد البرِّ في «تمهيده» في (الفرقان) القراءاتِ المتواترَ والشَّاذَّ، ونسبةَ كلٍّ منهما إلى القارئ به، ثمَّ قال: (فهذا ما في «سورة الفرقان» من الحروف التي بأيدي أهل العلم، والله أعلم ما أنكر منها عمرُ على هشام، وما قرأ به عمرُ، وقد يمكن أن تكون حروفٌ لم تصل إلينا، وليس [كلُّ] مَن(٢) قرأ بحرف(٣) [نُقِل](٤) ذلك عنه(٥) وذُكِر، ولكن إن فات من ذلك شيءٌ؛ فهو اليسير النَّزرُ...)[التمهيد٨/٣١٤] إلى آخر كلامه رحمه الله، والذي يظهر أنَّ الذي أنكره عمرُ هو بعض ما ذكره ابن عبد البرِّ أو كلُّه، ويحتمل على بُعْدٍ أن يكون غيرَه، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ) أي: جمعت عليه ثوبَه عند لَبَّته؛ وهو صدره، وهو بتشديد الموحَّدة وتخفيفها، والتَّخفيف أعرف، واللَّبَّة: النَّحر(٦)، وفي رواية: (بردائي)[ح٦٩٣٦]، والظَّاهر أنَّه أخذ رداء نفسه فوضعه في لبَّة هشام مع رداء هشام، والله أعلم.

قوله: (أَرْسِلْهُ): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ): اختُلِف في معنى الحرف هنا على عشرة أقوالٍ سردها شيخنا الشَّارح[التوضيح١٥/٤٩٣]، وسأذكر[ح٤٩٩٢] في (بابٌ: أُنزِل القرآن على سبعة أحرف) ما قاله القاضي عياض والنَّوويُّ إن شاء الله تعالى.

---

(١) الذي تقدَّم ترجمة والده حكيم في الحديث (١٤٢٧)، وانظر ترجمة هشام في «تهذيب الكمال» (٣٠/١٩٤).

(٢) في (ب): (لمن).

(٣) في (ب): (الحروف).

(٤) في النسختين بياض، وكتب فوقه: (كذا)، والمثبت من مصدره.

(٥) في النسختين: (عنده)، والمثبت من مصدره.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤١١).

ولم يعيِّن أحدٌ فيما علمت الخلافَ الذي وقع بين عمر وهشام، وكذا قاله ابن عبدالبَرِّ في «التَّمهيد»[٣١٤/٨]، وكذا قاله شيخنا[التوضيح١٥/٤٩٣]. انتهى، وقد بحثتُ أنا عنه، فلم أجده، وسمعت بعضهم ينقل عن بعضٍ مَن لا يعرف إلَّا شيئًا يسيرًا أنَّه تكهَّنَ فيه شيئًا من عنده فيما أظنُّ، ونقله عن بعضهم، والنَّاقل المتكهِّن مجازفٌ، ولا أستحلُّ ذكره؛ لأنَّه يغلب على ظنِّي أنَّه كذبٌ.

٥- بابُ إِخْرَاجِ أَهْلِ المَعَاصِي وَالخُصُومِ مِنَ البُيُوتِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ

وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أُخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِيْنَ نَاحَتْ.

قوله: (**أُخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ**): أخت أبي بكر الصِّدِّيق هذه المشار إليها هي أمُّ فروة التي زوَّجها بالأشعث بن قيس، فولدت مُحَمَّدًا وغيره، لها صحبة ورواية، وسيأتي هذا الأثر أيضًا -كما هنا- في (كتاب الأحكام) قُبَيل (التَّمنِّي)[قبل ح٧٢٢٤]، وقد أفاد شيخنا[التوضيح١٥/٤٩٨] أنَّها أمُّ فروة، وذلك في عزوه الأثر(١) من عند ابن سعد في «طبقاته»، وقد ذكروها في الصَّحابيَّات(٢)، وقد ذكرتُ وَهمًا وقع فيها في (الأحكام) لبعضهم، وأطلت فيها الكلام على ما هنا، وذكرت اسم أمِّها ونسبها.

٢٤٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، **عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ».

قوله: (**عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ(٣) حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): كذا في أصلنا، والصَّواب: عن حُمَيد ابن عبد الرَّحمن، وهذا ظاهرٌ.

٦- بابُ دَعْوَى الوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ

٢٤٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ

(١) وهو قول سعيد بن المسيب: (لمَّا توفِّي أبو بكر أقامت عليه أخته [وفي «الطبقات»: عائشة] فبلغ عمرَ فنهاهنَّ، فأبين أن ينتهين...)، وانظر «الطبقات الكبرى» (١٩١/٣).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥٩-٩٦٠)، «أسد الغابة» (٣٩٠/٦)، «تجريد أسماء الصحابة» (٣٣١/٢)، «الإصابة» (٤٨٣/٤).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (عن)، وفي هامش (ق) بخطِّ المصنِّف: (صوابه: عن؛ لأنَّ سعد بن إبراهيم هو ابن عبدالرَّحمن، فلو كان ما في الأصل صحيحًا؛ لكان [إبراهيمُ] ابنَ حُمَيد بن عبد الرَّحمن، [ولا يصحُّ]، وليس المرادُ بحُمَيد بن عبد الرَّحمن [الحِمْيَرِيَّ]، وإنَّما المرادُ الزُّهريُّ، فسعد [يروي] عن حميد، والله أعلم).

عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ابْنِ أَمَةِ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قَدِمْتُ أَنْ أَنْظُرَ ابْنَ أَمَةِ زَمْعَةَ؛ فَأَقْبِضَهُ؛ فَإِنَّهُ ابْنِي، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ أَمَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهرُ أنَّه المُسنَديُّ، ويُؤيِّده ما تَقَدَّم في (الجمعة)[ح٨٩٩]، والله أعلم، وتَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ) أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ): تَقَدَّم أنَّه أخو سودة بنت زَمْعة أمِّ المؤمنين، وأنَّه من سادة الصَّحابة، ونسبه أبو نُعيم: (عبد بن زَمْعة بن الأسود)، فوَهِم، وإنَّما هو عبد بن زَمْعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ودٍّ بن نصر، وقد قَدَّمتُ ذلك[ح٢٠٥٣]، وكذا تَقَدَّم (ابن أَمَةِ زَمْعَةَ) أنَّه عبد الرَّحمن، وكذا تَقَدَّم أنَّ وليدةَ[(١)] زَمْعة لا أعرف اسمها، غير أنَّها امرأة يمانيَّة[ح٢٠٥٣].

قوله: (أَنْ أَنْظُرَ): (أنظرَ): فعل مضارع مَنْصوب بـ(أن)[(٢)].

قوله: (فَأَقْبِضَهُ): هو بهمزة قطعٍ، وكسر الباء، ثلاثيٌّ، وهو مَنْصوبٌ معطوف على (أنظرَ) المنصوب، وكان قبل ذلك (فاقْبِضْه) ساكن الضَّاد، فعلُ أمرٍ، وهذا إنَّما يجيء إن لو كان (أنظر) فعلَ أمرٍ[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (يَا عَبْدُ[(٤)] بْنَ زَمْعَةَ): تَقَدَّم مُطَوَّلًا[(٥)] أنَّه يجوز فيه [ثلاثة أوجُهٍ، أفصحُها]: الضَّمُّ، وفي (ابنَ): النَّصب، الثَّاني: بفتح آخر (عبدَ)، إتباعًا لحركة (ابنَ)، وهي النَّصب، الثَّالث: ضمُّ نون[(٦)] (ابنُ)، إتباعًا لضمَّة المنادى، وقد قَدَّمتُ ذلك مُطَوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق[ح١٢٨].

قوله: (الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ): تَقَدَّم، وكذا قوله[(٧)]: (وَلِلعَاهِرِ الحَجَرُ)[(٨)][ح٢٠٥٣].

---

(١) في النُّسختين: (وأنَّ ولده)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٢) في (ب): (ثان)، وهو تصحيفٌ.

(٣) هذه رواية أبي ذرٍّ؛ بالأمر في الفعلين، والأُولى رواية غيره.

(٤) ضُبِط في (ق) بالفتح.

(٥) (مطولًا): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (النون في).

(٧) (قوله): ليس في (ب).

(٨) (وللعاهر الحجر): ليس في رواية هذا الحديث.

٧- بابُ التَّوثُّقِ مِمَّنْ يُخْشَى مَعَرَّتُهُ

وَقَيَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِكْرِمَةَ عَلَى تَعْلِيمِ القُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالفَرَائِضِ.

قوله: (**مَعَرَّتُهُ**): هي بفتح الميم، وفتح العين، وتشديد الرَّاء مفتوحة، وهي أذاه ومصيبته.

قوله: (**وَقَيَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِكْرِمَةَ...**) إلى آخره: قال شيخُنا: (أخرجه ابنُ سعد[الكبرى٢/٣٣١] من طريق الزُّبير بن الخِرِّيت عن عكرمة قال: «كان ابن عبَّاس يجعل في رجلي الكبلَ يعلِّمني الكتابَ والسُّنَّة»)[التوضيح١٥/٥٠١].

٢٤٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **خَيْلًا قِبَلَ نَجْدٍ**، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: **ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ** سَيِّدُ أَهْلِ اليَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي المَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، فَذَكَرَ الحَدِيثَ، فقَالَ: «**أَطْلِقُوا** ثُمَامَةَ».

قوله: (**بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْلًا قِبَلَ نَجْدٍ**[(١)]): أمير هذه السَّرية العبَّاسُ بن عبد المطَّلب، وهو الذي أَسَرَ ثُمامةَ، ذكره سيفٌ[(٢)]، وفيه نظر[(٣)].

قوله: (**ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ**): هو بضَمِّ الهمزة، وتخفيف الثاء المثلَّثة، وفي آخره لامٌ، تَقَدَّم الكلام على (ثُمَامة) وعلى (أُثَال)[ح٤٦٢].

قوله: (**أَطْلِقُوا**): هو بهمزة مفتوحة، وكسر اللَّام، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

٨- بابُ الرَّبْطِ وَالحَبْسِ فِي الحَرَمِ

وَاشْتَرَى نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الحَارِثِ دَارًا لِلسَّجْنِ بِمَكَّةَ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ **أُمَيَّةَ**، عَلَى أَنَّ عُمَرَ إِنْ رَضِيَ؛ فَالبَيْعُ بَيْعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ عُمَرُ؛ **فَلِصَفْوَانَ أَرْبَعُ مِئَةِ دِينَارٍ**، وَسَجَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ.

قوله: (**وَاشْتَرَى نَافِعُ بْنُ**[(٤)] **عَبْدِ الحَارِثِ**): هذا خُزاعيٌّ، له صحبةٌ وروايةٌ، عنه: أبو الطُّفيل عامرُ بن وَاثِلة، وأبو سلمةَ بنُ عبد الرَّحمن، وغيرُهما، وُلِّي مكَّة لعمر، واستخلف مولاه عبدَ الرَّحمن بن أَبْزَى،

---

(١) (نجد): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (سبب)، وهو تحريفٌ.

(٣) (وفيه نظر): ليس في (ب)، سيأتي في كلام المصنِّف في الحديث (٤٣٧٢) بأطول من هذا، وانظر «الإفهام» (ص٣٩٦).

(٤) في (ب): (من)، وهو تحريفٌ.

أسلم نافعٌ يوم الفتح، وأنكر الواقديُّ أن يكون له صحبةٌ(١)، أخرج له البخاريُّ في «الأدب المفرد» وهو مُجلَّدٌ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وأحمدُ في «المسند»(٢).

قوله: (لِلسَّجْنِ): هو بفتح السين: المصدر، وبالكسر: الحبس، والمراد هنا: المصدر، والله أعلم.

قوله: (مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ): هو ابنُ خَلَفَ بن وَهْب الجُمَحِيُّ، وأُمُّه: صفيَّة بنت عمِّ أبيه(٣)، قاله الذَّهبيُّ في «تجريده»[٢٦٦/١]، وقال في (النِّساء): (فاختة بنت الأسود بن المطَّلب القرشيَّة الأسديَّة، زوجةُ أميَّةَ بنِ خلف ثُمَّ(٤) ابنِه صفوانَ) انتهى[التجريد٢٩٢/٢]، كنيته أبو وَهْبٍ، أسلم بعد حُنَين(٥) وصَحِب، وكان أحدَ الأشراف والفصحاء الأجواد، تُوُفِّيَ سنة اثنتين وأربعين، وقد أخرج له البخاريُّ تعليقًا، ومسلمٌ، والأربعةُ، وأحمدُ في «المسند»(٦).

تنبيهٌ: اختلف أهلُ العلم -فيما حكاه ابن الطَّلَّاع في «أحكامه»-؛ هل سَجَن عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأبو بكر أحدًا؟ فذكر بعضُهم: أنَّهما لم يكن لهما سجن، ولا سَجَنا أحدًا، وذكر بعضهم: أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَجن

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٥٥٢/٦).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧١٨)، «تهذيب الكمال» (٢٧٩/٢٩).

(٣) في «تهذيب الكمال» (١٨٠/١٣): (صفية بنت معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة)، فتكون ابنة ابن عم أبيه.

(٤) في النسخ: (أمُّ)، والمثبت من مصدره، وهي إحدى الأربع اللاتي فرَّق الإسلام بينهن وبين أبناء بُعُولتهِنَّ، فقد أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٦٢٥) -وعزاه في «أسد الغابة» (٢١٦/٦) لأبي موسى المديني، وفي «الإصابة» (٣٧٣/٤) للمستغفري- عن ابن جريج قال: (قال عكرمة مولى ابن عبَّاس: فرَّق الإسلامُ بين أربعٍ وبين أبناء بُعُولتهِنَّ: حمينة ابنة أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار، كانت عند خلف بن أسعد بن عامر بن بياضة الخزاعي فخلف عليها الأسود بن خلف، وفاختة بنت الأسود بن المطلب بن أسد، كانت عند أميةَ بن خلف فخلف عليها صفوان بن أمية بن خلف، وأم عبيد بنت ضمرة بن مالك ابن عزيز، كانت عند الأسلت فخلف عليها أبو قيس بن الأسلت من الأنصار، ومليكة بنت خارجة بن سنان بن أبي حارثة، كانت عند زبَّان بن سيَّار فخلف عليها منظور بن زبان بن سيَّار)، وعليه فلا داعي لذكر المصنف لـ(فاختة)، والله أعلم، وقوله: (زبان بن سيار)، تصحَّف إلى سنان، وقوله: (كانت عند خلف بن أسعد بن عامر بن بياضة الخزاعي)، جاء في «المصنف»: (كانت عند خلف بن سعد بن عياض ابن عمارة الخزاعي)، وجاء في المطبوع من «أسد الغابة» (٧٥/٦) و«الإصابة» (٢٧٥/٤): (خلف بن أسد بن عاصم ابن بياضة)، وكلاهما فيه تحريف، وصوابه -والله أعلم- كما أثبت: خلف بن أسعد بن عامر بن بياضة، كما جاء في ترجمة ابنه الأسود في «الطبقات الكبرى» (٢٠/٨) و«الإصابة» (٤٣/١) وغيرهما، وأخيه عبد الله في «أسد الغابة» (١١٩/٣)، و«الإصابة» (٣٠٣/٢)، وابنه طلحة بن عبد الله بن خلف في «تهذيب الكمال» (٤٠٠/١٣).

(٥) في (ب): (حين)، وهو تحريفٌ.

(٦) زيد في (ب): (انتهى)، وانظر «الاستيعاب» (ص٣٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٨٠/١٣)، «الإصابة» (١٨٧/٢).

بالمدينة في تهمة دمٍ، رواه أبو داود[د٣٦٣٠] كذلك[١]، قال: وروي: أنَّه سَجن رجلًا أعتق شِرْكًا في عبدٍ؛ فوجب عليه استتمام عتقه، قال في الحديث: (حتى باع غنيمةً له)، قال ابن شعبان في «كتابه»: (وقد رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه حكم به)، وثبت عن عمر رضي الله عنه: أنَّه كان له سجنٌ، وأنَّه سجن الحطيئة على الهجوِ، وصَبِيغًا التَّميميَّ حين سأل عليًّا عن «الذَّاريات»، و«المُرْسَلات»، و«النَّازعات»، وشِبْههنَّ، وضربه مرَّةً بعد أخرى، ونفاه إلى العراق، وقيل: إلى البصرة[٢]. انتهى[٣].

قوله: (عَلَى أَنَّ عُمَرَ إِنْ رَضِيَ؛ فَالبَيْعُ بَيْعُهُ): (أَنَّ) بفتح الهمزة، وتشديد النُّون، و(عمرَ): مَنصوبٌ اسمها، وفي نسخة: (إنْ عمرُ): (إنْ): حرف شرط، ساكنة النُّون، و(عمرُ): مَرْفوعُ (رضي) بغير (إنْ)[٤].

قوله: (فَلِصَفْوَانَ أَرْبَعُ مِئَةِ دِينَارٍ): كذا في «البخاريِّ» في أصلنا القاهريِّ، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ بغير: (دينارٍ)[٥]، وعن البيهقيِّ[الكبرى٦/٣٤]: (أنَّه اشتراها بأربعةِ آلافٍ).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩- بابٌ في المُلَازَمَةِ

٢٤٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ. **وَقَالَ غَيْرُهُ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ** قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ الأَسْلَمِيِّ دَيْنٌ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، وَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفَ مَا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا.

قوله: (وَقَالَ غَيْرُهُ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ): إنَّما أتى بهذا؛ لأنَّ اللَّيث -هو ابن سعد- قال في السَّند الأوَّل: (عن جعفر بن ربيعةَ)، واللَّيثُ وإن لم يكن مُدَلِّسًا إلَّا ليخرج من الخلاف، وقد تَقَدَّم له نظراءُ، فقال في هذا: (حدَّثني اللَّيث)، لكنَّ (غيره) مَن هو؟ قال شيخُنا في (المساجد) في أوائل «شرحه»: (وعنى/ [٣٠٢/١ب]

(١) ولكن ليس في «السنن» تحديد التهمة.

(٢) أخرجه بنحوه البزَّار في «مسنده» (٢٩٩).

(٣) انظر «أقضية رسول الله ﷺ» (ص٨-٩).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) وكذا في «اليونينيَّة» بغيره، وإثباته رواية أبي ذرٍّ.

بـ«الغير»: عبدَ الله بن صالح كاتبَ اللَّيث). انتهى[التوضيح٥/٥٧٣](١).

قوله: (عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا[ح٤٥٧، ٢٤١٨].

١٠- بابُ التَّقَاضِي

٢٤٢٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي عَلَى العَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَرَاهِمُ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: لَا وَاللهِ؛ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ ثُمَّ يَبْعَثَكَ، قَالَ: فَدَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ، ثُمَّ أُبْعَثَ، فَأُوتَى مَالًا وَوَلَدًا، ثُمَّ أَقْضِيَكَ، فَنَزَلَتْ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ): قال الجَيَّانيُّ ما لفظه: (وقال -يعني: البخاري- في «الأذان»[ح٦١٢]، و«الاستسقاء»[ح١٠١١]، و«ذكر الملائكة»[ح٣٢١٤]: «حدَّثنا إسحاقُ: حدَّثنا وَهْبُ بن جَرِير»، نسب ابنُ السَّكن موضِعَين مِن هذه: إسحاق بن إبراهيم، وأهملَ الذي في «الأذان»، وذكر أبو نصر[الهداية٢/٧٦١]: أنَّ وَهْبَ بنَ جَرِير يروي عنه إسحاقُ بن إبراهيمَ الحنظليُّ). انتهى[تقييد٣/٩٦٥]، وقد ذكر شيخُنا كلام الكَلَاباذيِّ فقط(٢)؛ وهو أبو نصر المذكور في كلام الجَيَّانيِّ، وشيخُنا معذورٌ؛ لأنَّ الجَيَّانيَّ لم يذكر هذا الباب، وإنَّما ذكرتُه أنا استئناسًا؛ فاعلمه، ولم ينسبه المِزِّيُّ أيضًا(٣).

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سُلَيمان بن مِهران الكاهليُّ القارئ، وكذا تَقَدَّم (أَبُو الضُّحَى) أنَّه مسلمُ بن صُبَيح؛ بضَمِّ الصاد المهملة، وفتح الموحَّدة.

قوله: (عَنْ خَبَّابٍ): هو بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الموحَّدة، وتَقَدَّم أنَّه ابنُ الأرتِّ؛ بالمثنَّاة فوق المُشدَّدة، وقَدَّمتُ بعضَ ترجمتِه رضي الله عنه[ح٧٤٦].

قوله: (كُنْتُ قَيْنًا): تَقَدَّم ضبطُه، وأنَّه الحدَّاد، ثمَّ يُستعمَل في الصَّائغ[ح١٣٤٩]، والمراد هنا: الأوَّلُ.

قوله: (عَلَى العَاصِي بْنِ وَائِلٍ): تَقَدَّم الكلامُ على (العاصي)، وكلامُ النَّوويِّ: أنَّ الصَّحيحَ إثباتُها(٤)، وتَقَدَّم كلامُ ابنِ الصَّلاح[قبل ح٦١، ح٨٣]، وقَدَّمتُ الكلامَ على العاصي بن وائل السَّهميِّ ونسبتِه،

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٩٢): (وصله الإسماعيليُّ من طريق شعيب بن الليث عن أبيه).

(٢) في (ب): (ولفظه)، وانظر «التوضيح» (١٥/٥٠٦).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٣/١١٧).

(٤) انظر «شرح مسلم» (١/٣٧).

وأنَّه هَلك على كفره بشوكةٍ[ح٢٠٩١].

قوله: (لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ، ثُمَّ يَبْعَثَكَ): تَقَدَّم الكلام عليه[ح٢٠٩١]، وأنَّه علَّق كفره، ومَن علَّق كفره؛ فهو كافر، ولكن علَّقه خَبَّاب على مستحيل في اعتقاد العاصي؛ وهو عدم البعث؛ لأنَّه كان لا يؤمن به، ولذلك قال في بعض طرقه: (وَإِنِّي لَمَبْعُوثٌ بَعْدَ المَوْتِ؟!)[ح٤٧٣٥].

❋ ❋ ❋

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٤ - كِتَابُ اللُّقْطَةِ

(كِتَابٌ[(١)] فِي اللُّقَطَة) إلى (كِتَاب المَظَالِم).

فائدةٌ: تَقَدَّم[ح٩١] أنَّ في اللُّقطة أربعَ لغاتٍ، وقد نظمها ابن مالك، فقال: [من الرجز]

وَلَقَطٌ مَا لَاقِطٌ قَدْ لَقَطَهْ ولُقْطَـةٌ لُقَاطَـةٌ ولُقَطَـهْ

١ - بابٌ وَإِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللُّقَطَةِ بِالعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ

٢٤٢٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ: سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةً مِئَةَ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَّفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَّفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: «احْفَظْ وِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا»، فَاسْتَمْتَعْتُ، فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: لَا أَدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا؟

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّ مُحَمَّدًا لقبُه بُندارٌ، وتَقَدَّم[ح٦٩] ما معنى (بُنْدار)، وكذا تَقَدَّم (غُنْدُرٌ): أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومةٍ ومفتوحةٍ، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر.

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ): هذا هو ابن كُهَيل -بضَمِّ الكاف، وفتح الهاء- تَقَدَّم[ح١٩٥٣] سلمة ببعض ترجمةٍ.

قوله: (عَنْ[(٢)] سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ): هو بفتح الغين المعجمة والفاء، [الكوفيُّ][(٣)]، أبو أميَّة الجُعْفيُّ، وُلِد عام الفيل، وأسلم في حياته عليه الصلاة والسلام، قدم المدينةَ حين دفنوا النَّبيَّ ﷺ، وقد رُوِي أنَّه رأى وصَحِب. انتهى، وسمع أبا بكر وعِدَّةً، وعنه: سلمةُ بنُ كُهَيل وعَبْدةُ بنُ أبي لُبابة، ثقةٌ إمامٌ زاهدٌ

---

(١) كتب فوقها في (أ): (زائد كذا)، وكذا كُتِب في (ق)، وإثبات (كتاب) رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (سَمِعْتُ).

(٣) في النسخ: (الحنفي)، وهو جعفي كما سيذكر المصنف، وهو وهم تسرب للمصنف من نسخته من الكاشف، والمثبت من الموضع اللاحق في ترجمته في الحديث (٦٩٣٠).

قوَّامٌ، تُوُفِّيَ سنة (٨١)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٦أ]، وقيل في وفاته غيرُ ما ذكرت[(١)].

قوله: (صُرَّةً مِئَةَ دِيْنَارٍ): (مئةَ): مَنْصوبٌ بدلٌ من (صُرَّة) المنصوب، والظاهر أنَّه يجوز فيها الرُّفع على أنَّها مبتدأ؛ أي: فيها مئة دينارٍ[(٢)]، أو خبرُ مبتدأ؛ أي: هي مئة دينار، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلًا) إلى أن قال: (ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا): قال النَّوويُّ: (في روايات حديث زيد بن خالد: «عرِّفها سنةً»[خ٩١، م١٧٢٢]، وفي حديث أُبيِّ بن كعب: «أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أمره بتعريفها ثلاث سنين»[م١٧٢٣(١٠)]، وفي رواية: «سنة واحدة»[م١٧٢٣(٩م)]، وفي رواية: أنَّ الرَّاوي شكَّ قال: «لا أدري قال: حول أو ثلاثة أحوال»[خ٢٤٢٦، م١٧٢٣]، وفي رواية: «عامَين أو ثلاثة»[م٣٧٢٣(١٠)]، قال القاضي عياض: «وقيل في الجمع بين الرِّوايات قولان؛ أحدهما: أن يُطرَح الشَّكُّ والزِّيادة، ويكون المراد: سنةً في رواية الشَّك، وتُردُّ الزِّيادة؛ لمخالفتها لباقي الأحاديث، والثَّاني: أنَّهما قضيَّتان، فرواية زيد في التَّعريف سنة محمولةٌ على أقلِّ ما يجزئ، ورواية أُبيِّ بن كعب في التَّعريف ثلاث سنين محمولةٌ على الورعِ وزيادةِ الفضيلة، وقد أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة»[(٣)]، ولم يشترط أحدٌ تعريف ثلاثة أحوال إلَّا ما رُوِي عن عمر بن الخطَّاب، ولعلَّه لم يثبت عنه). انتهى[شرح مسلم١٢/٢٥٢]، وقال شيخنا الشَّارح: (قال ابن حزم: هو حديث ظاهره صحَّةُ السَّند إلَّا أنَّ سَلَمَة أخطأ فيه بلا شكٍّ)[التوضيح١٥/٥١١] -إلى هنا انتهى كلام ابن حزم[المحلى٨/٣٥٢][(٤)]- إلى أن قال: (فزعم بعضهم: أنَّ الاختلاف في حديث أُبيِّ بن كعب: «عرِّفها ثلاثًا»، وفي أخرى: «أو حولًا واحدًا»، وفي أخرى: «في سنة أو ثلاث»، وفي أخرى: «عامين أو ثلاثًا» يقتضي تعدُّد الواقعة؛ الأُولى: لأعرابيٍّ أفتاه بما يجوز له بعد عامٍ، والثانية: لأُبيٍّ أفتاه بالكفِّ عنها، والتَّربُّص بحكم الورع ثلاثة أعوام، وقد يكون ذلك لحاجة الأوَّل وغِنى الثاني، وقد رجع أُبيٌّ إلى[(٥)] «عام» آخِرًا وترك الشَّكَّ.

---

(١) في (ب): (غير ذلك)، وانظر «الاستيعاب» (ص٣١٨)، «تهذيب الكمال» (١٢/٢٦٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٥٠)، «الإصابة» (٢/١١٨).

(٢) وهو صريح الحديث الآتي (٢٤٣٧).

(٣) انظر «إكمال المُعْلِم» (٦/١٠).

(٤) في (ب): (قُرْقُول)، وليس بصحيح، وقوله: (إلى هنا انتهى كلام ابن حزم) جاء في النسخ -وهو في (أ) مستدرك- لاحقًا بعد قوله: (وقد رجع أُبيٌّ إلى «عام» آخِرًا وترك الشَّكَّ)، والصواب موضعها هنا؛ لأن الآتي من كلام شيخه، لا من كلام ابن حزم.

(٥) (إلى): سقط من (ب).

ثمَّ هذا الحديث لم يقل بظاهره أحدٌ من أئمَّة الفتوى، كما قال ابن بطَّال[٦/٥٤٥] ثمَّ المنذريُّ؛ أنَّ اللُّقطة تُعرَّف ثلاثة أعوام؛ لأنَّ سُوَيد بن غَفَلة قد وقَّف عليه أُبيَّ بنَ كعب مرَّةً أخرى حين لقيه، فقال: «لا أدري ثلاثة أحوال أو حولًا واحدًا»، وهذا الشَّكُّ يوجب سقوط التَّعريف ثلاثة أحوال، ولا يُحفَظ عن أحد ذلك إلَّا رواية جاءت عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، ذكرها عبد الرَّزاق عن ابن جُرَيج قال: قال مجاهد: وجد سفيان بن عبد الله عَيبة(١) فيها مالٌ عظيمٌ، فجاء بها عمر، فقال: عرِّفها سنة، فعرَّفها سنة، ثمَّ جاءه، فقال: عرِّفها سنة، فعرَّفها، ثمَّ جاءه، فقال: عرِّفها سنة، ثمَّ جاءه بها، فجعلها عمر في بيت مال المسلمين[ق١٨٦١٨]، وأخرجه النَّسائيُّ بنحوه(٢)، ويحتمل أنَّ الذي قال له(٣) عمر ذلك كان مُوسِرًا على مَن يرى ذلك، وقد رُوِي عن عمر أيضًا: أنَّ اللُّقطة تُعرَّف سنة(٤)، مثل قول الجماعة، وفي «الحاوي» عن شواذِّ مِن الفقهاء: أنَّها تُعرَّف ثلاثة أحوال(٥)، ونقل ابن المنذر عن عمر: تُعرَّف ثلاثة أشهر، قال: «وقد روينا عنه: يذكرها ثلاثة أيَّام، ثمَّ يعرِّفها سنةً»(٦)، وزعم ابن الجوزيِّ: أنَّ رواية: «ثلاثة أحوال» إمَّا أن تكون غلطًا من بعض الرُّواة، وإمَّا أن يكون المعرِّف عرَّفها تعريفًا غير جيِّد(٧)، كما قال للمسيء صلاته: «ارجع فصلِّ؛ فإنَّك لم تصلِّ»(٨))[التوضيح١٥/٥١٥].

قوله: (**احْفَظْ**): هو بهمزة وصل، وفتح الفاء، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتَها.

قوله: (**وِعَاءَهَا**): هو بكسر الواو، وبالمدِّ، معروف، وقد تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (**الوِكَاءُ**)[ح٩١]/. [١/٣٠٣أ]

قوله: (**فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا**): قال الدِّمياطيُّ: (القائل: «فلقيته بعدُ»: هو شعبة؛ يريد بذلك سَلَمةَ بن كُهَيل، وذلك أنَّ أبا داود الطَّيالسيَّ[ح٢٥٥] قال في الحديث:

---

(١) العيبة: وِعاءٌ من أَدَم يكون فيها المتاع، انظر «لسان العرب» مادة (عيب).

(٢) كذا قال تبعًا لابن الملقِّن، وأخرجه النسائيُّ في «السنن الكبرى» (٥٧٨٧، ٥٧٨٨)، لكن لم يذكر فيه التعريف ثلاثة أعوام، بل عامًا واحدًا.

(٣) في النُّسخ: (الذي قاله)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب كما في «التوضيح».

(٤) «الموطَّأ» (٢/٧٥٧)، «مصنَّف» ابن أبي شيبة (٢٢٠٨٣)، «السنن الكبرى» للبيهقيِّ (٦/١٩٣)، من حديث معاوية بن عبد الله بن بدر الجهنيِّ.

(٥) انظر «الحاوي الكبير» (٩/٤٣٨).

(٦) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٦/٣٧١).

(٧) انظر «كشف المُشْكِل» (٢/٦٤).

(٨) أخرجه البخاريُّ (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«قال شعبةُ: فلقيتُ سَلَمةَ بعد ذلك فقال: لا أدري ثلاثةَ أحوالٍ أو حَوْلًا واحدًا») انتهى، وقد قال شيخُنا نحوَ ما تَقدَّم مِن كلام الدِّمياطيِّ، ثمَّ قال بعده بقليل: (وقال الدَّاوديُّ: الشَّكُّ من سَلَمة، قلت: لا، من أُبَيٍّ، كما سيأتي)[التوضيح ١٥/٥١١]؛ يريد بذلك ما تَقدَّم(١). انتهى.

٢- بابُ ضَالَّةِ الإِبِلِ

٢٤٢٧- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ رَبِيعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَقِطُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا، وَإِلَّا؛ فَاسْتَنْفِقْهَا»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ»، فقَالَ: ضَالَّةُ الإِبِلِ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ): (عَمرو) بفتح العين، وزيادة واوٍ في آخره، و(عبَّاس) بالموحَّدة، وبالسين المهملة، انفرد به البخاريُّ، وقد ذكرتُه مرَّةً قبل هذه[ح٣٩١]، وأنَّه ليس لهم في الكتب السِّتَّة (عَمرُو بن عيَّاش) بالمثنَّاة، والشِّين المعجمة، ولا (عُمر بن عيَّاش) فاعلمه.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هذا هو ابن مَهْديٍّ، أحدُ الأعلام، وأوحدُ الحُفَّاظ، تَقدَّم، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابنُ سعيد بن مسروق الثَّوريُّ.

قوله: (عَنْ رَبِيعَةَ): هذا هو ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن فرُّوخَ، مولى آل المُنكَدر، فقيه المدينة المشرَّفة، أبو عثمان، صاحبُ الرَّأي، عن السَّائبِ بنِ يزيدَ، وأنسٍ، وابنِ المسيَّب، وعنه: مالكٌ، واللَّيثُ، والدَّرَاوَرْدِيُّ، وأبو ضَمْرة، تُوُفِّيَ بالأنبار سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف ٤٠ب]، ثقة(٢)، وله ترجمة في «الميزان»[٤٤/٢]، وصحَّح عليه.

قوله: (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَقِطُهُ): هذا (الأعرابيُّ) لا أعرفُ اسمَه، ورأيتُ في «مبهمات ابن بَشْكُوال»[٨١٥/٢] وقد ذكر حديث زيد بن خالد الجهنيِّ قال: جاء رجل فسأله عن اللُّقطة: (السَّائل بلالٌ المُؤذِّن)، وساق له حجَّة من «أبي داود»(٣)، وبلالٌ ليس

---

(١) يعني: ما ذكره عن ابن بطَّال والمنذريِّ من أنَّ الشاكَّ هو أبيٌّ رضي الله عنه، وقد استغربه الحافظُ في «الفتح» (٥/٩٥-٩٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩/١٢٣).

(٣) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٨١٦)، وشاهده: (عَنْ زَيْدِ بْنِ خالد الجُهَنِيِّ: أَنَّ بِلالًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَن اللقطة...)، والذي في «أبي داود» (١٧٠٤): (أنَّ رجلًا سأل).

أعرابيًّا، إنَّما هو مِن الحاضرة، فينبغي أن يُذكَر كلامُ ابنِ بَشْكُوال عند رواية: (جاء رجلٌ)، ولعلَّهما قضيَّتان لبلالٍ ولأعرابيٍّ، وقد ذكرتُ في أوائل هذا التَّعليق في حديث زيد بن خالد: (أنَّ رسول الله ﷺ سأله رجل)[ح٩١]: أنَّه بلال، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (إنَّه رأى في بعض الأجزاء: أنَّ زيدَ بن خالد سأل)[الإفهام٢٦]، وذكر ابنُ شيخِنا المشار إليه في قوله: (جاء أعرابيٌّ فسأله عمَّا يلتقط) بعد أن ذكر عن ابن بَشْكُوال: أنَّه بلال، ثمَّ تعقَّب(١) قولَه: (بلال) بأنَّه لا يقال له: أعرابيٌّ، فيحتمل أن تكونا واقعتَين، قال: (وفيه بُعْدٌ، وقد تَقَدَّم من رواية مالك عن والده عُميرٍ في معنى ذلك). انتهى(٢)، وقد قَدَّمتُ ذلك في (كتاب العلم)[ح٩١].

قوله: (**عِفَاصَهَا**): هو بكسر أوَّله، وقد تَقَدَّم[ح٩١].

قوله: (**فَتَمَعَّرَ**): هو بالعين المهملة المُشدَّدة المفتوحة؛ أي: تغيَّر كراهيةً وانقبض.

قوله: (**مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا**): تَقَدَّم الكلام عليهما[ح٩١].

٣- بابُ ضَالَّةِ الغَنَمِ

٢٤٢٨- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: حَدَّثَنِي **سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ** مَوْلَى **المُنْبَعِثِ**: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ **عَنِ اللُّقَطَةِ**، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «**اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا**، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً»، يَقُولُ يَزِيدُ: إِنْ لَمْ تُعْتَرَفِ؛ **اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا**، وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ، -**قَالَ يَحْيَى**: **فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي أَفِي** حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ هُوَ أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ؟- ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الغَنَمِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ»، قَالَ يَزِيدُ: وَهْيَ تُعَرَّفُ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الإِبِلِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «دَعْهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا سِقَاءَهَا وَحِذَاءَهَا، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا **رَبُّهَا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا(٣) ابنُ أبي أُوَيس، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (**عَنْ يَحْيَى**): هذا هو يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، مشهورٌ.

---

(١) في (ب): (تعقبت).

(٢) «الإفهام» (ص٢١٩)، وقال الحافظ في «الفتح» (٥/٩٧): (ظفرتُ بتسميةِ السائل وذلك فيما أخرجه الحُميديُّ والبغويُّ [معجم الصحابة٣/٢٢٥] وابنُ السكن والباروديُّ والطبرانيُّ [الكبير٧/٩٠]؛ كلُّهم من طريق محمَّد بن معن الغفاريِّ عن ربيعة، عن عُقبة بن سُويد الجهنيِّ، عن أبيه قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن اللقطة فقال: «عرِّفها سنةً، ثمَّ أوثق وعاءها...» فذكر الحديث...، وهو أولى ما يفسَّر به هذا المبهَم؛ لكونه من رهط زيد بن خالد).

(٣) زيد في (ب): (هو).

قوله: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ): تَقَدَّم الكلام على السَّائل أعلاه[ح٢٤٢٧]، وفي (العلم) أيضًا[ح٩١].

قوله: (اعْرِفْ): هو بهمزة وصل، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتَها، وهذا ظاهرٌ، وكذا تَقَدَّم (العِفَاصُ) و(الوِكَاءُ)[ح٩١].

قوله: (اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا): (استنفقَ): فعل ماض، و(صاحبُها): مَرْفوعٌ فاعلٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالَ يَحْيَى: فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي) إلى آخره: هو يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، المذكورُ في السَّند.

قوله: (رَبُّهَا): أي: مالكها، وقد تَقَدَّم.

٤ - بابُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ؛ فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا

٢٤٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا؛ فَشَأْنَكَ بِهَا»، قَالَ: فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ»، قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ): تَقَدَّم الكلام عليه أعلاه(١)[ح٢٤٢٧] وقبله في (كتاب العلم)[ح٩١].

قوله: (عَنِ اللُّقَطَةِ): تقدمت اللُّغات التي فيها أعلاه[قبل ح٢٤٢٦]، وكذا تَقَدَّم (العِفَاصُ) و(الوِكَاءُ) قبل ذلك، وكذا قوله: (فَشَأْنَكَ): أنَّه بالنَّصب؛ أي: أصلِح شأنَك بها، أو نحو هذا من التَّقدير، وقد ضبطه كذلك النَّوويُّ في «شرح مسلم»[١٢/٢٤٨]، وكذا (سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا)، وكذا (رَبُّهَا)[ح٢٣٧٢].

٥ - بابُ إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي البَحْرِ أَوْ سَوْطًا أَوْ نَحْوَهُ

٢٤٣٠ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ -وَسَاقَ الحَدِيثَ-: «فَخَرَجَ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالخَشَبَةِ، فَأَخَذَهَا لأَهْلِهِ حَطَبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا، وَجَدَ المَالَ وَالصَّحِيفَةَ».

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ) إلى آخره: تَقَدَّم في (الزَّكاة)[ح١٤٩٨] أنَّ هذا التَّعليق

---

(١) في (ب): (أعلاه عليه).

ذكره البخاريُّ سبعَ مرَّاتٍ مُعلَّقًا، وأنَّ في بعض الرِّوايات ذكره مرَّةً مُسنَدًا، وأنِّي لا أحفظ مكانًا آخر كهذا؛ أنَّه يَذكرُ حديثًا مُعلَّقًا سبع مرَّاتٍ أو ستَّ مرَّاتٍ ومرَّةً مُسنَدًا، والله أعلم.

قوله: (رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ): المُقترِض تَقَدَّم أنِّي لا أعرفه، وأمَّا المُقرِضُ، فقد تَقَدَّم أنَّه النَّجاشيُّ مَعزوًّا لقائله، فانظره في (الزَّكاة)[ح١٤٩٨] وغيرِها قريبًا[ح٢٤٠٤]، وأنا أستبعد ذلك؛ لأنَّ النَّجاشيَّ مَلِك لا يخرج يلتمس مركبًا، ويأخذ خشبةً مِن البحرِ حطبًا لأهله، والله أعلم.

٦ - بابٌ إِذا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ

٢٤٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لأَكَلْتُهَا».

٢٤٣٢ - وَقَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي، فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، فَأَرْفَعُهَا لآكُلَهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيْهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): (مُحَمَّد بن يوسف): هو الفِرْيابيُّ، و(سُفيان): هو الثَّوريُّ، قال شيخنا: (صرَّح به أبو نُعَيم وغيره) انتهى[التوضيح١٥/٥٣٧].

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مَنْصُورٌ): هو ابن المُعتمِر.

قوله: (عَنْ طَلْحَةَ): هو طلحة بن مُصَرِّف، وهو بضَمِّ الميم، وفتح الصَّاد المهملة، وتشديد الرَّاء مكسورةً، ثمَّ فاء، ابن عمرو الياميُّ، أحدُ أئمَّة الكوفة/، عن عبدِ الله بنِ أبي أوفى، وأنسٍ، ومُرَّةَ الطَّيِّبِ، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه مُحَمَّدٌ، ومِسعَرٌ، وشعبةُ، وخلقٌ، وثَّقوه، وقال ابن إدريس: (كانوا يسمُّونه: سيِّدَ القُرَّاء)، مات سنة (١١٢هـ)، أخرج له الجماعة(٢).

تنبيهٌ: لهم آخرُ يقال له: (طلحة) يروي عن أنسٍ، وهو طلحةُ بنُ نافع، أبو سُفيان الواسطيُّ، مولى قريش، روى له عنه التِّرمذيُّ وابنُ ماجه(٣).

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عن).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٤٧٤)، «تهذيب الكمال» (١٣/٤٣٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٣٨).

قوله: (وَقَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): قال أبو عليٍّ الغسَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «الحيض»[ح٣١٤] و«الاعتصام»[ح٧٣٥٧]: «حدَّثنا يحيى: حدَّثنا ابن عيينة»، نسب ابن السَّكن الذي في «الحيض»: يحيى بن موسى، وأهمل الذي في «الاعتصام»، وذكر أبو نصر[الهداية٢/٧٨٨]: أنَّ يحيى بن جعفر يروي عنِ ابنِ عُيَينة، فالله أعلم). انتهى[التقييد٣/١٠٦٠]، ولم يتعرَّض لهذا المكان؛ لأنَّ صورته صورةُ تعليقٍ، وما ذكره الجَيَّانيُّ فيه: (حدَّثنا)، وقد تَقَدَّم في كلام شيخِنا قريبًا أنَّ سفيانَ الذي روى عنه مُحَمَّد ابن يوسف هو الثَّوريُّ، و[أمَّا] هذا المكان؛ فلم يذكره الجَيَّانيُّ بالكليَّة، والله أعلم، وذكره المِزِّيُّ كما هنا: (وقال يحيى: حدَّثنا سُفيان)[تحفة١/٢٤٣]، ولم ينسب واحدًا منهما(١).

وإنَّما أتى بهذا؛ لأنَّ السُّفيانَين مُدلِّسان، وقد(٢) عنعن عن منصور، فأتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ فيه تصريحَ سفيان(٣) بالتَّحديث، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ(٤): حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ): تَقَدَّم قريبًا جدًّا(٥) أنَّه ابنُ المُعتمِر، وإنَّما أتى بهذا؛ لأنَّ سفيان في السَّند الأوَّل عنعن، فجاء بهذا الذي فيه التَّصريح بالتَّحديث من(٦) منصورٍ.

قوله: (وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ): أمَّا (طلحة) فقد تَقَدَّم قريبًا أنَّه ابن مُصَرِّف، وبعضُ ترجمته، وأمَّا (منصور) فهو ابن المعتمر، وأمَّا (زائدة) فهو ابن قُدامة، أبو الصَّلْت الثَّقفيُّ الكوفيُّ الحافظ، عن زياد بن عِلاقة وسِمَاك، وعنه: ابنُ مَهديٍّ وأحمدُ ابن يونس، ثقةٌ حجَّةٌ، صاحبُ سُنَّةٍ، تُوُفِّيَ غازيًا بالرُّوم سنة (١٦١هـ)(٧)، وقد قدَّمته[ح٢٦٩]، ولكن طال العهد به.

وإنَّما أتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ طلحة في السَّند الأوَّل عنعن عن أنس، فجاء بهذا التَّعليق؛ لأنَّ فيه تصريحَه بالتَّحديث من أنس، وإن حُوشِي طلحةُ بن مُصَرِّف من التَّدليس إلَّا ليخرج من الخلاف(٨)،

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٥/١٠٤): («وقال يحيى» أي: ابن سعيد القطَّان، وقد وصله مسدَّد في «مسنده» عنه، وأخرجه الطحاويُّ [«شرح معاني الآثار» (٢/٩)] من طريق مسدَّد).

(٢) في النُّسختين: (وعن)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٣) في (ب): (سفيانين بالتَّعليق)، وهو سبقُ قلمٍ.

(٤) (حدَّثنا سفيان): جاء في (ب) في غير موضعه.

(٥) (جدًّا): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (عن).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٧٣).

(٨) طلحة بن مصرِّف سُئل عنه ابنُ معين: هل سمع من أنس؟ فقال: (لا، يروى عن خيثمة عن أنس)، وقال أبو حاتم: =

والمُدلِّس هو طلحةُ بن نافع[1].

قوله: (حَدَّثَنَا[2] عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ المبارك، الإمامُ المشهورُ، شيخُ خراسان، وكذا تَقَدَّم (مَعْمَرٌ): أنَّه بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشد.

قوله: (فَأُلْقِيْهَا[3]): هو بإسكان الياء؛ لأنَّه مَرْفوعٌ، ورفعه ظاهر.

٧- بابٌ كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ؟

وَقَالَ طَاوُسٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَّفَهَا**».

وَقَالَ خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**لَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ**».

قوله: (كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ مَكَّةَ): (تُعرَّف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بتشديد الراء مفتوحةً، و(لقطةُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (وَقَالَ طَاوُسٌ): هو ابن كيسان الإمامُ، أبو عبد الرَّحمن اليمانيُّ، من أبناء الفرس، قيل: اسمه ذَكْوانُ، فلُقِّب بذلك، فقال ابنُ مَعِين: (لأنَّه كان طاوسَ القرَّاءِ)، مشهورٌ[4].

قوله: (وَقَالَ خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ): هذا هو خالد بن مِهران الحذَّاء، أبو المُنازِل، وتعليقُه هذا أخرجه البخاريُّ في (الجنائز)[ح١٣٤٩]، وفي (الحجِّ)[ح١٨٣٣]، وفي (البيوع)[ح٢٠٩٠]، وهنا، والله أعلم.

قوله: (لَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا): (تُلتقَط): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(لقطتُها): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (إِلَّا لِمُعَرِّفٍ): هو المُنْشِد الذي يعرِّفُ اللُّقطة.

٢٤٣٣- **وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ**، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يُعْضَدُ عِضَاهُهَا، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا**»، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا الإِذْخِرَ، فَقَالَ: «**إِلَّا الإِذْخِرَ**».

= (أدرك أنسًا، وما أثبت له السماع)، انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٠١)، فأتى البخاريُّ بهذا التعليق لأنَّ فيه تصريحَ طلحةَ بالسماع من أنسٍ رضي الله عنه، والله أعلم.

(١) انظر «جامع التحصيل» (ص٢٠٢).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فألفيها)، وينظر هامشها.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥٧/١٣).

قوله: (وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيْدٍ[(١)]: حَدَّثَنَا رَوْحٌ): (أحمد بن سعيد) هذا: قال شيخُنا: (اختُلِف فيه؛ فذكر ابنُ طاهر أنَّه أبو عبد الله أحمد بن سعيد الرِّباطيُّ، ورواه أبو نعيم من جهة خَلَف بن سالم: عن رَوح: حدَّثنا زكريَّاء...، وقال آخرَه: ذكره رَوحٌ عن أحمدَ بن سعيد -وهو الدَّارميُّ فيما أُرَى- عن رَوح). انتهى [التوضيح ١٥/٥٣٩].

و(أحمد بن سعيد): هو ابن إبراهيم الرِّباطيُّ، أبو عبد الله[(٢)] المَرْوَزيُّ الأشقر الحافظ، نزيل نَيسابور، روى عن وكيعٍ، وأبي النَّضر، وعبدِ الرَّزَّاق، ورَوحِ بن عُبادة، وطبقتِهم، وعنه: الجماعةُ سوى ابن ماجه، والحسينُ القبَّانيُّ، وأبو العبَّاس السَّرَّاج، وابنُ خزيمة، وآخرون، وثَّقه النَّسائيُّ وابنُ خِرَاش، مات سنة خمس -وقيل: في أوَّل سنة ستٍّ- وأربعين ومئتين[(٣)].

وأمَّا أحمد بن سعيد الدَّارميُّ، فهو أحمد بن سعيد بن صخر، أبو جعفرٍ الدَّارميُّ السَّرخسيُّ، ثمَّ النَّيسابوريُّ، الفقيه الحافظ، أحدُ الأئمَّة، عنِ النَّضرِ بنِ شُمَيل، وعبدِ الصَّمد بن عبد الوارث، وأبي عامر العَقَديِّ، وطبقتِهم، وعنه: الجماعةُ سوى النَّسائيِّ، وأبو القاسم البَغَويُّ، وابنُ خُزيمة، وأبو عَوانة، وخَلقٌ، ومِن جلالته روى عنه شيخُه وَهْبُ بن جَرِير، وأبو حفص الفلَّاس وهو أكبرُ منه، تُوُفِّيَ سنة ثلاث وخمسين ومئتين. ولـم يميِّزه المِزِّيُّ. انتهى[(٤)].

والرِّباطيُّ والدَّارميُّ كلاهما من شيوخ البخاريِّ، فيكون أخذه عن أحدِهما مذاكرةً كما هو المعروف عند أهل الفنِّ، والله أعلم، وقد رأيتُ ذكروا في مشايخ الرِّباطيِّ رَوحَ بن عبادة، ولـم يذكروه في مشايخ الدَّارميِّ، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا رَوْحٌ): هو ابن عبادة، تقدَّمتْ ترجمتُه[ح٤٧].

قوله: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ): هو ابن إسحاق، روى[(٥)] عن عطاءٍ، وأبي الزُّبير، وعَمرِو بن دينار، وعنه: رَوحُ بن عبادة وعبدُ الرَّزَّاق، ثقة، وثَّقه أحمدُ وابنُ مَعِين، أخرج له الجماعة، والصَّحيح: أنَّه لـم يسمع من عطاء[(٦)]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٧١]؛ لأجل الاعتقاد، وقد صحَّح عليه.

---

(١) كذا في النسختين، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (سعد).

(٢) اسم الجلالة مثبت من (ت).

(٣) انظر: «مشيخة النسائيِّ» (ص٥٦)، «تهذيب الكمال» (١/٣١٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١/٣١٤)، «تحفة الأشراف» (٥/١٥٥).

(٥) زاد في (أ) مستدركًا: (زكرياء)، والسياق دونها لا إشكال فيه.

(٦) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢٦٠)، «الجرح والتعديل» (٣/٥٩٣)«تهذيب الكمال» (٩/٣٥٦).

قوله: (لَا يُعْضَدُ عِضَاهُهَا): (يُعضَد): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، والعَضْد: القطع، تَقَدَّم[ح١٠٤]، و(العِضاه) بكسر العين، وفي آخره هاءٌ، لا تاءٌ، واحده: عِضاهةٌ، وعِضَهَةٌ[(١)]، وعِضَة؛ بحذف الهاء الأصليَّة -كما حُذِفَت من (الشَّفة)-: كلُّ شجر ذي شوك[(٢)].

قوله: (وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا): (يُنفَّر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(صيدُها): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (ولـم تَحِلَّ[(٣)] لُقَطَتُهَا): (تَحِلّ): مبنيٌّ للفاعل، من (حَلَّ يَحِلُّ)، لازمٌ، و(لقطتُها): مَرْفوعٌ فاعل.

قوله: (إِلَّا لِمُنْشِدٍ): تَقَدَّم أنَّه المعرِّف.

قوله: (وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا): تَقَدَّم أنَّ (يُختَلى) مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، معتلٌّ، و(خَلاها): بفتح الخاء، مقصور، تَقَدَّم[ح١٣٤٩].

قوله: (إِلَّا الإِذْخِرَ): تَقَدَّم أنَّه نَبْتٌ طيِّب الرَّائحة، وتَقَدَّم ضبطُه[ح١١٢].

٢٤٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ؛ قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي، لَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهْوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ»، فَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ»، فَقَامَ أَبُو شَاهٍ -رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ- فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ»، قُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى): هذا هو البلخيُّ خَتٌّ، و(خَتٌّ): بفتح الخاء المعجمة، وتشديد التاء المثنَّاة فوقُ، وإنَّما لُقِّب بها؛ لأنَّها جرت على لسانه، يروي عنِ ابنِ عُيَينة ووكيعٍ، وعنه: البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، والسَّرَّاج، والحكيمُ مُحَمَّد بن عليٍّ التِّرمذيُّ، قال السَّرَّاج: (ثقة مأمون)، قيل:

(١) ضُبِط في النسخ بكسر العين وسكون الضاد، والمثبت موافقٌ لما في «الصحاح» وضَبْطِ المؤلِّف في الحديث (٤١٣٥).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٢).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ولا تحلُّ).

مات في رمضان سنة (٢٣٩هـ)، وقال البخاريُّ: (سنة «٢٤٠هـ»)[(١)]، ونازع مُغُلْطاي المِزِّيَّ في النَّقل عن البخاريِّ، وقال: (الذي في «تاريخ البخاريِّ»: مات سنة «٢٤٠هـ» أو نحوها[(٢)]، ونقل البخاريُّ أيضًا بسنده: قال أبو الفضل الكرابيسيُّ: مات بعد إبراهيم بن يوسف ابن قدامة بمئة يوم، قال مُحَمَّد بن جعفر أيضًا عن أبي طاهر: مات يحيى بن موسى لاثنتي عشرةَ خلت من رمضان سنة «٢٣٩هـ»). انتهى[إكمال١٢/٣٦٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ**): هذا عالم أهل الشَّام، تقدَّمتْ ترجمتُه[ح٥٥٩]، لا الوليد بن مسلم العنبريُّ، ذاك لم يخرِّج له البخاريُّ شيئًا، وإنَّما أخرج للعالم فقط[(٣)]، وقد تَقَدَّم (**الأَوْزَاعِيُّ**): أنَّه أبو عمرو عبد الرَّحمن بن عمرو، وتَقَدَّم لماذا نُسِب، وأنَّه أفتى في سبعين ألفَ مسألةٍ[ح٧٨]، وتَقَدَّم (**يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ**)، وأنَّه بفتح الكاف، وكسر الثَّاء، وهذا ظاهرٌ معروفٌ عند أهله، وتَقَدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ**): أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ** ﷺ **مَكَّةَ**): تَقَدَّم أنَّها فُتِحتْ في رمضان سنة ثمان، وتَقَدَّم كم كان في الشَّهر، بالخلاف فيه[ح١٠٤].

قوله: (**الفِيلَ**): هو بالفاء، قال ابن قُرْقُول: («الفيل»: [كذا لابن السكن] في «لقطة أهل مكَّة»، ولغيره: «القتل» بالقاف، ذكره في الحديث الذي في «الحدود»[ح٦٨٨٠]، وفي «كتاب العلم» بالوجهين[ح١١٢]) إلى آخر كلامه[(٤)]، والوجه: (الفيل) بالفاء كما ضبطتُه أوَّلًا، وكذا حديث: «حبسها حابس الفيل» في صلح الحديبية[(٥)][ح٢٧٣١]/. [١/٣٠٤أ]

قوله: (**سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**): تَقَدَّم[ح١٠٤] أنَّها مِن أوَّل اليوم إلى العصر كما في «الأموال»[ص١٤٥] لأبي عبيدٍ القاسم ابن سلَّام.

قوله: (**لَا**[(٦)] **يُنَفَّرُ صَيْدُهَا**): (يُنفَّر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(صيدُها): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وكذا (**يُخْتَلَى شَوْكُهَا**)، وكذا (**إِلَّا لِمُنْشِدٍ**): تَقَدَّم أنَّه المُعرِّف.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٩٣).

(٢) هامش «التاريخ الأوسط» (٢/٢٦٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٨٥).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٨٤).

(٥) زيد في (ب): (والله أعلم. انتهى).

(٦) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فلا).

قوله: (يُفْدَى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَنْ يُقِيدَ): هو بضَمِّ أوله؛ لأنَّه رُباعيٌّ، (أقاد يقيد)، والقَوَدُ معروفٌ.

قوله: (إِلَّا الإِذْخِرَ): تَقَدَّم ضبطًا[ح١١٢]، وما هو؟

قوله: (فَقَامَ أَبُو شَاهٍ): تَقَدَّم الكلامُ عليه، وأنَّه بالهاء، لا بالتَّاء، في أوَّل هذا التَّعليق[ح١١٢]، وقد قال النَّوويُّ: (إنَّه لا خلاف في أنَّه بالهاء درجًا ووقفًا)[المنهاج٩/١٣٣]، إلَّا أنَّ ابن دحية ذكر أنَّه بالتَّاء منصوبة(١)، وفي «المطالع»[٦/٩٥]: (مصروفًا ضبطه، وقرأتُه أنا معرفةً ونكرةً). انتهى.

٨- بابٌ لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةُ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

قوله: (لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةُ أَحَدٍ): (تُحتلَب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ماشيةُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام الفاعل.

٢٤٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ امْرِئٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ، فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ فَإِنَّمَا تَخْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

قوله: (مَشْرُبَتُهُ): هي بفتح الميم، وإسكان الشين المعجمة، وأمَّا الراء؛ فبالفتح والضَّمِّ، وهي كالغُرفة، قال الخليل: (هي الغُرفة)[العين٦/٢٥٧]، وقال الطَّبريُّ: (كالخزانة فيها الطَّعام والشَّراب، وبه سُمِّيت: مَشْرُبة)(٢)، وقال يحيى بن يحيى الأندلسيُّ: (هو العسكر)(٣)، وكلُّه مُتقاربٌ، وقد تَقَدَّم هذا[ح٣٧٨،١٩١١].

قوله: (خِزَانَتُهُ): قَدَّمتُ أنَّها بكسر الخاء، وذكرت مَن نصَّ على كسرها، وأنِّي سمعت بعضهم يفتحها، وتكلَّمت معه فيها، فذَكَر الفتحَ عن أبي حَيَّان في «تفسيره»(٤)، وما أخاله إلَّا غلطًا من النَّاسخ(٥)[ح٢٣١٨]، وقد رأيتُ بعضهم ذكرها بالفتح مِن أصحابنا المُتأخِّرين في نسخة سقيمة(٦)، وما أنا واثقٌ بالنُّسخة التي فيها ذلك، والله أعلم.

---

(١) انظر «التوضيح» (٣/٥٧٢).

(٢) نقله عنه القاضي في «مشارق الأنوار» (٢/٥٤٣).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٧).

(٤) انظر «البحر المحيط» (٤/٤٩٧).

(٥) قال صاحب «تاج العروس» في مادة (خزن): (ولا يفتح، وقد ولعت العامَّة بفتحها).

(٦) لعلَّ صواب العبارة: (بعضهم مِن أصحابنا المُتأخِّرين ذكرها بالفتح في نسخة سقيمة).

قوله: (فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ): (يُنتقَل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(طعامُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (تَخْزُنُ): هو بفتح التَّاء، وضمِّ الزَّاي.

قوله: (أَطْعِمَاتِهِمْ): هو مَنْصوبٌ مفعولٌ، و(الضُّرُوعُ): مَرْفوعٌ فاعلُ (تخزن)، وعلامة النَّصب في (أطعماتِهم) الكسرةُ.

٩- بابٌ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، رَدَّهَا عَلَيْهِ؛ لأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ

قوله: (بَابٌ: إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ؛ رَدَّهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ): ذكر ابن المُنَيِّر هذا الحديث الذي ذكره البخاريُّ في هذا الباب محذوفَ الإسناد، ثمَّ قال: (في بعض طرقه: أنَّها وديعةٌ، مِن رواية سليمان بن بلال، ولكن شكَّ يحيى بن سعيد عن يزيد؛ هل الزِّيادة من الرَّاوي أو من النَّبيِّ ﷺ؟ فأسقطها البخاريُّ مِن التَّرجمة لفظًا، وضمَّنها معنًى في صيغة التَّعليل بقوله: «لأنَّها وديعةٌ» إذ ردُّها إلى(١) صاحبها وغُرْمُها له إن استنفقها(٢) يدلُّ على بقاء مُلكِه، خلافًا لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان) انتهى[المتواري٢٧٩].

اعلم أنَّه إذا جاء صاحب اللُّقطة بعد الحول لزم الملتقطَ ردُّها إلى صاحبها أو بدلًا إن أتلفها بالإجماع، وليس قوله: «فشأنُك بها» بمُبِيحٍ له أخذَها ويَسقط عنه ضمانُها؛ لما ثبت عنه في الحديث: (فإن جاء صاحبها بعد السَّنة، أدَّاها إليه؛ لأنَّها وديعةٌ عند مُلتقِطها)(٣)، وزعم بعض مَن يُنسَب إلى العلم: أنَّها لا تُؤدَّى إليه بعد الحول؛ استدلالًا بقوله عليه الصلاة والسلام: «فشأنك بها»، وهو يدلُّ على ملكها، قال ابن بطَّال: (وخرق الإجماعَ رجلٌ يُنسَب إلى العلم يُعرَف بداود بن عليٍّ، ولا سلفَ له في ذلك)[٦/٥٥٢]، قال شيخنا: (ونقل ابن التِّين عن جميع فقهاء الأمصار أنَّه ليس له أن يتملَّكها قبل السَّنة، ثمَّ نقل عن داود: أنَّه يأكلُها ويضمَنُها إذا جاء ربُّها). انتهى[التوضيح١٥/٥٢١]، وداود بن عليٍّ: هو ابن خَلَف الأصبهانيُّ، ثمَّ البغداديُّ، إمام أهل الظَّاهر، مشهور التَّرجمة(٤).

---

(١) في (ب): (على).

(٢) في (ب): (استنفعها).

(٣) لم أقف على لفظه، وأخرج نحوه مسلمٌ (١٧٢٢) (٥) من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه مرفوعًا: «اعرف وِكاءها وعِفاصها، ثمَّ عرِّفها سنة، فإن لم تُعْرَف؛ فاستنفقها، ولتكن وديعة عندك، فإن جاء طالبها يومًا من الدهر؛ فأدِّها إليه».

(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (١٤/٢).

٢٤٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ**، قَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ **عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا**، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ **رَبُّهَا**؛ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ **وَجْنَتَاهُ** -أَوِ احْمَرَّ وَجْهُهُ- ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ**): تَقَدَّم الكلامُ على هذا[1] السَّائل قبلَ هذا في (كتاب اللُّقطة)[ح٢٤٢٧]، وكذا قبله أيضًا في (كتاب العلم)[2][ح٩١].

قوله: (**عِفَاصَهَا**): تَقدَّم، وكذا (**وِكَاءَهَا**)، وكذا (**رَبُّهَا**) أي: مالكها[ح٩١].

قوله: (**وَجْنَتَاهُ**): (الوُجْنة): أعالي عظام الخدَّين، مُثلَّثة الواو، و(وَجِنة)، و(وَجَنة)، و(أُجنة[3]) بهمزة مضمومةٍ، قاله ابن قُرْقُول بمعناه[4]، وقد تَقَدَّم[ح٩١]، وفي «الصِّحاح» لغاتٌ ممَّا ذكرتُ[5].

١٠- بابٌ هَلْ يَأْخُذُ اللُّقَطَةَ وَلَا يَدَعُهَا تَضِيعُ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ

قوله: (**بَابٌ: هَلْ يَأْخُذُ اللُّقَطَةَ**) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنيِّر بعد أن ذكر حديث الباب محذوف الإسناد: (موضع الحجَّة منه تركُ النَّبيِّ ﷺ الإنكارَ على أُبيٍّ في أخذها، دلَّ على أنَّه خالٍ من المفسدة شرعًا، ويلزم اشتمالُه على المصلحة، وإلَّا؛ كان تصرُّفًا في ملك الغير، وتلك المصلحة تتعيَّن أن تَكونَ الحفظَ وصيانتها عن أيدي الخونة، فمِن ههنا أخذ التَّرجمة) انتهى[المتواري٢٨٠].

٢٤٣٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ** قَالَ: سَمِعْتُ **سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ** قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ **وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ فِي غَزَاةٍ**، فَوَجَدْتُ سَوْطًا، فَقَالَا لِي: **أَلْقِهِ**، قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتُ صَاحِبَهُ، وَإِلَّا؛ اسْتَمْتَعْتُ بِهِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا، حَجَجْنَا فَمَرَرْتُ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقَالَ: وَجَدْتُ صُرَّةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا مِئَةُ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ **فَقَالَ**:

---

(١) زيد في (ب): (الرجل).

(٢) زيد في (ب): (انتهى).

(٣) في النُّسختين: (وأخنة)، وهو تصحيفٌ عن المثبت.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٧٨).

(٥) انظر «الصحاح» مادة (وجن).

«عَرِّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِدَّتَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا؛ اسْتَمْتِعْ بِهَا».

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بِهَذَا، قَالَ: فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: لَا أَدْرِي أَثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا؟

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ الكاف[1]، وفتح الهاء، وكذا تَقَدَّم (سُوَيْد بْن غَفَلَةَ) ضبطًا وترجمةً[ح٢٤٢٦].

قوله: (وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ): هو بضَمِّ الصَّاد، وإسكان الواو، وبالحاء، المهملتين، و(صُوْحان): هو ابن حُجْر بن الهِجْرِس[2] بن صَبِرَة بن عبدِ القيس، عداده في أهل الكوفة، أبو سليمان، ويقال: أبو عائشة، وقد قيل: أبو سلمان، يروي عن عمرَ، روى عنه: أبو وائل، قُتِل يوم الجمل سنة (٣٦هـ)، وكان قد قال لهم ذلك اليوم: شدُّوا عليَّ ثيابي، ولا تغسلوا لي دمًا، ولا تنزعوا عنِّي ثوبًا، فإنَّا قومٌ مخاصمون، وهو أخو صعصعة بن صُوْحان. انتهى كلام ابن حِبَّان في «ثقاته»[٤/٢٤٨][3].

قوله: (فِي غَزَاةٍ): لا أعرف ما هذه (الغزاة) فيمن كانت، ولا أين كانت؟

قوله: (أَلْقِهِ[4]): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلًا) إلى آخره: تَقَدَّم الكلام على هذا الحديث في هذا الكتاب؛ (كتاب اللُّقطة)، فانظره قريبًا[ح٢٤٢٦].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بنِ أبي رَوَّاد، وتَقَدَّم لِمَ لُقِّب عَبْدانُ[ح٦]/؟ [١/٣٠٤ب]

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ بِهَذَا): هو سَلَمَة بن كُهَيل المذكورُ في السَّند قبله، وقد تَقَدَّم.

قوله: (فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ): قائل ذلك تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فانظرْه[ح٢٤٢٦].

---

(١) في (أ): (الهاء)، ولعلَّه سبق قلم.

(٢) في النُّسخ: (مجرس)، والمثبت موافق لما في مصادر ترجمته.

(٣) انظر «التاريخ الكبير» (٣/٣٩٧)، «الاستيعاب» (ص٢٥٠)، «الإصابة» (١/٥٨٢).

(٤) في (أ): (ألفه)، وفي (ب): (ألفيه)، وهو تحريفٌ.

١١- بَابُ مَنْ عَرَّفَ اللُّقَطَةَ، وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ

٢٤٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ قَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعِفَاصِهَا وَوِكَائِهَا، وَإِلَّا؛ فَاسْتَنْفِقْ بِهَا»، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الإِبِلِ، فَتَمَعَّرَ وَجْهُهُ، وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، دَعْهَا حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا»، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الغَنَمِ، فَقَالَ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تقدَّم[ح٢٤٣١] الكلام عليه في الورقة التي قبل هذه بورقة[(١)] مَن مُحَمَّد بن يوسف، وهو الفِرْيابيُّ، و(سُفيان): هو الثَّوريُّ، فانظره.

قوله: (عَنْ رَبِيعَةَ): تَقَدَّم في الورقة المشار إليها أنَّه ربيعة بن أبي عبدالرَّحمن فرُّوخ، [صاحب] الرَّأي ببعض ترجمةٍ[ح٢٤٢٧]، وكذا تَقَدَّم[ح٢٤٢٧] الكلام: (أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ)، وكذا (العِفَاص)، و(الوِكَاء)[ح٩١]، وكذا (فَتَمَعَّرَ) ضبطًا ومعنًى[ح٢٤٢٧]، وكذا (سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا)، وكذا (رَبُّهَا)[ح٩١].

(*)- بَابٌ

٢٤٣٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنِي البَرَاءُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ: انْطَلَقْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ يَسُوقُ غَنَمَهُ، فَقُلْتُ: لِمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَسَمَّاهُ فَعَرَفْتُهُ، فَقُلْتُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرْتُهُ، فَاعْتَقَلَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ ضَرْعَهَا مِنَ الغُبَارِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَّيْهِ، فَقَالَ هَكَذَا -ضَرَبَ إِحْدَى كَفَّيْهِ بِالأُخْرَى- فَحَلَبَ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ، وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ إِدَاوَةً عَلَى فَمِهَا خِرْقَةٌ، فَصَبَبْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللهِ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ.

قوله: (بابٌ) بلا ترجمة: ذكر فيه حديث أبي بكر رضي الله عنه: (انطلقت، فإذا أنا براعي غنمٍ يسوق غنمه...)، الحديث، كذا في أصلنا هذا الباب، وقد عُمِل عليه علامة نسخة[(٢)]، وابن المُنَيِّر أورده

(١) في (ب): (بورقتين).

(٢) وهي علامة سقوطه في رواية أبي ذرٍّ.

كذلك بلا ترجمة، وقال: (أدخل البخاريُّ هذا الحديث في أبواب اللُّقطة؛ تنبيهًا على أنَّ المُبيح للَّبن(١) في حقِّ النَّبيِّ ﷺ -والحالة هذه- أنَّ اللَّبن في حكم الضَّائع؛ لأنَّ الغنم في الصَّحراء، وليس معها سوى راعٍ، وما عسى هذا الرَّاعي يشرب من لبنها، فالفاضل عن شربه مُستهلَكٌ لا ماليَّة فيه، فهو كالسَّوط الذي اغتُفِر التقاطُه، وكالتَّمرة، وأعلى أحواله أن يكون كالشَّاة اللُّقطة في المَضْيَعَةِ، وقد قال فيها: «هي لك أو لأخيك أو للذئب»، وكذلك هذا اللَّبن هو إن لم يُحْلَب مُستهلَكٌ على كلِّ حال، فلهذا استباحه، لا لأنَّه مالُ حربيٍّ؛ إذ الغنائم لم تكن أُحلَّت بعدُ، ولا لأنَّه بالعادة مسموح فيه؛ لأنَّ هذا ليس على إطلاقه عادة). انتهى[المتواري ٢٨١].

وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (وهذا الحديث ممَّا **يُسأَل عنه** فيقال: كيف شربوا اللَّبن من الغلام، وليس هو مالكَه؟ **وجوابه مِن أوجهٍ؛ أحدها**: أنَّه محمول على عادة العرب أنَّهم يأذنون للرُّعاة(٢) إذا مرَّ بهم ضيفٌ أو عابر سبيل أن يسقُوه اللَّبن ونحوه، **والثاني**: أنَّه كان لصديق لهم يدلون عليه، وهذا جائز، **والثَّالث**: أنَّه مالُ حربيٍّ، ولا أمان له، ومثل هذا جائزٌ، **والرَّابع**: أنَّهم كانوا مضطرِّين، والجوابان الأوَّلان أجود) انتهى[شرح مسلم ١٨/٣٤٤]، والأوَّل والثَّالث ردَّهما ابنُ المُنَيِّر في كلامه أعلاه، وقد نقل شيخنا[التوضيح ١٥/٥٤٦] عن ابن أبي صُفْرة: (أنَّ حديث الهجرة في زمن المكارِم). انتهى.

وينبغي أن يُسْأَل أيضًا، وهو أنَّه ما وجه ذكر البخاريِّ له بـ(باب) بلا ترجمة بعد (باب من عرَّف اللُّقطة ولم يدفعها إلى السُّلطان)؟ وجوابه في كلام ابن المُنَيِّر المُتقدِّم.

قوله: (**حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): هذا هو ابن راهُوْيَه، أحدُ الأعلام وعلماء الإسلام، و(**النَّضْرُ**): هو -بالضَّاد المعجمة- ابنُ شُمَيل الإمام، تَقَدَّم، و(**إِسْرَائِيلُ**): هو حفيدُ أبي إسحاقَ، وهو إسرائيل بن يونسَ بن أبي إسحاق، و(**أَبُو إِسْحَاقَ**): تَقَدَّم أنَّه عَمرُو بن عبد الله السَّبِيعيُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (**فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ**): هذا الرَّاعي لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (**لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ**): هذا الرَّجل لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (**مِنْ لَبَنٍ**): قال ابن قُرْقُول: («لَبَن» و«لُبْن» بالوجهين ضبطناه، يقال: شاة لَبْنَة(٣)، وشياهٌ

(١) في النُّسخ: (باللَّبن)، والمُثبَت من مصدره.

(٢) في (ب): (لرعاتهم).

(٣) ضبطها المؤلِّف: (لَبَنَة)، وفي مصدره موافقًا للمعاجم: (لَبِنَة).

لُبُن، [أو جمع «لَابِن»][1]؛ مثل: «ضَامر وضُمُر»، أو جمع «لَبُون» مثل: «عَجُوز وعُجُز»، ثمَّ يُسكَّن أوسط[2] الكلمة؛ للتَّخفيف). انتهى لفظه[مطالع٣/٤١٧]، وأمَّا النَّوويُّ؛ فإنَّه قال[شرح مسلم١٨/٣٤٣]: («لَبَنٌ» بفتح اللَّام والباء؛ يعني: اللَّبن المعروف، هذه الرِّواية المشهورة، ورُوِي[3]: بضَمِّ اللَّام، وإسكان الباء؛ أي: شياهٌ ذواتُ ألبان). انتهى.

قوله: (فَحَلَبَ كُثْبَةً): هي بضَمِّ الكاف، وإسكان الثَّاء المُثلَّثة، ثمَّ مُوحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: الشَّيء القليل، وسيجيء في (باب هجرة النَّبيِّ ﷺ) كلام في الكُثْبَة[4]، وأنَّ في أصل الأَصيليِّ: (كثفة) بالفاء عوض المُوحَّدة، وكلام القاضي في ذلك، وكلام ابن قُرْقُول[ح٣٩٠٨].

قوله: (إِدَاوَةً): تَقَدَّم ما هي، وهي إناءٌ صغير من جِلْدٍ؛ كالسَّطِيْحَة، وجمعها: أداوَى[ح١٥٠].

❋ ❋ ❋

(١) (أو جمع لابن): مثبت من «مشارق الأنوار» (٢/٩).

(٢) في النُّسخ: (آخر)، وليس بصحيح، والمثبت من مصدره.

(٣) زيد في (ب): (بعضهم)، وكذا في مصدره.

(٤) في النُّسختين: (الكثية)، ولعلَّه تصحيفٌ عن المثبت.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٥ - كِتَابُ المَظَالِمِ والغَصْبِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٢-٤٧]، المُقْنِعُ وَالمُقْمِحُ وَاحِدٌ، ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾: جُوفًا لَا عُقُولَ لَهُمْ، ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ الآية [إبراهيم: ٤٢-٤٧].

١ - بابُ قِصَاصِ المَظَالِمِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مُهْطِعِينَ﴾ [إبراهيم: ٤٣] مُدِيمِي النَّظَرِ، وَيُقَالُ: مُسْرِعِينَ.

٢٤٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَلَصَ المُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ؛ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَتَقَاصُّونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ، حَتَّى إِذَا نُقُّوا وَهُذِّبُوا، أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ؛ لَأَحَدُهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الجَنَّةِ أَدَلُّ بِمَسْكَنِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا».

وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ.

(كِتَابٌ فِي المَظَالِمِ وَالغَصْبِ) إلى (كِتَاب الشَّرِكَة).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هو ابن راهُوْيَه، الإمام، أحدُ الأعلام، الحَنْظَليُّ، تَقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي المُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو المُتوكِّل: اسمه عليُّ بن داود، وأبو الصِّدِّيق النَّاجيُّ: بكر بن عمرٍو، وقيل: ابن قيس) انتهى، وقد قَدَّمتُ أنَّه قيل في والد أبي المُتوكِّل: دُؤَاد أيضًا، وقد قَدَّمتُ ترجمتَه[ح٢٢٧٦]، وكذا تَقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ): أنَّه سعد بن مالك بن سنان.

قوله: (حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا[1]): قال في «المطالع»: (كذا لكافَّتهم، وعند المستملي: «حتى إذا تقصَّوا وهَدَؤوا»). انتهى[مطالع ٤/٢١١].

قوله: (أُذِنَ لَهُمْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (نُقُّوا وَهُذِّبُوا).

قوله: (بِمَسْكَنِهِ): (المَسْكَن): بفتح الكاف وكسرها(١).

قوله: (وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا يونس بن مُحَمَّد المؤدِّبُ الحافظُ، عن شيبانَ والقاسمِ الحُدَّانيِّ، وروى عن أمِّ نهار البصريَّة عن أنس، وعنه: أحمدُ وعبدٌ، مات سنة (٢٠٨هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٦٤١]، قال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل٢٤٦/٩].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هذا هو ابن عبد الرَّحمن النَّحويُّ، تَقَدَّم مرارًا، وهو منسوب إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحو، قاله ابنُ الأثير في «لُبَابه»[٣٠١/٣]، وفي «التَّذهيب»[٣٠٧/٤] في ترجمة شيبانَ هذا ما لفظه: (قال ابنُ أبي داود وغيرُه: إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة: يزيدُ بن أبي سعيد النَّحويُّ، لا شيبانُ النَّحويُّ هذا) انتهى، صاحب حروفٍ وقراءاتٍ، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح١١٢].

والحكمةُ في الإتيان بهذا التَّعليق؛ لأنَّ فيه تصريحَ قتادةَ بالتَّحديث من أبي المُتوكِّل، وذلك أنَّ قتادة مُدَلِّس، وقد عنعن في السَّند الأوَّل، فصرَّح في التَّعليق بالتَّحديث من أبي المُتوكِّل النَّاجيِّ، والله أعلم/. [١/٣٠٥أ]

٢- بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]

٢٤٤١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ المَازِنِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ آخِذٌ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، أَيْ رَبِّ، حَتَّى قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكَافِرُ وَالمُنَافِقُونَ، فَيَقُولُ الأَشْهَادُ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ، أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ الحافظُ، وتَقَدَّم لماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (هَمَّامٌ): أنَّه ابنُ يحيى العَوْذِيُّ الحافظُ مُتَرجَمًا[ح٢١٩].

قوله: (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ): هو بضَمِّ الميم، وإسكان الحاء المهملة، ثمَّ راء مكسورة، ثمَّ زاي، وهو بصريٌّ، يروي عن ابنِ مسعود وابنِ عُمرَ، وعنه: قتادةُ، وعاصمٌ الأحولُ، وعدَّةٌ، وكان ثقةً بكَّاءً واعظًا خاشعًا، مات سنة (٧٤هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٢).

---

(١) انظر «القاموس المحيط» مادة (سكن).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢١١/١٣).

قوله: (آخِذٌ بِيَدِهِ): (آخِذٌ) بمدِّ الهمزة، وكسر الخاء، اسم فاعلٍ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ): هذا الرجل لا أعرفه.

قوله: (فِي النَّجْوَى): هي مساررة اللهِ عبدَه.

قوله: (إِنَّ اللهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ) إلى آخره: ليس هذا لجميع المؤمنين، وإنَّما هو لبعضهم، والله أعلم.

قوله: (كَنَفَهُ): (الكَنَف) بفتح الكاف والنُّون: السِّتر؛ أي: يستره ولا يفضحه، وقد يكون (كنفه) هنا: عفوه ومغفرته، وقد صحَّفه بعض المُحدِّثين فقال: (كَتِفَه)، وهو قبيح، قاله ابن قُرْقُول[1].

قوله: (فَيُعْطَى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(كِتَابَ): مَنصوبٌ مفعولٌ ثانٍ.

قوله: (فَيَقُولُ الأَشْهَادُ): هم الأنبياء، أو الملائكة، أو الخلائق، أو الأنبياء والمرسلون والملائكة والمؤمنون والأجساد.

٣- بابٌ لَا يَظْلِمُ المُسْلِمُ المُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ

٢٤٤٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (وَلَا يُسْلِمُهُ): في التَّرجمة والحديث: بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، يقال: أَسْلَم فلانٌ فلانًا؛ إذا ألقاه إلى الهَلَكة ولم يحمِه مِن عدوِّه، وهو عامٌّ في كلِّ مَن أسلمتَه إلى شيء، لكن دخله التَّخصيصُ، وغلب عليه الإلقاءُ في الهَلَكة[2].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وتَقَدَّم أنَّه يحيى ابن عبد الله بن بُكَير، نُسِب إلى جدِّه، وكذا تَقَدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، وكذا (عُقَيْل): أنَّه ابنُ خالد، وأنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وكذا (ابن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (مِنْ كُرُبَاتِ): هي بضَمِّ الرَّاء وفتحِها.

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٧٠).

(٢) في (ب): (التهلكة)، وانظر «النهاية» (٢/٣٩٤) مادة (سلم).

٤ - بابٌ أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا

٢٤٤٣ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ**: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ وَحُمَيْدٌ: سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ**): تقدَّم أنَّه ابنُ بَشِير، وأنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة، ليس فيها راوٍ اسمه (هُشَيم) إلَّا هو[ح٣٣٥]، والله أعلم.

٢٤٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، **عَنْ حُمَيْدٍ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ فَقَالَ: «تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ».

قوله: (**عَنْ حُمَيْدٍ**): تَقدَّم[ح٤٩، ٦١٠] أنَّه بضَمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّه الطَّويل، ابن تِيْر، وقيل: تِيْرَويه، تَقَدَّم مُتَرجَمًا، وأنَّ كلَّ حديث يرويه حُمَيد عن أنس في الكتب السِّتَّة أو بعضها، فهو الطَّويل إلَّا حديثَين، كلاهما في «البخاريِّ»: أحدهما: «أخذ الرَّايةَ زيدٌ...»، الحديث[ح١٢٤٦]، وأخرجه النَّسائيُّ أيضًا[س٤/٢٦]، والثَّاني: «كأنِّي أنظر إلى غبارٍ ساطعٍ» الحديث[ح٣٢١٤]، انفرد به البخاريُّ، فهو حُمَيد بن هلال بن هُبَيرة العَدَويُّ أبو نصر البصريُّ، والله أعلم.

٥ - باب نَصْرِ المَظْلُومِ

٢٤٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ** قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ؛ فَذَكَرَ عِيَادَةَ المَرِيضِ، وَاتِّبَاعَ الجَنَائِزِ، **وَتَشْمِيتَ العَاطِسِ**، وَرَدَّ السَّلَامِ، وَنَصْرَ المَظْلُومِ، وَإِجَابَةَ الدَّاعِي، وَإِبْرَارَ المُقْسِمِ.

قوله: (**عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ**): (أشعث): بالثَّاء المثلَّثة في آخره، و(سُلَيم): بضَمِّ أوَّله، وفتح ثانيه، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَتَشْمِيتَ العَاطِسِ**): تَقَدَّم أنَّه بالشِّين والسِّين(١)، وتَقَدَّم(٢) أنَّهما لغتان في بضع وتسعين كلمةً أفردها شيخنا مجد الدين بالتَّأليف(٣)، وقد قرأتُها عليه بالقاهرة[ح١٢٣٩].

---

(١) في (ب): (بالشين المعجمة والمهملة).

(٢) زيد في (أ): (أنَّ)، ولا يستقيم.

(٣) سمَّاه: «تَحبِيرُ المُوَشِّين في التَّعبير بالسِّين والشِّين»، وهو مطبوع في دار قتيبة، وهو من مصادر هذا الكتاب.

٢٤٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بن أسامة، مشهورُ التَّرجمة.

قوله: (عَنْ بُرَيْدٍ): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وتَقَدَّم أنَّ (أَبَا بُرْدَةَ): اسمه الحارث أو عامر، الفقيهُ، ابنُ أبي موسى عبدِ الله بنِ قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريِّ، وتَقَدَّم (أَبُو مُوسَى) هذا ببعض ترجمة رضي الله عنه[(١)][ح١١].

٦- بابُ الانْتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٤٨]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشُّورى: ٣٩]

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَذَلُّوا، فَإِذَا قَدَرُوا؛ عَفَوْا.

قوله: (وَقَالَ[(٢)] إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٢]، ومرارًا بغيرها[(٣)].

قوله: (أَنْ يُسْتَذَلُّوا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٨- بابٌ الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ

٢٤٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ المَاجِشُونُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ المَاجِشُونُ): تَقَدَّم أنَّه بكسر الجيم، وبالشين المعجمة، وتَقَدَّم ما هو (الماجِشون)[ح٩١٣].

٩- بابُ الاتِّقَاءِ وَالحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ المَظْلُومِ

٢٤٤٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ المَكِّيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ، فَقَالَ: «اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ».

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ صَيْفِيٍّ): قال الدِّمياطيُّ: (هو يحيى بن عبد الله بن مُحَمَّد بن

---

(١) زيد في (ب): (مرارًا).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال) بغير واو.

(٣) في (ب): (بغير ترجمة).

صيفيٌّ، وصيفيٌّ قُتِل كافرًا يوم بدر، وأمُّ ولده مُحَمَّدٍ هندٌ بنت عَتِيق بن عابد، وأمُّها خديجة، يقال له: مُحَمَّد ابن الطَّاهرة، وكانت خديجة تُدعَى في الجاهليَّة: الطَّاهرة) انتهى، و(عابد) في كلامه: بالمُوحَّدة على الصَّواب.

قوله: (عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ): هو بالموحَّدة، وتَقَدَّم أنَّ اسمه نافذ؛ بالفاء، والذَّال المعجمة، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٨٤١].

قوله: (بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ): تَقَدَّم في أوَّل (الزَّكاة) متى بعثه بالخلاف فيه، وهل بعثه قاضيًا أو واليًا؟ فانظره[ح١٣٩٥].

قوله: (اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ): أي: لا تظلم أحدًا، فإنَّه يدعو عليك.

١٠- بابُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَحَلَّلَهَا لَهُ؛ هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلِمَتَهُ؟

٢٤٤٩- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةٌ لأَخِيهِ مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ؛ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ اليَوْمَ قَبْلَ أَلَّا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ؛ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ؛ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ».

قوله: (مَظْلِمَةٌ) في التَّرجمة والحديث في المكانين: بكسر اللَّام، قاله الجوهريُّ، وهو ما تطلبه عند الظَّالم، وهو اسم ما أُخِذ منك، وأمَّا (مظلَمة) -بفتح اللَّام-؛ فإنَّه مصدرٌ؛ ظَلَمه يظْلِمه ظُلْمًا ومَظْلَمةً[(١)]، وقد رأيت حاشيةً على أصلنا ذكر كاتبُها أنَّها من خطِّ اليونينيِّ: (قال شيخنا الإمام العلَّامة جمال الدين ابن مالك: مَظلَمة، يقال: بفتح اللَّام وكسرها، وكسرها[(٢)] أكثر، قال اليونينيُّ: ولم يضبطها ابن سِيْدَه في سائر تصرُّفاته إلَّا بالكسر[(٣)]/، وفي «صحاح الجوهريِّ»: الكسر والفتح، وقال أبو عبيد: قال أبو بكر ابن القوطيَّة: لا يعرِف العربُ: مظلَمة؛ بفتح اللَّام، وإنَّما هو مظلِمة؛ بكسرها) انتهت، وينبغي أن يُتطلَّب ما نقله عن «الصَّحاح»، فإنِّي لم أرَ فيه الفتحَ والكسرَ بمعنًى[(٤)]، إنَّما فيه ما ذكرته أنا في كلامي؛ فاعلمه، [١/٣٠٥ب]

(١) في المطبوع من «الصحاح» مادة (ظلم) بكسر اللام بالقلم فيهما، وسيأتي ما فيه.

(٢) (وكسرها): سقط من (ب).

(٣) ضُبط في المطبوع من «المُحْكَم» (١٠/٢٥) بفتح اللام، وقال في «المخصَّص» (٤/٣٢٠): (والمَظْلِمة بهذه المنزلة إنمَّا هي اسمٌ لما أُخِذ منك، ولم ترد مَصْدَرًا ولا موضعَ فِعل)، وكلاهما ضبط بالقلم.

(٤) في المطبوع من «الصحاح» مادة (ظلم) بكسر اللام بالقلم فيهما، وقد جاء في «تاج العروس» مادة (ظلم): =

وحكى شيخنا الشَّارح فيها ضمَّ اللَّام عن القزَّاز، وحكى الفتح أيضًا والكسر عن غيره(١)، والله أعلم.

قوله: (أُخِذَ مِنْهُ): هو مبنيٌّ للفاعل وللمفعول.

١١- بابٌ إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ؛ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ

قوله: (بَابٌ: إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ؛ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب، وهو حديث: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا﴾ [النِّساء: ١٢٨]، ثمَّ قال: (وما(٢) التَّرجمة في الظاهر مطابقة؛ لأنَّها تتناول إسقاط الحقِّ من المَظْلَمة، والآية مضمونها إسقاط الحقِّ المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة؛ لسقوطه، وإنَّما البخاريُّ تلطَّف في الاستدلال، وكأنَّه يقول: إذا نفذ الإسقاط في الحقِّ المُتوقَّع؛ فلأَنْ ينفُذَ في الحقِّ المُحقَّق أولى، ولهذا اختلف العلماء في إسقاط الحقِّ قبل وجوبه؛ هل ينفذ أو لا؟ وما اختُلِف في نفوذه بعد الوجوب). انتهى [المتواري٢٨٢].

٢٤٥٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]، قَالَتِ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ المَرْأَةُ، لَيْسَ بِمُسْتَكْثِرٍ مِنْهَا، يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَتَقُولُ: أَجْعَلُكَ مِنْ شَأْنِي فِي حِلٍّ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنِي(٣) مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): قال الجيَّانيُّ: (وقال البخاريُّ في «المظالم»[ح٢٤٥٠]، و«الأنبياء»[ح٣٣٨٠]، و«غزوة الرَّجيع»[ح٤٠٩٤]، و«اللِّباس»[ح٥٨٥٨]، وغيرِ ذلك: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبدالله» يعني: ابن المبارك، نسبه ابنُ السَّكن في بعض هذه المواضع: مُحَمَّد ابن مقاتل، وقد نسبه البخاريُّ في مواضعَ كثيرةٍ كذلك[ح٦٥و٨٨...]، ووقع في نسخة القابسيِّ والأَصيليِّ في «كتاب المحاربين» في «باب فضل مَن ترك الفواحشَ»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله عن(٤) عبيد الله بن عمر، عن خُبَيب بن عبد الرَّحمن...» فساق مرفوعًا: «سبعة يظلُّهم الله...» الحديث[ح٦٨٠٦]، نُسِب في نسختين: مُحَمَّد بن

= (والمَظْلِمَةُ؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وفَتْحِهَا: مَصْدر، نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ)، وقال: («والمظلمة بكسر اللام»: قال شيخنا: فيه قصور ظاهر، فقد نقل التثليث فيه صاحب «التوشيح» في «كتاب المظالم»، والفتح حكاه ابن مالك، وصرَّح به ابن سِيْدَه وابن القطَّاع، والضمُّ أنكره جماعة، ولكن نقله الحافظ مُغْلَطاي عن الفرَّاء، قلت: وهكذا ضُبِط بالتثليث في نسخ «الصحاح»).

(١) انظر «التوضيح» (١٥/٥٩٣).

(٢) في (ب): (وفي).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنَا).

(٤) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (بن)، وليس بصحيح.

سلام، ونسبه ابنُ السَّكن: مُحَمَّد بن مقاتل، ونسبتُه أولى، وقد ذكرنا هذا في «علل البخاريِّ»(١)، ثمَّ ساق إلى ابن السَّكن أنَّه قال: (كلُّ ما في «البخاريِّ»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله» فهو ابن مقاتل المَرْوَزيُّ عن ابن المبارك). انتهى[تقييد١٠٣٠/٣]، وقد ذكرته قبل هذا[ح٥٤٢].

١٢ - بابٌ إِذَا أَذِنَ لَهُ أَوْ أَحَلَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ

٢٤٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ**، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **أُتِيَ بِشَرَابٍ**، فَشَرِبَ مِنْهُ، **وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ**، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الغُلَامُ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: **فَتَلَّهُ** رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي يَدِهِ.

قوله: (**عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سَلَمة بن دينار، وأنَّه بالحاء المهملة(٢).

قوله: (**أُتِيَ بِشَرَابٍ**): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ**): تَقَدَّم الكلام مَن هذا الغلامُ، وأنَّه عبد الله بن العبَّاس، ويقال: أخوه الفضل[ح٢٣٥١].

قوله: (**وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ**): تَقَدَّم أنَّ النَّوويَّ قال في «شرح مسلم»[٢٠١/١٣] عن «مسند ابن أبي شيبة»: (ومن الأشياخ: خالد بن الوليد) انتهى، وأنَّ ابنَ بَشْكُوال[الغوامض١٨٣/١] ذكر هذا الحديث، وسمَّى الغلامَ ابنَ عبَّاس، قال: (وكان خالد بن الوليد عن يساره، وكان ذلك في بيت ميمونة). انتهى، وقد ذكر ذلك ابن شيخنا العراقيِّ[المستفاد٦٩٦/١]، وزاد: أنَّ في «المُوَطَّأ» [في حديثٍ آخَرَ] مِن رواية ابن شهاب [عن أنسٍ]: (أنَّ أبا بكر كان عن يساره)[ط٩٢٦/٢]. انتهى[ح٢٣٥١].

قوله: (**فَتَلَّهُ**): هو بفتح المثنَّاة فوق، وتشديد اللَّام؛ ومعناه: دفعه وبرئ منه(٣)، وقيل: وضعه في يده(٤).

(١) ذكر الجيَّانيُّ في (علل البخاريِّ) من «تقييد المهمل» (٧٤٧/٢) أنَّ الأَصيليَّ نسبه كما نسبه ابن السَّكَن: ابن مقاتل، ونسبه أبو الحسن ابن سلَام؛ فليُتَنبَّه.

(٢) زيد في (ب): (انتهى).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٩/٢).

(٤) انظر «غريب الحديث» لابن الجوزي (١١١/١).

٢٤٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا، طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وتَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ): هذا أحدُ العشرة المشهود لهم بالجنَّة، سعيد بن زيد بن عَمرو بن نُفَيل العَدَويُّ، أسلم وزوجته فاطمة بنت الخطَّاب قبل أخيها عُمر، روى عنه: قيس بن أبي حَازم وأبو عثمان النَّهديُّ، مناقبُه كثيرةٌ، تُوُفِّيَ بالمدينة سنة (٥١هـ)، أخرج له الجماعة[1].

تنبيهٌ: في الصَّحابة شخصٌ آخرُ يقال له: سعيد بن زيد، لكنَّه أنصاريٌّ أشهليٌّ، وقيل: اسمه سعد بن زيد، أهدى سيفًا لرسول الله ﷺ من نَجْران، فأعطاه مُحَمَّدَ بن مَسْلَمة، وإسناده ضعيف[2]، فلهذا قيَّدتُ راويَ الحديث، وإلَّا؛ فهو أشهر مِن أن يُذكَر.

٢٤٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُنَاسٍ خُصُومَةٌ، فَذُكِرَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْتَنِبِ الأَرْضَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْضِ، طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ».

٢٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، خُسِفَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ».

قَالَ الفِرَبْرِيُّ: قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا الحَدِيثُ لَيْسَ بِخُرَاسَانَ فِي كُتُبِ ابْنِ المُبَارَكِ، إِنَّمَا أُمْلِيَ عَلَيْهِمْ بِالبَصْرَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): هو[3] بميمين مفتوحتين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، اسمُه عبدُ الله بن عَمرو ابن أبي الحجَّاج المِنْقَرِيُّ، تَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا[ح٧٥]، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ الوَارِثِ): أنَّه عبد الوارث بن

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٦٩)، «تهذيب الكمال» (١٠/٤٤٦).
(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٢٢)، «الإصابة» (٢/٢٧).
(٣) في (ب): (تقدَّم أنَّه).

سعيد بن ذَكْوانَ، التَّميميُّ[1] التَّنُوريُّ البصريُّ، مُتَرجَمًا[ح٢١٣]، وكذا تَقَدَّم (حُسَيْنٌ): أنَّه حُسَين بن ذَكْوانَ المُعلِّمُ البصريُّ الثِّقة مُتَرجَمًا[ح٢٩٢]، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ): أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا تَقَدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (قِيدَ شِبْرٍ): هو بكسر القاف، وإسكان المثنَّاة تحتُ، وبالدال المهملة؛ أي: قدر شبر، ونُقِل لي عن بعض الفقهاء الذين أخذوا علمهم مِن الكتب غير المُعتمَدة أنَّه قال غير مرَّةٍ: (قَيْد) بفتح القاف، ورُدَّ عليه غير مرَّةٍ.

قوله: (أَرَضِينَ): هو بفتح الراء[2] على الفصيح، وكذا بعده: (إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ).

١٤- بابٌ إِذَا أَذِنَ إِنْسَانٌ لآخَرَ شَيْئًا، جَازَ

قوله: (بَابٌ: إِذَا أَذِنَ إِنْسَانٌ لِآخَرَ شَيْئًا، جَازَ): قال شيخنا عن ابن التِّين: (إنَّ «شيئًا»: مَنصوبٌ بنزع الخافض؛ تقديره: في شيء). انتهى[3]، والذي ظهر لي أنَّه يجوز أن يُضمَّن (أَذِنَ): أمضى أو ما شابهها، والله أعلم.

٢٤٥٥- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَصَابَنَا سَنَةٌ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ.

قوله: (عَنْ جَبَلَةَ): هو بفتح الجيم والموحَّدة، وفتح اللَّام، وبالتَّاء، وهو ابن سُحَيم، عن معاويةَ وابنِ عُمرَ، وعنه: شعبةُ وسُفيانُ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، أخرج له الجماعة[4]/. [١/٣٠٦أ]

قوله: (أَصَابَنَا[5] سَنَةٌ): القحطُ والجَدْبُ.

قوله: (فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ): هو عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام بن خُويلد، الصَّحابيُّ ابن الصَّحابيِّ رضي الله عنهما،

(١) في النسختين: (التيميُّ)، وهو تحريف.

(٢) في النسخ: (الضاد)، وبناء عليه فتح المؤلِّف الضاد في (أرضين) في الموضعين، والمثبت من المواضع اللاحقة، وانظر «لسان العرب» مادة (أرض).

(٣) انظر «التوضيح» (١٥/٦٠٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٤٩٨).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَأَصَابَنَا).

ترجمتُه وخلافتُه وشجاعتُه معروفاتٌ.

قوله: (عَنِ الإِقْرَانِ): قال ابن قُرْقُول: («نهى عن القِرَان في التَّمر»[خ٥٤٤٦]، وجاء في أحاديثَ كثيرةٍ في «الصَّحيحين»: «عن الإقران»[م٢٠٤٥]، والأوَّل هو المعروف). انتهى[مطالع٥/٣٤٩]، وما قاله هو المعروف، وقد قال القاضي عياض(١): إنَّه الصَّواب(٢)، لكنِّي رأيت في حواشي(٣) الحافظ زكي الدِّين عبد العظيم المنذريِّ نقل عن أبي بكر المعافريِّ -يعني به: القاضي أبا بكر ابن العربيِّ المالكيَّ- أنَّه يقال: قرن بين الشَّيئين وأقرن؛ إذا جمع بينهما(٤).

قوله: (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ). انتهى: (قال شعبة: لا أُرَى هذه الكلمة إلَّا كلمة ابن عمر) يعني: الاستئذان، كذا في «مسلم»[م٢٠٤٥]، وفي «البخاريِّ»: (عن شعبة: الإذنُ من قولِ ابن عمر)[ح٥٤٤٦]، قال شيخنا الشَّارح: (وذكر الخطيبُ في كتابه «الفصل والوصل» أنَّ قوله: «إلَّا أن يستأذن الرَّجل منكم أخاه»: من قول ابن عمر، وليس من قول رسول الله ﷺ، بيَّن ذلك آدمُ بن أبي إياس، وشبابة بن سَوَّار، عن شعبة، وقال عاصم بن عديٍّ عن شعبة: أُرَى الإذن من قول ابن عمر[الفصل للوصل١/١٣٥]، [قلت]: وقد أخرجاه من حديث جَبَلَة بن سُحَيم: سمعت ابن عمر: «نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرَّجلُ بين التَّمرتين جميعًا حتى يستأذن أصحابه»[خ٢٤٨٩، م(٢٠٤٥) (١٥١)]، وهذا ظاهرٌ في رفعه). انتهى[التوضيح١٥/٦٠٩]، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»[١٣/٢٢٦] عقب كلام شعبة: (الذي قاله شعبة لا يُؤثِّر في رفع الاستئذان إلى الشَّارع؛ لأنَّه نفاه بظنٍّ وحِسبان، وقد أثبته سفيانُ في الرِّواية الثَّانية(٥)). انتهى.

٢٤٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ: اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةٍ؛ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، -وَأَبْصَرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الجُوعَ- فَدَعَاهُم، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يُدْعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا قَدِ اتَّبَعَنَا، أَتَأْذَنُ لَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ.

(١) (عياض): ليس في (ب).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٤١٨).

(٣) في (ب): (حاشية).

(٤) انظر «عارضة الأحوذي» (٤/٢٤٦).

(٥) هي التي ساقها المؤلِّف من كلام شيخه وأنَّ البخاري ومسلم أخرجاها.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ عارمٌ(١)، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٥٨]، وكذا (أَبُو عَوَانَةَ): أنَّه الوضَّاحُ بنُ عبد الله، وكذا (الأَعْمَش): سليمانُ بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، وكذا (أَبُو [وَائِلٍ]): شقيقُ بن سَلَمة، وكذا (أَبُو مَسْعُودٍ): عقبةُ بن عَمرٍو الأنصاريُّ البدريُّ، وكان ينزل ماءً ببدر، فنُسِب إليه، ولم يحضر بدرًا، وسيجيء انتقاده على البخاريِّ في مكانه[ح٤٠٠٦]، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ): تَقَدَّم الكلام عليه[ح٢٠٨١].

قوله: (كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ): الغلام لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ): هذا الرَّجل التَّابعُ لا أعرفُه.

١٥- بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

٢٤٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيلُ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (ابْنُ جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وكذا تَقَدَّم (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيكة زُهيرٍ، وأنَّ زُهيرًا صحابيٌّ.

قوله: (الأَلَدُّ الخَصِمُ): (الألدُّ): بفتح الهمزة واللَّام، وتشديد الدَّال المهملة، و(الخَصِم): بفتح الخاء المعجمة، وكسر الصاد المهملة؛ وهو الشَّديد الخصومة.

١٦- بَابُ إِثْمِ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ

٢٤٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً بِبَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا».

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هو ابن كيسان، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ،

(١) في (ب): (عارم السدوسي).

وكذا تَقَدَّم بعضُ ترجمة (زَيْنَب بِنْت أُمِّ سَلَمَةَ)[ح٢٩٨]، وكذا تَقَدَّم ترجمةُ أمِّها (أُمِّ سَلَمَةَ): هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، وأنَّها آخِرُ الزَّوجات موتًا، تُوُفِّيَت في خلافة[1] يزيدَ بعدَ مقتلِ الحُسين رضوان الله عليه، وما قال[2] في وفاتها الواقديُّ -وذكرتُ ردَّه- مِن أنَّها تُوُفِّيَت سنة (٥٩هـ)[3][ح١١٥،٤٢٧].

قوله: (فَأَحْسِبُ): يجوز فيه النَّصبُ والرَّفعُ[4]، وكذا (فَأَقْضِيَ) لأنَّه معطوف عليه.

١٧- بابٌ إِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ

٢٤٥٩- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ مُنَافِقًا، أَوْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ؛ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ، كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ، أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ، غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشِّين المعجمة.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هذا هو ابن مِهرانَ الأعمش، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٢].

قوله: (خَصْلَةٌ): تَقَدَّم أنَّها بفتح الخاء.

قوله: (غَدَرَ): أي: نَقَضَ العهدَ، وقد تَقَدَّم.

١٨- بابُ قِصَاصِ المَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: يُقَاصُّهُ، وَقَرَأَ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾ [النَّحل: ١٢٦].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّد بن سيرين، وقد تَقَدَّم، وتَقَدَّم[5] الكلام على بني سيرين كم هم، وكذا قَدَّمتُ بناتِه[ح٦٧،قبل ح١٢٦٠].

قوله: (يُقَاصُّهُ): هو بضَمِّ أوَّله، وتشديد الصَّاد المهملة.

٢٤٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ:

(١) في (ب): (زمن).

(٢) في (ب): (قاله).

(٣) في النسختين: (٥٥)، والمثبت هو قول الواقديِّ؛ كما تقدَّم في الحديث (٤٢٧).

(٤) في (ب): (الرفع والنصب).

(٥) (وتَقَدَّم): ليس في (ب).

جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالَنَا؟ فَقَالَ: «لَا حَرَجَ عَلَيْكِ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ بِالمَعْرُوفِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ): تَقَدَّم الكلام على (هند) هذه، ومتى أسلمت رضي الله عنها[قبل ح٢٢١٠]، وكذا تَقَدَّم الكلام على (أَبِي سُفْيَان): صخرِ بنِ حرب بن أميَّة بن عبد شمس، ومتى أسلم، ووفاته[ح١٢٨٠، ١٢٨٢].

قوله: (مِسِّيكٌ): قال ابن قُرْقُول: (بكسر [الميم وتشديد][1] السِّين ضبطه أكثر المُحدِّثين، ورواية المُتقِنين: بفتح الميم، وكسر السِّين مخفَّفة، وكذا للمستملي، وكذا عن أبي بحر، وبالوجهين قيَّدته عن أبي الحسين[2]، وكذا ذكره أهل اللُّغة؛ لأنَّ «أَمْسَكَ» لا يُبنَى منه «فِعِّيل»، إنَّما يُبنَى من الثُّلاثيِّ، وقد يقال[3]: «مُسَكَةٌ»، لغة قليلة)[مطالع ٤/٦٠]، وقال ابن الأثير في «نهايته»: (هو مثل البخيل وزنًا ومعنًى[4]، وقال أبو موسى: «مِسِّيك» بالكسر والتَّشديد، بوزن «الخِمِّير» و«السِّكِّير» أي: شديد الإمساك لماله، وهو[5] من أبنية[6] المبالغة، قال: [وقيل]: والمَسِيك: البَخِيل، إلَّا أنَّ المحفوظ الأوَّل). انتهى/. [١/٣٠٦ب]

فائدةٌ: تَقَدَّم أنَّ هذا ليس من باب الحكم على الغائب؛ لأنَّ أبا سفيان كان حاضرًا، كما سقته لك من كلام السُّهيليِّ؛ فراجعه[ح٢٢١١].

قوله: (حَرَجٌ): تَقَدَّم أنَّه الإثم.

٢٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْنَا لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ لَنَا: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأُمِرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا؛ فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ».

---

(١) (الميم وتشديد): ليس في النسخ ولا في مصدره، وهو مثبت من «مشارق الأنوار» (٢/٦٩).

(٢) في النسخ: (الحسن)، وليس بصحيح، والمثبت من مصدره.

(٣) (يقال): سقط من (ب).

(٤) في النسخ: (البخيل وزيادة معنى)، والمثبت من مصدره.

(٥) في (ب): (وهي).

(٦) (أبنية): ليس في (ب).

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تَقَدَّم[١]، ابنُ سعدٍ الإمامُ، وكذا تَقَدَّم (**يَزِيدُ**): أنَّه ابن أبي حَبِيب، وأنَّه بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو الخَيْرِ**): أنَّه مرثد بن عبد الله اليزنيُّ، و(**عُقْبَة بْن عَامِرٍ**): هو الجُهَنيُّ، صحابيٌّ كبيرٌ شريفٌ فصيحٌ مقرئٌ فَرَضيٌّ شاعرٌ، وُلِّيَ غزو البحر، وعنه: عُليُّ بن رَباح، وأبو عُشَّانة، وخلقٌ، تُوُفِّيَ بمصرَ سنة (٥٨هـ)، وقد زرتُ قبرَه بالقرافة، رضي الله عنه، أخرج له الجماعة[٢]، وقد تقدَّمَتْ ترجمتُه مُختصَرةً كهذه[قبل ح٢٠٧٩].

قوله: (**لَا يَقْرُونَنَا**): هو بفتح أوَّله، (قَرَاه) أي: أضافه، و(القِرى): الضِّيافة.

قوله: (**فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ**): قال النَّوويُّ: (حمله أحمد واللَّيث على ظاهره، وتأوَّله الجمهور على **أوجه**؛ **أحدها**: أنَّه محمول على المضطرِّين، فإنَّ ضيافتهم واجبةٌ، فإذا لم يضيِّفوهم؛ فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال الممتنعين، **والثَّاني**: أنَّ المراد: أنَّ لكم أن تأخذوا من أعراضهم بألسنتكم، وتذكروا للنَّاس لؤمهم وبخلهم، والعيب عليهم وذمَّهم، **والثالث**: أنَّ هذا كان في أوَّل الإسلام، وكانت المواساةُ واجبةً، فلمَّا اتَّسع الإسلام؛ نُسِخ ذلك، هكذا حكاه القاضي[إكمال١/٢٨٦]، وهو تأويل ضعيف أو باطل؛ لأنَّ الذي ادَّعاه قائلُه لا يُعرَف، **والرابع**: أنَّه محمول على مَن مرَّ بأهل الذِّمة الذين شُرِط عليهم ضيافةُ مَن يمرُّ بهم مِن المسلمين، وهو أيضًا ضعيف، إنَّما صار هذا في زمن عمر رضي الله عنه، والله أعلم). انتهى[شرح مسلم١٢/٢٥٨][٣].

وقد أخرج حديث عقبةَ هذا التِّرمذيُّ من حديث ابن لهيعة وحسَّنه، وقال عقبة: (معناه: أنَّهم كانوا يخرجون في الغزو، فيمرُّون بقومٍ، [و]لا يجدون من الطَّعام ما يشترونه بالثَّمن، فقال عليه الصلاة والسلام: «إن أَبَوا [أن يبيعوا] إلَّا أن تأخذوا كُرْهًا؛ فخذوا»)، قال: (هكذا رُوِي في بعض الحديث مُفسَّرًا)، قال: (ورُوِي عن عمر رضي الله عنه: أنَّه كان يأمر بنحو هذا). انتهى[ت١٥٨٩].

١٩- بابُ مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ

وَجَلَسَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابُهُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ.

قوله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ**): هي جمع (سقيفة) وهي صُفَّةٌ لها سقفٌ، (فَعِيلَة) بمعنى: (مفعولة)، قال شيخنا: (قال ابن التِّين: ولمَّا كان لأهل المواضع أنَّ يرتفقوا بسقائفهم وأفنيتهم [جازَ

(١) زيد في (ب): (أنَّه).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦١)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٦/٣٨٦).

(٣) انظر «الذخيرة» (١٣/٣٣٥)، «المجموع» (٩/٤٠)، «المغني» (١٣/١٢٤).

الجلوسُ فيها][(١)]؛ لأنَّه لو لم يجز ذلك؛ لم يجلس رسول الله ﷺ هناك، ثمَّ اقتدى به أصحابُه، وقال ابن بطَّال[٦/٥٨٦]: «السَّقائف والحوانيت قد عَلِم النَّاسُ ما وُضِعت له، ومن اتَّخذها مجلسًا؛ فذلك مباح له إذا التزم ما في ذلك من غضِّ البصر، وردِّ السَّلام، وهداية الضَّالِّ، وجميع شروطه»). انتهى[التوضيح١٥/٦٣١].

٢٤٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُمَرَ قَالَ حِينَ تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ: إِنَّ الأَنْصَارَ اجْتَمَعُوا فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقُلْتُ لأَبِي بَكْرٍ: انْطَلِقْ بِنَا، فَجِئْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] ابْنُ وَهْبٍ): هو عبد الله بن وَهب، أحدُ الأعلام، تَقدَّم.

قوله: (وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ): قائل ذلك هو ابن وَهب، رواه عن مالكٍ ويونسَ، وهذا ظاهرٌ عند أهل الصنعة، و(يونس): هو ابن يزيد الأيليُّ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (ابن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (إِنَّ الأَنْصَارَ): (إنَّ): بكسر الهمزة ابتدائيَّة، وهذا ظاهرٌ.

٢٠ - بابٌ لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ

٢٤٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللهِ، لأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ.

قوله: (لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ): (يَمنعُ): مَرفوعٌ على النَّفي، ويجوز جزمه على النَّهي.

قوله: (خَشَبَهُ) في التَّرجمة والحديث: قال ابن قُرْقُول: (على الإفراد رويناه عن أبي بحر في «مسلم»، ورويناه عن غير واحد فيه على الجمع: «خَشَبَهُ»[م١٦٠٩]، وفي الإفراد[(٣)] رويناه [في «الموطَّأ»][٢/٧٤٥] عن أكثر شيوخنا، قال أبو عمر: واللَّفظان جميعًا في «المُوَطَّأ»، واختَلَف علينا فيه شيوخُنا[التمهيد١٠/٢٢١]). انتهى[مطالع٢/٤٧٨]، وهو في أصلنا في التَّرجمة والحديث مضبوطٌ على الجمع، قال القاضي عياض:

(١) ما بين معقوفين سقط من النسخ، وهو مثبت من مصدره.

(٢) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٣) كذا تبعًا لبعض نسخ «المطالع»، وفي المطبوع منه: (وبالإفراد).

(رويناه -قوله: «خشبه»- في «مسلم» وغيره من الأصول والمصنَّفات: «خشبة» بالإفراد، و«خشبه» بالجمع)، قال: (وقال الطَّحاويُّ عن رَوح بن الفرج: سألتُ أبا زيدٍ[1] [و]الحارثَ ابن مسكين ويونسَ ابن عبد الأعلى عنه، فقالوا كلُّهم: «خشبةً» بالتَّنوين على الإفراد[2]، قال عبد الغنيِّ بن سعيد: كان النَّاس يقولون بالجمع إلَّا الطَّحاويَّ). انتهى[3]، ويدلُّ على أنَّ الخلاف في هذا «الصحيح» أيضًا: كونُ[4] في السَّند مالكٌ، وعنه: عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبيُّ، وهو صاحب «مُوَطَّأ» سمعناه بحلبَ عاليًا[5]، وقولُ القاضي: (وغيره من الأصول والمصنَّفات بالإفراد والجمع)، والله أعلم.

قوله: (بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ): كذا للكافَّة -كما قاله ابن قُرْقُول- ومعناه: لأصرخنَّ بها بينكم، وأرميكم بتوبيخي، كما يُرمَى بالشَّيء بين الكتفين؛ لأنَّهم طأطؤوا رؤوسهم حين سمعوا غرز الخشبة، على ما وقع في «التِّرمذيِّ»، فقال لهم ما قال، ذكره التِّرمذيُّ[ت١٣٥٣]، وكذا وقع في «الصَّحيحَين»[م١٦٠٩]، ورويناه من طريق أبي الأصبغ بن سهل في «المُوَطَّأ» بالنُّون، قال الجَيَّانيُّ: هي رواية يحيى، وقال أبو عمر: (اختلف شيوخنا في ذلك)، ورجَّح رواية التَّاء[6]، قال القاضي[مشارق١/٦٦٢]: (هو الذي يقتضيه الحديث، على ما رواه التِّرمذيُّ). انتهى[مطالع٣/٣٣٦].

٢١ - بابُ صَبِّ الخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ

٢٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، وَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الفَضِيخَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُنَادِيًا يُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ»، قَالَ: فَجَرَتْ فِي سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَأَهْرِقْهَا، فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرَتْ فِي سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [المائدة: ٩٣].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَفَّانُ): هو عفَّان بن مسلم الصَّفَّارُ، أبو عثمان الحافظُ، عن هشامٍ الدَّستوائيِّ،

(١) كذا هنا تبعًا لمصادره، وفي «التمييز» (٢/٥٧٩): (أبا يزيد).

(٢) انظر «شرح مشكل الأثار» (٦/٢٠٠-٢١٠).

(٣) انظر «إكمال المُعْلِم» (٥/٣١٧)، واللفظ للنووي في «شرح مسلم» (١١/٤٨) ناقلًا عن القاضي.

(٤) في (ب): (كونه).

(٥) في (ب): (غالبًا).

(٦) انظر «التمهيد» (١٠/٢٢١).

وهمَّامٍ، والطَّبقةِ، وعنه: البخاريُّ -وهنا عن واحدٍ عنه-، وإبراهيمُ الحربيُّ، وأبو زُرْعة، وأُممٌ، وكان ثبْتًا، من حكَّام الجرح والتَّعديل، مات سنة (٢٢٠هـ)، أخرج له الجماعة[(١)]، له ترجمةٌ في «الميزان» منها: (الذي[(٢)] يقول فيه يحيى القطَّان -وما أدراك ما يحيى القطَّان-: إذا وافقني عفَّانُ، لا أبالي مَن خالفني)، قال الذَّهبيُّ: (فآذى ابنُ عَدِيٍّ نفسَه بذكره[الكامل٥/٣٨٤]، وأجاد ابنُ الجوزيِّ في حذفه)، وذكر بقيَّة ترجمته[(٣)].

قوله: (كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ): هؤلاء القوم سيجيء: (كنت أسقي أبا طلحة، وفلانًا، وفلانًا)[ح٤٦١٧]، وفي «صحيح البخاريِّ»: (أنَّه أسقى أبا عُبيدة، وأبا طلحة، وأُبيَّ بن كعب)[ح٥٥٨٢]، وفيه أيضًا: (أبا طلحة، وأبا دُجَانة، وسُهَيل ابن البيضاء)[ح٥٦٠٠]، وفي «مسلم»: (أَسقِيها أبا طلحة، وأبا أيُّوب، ورجالًا من أصحاب رسول الله ﷺ)[م١٩٨٠(٤)]، وفيه أيضًا من حديثه: (إنِّي لأسقي أبا طلحة، وأبا دُجَانة، ومُعاذَ بن جبل)[م١٩٨٠(٧)]، وفيه أيضًا من حديثه: (أبا طلحة، وأبا دُجَانة، وسُهَيل ابن بيضاء)[م١٩٨٠(٧)]، وفيه بعده: (كنت أسقي أبا عُبيدة ابن الجرَّاح، وأبا طلحة، وأُبيَّ بن كعب)[م١٩٨٠(٩)].

فتحصَّلنا على: أبي طلحة، وأبي أيُّوب، وأبي دُجَانة، ومعاذِ بن جبل، وسُهَيل ابن بيضاء، وأبي عُبيدة ابن الجرَّاح، وأُبيِّ بن كعب، وذكر بعض حُفَّاظ مصر المُتأخِّرين ممَّن ذكرتُ جماعةً لم يستوعبهم، وقال: (إنَّ منهم أبا بكر، رجل من بني [ليث] بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وهو ابن شَعُوب الآتي ذكرُه في المغازي) انتهى[هدى٣٠٠]، والظَّاهر أنَّه أراد بذكره في المغازي في غزاة بدر عند ذكر: [من الوافر]

وَمَاذَا بِالقَلِيبِ قَلِيبِ بَدْرٍ

الأبيات[ح٣٩٢١].

والظَّاهر: هلاكُ هذا على كفره، والله أعلم[(٤)]، وفي «المسند»: أنَّهم كانوا أحدَ عشرَ رجلًا[حم١٣٢٧٥]، والله أعلم[(٥)]/. [١/٣٠٧أ]

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/١٦٠).

(٢) في (ب): (التي).

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (٣/٨١).

(٤) ذكر ابنُ هشام في «سيرته» (٣/٣٤) أنَّ ابنَ شَعوب هذا أسلم ثمَّ ارتدَّ، والله أعلم، وانظر «الإصابة» (٤/٢٢).

(٥) (والله أعلم): ليس في (ب).

قوله: (وَكَانَتْ[(١)] خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الفَضِيخَ): إن شئت رفعتَ (خمرهم)، ونصبت (الفَضِيْخَ)، وإن عكستَ؛ عكست، و(الفَضِيْخ): بفتح الفاء، وكسر الضَّاد، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ خاء معجمتين، وهو كما قاله ابن قُرْقُول: (بُسر يُشدَخ، ويُفضَخ، ويُنبَذ حتَّى يُسكِر في سُرْعةٍ، وفي الأثر: أنَّه يُلقَى عليه الماء والتَّمر[(٢)]، وقيل: يُفضَخ التَّمر، ويُنبَذ في الماء، وعليه يدلُّ الحديث)[مطالع٥/٢٥٤].

قوله: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي): هذا المنادي لا أعرف اسمه.

قوله: (فِي سِكَكِ المَدِينَةِ[(٣)]): (السِّكك): الطُّرق.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ): قد تَقَدَّم مَن عرفتُ منهم، وأمَّا القائل؛ فلا أعرفُه بعينه.

٢٢ - بابُ أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالجُلُوسِ فِيهَا، وَالجُلُوسِ عَلَى الصُّعُدَاتِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَابْتَنَى أَبُو بَكْرٍ مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ القُرْآنَ، فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ المُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ، يَعْجَبُونَ مِنْهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ.

قوله: (بَابُ أَفْنِيَةِ الدُّورِ): (الأفنية): جمع (فِناء)، وقد تَقَدَّم أنَّه ما بين أيدي المنازل والدُّور مِن البَراح[ح٤٧٦].

قوله: (عَلَى الصُّعُدَاتِ): هي بضَمِّ الصَّاد والعين المهملتين، قال شيخنا: (وهو أحسن ممَّن ضبطه بفتح العين، كما نبَّه ابن التِّين). انتهى[التوضيح١٥/٦٤٥]، وهي في أصلنا بهما بالقلم؛ وهي الطُّرقات التي لا نبات[(٤)] فيها، وهو جمع (صُعُد)، مأخوذٌ من التُّراب؛ وهو وجه الأرض، و(صُعُد): جمع (صَعيد)[(٥)].

قوله: (فَابْتَنَى [أَبُو بَكْرٍ] مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ): تَقَدَّم أنَّ هذا المسجدَ هو أوَّل مسجدٍ بُنِي في هذه الأمَّة في الإسلام، والله أعلم[ح٤٧٦].

قوله: (فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ): هو بالقاف، والصَّاد المهملة المُشدَّدة المفتوحة، ثمَّ بالفاء، تَقَدَّم أنَّ معناه: يزدحمن، وقد تَقَدَّم فيه رواية القابسيِّ[ح٢٢٩٧].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَكَانَ).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢٤٤٩٩) من حديث عمر رضي الله عنه، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢/٤٠٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ.

(٤) في النسختين مضبوطًا: (يُبات)، والمثبت من مصدره.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٩٤).

٢٤٦٥- **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ**: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، **عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ** عَلَى الطُّرُقَاتِ»، فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدٌّ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا، فَقَالَ: «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا المَجَالِسَ؛ **فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا**»، قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: «غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ**): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا معروفٌ.

قوله: (**عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ؛ بالدَّال المهملة، وهذا معروفٌ أيضًا.

قوله: (**إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ**): هو مَنْصوبٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**فَأَعْطُوا**): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا معروف.

قوله: (**الطَّرِيقَ**(١) **حَقَّهَا**): (الطَّريق): يُذكَّر ويُؤنَّث، وجاء هنا على لغة التَّأنيث.

٢٣- بابُ الآبَارِ عَلَى الطُّرُقِ إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا

قوله: (**بَابُ الآبَارِ**): هذا جمع (بئر)، وجمع (البئر) في القلة: (أَبْؤُر) و(أَبْآر) بهمزة بعد الباء، ومِن العرب مَن يقلب الهمزة، فيقول: (آبار)، فإذا كثُرت؛ فهي (البِئار)(٢).

قوله: (**إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٤٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**بَيْنَا رَجُلٌ بِطَرِيقٍ**، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ **يَأْكُلُ الثَّرَى** مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: **لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي** كَانَ بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ البِئْرَ، **فَمَلأَ** خُفَّهُ مَاءً، فَسَقَى الكَلْبَ، **فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ لأَجْرًا؟ فَقَالَ: «فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

قوله: (**عَنْ سُمَيٍّ**): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّه بضَمِّ السِّين المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء، وزان (عُلَيٍّ) المُصغَّر، وتَقَدَّم بعضُ ترجمته[ح٦١٥].

---

(١) (الطريق): مثبت من (ت).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (بأر).

قوله: (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ): تَقَدَّم أنَّه مولى أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام[ح٦١٥].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ذَكْوانُ الزَّيَّات السَّمَّان، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٩]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ.

قوله: (بَيْنَمَا(١) رَجُلٌ بِطَرِيقٍ): الظَّاهر -والله أعلم- أنَّ هذا الرَّجل كان ممَّن قبلنا.

قوله: (يَأْكُلُ الثَّرَى): مقصورٌ؛ وهو التُّراب النَّدِيُّ.

قوله: (لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي...) الحديث: (الكلبَ): مَنصوبٌ، و(مثلُ): فاعلٌ مَرْفوعٌ، وقد تَقَدَّم ما فيه فيما مضى، وأنَّه يجوز رفع (الكلب)، ونصب (مثل)(٢)[ح٢٣٦٣].

قوله: (فَمَلَأَ): هو بهمزة مفتوحة في آخره.

قوله: (فَشَكَرَ اللهُ لَهُ): تَقَدَّم أنَّ الاسم: مَرْفوعٌ فاعلٌ، وتَقَدَّم ما معنى: شكرَ اللهُ العبدَ، فيما مضى[ح٦٥٢].

٢٤- بابُ إِمَاطَةِ الأَذَى

وَقَالَ هَمَّامٌ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

قوله: (وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): أمَّا (أبو هريرة) فقد تَقَدَّم أعلاه، وأمَّا (همَّام) فهو همَّام ابن مُنَبِّه ابن كامل اليمانيُّ الأبناويُّ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح١١٣]، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه البخاريُّ في (الجهاد) في (باب مَن أخذ بالرِّكاب ونحوِه)[ح٢٩٨٩]، وفي (الصُّلح)[ح٢٧٠٧]، أمَّا في (الصُّلح) فعن إسحاق[ح٢٧٠٧]، وفي (الجهاد) عن إسحاق ابن نصر[ح٢٨٩١]، وفي موضعٍ آخَرَ من (الجهاد) عن إسحاق[ح٢٩٨٩]، وأخرجه مسلمٌ في (الزَّكاة) عن مُحَمَّد بن رافع[م١٠٠٩]؛ جميعًا عن عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر، عن همَّام عنه، والله أعلم.

قوله: (يُمِيطُ الأَذَى): هو رُباعيٌّ، بالخطاب والغيبة(٣).

٢٥- بابُ الغُرْفَةِ وَالعُلِّيَّةِ المُشْرِفَةِ وَغَيْرِ المُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا

قوله: (وَالعُلِّيَّةِ): هي بضَمِّ العين وكسرها، معروفة.

قوله: (المُشْرِفَةِ وَغَيْرِ المُشْرِفَةِ): الميم مضمومة فيهما، والشين ساكنة، والرَّاء مكسورة، كذا أحفظه، وكذا هو مضبوط في الأولى في أصلنا، والثَّانية مُدلَّسة، وقد رأيت في نسخة صحيحة: (مشَرَّفة)

---

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (بينا).

(٢) (ونصب مثل): سقط من (ب).

(٣) رواية «اليونينيَّة»: (يميط) بالغيبة.

بفتح الشين، مُشدَّد الرَّاء المفتوحة فيهما؛ فيُحرَّر.

٢٤٦٧ - حَدَّثَني عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطُمٍ مِنْ آطَامِ المَدِينَةِ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ إِنِّي أَرَى مَوَاقِعَ الفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ القَطْرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهرُ أنَّه المُسنديُّ، كما تقدَّم في (الجمعة)[ح٨٩٩].

قوله: (عَلَى أُطُمٍ مِنْ آطَامِ المَدِينَةِ): (الأُطُم) بضمِّ الهمزة والطاء وتُسكَّن: بناء مرتفع، وجمعه: آطام، وقد تقدَّم[ح١٣٥٤].

٢٤٦٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ المَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللهُ لَهُمَا: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، فَحَجَجْتُ مَعَهُ، فَعَدَلَ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالإِدَاوَةِ، فَتَبَرَّزَ حَتَّى جَاءَ، فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الإِدَاوَةِ، فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَنِ المَرْأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾؟ فَقَالَ: وَا عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الحَدِيثَ يَسُوقُهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ، جِئْتُهُ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الأَمْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ، فَعَلَ مِثْلَهُ، وَكُنَّا -مَعْشَرَ قُرَيْشٍ- نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الأَنْصَارِ، إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الأَنْصَارِ، فَصِحْتُ عَلَى امْرَأَتِي، فَرَاجَعَتْنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: وَلِمَ تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟! فَوَاللهِ، إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ، وَإِنَّ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ اليَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ، فَأَفْزَعَنِي، فَقُلْتُ: جَاءَتْ مَنْ فَعَلَ مِنْهُنَّ بِعَظِيمٍ، ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَيْ حَفْصَةُ، أَتُغَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اليَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: خَابَتْ وَخَسِرَتْ، أَفَتَأْمَنُ أَنْ يَغْضَبَ اللهُ لِغَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ فَتَهْلِكِينَ، لَا تَسْتَكْثِرِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ وَلَا تَهْجُرِيهِ، وَاسْأَلِينِي مَا بَدَا لَكِ، وَلَا يَغُرَّنْكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأُ مِنْكِ وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ -يُرِيدُ: عَائِشَةَ- وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ: أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ النِّعَالَ لِغَزْوِنَا، فَنَزَلَ صَاحِبِي يَوْمَ نَوْبَتِهِ فَرَجَعَ عِشَاءً، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنَائِمٌ هُوَ؟ فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ،

قُلْتُ: مَا هُوَ؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ، طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نِسَاءَهُ، قُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ، كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ، فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، وَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ مَشْرُبَةً، فَاعْتَزَلَ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، قُلْتُ: مَا يُبْكِيكِ؟ أَوَلَمْ أَكُنْ حَذَّرْتُكِ؟ أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، هُوَ ذَا فِي المَشْرُبَةِ، فَخَرَجْتُ، فَجِئْتُ المِنْبَرَ، فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ المَشْرُبَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ أَسْوَدَ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ، فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ: ذَكَرْتُكَ لَهُ، فَصَمَتَ، فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ المِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ المِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ الغُلَامَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ؟ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُنْصَرِفًا؛ فَإِذَا الغُلَامُ يَدْعُونِي، قَالَ: أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ، قَدْ أَثَّرَ الرِّمَالُ بِجَنْبِهِ، مُتَّكِئٌ عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ حَشْوُهَا لِيفٌ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ قُلْتُ -وَأَنَا قَائِمٌ أَسْتَأْنِسُ-: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي، وَكُنَّا -مَعْشَرَ قُرَيْشٍ- نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْتُ: لَوْ رَأَيْتَنِي، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: لَا يَغُرَّنْكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأَ مِنْكِ وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ -يُرِيدُ: عَائِشَةَ- فَتَبَسَّمَ أُخْرَى، فَجَلَسْتُ حِينَ تَبَسَّمَ، ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللهِ؛ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ البَصَرَ غَيْرَ أَهَبَةٍ ثَلَاثَةٍ، فَقُلْتُ: ادْعُ اللهَ فَلْيُوَسِّعْ عَلَى أُمَّتِكَ، فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ وَأُعْطُوا الدُّنْيَا، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللهَ، وَكَانَ مُتَّكِئًا، فَقَالَ: «أَوَفِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟ أُولَئِكَ قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اسْتَغْفِرْ لِي، فَاعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ، وَكَانَ قَدْ قَالَ: «مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا» مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللهُ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَبَدَأَ بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: إِنَّكَ أَقْسَمْتَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَعُدُّهَا عَدًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأُنْزِلَتْ آيَةُ التَّخْيِيرِ، فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، وَلَا عَلَيْكِ أَلَّا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ»، قَالَتْ: قَدْ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِكَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمًا﴾» [الأحزاب: ٢٨-٢٩]، قُلْتُ: أَفِي هَذَا

أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ، ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّم أنَّ (بُكَيرًا) بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأنَّ (**اللَّيْث**): هو ابن سعد الإمام، وأنَّ (**عُقَيلًا**) بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّ (**ابْنَ شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ.

قوله: (﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾ [التحريم: ٤]): زاغت، وقيل: مالت؛ أي: عن الحقِّ والتَّوبة، أو عن الحقِّ إلى ما كرهه الرسول، [وقوله: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ الآية][(١)]: بمعنى الأمر؛ أي: توبا من الإزاغة والمظاهرة، أو ممَّا كره الرسول من التَّحريم، والله أعلم بما يُنزِّل.

قوله: (**فَعَدَلَ وَعَدَلْتُ مَعَهُ**): أي: عدل عن الطَّريق؛ لقضاء الحاجة/. [١/٣٠٧ب]

قوله: (**بِالإِدَاوَةِ**): تَقَدَّم ما (الإداوة) وأنَّه إناءٌ صغيرٌ[(٢)] من جلد؛ كالسطيحة، وجمعها: أَداوَى[ح١٥٠].

قوله: (**إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ**): في هذا العطفُ على الضَّمير المرفوع من غير أن يُؤكَّد، والأحسن توكيده، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥][(٣)].

قوله: (**وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ**): (جاره) هذا: قد جاء في بعض طرقه: (وأخ لِي من الأنصار)، وأخوه الأنصاريُّ عِتبان بن مالك، وقيل: أوس بن خَوليٍّ، وقد تَقَدَّم الكلام عليه مُطَوَّلًا[ح٨٩]، وسيأتي في (سورة التَّحريم) إن شاء الله تعالى بما فيه[ح٤٩١٣].

قوله: (**مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ**): تَقَدَّم ما هي (العوالي)، وتَقَدَّم كم بُعْد أقربها وأبعدها من المدينة فيما مضى[ح٨٩].

---

(١) ما بين معقوفين ليس في النسخ، زيد ليستقيم الكلام.

(٢) في (ب): (وأنَّه الإناء الصغير).

(٣) قال ابنُ مالكٍ في «شواهد التوضيح» (ص١٧٠-١٧١) في هذا الحديثِ وفي حديثِ: كنتُ أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقول: «كنت وأبو بكر وعمر...» الحديث [«صحيح البخاري» (٣٦٧٧)]: (تضمَّنَ هذا صحةَ العطفِ على ضميرِ الرَّفعِ المتَّصلِ غيرَ مفصولٍ بتوكيدٍ أو غيرِه، وهو ممَّا لا يُجيزُه النَّحْويُّونَ في النَّثرِ إلَّا على ضَعْفٍ، ويزعمونَ: أنَّ بابَهُ الشِّعْرُ، والصَّحيحُ جوازُه نثرًا ونظمًا، فمن النَّثرِ ما تقدَّم مِنْ قولِ عليٍّ وعمرَ رضي الله عنهما).

وقال في «ألفيَّته»:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وانظر كلام أبي ذرٍّ في «الناظر».

قوله: (مَعْشَرَ قُرَيْشٍ): (معشر): مَنْصوبٌ على الاختصاص، ونصبه ظاهر، وليس خبر (كَانَ)، خبرُها: (نَغْلِبُ).

قوله: (فَطَفِقَ): تَقَدَّم[ح١٩٨] أنَّه بكسر الفاء وفتحها؛ ومعناه: جعل.

قوله: (فَصِحْتُ عَلَى امْرَأَتِي): امرأة عمر بن الخطَّاب هذه ليست أنصاريَّةً فيما يظهر من عبارتِه، وامرأتُه زينبُ بنتُ مظعون أمُّ عبد الله وحفصة، صحابيَّة، تُوُفِّيَت بمكَّة[١]، وامرأته جَميلة بنت ثابت بن أبي الأقلح أوسيَّة؛ فيُحرَّر مَنْ هذه؟ وليست هذه واحدةً منهما، والله أعلم.

قوله: (وَلِمَ تُنْكِرُ؟): (تُنكرُ): مَرْفوعٌ، و(لِمَ): استفهام.

قوله: (أَنْ أُرَاجِعَكَ): (أَنْ) بفتح الهمزة، وسكون النُّون[٢]، النَّاصبة للفعل المستقبل.

قوله: (جَاءَتْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكِ مِنْهُنَّ بِعَظِيمٍ): كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: (كذا لهم، ولابن السَّكن: «خَابت» من الخيبة، والأوَّل الصَّواب، في غير هذا: «خَابت مَن فعل ذلكِ منهنَّ»[٣] فحسْبُ، ليس فيه «بعظيم») انتهى[مطالع٢/١٩٢].

قوله: (ذَلِكِ): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمُؤنَّث، وهذا ظاهرٌ معروف[٤].

قوله: (ثُمَّ جَمَعْتُ[٥] عَلَيَّ ثِيَابِي): هو جمع الثِّياب التي يبرز بها إلى النَّاس مِن الإزار والرِّداء دون ما يتفضَّل به مِن ثياب مَهنَته في بيته[٦].

قوله: (لَا تَسْتَكْثِرِي): أي: لا تُكثِري[٧] عليه السُّؤال؛ أي: تطلبي منه استخراج الكثير منه أو من الحوائج.

---

(١) قال ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٩٠٩): (ذكر الزُّبير أنَّها كانت من المهاجرات، وأخشى أن يكون وهمًا؛ لأنَّه قد قيل: إنَّها ماتت مسلمةً بمكَّة قبل الهجرة)، وتعقَّب الحافظ في «الإصابة» (٣١٩/٤) هذا الكلام، ورجَّح أنَّها هاجرت رضي الله عنها؛ وذلك لأنَّ في «صحيح البخاريِّ» (٣٩١٢) عن عمر أنَّه قال في حقِّ ولده عبد الله رضي الله عنه: (إنَّما هاجر به أبواه).

(٢) (النون): سقط من (ب).

(٣) «صحيح البخاري» (٥١٩١)، لكن لفظه: (خاب من فعل ذلكِ منهنَّ).

(٤) زيد في النسخ -وهو مستدرك في (أ)-: (قوله: «طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم نِسَاءَهُ»: هذا وَهم، والصَّواب ما جاء في رواية أخرى في «الصحيح»: «اعتزل نساءَه»)، وليس هذا موضعه، وسيأتي في موضعه مع إحالة المصنِّف عليه هنا.

(٥) في النسخ: (فجمعت)، وهي رواية الموضع الثاني، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١٤٠/٢).

(٧) في (ب): (تستكثري).

قوله: (مَا بَدَا لَكِ): (بَدا): غير مهموز؛ أي: ظَهر، وهذا ظاهرٌ، و(لكِ) بكسر الكاف[١]: خطاب لمؤنَّث، والآخر معروف.

قوله: (وَلَا يَغُرَّنْكِ[٢]): هو بإسكان نون التَّوكيد[٣]، وكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ): (أَنْ): بفتح الهمزة، وإسكان النُّون، وهذا معروف.

قوله: (جَارَتُكِ): (الجارة): الضَّرَّة، سُمِّيت جارة؛ لمجاورتها الأخرى، وسُمِّيت ضَرَّة؛ لما في اشتراكهما من الضَّرر، فعدلوا عن الضَّرَّة إلى الجارة، وسُمِّيت أيضًا الزَّوجةُ جارةً؛ من الجوار الذي هو دنوُّ المسكن[٤]، وأشار عمر رضي الله عنه بقوله: (جارتك): إلى عائشة، وسيأتي ذلك في الحديث.

قوله: (هِيَ أَوْضَأَ): يجوز في[٥] (أوضأ) النَّصب[٦]، وهو أرجح، والرَّفع، وبهما هو مضبوط في أصلنا بالقلم، ومعنى (أَوْضَأَ مِنْكِ): أي: أحسن منك.

قوله: (وَأَحَبَّ): هو معطوف على (أَوْضَأَ)، فإن نصبتَ (أوضأ) نصبتَه، وإن رفعتَ (أوضأ) رفعتَه، وبهما ضُبِط في أصلنا بالقلم.

قوله: (أَنَّ غَسَّانَ): هم حيٌّ من قحطان، معروفٌ، لا يُصرَف ويُصرَف، وقد تَقَدَّم، والمُتخَوَّف منه جَبَلةُ بن الأيهم كما في «تاريخ ابن أبي خَيْثَمَة» و«الأوسط» للطَّبرانيِّ[ح٨٧٥٩]، قاله بعض الحُفَّاظ العصريِّين[٧].

قوله: (تُنْعِلُ النِّعَالَ لِغَزْوِنَا): (تُنعِل): رُباعيٌّ، بضَمِّ أوَّله، وكسر العين[٨]، كذا اقتصر عليه النَّوويُّ في «شرح مسلم»[٩] أي: تجعل لها نِعالًا، وكذلك: أنعلتُ السَّيف، ولا يقال -عند أكثرهم-:

---

(١) زيد في (ب): (لأنَّه).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يغرَّنَّكِ).

(٣) في (ب): (التأكيد).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٨١).

(٥) (في): مثبت من (ب).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٧) انظر «هدي الساري» (ص٣٠٠).

(٨) وهي رواية «اليونينيَّة»، ورواية (ق): (تُنَعِّل).

(٩) انظر «شرح مسلم» (١٠/٣٣١)، ولفظه: (تُنعل الخيل: هو بضم التاء).

نَعِل، وقد قيل فيهما: نَعَلَ أيضًا[١]، ويقال: نعلت[٢] رِجْليَّ وأنعلتهما، الثُّلاثيُّ أكثر، وذكر الرُّباعيَّ ابنُ القطَّاع في «أفعاله» كما رأيته فيه[٣].

قوله: (عِشَاءً): هو بالكسر والمدِّ؛ مثل: العشيِّ، والعشيُّ والعشيَّة: من صلاة المغرب إلى العتمة.

قوله: (أَثَمَّ[٤] هو؟): هو بفتح الثَّاء، وتشديد الميم مفتوحة، وقد تَقَدَّم أنَّ معناها: أهناك هو؟ و(ثَمَّ) للتبْعيد بمنزلة (هنا) للتَّقريب[ح٨٩].

قوله: (طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نِسَاءَهُ): كذا هنا، والصَّواب ما جاء: (اعتزل رسولُ الله ﷺ نساءَه)[ح٤٩١٣]، وسيأتي مُطَوَّلًا[٥]، والله أعلم[٦].

قوله: (يُوشِكُ): أي: يقرُب ويُسرِع، وقد تَقَدَّم الكلامُ على (أوشك يوشِك)[ح١٩].

قوله: (فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي): تَقَدَّم أعلاه[٧] معناه.

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١٧٩/٤).

(٢) في (ب): (أنعلته).

(٣) انظر «الأفعال» (٢٢٣/٣-٢٢٤).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ والمستملي، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) وعليها علامة نسخة: (أنائم).

(٥) لم يذكر فيما يأتي في الحديثين (٤٩١٣، ٥١٩١) كلامًا مطوَّلًا، وفي «العقد الغالي» (ق٧٠): (فائدةٌ: طلَّق النبيُّ ﷺ من نسائه جماعة، وطلَّق حفصة مرَّة، ثم أراد أن يطلِّقها ثانيًا، فنزل جبريل فقال: راجعها؛ فإنَّها صوَّامة قوَّامة)، وإتمامًا للفائدة سأذكر ما قال فيه الحافظ في «الفتح» (١٩٥/٩)، قال: (قوله: «طلَّق رسول الله ﷺ نساءه»: كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور: «طلَّق» بالجزم، ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد [الطبقات الكبرى١٠/١٧٩]: «فقال الأنصاريُّ: أمرٌ عظيمٌ، فقال عمر: لعلَّ الحارث بن أبي شمر سار إلينا؟ فقال الأنصاري: أعظم من ذلك، قال: ما هو؟ قال: ما أرى رسول الله ﷺ إلَّا قد طلَّق نساءه»، وأخرج نحوه [الطبقات الكبرى١٠/١٨١] من رواية الزهريِّ عن عروة عن عائشة، وسمَّى الأنصاريَّ أوسَّ بن خولي، كما تقدم، ووقع قوله: «طلَّق» مقرونًا بالظنِّ...)، إلى أن قال: (ولعلَّ الجزم وقع من إشاعة بعض أهل النفاق، فتناقله الناس، وأصله ما وقع من اعتزال النبيِّ ﷺ نساءه، ولم تجر عادته بذلك، فظنُّوا أنَّه طلَّقهنَّ، ولذلك لم يعاتِب عمرُ الأنصاريَّ على ما جزم له به من وقوع ذلك)، وبهذا يتبيَّن أنَّ ما قاله المصنِّف في أن صوابه: (اعتزل) لا يستقيم، بل قاله الأنصاري على الظن، أو على ما أشاعه أهل النفاق.

(٦) زيد في النسختين وهو مستدرك في (أ): (وقد تقدَّم قريبًا أعلاه)، والذي تقدَّم مستدرك أيضًا، وليس في موضعه.

(٧) في (ب): (بظاهرها).

قوله: (فَدَخَلَ مَشْرُبَةً): هي بفتح الميم، وإسكان الشِّين المعجمة، وبالرَّاء المضمومة والمفتوحة، وتَقَدَّم ما هي[ح٣٧٨].

قوله: (رَهْطٌ): تَقَدَّم الكلام عليه[ح٢٧].

قوله: (فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ أَسْوَدَ): هذا (الغلام الأسود): جاء في بعض طرقه في «الصَّحيح»[م١٤٧٩] أنَّ اسمَه رَباح، وهو بفتح الرَّاء، وبالموحَّدة، وقد ذكر جماعةٌ: وكان يأذن على النَّبيِّ ﷺ، وهو مولاه ﷺ(١).

قوله: (عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ): (الرِّمَال): بكسر الرَّاء وضمِّها -قاله النَّوويُّ في «شرح مسلم»[١٢/٢٩٥] - وتخفيف الميم، وكذلك: «سريرٌ مرمولٌ»(٢)، و«مُرْمَلٌ»(٣)، و«رِمَال حَصِير» كلُّ ذلك يراد به: المنسوج من السَّعَف بالحبال، يقال فيه: رملْتُه وأرملْتُه(٤)/. [١/٣٠٨أ]

قوله: (أَسْتَأْنِسُ): هو فعلٌ مُستقبَلٌ.

قوله: (لَوْ رَأَيْتُنِي): هو بضَمِّ التاء، وكذا الثَّانية، وكذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ بضَمِّ التَّاء بالقلم؛ ومعناه: رأيت نفسي، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (بفتح التَّاء على الخطاب). انتهى، وهذا أظهر(٥)، والله أعلم.

قوله: (لَا يَغُرَّنْكِ): تَقَدَّم أنَّه(٦) بإسكان النُّون قريبًا(٧)، وكذا تَقَدَّم (جَارَتُكِ)، و(أَوْضَأُ)، و(أَحَبُّ).

قوله: (غَيْرَ أَهَبَةٍ): هو جمع (إِهاب)، وهو بفتح الهمزة والهاء وضمِّهما(٨)، و(الإِهاب) معروف؛ وهو الجلد، وقيل: إنَّما يقال للجلد: إهابٌ قبلَ الدَّبْغ، فأمَّا بعده؛ فلا(٩).

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٣٥)، «عيون الأثر» (٢/٤١٠)، «زاد المعاد» (١/١٢٤).

(٢) يعني: المذكور في حديث أنس بن مالك ﵁: (دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وهو عَلَى سَرِيرٍ مَرْمُولٍ)، أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (١١٦٣).

(٣) يعني: المذكور في حديث أبي موسى الأشعريِّ ﵁: (فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ عَلَى سَرِيرٍ مُرْمَلٍ)، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٤٣٢٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٩٨).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٥٢).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٦) في النُّسختين: (أنَّ)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٧) تقدَّم أنَّ رواية «اليونينيَّة»: (يغرَّنَّكِ).

(٨) انظر «الصحاح» مادة (أهب)، قال ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٥/٦٦١): (والهاء في «أهبة» مزيدة؛ للمبالغة).

(٩) انظر «النهاية» (١/٨٣) مادة (أهب).

قوله: (فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وسيجيء: (أَنَّ كسرى وقيصر فيما هما فيه)[ح٤٩١٣]، وهو قريب؛ لأنَّ كسرى ملكُ الفرس، وقيصر ملكُ الرُّوم، حُذِفَ المضافُ.

قوله: (وَأُعْطُوا الدُّنْيَا): (أُعطُوا): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (أَوَفِي ؟!): هو بفتح الواو استفهامُ إنكارٍ، و(أَوَ): إذا كانت استفهامًا؛ تُفتَح الواوُ، وقد قَدَّمتُ متى تُفتَح، ومتى تُسكَّن فيما مضى[ح٣].

قوله: (عُجِّلَتْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(طَيِّبَاتُهُمْ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (حِينَ أَفْشَتْهُ): أي: أذاعته وأظهرتْه.

قوله: (مَوْجِدَتِهِ(١)): هي بفتح الميم، وكسر الجيم، يقال من الغضب: وَجَد عليه يَجِد ويجُدُ وجْدًا، وجِدَةً، ووِجْدان، ومَوْجِدة(٢).

قوله: (وَإِنَّا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ): أي: أصبحنا من يوم بعد تسع وعشرين، وفي «صحيح مسلم» عن عائشة: (فلمَّا مضت تسع وعشرون ليلةً أعدُّهنَّ؛ دخل عليَّ رسول الله ﷺ)[م١٠٨٣]، وكلُّ الرِّوايات محمولةٌ على هذه الرِّواية؛ وهي: (لمَّا مضت تسع وعشرون ليلةً)، والله أعلم، وفي «مسلم» أيضًا: (فخرج إلينا صباح تسع وعشرين) من حديث عائشة[م١٠٨٤ (٢٤)] أي: صباح اللَّيلة التي بعد تسع وعشرين يومًا، وهي صبيحة ثلاثين؛ بدليل الرِّواية التي ذكرتُها قبل هذه، والله أعلم.

قوله: (تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ): هما أبو بكر عبدُ الله بن عثمان الصِّدِّيق، وأمُّ رُومان دعدٌ، ويقال: زينب رضي الله عنهما.

قوله: (ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ): في هذا دليل لما قاله الأكثرون من أنَّ نساءَه اخترْنَه، وعن الماورديِّ: (إلَّا فاطمة بنتَ الضَّحَّاك الكِلَابيَّة، وكان قد دخل بها، فاختارت الحياةَ الدُّنيا وزينتها، فسرَّحها، فلمَّا كان في زمن عمر رضي الله عنه؛ وُجِدت تلقط البَعْر، وتقول: اخترت الدُّنيا على الآخرة، فلا دنيا ولا آخرة)(٣)، وعن ابن الطَّلَّاع: (أنَّها كانت تلقط البَعْر، وتقول: أنا الشَّقيَّة). انتهى(٤)، وأنا أستبعد هذا عن هذه وعن غيرها من نسائه عليه الصلاة والسلام أن تختار الدُّنيا على رسول الله ﷺ، وقد قال الذَّهبيُّ: (فاطمة

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (مَوْجَدَته)، بفتح الجيم، وينظر هامشها.

(٢) انظر «الصحاح» و«القاموس» مادة (وجد).

(٣) انظر «الحاوي الكبير» (١١/١٥).

(٤) «أقضية رسول الله ﷺ» (ص٨٠)، وانظر «الطبقات الكبرى» (١٠/١٣٦).

بنت الضَّحَّاك يقال: إنَّ رسول الله ﷺ تزوَّج بها، وليس بشيء). انتهى[التجريد٢/٢٩٤]، وذكرها(١) ابن عبد البَرِّ، وذكر القصَّة، وردَّها(٢)، والله أعلم.

٢٤٦٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: آلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَتِ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ فَجَلَسَ فِي عُلِّيَّةٍ لَهُ، فَجَاءَ عُمَرُ، فَقَالَ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا»، فَمَكُثَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّم أنَّه مُحَمَّد بن سَلَام البِيْكَنْديُّ، وأنَّ (سلَامًا) الصَّحيحُ فيه: تخفيف اللَّام، مُطوَّلًا في أوَّل هذا التَّعليق[ح٢٠]، وحديثُه هذا لم أرَه في «أطراف المِزِّيِّ» بهذا السَّند؛ فاعلمْه، ويحتمل أنَّه سقط من «الأطراف» من نسختي(٣)، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا الفَزَارِيُّ): هو إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث(٤)، أبو إسحاق الفزاريُّ، أحد الأعلام، عن أبي إسحاق، وعبد الملك بن عُمَير، وعدَّةٍ، وعنه: موسى بن أيُّوب النصيبيُّ، وأبو توبة الحلبيُّ، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (ثقةٌ مأمونٌ إمامٌ)[الجرح٢/١٢٩]، تُوُفِّيَ سنة (١٨٦هـ)، أخرج له الجماعة(٥).

قوله: (آلَى): هو بمدِّ الهمزة؛ أي: حلف، وليس المراد الإيلاء المذكور(٦).

قوله: (فِي عُلِّيَّةٍ): تَقَدَّم أنَّها بضَمِّ العين وكسرِها، وهي معروفة[قبل ح٢٤٦٧].

٢٦ - بابُ مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى البَلَاطِ، أَوْ بَابِ المَسْجِدِ

قوله: (عَلَى البَلَاطِ): هو بفتح الموحَّدة، ولام مخفَّفة، في آخره طاءٌ مهملةٌ، موضع مُبلَّط(٧) بالحجارة بين المسجد والسُّوق بالمدينة، كذا قال ابن قُرْقُول(٨)، وقد تَقَدَّم(٩).

(١) في (ب): (وإنَّه ذكرها).
(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٢٨).
(٣) هذا الحديث ثابتٌ في «تحفة الأشراف» (٢٠٦/١)، لكن في ترجمة مروان بن معاوية الفزاريِّ عن حُمَيد عن أنس رضي الله عنه، لا في ترجمة إبراهيم بن محمَّد الفزاريِّ عن حميد.
(٤) بل هو مروان بن معاوية كما صرَّح به العينيُّ في «عمدة القاري» (٣٤١/١٠)، وسلف آنفًا أنَّ الحافظَ المِزِّيَّ طرَّف هذا الحديث في «تحفة الأشراف» (٢٠٦/١) في ترجمته، لا في ترجمة إبراهيم بن محمَّد.
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٦٧/٢).
(٦) هكذا في النسخ: (المذكور)، ولعلَّ الصواب: (المعروف) إذ مراده الإيلاء الشرعي، ولم يسبق له ذكر هنا.
(٧) في (ب): (الموضع المبلط).
(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٥٨٨/١).
(٩) لم يتقدَّم.

٢٤٧٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ المَسْجِدَ، فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ، وَعَقَلْتُ الجَمَلَ فِي نَاحِيَةِ البَلَاطِ، فَقُلْتُ: هَذَا جَمَلُكَ، فَخَرَجَ، فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالجَمَلِ، قَالَ: «الثَّمَنُ وَالجَمَلُ لَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هذا هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ الحافظ، تَقَدَّم مُتَرجَمًا، وأنَّ (فرهود) اسمُ جدِّه نُسِب إليه، وأنَّ النِّسبة إليه: فُرهوديٌّ وفَراهيديٌّ[ح٦٤].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ): هو بفتح العين، وكسر القاف، واسمه بَشِير -بفتح الموحَّدة[(١)]، وكسر الشين المعجمة- ابن عُقْبة النَّاجيُّ؛ بالنُّون، ويقال: الأزديُّ، البصريُّ، عن مجاهدٍ، والحسنِ، وأبي المتوكِّل النَّاجيِّ، وأبي نَضْرةَ، وجماعةٍ، وعنه: يحيى القطَّان، وبَهْزٌ، والأصمعيُّ، ومسلمُ بن إبراهيم، ويعقوبُ الحضرميُّ، وطائفةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين[(٢)] وغيرُه، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود في «المراسيل»، والتِّرمذيُّ في «الشَّمائل»[(٣)].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ): تَقَدَّم أنَّه عليُّ بن دُؤَاد، ويقال: ابن داود، و(النَّاجيُّ): بالنُّون، وبعد الألف جيمٌ، ثمَّ ياء النَّسب[(٤)].

قوله: (فِي نَاحِيَةِ البَلَاطِ): تَقَدَّم ضبط (البَلَاط)، وأين هو أعلاه؟، وقبل ذلك أيضًا[(٥)].

قوله: (يُطِيفُ): هو بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا[(٦)].

٢٧- بابُ الوُقُوفِ وَالبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

قوله: (سُبَاطَةِ): تَقَدَّم أنَّها بضَمِّ السِّين المهملة، وتخفيف المُوحَّدة بعدها، وبعد الألف طاءٌ مهملةٌ، ثمَّ تاءٌ، وأنَّها المَزْبَلَة، وأصلها/: الكُناسة التي تُلْقَى[ح٢٢٤]. [١/٣٠٨ب]

٢٤٧١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: لَقَدْ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا.

---

(١) في (ب): (بالموحَّدة المفتوحة).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٣٧٦).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤/١٧٠).

(٤) في (ب): (النسبة).

(٥) (أيضًا): ليس في (ب).

(٦) (جدًّا): ليس في (ب).

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ): هو ابن المُعتمِر، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شقيقُ بن سَلَمة مُتَرجَمًا[ح٤٨].

٢٨- بابُ مَنْ أَخَذَ الغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ

٢٤٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ؛ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ فَأَخَذَهُ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ): (عبد الله) هذا: هو ابن مَسْلَمَة القَعْنَبيُّ(١)، الحافظ المشهور، صاحب «مُوَطَّأ» سمعناه بحلبَ عاليًا.

تنبيهٌ: هذا الحديث متنُه في أصلَينا(٢): (بَينَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ؛ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ...) الحديث، والذي رأيتُه في «أطراف المِزِّيِّ»[تحفة٩/٣٩٠] بهذا السَّند الذي هنا هو: (بينما رجل يمشي في طريق؛ اشتدَّ عليه العطش)[ح٢٤٦٦]، وجعل الحديثَ الذي في أصلنا أنَّه أخرجه البخاريُّ عن قتيبة»[تحفة٩/٣٩١] -في (الصَّلاة)- عن مالك به[ح٦٥٢](٣)؛ فاعلمه، والله أعلم.

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تَقَدَّم ضبطًا وترجمةً[ح٦١٥]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذَكْوانُ الزَّيَّات السَّمَّان مُتَرجَمًا[ح٩]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا مرارًا.

قوله: (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ): هذا الرجل لا أعرفه، والظَّاهر أنَّه ممَّن قبلنا.

قوله: (فَشَكَرَ اللهُ لَهُ): تَقَدَّم ما معنى شكرِ الله للعبد، والخلافُ فيه[ح٦٥٢].

٢٩- بابٌ: إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ المِيتَاءِ -وَهِيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ- ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا البُنْيَانَ، فَيُتْرَكُ مِنْهَا الطَّرِيقُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ

قوله في التَّرجمة: (المِيتَاءِ) وكذا في الحديث: (إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ المِيْتَاءِ(٤)): قال ابن قُرْقُول: («مئتاء»: مهموز ممدود؛ يعني: الموت؛ لأنَّ النَّاس كلُّهم يسلكونها، وقد يُسهَّل؛ ومعناه:

---

(١) بل هو ابنُ يوسف التِّنِّيسيُّ، كما في رواية أبي ذرٍّ، وكما صرَّح به الحافظ في «النكت الظراف» -بهامش «تحفة الأشراف»- (٣٩١/٩).

(٢) في (ب): (أصلنا).

(٣) قد طرَّف ابنُ حجر هذا الحديث فيما زاده على المزِّيِّ في «النكت الظراف» فقال: (وقد أخرج البخاريُّ في «المظالم» عن عبد الله بن يوسف حديث: «بينما رجل») يعني هذا الحديث.

(٤) (الميتاء): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وإثباتها رواية الكشميهنيِّ؛ كما في هامش «اليونينيَّة».

كثيرة السُّلوك عليها، «مِفْعال» من الإتيان، قال أبو عُبيد: «وبعضهم يقول: مَأتيٌّ؛ أي: يأتي عليه النَّاس»[غريب الحديث٢/٢٠٥]، وهو صحيح أيضًا). انتهى[مطالع١/١٨٨]، ومعناها: الشَّارع.

قوله: (وَهِيَ الرَّحْبَةُ): بالفتح، وقد تُسكَّن.

قوله: (فَيُتْرَكُ[(١)] مِنْهَا الطَّرِيقُ): (يُترَك): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الطريقُ): مَرْفوعٌ نائب مناب[(٢)] الفاعل.

قوله: (سَبْعَةَ أَذْرُعٍ): وفي نسخة: (سبعَ)، (الذِّراع): يُذكَّر ويُؤنَّث، فمَن قال: (سبعةَ) ذكَّره، ومن قال: (سبعَ) أنَّثه، وهو مَنصوبٌ مفعولٌ ثانٍ.

٢٤٧٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خِرِّيتٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم مرارًا أن هذا هو التَّبُوذَكيُّ الحافظ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٦٣]، ولماذا نُسِب، وكذا[(٣)] تَقَدَّم (جَرِيرٌ): أنَّه بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وأنَّ (حَازمًا) بالزَّاي.

قوله: (عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خِرِّيتٍ): هو بكسر الخاء المعجمة، وتشديد الرَّاء المكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ مثنَّاة فوق، وزان: (سِكِّير وخِمِّير)، ويقال فيه: الخِرِّيت، بصريٌّ، عن السَّائبِ بنِ يزيدَ وأبي لَبيد[(٤)] لُمازةَ، وعنه: جَرِيرُ بن حَازم وحمَّادُ بن زيد، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه[(٥)].

٣٠- بابُ النُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ

وَقَالَ عُبَادَةُ: بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَن لَا نَنْتَهِبَ.

٢٤٧٤- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ الأَنْصَارِيَّ -وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ- قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النُّهْبَى وَالمُثْلَةِ.

قوله: (عَبْدَ اللهِ بنَ يَزِيدَ الأَنْصَارِيَّ؛ وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ): هذا عبد الله الأوسيُّ الخَطْمِيُّ، تَقَدَّم[ح٦٩٠]

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي الوقت من نسخة، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (فَتُرِك).

(٢) في (ب): (قائم مقام).

(٣) (كذا): ليس في (ب).

(٤) في النُّسختين: (مرثد)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٠١)، «تذهيب التهذيب» (٣/٢٧١)، «الكاشف» (١/٢٧٢)، «تقريب التهذيب» (ص٢١٤).

الكلام عليه، وقد وقع في طُرَّة أصلنا تجاه (عبد الله بن يزيد): (زيد)(١) نسخة، وهذه النُسخة ليست صحيحةً، والله أعلم، و(**عَدِيُّ بنُ ثَابِتٍ**): سبطُ عبدِ الله بن يزيدَ الخَطْميِّ.

قوله: (**وَالمُثْلَةِ**): هي بضَمِّ الميم، وإسكان المثلَّثة، كذا اقتصر عليه صاحب «الصِّحاح»(٢)، وهو التَّشويه بالخُلُق مِن قَطْع الأنف والآذان، وجمعها: مُثُلاتٌ ومُثَلٌ، وفي «المطالع» ما لفظه: («ستجدون في القوم مِثلةً» -بكسر الميم [بالقلم-، كذا قيَّده الأَصيليُّ، وقيَّده غيره: «مُثلة»(٣)، وكلاهما صحيح). انتهى](٤)، وقال شيخنا الشَّارح: («المُثْلة»: بضَمِّ الميم، وإسكان الثَّاء، ويقال أيضًا: بفتح الميم، وضمِّ الثَّاء، وجمعها: مُثُلاتٌ، وضَبَطه ابن التِّين: بفتح الميم، وضمِّ الثَّاء، وضُبِط في بعض الكتب بالأوَّل، ثمَّ فسَّرها...) فذكره. انتهى[التوضيح١٦/٢٣].

٢٤٧٥- **حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِيْنَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِيْنَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِيْنَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِيْنَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ إِلَّا النُّهْبَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّه بضَمِّ العين، وفتح الفاء، وكذا تَقَدَّم (**اللَّيْثُ**): أنَّهُ ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وكذا تَقَدَّم (**عُقَيْلٌ**): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وكذا تَقَدَّم (**ابْنِ شِهَابٍ**): أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): أنَّه ابن الحارث بن هشام، أحد الفقهاء السَّبعة، على قولٍ، مُترجَمًا[ح١٩٣٠]، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو هُرَيْرَةَ**) أعلاه.

قوله: (**وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): قائل هذا هو ابن شهاب المذكور في السَّند

---

(١) وهي رواية الكشميهنيِّ.

(٢) انظر «الصحاح» مادة (مثل).

(٣) كذا ضبطه، وفي المطالع (١٤/٤): («مُثْلَةً» كذا قيده الأَصيلي، وقيده غيره: «مَثُلَةً»)، وهو الموافق لضبط القاضي في «مشارق الأنوار» (٤٤/٢) حيث قال: («مُثْلة» بضمِّ الميم وسكون الثاء، كذا ضبطه الأَصيليُّ، وعند غيره: «مَثُلة» بفتح الميم وضمِّ الثاء).

(٤) ما بين المعقوفين تكرر في (ب) بعد قوله لاحقًا: (أيضًا بفتح الميم).

قبله، رواه أيضًا البخاريُّ عن سعيد ابن عُفَير، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن سعيد -هو ابن المسيَّب- وأبي سلمة، عن أبي هريرة؛ فاعلمْه، وليس تعليقًا.

قوله: (مِثْلَهُ): هو مَنْصوبٌ مفعول (حَدَّثَنَا)، ولو كان تعليقًا؛ لكان (مثلُه) مرفوعًا على أنَّه مبتدأ و(عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ): الخبر مُقدَّمًا، والله أعلم.

٣١- بابُ كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الخِنْزِيرِ

٢٤٧٦- **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**: **حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ**: أَخْبَرَنِي **سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ**: سَمِعَ **أَبَا هُرَيْرَةَ** عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، **وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ**، **وَيَضَعَ الجِزْيَةَ**، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، تَقَدَّم مرارًا، الحافظُ المشهورُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن عُيَينة، أحدُ الأعلام، و(**الزُّهْرِيُّ**): تَقَدَّم أعلاه[(١)] وقبله مرارًا، و(**سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ**): تَقَدَّم مرارًا أن ياءَه بالفتح والكسر، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمُه (المسيَّب) لا يقال إلَّا بالفتح، وأنَّ (**أَبَا هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحمن بن صخر، تَقَدَّم أعلاه وقبله مرارًا.

قوله: (**وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ**): تَقَدَّم الكلام عليه في (باب شراء المملوك من الحربيِّ وعتقِه)[(٢)]، وعلى رواية: (والقرد)، وعزوها[ح٢٢٢٢].

قوله: (**وَيَضَعَ الجِزْيَةَ**): تَقَدَّم[ح٢٢٢٢] أنَّ معناه: أن يُسقِطَ حكمَها، فلا يَقْبَلُ إلَّا الإسلامَ، وقيل: يَضعُها على كلِّ كافر؛ لِغلبته وظُهوره، وقيل: يَقتل كلَّ مَن كان يؤدِّيها؛ لِنَبذهم العهد وخُروجهم مع الدَّجَّال[(٣)]، والله أعلم/. [١/٣٠٩أ]

٣٢- بابٌ: هَلْ تُكَسَّرُ الدِّنَانُ الَّتِي فِيهَا الخَمْرُ وَتُخَرَّقُ الزِّقَاقُ؟

فَإِنْ كَسَرَ صَنَمًا أَوْ صَلِيبًا أَوْ طُنْبُورًا أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِخَشَبِهِ، وَأُتِيَ شُرَيْحٌ فِي طُنْبُورٍ كُسِرَ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ.

قوله: (**بَابٌ: هَلْ تُكَسَّرُ الدِّنَانُ**): (تُكَسَّرُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الدِّنانُ): مَرْفوعٌ نائب

---

(١) في (ب): (تقدَّما).

(٢) إنَّما هو في (باب قتل الخنزير) بعده ببابين.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٢٢).

مناب الفاعل، و(الدِّنان) بكسر الدَّال المهملة، جمع: دَنٍّ؛ وهو الحُبُّ؛ الخابية، فارسيٌّ مُعرَّبٌ، والجمع: الحِبَاب[1].

قوله: (**وَتُخَرَّقُ**[2] **الزِّقَاقُ**): (تُخرَّقُ) بالخاء المعجمة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، مُشدَّدٌ ومُخفَّفٌ[3]، يقال: خَرَقتُ الثَّوبَ وخرَّقتُه[4]، و(الزِّقاقُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل[5].

[قوله: (**أو طُنْبُورٍ**): هو بضَمِّ الطَّاء، معروفٌ، آلةٌ من آلات اللَّهو][6].

قوله: (**أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِخَشَبِهِ**): (يُنْتَفَعُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**وَأُتِيَ شُرَيْحٌ**): (أُتِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شُرَيح): بالشين المعجمة، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وهو شُرَيح بن الحارث القاضي، أبو أميَّة الكنديُّ القاضي[7]، العالمُ المشهورُ، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٢٥].

٢٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نِيرَانًا **تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ**، قَالَ: «عَلَى مَا **تُوقَدُ هَذِهِ النِّيرَانُ**؟» قَالُوا: **عَلَى الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ**، قَالَ: «اكْسِرُوهَا، **وَأَهْرِيقُوهَا**»، قَالُوا: **أَلَا نُهَرِيقُهَا** وَنَغْسِلُهَا؟ قَالَ: «اغْسِلُوا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: **كَانَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ** يَقُولُ: الحُمُرُ الأَنَسِيَّةُ؛ بِنَصْبِ الأَلِفِ وَالنُّونِ.

قوله: (**تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ**): تَقَدَّم أنَّ (خيبر) في آخر السَّادسة، أو في أوَّل السَّابعة، وتَقَدَّم سببُ الاختلاف فيما مضى[ح٢٠٩].

قوله: (**تُوقَدُ هَذِهِ النِّيرَانُ**): (تُوقَدُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النِّيرَانُ): مَرْفوعٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**عَلَى الحُمُرِ الأَنَسِيَّةِ**): هو بفتح الهمزة والنُّون، قال ابن قُرْقُول: (كذا ذكره البخاريُّ عن ابن أبي أُوَيس). انتهى، وسيجيء هذا هنا، قال ابن قُرْقُول: (وكذا قيَّدناه عن أبي بحر في «مسلم»[م١٤٠٧]، وكذا

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (حبب)، «مطالع الأنوار» (٣/٣٥).

(٢) كذا في النُّسختين و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (أو تُخرَّق).

(٣) رواية «اليونينيَّة» بالتشديد.

(٤) (يقال: خَرَقتُ الثَّوبَ وخرَّقتُه): جاء في النُّسختين في آخر الفقرة، والمثبت من (ت)، ولعلَّه الأليق.

(٥) زيد في (أ): (وتُخرَّق: مخفَّف ومُشدَّد، تَقَدَّم قريبًا)، وزيد في (ب): (وتُخرَّق: مُشدَّد ومخفَّف، كما تَقَدَّم قريبًا)، وليس في (ت)، ويعني بقوله: (تَقَدَّم قريبًا): ما ذكره في أوَّل هذه الفقرة، وهو مستدرك في (أ)، ولعلَّ المثبت هو الأنسب.

(٦) ما بين معقوفين جاء في (ب) لاحقًا بعد قوله: (قوله: وأُتي شريح... ترجمته).

(٧) (القاضي): ليس في (ب).

قيَّده الأَصيليُّ، وابن السَّكن، وأبو ذرٍّ، وأكثر روايات الشُّيوخ فيه: بكسر الهمزة، وسكون النُّون[١]، وكلاهما صحيح)[مطالع١/٣١٥].

قوله: (وَأَهْرِيقُوهَا[٢]): هو بفتح الهمزة والهاء، ويجوز سكون الهاء، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَلَا نُهْرِيقُهَا): (ألا): للاستفتاح، مُخفَّفة، و(نُهْرِيقُهَا): بضَمِّ النون، وفتح الهاء وتُسكَّن.

قوله: (كَانَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ[٣]): هو إسماعيل بن أبي أويس عبدِ الله، شيخُ البخاريِّ ومسلم، وهو ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، تَقَدَّم مرارًا.

٢٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الكَعْبَةِ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَسِتُّونَ نُصُبًا، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ الآيَةَ [الإسراء: ٨١].

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو[٤] ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، تَقَدَّم[٥]، وكذا تَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ): أنَّه عبد الله بن يَسار، أبو يَسار المكِّيُّ، مولى ثقيف، عن أبيه، وطاوسٍ، ومجاهدٍ، وعنه: شعبةُ وابنُ عُلَيَّة، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٣١هـ)، أخرج له الجماعة[٦]، وقد تَقَدَّم، ولكن طال العهد به[ح٧٢].

قوله: (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ): هو بفتح الميمَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، واسمه عبد الله بن سَخْبَرة الأزديُّ، أبو مَعْمَر الكوفيُّ، عن عليٍّ، وابنِ مسعود، وخبَّابٍ، وأبي مسعود الأنصاريِّ، وعنه: إبراهيمُ النَّخَعيُّ، ومجاهدٌ، وعُمَارةُ بن عُمَير، وجماعةٌ، وثَّقه ابن مَعِين[٧] وغيرُه، تُوُفِّيَ في[٨] ولاية عُبيد الله بن زياد، أخرج له الجماعة[٩]، وقد تَقَدَّم، ولكن طال به العهد[ح٧٤٦].

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).
(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وَأَهْرِقُوهَا).
(٣) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ؛ كما في هامشها.
(٤) في (ب): (تَقَدَّم أنَّه).
(٥) (تَقَدَّم): ليس في (ب).
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢١٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/٥١٥).
(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٦٨).
(٨) (في): سقط من (ب).
(٩) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٦)، «المقتنى في سرد الكنى» (٢/٩٠).

قوله: (دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ...)، الحديث: هذه الدَّخْلةُ كانت في رمضان سنة ثمان في الفتح، وقد تَقَدَّم كم كان في الشَّهر[ح١٠٠٤]؟

قوله: (نُصُبًا): هو بضَمِّ النُّون والصَّاد المهملة، ويجوز إسكانُها، وهو حجَر كانوا ينصبونه في الجاهليَّة، ويتَّخذونه صنمًا، فيعبدونه، والجمع: أنصاب.

قوله: (يَطْعُنُهَا): هو بضَمِّ العين وفتحِها، تَقَدَّم[ح٣٣٤].

٢٤٧٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتِ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَهَتَكَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ نُمْرُقَتَيْنِ، فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تَقَدَّم.

قوله: (عَلَى سَهْوَةٍ): هي بفتح السِّين المهملة، وإسكان الهاء: الصُّفَّة تكون بين يدي البيت، وقد سلفت(١).

قوله: (تَمَاثِيلُ): أي: تصاوير ذوات أشخاص وأَجْرَام.

قوله: (فَهَتَكَهُ): أي: جذبه فقَطَعَهُ أو طائفةً منه، أو جذبه فشقَّه.

قوله: (نُمْرُقَتَيْنِ): (النُّمرُقة) بضَمِّ النُّون والرَّاء، ويقال: بكسرهما، ويقال: بضَمِّ النُّون، وفتح الرَّاء(٢)؛ ثلاث لغات، ويقال: نُمرُق؛ بغير تاء: الوسادة، وقيل: المرافق، وقيل: المَجَالس، لعلَّه: الطَّنافس، وقد تَقَدَّم[ح٢١٠٥].

٣٣- بابُ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ

٢٤٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ -هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ-: حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

---

(١) لم تتقدَّم.

(٢) كذا هنا، وذكر اللغة الثالثة في الموضع السابق: (بفتح النون وضمِّ الراء)، قال صاحب «القاموس» مادة (نمرق): (والنمرقة: مثلَّثة)، وتعقَّبه صاحب «تاج العروس» مادة (نمرق)، فقال: (أي: بتثليث النون؛ الضمُّ هو المشهور، والكسر لغة حكاها يعقوب، كما في «الصحاح» و«العباب»، وقال الفرَّاء: وسمعتها من بعض كَلْب، كما في «اللسان»، وأمَّا الفتح؛ فلم أره فيما تيسَّر عندي من الموادِّ إلَّا أن تكون اللغة الثالثة فتح الراء مع ضمِّ الميم، ولكن يحتاج إلى دليلٍ قويٍّ).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] أَبُو الأَسْوَدِ): هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن نوفل بن الأسود، أبو الأسود، يتيم عروةَ، الأسديُّ، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٨٨].

٣٤- بابٌ: إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ

قوله: (إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً): هي بفتح القاف، وإيَّاكَ أنْ تكسرها، ويقول النَّاس: لا تَفتحِ (الجِراب)، ولا تكسرِ (القَصْعة)، ولكنَّ الفتحَ[(٢)] في (الجِراب) لُغَيَّةٌ حكاها النَّوويُّ[(٣)]، وشيخنا صاحب «القاموس» مجد الدين [القاموس: جرب] مع كثرة اطِّلاعه لم يرها إلَّا في كلام النَّوويِّ.

٢٤٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا، فَكَسَرَتِ القَصْعَةَ، فَضَمَّهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: «كُلُوا»، وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالقَصْعَةَ حَتَّى فَرَغُوا، فَدَفَعَ القَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ المَكْسُورَةَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو[(٤)] يحيى بنُ سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، وقد تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٣].

قوله: (كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ): (بَعْض نِسَائه)[(٥)] المشار إليها: هي عائشة رضي الله عنها، كذا صرَّح بها التِّرمذيُّ في روايته[ت١٣٥٩]/. [١/٣٠٩ب]

قوله: (فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ): هذه المرسِلة اختُلف فيها؛ فقيل: صفيَّة، كذا في «أبي داود»[د٣٥٦٨] و«النَّسائيِّ»[س٧/٧١] بإسنادٍ فيه مقال، قاله شيخُنا الشَّارح[التوضيح١٦/٣٧]، وقيل: حفصة، كذا في بعض طرق الحديث خارج الكتب[(٦)]، وقيل: زينب بنت جحش، وقيل: أمُّ سلمة، حكاهما المحبُّ

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٢) في النسخ: (الكسر)، وهو سبق قلم، وقد ذكره المصنِّف على الصواب في مواضع، منها: في الحديث (٢٣٠٩).

(٣) انظر «شرح مسلم» (١٢/٣٢١).

(٤) في (ب): (مرارًا أنَّه).

(٥) (بعض نسائه): ليس في (ب).

(٦) يقصد خارج الكتب الستة، والحديث في «مسند أبي يعلى» (٣٣٣٩).

الطَّبريُّ، نقله شيخُنا عنه، وعزا الثَّاني إلى المنذريِّ أيضًا(١). انتهى(٢)، والظَّاهر أنَّهنَّ اجتمعن في بيت واحدةٍ منهنَّ، وأرسلن ذلك لرسول الله ﷺ، فأُضِيف الإرسال في(٣) كلِّ حديث لواحدةٍ منهنَّ، والله أعلم، وفي تعدُّد الواقعةِ بُعْدٌ(٤)، وقد ذكر ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ الأقوالَ، وذكر ما يشهدُ لبعضها(٥)، والله أعلم.

قوله: (مَعَ خَادِمٍ): الظَّاهر أنَّها جارية، ولا أعرفها، والله أعلم.

وقوله: (وَحَبَسَ الرَّسُولَ): يعني: المُرْسَل بها.

فائدةٌ: كان في هذه القَصْعة حَيْسٌ، قاله شيخنا[التوضيح ١٦/٣٨] عن «المحلَّى»[١٩١/٨].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سعيد بن الحَكَم بن مُحَمَّد بن سالم الجُمَحيُّ، وهو شيخُ البخاريِّ، وقد تَقَدَّم الكلام على ما إذا قال البخاريُّ: (قال فلان) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه مُتَّصل، مُطوَّلًا، والظَّاهر أنَّه أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح٤٢].

فإنْ قيل: ما الحكمة في إتيان البخاريِّ بهذا؟ **فالجواب**: أنَّ فيه التَّصريحَ بأنَّ حُمَيدًا حدَّثه أنسٌ به، وفي السَّند الأوَّل عنعن حُمَيد عن أنس، وهو مُدَلِّس، والله أعلم.

٣٥- بابٌ: إِذَا هَدَمَ حَائِطًا؛ فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ

٢٤٨٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ: جُرَيْجٌ الرَّاهِبُ يُصَلِّي، فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا، فَقَالَ: أُجِيبُهَا أَوْ أُصَلِّي؟ فَقَالَتِ: اللَّهُمَّ، لَا تُمِتْهُ حَتَّى تُرِيَهُ وُجُوهَ المُومِسَاتِ، وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: لَأَفْتِنَنَّ جُرَيْجًا، فَتَعَرَّضَتْ لَهُ فَكَلَّمَتْهُ، فَأَبَى، فَأَتَتْ رَاعِيًا، فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا، فَقَالَتْ: هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ، فَأَتَوْهُ، وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ، فَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ، فَتَوَضَّأَ

(١) حكى المنذريُّ في «مختصر سنن أبي داود» (٥/٢٠١) ثلاثة أقوال: أنَّها زينب، وقيل: أم سلمة، وقيل: صفيَّة، رضي الله عنهن.

(٢) انظر «التوضيح» (١٦/٣٨).

(٣) في (ب): (إلى)، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٥/١٤٩): (أمَّا المرسِلة؛ فهي زينب بنت جحش، ذكره ابن حزم في «المحلى» [٨/١٩١] من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم، عن حُمَيد: سمعت أنسَ بنَ مالك: أنَّ زينب بنت جحش أهدت إلى النَّبيِّ ﷺ وهو في بيت عائشة...)، ثمَّ ذكر الأقوالَ الأخرى في المرسِلة مع أدلَّتها، ثمَّ قال: (تحرَّر من ذلك أنَّ المراد بمَن أُبهم في حديث الباب هي زينبُ؛ لمجيء الحديث من مخرجه؛ وهو حميد عن أنس، وما عدا ذلك فقصصٌ أخرى).

(٥) انظر «الإفهام» (ص٢٢٢-٢٢٣).

وَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى الغُلَامَ، فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاعِي، قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ طِينٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ الحافظ، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٦٤]، وكذا تَقَدَّم (**جَرِيرٌ**): أنَّه بفتح الجيم، وكسر الراء، وأنَّ (**حَازِمًا**) بالحاء المهملة والزَّاي.

قوله: (**يُقَالُ لَهُ: جُرَيْجٌ الرَّاهِبُ**(١)): تَقَدَّم أنَّ (جُرَيجًا): كان أوَّلًا تاجرًا، ثمَّ تعبَّد، وقد تَقَدَّم ما حدَّث به اللَّيث عن يزيدَ بن حَوْشَب في (الصَّلاة)، والكلام على ما رواه اللَّيث[قبل ح١٢٠٦].

قوله: (**فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ**): أمُّه لا أعرفُ اسمَها.

قوله: (**فَدَعَتْهُ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا**): تَقَدَّم في (الصَّلاة) أنَّ في إجابة أحد الوالدين في الصَّلاة ثلاثةَ أوجهٍ، فانظره[قبل ح١٢٠٦].

قوله: (**وُجُوهَ المُومِسَاتِ**): واحدتهنَّ: مُوْمِسة، وهي بضَمِّ الميم الأولى، وإسكان الواو، ثمَّ ميم مكسورة، ثمَّ سين مهملة، ثمَّ تاء التَّأنيث: الفاجرة، وقد تقدَّمت[ح١٢٠٦].

قوله: (**فَقَالَتِ امْرَأَةٌ**): هذه المرأة لا أعرف اسمها، وقد ذكر ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ أنَّ في «المعجم الأوسط» للطَّبرانيِّ في (من اسمه شعيب) عن عمران بن حُصَين: (أنَّ التي قالت عنه: إنَّه الذي فعل بها هي بنت ملك القرية)[طس٧٤٩٤]. انتهى[الإفهام٢٢٤]، وأنا أستبعد صحَّة ذلك؛ لأنَّها كانت راعية، كما في بعض طرقه(٢)، وكون بنت ملك القرية ترعى فيه بُعْد، وأيضًا بنت ملك(٣) الغالب أنَّها لا تُمكِّن راعيًا من نفسها، والله أعلم، ولا تتحدَّث مع جماعة أنَّها تَفتِن جُرَيجًا، وإنَّما هذه مُتظاهِرة بالفسق، والله أعلم.

قوله: (**فَأَتَتْ رَاعِيًا**): اسم هذا الرَّاعي صُهَيب، كذا في «مبهمات ابن بَشْكُوال»[الغوامض٢/٥٧٥]، وقد قدَّمته[ح١٢٠٦].

قوله: (**فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاعِي**): تَقَدَّم كلام هذا الغلام في جملة مَن تكلَّم في المهد، وهم جماعة، فانظرهم في (الصَّلاة)[ح١٢٠٦].

❋❋❋

(١) (الراهب): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية كريمة.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) زيد في (ب): (القرية).

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٦ - كتاب الشركة

١ - بابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَالنِّهْدِ وَالعُرُوضِ

وَكَيْفَ قِسْمَةُ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ مُجَازَفَةً أَوْ قُبْضَةً قُبْضَةً، لِمَا لَمْ يَرَ المُسْلِمُونَ فِي النِّهْدِ بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا، وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةُ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَالقِرَانِ فِي التَّمْرِ.

(كِتَابُ الشَّرِكَةِ) إلى (كِتَاب الرَّهْنِ فِي الحَضَرِ).

قوله: (الشَّرِكَةِ): هي بفتح الشين وكسر الراء، وبكسر الشين وإسكان الراء، وبفتح الشين مع إسكانها أيضًا، و(شِرْك)(١).

قوله: (وَالنِّهْدِ): قال ابن قُرْقُول: (بكسر النُون: إخراج القوم نفقتَهم وخلطُها عند المرافقة في سفر، وتُسمَّى: المُخارَجة، وفسَّره القابسيُّ: بطعام الصُلح بين القبائل، والأوَّل أعرَف، وحكى بعضهم فيه فتح النُون). انتهى[مطالع٤/٢٢٦]، وابن الأثير في «النِّهاية» لم يذكر فيه سوى الكسر(٢)، وفي «القاموس» ذكر الكسرَ، ثمَّ قال: (وقد تُفتَح)(٣).

فائدةٌ: عن المدائنيِّ، وابن الكَلْبيِّ، وغيرهما: أنَّ أوَّل مَن وضع النَّهْد الحُضَينُ بن المُنذر الرَّقاشيُّ. انتهى(٤).

قال ابن سُرَيْج أبو العبَّاس: (وللمسافرين خلطُ أزوادهم، وإنْ تفاوتوا في الأكل، قال: وهذا أولى بالجواز؛ لأن كلًّا منهم من أهل المسامحة)، قال النَّوويُّ: (لا خلاف في جواز خلط المسافرين على الوجه المذكور، بل هو(٥) مُستحبٌّ، ونقل صاحب «البيان»[٦/٣٧٤] عن أصحابنا أنَّه مُستحبٌّ، ذكره في «باب الشَّرِكة»، ودلائله من الأحاديث الصَّحيحة كثيرةٌ). انتهى[الروضة٤/١٩٠]، وقال النَّوويُّ في آخر

(١) انظر «تاج العروس» مادة (شرك).

(٢) انظر «النهاية» (٥/١٣٤) مادة (نهد).

(٣) انظر «القاموس» مادة (نهد).

(٤) انظر «التوضيح» (١٦/٥٠).

(٥) (هو): ليس في (ب).

(الشَّرِكة) من «الرَّوضة»: (يُستحبُّ اشتراك المسافرين في الزَّاد مجلسًا مجلسًا، نصَّ عليه أصحابنا، وصحَّت فيه الأحاديثُ، والله أعلم) انتهى[الروضة ٤/٢٩٠].

قوله: (وَالعُرُوضِ): بضَمِّ العين، هو[١] جمع (عَرْض) بفتحها، وتَقَدَّم ما هو[قبل ح١٤٤٨].

قوله: (أَوْ قَبْضَةً): (قَبْضَةً) في أصلنا: بفتح القاف، واعلم أنَّ الشَّيء المقبوض بالضَّمِّ، وربَّما تُفتَح قافُه، والمرَّة بالفتح[٢].

قوله: (وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةُ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ): تقديره: وكذلك مجازفة الذَّهب مع الفضَّة، فالواو بمعنى (مع)، وذلك لأنَّ مجازفةَ الذَّهب بالذهب غيرُ جائزةٍ بالإجماع؛ لتحريم التَّفاضُل في كلٍّ واحد منهما، وإنَّما اختلفوا في قسمة الذَّهب مع الفضَّة مجازفة، أو بيع ذلك مجازفة، فكرِهَهُ مالكٌ ورآه مِن بيع الغَرَر والقِمَار، ولم يُجِزْهُ[٣]، وأمَّا الكوفيُّون والشَّافعيُّ وجماعةٌ من العلماء؛ فأجازوا ذلك؛ لأنَّ الأصل في الذَّهب بالفضَّة جوازُ التَّفاضُل، فلا حرجَ في بيع الجُزافِ مِن ذلك وقسمتِه[٤].

٢٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِلِ، فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِئَةٍ

---

(١) (هو): ليس في (ب).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (قبض).

(٣) لم يُجِزْه الإمام مالك إذا كان دراهم بدنانير ولم يُعْلَم عددها، ففي «المدوَّنة الكبرى» (٨/٤٢٣): (قلت: أرأيت إن اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم إذا كان شراؤه إيَّاها بغير دراهم مضروبة.
قلت: أيصلح أن أبيع الذهب جُزافًا بالفضة جُزافًا؟ قال مالك: لا بأس بذلك ما لم تكن سكَّة مضروبة، فإن كانت سكَّة مضروبة دراهم ودنانير؛ فلا خير في ذلك؛ لأنَّ ذلك يصير مخاطرة وقمارًا إذا كان ذلك سكَّة مضروبة دراهم أو دنانير).
وقال ابن عبد البر في «الكافي في فقه أهل المدينة» (٢/٦٤٣-٦٤٤): (ولا بأس ببيع نقر الفضة جُزافًا بدنانير معلومة، وكذلك سبائك الذهب جُزافًا بدراهم معلومة، وكذلك الحلي المصوغ من الذهب والذهب المكسور يجوز بيع كلِّ واحدٍ جُزافًا بالدراهم المعلوم وزنها، وإن كان ذلك من فضة حليًا أو مكسورًا أو محشوًّا أو فارغًا أو نقرًا أو سبائك؛ جاز كلُّ ذلك جُزافًا بالدنانير المعلوم وزنها، وكذلك يجوز نقر الذهب بنقر الفضة إذا كان كلُّ ذلك يدًا بيد، ولا تحل النسيئة في شيء من ذلك، ولا يجوز عند مالك بيع الدنانير بالدراهم جُزافًا ويجوز عنده عددًا)، وانظر «حاشية الدسوقي» (٣/٤١).

(٤) انظر «فتح القدير» (٦/٢٦٢)، «الأم» (٤/٥٩)، «المغني» (٥/٤٤٠-٤٤١).

وَأَنَا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ؛ فَنِيَ الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ، فَكَانَ مِزْوَدَيْ تَمْرٍ، وَكَانَ يُقَوِّتُنَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا، حَتَّى فَنِيَ فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ، فَقُلْتُ: وَمَا تُغْنِي تَمْرَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنِيَتْ، قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى البَحْرِ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرِبِ، فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الجَيْشُ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِلَعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنُصِبَتَا، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصِبْهُمَا.

قوله: (بَعَثَ النَّبِيُّ⁽¹⁾ ﷺ بَعْثًا⁽²⁾، وأَمَّرَ⁽³⁾ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ): هذه السَّرية تُعرَف بسريَّة الخَبَطِ، وكانت في رجب سنة ثمان، وهو بعْثٌ مشهورٌ، وسيأتي في «الصَّحيح»[ح٤٣٦٠]، وأذكر فيه نُكتةً إن شاء الله تعالى.

قوله: (إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ): هما مرفوعان منوَّنان، وكذا (وَمَا تُغْنِي تَمْرَةٌ): فاعل، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (مِثْلُ الظَّرِبِ): هو بالظَّاء المعجمة⁽⁴⁾ المُشَالة، وكسر الرَّاء، وبالموحَّدة: الجُبَيل، وفي «المطالع»: (ويقال فيه أيضًا: ظِرْب، كذا قيَّدناه عن أبي الحُسَين)[مطالع٣/٣٠٤]، وقد تَقَدَّم الكلام في قوله: (على الظِّراب) ما هي[ح١٠١٣].

قوله: (بِضِلَعَيْنِ): (الضِّلَع) بكسر الضَّاد وفتح اللَّام، وتُسكَّن، لغةٌ أيضًا/. [٣١٠/١أ]

قوله: (فَرُحِلَتْ): هو بتخفيف الحاء؛ أي: وُضِعَ عليها رَحْلُها، قال ابن قُرْقُول: (رَحَلْتُ البعيرَ -مخفَّفٌ-: شَدَدْتُ عليه الرَّحلَ، ومنه: «رَحَلُوا هودجي»، و«يَرْحَلُون بي» في حديث الإفك⁽⁵⁾)[مطالع٣/١٣١]. انتهى، وقد ذكرته[قبل ح١٥٣٧] بأطولَ مِن هذا، وذكرت فيه كلامًا للقاضي عياض، ومعناه: أنَّه في جميع تصرُّفاته بالتَّخفيف، ولم يَرْوِه أحدٌ بالتَّشديد في ذاك الحديث الذي ذكره إلَّا أبا ذرٍّ⁽⁶⁾، وكذا ضبطه النَّوويُّ بالتَّخفيف⁽⁷⁾.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولُ اللهِ).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قِبَل السَّاحل).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَأَمَّرَ).

(٤) (المعجمة): سقط من (ب).

(٥) أخرجه البخاريُّ (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٦) تقدَّم أنَّا لم نقف على قول القاضي في «إكمال المُعْلم» في حديث الإفك (٨/٢٩٢).

(٧) انظر «شرح مسلم» (١٧/١٠٤-١٠٥).

٢٤٨٤- حَدَّثَنَا **بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ**: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: خَفَّتْ أَزْوَادُ القَوْمِ **وَأَمْلَقُوا**، فَأَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ؟ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَادِ فِي النَّاسِ فَيَأْتُونَ بِفَضْلِ أَزْوَادِهِمْ»، **فَبُسِطَ لِذَلِكَ نِطَعٌ**، وَجَعَلُوهُ عَلَى النِّطَعِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَدَعَا وَبَرَّكَ عَلَيْهِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَتِهِمْ، فَاحْتَثَى النَّاسُ حَتَّى فَرَغُوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ».

قوله: (**بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ**): تَقَدَّم أنَّ (بِشْرًا[1]) بكسر الموحَّدة، وبالشين المعجمة، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (**وَأَمْلَقُوا**): (أملق الرَّجل): إذا فَنِي زادُه، وأصله: كثرةُ الإنفاق حتَّى ينْفَد.

قوله: (**فَبُسِطَ لِذَلِكَ نِطَعٌ**): (بُسِطَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(نِطَع): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وقد تَقَدَّم ما في (النِّطَع) من اللُّغات، وأفصحها: كسر النُّون، وفتح الطَّاء[ح٣٧١].

٢٤٨٥- حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**: حَدَّثَنَا **الأَوْزَاعِيُّ**: حَدَّثَنَا **أَبُو النَّجَاشِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ العَصْرَ فَنَنْحَرُ جَزُورًا، فَيُقْسَمُ عَشْرَ قِسَمٍ، فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ يُوسُفَ**): هذا هو الفِرْيابيُّ الحافظ، تَقَدَّم، وقد تَقَدَّم الفرقُ بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البخاريِّ البيكنديِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البخاريُّ عن البِيْكَنْديِّ في أوائل هذا التَّعليق[ح٦٨]، وكذا تَقَدَّم (**الأَوْزَاعِيُّ**): أنَّه أبو عمرو عبدُ الرَّحمن بن عمرو، وتَقَدَّم الكلام على نسبته إلى ماذا[ح٧٨]؟ وكذا تَقَدَّم (**أَبُو النَّجَاشِيِّ**)[ح٥٥٩]، قال الدِّمياطيُّ: (عطاء بن صُهَيب مولى رافع بن خَديج، اتَّفقا عليه). انتهى.

٢٤٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، **عَنْ بُرَيْدٍ**، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ **أَبِي مُوسَى** قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا** فِي الغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالمَدِينَةِ، جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ».

قوله: (**عَنْ بُرَيْدٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو مُوسَى**): أنَّه عبد الله بن قيس

---

(١) (بشرًا): مثبت من (ب).

ابن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، وقد تَقَدَّم ببعض ترجمة[ح١١].

قوله: (إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ): (الأشعريُّون): القبيلة المعروفة، منسوبون إلى الأشعر مِن اليمن، وهو أشعر(١) بن سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان، تقول العربُ: جاءتك الأشعرون؛ بحذف ياء النسبة(٢).

قوله: (إِذَا أَرْمَلُوا): (أَرْمَل الرجل): إذا فَنِي زادُه.

٢- بابٌ: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ

٢٤٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ».

قوله: (مِنْ خَلِيطَيْنِ): تَقَدَّم[قبل ح١٤٥١] في (الزَّكاة) أنَّ (الخليط): الشَّريكُ.

٣- بابُ قِسْمَةِ الْغَنَمِ

٢٤٨٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرَيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَجِلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَأَهْوَى رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو -أَوْ نَخَافُ- الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ؛ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ؛ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ؛ فَمُدَى الْحَبَشَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتَقَدَّم (رَافِع بْن خَدِيجٍ): أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، وفي آخره جيمٌ، وهذا معروفٌ عند أهله كاد أن يكون عندهم بديهيًّا.

---

(١) في (ب): (الأشعر).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (شعر).

قوله: (**بِذِي الحُلَيْفَةِ**): هذه هي غيرُ الميقات -ووقع في بعض طرقه: (مِن تهامة)[ح٢٥٠٧]- ولكن ضبطُها كضبطِها، قال شيخنا[التوضيح١٦/٦٠] عن ابن التِّين: (إنَّ ذلك كان سنة ثمان من الهجرة).

قوله: (**فَأُكْفِئَتْ**): هو بهمزة مفتوحة بعد الفاء المكسورة؛ أي: قُلِبَت.

قوله: (**فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الغَنَمِ**): في هامش أصلنا حاشيةٌ منقولةٌ من خطِّ اليونينيِّ: (في[(١)] أصل أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي القاسم الدِّمشقيِّ والأصل المسموع على أبي الوقت بقراءة ابن السَّمعانيِّ: «عشرة» بإثبات تاء التَّأنيث، قال شيخنا ابن مالك: لا يجوز «عشرة» بإثبات تاء التَّأنيث)، انتهت[(٢)].

قوله: (**فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ**): (نَدَّ) بفتح النُّون، وتشديد الدَّال المهملة: شَردَ وهَربَ.

قوله: (**أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ**): (الأَوَابِدُ): النَّوافِر، يقال: أَبَدتِ البهيمةُ، تَأبُد، وتأْبِدُ؛ بالضَّمِّ والكسر؛ إذا توحَّشت، والأوَابِد: الوحوش[(٣)].

قوله: (**فَقَالَ جَدِّي**): تَقَدَّم في السَّند: (عَبَاية بن رِفاعة بن رافع بن خَدِيج عن جدِّه)، فجدُّه رافع ابن خَدِيج هو القائل.

قوله: (**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ**): أي: أساله بمرَّة، وصبَّه كصبِّ النَّهر، كذا الرِّواية في الأمَّهات، ووقع للأَصيليِّ: (نَهَرَ الدَّمَ)، وليس بشيء، والصَّواب ما لغيره، وجاء في (باب: إذا نَدَّ بعير): (أنهر أو نهر) على الشَّكِّ[ح٥٥٤٤]. انتهى[(٤)]، ورُوِي: بالزَّاي، والنَّهْز: الدَّفع، حكاه القاضي[(٥)]، وهو غريبٌ[(٦)].

قوله: (**لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ**[(٧)]): هما منصوبان، ونصبهما على الاستثناء بـ(ليس)، و(الظُّفْر) بسكون الفاء، وفيه غيرُ ذلك[(٨)] من الُّلغات، وسيأتي[ح٣٦٨١].

قوله: (**وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ**) إلى آخره: الذي كنت أعرفه أنَّ هذا مَرْفوعٌ، وكذا رأيت في كلام

---

(١) في (ب): (من).

(٢) ما نقله عن هامش أصله، ليس فيما بين أيدينا، فقد جاء ضمن أوراق كتبت بخطٍّ مغاير، وكلام اليونيني بتمامه مثبت في هامش «اليونينيَّة».

(٣) انظر «الصحاح» مادة (أبد).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٢٧).

(٥) حكاه القاضي عن الخشني، انظر «إكمال المُعْلِم» (٦/٤١٦).

(٦) انظر «شرح مسلم» (١٣/١٢٥).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) الفاء مضمومة: (وَالظُّفُرَ).

(٨) (غير ذلك): سقط من (ب).

غير واحد؛ منهم: النَّوويُّ في «شرح مسلم» قال ما لفظه: (قوله ﷺ: «أمَّا السِّنُّ؛ فعظم») إلى أنْ قال: (وأمَّا قوله ﷺ: «وأمَّا الظُّفر؛ فمُدَى الحبشة») انتهى[المنهاج١٣/١٢٦]، وقال بعضهم[١]: (وجاء في رواية: «أمَّا السِّنُّ؛ فنَهْش، وأمَّا العظم؛ فخَنْق»)، وما كنت أعلم أنَّه مُدرَجٌ، ثمَّ إنِّي رأيت عن أبي الحسن بن القطَّان الكتاميِّ الإمام الحافظ أنَّه قال: (اختُلِف في رفعه ووقفه)[٢]، وقد رأيت الحافظ علاء الدين مُغُلْطاي شيخَ شيوخي جزم بالوقف، فإنَّه ذكر هذا الحديث في «الدُّرِّ المنظوم»، ثمَّ قال: (قال رافع: وسأحدِّثكم عن ذلك، أمَّا السِّنُّ؛ فعظمٌ، وأمَّا الظُّفر؛ فمُدَى الحبشة) انتهى[٣]، وهذا مكانٌ حسنٌ، والله أعلم، وكتاب «الدُّرِّ المنظوم» قد قرأته على بعض أصحاب مُغُلْطاي بالقاهرة.

٤ - بابُ القِرَانِ فِي التَّمرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ

٢٤٨٩ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ **أَنْ يَقْرُنَ الرَّجُلُ** بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ الحافظ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» وكذا الذهبيُّ في «تذهيبه» ذكرا في ترجمة جَبَلَة بن سُحَيم: أنَّه روى عنه الثَّوريُّ، ولم يذكُرَا ابنَ عُيَينة في الرُّواة عنه[٤]، وقد تَقَدَّم أنَّ الثَّوريَّ سفيانُ بنُ سعيد بنِ مسروقٍ، أحدُ الأعلام، ترجمتُه مشهورةٌ، والله أعلم، وقد تَقَدَّم (**جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ**): أنَّه بضَمِّ السِّين وفتح الحاء المهملتين.

قوله: (**أَنْ يَقْرُنَ الرَّجُلُ**): هو بضَمِّ الراء وكسرها[٥]، وهو في أصلنا: بضَمِّ الراء فقط[٦]، مُصحَّح عليه.

٢٤٩٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: كُنَّا بِالمَدِينَةِ فَأَصَابَتْنَا سَنَةٌ، **فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا** التَّمْرَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا، فَيَقُولُ: **لَا تَقْرُنُوا** فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى **عَنِ الإِقْرَانِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنكُمْ أَخَاهُ**.

---

(١) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في التنقيح (٢/٥٥٥).

(٢) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٢/٢٩٠-٢٩١).

(٣) «الدر المنظوم» (ص٣٤١)، لكن ليس فيه: (قال رافع)، فلعلَّه وقع كذا في نسخة المؤلِّف، وقد تعقَّب الحافظ في «الفتح» (٩/٥٩٠) من جزم بالإدراج، ورجَّح أنَّه مرفوع.

(٤) انظر «الكمال» (ق٣٦٠-٣٦١)، «تذهيب التهذيب» (٢/١١٧).

(٥) انظر «المصباح المنير» مادة (قرن).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة» أيضًا.

[١/١٠٣١ب] قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ/.

قوله: (سَنَةٌ): أي: قحطٌ وجَدْبٌ.

قوله: (فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ): تَقَدَّم أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير بن العوَّام بن خُوَيْلِد، السَّيِّد الجليلُ البطلُ الخليفةُ، قَدَّمتُ تاريخ مَقتَلِه رضي الله عنه [ح٥٦٠].

قوله: (لَا تَقْرُنُوا): تَقَدَّم قريبًا أنَّه بضَمِّ الرَّاء وكسرها، وأنَّه في أصلنا: بضَمِّ الرَّاء بالقلم، والله أعلم.

قوله: (عَنِ القِرَانِ[١]): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّم أنَّه[٢] جاء في أحاديث كثيرةٍ في «الصَّحيحَين»: (عن الإقران)[خ٢٤٥٥، م٢٠٤٥]، وقد تَقَدَّم أنَّ المعروف: (القِرَان)، وتَقَدَّم ما نقلتُه عن المنذريِّ، وهو نقله عن أبي بكر المعافريِّ -يعني به: القاضي أبا بكر ابن العربيِّ المالكيَّ الحافظَ العالمَ المشهورَ- أنَّه يقال: قرن بين الشَّيئين وأقرن؛ إذا جمع بينهما[٣][ح٢٤٥٥].

قوله: (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ): تَقَدَّم الكلام عليه أنَّه مُدرجٌ، وما قيل فيه، فانظره قريبًا[ح٢٤٥٥].

٥- بابُ تَقْوِيمِ الأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيمَةِ عَدْلٍ

٢٤٩١- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ -أَوْ شِرْكًا، أَوْ قَالَ: نَصِيبًا- وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيمَةِ العَدْلِ، فَهُوَ عَتِيقٌ، وَإِلَّا، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»، قَالَ: لَا أَدْرِي قَوْلُهُ: «عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» قَوْلٌ مِنْ نَافِعٍ أَوْ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): هذا هو ابن سعيد بن ذَكْوانَ التَّميميُّ[٤] مولاهم، التَّنُّوريُّ البصريُّ، أبو عُبيدة الحافظُ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢١٣]، وكذا تَقَدَّم (أَيُّوبُ): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ[٥]، أحد الأعلام، مُترجَمًا[ح٣١].

---

(١) كذا في النُّسخ وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، وكريمةَ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) وعليها علامة نسخة: (الإقران)، علمًا أن هذا الموضع من (ق) جاء ضمن أوراق كتبت بخطٍّ مغاير.

(٢) في النُّسخ: (أن)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٣) انظر «عارضة الأحوذي» (٤/٢٤٦).

(٤) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف، وقد ساقه المصنِّف على الصواب في الحديث (٢٩٢).

(٥) زيد في (ب): (في).

قوله: (شِقْصًا): هو بكسر الشِّين المعجمة، وإسكان القاف، وبالصَّاد المهملة، يقال: شِقْص وشَقِيص؛ مثل: (نِصْف ونَصِيف)، وهو القليل من كلِّ شيء[1].

قوله: (أو شِرْكًا): هو بكسر الشِّين المعجمة، وإسكان الرَّاء؛ أي: حصَّةً ونصيبًا.

قوله: (وَإِلَّا؛ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ): (عَتَق) فيهما؛ بفتح العين والتَّاء، هذا الذي أعرفه، ونقل شيخنا في «شرحه»: في الأوَّل الفتح، وفي الثاني الفتحُ والضَّمُّ، عن الدَّاوديِّ، ثمَّ قال: (وتعقَّبه ابنُ التِّين، فقال: هذا لم يقله غيرُه، ولا يُعرَف: «عُتِق» بالضَّمِّ؛ لأنَّ الفعلَ لازم، وإنْ كان سيبويه أجازه على أنَّه أقام المصدر مقامَ ما لم يُسمَّ فاعله). انتهى [التوضيح ١٦/٧٧].

٢٤٩٢ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ، فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، قُوِّمَ الْمَمْلُوكُ قِيمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة، وتَقَدَّم أيضًا (عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ المبارك، أحد الأعلام.

قوله: (عن بَشِيرِ بن نَهِيْكٍ): هو بفتح الموحَّدة، وكسر الشِّين المعجمة، و(نَهِيْك): بفتح النُّون، وكسر الهاء، ثمَّ مثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثمَّ كافٍ، وبَشِير يروي عن أبي هريرة وبَشير ابن الخَصَاصِية، وعنه: أبو مِجْلَز، ويحيى بنُ سعيد الأنصاريُّ، وعدَّةٌ، ثقةٌ، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، وقال أبو حاتم: (لا يُحتَجُّ بحديثه) [الجرح ٢/٣٨٠]، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[2]، أخرج له الجماعة[3].

قوله: (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا[4]): تَقَدَّم أعلاه ما (الشَّقِيص) و(الشِّقْص).

قوله: (ثمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ): (اسْتُسْعِيَ) بضَمِّ التَّاء[5]، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: كُلِّفَ السَّعيَ فيما بقي عليه من قيمة رقبتِه، أو ممَّا أُدِّي عنه، وهو قولُ أهل العراق[6]، ولم يرَ ذلك أهلُ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٧٣).

(٢) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٣٣١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤/١٨١)، «تقريب التهذيب» (ص١٢٥).

(٤) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (شقصًا).

(٥) (بضَمِّ التاء): ليس في (ب).

(٦) انظر «الهداية» (٢/٦٧٠).

الحجاز[(١)]، قال النَّوويُّ: (وأُجيب عن هذا: بأنَّ[(٢)] الاستسعاء مِن قول قتادة، مدرجٌ في الحديث، ورواه شعبةُ وهشامٌ عن قتادة فلم يذكرا فيه الاستسعاء، ووافقهما همَّامٌ، ففصل الاستسعاء من الحديث، فجعله مِن رأيِ قتادةَ[(٣)]، وعلى هذا الوجه أخرجه[(٤)] البخاريُّ، وهو الصَّواب) انتهى[(٥)]، ولم أرَ أنا ذلك في سماعنا بـ«البخاريِّ»[(٦)]، بل الذي في «البخاريِّ» أنَّه قائلٌ به مِن جملة مَن قال به؛ وذلك لأنَّه بوَّب عليه، فقال في (كتاب العتق): (بابٌ: إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال، استُسْعِي العبد غير مشقوقٍ عليه، على نحو الكتابة) انتهى[قبل ح٢٥٢٦]، قال النَّوويُّ: (قال الدَّارقطنيُّ: سمعت أبا بكر النَّيسابوريَّ يقول: [ما] أحسنَ ما رواه همَّامٌ وضبطه، ففَصَل قول قتادة من الحديث![قط٤١٧٧]. قال عياض: وقال الأَصيليُّ وابنُ القصَّار وغيرهما: مَن أسقط السِّعاية أَوْلَى ممَّن ذكرها، ولأنَّها ليست في الأحاديث الأُخَر مِن رواية ابن عمر[إكمال٥/٩٨]، وقال أبو عمر بن عبد البَرِّ: مَن لم يذكر السِّعاية أثبتُ ممَّن ذكرها[(٧)]. انتهى[(٨)]، وفيها غير هذا، ولكنَّ شرطيَ الاختصارُ.

وقد ذكر شيخُنا بعد هذا المكانِ في (كتاب العتق) ما لفظه: (فأمَّا هشام الدَّستوائيُّ، وشعبة، وهمَّام ابن يحيى؛ فروَوه عن قتادةَ من غير ذكر السِّعاية، وهم أثبتُ ممَّن ذكرها، وأصحاب قتادة الذين هم

---

(١) انظر «الأم» (٨/٣٠٩).

(٢) في (ب): (أنَّ).

(٣) انظر «علل الدارقطنيِّ» (١٠/٣١٧).

(٤) في (ب): (أخرج).

(٥) انظر «شرح مسلم» (١٠/٣٧٦)، «إكمال المُعْلِم» (٥/٩٧).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٥/١٨٧): (روايةُ همَّامٍ قد أخرجها أبو داود[٣٩٣٤] عن محمَّد بن كثير عنه عن قتادة، لكنَّه لم يذكر الاستسعاء أصلًا ولفظه: «أنَّ رجلًا أعتق شقصًا من غلام، فأجاز النَّبيُّ ﷺ عتقه، وغرَّمه بقيةَ ثمنه»، نعم؛ رواه عبدُ الله بن يزيدَ المقرئ عن همَّام فذكر فيه السعاية، وفصلها من الحديث المرفوع، أخرجه الإسماعيليُّ وابنُ المنذر والدَّارقطنيُّ[قط٤١٧٧] والخطَّابيُّ والحاكمُ في «علوم الحديث»[ص٤٠] والبيهقيُّ [هق١٠/٢٨٢] والخطيبُ في «الفصل والوصل» [١/٣٥٨] كلُّهم من طريقه، ولفظُه مثل رواية محمَّد بن كثير سواء وزاد: «قال: فكان قتادةُ يقول: إن لم يكن له مالٌ؛ استُسْعِيَ العبد». هكذا جزم هؤلاء بأنَّه مدرَجٌ، وأبى ذلك آخرون؛ منهم صاحبَا «الصحيح»، فصحَّحا كونَ الجميع مرفوعًا، وهو الذي رجَّحه ابنُ دقيق العيد وجماعةٌ؛ لأنَّ سعيدَ بنَ أبي عروبة أعرفُ بحديثِ قتادةَ؛ لكثرةِ ملازمتِه له وكثرةِ أخذِه عنه من همَّامٍ وغيرِه).

(٧) انظر «الاستذكار» (٢٣/١٢٠).

(٨) انظر «شرح مسلم» (١٠/٣٧٦).

الحُجَّة على غيرهم عند أهل العلم بالحديث ثلاثةٌ: شعبةُ، وهشامٌ، وسعيدُ بن أبي عَرُوبة، وإذا اتَّفق اثنان منهم؛ فهم الحُجَّة على الواحدِ منهم، وقد اتَّفق هشام وشعبة على ترك ذكر السِّعاية في هذا الحديث؛ فضَعُف(١) بذلك كلِّه ذكرُ السِّعاية) انتهى(٢)، وقال في «شرح التَّنبيه» له: (هذه مدرجةٌ، كما شهد لها الحُفَّاظ، قال النَّسائيُ...) فذكر كلامه(٣)، ثمَّ قال: (وقال الخطَّابيُّ: اضطرب سعيد بن أبي عَرُوبة فذكرها مرَّةً، ومرَّةً لم يذكرها، فدلَّ على أنَّها مِن كلام قتادة، لا مِن متن الحديث[معالم٤/٧١]، قلت: ورواه جماعةٌ، فلم يذكروا السِّعاية، فدلَّ على أنَّها ليست مِن متنه، بل مِن كلام الرَّاوي) انتهى.

٦ - بابٌ: هَلْ يُقْرَعُ فِي القِسْمَةِ وَالاِسْتِهَامِ فِيهَا؟

قوله: (بَابٌ: هَلْ يُقْرَعُ فِي القِسْمَةِ؟): (يُقْرَعُ): بضمِّ الياء، وأمَّا الرَّاء؛ فلكَ أنْ تقولها بالكسر؛ لأنَّه رُباعيٌّ، ولك أن تفتحَها؛ فيكون على ما لم يُسمَّ فاعلُه، والله أعلم، يقال: أقرعتُ بين الشُّركاء في شيء يقتسمونه، فاقترعوا عليه وتقارعوا، فقرعهم فلان؛ وهي القرعة(٤)، وقال في «المحكم»: (قارَعه فقَرَعَه؛ أي: أصابته القرعة دونه، وقارع بينهم، وأَقْرَع أعلى)(٥)، والله أعلم/. [١/٣١١أ]

قوله: (وَالاِسْتِهَامِ فِيْهَا(٦)): هو مجرورٌ معطوفٌ، و(الاستهام): الاقتراع، وقد تَقَدَّم[قبل ح٦١٥].

٢٤٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ؛ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا؛ هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ؛ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا، وضبط (دُكَين)[ح٥٢، ١١٢].

---

(١) في (ب): (فضعيف).

(٢) «التوضيح» (١٦/١٥٢)، والكلام بتمامه لابن عبد البرِّ في «الاستذكار» (٢٣/١٢٠).

(٣) يعني قوله: (الكلام الأخير -يعني الاستسعاء- من قول قتادة، بلغني أنَّ همَّامًا روى هذا الحديث، فجعل هذا الكلام من قول قتادة)، كما في «تحفة الأشراف» (٩/٣٠٤).

(٤) انظر «تهذيب اللغة» مادة (عقر) (١/١٥٤).

(٥) انظر «المحكم» مادة (رعق) (١/٢٠٠-٢٠١).

(٦) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فِيهِ).

قوله: (**حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ**): هذا هو زكريَّاء[(١)] بن أبي زائدة الهمْدانيُّ الوادعيُّ الحافظ، عن الشَّعبيِّ وسِمَاك، وعنه: القطَّانُ وأبو نُعَيم، ثقةٌ يُدلِّس عن الشَّعبيِّ، تُوُفِّيَ سنة (١٤٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٧٣]، وصحَّح عليه[(٢)].

قوله: (**سَمِعْتُ عَامِرًا**): هو عامر بن شَراحيل الشَّعبيُّ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (**النُّعْمَان بْن بَشِيرٍ**)، وتَقَدَّم[(٣)] أنَّه بفتح الموحَّدة، وكسر الشِّين، وقد تقدَّمت[(٤)] ترجمةُ النُّعمانِ ﷺ[ح٥٢].

قوله: (**اسْتَهَمُوا**): تَقَدَّم أنَّ معناه: اقترعوا.

قوله: (**بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا**[(٥)]): (بعضُهم) في المكانَين: يجوز أنْ تجعلَه فاعلًا، فيكون مرفوعًا، وأنْ تجعله مفعولًا؛ فيكون منصوبًا، و(أعلاها) و(أسفلها): إمَّا أن يكونا فاعلَين، فيكونا مرفوعَين، أو مفعولَين، فيكونا منصوبَين.

قوله: (**نَجَوْا وَنَجَّوْا**[(٦)] **جَمِيعًا**): الأولى: بفتح الجيم المُخفَّفة، وهو فعلٌ لازمٌ، والثَّانية: بفتحها مُشدَّدة، وهو فعلٌ متعدٍّ.

٧- بابُ شَرِكَةِ اليَتِيمِ وَأَهْلِ المِيرَاثِ

قوله: (**بَابُ شَرِكَةِ اليَتِيمِ**): تَقَدَّم ما في (الشَّرِكة) من اللُّغات أوَّل الباب[قبل ح٢٤٨٣].

٢٤٩٤ - حَدَّثَنَا الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، **عَنْ صَالِحٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**: أَخْبَرَنِي **عُرْوَةُ**: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ. (ح): **وَقَالَ اللَّيْثُ**: حَدَّثَنِي **يُونُسُ**، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ**: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرُبَٰعَ﴾ [النِّساء: ٣]، **فَقَالَتْ**: **يَا ابْنَ أُخْتِي**، هِيَ اليَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا تُشَارِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ **يُقْسِطَ** فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيَهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ، **وَأُمِرُوا** أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ

---

(١) (زكريا): ليس في (ب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٩).

(٣) في (أ): (تقدَّم).

(٤) في (ب): (قَدَّمتُ).

(٥) في «اليونينيَّة» مصحَّحًا عليه: (بعضُهم أعلاها وبعضُهم أسفلَها).

(٦) كذا في النُّسخ و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (ونَجَوا)، بتخفيف الجيم.

عَائِشَةُ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، وَالَّذِي ذَكَرَ اللهُ أَنَّهُ يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ الآيَةُ الأُولَى الَّتِي قَالَ فِيهَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللهِ فِي الآيَةِ الأُخْرَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾؛ يَعْنِي: هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ لِيَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ المَالِ وَالجَمَالِ، فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأُوَيْسِيُّ**): اسمه عبدُ العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عَمرو بن أُوَيس بن سعد بن أبي سَرْح القرشيُّ العامريُّ، أبو القاسم الأويسيُّ المدنيُّ الفقيه، وثَّقه أبو داود وغيرُه، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه، روى عن مالكٍ ونافعِ بن عمر، وعنه: البخاريُّ وأبو زُرْعة، ثقةٌ مُكثِرٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»(١).

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): هذا هو ابن كيسانَ، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٥١]، وكذا تَقَدَّم شيخُه (**ابْن شِهَابٍ**)، وهو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أحدُ الأعلام.

قوله: (ح): تَقَدَّم الكلام عليها في أوَّل هذا التَّعليق في النُّطق بها وكتابتها[ح٦].

قوله: (**وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): هذا تعليقٌ لم أرَه في شيء من الكتب السِّتَّة؛ أعني: تعليق اللَّيث(٢)، نعم؛ حديث يونس في «البخاريِّ»[خ٥٠٦٤]، و«مسلم»[م٣٠١٨]، و«أبي داود»[د٢٠٦٨]، و«النَّسائيِّ»[س٦/١١٥]، و(اللَّيث): هو ابن سعد، أحد الأعلام، و(يونس): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، و(ابن شهاب): تَقَدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه الزُّهريُّ(٣) مُحَمَّد بن مسلم(٤).

قوله: (**فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي**): عروة أمُّه أسماءُ بنت الصِّدِّيق رضي الله عنهما أخت عائشةَ لأبيها، أمُّ عائشة أمُّ رُومان دعد، ويقال: زينب، صحابيَّة مشهورة، وسيأتي الكلام عليها في (الإفك) مُطَوَّلًا[ح٢٦٦١]، وأمُّ أسماء قُتَيلة(٥) -وقيل: قتلة- بنت عبد العُزَّى(٦).

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٦٣٠) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/١٦٠).

(٢) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٣/٢١٢٣)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٣٦-٣٣٧).

(٣) (الزُّهري): ليس في (ب).

(٤) زيد في (ب): (بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب).

(٥) في (ب): (قبيلة)، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٦) زيد في غير (ت): (وقد تَقَدَّم ذكرها)، ولم يتقدَّم، بل سيأتي الكلام عليها في الحديث (٢٦٢٠).

قوله: (**يُقْسِطَ**): هو بضَمِّ أَوَّله، رُباعيٌّ، يَعْدِلُ، وكذا يقال ثلاثيًّا في العَدل، ذكره ابن القطَّاع[الأفعال٣/٢٢]، كما سيجيء عند كلام البخاريِّ في آخر «الصَّحيح»[قبل ح٧٥٦٣].

قوله: (**وَأُمِرُوا**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**الآيَةُ الأُولَى**): هو برفع (آية) خبر المبتدأ؛ وهو (**الذي**).

قوله: (**فِي حَجْرِهِ**): هو بفتح الحاء، ويجوز كسرها.

٨- بابُ الشَّرِكَةِ فِي الأَرَضِينَ وَغَيْرِهَا

قوله: (**بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الأَرَضِينَ**): أمَّا (الشَّرِكة) فقد تَقَدَّم[قبل ح٢٤٨٣] ما فيها من اللُّغات أوَّل الباب، وأمَّا (الأَرَضِينَ) فقد تَقَدَّم أنَّها بفتح الرَّاء، ويجوز سكونها[ح٢٤٥٣].

٢٤٩٥- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**: حَدَّثَنَا **هِشَامٌ**: أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ **وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ**؛ فَلَا شُفْعَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**)(١): هو المُسنَديُّ، وقد تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه، ولِمَ قيل له: المُسنَديُّ، في أوَّل هذا التَّعليق[ح٩]، وكذا تَقَدَّم (**هِشَامٌ**): أنَّه ابنُ يوسف الصَّنعانيُّ الأبناويُّ، قاضي صنعاء، أبو عبد الرَّحمن، تَقَدَّم الكلام عليه[ح٨٨٥]، وكذا تَقَدَّم (**مَعْمَرٌ**)(٢): أنَّه بفتح الميمَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، وكذا (**أَبُو سَلَمَةَ**): أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن(٣) بن عوف، أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ**): هو بتشديد الرَّاء في أصلنا، وقد تَقَدَّم[ح٢٢١٣]، ويجوز تخفيفها.

٩- بابٌ: إِذَا قَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ

٢٤٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**: حَدَّثَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.

---

(١) زيد في (ب): (عبد الله بن مُحَمَّد هذا).

(٢) زيد في (ب): (مرارًا).

(٣) (ابن عبد الرَّحمن): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبد الواحد بن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تَقَدَّم الكلام عليه[ح٣٦]، وكذا (مَعْمَرٌ) و(الزُّهْرِيُّ): تقدَّما أعلاه[ح٢٤٩٥]، و(أَبُو سَلَمَةَ): تَقَدَّم أعلاه أيضًا[ح٢٤٩٥].

١٠- بابُ الاِشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ

٢٤٩٧- ٢٤٩٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ -يَعْنِي: ابْنَ الأَسْوَدِ-: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا المِنْهَالِ عَنِ الصَّرْفِ يَدًا بِيَدٍ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكٌ لِي شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ وَنَسِيئَةً، فَجَاءَنَا البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَخُذُوهُ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً، رُدُّوهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): هذا هو الحافظ أبو حفص الفلَّاس، أحدُ الأعلام، الصَّيْرفيُّ، عن مُعتمِر، ويزيدَ بنِ زُرَيع، والنَّاسِ، وعنه: الجماعةُ، ومُحَمَّدُ بن جَرِير، وأبو رَوْق الهِزَّانيُّ، وخلقٌ، قال أبو زُرْعة: (لم يُرَ بالبصرة أحفظُ منه ومن عليٍّ والشَّاذكونيِّ)، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ، صاحبُ حديث، حافظ)[مشيخة النسائي ٦٠]، تُوُفِّيَ في آخر ذي القعدة سنة (٢٤٩هـ)، ووُلِد بعد (١٦٠هـ)(١).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): هو الضَّحَّاك بن مَخْلد، الحافظُ(٢) النَّبيلُ رحمه الله، تَقَدَّم.

قوله: (سَأَلْتُ أَبَا المِنْهَالِ): هو سيَّار بن سلامة، أبو المنهال الرِّياحيُّ -بالمثنَّاة تحت، وكسر الرَّاء- البصريُّ، عن أبيه وأبي برزة، وعنه: شعبة/، وحمَّاد بن سلمة، وآخرون، وثَّقه ابن مَعِين والنَّسائيُّ، [١/٣١١ب] أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (اشْتَرَيْتُ أنا وَشَرِيكٌ لي): شريكُ أبي المنهال لا أعرفه.

قوله: (وَنَسِيئَةً): هو مهموز، وقد تَقَدَّم أنَّه المُؤجَّل[قبل ح٢٠٦٨].

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦٢/٢٢)، «تذهيب التهذيب» (١٨٦/٧).

(٢) (الحافظ): ليس في (ب).

(٣) هكذا قال المصنف هنا باتفاق النسخ، وهو وهم؛ وذلك لأنَّ سيَّار بن سلامة لا يروي عن البراء رضي الله عنه، ولم يروِ عنه سليمان بن أبي مسلم كما في «تهذيب الكمال» (٣٠٨/١٢)، والصواب: «أبا منهال هذا اسمه عبد الرَّحمن بن مُطعِم، سمع البراءَ، وزيدَ بنَ أرقم، وابنَ عبَّاس، روى عنه: عَمرُو بنُ دينار، وحَبِيب بنُ أبي ثابت، وعبدُ الله بن كَثِير، وسليمانُ الأحول، وثَّقه أبو زرعة، تُوفِّيَ سنة (١٠٦هـ)، أخرج له الجماعة». انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٦/١٧)، وقد تقدَّم هذا الحديث (٢٠٦٠ و٢٠٦١) وترجم المصنِّف فيه لأبي المنهال عبد الرحمن على الصواب هناك.

١١- بَابُ مُشَارَكَةِ الذِّمِّيِّ وَالمُشْرِكِينَ فِي الزِّرَاعَةِ

٢٤٩٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ اليَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هذا هو التَّبُوذَكيُّ، تَقدَّم مرارًا، ومرَّةً لماذا نُسِب، ومُتَرجَمًا[ح٦٣].

١٢- بَابُ قِسْمَةِ الغَنَمِ وَالعَدْلِ فِيهَا

٢٥٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحِّ بِهِ أَنْتَ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، وتَقدَّم (يَزِيد بْن أَبِي حَبِيبٍ): أنَّه بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، وكذا تَقدَّم (أَبُو الخَيْرِ): أنَّه مرثدُ بن عبد الله اليزنيُّ، وكذا تَقدَّم (عُقْبَة بْن عَامِرٍ): أنَّه الجهنيُّ الصَّحابيُّ رضي الله عنه.

قوله: (فَبَقِيَ عَتُودٌ): قال الدِّمياطيُّ: (العَتُود من أولاد المعز: ما رعى وقوي وبلغ حَوْلًا) انتهى، وقد تَقَدَّم ما العَتُود في كلامي، فراجعْه إنْ شئت[ح٢٣٠٠].

وقد قَدَّمتُ أنَّ عقبة بن عامر[خ٢٣٠٠، م١٩٦٥] وأبا بُردة بن نِيَار[خ٩٥٥، م١٩٦١] هذا في «البخاريِّ» و«مسلم»، وزيدُ بنُ خالد في «أبي داود»[د٢٧٩٨]؛ هم الذين جوَّز لهم التَّضيحة بالجذع في (العيدين) فانظر ذلك إنْ أردته[ح٩٥٤].

١٣- بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ

وَيُذْكَرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْئًا، فَغَمَزَهُ آخَرُ، فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ لَهُ شَرِكَةً.

قوله: (بَابُ الشَّرِكَةِ): تَقَدَّم ما فيها من اللُّغات أوَّل الباب[قبل ح٢٤٨٣].

قوله: (وَيُذْكَرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شيئًا): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولم يكن على شرطه؛ فلهذا مرَّضه، والرجل لا أعرفه ولا(١) الآخر الذي غمزه.

٢٥٠١- ٢٥٠٢- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى

(١) (لا): سقط من (ب).

رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَايِعْهُ، فَقَالَ: «هُوَ صَغِيرٌ»، فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ.

وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرِكْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالبَرَكَةِ، فَيُشْرِكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى المَنْزِلِ.

قوله: (أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ): هذا هو سعيد بن أبي أيُّوب مِقْلاصٍ المِصريُّ، عن جعفرِ بن ربيعة ويزيدَ بنِ أبي حَبِيب، وعنه: ابنُ وَهْب والمقرئُ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٦١هـ)، أخرج له الجماعة[١].

قوله: (عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِشَامٍ): هو عبد الله بن هشام بن زُهرة بن عثمان القرشيُّ التَّيميُّ، جدُّ أبي عَقِيل زُهرةَ بن مَعْبَد، وقيل: هو زهريٌّ، دعا له ﷺ، ومسح رأسه، روى عنه: أبو عَقِيل حفيدُه، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، وأحمد في «المسند»، وقد حمَّر عليه الذَّهبيُّ، فالصَّحيح عنده: أنَّه تابعيٌّ[٢]، وُلِد سنة أربعٍ، وله رؤيةٌ[٣]، وشرطُ اللُّقيِّ للنَّبيِّ ﷺ المُعتبَر في الصُّحبة: الإسلامُ، وأنْ يكون مُميِّزًا على قول جماعة، وسيأتي ذلك إنْ شاء الله تعالى في أوَّل (مناقب الصَّحابة)[قبل ح٣٦٤٩].

قوله: (زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ): (زينب) هذه: هي بنت حُمَيد؛ بضَمِّ الحاء، وفتح الميم، وحُمَيد: هو ابن زُهير، الأسديَّة الصَّحابيَّة رضي الله عنها[٤].

قوله: (وَعَنْ زُهْرَةَ بن مَعْبَدٍ) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السَّند الذي قبله، تقديره: أي: وأخبرَني أَصْبَغُ بن الفَرَجِ، عن عبد الله بن وَهْبٍ، عن سَعِيد، عن زُهْرَة بن مَعْبَدٍ به، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنَّه قد يَشتبه على مَن لا أُنسَ له ثابتٌ، وإنَّما يَفهمُ بعضَ شيءٍ مِن الصَّنعة، فيظنُّه على غير ذلك، والله أعلم، وقد أخرجه البخاريُّ في (الدَّعوات) عن عبد الله بن يوسف، عن ابن وَهْب، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن أبي عَقِيل به[ح٦٣٥٣]، والله أعلم.

قوله: (أَشْرِكْنَا): هو بفتح الهمزة، وكسر الرَّاء.

قوله: (فَيُشْرِكُهُمْ): في الأصل الذي سمعت منه على العراقيِّ: مضمومُ الأوَّل، مكسورُ الرَّاء[٥]،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٢/١٠).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٣٣٩/١).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤١)، «تهذيب الكمال» (٢٤٩/١٦)، «الإصابة» (٣٧٧/٢).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٩)، «الإصابة» (٣١٥/٤).

(٥) في «اليونينيَّة»: (فَيَشْرَكُهم).

يقال: شَرِكه يَشْرَكه، وأشركه يُشرِكُه، وقد تَقدَّم[ح٢٣٢٤].

١٤- بابُ الشَّرِكَةِ فِي الرَّقِيقِ

قوله: (بَابُ الشَّرِكَةِ): تَقَدَّم ما فيها من اللُّغات أوَّل الباب[قبل ح٢٤٨٣].

٢٥٠٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدْرُ ثَمَنِهِ يُقَامُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ وَيُعْطَى شُرَكَاؤُهُ حِصَّتَهُمْ وَيُخَلَّى سَبِيلُ المُعْتَقِ».

قوله: (إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدْرُ ثَمَنِهِ): (قدر): مَرْفوعٌ؛ لأنَّه صفة لـ(مال)(١)، و(كان) هنا: تامَّة، والله أعلم.

قوله: (وَيُعْطَى شُرَكَاؤُهُ حِصَّتَهُمْ): (يُعْطَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شُرَكَاؤُهُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(حصَّتهم): مَنْصوبٌ مفعولٌ ثانٍ.

قوله: (وَيُخَلَّى سَبِيلُ المُعْتَقِ): (يُخَلَّى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(سَبِيلُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(المُعْتَقِ): مضاف، وهو بفتح التَّاء، اسم مفعول.

٢٥٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا فِي عَبْدٍ، أُعْتِقَ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا، اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتَقَدَّم أنَّه بعيدٌ من العرامة، وأنَّه الشِّرِّير أو الشَّرِس[ح٦٠]، وتَقَدَّم (جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): أنَّه بفتح الجيم، وكسر الراء، وأنَّ (حَازمًا) بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وكلُّه ظاهرٌ عند أهله، وتَقَدَّم أيضًا (بَشِيرٍ): أنَّه بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وأنَّ (نَهِيكًا) بفتح النُّون، وكسر الهاء قريبًا[ح٢٤٩٢]، وتَقَدَّم (الشِّقْص) ضبطًا ومعنًى قريبًا[ح٢٤٩١]، وكذا تَقَدَّم (اسْتُسْعِيَ(٢)) ضبطًا، وأنَّه مُدرَجٌ قريبًا[ح٢٤٩٢].

١٥- بابُ الاِشْتِرَاكِ فِي الهَدْيِ وَالبُدْنِ، وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ رجُلًا فِي هَدْيِهِ بَعْدَمَا أَهْدَى

٢٥٠٥- ٢٥٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ المَلِكِ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ.

---

(١) وفي «اليونينيَّة»: (قدرَ) بالنصب.

(٢) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والقابسي، كما في هامش «اليونينيَّة»، ورواية «اليونينيَّة»: (يُسْتَسْعَ).

وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صُبْحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي **الحَجَّةِ** مُهِلِّينَ بِالحَجِّ، لَا يَخْلِطُهُمْ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمْنَا، أَمَرَنَا فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً، وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا، **فَفَشَتْ فِي ذَلِكَ القَالَةُ، قَالَ عَطَاءٌ**: فَقَالَ جَابِرٌ: فَيَرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مِنًى وَذَكَرُهُ **يَقْطُرُ مَنِيًّا**؟! فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ أَقْوَامًا يَقُولُونَ: كَذَا وَكَذَا، وَاللهِ، لَأَنَا أَبَرُّ وَأَتْقَى للهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الهَدْيَ، لَأَحْلَلْتُ»، **فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هِيَ لَنَا أَوْ لِلأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ لِلأَبَدِ»، قَالَ: وَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ -فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَقُولُ: لَبَّيْكَ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: لَبَّيْكَ بِحَجَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ- فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، **وَأَشْرَكَهُ فِي الهَدْيِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّم أعلاه[ح٢٥٠٤]، وكذا تَقَدَّم (**عَطَاء**): أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، وكذا تَقَدَّم (**الحَجَّةِ**): أنَّها بالكسر، وتُفتَح[ح٦٧].

قوله: (**فَفَشَتْ فِي ذَلِكَ القَالَةُ**): (فَشَتْ): أي: ظَهرت وذاعت، بالفاء، والشِّين المعجمة، وتاء التَّأنيث السَّاكنة، و(القَالَةُ) بتخفيف اللَّام: القول.

قوله: (**قَالَ عَطَاءٌ**): تَقَدَّم أنَّه ابنُ أبي رَباح.

قوله: (**يَقْطُرُ مَنِيًّا**): تَقَدَّم ما في (المني) من اللُّغات[ح١٣٢]، وأراد: قُرْبَ عهدهم بوطء النِّساء.

قوله: (**فَقَامَ سُرَاقَةُ بنُ مَالِكِ بنِ جُعْشُمٍ**): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ الجيم، وإسكان العين المهملة، وبالشين المعجمة المضمومة، ويقال: بفتحهما، نقله الجوهريُّ في «صحاحه»(١)، وتَقَدَّم بعض ترجمة سُرَاقة[ح١٥٥٧].

قوله: (**وَأَشْرَكَهُ فِي الهَدْيِ**): قال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ: (أخرج الطَّبرانيُّ ما يبيِّن هذا الاشتراك في «من اسمه مُحَمَّد بن عليٍّ الصَّائغ» عن البَراء بن عازب...، فقال: «انحر مِن البُدن سبعًا وستِّين أو ستًّا وستِّين، وَأَمسِكْ لِنَفْسِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أو أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ»[طس٦٣٠٣]. انتهى[الإفهام٢٢٥]، والذي كنت أعرفه أنَّ البُدن التي نحرها عليه الصلاة والسلام ثلاثٌ وستُّون هي له، وأنَّ الباقيَ(٢) نحرها عليٌّ(٣) رضي الله عنه، والله أعلم، ولكن

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (جعشم).

(٢) في (ب): (والباقون).

(٣) في (ت): (وأنَّ الباقيَ هي لعليٍّ).

هذا الأوَّل يُنافي قولهم: إنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أهدى في حجَّته تلك مئةَ بدنةٍ، وهذا في «الصَّحيح»: (أنَّه أهدى مئةَ بدنةٍ)[ح١٧١٨]، والله أعلم، اللَّهمَّ؛ إلَّا أن يقال: إنَّه أشركه في النَّحر، لا في البُدن، والله أعلم، وقد رأيت في «حجَّة الوداع» لابن حزم ما لفظه: (وأمر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن يُؤخَذ من البُدن التي ذكرنا مِن كلِّ بدنة بَضعةٌ، فجُعِلَتْ في قدر وطُبِخَت، فأكل هو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وعليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من لحمها، وشربا من مرقها، وكان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد أشرك عليًّا فيها) انتهى[حجة الوداع١٢٣]، فهذا يشهد للبخاريِّ، وقد يقال: إنَّه كان قد أشركه في نحرها، وفي (حجِّ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من[1] حديث جابر في «مسلم»: (فنحر النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثًا وستِّين بدنةً بيده، ثمَّ أعطى عليًّا، فنحر ما غبر، وأشركه في هديه) انتهى[م١٢١٨]، فهذا شاهد لما بوَّب[2] البخاريُّ عليه، والله أعلم، لكن في «البخاريِّ» في (الحجِّ) من حديث عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (أَهدى النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مئةَ بدنةٍ، فأمرني بلحومها، فقسمْتُها[3]...) الحديث[ح١٧١٨] في (باب يُتَصدَّق بِجِلال البُدن)، والله أعلم، فبدأ بذكر عليٍّ: أنَّ[4] المئةَ عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

١٦- بابُ مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الغَنَمِ بِجَزُورٍ فِي القَسْمِ

٢٥٠٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِي الحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلًا، فَعَجِلَ القَوْمُ، فَأَغْلَوْا بِهَا القُدُورَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الغَنَمِ بِجَزُورٍ، ثُمَّ إِنَّ بَعِيرًا نَدَّ وَلَيْسَ فِي القَوْمِ إِلَّا خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بِسَهْمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِهَذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، قَالَ: قَالَ جَدِّي: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَرْجُو -أَوْ نَخَافُ- أَنْ نَلْقَى العَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذْبَحُ بِالقَصَبِ؟ فَقَالَ: «اعْجَلْ أَوْ أَرْنِي، مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيهِ؛ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ؛ أَمَّا السِّنُّ؛ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ؛ فَمُدَى الحَبَشَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): قال الجَيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال -يعني: البخاري- في «الشَّرِكة»[ح٢٥٠٧] و«الجزية»[ح٣١٧٢]، و«اللِّباس»[ح٥٨٣٩]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا وَكِيعٌ»، نسبه ابن

(١) في (ب): (في).
(٢) في (ب): (قوله).
(٣) في النُّسختين: (قسمتها)، والمثبت من مصدره.
(٤) في النُّسختين: (أنَّه)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

السَّكن: ابن سلَام، وقد صرَّح البخاريُّ باسمه في «كتاب العلم»[ح١١١] و«الفرائض»[ح٦٧٦٠] فقال: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلَام: أخبرنا وَكِيعٌ عن سُفيان...») فذكر حديثَين، ثمَّ قال: (وقال في «الوضوء»: «قال ابنُ المثنَّى: حدَّثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد مثله»[ح٢١٨]، وذكر أبو نصر: أنَّ مُحَمَّدَ بنَ سلَام ومُحَمَّدَ بنَ مقاتل ومُحَمَّدَ بنَ عبد الله بن نُمَير روَوا في «الجامع» عن وَكِيع[(١)]). انتهى[التقييد٣/١٠١٨]/. [١/٣١٢أ]

قوله: (**عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ**): أمَّا (سُفيان) فهو الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، أحدُ الأعلام، وأمَّا (أبوه) فقد قَدَّمتُ هنا وقبله مرارًا أنَّه سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، يروي عن أبي وائل والشَّعْبيِّ، وعنه: ابناه: سُفيان ومبارك، وأبو عوانة، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٦هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو حاتم[(٢)].

قوله: (**رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ**): تَقَدَّم أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، وفي آخره جيم، وكذا تَقَدَّم (**ذُو الحُلَيْفَة**)، وهي (**مِنْ تِهَامَةَ**) كما هنا، ولكن ضبطُها كضبط الميقات[ح٢٤٨٨].

قوله: (**فَأُكْفِئَتْ**): تَقَدَّم قريبًا أنَّه بهمزة مفتوحة[(٣)]، بعد الفاء[(٤)] المكسورة؛ أي: قُلِبَت، وكذا تَقَدَّم (**نَدَّ**) أي: شَردَ، والرَّجل[(٥)] الذي رماه سيأتي الكلام عليه[ح٥٤٩٨]، وتَقَدَّم (**أَوَابِد**)، وتَقَدَّم أنَّ قائل: (**قَالَ جَدِّي**): عَبَاية بن رِفاعة، و(جَدُّه): رَافع بن خَدِيج[ح٢٤٨٨]، وتَقَدَّم أنَّ (**المُدَى**): السَّكاكين، جمع (مُدْية)[(٦)].

قوله: (**قَالَ**[(٧)]: **اعْجَلْ**): هو بهمزة وصل، وفتح الجيم، فعل أمر، ورواه بعضهم بفتح الهمزة، وكسر الجيم، على الأمر أيضًا، قاله ابن قُرْقُول[(٨)].

قوله: (**أَوْ أَرْنِي**): كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («أَرِنْ»، كذا وقع للنسفيِّ من رواية البخاريِّ:

---

(١) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٧٦٧).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٦٦)، «تهذيب الكمال» (١١/٦٠).

(٣) في (ب): (أنَّه بفتح الهمزة).

(٤) في النسخ: (الكاف)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من الموضع السابق.

(٥) في النسخ: (وتقدَّم أن الرجل)، ولم يتقدَّم كلام على الرجل في الحديث (٢٤٨٨)، وحذفها يقتضيه الإصلاح في (أ) إذ كانت العبارة -كما هي في (ت)-: (وتقدَّم أن الرجل الذي رماه لا أعرف اسمه).

(٦) لم يتقدَّم.

(٧) كذا في النُّسختين وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (فقال).

(٨) كذا عزاه لابن قُرْقُول، لكنَّ ابن قُرْقُول قال في «المطالع» (٤/٣٨٤) تبعًا للقاضي في «مشارق الأنوار» (٢/٢١٨): (ورواه بعضهم: «أَعْجَلَ»...؛ كأنَّه أراد: «أَفْعَلَ» التي هي للمبالغة، أي: اذبحْ بأَعْجَلَ ما يُنْهِرُ الدَّمَ ويُجْهِز على الذَّبيحة)، وقد ذكَرَ النوويُّ في «شرح مسلم» (١٣/١٢٤) كسرَ الجيم من (أعجِلْ).

«أَرِنْ»، على وزن «أَقِمْ»، وضبطه الأَصيليُّ: «أَرِني» بكسر الراء بعدها نون، [و]كذا في كتاب «مسلم» إلَّا أنَّ الراء ساكنة: «أَرْني»[م١٩٦٨]، وفي كتاب «أبي داود»: «أَرْنِ»[د٢٨١١]؛ بسكون الراء بعدها نون مكسورة لا غير، قال الخطابيُّ: صوابه: «ائْرَن»، على وزن «اعْجَل» ومعناه: النَّشاط؛ أي: أسرع؛ لئلَّا تموت الذَّبيحة حتفًا(١)؛ لأن الذَّبح إذا كان بغير شفرةٍ حديدٍ؛ خيف عليه ذلك، قال: وقد يكون «أو أَرِنْ» مثال: «أَطِعْ» أي: أهلكها ذبحًا، من قولهم: أران القوم؛ إذا هلكت مواشيهم، قال: ويكون «إِرْنِ» على وزن «إِرْمِ» بمعنى: أدم الحزَّ ولا تَفْتَر، من «رَنَوْتُ» إذا أدمتَ النَّظر(٢)، ويكون «أَرْني» بمعنى: هاتِ، وقال بعضهم: ويكون: أرني سيلانَ الدم، ثمَّ اختلس حركة الراء، فجاء منه «أَرْني»، وقد أفادني بعض من لقيته من أهل الاعتناء بهذا الباب أنَّه وقع على أصل اللَّفظة وصحيحها في «مسند عليِّ بن عبد العزيز»، وفيه: «فقال: أَرْنَى أو أَعْجَل ما أنهر الدم»، وهما «أَفْعَلُ» الَّتي للمفاضلة، كأنَّ الرَّاوي شكَّ في أيِّ اللَّفظين قال عَلَيهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ منهما، وأنَّ مقصدهما الذَّبح بما يُسرع القطع، وأجرى الدم، وأراح الذَّبيحة). انتهى لفظه[مطالع١/٢٤٤].

وقد ذكر ابن الأثير في هذه اللَّفظة(٣) كلامَ الخطابيِّ والزَّمخشريِّ، فانظره إنْ أردته(٤)، وقال المحبُّ الطَّبريُّ بعد أنْ ذكر اللَّفظة من عند ابن الأثير، ثمَّ قال: (قوله: «اعجَلْ» بفتح الجيم، وسكون اللَّام، على الأمر، ومعنى «أو» في الحديث: الشَّكُّ من الرَّاوي، ويجوز أن يكون من لفظه عَلَيهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ بمعنى الواو، فإن جعلنا «أرن» بمعنى «اعجل» كان التَّكرار للتوكيد، وإنْ جعلناه بمعنى: «أو» كان مأمورًا بهما). انتهى ملخَّصًا(٥).

وقد قال غير واحد: إنَّ (أو) للشَّكِّ من الرَّاوي، والله أعلم.

قوله: (**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ**): تَقَدَّم أنَّه(٦) رُويَ: (نَهَرَ)، وتَقَدَّم ما قيل فيه، ومعناه: أساله، وتَقَدَّم: (**لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ**): أنَّهما منصوبان على الاستثناء، وأنَّ [في] (الظُّفر) لغاتٍ تأتي[ح٣٦٨١]، وأنَّ قوله: (**وَسَأُحَدِّثُكُمْ**): مدرجٌ في الحديث، والله أعلم[ح٢٤٨٨].

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا في النسخ، وفي مصدَرَيه: (خنقًا).

(٢) انظر «غريب الحديث» (١/٣٨٥-٣٨٦).

(٣) في (ب): (اللَّفظ)، ولا يصحُّ.

(٤) انظر «النهاية» (١/٤١) مادة (أرن).

(٥) انظر «غاية الإحكام» (٥/٤٢١).

(٦) في النُّسختين: (أنَّ)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٤٧ - كتابُ الرَّهْنِ

١ - بابُ الرَّهْنِ فِي الحَضَرِ

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

٢٥٠٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعَهُ بِشَعِيرٍ، وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَصْبَحَ لآلِ مُحَمَّدٍ إِلَّا صَاعٌ، وَلَا أَمْسَى»، وَإِنَّهُمْ لَتِسْعَةُ أَبْيَاتٍ.

(كتاب الرَّهْنِ فِي الحَضَرِ) إلى (كِتَاب العِتْق).

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّم أنَّ هذا هو الفراهيديُّ الحافظ، وأنَّه منسوبٌ إلى فُرهود جدِّه، وتَقَدَّم أنَّ النِّسبة إلى فرهود: فَراهيديٌّ وفُرْهُوديٌّ[ح٢٦٤]، وتَقَدَّم أيضًا أنَّ (هِشَامًا) هذا: هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، أبو بكر[١] البصريُّ.

قوله: (وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعَهُ): تَقَدَّم أنَّ هذه الدِّرعَ هي التي يُقال لها: ذات الفضول، وأنَّ له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سبعَ أدراع، وأنَّ الشَّعير المأخوذ كان ثلاثينَ صاعًا، وقد تقدمت الرِّوايات في ذلك[ح٢٠٦٨].

قوله: (وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ): (الإِهَالة) بكسر الهمزة: كلُّ ما يؤتدم به من الأدهان، قاله أبو ذرٍّ[٢]، وقال الخليل: (الألية تُقطَّع صغارًا ثمَّ تُذاب)[العين ٤/٩٠]، وقد تَقَدَّم، وتَقَدَّم أنَّ (السَّنِخَة): المتغيِّرة الرَّائحة[٢٠٦٩].

قوله: (إِلَّا صَاعٌ): تَقَدَّم[قبل ح٢٠١] كم زنة الصَّاع؟ بالخلاف فيه.

---

(١) (أبو بكر): سقط من (ب).

(٢) هو في «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/٣٤٦)، و«الفائق» (١/٦٧)، و«المطالع» (١/٣٣٧) معزوًا لأبي زيد.

٢- بابُ مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ

٢٥٠٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الوَاحِدِ**: حَدَّثَنَا **الأَعْمَشُ** قَالَ: تَذَاكَرْنَا عِنْدَ **إِبْرَاهِيمَ** الرَّهْنَ **وَالقَبِيلَ** فِي السَّلَفِ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا **الأَسْوَدُ**، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى **مِنْ يَهُودِيٍّ** طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ زياد، وتقدَّمت ترجمتُه[ح٣٦]، وتَقَدَّم (**الأَعْمَشُ**): أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، وتَقَدَّم أنَّ (**إِبْرَاهِيمَ**): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (**وَالقَبِيلَ**): هو بفتح القاف، وكسر[(١)] الموحَّدة؛ أي: الكَفِيل.

قوله: (**حدَّثنا الأَسْوَدُ**): تَقَدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (**مِنْ يَهُودِيٍّ**): تَقَدَّم أنَّه أبو الشَّحم، وتَقَدَّم ما فيه، وتَقَدَّم أنَّ الطَّعام كان شعيرًا ثلاثين صاعًا بما[(٢)] فيه من اختلاف الرِّوايات، وتَقَدَّم أنَّ الأَجَل كان سَنةً، وأنَّ الدِّرعَ المرهونة ذاتُ الفضول[ح٢٠٦٨]/. [٣١٢/١ب]

٣- بابُ رَهْنِ السِّلَاحِ

٢٥١٠- حَدَّثَنَا **عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**: قَالَ **عَمْرٌو**: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ**؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللهَ وَرَسُولَهُ»، **فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا**، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: أَرَدْنَا أَنْ تُسْلِفَنَا **وَسْقًا أَوْ وَسْقَيْنِ**، فَقَالَ: أَتَرْهَنُونِي نِسَاءَكُمْ؟ قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا، وَأَنْتَ أَجْمَلُ العَرَبِ؟ قَالَ: فَارْهَنُونِي أَبْنَاءَكُمْ، قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُكَ أَبْنَاءَنَا؟ **فَيُسَبُّ أَحَدُهُمْ، فَيُقَالُ**: رُهِنَ بِوَسْقٍ أَوْ وَسْقَيْنِ، هَذَا عَارٌ عَلَيْنَا وَلَكِنَّا نَرْهَنُكَ **اللَّأْمَةَ** -قَالَ **سُفْيَانُ: يَعْنِي: السِّلَاحَ**- فَوَعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّم أنَّه ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ المشهورُ، وتَقَدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه ابنُ عُيَينة، أحدُ الأعلام، وأنَّ (**عَمرًا**): هو ابنُ دينار.

قوله: (**مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ؟**): (الأَشْرَف): بفتح الهمزة، وسكون الشين المعجمة، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ فاء، كافرٌ معروفٌ، وهو من طيِّئ، وأمُّه من بني النَّضِير، وكان يعادي رسولَ الله ﷺ ويحرِّض المشركين عليه، والبعثُ إليه كان لأربعَ عشرةَ ليلةً مضت من شهر ربيع الأوَّل، على رأس خمسةٍ

(١) في (ب): (وفتح)، وليس بصحيحٍ.

(٢) (بما): سقط من (ب).

وعشرين شهرًا من مهاجَره(١)، وسيأتي الكلام عليه بأطولَ من هذا[ح٣٠٣١].

قوله: (فَقَالَ مُحَمَّد بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا): سأذكر في (باب قتل كعب بن الأشرف) مَنْ كان مع مُحَمَّد ابن مسلمة [مُطوَّلًا[ح٤٠٣٧]، وهم: مُحَمَّد بن مسلمة](٢)، وسِلْكان بن سلامة، وعَبَّاد بن بِشْر، والحارث بن أوس، وأبو عبس بن جبر؛ وهؤلاء من الأوس(٣).

قوله: (وَسْقًا أَوْ وَسْقَيْنِ): تَقَدَّم أنَّ (الوَسْق) بفتح الواو وكسرها، وأنَّه ستُّون صاعًا، مرارًا[ح١٤٠٥].

قوله: (ارْهَنُونِي): يُقال: رهن الشَّيءَ، وأرهنه، ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ، لُغَتان معروفتان.

قوله: (فَيُسَبُّ أَحَدُهُمْ): (يُسَبُّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أحدُهم): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (اللَّأْمَةَ): هي مهموزة الوسط همزًا ساكنًا، وقد تُسَهَّل، وله نظائر، وهي السِّلاح، و(اللَّأمَةَ): الدِّرع نفسها، وأرادوا بذكرها في الرَّهن: حتَّى إذا جاؤوا بها؛ لا يُنكَر عليهم.

قوله: (قال سُفْيَانُ: يَعْنِي: السِّلَاحَ): هو سُفيان المذكور في السند، وقد قَدَّمتُ أنَّه ابنُ عُيَينة(٤)، وهذا التَّفسير يُقوِّي تبويب البخاريِّ، وكذا نُقِل عن الأزهريِّ: أنَّ اللَّأْمَةَ: السِّلَاح(٥).

٤ - بابٌ الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

وَقَالَ مُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: تُرْكَبُ الضَّالَّةُ بِقَدْرِ عَلَفِهَا وَتُحْلَبُ بِقَدْرِ عَلَفِهَا، وَالرَّهْنُ مِثْلُهُ.

قوله: (بَابٌ: الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ): هذا التَّبويب هو حديثٌ أخرجه الحاكم وقال: (على شرط البخاريِّ ومسلم ولم يخرِّجاه) من حديث أبي هريرة[ك٢/٥٨]، ولم يكن من شرط البخاريِّ؛ لعلَّة فيه؛ وهي الوقف على أبي هريرة، كما رواه الثَّوريُّ وشعبة(٦).

قوله: (وَقَالَ مُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ): أمَّا (مُغيرة) فهو ابن مِقْسَم الضَّبِّيُّ مولاهم، الكوفيُّ، الفقيه الأعمى، أبو هشام، تَقَدَّم[ح١٩٧٨]، أخرج له الجماعة، والحكمة في أنَّ البخاريَّ قال: (وقال مُغيرة عن

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٢٨-٢٩).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٢٩).

(٤) زيد في (ب): (الإمام).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (١٥/٢٨٦).

(٦) انظر «علل الدارقطنيِّ» (١٠/١١٢-١١٤).

إبراهيم)، ولم يقل: وقال إبراهيم؛ لأنَّ المغيرة إمامٌ ثقةٌ، وهو على شرط الشيخَين، بل السِّتَّة، لكنَّ حديثه عن إبراهيم فقط فيه لينٌ، مع أنَّ روايتَه عنه في «البخاريِّ» و«مسلم»، وقال ابن فُضَيل: (كان يدلِّس، فلا يُكتَب إلَّا ما قال: «حدَّثنا إبراهيم»)[١]، و(إبراهيم): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، تَقَدَّم.

قوله: (**تُرْكَبُ الضَّالَّةُ**): (تُرْكَبُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الضَّالَّةُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (**بِقَدْرِ عَلَفِهَا**): هو بفتح اللَّام، و(العَلَف) بفتحها: ما تُعلَف به الدَّابَّة، والمصدر بالسُّكون: عَلَف يَعلِف عَلْفًا.

قوله: (**وَتُحْلَبُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (**عَلَفِهَا**) بالفتح، كما تَقَدَّم أعلاه.

فائدةٌ: اختلف العلماء فيمن له منفعة الرَّهن من الرُّكوب واللَّبن وغيرهما، على أقوال[٢]:

أحدها[٣]: أنَّه للرَّاهن، وليس للمرتهن أنْ ينتفع بشيء من ذلك، قاله الشَّعبيُّ وابن سيرين، قال النَّخَعيُّ: كانوا يكرهون ذلك[٤]، وهو قول الشَّافعيِّ[٥]، فإنَّ للرَّاهن أن يركب الرَّهن ويشربَ لبنه بحقِّ نفقته عليه، ويأوي في اللَّيل إلى المرتهن.

وثانيها[٦]: نعم؛ رخَّصت فيه طائفةٌ أن ينتفع المرتهن من الرَّهن بالرُّكوب والحَلَب دون سائر الأشياء على لفظ الحديث: «إنَّ الرَّهن مركوبٌ ومحلوبٌ»، وهو قول أحمد، وإسحاق[٧]، والزُّهريِّ.

وقال أبو ثور: إنْ كان الرَّاهن لا ينفق عليه وتركه في يد المرتهن، فأنفق عليه؛ فله ركوبه واستخدامه على ظاهر الحديث، وعن الأوزاعيِّ واللَّيث مثلُه[٨].

ولا يجوز عند مالك والكوفيِّين للرَّاهن الانتفاعُ بالرَّهن وركوبه بعَلفه، وغلَّته لربِّه[٩].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩٧/٢٨)، وقد وصل هذا الأثرَ سعيدُ بن منصور، انظر «تغليق التعليق» (٣/٣٣٧-٣٣٨).

(٢) في النسخ: (قولين)، والمثبت من هامش (أ) مصحَّحًا عليه.

(٣) في (ب): (أحدهما)، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٠٦٦).

(٥) انظر «المهذَّب» (٣١١/١).

(٦) في النُّسخ: (وثانيهما)، والمثبت أولى؛ ليوافق الإصلاح في (أ).

(٧) انظر «المغني» (١١٥/٦).

(٨) انظر «الإشراف» لابن المنذر (١٨٩/٦).

(٩) انظر «التمهيد» (٤٤٠/٦).

والمسألة معروفةٌ، وإنَّما ذكرت هذا الخلاف؛ لأنِّي سُئِلت عنه، وتستغربه الشَّافعيَّة إذا سمعوه، والله أعلم.

٢٥١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ، وَيُشْرَبُ لَبَنُ الدَّرِّ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين الحافظُ، وكذا تَقَدَّم (زَكَرِيَّاءُ) -وهو ابن أبي زائدة- قريبًا، وكذا (عَامِرٌ): تَقَدَّم أنَّه الشَّعبيُّ عامرُ بن شَراحيل، وكذا تَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (الرَّهْنُ يُرْكَبُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (يُشْرَبُ)، و(لَبَنُ) بعده: مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

٢٥١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ خراسان، و(زَكَرِيَّاءُ) بعده: تَقَدَّم أعلاه أنَّه ابنُ أبي زائدة[ح٢٥١١]، وتَقَدَّم (الشَّعْبِيُّ): أنَّه عامرُ بن شَراحيل، وتَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الشين، وإسكان العين، وتَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ) أعلاه[ح٢٥١١].

قوله: (الظَّهْرُ(١) يُرْكَبُ): (يُرْكَبُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ، وكذا (يُشْرَبُ).

٥ - بَابُ الرَّهْنِ عَنِ(٢) الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ

قوله: (بَابُ الرَّهْنِ عِنْدَ الْيَهُودِ): كذا هو الصَّواب، وفي أصلنا: (عن) عوض (عند)، وهو خطأٌ، وقد ضببتُ عليه، وكتبتُ في الهامش: (صوابه: عند).

٢٥١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم، وكسر الراء، وهو ابنُ عبد الحَميد الضَّبِّيُّ القاضي، تَقَدَّم،

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الرهن).

(٢) في الأصل فوقها تضبيب، وفي الهامش بخطِّ البرهان: (صوابه: عند)، وشرح عليها.

وتَقَدَّم (الأَعْمَش): أنَّه سليمانُ بن مِهران، و(إِبْرَاهِيمَ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ.

قوله: (اشْتَرَى[1] مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا): تَقَدَّم أنَّ اليهوديَّ أبو الشَّحم، وأنَّ الطَّعام كان شعيرًا ثلاثين صاعًا، وقد قَدَّمتُ الرِّواياتِ التي وقفت عليها في ذلك في (البيع)، وأنَّ الدِّرعَ المرهونةَ ذاتُ الفضول، وذكرت أدراعه عليه الصلاة والسلام[ح٢٠٦٨].

٦- بابٌ: إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالبَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ

٢٥١٤- حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَضَى أَنَّ اليَمِينَ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ): قال الدِّمياطيُّ: (نافع بن عُمر بن عبد الله بن جَمِيل، مات سنة «١٦٩هـ»). انتهى[2].

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ): قال الدِّمياطيُّ: (وابن أبي مُلَيكة اسمُه عبد الله بن عُبيد الله بن عبد الله بن أبي مُلَيكة زُهيرِ بن عبد الله بن جُدعان، مات سنة «١١٧هـ»). انتهى/. [٣١٣/١أ]

قوله: (كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ): تَقَدَّم الكلام على الرِّواية بالكتابة المجرَّدة عن الإجازة كهذه، وكذا المقرونة بالإجازة، ما حكمهما، فانظره[ح٦٣٧].

قوله: (إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم): (إِنَّ): يجوز فيها الكسر والفتح.

٢٥١٥- ٢٥١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، فَقَرَأَ إِلَى ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: فَحَدَّثْنَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ أُنْزِلَتْ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ»، قُلْتُ: إِنَّهُ إِذَنْ يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم:

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (رسول الله صلى الله عليه وسلم).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٨٧).

«مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ عبد الحَميد الضَّبِّيُّ القاضي، وكذا تَقَدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابنُ المعتمر، وكذا (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شقيقُ بن سَلَمة، وتَقَدَّم (عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ، أحد السَّابقين[1] رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

قوله: (مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحمن؟): تَقَدَّم أنَّه عبدُ الله بن مسعود، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَبَيْنَ رَجُلٍ): الرَّجل المخاصِم للأشعثِ سيأتي الكلام عليه في (الأَيمان)[ح٦٦٦٠].

قوله: (إِذَنْ[2] يَحْلِفَ): تَقَدَّم أنَّه بالنَّصب، وأنَّ النَّوويَّ نقل عن أبي الحسن ابن خروف في «شرح الجُمَل»: أنَّ الرِّواية بالرَّفع[3][ح٢٣٥٧].

❋ ❋ ❋

(١) زيد في (ب): (الأولين).

(٢) في «اليونينيَّة»: (إذًا).

(٣) انظر «شرح مسلم» (٢/١٤٠)، والرفع رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضبط في (ق).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٤٨ - كِتَابُ العِتْقِ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي العِتْقِ وَفَضْلِهِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣-١٥]

(كِتَابُ العِتْقِ) إلى (كِتَاب الهِبَةِ).

قوله تعالى: ﴿ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]: مجاعة.

قوله تعالى[1]: ﴿ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٥]: قُرْبَ قَرَابةٍ أو جِوَار.

٢٥١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ مَرْجَانَةَ صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ قال: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا؛ اسْتَنْقَذَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»، قَالَ سَعِيدُ ابْنُ مَرْجَانَةَ: فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ فَعَمَدَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ رضي الله عنهما إِلَى عَبْدٍ لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَشَرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ -أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ- فَأَعْتَقَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّم أنَّه أحمدُ بنُ عبد الله بن يونس، أبو عبد الله، اليَرْبُوعيُّ الحافظ، عنِ ابنِ أبي ليلى، وابنِ أبي ذئب، وعاصمِ بن مُحَمَّد، والثَّوريِّ، وأممٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وعبدٌ، وخلقٌ، قال أحمد ابن حنبل لرجل: (اُخرُج إلى أحمدَ ابنِ يونس؛ فإنَّه شيخُ الإسلام)، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٧هـ)، أخرج له الجماعة[2]، تَقَدَّم[ح٧٠٢].

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ): قال الدِّمياطيُّ: (عاصم بن مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطَّاب، عن أخيه واقد بن مُحَمَّد). انتهى[3].

---

(١) (تعالى): ليس في (ب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٧٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٤٢).

قوله: (حَدَّثَنَا[١] وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو بالقاف، وليس في الكتب السِّتَّة -ولا[٢] في مصنَّفاتهم التي أخرجها المِزِّيُّ في «تهذيبه»- راوٍ يقال له: (وافد) بالفاء، وقد تَقَدَّم أعلاه نسبُه من كلام الدِّمياطيِّ، يروي عن أبيه وابنِ أبي مُلَيكة، وعنه: شعبةُ وغيرُه، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود[٣]، والنَّسائيُّ، وثَّقه أحمدُ[٤] وغيرُه[٥].

قوله: (صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ[٦]): هذا عليٌّ زينُ العابدين، تَقَدَّم، وصاحبُه هو الرَّاوي لهذا الحديث، لا هو، وإنَّما عُرِفَ صاحبُه به.

قوله: (عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا): (العُضو) بكسر العين وضمِّها: مشهور.

تنبيهٌ: هذا إذا أعتق الرجل ذكرًا، أمَّا إذا أعتق الرَّجلُ أنثى؛ فإنَّه يعتق نصفه؛ للحديث في «التِّرمذيِّ»[٧][ت١٥٤٧]، واعلم أن الذَّكر كالأنثى في سائر الأحكام إلَّا في خمسة أبواب: العتق، والدِّية، والشهادة، والميراث، والعقيقة؛ فيعقُّ عن الذَّكر بشاتَين، وعن الأنثى بواحدة، والله أعلم.

قوله: (فَعَمَدَ[٨] إِلَى عَبْدٍ لَهُ): عبد عَلِيِّ بن الحُسَيْنِ زينِ العابدين لا أعرف اسمه، [قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (وقع في رواية لأحمدَ أنَّ اسمه مُطرِّف[حم٩٤٤١]، وفي الأوَّل من «الغيلانيَّات»[ح١٠٤]: أنَّه قبطيٌّ)][هُدى٣٠١]، و(عَمَدَ): بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، هذا الذي أعرفه، ورأيت في حاشية: (بفتح الميم، وحكى المُطرِّز عن ثعلب كسرها أيضًا، قال اللَّبليُّ بعد أنْ ذكر حكاية المُطرِّز عن

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و هامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) في (ب): (إلَّا)، وهو تحريفٌ.

(٣) زيد في النسخ: (والترمذي)، والترمذيُّ لم يخرِّج له؛ كما رقم عليه المِزِّيُّ في «تهذيبه» والذهبيُّ في «تذهيبه»، وكما رقم عليه المصنِّف قبلُ في الحديث (٢٥)، وإنَّما أخرج الترمذيُّ -مع مسلمٍ وأبي داود والنسائيِّ- لِواقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤١٢)، «تذهيب التهذيب» (٩/٣٣٨).

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٠٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤١٤)، «تذهيب التهذيب» (٩/٣٣٨).

(٦) في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حسينٍ).

(٧) ولفظه: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا؛ كَانَ فَكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ؛ كَانَتَا فَكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ عُضْوٍ مِنْهُمَا عُضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً؛ كَانَتْ فَكَاكَهَا مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهَا»، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٨) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ رضي الله عنهما).

ثعلب الكسرَ قال: ولم أر أحدًا حكاه غيره)، انتهت[١].

قوله: (عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ): هذا هو ابنُ أبي طالب، صحابيٌّ مشهورٌ، ابنُ صحابيٍّ مشهورٍ[٢]، وقد أشبه هو وأبوه خُلُقَ النَّبيِّ ﷺ وخَلْقه، كما سأذكره فيمَن يُشبهه ﷺ عند قوله عليه الصلاة والسلام لأبيه: «أشبهت خَلْقي وخُلُقي»[ح٢٦٩٩].

٢ - بابٌ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ

٢٥١٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، **عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ**، **عَنْ أَبِي ذَرٍّ** قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ»، قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**أَغْلَاهَا ثَمَنًا**، **وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا**»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «**تُعِينُ صَانِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقَ**»، قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ».

قوله: (عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ): هو بضَمِّ الميم، وتخفيف الرَّاء، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وهو غِفاريٌّ، وقيل: ليثيٌّ، مدنيٌّ، يقال: اسمُه سعدٌ، يروي عن أبي ذرٍّ وحمزةَ بنِ عمرٍو الأسلميِّ، وعنه: عروةُ، وسليمانُ بن يسار، وزيدُ بنُ أسلم، وغيرُهم، وثَّقه العِجْليُّ[٣] وغيرُه، ويقال: وُلِد في حياته عليه الصلاة والسلام، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[٤].

قوله: (عَنْ أَبِي ذَرٍّ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو ذرٍّ: اسمه جُندُب بن جُنادة بن سُفيان، أسلم هو وأخوه أنيس، وأمُّهما رملة، مات أبو ذرٍّ بالرَّبَذة سنة «٣٢هـ»، وصلَّى عليه ابنُ مسعود وقد جاء من العراق، ثمَّ قدم المدينة فمات بها بعده بعشرة أيَّام). انتهى.

فائدةٌ: رملة أمُّ أبي ذرٍّ: هي رملة بنت الوقيعة بن حرام الغفاريَّة، أسلمت في قصَّة إسلام ابنها[٥]، صحابيَّة[٦]، وسيأتي الكلام على أبي ذرٍّ[قبل ح٣٥٢٢]، وقد تَقَدَّم أيضًا[ح٣٠]، رضي الله عنه.

قوله: (**أَغْلَاهَا ثَمَنًا**): هو بالغين المعجمة، قال ابن قُرْقُول في (العين المهملة): («أعلاها ثمنًا»[٧]،

---

(١) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٨٧)، «تهذيب الكمال» (١٤/٣٦٧).

(٣) انظر «معرفة الثقات» (٢/٤٢٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٧٠).

(٥) زيد في (ب): (غفارية).

(٦) انظر «الإصابة» (٤/٣٠٧).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

ويُرْوَى: «أغلاها»، ومعناهما متقاربٌ، وبالوجهين رويناه في «المُوَطَّأ»(١)، وبالمهملة قيَّده القابسيُّ[مطالع٤/٤٤٨]، وقال شيخنا الشَّارح: (ضبطه أبو الحسن: بالعين المهملة، وضبطه أبو ذرٍّ: بمعجمة). انتهى[التوضيح١٦/١٤٠]، والظاهر أنَّ قوله: (أبو الحسن): هو القابسيُّ، والله أعلم.

قوله: (وَأَنْفَسُهَا): أي: أغلاها(٢)، و(نَفَسْتُ بِهَا) أي: أعجبتني وحرصت عليها(٣).

قوله: (صَانِعًا): (الصَّانع): الحاذق، قال ابن قُرْقُول: (بصاد مهملة، وهو صواب الحديث، وجاء في حديث عروة: بضاد معجمة، وهمزةٍ بدلًا من النُّون، وكذا قُيِّد عن عروة في «الصحيحين»(٤) وغيرهما، وعند السَّمرقنديِّ في حديث عروة: «صانعًا»، والصَّحيح في حديث عروة: بضاد معجمة؛ أعني: من رواية ابنِه هِشام، قال الدَّارقطنيُّ: وهو الذي صحَّفه، وسائر رواته عن عروة يروونه بصاد مهملة، قال القاضي: قوله: «أو تصنع لأَخْرَقَ» يدلُّ على أنَّه: «تعين صانعًا»[مشارق٢/١٧٩]؛ يعني: في صنعته، أو تبتدئ الصَّنعة للأخرق، وهو الذي لا يصنع) إلى آخر كلامه[مطالع٤/٢٩٢].

قوله: (لِأَخْرَقَ): (الأخرق): الذي لا يحسن الصَّنعة، وقد تَقَدَّم أعلاه(٥).

٣- بابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ العَتَاقَةِ فِي الكُسُوفِ أَوِ الآيَاتِ

قوله: (مِنَ العَتَاقَةِ): هي بفتح العين، وهذا غاية في الظُّهور، لكن لا يضرُّ التَّنبيهُ عليه.

---

(١) «الموطَّأ» (٢/٧٧٩)، وفيه بالغين المعجمة.

(٢) في (ب): (أعلاها)، وزيد فيها: (والله أعلم).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٩٥).

(٤) أمَّا رواية البخاريِّ؛ فجاءت في هذا الحديث من رواية هشام عن أبيه في «اليونينيَّة» و(ق): (صانعًا)، وفي هامش (ق): (ش: ضائعًا)، قال الحافظ في «الفتح» (٥/١٧٧): («ضائعًا» بالضاد المعجمة وبعد الألف تحتانية لجميع الرواة في «البخاري»...، وإذا تقرَّر هذا؛ فقد خبط من قال من شُرَّاح «البخاريِّ»: إنَّه روي بالصاد المهملة والنون؛ فإنَّ هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه)، وقال القسطلاني في «الإرشاد» (٤/٣٠١): («صانعًا» بالصاد المهملة والنون، من الصنعة، كذا في «اليونينية» المقابلة بالأصول؛ كأصل أبي ذرٍّ، وأبي الوقت، والأَصيلي، وغيرهم، وكذا في جميع ما وقفت عليه من الأصول المعتمدة؛ كالأصل المقروء على الشرف الميدومي وغيره)، وأمَّا رواية مسلم؛ ففي «صحيح مسلم» (٨٤) من رواية هشام عن أبيه: (صانعًا)، قال القاضي في «إكمال المُعْلِم» (١/٣٤٨-٣٤٩): (روايتنا في هذا الحديث: «ضائعًا» من طريق هشام أوَّلًا بالضاد المعجمة وبياء بعد الألف، وكذلك في الحديث الآخر [٨٤] من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام والزهريِّ، إلَّا من رواية أبي الفتح...، لكن صحَّت الرواية هنا عن هشام بالضاد، وكذلك رويناه في «صحيح البخاريِّ»).

(٥) في (ب): (بظاهرها).

٢٥١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.

تَابَعَهُ عَلِيٌّ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ هِشَامٍ.

قوله: (عن فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ): تقدَّمت، وأنَّها[١] زوجُ هشامِ بن عروة الرَّاوي[٢] عنها[ح٨٦]، وكذا تقدَّمت (أَسْمَاء)[ح٨٦]، وهي جدَّةُ فاطمةَ وهشامٍ، رضي الله عنهما.

قوله: (تَابَعَهُ عَلِيٌّ عن الدَّرَاوَرْدِيِّ عن هِشَامٍ): الظَّاهر أنَّ (عَلِيًّا) هذا: هو عليُّ بن حُجْر السَّعديُّ[٣]، وقد روى عن[٤] عبد العزيز بن مُحَمَّد الدَّرَاوَرْدِيِّ عليُّ بن خَشْرَم وعليُّ بن حُجْر، لكنَّ ابنَ خَشْرم لم يُخرج له البخاريُّ شيئًا، إنَّما أخرج له مسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٥]، ولا أعلم البخاريَّ علَّق لابن خَشْرم، وأمَّا ابنُ حُجْر؛ فأخرج له البخاريُّ، ومسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٦]، والله أعلم، ومتابعة عليٍّ عن الدَّراورديِّ ليست في شيء من الكتب السِّتَّة، ولا أخرجها شيخُنا، والضَّمير في (تابعه) يعود على موسى بن مسعود، وله ترجمة في «الميزان»[٤/٢٢١]، وهو صدوقٌ يُصحِّف[٧]، وأمَّا (الدَّرَاوَرْدِيُّ) [فهو عبد العزيز بن مُحَمَّد الدَّرَاوَرْدِيُّ][٨]، أبو مُحَمَّد، عن صفوانَ بنِ سُلَيم وزيدِ بن أسلم، وعنه: عليُّ بن حُجْر، وعليُّ بن خشرم، ويعقوبُ الدَّورقيُّ، قال ابنُ مَعِين: (هو أحبُّ إليَّ مِن فُلَيح)، وقال أبو زُرْعة: (سيِّئ الحفظ)[الجرح٥/٣٩٦]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٦٣٣]، وقد روى له البخاريُّ مقرونًا بغيره، أخرج له الجماعة[٩]، وقد تَقَدَّم، ولكن طال العهد به[ح٥٢٨].

---

(١) في النُّسختين: (وأنَّه)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) في النُّسختين: (والرَّاوي)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٥/١٧٩): («تابعه عليٌّ» يعني: ابن المديني، وهو شيخ البُخاريِّ، ووهم مَن قال: المراد به: ابن حُجْر).

(٤) (عن): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٢١).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٥٥).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٤٥).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/١٨٧)، «الكاشف» (٢/١٩٥).

٢٥٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَثَّامٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: كُنَّا نُؤْمَرُ عِنْدَ الْخُسُوفِ بِالْعَتَاقَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[1] مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ): هذا هو المُقدَّميُّ، منسوب إلى جدِّه، ثبتٌ محدِّثٌ، عن حمَّادِ بنِ زيد وخلقٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، والبخاريُّ بواسطة، وأبو يعلى، والحسنُ بن سفيان، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٤هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والنَّسائيُّ، قال ابنُ مَعِين: (صدوق)، وقال أبو زُرْعة: (ثقةٌ)[2].

قوله: (حَدَّثَنَا عَثَّامٌ): هو بفتح العين المهملة، وتشديد الثَّاء المثلَّثة، وهو عَثَّام بن عليٍّ الكلابيُّ العامريُّ، أبو عليٍّ الكوفيُّ، عن هشامِ بنِ عروةَ، والأعمشِ، وإسماعيلَ بنِ أبي خالد، وجماعةٍ، وعنه: مُسدَّدٌ، والقواريريُّ، ومُحمَّد بن أبي بكر المُقدَّميُّ، وخلقٌ، قال أحمدُ: (عَثَّام رجلٌ صالحٌ)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، وقال أبو زُرْعة: (ثقةٌ)، تُوُفِّيَ سنة أربعٍ وتسعين ومئة، وقال ابنُ سعد وغيرُه: (سنة خمس)[3]، أخرج له البخاريُّ والأربعة، وليس في الكتب السِّتَّة عثَّام سواه، وليس فيها أيضًا غنَّام؛ بالغين المعجمة، وتشديد النُّون، والله أعلم.

٤ - بابٌ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ

٢٥٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ قُوِّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُعْتَقُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابن المَدينيِّ، وتَقَدَّم أنَّ (سُفْيَان): هو ابنُ عُيَينة، و(عَمْرو) بعده: تَقَدَّم أنَّه ابنُ دِينار المكِّيُّ.

تنبيهٌ: يروي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر اثنان؛ كلٌّ واحد يقال له: (عَمرو بن دينار) أحدهما: صاحب التَّرجمة المكِّيُّ، والثَّاني: عَمرو بن دينار البصريُّ، قهرمان آل الزُّبير، روى له عنه ابنُ ماجه فقط حديثًا واحدًا، ليس له في الكتب عنه[4] سواه[5]، والمكِّيُّ مُخرَّج له عنه في «البخاريِّ»،

(١) في (ق): (حدَّثني).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/٢١٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٣٤)، «تذهيب التهذيب» (٨/٥٤).

(٣) «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٢١٤)، «الجرح والتعديل» (٧/٤٤)، «الطبقات الكبرى» (٨/٥١٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/٣٣٥).

(٤) (عنه): ليس في (ب).

(٥) وهو: «مَن قال حين يدخل السُّوقَ: لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو=

و«مسلم»، و«أبي داود»، و«النَّسائيِّ»[(١)]، والله أعلم.

٢٥٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ؛ قُوِّمَ العَبْدُ عَلَيهِ قِيمَةَ عَدْلٍ، **فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ** حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ العَبْدُ، **وَإِلَّا؛ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ**».

قوله: (**فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ**): (أَعْطَى): مبنيٌّ للفاعل، و(شُرَكَاءَه): مَنصوبٌ مفعولٌ، كذا في أصلنا، وفي نسخة الدِّمياطيِّ: (أُعطِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شُرَكَاؤُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (**وَإِلَّا؛ فَقَدْ عَتَقَ عَلَيْهِ**[(٢)] **مَا عَتَقَ**): هما بفتح العين والتَّاء، وهذا ظاهرٌ، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (الظاهر أنَّه من كلام النَّبيِّ ﷺ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العُمَريُّ، فوصلاه بكلامه ﷺ، وجعلاه منه، ورواه أيُّوبُ عن نافع فقال: قال نافع: «وَإِلَّا؛ فَقَدْ عَتَقَ منه ما عَتَقَ» ففصله مِن الحديث، وجعله مِن قول نافع، وقال أيُّوبُ مرَّةً: لا أدري هو مِن الحديث أو شيءٌ قاله نافع؟ ولهذه الرِّواية قال ابن وضَّاح: ليس هذا مِن كلامه ﷺ، قال القاضي: وما قاله مالكٌ والعُمَريُّ أَولى، وقد جوَّداه، وهما في نافعٍ أثبتُ من أيُّوب عند أهل هذا الشَّأن، كيف وقد شكَّ أيُّوب فيه؟! وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضعِ: «وإلَّا؛ فقد جاز ما صنع»، فأتى به على المعنى، قال: وهذا كلُّه يردُّ قولَ مَن قال بالاستسعاء[إكمال٥/١٠٤]). انتهى[المنهاج١٠/٣٧٨].

٢٥٢٣- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، **عَنْ أَبِي أُسَامَةَ**، **عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ؛ **فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلِّهِ**؛ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ عَلَى المُعْتِقِ؛ **فَأُعْتِقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ**».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا **بِشْرٌ**، **عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**، اخْتَصَرَهُ.

قوله: (**عَنْ أَبِي أُسَامَةَ**): هو حمَّاد بن أُسامة، تَقَدَّم، وتَقَدَّم أنَّ (**عُبَيْد اللهِ**): هو ابن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَريُّ.

قوله: (**فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلِّهِ**): (كُلِّهِ): مجرورٌ تأكيدٌ للضَّمير المجرور في (عتقه)، و(عتقُه): مَرْفوعٌ مبتدأٌ.

= حيٌّ لا يموت، بيده الخيرُ كلُّه وهو على كلِّ شيءٍ قدير؛ كتب الله له ألفَ ألفِ حسنةٍ، ومحا عنه ألفَ ألفِ سيِّئةٍ، وبنى له بيتًا في الجنَّة»، وقد أخرجه مع ابنِ ماجه (٢٢٣٥) الترمذيُّ (٣٤٢٩) فليُتنبَّه.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥).

(٢) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (مِنْهُ).

قوله: (فَأُعْتِقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ): الأُولى: مبنيَّة لما لم يُسمَّ فاعلها، والثَّانية: مبنيَّة للفاعل، كذا في أصلنا.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ): هو بكسر الموحَّدة، وإسكان الشِّين المعجمة، وهو ابن المُفضَّل بن لاحقٍ البصريُّ، و(المفضَّل): اسم مفعول، مِن المُشدَّد.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هو الذي تَقدَّم أعلاه، ابنُ عُمرَ بن حفص.

٢٥٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ، أَوْ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ بِقِيمَةِ عَدْلٍ، فَهُوَ عَتِيقٌ».

قَالَ نَافِعٌ: وَإِلَّا؛ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ.

قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي أَشَيْءٌ قَالَهُ نَافِعٌ، أَوْ شَيْءٌ فِي الحَدِيثِ؟

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عارمٌ، وتَقدَّم مُترجَمًا، والكلام على (عارم)[ح٦٠،٥٨]، وقد تَقدَّم أنَّ (حَمَّاد) هذا: هو ابن زيد(١)، وأنَّه إذا أطلقه سليمانُ بن حرب أو عارمٌ مُحمَّد ابن الفضل؛ فهو ابنُ زيد، وأنَّه إذا أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ أو عفَّانُ أو حجَّاجُ ابن منهال؛ فهو ابنُ سَلَمَة، وأنَّه كذلك إذا أطلقه هُدْبةُ بن خالد، والله أعلم[ح١٤٢]، وتَقدَّم (أَيُوب): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ مُترجَمًا[ح٣١]، وغير مُتَرْجَم.

قوله: (قَالَ نَافِعٌ: وَإِلَّا؛ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ): تَقدَّم الكلام على هذه أعلاه، فانظرها(٢).

٢٥٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي فِي العَبْدِ أَوِ الأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ، فَيُعْتِقُ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ، يَقُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلِّهِ، إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ، يُقَوَّمُ مِنْ مَالِهِ قِيمَةَ العَدْلِ، وَيُدْفَعُ إِلَى الشُّرَكَاءِ أَنْصِبَاؤُهُمْ، وَيُخَلَّى سَبِيلُ المُعْتَقِ، يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ اللَّيْثُ وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ وَابْنُ إِسْحَاقَ وَجُوَيْرِيَةُ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُخْتَصَرًا.

---

(١) وهو منسوبٌ إلى أبيه في (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في (ب): (أعلاها؛ فانظره).

قوله: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ[١] بْنُ سُلَيْمَان): (فُضَيل): بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (عِتْقُهُ كُلِّهِ): تَقَدَّم أنَّ (كلِّه) مجرور، وتَقَدَّم أعلاه لِمَ كان مجرورًا.

قوله: (وَيُخَلَّى سَبِيلُ المُعْتَقِ): (يُخَلَّى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(سَبِيلُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(المُعْتَقِ): اسم مفعول؛ بفتح التَّاء.

قوله: (وَرَوَاهُ اللَّيْثُ): هو ابن سعد، (وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، (وَابْنُ إِسْحَاقَ): هو مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار الإمامُ في المغازي، (وَجُوَيْرِيَةُ): هو ابن أسماء، (وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هو الأنصاريُّ المدنيُّ القاضي، (وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ): هو إسماعيل بن أميَّة بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأمويُّ، عن أبيه، وأيُّوبَ بنِ خالد، ونافعٍ، وطائفةٍ، وعنه: مَعْمَرٌ، والسُّفيانان، وآخرون، وثَّقه أبو حاتم[٢] وجماعةٌ، يقال: له نحوُ ستِّين حديثًا، قال ابن سعد: (مات سنة «١٤٤هـ»)[الكبرى٧/٤٥٤]، وقيل غيرُ ذلك، وكان من الأشراف، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان» تمييزًا، فقال: (مُجمَعٌ على ثقته)[٣]، وكلُّ مَن تَقَدَّم سوى إسماعيل ذكرتُ له ترجمةً[٤]، والله أعلم.

تنبيهٌ: تعليق اللَّيث أخرجه مسلم في (العتق)[م١٥٠١] و(النُّذور)[م(١٥٠١) (٤٩) بعد (١٦٦٧)] عن قتيبة ومُحَمَّد بن رمح؛ كلاهما عن اللَّيث به، وأخرجه النَّسائيُّ عن قتيبة به في (العتق)[كن٤٩٣٢].

وتعليق ابن أبي ذئب [عن نافع أخرجه مسلم في (العتق) عن مُحَمَّد بن رافع، عن ابن أبي فُدَيك، عن ابن أبي ذئب][٥]، عن نافع به[م١٥٠١].

ومتابعة ابن إسحاقَ لا أعلم مَن خرَّجها[٦]، وليست في شيء مِن الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم.

ومتابعة جُوَيرية عن نافع أخرجها البخاريُّ[خ٢٥٠٣] في (الشَّرِكة) عن مُسدَّد، وأبو داود[د٣٩٤٥] في (العتق) عن عبد الله بن مُحَمَّد بن أسماء؛ كلاهما عن جويرية به[٧].

---

(١) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الفُضَيْلُ).

(٢) في المطبوع من «الجرح والتعديل» (٢/١٥٩) عن أبي حاتمٍ: (صالح).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/٤٥).

(٤) وإسماعيل أيضًا ذكر له المصنِّف ترجمةً قبل الحديث (١٦٢٣).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) أخرجها أبو عوانة في «مسنده» (٤٧٥٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٤٠).

(٧) (به): سقط من (ب).

ومتابعة يحيى بن سعيد أخرجها مسلم في (العتق) عن(١) مُحَمَّد بن المثنَّى عن عبد الوهَّاب الثَّقفيِّ[م١٥٠١]، وأبو داود[د٣٩٤٤] فيه عن مَخْلَد بن خالد عن يزيد بن هارون، والنَّسائيُّ فيه عن أحمد ابن سليمان[كن٤٩٣٨] عن يزيد بن هارون، وعن حُسين بن منصور[كن٤٩٣٩]، [عن عبد الله بن نُمَير، وعن(٢) عمرو بن عليٍّ[كن٤٩٤٠]، عن الثَّقفيِّ؛ ثلاثتهم](٣) عن يحيى بن سعيد به.

ومتابعة إسماعيل بن أميَّة أخرجها مسلم في (العتق)[م١٥٠١] وفي (النُّذور)[م(١٥٠١) (٤٩) بعد (١٦٦٧)] عن إسحاق بن منصور، عن عبد الرَّزَّاق، عن ابن جُرَيج، عن إسماعيل به، ولم أرَ في كلام شيخِنا تخريجَ هذه المتابعات.

٥ - بابٌ إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، اسْتُسْعِيَ العَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الكِتَابَةِ

قوله: (اسْتُسْعِيَ العَبْدُ): تَقَدَّم أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العبدُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وقد تَقَدَّم الكلام على الاستسعاء؛ هل هو مُدرَجٌ أم لا[ح٢٤٩٢].

٢٥٢٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قال: سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ (جَرِيرًا) بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وأنَّ (حَازِمًا) بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وهذا ظاهرٌ، وكذا تَقَدَّم (بَشِير بْن نَهِيكٍ): أنَّه بفتح الموحَّدة، وكسر الشين، وأنَّ (نَهِيكًا) بفتح النُّون، وكسر الهاء، وتَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ(٤).

قوله: (شَقِيصًا): تَقَدَّم أنَّ (الشِّقْص والشَّقِيص)، كـ(نِصْف ونَصِيف)، لغتان: النَّصيب[ح٢٤٩١].

٢٥٢٧ - (ح): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ شَقِيصًا فِي مَمْلُوكٍ، فَخَلَاصُهُ

(١) (عن): سقط من (ب).

(٢) في (أ): (عن)، والمثبت هو الصواب.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) زيد في (ب): (من نحو ثلاثين قولًا).

عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا؛ قُوِّمَ عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ وَأَبَانٌ وَمُوسَى بْنُ خَلَفٍ، عَنْ قَتَادَةَ، اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ.

قوله: (ح[١]): تَقَدَّم في أوَّل هذا التَّعليق الكلامُ عليه كتابةً ونطقًا، فراجعْه إنْ شئت[ح٦].

قوله: (سَعِيدٌ): هذا هو سعيد بن أبي عَرُوبة، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٨٤].

قوله: (اسْتُسْعِيَ[٢]): تَقَدَّم أعلاه وقبله أنَّه بضَمِّ التَّاء، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وتَقَدَّم أنَّ الاستسعاءَ الصَّحيحُ أنَّه مُدرَجٌ في الحديث[ح٢٤٩٢].

قوله: (تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ، وَأَبَانٌ[٣]، وَمُوسَى بْنُ خَلَفٍ، عَنْ قَتَادَةَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على سعيد بن أبي عَرُوبة المذكورِ في السَّند قبله، أمَّا (حجَّاج بن حجَّاج) فهو الباهليُّ البصريُّ الأحول، عن الفَرَزْدَق، وقتادةَ، وعدَّةٍ، وعنه: إبراهيمُ بن طَهمان ويزيدُ بنُ زُرَيع، وثَّقوه/، وثَّقه ابنُ معين وغيرُه، [١/٣١٤أ]
مات سنة (١٣١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[٤].

وأمَّا (أبانٌ) فقد تَقَدَّم أنَّ الصَّحيح أنَّه مصروفٌ[ح٤٤]، وهذا هو ابنُ يزيدَ العطَّارُ، أبو يزيدَ البصريُّ، أحدُ الأثبات المشاهير، عنِ الحسنِ، وأبي عِمران الجَوْنيِّ، وقتادةَ، وطائفةٍ من التَّابعين، وعنه: ابنُ المبارك، ويحيى القطَّانُ، وحَبَّان بن هلال، وآخرون، قال أحمدُ ابن حنبل: (ثبْتٌ في كلِّ المشايخ)، وقال ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ: (ثقة)، تُوُفِّيَ سنة بضع وستِّين ومئة، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/١٦]، وصحَّح عليه[٥]، وقد تَقَدَّم في أوَّل التَّعليق، ولكن طال به العهد[ح٤٤].

وأمَّا (موسى بن خلف)، فهو أبو خلف العَمِّيُّ العابدُ، عن قتادةَ ويحيى بنِ أبي كَثِير، وعنه: ابناه[٦]: عبد الحَمِيد وخلفٌ، وعفَّانُ وقال: (ما رأيتُ مثلَه قطُّ، كان يُعَدُّ من البُدلَاء)، قال أبو حاتم: (صالح الحديث)[الجرح ٨/١٤٠]، له ترجمةٌ في «الميزان»، علَّق له البخاريُّ، وروى له أبو داود والنَّسائيُّ[٧].

---

(١) («ح»): ليس في «اليونينيَّة».

(٢) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَاسْتُسْعِيَ).

(٣) في «اليونينيَّة»: (أبانُ) غير مصروف.

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٣/١٥٨)، «تهذيب الكمال» (٥/٤٣١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٤)، «تذهيب التهذيب» (١/٢٢١).

(٦) (ابناه): سقط من (ب).

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٤٤٣)، «ميزان الاعتدال» (٤/٢٠٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٥٥).

تنبيهٌ: متابعة حجَّاج بن حجَّاج لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(١)، وأمَّا متابعة أبان، فأخرجها أبو داود في (العتق) عن مسلم بن إبراهيم عن أبان بن يزيدَ به[د٣٩٣٧]، وأخرجها النَّسائيُّ فيه عن مُحَمَّد بن عبد الله المُخَرِّمِيِّ، عن أبي هشام المغيرة بن سلمة المخزوميِّ، عن أبان بن يزيد به[كن٤٩٤٦]، ومتابعة موسى بن خلف عن قتادة لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة(٢)، والله أعلم.

٦- بابُ الخَطَأ وَالنِّسْيَانِ فِي العَتَاقِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ، وَلَا عَتَاقَةَ إِلَّا لِوَجْهِ اللهِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِي وَالمُخْطِئِ.

قوله: (بَابُ الخَطَأ): هو معروفٌ، وهو مهموزٌ مقصورٌ.

قوله: (فِي العَتَاقِ(٣)): هو بفتح العين.

قوله: (وَلَا عَتَاقَةَ): تَقَدَّم قريبًا أنَّه بفتح العين.

قوله: (وَلَا نِيَّةَ): هي بتشديد الياء وتخفيفها، تقدَّمت[ح١]، معروفةٌ.

قوله: (وَالمُخْطِئِ): هو بهمزة في آخره، وهذا ظاهرٌ.

٢٥٢٨- وَحَدَّثَنِي الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا؛ مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ».

قوله: (وحَدَّثَنِي(٤) الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّم في أوَّل هذا التَّعليق أنَّه عبد الله بن الزُّبير الحُمَيديُّ المكِّيُّ، وتَقَدَّم أنَّه بضمِّ الحاء، وفتح الميم، ولماذا نُسِب[ح١]، وهو أوَّل شيخ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصَّحيح».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة(٥)، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (مِسْعَرٌ): أنَّه ابن كِدَام، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠١].

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٨٧/٥): (أمَّا رواية حجَّاج؛ فهو في «نسخة حجَّاج بن حجَّاج عن قتادة» من رواية أحمدَ بنِ حفص -أحدِ شيوخ البُخاريِّ- عن أبيه، عن إبراهيمَ بنِ طَهمان، عن حجَّاج، وفيها ذكر السعاية)، وانظر «تغليق التعليق» (٣٤١/٣).

(٢) أخرجها الخطيب البغداديُّ في «الفصل للوصل» (٣٥٥/١)، وانظر «تغليق التعليق» (٣٤٢/٣).

(٣) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فِي العَتَاقَةِ).

(٤) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثَنا).

(٥) زيد في (ب): (الإمام).

قوله: (**مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا**): يجوز في (صدورها) الرَّفع والنَّصب[1]، وبهما ضُبِطَ في أصلنا بالقلم، فالرفع ظاهر، والنَّصب على أنَّه مفعولٌ ثانٍ[2]، **وقيل**: إنَّ (وسوس) قاصرٌ، **والجواب**: أنَّه تضمَّن معنى: (حدَّث)، كما جاء في الرِّواية الأخرى[ح٦٦٦٤]، والله أعلم، وفي أصلنا حاشيةٌ -والظَّاهر أنَّها بخطِّ الإمام عزِّ الدِّين ابن[3] الحاضريِّ- ولفظها: (رُوِي «صدورُها») يعني: بالرَّفع قال: (وهو الأصل، وهو ظاهر، وروى أبو ذرٍّ: «صدورَها» بفتح الرَّاء على أنَّه مفعول، مع أنَّ «وسوس» قاصرٌ، فقال شيخنا: «وسوس» تضمَّن معنى: «حدَّث»، كما جاء في الرِّواية الأخرى، فلهذا نَصَب «صدورَها»)، انتهت.

قوله: (**أَوْ تَكَلَّمْ**): هو بفتح أوَّله، وتشديد اللَّام، وهو محذوف إحدى التَّاءين.

٢٥٢٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ**، عَنْ **عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ **عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ **إِلَى دُنْيَا** يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ كَثِيرٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة.

قوله: (**عَنْ سُفْيَانَ**): هذا هو سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، العالمُ المشهورُ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (**يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هو الأنصاريُّ القاضي، وكذا تَقَدَّم (**مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ**) و(**عَلْقَمَة**) في أوَّل هذا [التَّعليق][4].

قوله: (**إِلَى دُنْيَا**[5]): تَقَدَّم أنَّها بترك التَّنوين الرِّواية، وأنَّه يجوز في لغةٍ تنوينُها، وكذا تَقَدَّم اسم المرأة المشار إليها هنا في أوَّله عن ابن دحية الحافظ، وأنَّها قيلةُ[ح١].

---

(١) النصب رواية أبي ذرٍّ، والرفع رواية غيره.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وقد أورده أبو ذر في «الناظر الصحيح» بلفظ: وقال بعضُهم: النصبُ على أنَّه مفعولٌ ثانٍ. انتهى. قلنا: والأوجه أنه مفعول.

(٣) كذا في النسختين بزيادة: (ابن)، وهو منسوب إلى حاضر من أعمال حلب، انظر «معجم البلدان» (٢/٢٠٦)، «الضوء اللامع» (١١/١٩٧).

(٤) (علقمة): تقدَّم في سند الحديث الأوَّل، ولم يتقدَّم في شرحه.

(٥) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (لِدُنْيَا).

٧- بابٌ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: هُوَ لِلهِ، وَنَوَى العِتْقَ، وَالإِشْهَادِ فِي العِتْقِ

٢٥٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ لَمَّا أَقْبَلَ يُرِيدُ الإِسْلَامَ وَمَعَهُ غُلَامُهُ، ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ، فَأَقْبَلَ بَعْدَ ذَاكَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ»، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ، قَالَ: فَهُوَ حِينَ يَقُولُ: [من الطويل]

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ): هو بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة.

قوله: (عَنْ إِسْمَاعِيلَ): هو ابن أبي خالد، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (قَيْس): هو ابن أبي حَازم، وقال الدِّمياطيُّ: (ابن أبي حَازم عوفِ بن عبد الحارث الأحمسيُّ، مات سنة «٨٤هـ») انتهى، وفي وفاته أقوالٌ ذكر هنا[(١)] أحدَها، وبقي عليه قولان آخران غير ما ذُكِرَ[(٢)].

قوله: (وَمَعَهُ غُلَامُهُ): غلام أبي هريرةَ لا أعرف اسمَه.

قوله: (أَمَا إِنَّه[(٣)]): (أَمَا): بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، و(إِنَّه): مكسورة الهمزة؛ لأنَّ (أَمَا) هنا: للاستفتاح بمنزلة (أَلَا)، وتكثُر قبل القسم، و(إِنَّ) مكسورة الهمزة، كما تُكسَر بعد الاستفتاحيَّة، و(أَمَا) أيضًا تكون بمعنى: حقًّا أو أحقًّا؟ على الخلاف في ذلك، و(أَنَّ) بعدها مفتوحةٌ كما تُفتَح بعد (حقًّا)، والله أعلم.

قوله: (يَا لَيْلَةً) البيت: ظاهره أنَّه مِن قول أبي هريرةَ، وأصرحُ منه: (قلت في الطَّريق: يا ليلة...)[ح٢٥٣١]، قال شيخنا: (قال ابن التِّين: فيه خلافٌ؛ هل هو لأبي هريرة أو غلامِه؟) انتهى[التوضيح١٦/١٧٢].

قوله: (عَلَى أَنَّهَا): (أنَّها): بفتح الهمزة.

قوله: (دَارَةِ الكُفْرِ): أي: دار الكفر.

٢٥٣١- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ: [من الطويل]

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ

---

(١) في النُّسختين: (ذكرها)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/١٠).

(٣) هكذا في النسختين في هذا الموضع الآتي، والذي في (ق) و«اليونينيَّة» في الموضعين: «إني».

قَالَ: وَأَبَقَ مِنِّي غُلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ -قَالَ:- فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بَايَعْتُهُ، فَبَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ، إِذْ طَلَعَ الغُلَامُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَذَا غُلَامُكَ»، فَقُلْتُ: هُوَ حُرٌّ لِوَجْهِ اللهِ، فَأَعْتَقْتُهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ: حُرٌّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وتَقَدَّم (إِسْمَاعِيلُ): أنَّه ابنُ أبي خالد، وكذا (قَيْس): أنَّه ابنُ أبي حَازم.

قوله: (وَأَبَقَ مِنِّي غُلَامٌ[(١)] فِي الطَّرِيقِ): لم يأبق، ولكن ضلَّ، كما تَقَدَّم[ح٢٥٣٠]، ويأتي قريبًا[ح٢٥٣٢].

قوله: (لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ: حُرٌّ): أمَّا (أبو كُرَيب)، فهو مُحمَّد بن العلاء الهمْدانيُّ الحافظُ، عن هُشَيمٍ، وأبي أسامة حمَّادِ بن أسامة، وابنِ المبارك، وغيرِهم، وعنه: الجماعةُ وغيرُهم، قال ابن عُقْدَةَ: (ظهر له بالكوفة ثلاثُ مئةِ ألفِ حديثٍ)، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٨هـ)، وكان أكبرَ مِن أحمدَ ابنِ حنبل بثلاث سنين[(٢)]، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٥٥٨].

٢٥٣٢- حَدَّثَنِي شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَمَعَهُ غُلَامُهُ وَهُوَ يَطْلُبُ الإِسْلَامَ، فَضَلَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِهَذَا، وَقَالَ: أَمَا إِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّهُ لِلهِ.

قوله: (فَضَلَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ): كذا في أصلنا وعليه ضبَّةٌ، وفي الهامش ما صورتُه: (صوابه: فأضلَّ) انتهى، قال ابن قُرْقُول: (الوجه: «فأضلَّ» أو «ضلَّ أحدهما من صاحبه»)[(٣)] انتهى.

قوله: (أَمَا إِنِّي أُشْهِدُكَ): تَقَدَّم الكلام على (أَمَا) و(إِنِّي[(٤)]) أعلاه[ح٢٥٣٠].

٨- بابُ أُمِّ الوَلَدِ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا».

قوله: (أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا): تَقَدَّم الكلام عليه في أوائل[(٥)] هذا التَّعليق[ح٥٠].

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (لي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٣/٢٦)، «الكاشف» (٦٨/٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (٣٣٨/٤)، قال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٨٤/١١): («ضَلَّ» استُعمِلَ آنفًا بـ«مِنْ»، وههنا بنفسِه، والأصلُ التعديةُ بالحرفِ، وههُنا نُصِبَ بنزعِ الخافضِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقد جاءَ متعدِّيًا بنفسِه؛ كما يُقالُ: «ضللْتُ المسجدَ والدارَ» إذا لم يَعرِفْ موضِعَهُما).

(٤) في النسختين: (إنه)، والمثبت موافق لراوية الحديث في الموضع السابق.

(٥) في (ب): (أول).

٢٥٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ عُتْبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ، قَالَ عُتْبَةُ: إِنَّهُ ابْنِي، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَمَنَ الفَتْحِ؛ أَخَذَ سَعْدٌ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ، فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَقْبَلَ مَعَهُ بِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ابْنُ أَخِي عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَذَا أَخِي ابْنُ زَمْعَةَ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ، فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ» مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ» مِمَّا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (إِنَّ عُتْبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ): تَقَدَّم الكلامُ عليه، ورَدُّ كلامِ مَن قال: إنَّه أسلم، والصَّحيح: أنَّه لم يسلم[ح٢٠٥٣]/. [٣١٤/١ب]

قوله: (أَنْ يَقْبِضَ [إِلَيْهِ] ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ): تَقَدَّم (ابن وَلِيدَة زَمْعَة)، صحابيٌّ مشهور، اسمه عبد الرَّحمن، وتَقَدَّم أنَّ (الوَلِيدة) لا أعرف اسمها، غير أنَّها يمانيةٌ[ح٢٠٥٣].

قوله: (زَمَنَ الفَتْحِ): تَقَدَّم غير مرَّةٍ أنَّ الفتح كان في رمضان سنة ثمان، واختُلِف كم كان في الشَّهر على أقوالٍ ذكرتها فيما سلف[ح١٠٤]، وتأتي أيضًا في (الفتح)[قبل ح٤٢٧٤].

قوله: (بِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّه صحابيٌّ مشهورٌ، وتَقَدَّم ما وقع في نسبه من الوَهم لبعض الحُفَّاظ، وهو بغير إضافة[ح٢٠٥٣].

قوله: (فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ): الضَّمير في (به) راجعٌ على (أَخِي) يعني: عُتْبة بن أبي وقَّاص.

قوله: (يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ): تَقَدَّم أنَّ (عبدَ) يجوز فتحه وضمُّه، وأنَّ (ابنَ) مفتوحٌ، وقد حكى ابن مالك ضمَّه في «التَّسهيل»(١)[ح٢٠٥٣]، وقَدَّمتُ الكلام على ذلك مُطَوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق[ح١٢٨]، وكذا إذا كان (ابن) بين غير علمين[ح٣].

---

(١) أي: إتباعًا، انظر «شرح التسهيل» (٢٨٣/٣).

٩- باب بَيْعِ المُدَبَّرِ

٢٥٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِهِ فَبَاعَهُ، قَالَ جَابِرٌ: مَاتَ الغُلَامُ عَامَ أَوَّلَ.

قوله: (أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ): تَقَدَّم أنَّ (المُعتِق) بكسر التَّاء: أبو مذكور، وأنَّ العبدَ المُعتَق: يعقوبُ[ح٢١٤١].

قوله: (فَبَاعَهُ): تَقَدَّم أنَّه اشتراه نُعَيم النَّحَّام، وكان الثَّمنُ ثمان مئة درهم[ح٢١٤١].

١٠- باب بَيْعِ الوَلَاءِ وَهِبَتِهِ

٢٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ.

٢٥٣٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الوَرِقَ»، فَأَعْتَقْتُهَا، فَدَعَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا، مَا ثَبَتُّ عِنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وأنَّه ابنُ عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي[ح٧٠]، وكذا تَقَدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابن المُعتمِر[ح٧٠]، و(إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ[ح٣٢]، و(الأَسْوَد): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ[ح١٢٦]، مُترجَمين الكلُّ.

قوله: (اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ): تَقَدَّم الكلام عليها، فانظره في أوائل هذا التَّعليق[ح٤٥٦].

قوله: (فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا): تَقَدَّم الكلام على أهلها مَن هم[ح٢١٦٨].

قوله: (الوَرِقَ): تَقَدَّم أنَّ فيه أربعَ لغاتٍ؛ ثلاث مشهورات(١)، والرَّابعة: وَرَق؛ بفتح الواو والرَّاء، حكاها الصَّغانيُّ مُحمَّد بن الحسن اللُّغويُّ في كتابٍ له مُفرَدٍ، فيه قراءاتٌ شواذٌّ وغرائبُ مِن اللُّغة(٢)[قبل ح١٤٤٧].

---

(١) وهي فتح الواو، وكسر الرَّاء وإسكانها، وبكسر الواو مع الإسكان.

(٢) انظر «الشوارد» (ص٢٦).

قوله: (فَخَيَّرَهَا مِن زَوْجِهَا): اسم زوجها: مُغِيْث؛ بالغين المعجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ ثاء مثلَّثة، ويقال: بَرِير، وقيل: مِقْسَم، واختُلِف فيه هل هو عبدٌ -وهو الأصحُّ- أم حرٌّ، وسأذكره بأبسطَ مِن هذا إن شاء الله تعالى[ح٥٢٧٩].

١١- بابٌ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ؛ هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا؟

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ العَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا، وَكَانَ عَلِيٌّ لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الغَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَعَمِّهِ عَبَّاسٍ.

قوله: (بَابٌ: إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ): (أُسِرَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أَخُو): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (هَلْ يُفَادَى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا): تَقَدَّم أنَّ الفداء كان من أربعةِ آلافٍ إلى ثلاثة آلاف إلى ألفين إلى ألفٍ، وقد روى ابن سعد عن الفضل بن دُكَين: حدَّثنا إسرائيل، عن جابر، عن عامر قال: (أَسَرَ رسولُ الله ﷺ يومَ بدر سبعين أسيرًا، وكان يُفادِي بهم على قدر أموالهم، وكان أهل مكَّة يكتبون، وأهل المدينة لا يكتبون، فمَن لم يكن عنده فداء؛ دفع[(١)] إليه عشرة غِلمان مِن غِلمان المدينة يُعلِّمهم، فإذا حذِقوا؛ فهو فداؤه)[الكبرى٢/٢٠]، وفي «أبي داود»[د٢٦٩١] و«النَّسائيِّ»[كن٨٦٠٧] وغيرهما: أنَّ الفداءَ كان يوم بدر أربعَ مئة، وقد تَقَدَّم مُطوَّلًا في (المساجد)، فانظره[ح٤٢١].

و(عَقِيل): بفتح العين، وكسر القاف، وهو ابن أبي طالب، تَقَدَّم أنَّه أسلم قُبَيل الحديبية[ح٤٢١]، وشهد غزوة مؤتة مع أخيه جعفر، وكان أسنَّ مِن عليٍّ[(٢)] بعشرين سنة، وكان نسَّابةً أخباريًّا، روى عنه: ابنُه مُحَمَّدٌ، وأبو صالح السَّمَّانُ، وطائفةٌ، تُوُفِّيَ زمن معاوية وقد عَمِيَ، أخرج له النَّسائيُّ وابنُ ماجه ﵁[(٣)].

وأولاد أبي طالب أسلموا كلُّهم إلَّا طالبًا؛ فيقال: إنَّ الجنَّ اختطفته، وهم: طالب، وعَقِيل، وجعفر، وعليٌّ، وأمُّ هانئ -وقد قَدَّمتُ الاختلافَ في اسمها[ح٢٨٠]- وجمانةُ، وأمُّ طالب[(٤)].

---

(١) في النسختين: (عنده قال ادفع)، والمثبت من الموضع السابق ومن مصدره.

(٢) زيد في (ب): (نفسه).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٨٥)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٣٥).

(٤) تقدَّم هذا قبل الحديث (٣٥٥).

وقد فدى نوفلًا -أيضًا- ابنَ الحارث بن عبد المُطَّلب، ذكروه فيمَن فداه العبَّاس(١).

فائدةٌ: الذي أسرَ العبَّاسَ يوم بدر أبو اليَسَر كعبُ بن عمرٍو، وقيل: أسره طارق بن عبيد [بن مسعود هو وأبو اليَسَر(٢)، وقيل: الذي أسره عبيد](٣) بن أوس، من بني ظفر، ودليلُ كلِّ قولٍ معروفٌ.

٢٥٣٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رِجَالًا مِنَ الأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: ائْذَنْ لَنَا فَلْنَتْرُكْ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ، فَقَالَ: «لَا تَدَعُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا ابن أبي أُوَيس، تَقَدَّم مرارًا، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، وكذا تَقَدَّم (**إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ**).

قوله: (**عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ**): قال شيخُنا الشَّارح: (قال الإسماعيليُّ: لم يسمع موسى بن عقبة مِن ابن شهاب شيئًا). انتهى[التوضيح١٨/٢٧٧]، وقد ذُكِر له في الكتب هذا الواحدُ، وهو هنا، وفي (الجهاد)[ح٣٠٤٨]، وفي (المغازي)[ح٤٠١٨]، قال العلائيُّ صلاحُ الدِّين الحافظُ شيخُ شيوخِنا: (وذلك بعيدٌ؛ لأنَّ البخاريَّ لا يكتفي بمُجرَّد إمكان اللِّقاء، ولم أرَ مَنْ ذكر موسى بن عقبة بالتَّدليس). انتهى[جامع التحصيل١١١]، وقد يشير لِمَا قاله الإسماعيليُّ ما ذكره ابنُ عبد البَرِّ في «استيعابه» في ترجمة رقيَّة بنت رسول الله ﷺ في آخرها: (وليس موسى بن عقبة في ابن شهاب بحجَّة إذا خالفه غيرُه) انتهى[الاستيعاب٩٠٠]، وأمَّا أنا، فإنِّي أستبعد أن يكون موسى بن عقبة لم يلقَ الزُّهريَّ أو لم يسمع منه، كيف وهو بَلَدِيُّه ومعاصرُه؟! وأنا أستبعد ذلك، وأستشكل قولَ مَن قال: إنَّه لم يسمع منه، والله أعلم، وقد روينا في «المُحدِّث الفاصل» لابن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيِّ(٤) صرَّح في حديثٍ بالتَّحديث من الزُّهريِّ(٥).

قوله: (**أَنَّ رِجَالًا مِنَ الأَنْصَارِ**) إلى قوله: (**لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ**): هؤلاء الرِّجالُ لا أعرفهم بأعيانهم، وإنَّما كان العبَّاسُ ابنَ أختهم؛ لأنَّ سلمى بنت عمرو بن زيد النَّجَّاريَّة -وقد قَدَّمتُ نسبها[ح٤٠]- تزوَّج بها هاشم بن عبد مناف، فأولدها عبد المُطَّلب؛ فبنو النَّجَّار أخوال أبيه، وأخوال

(١) ذكره فيهم ابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٧١٧).

(٢) نقله الحافظ في «الإصابة» (٢/٢٢٠) عن ابن منده.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) في (أ): (الرامهري)، وفي (ب): (الزاهري)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «المحدِّث الفاصل» (ص٢٠٠) وفيه عن مالكٍ قال: (دخلتُ أنا وموسى بن عقبة ومشيخة كثيرة على ابن شهاب).

أبيه أخواله، وبهذا الاعتبار: هم أخوال النَّبيِّ ﷺ، وقد تَقَدَّم في قوله: (فنزل على أجداده أو أخواله)، وقد ذكرت ذلك هناك، فانظره[ح٤٠].

قوله: (لَا تَدَعُونَ): هو بفتح الدَّال، وهذا ظاهرٌ.

١٢- بابُ عِتْقِ الـمُشْرِكِ

٢٥٣٨- حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي: أَنَّ حَكِيمَ ابْنَ حِزَامٍ أَعْتَقَ فِي الجَاهِلِيَّةِ مِئَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ، حَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، وَأَعْتَقَ مِئَةَ رَقَبَةٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، كُنْتُ أَتَحَنَّثُ بِهَا؛ يَعْنِي: أَتَبَرَّرُ بِهَا؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بنُ أسامةَ، و(هِشَام): هو ابنُ عروةَ، وتَقَدَّم الكلام على (حَكِيم بْن حِزَامٍ): أنَّه بالزَّاي[ح١٤٢٧]، وكذا تَقَدَّم على (أَتَحَنَّثُ(١))، وعلى قوله: (أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ)، والله أعلم[ح١٤٣٦]/. [١/٣١٥أ]

١٣- بابُ مَنْ مَلَكَ مِنَ العَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٥].

٢٥٣٩-٢٥٤٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: ذَكَرَ عُرْوَةُ: أَنَّ مَرْوَانَ وَالـمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ فَقَالَ: «إِنَّ مَعِي مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ إِمَّا الـمَالَ، وَإِمَّا السَّبْيَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ»، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ انْتَظَرَهُمْ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا، فَلْيَفْعَلْ»، فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا ذَلِكَ، قَالَ: «إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى

(١) في (ب): (الحنث)، وهو تحريف.

يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا، فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا عَنْ سَبْيِ هَوَازِنَ، وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّم أنَّه سعيدُ بنُ الحَكَمِ بن مُحمَّد، ابنُ أبي مريم(١)، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٤١]، وكذا تَقَدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (عُقَيْل): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وكذا تَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحمَّد بن مسلم(٢)، وكذا تَقَدَّم (مَرْوَان): أنَّه ابنُ الحكم الخليفة، وأنَّه تابعيٌّ، وُلِد في عهده عليه الصلاة والسلام ولم يره[ح١٨٩]، وأنَّ (المِسْوَر): صحابيٌّ صغيرٌ، تُوُفِّيَ عليه الصلاة والسلام وله نحوُ ثماني سنين، وأنَّه بكسر الميم، وإسكان السِّين[ح١٨٩]، وأنَّ (مَخْرَمَة): صحابيٌّ مِن مُسْلِمة الفتح[ح١٢٣٣].

قوله: (حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ): تَقَدَّم أنَّ هذا الوَفد كان أربعةَ عشرَ رجلًا، وأنَّ رأسهم زُهيرُ بنُ صُرَد، وفيهم أبو بُرقان عمُّ رسول الله ﷺ مِن الرَّضاعة[قبل ح٢٣٠٧].

قوله: (فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ): تَقَدَّم أنَّ سبيَ هوازنَ كان ستَّةَ آلاف رأسٍ من النِّساء والذُّرِّيَّة، وأنَّ الإبلَ كانت أربعةً وعشرين ألفًا، وأنَّ الشَّاءَ كانت فوقَ أربعين ألفًا، وأنَّ الفضَّة كانت أربعةَ آلافَ أوقية، والأوقية: أربعون(٣)[ح٢٣٠٧].

قوله: (وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ): أي: انتظرتهم.

قوله: (فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا): تَقَدَّم أعلاه وقبله[ح٢٣٠٧] كم كان السَّبيُ مِن رأسٍ.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تَقَدَّم الكلام على إعرابها، وعلى أوَّل مَن قالها في أوَّل هذا التَّعليق، فانظرْه إن أردته[ح٧].

قوله: (أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ): هو بضَمِّ أوَّله، وتشديد المثنَّاة تحتُ بعد الطَّاء.

قوله: (عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ): تَقَدَّم مَن هُمُ (العُرَفاء)، وأنَّهم القُوَّامُ بأمر القوم(٤).

---

(١) في النسختين: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

(٢) (مُحمَّد بن مسلم): ليس في (ب).

(٣) أي: درهمًا.

(٤) لم يتقدَّم، وإنما تقدم طرف من ذلك في شرح الحديث (٦٠٢).

قوله: (أَنَّهُمْ قَدْ(١) طَيَّبُوا وَأَذِنُوا): تَقَدَّم أنَّ الأقرع بن حابس قال: أمَّا أنا وبنو تميم؛ فلا، وأنَّ عُيينة بن حِصْن قال: أمَّا أنا وبنو فَزارة؛ فلا، وأنَّ العبَّاس بن مِرداس قال: أمَّا أنا وبنو سُلَيم؛ فلا، فقالت بنو سُلَيم: ما كان لنا؛ فهو لرسول الله ﷺ، فقال العبَّاس بن مِرْداس: وهَّنتموني(٢)، وأنَّ في «النَّسائيِّ» معناه أو نحوه[س٦/٢٦٣]، والله أعلم[ح٢٣٠٧].

قوله: (فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا عَنْ سَبْيِ هَوَازِنَ): تَقَدَّم أنَّه من كلام ابن شهاب؛ هو الزُّهريُّ المذكور في السَّند(٣).

قوله: (فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا): تَقَدَّم أنَّ الفِداء كان من أربعة آلاف إلى ثلاثة إلى ألفين إلى ألف، ومَن لم يكن له شيء؛ تَقَدَّم ما كان يُفْعل به[ح٤٢١]، وتَقَدَّم الكلام على (عَقِيل) -وهو ابن أبي طالب- قريبًا، فانظره[قبل ح٢٥٣٧].

٢٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ بْنُ شَقِيقٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى المَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ، حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الجَيْشِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٤) عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك، الزَّاهدُ العالم، أحدُ الأعلام، وشيخُ خراسان، و(ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّم غير مرَّةٍ أنَّه عبد الله بن عون(٥) بن أرطبان البصريُّ، مولى عبد الله بن مُغفَّل المُزَنيِّ، أحدُ الأعلام، لا عبدُ الله بن عون ابنِ أميرِ مِصرَ أبي عون عبدِ الملك بن يزيدَ الهلاليُّ[ح٦٧]، هذا ابنُ أمير مِصر روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ، ولم يروِ له البخاريُّ شيئًا(٦).

قوله: (كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ): تَقَدَّم الكلام على الرِّواية بالكتابة، وأنَّها جائزةٌ سواء أجاز الشَّيخ معها أم لا، على الصَّحيح المشهور[ح٦٣٧]، و(نافع): هو أبو عبد الله، مولى ابن عمر، المدنيُّ، مشهور التَّرجمة.

---

(١) (قد): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) انظر «عيون الأثر» (٢/٢٦٢).

(٣) لم يتقدَّم، وسيأتي في الحديث (٢٦٠٧) تصريحُ البخاريِّ أنه من قول ابن شهاب.

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٥) (بن عون): سقط من (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

قوله: (**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ**): (إنَّ): بكسر الهمزة، ويجوز فتحها.

قوله: (**أَغَارَ عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّونَ**): هو بالغين المعجمة، وتشديد الرَّاء؛ أي: غافلون، وغزوة بني المُصْطَلق هي غزوة المُرَيسِيع، وكانت في شعبان سنة ستٍّ مِن الهجرة عند ابن إسحاق[(١)]، وعند موسى بن عقبة: سنة أربع[(٢)]، وفي شعبان سنة خمس يوم الاثنين لليلتين خلتا منه عند ابن سعد، والخندق بعدها عنده في ذي القعدة من السَّنة[(٣)]، وقد ساق ابن سعد خبر بني المُصْطَلق، وفيه: (فتهيَّؤوا للقتال، وصفَّ رسولُ الله ﷺ [أصحابَه]، ودفع راية المهاجرين إلى أبي بكر، وراية الأنصار إلى سعد بن عُبَادة، فترامَوا بالنَّبْل ساعة، ثمَّ أمر رسولُ الله ﷺ أصحابَه، فحملوا حملة رجلٍ واحدٍ، فما أُفلِت منهم إنسانٌ، وقُتِل عشرةٌ منهم، وأُسِر سائرُهم)[الكبرى٢/٦٠]، فقوله في «الصَّحيحَين»: (وهم غارُّون)[م١٧٣٠] يعارض ما ساقه ابنُ سعد، قال أبو الفتح اليَعْمَريُّ في «سيرته» بعد عزوه الحديثَ الذي هنا إلى «مسلم» فقط -وهو فيهما و«أبي داود»[د٢٦٣٣] و«النَّسائيِّ»[كن٨٥٣١]- أيضًا ما لفظه: (وقد أشار ابن سعد إلى هذه الرِّواية -يعني: التي في «الصَّحيح»- وقال: «الأوَّلُ أثبتُ»[(٤)]) انتهى[عيون الأثر٢/١٣٥]؛ يعني: ما سقته عن ابن سعد، والله أعلم.

قوله: (**وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ**): هذه هي أمُّ المؤمنين جُويرية بنت الحارث بن أبي ضِرار بن حَبِيب، الخُزَاعيَّة المُصْطَلقيَّة، أشهر مِن أن تُذكَر ﵂، ووالدها أسلم وصَحِب، وقد استدركه أبو عليٍّ الغسَّانيُّ وحده[(٥)]، وإنَّه أسلم هو وابناه وطائفةٌ. انتهى ما ذكره الذَّهبيُّ في «تجريده»[التجريد١/١٠٢]، وقال

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣١٧).

(٢) كذا نقله عنه البخاريُّ في (باب غزوة بني المصطلق) قبل الحديث (٤١٣٨)، قال الحافظ في «فتح الباري» (٧/٤٩٥): (كذا ذكره البخاريُّ، وكأنَّه سبق قلمٍ؛ أراد أن يكتب سنة خمس، فكتب سنة أربع، والذي في «مغازي موسى بن عقبة» من عدَّة طرقٍ أخرجها الحاكم وأبو سعيد النيسابوريُّ والبيهقيُّ في «الدلائل» [٤/٤٥] وغيرهم: سنة خمس).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٥٩-٦٠)، (٢/٦٢).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٢/٦٠)، وتعقَّبه الحافظ في «الفتح» (٧/٤٩٦) فقال: (الحكم بكون الذي في السير أثبت ممَّا في «الصحيح» مردود، ولا سيَّما مع إمكان الجمع، والله أعلم)، وقد قال قُبَيله في الجمع بين ما في السِّيَر و«الصحيح»: (فيحتمل أن يكون حين الإيقاع بهم ثبتوا قليلًا، فلمَّا كثر فيهم القتل؛ انهزموا، بأن يكون لمَّا دهمهم وهم على الماء؛ ثبتوا وتصافُّوا ووقع القتال بين الطائفتين، ثمَّ بعد ذلك وقعت الغلبة عليهم).

(٥) يعني: في حواشيه على «الاستيعاب».

النَّوويُّ في «تهذيبه»[تهذيب الأسماء٢/٧٦٣]: (إنَّ في «تاريخ دمشق»[٣/٢١٨] -يعني: «تاريخ ابن عساكر» الحافظ-: أنَّه أسلم) يعني: الحارث.

[١/٣١٥ب] تنبيهٌ: لهم آخرُ يقال له: الحارثُ/ بن أبي ضرار، ويقال: ابن ضرار، أبو مالك المُصْطَلقيُّ الخُزَاعيُّ، روى أحمد في «المُسَند» قال: (حدَّثنا مُحَمَّد بن سابق عن عيسى بن دينار، عن أبيه: أنَّه سمع الحارث بن أبي ضِرار[1] يقول: قَدِمتُ على رسول الله ﷺ...) فذكر حديثًا طويلًا[حم١٨٤٥٩]، كذا ذكرهما اثنين الذَّهبيُّ في «تجريده»[2]، والله أعلم، وفي «الاستيعاب» ما لفظه: (الحارث ابن ضِرار الخُزَاعيُّ، ويقال: الحارث بن أبي ضرار المُصْطَلقيُّ، وأخشى أن يكونا اثنين، رُوِي عنه أنَّه قال: «أتيتُ النَّبيَّ ﷺ فأسلمتُ») انتهى[الاستيعاب١٤٨]، وفي حاشيةٍ بخطِّ ابن الأمين على «الاستيعاب»: (الحارث بن أبي ضرار المُصْطَلقيُّ هو[3] الخُزَاعيُّ، وهو والدُ جُويرية بنتِ الحارث زوجِ النَّبيِّ ﷺ، قصَّةُ إسلامه مذكورةٌ في السِّيرة) انتهى[4]، علَّم عليها: (غ)، والظَّاهر: أنَّها من كلام أبي عليٍّ الغَسَّانيِّ، والله أعلم.

٢٥٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَبْنَا سَبْيًا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ، فَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ، وَأَحْبَبْنَا الْعَزْلَ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهْيَ كَائِنَةٌ».

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ): هو بفتح الحاء، وتشديد الموحَّدة، مشهورٌ.

قوله: (عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ): اسمه عبد الله بن مُحَيْرِيز بن جُنادة بن وَهْب بن لوذان بن سعد بن جُمَح، مشهورٌ، أخرج له الجماعة، وهو قرشيٌّ جُمَحيٌّ مكِّيٌّ، نزل بيتَ المقدس، ربَّاه أبو محذورة المُؤذِّن، فروى عنه، وعن عُبادةَ بنِ الصَّامت، وعدَّةٍ، وعنه: مكحولٌ والزُّهريُّ، قال رجاء بن حيوة[5]: (إنْ فَخر علينا أهل المدينة بعابدهم ابنِ عمر؛ فإنَّا نفخرُ بعابدِنا ابنِ مُحَيْرِيز، إن كنتُ لأعُدُّ بقاءَه أمانًا لأهل

(١) في «المسند»: (الحارث بن ضرار).
(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٠٢).
(٣) (هو): ليس في (ب).
(٤) انظر هامش «الاستيعاب» (ص١٤٨).
(٥) في (ب): (حياة)، والمثبت موافقٌ لما في كتب التَّراجم.

الأرض)[تاريخ أبي زرعة٢ ١٤٢]، مات قبل المئة، وثَّقه العِجْليُّ[(١)].

قوله: (رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ): هو سعد بن مالك بن سِنان الخُدْريُّ، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ): تَقَدَّم قريبًا متى كانت هذه الغزوة، فانظره.

٢٥٤٣- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا أَزَالُ أُحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ.

وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا زِلْتُ أُحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِيهِمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَّالِ»، قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا»، وَكَانَتْ سَبِيَّةٌ مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هذا هو جَرِير بن عبد الحَمِيد، الضَّبِّيُّ القاضي، تَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا[ح٧٠]، وسيأتي بُعَيد هذا مُسمًّى منسوبًا[(٢)].

قوله: (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ): (عُمَارة): بضَمِّ العين، مخفَّف الميم، ضبِّيٌّ، روى عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جَرِير وجماعةٍ، وعنه: السُّفيانان، وابنُ فُضَيل، وخلقٌ، له نحوُ ثلاثين حديثًا، أخرج له الجماعة، قال ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ: (ثقة)[(٣)].

قوله: (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ): هو ابن عمرو بن جَرِير بن عبد الله البَجَليُّ، اسمه هَرِم، وقيل غيرُ ذلك مما تَقَدَّم، فقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرَّحمن، وقيل: جَرِير، وقيل: عَمرٌو، روى عن جدِّه وأبي هريرة، وعنه: حفيداه: جَرِيرٌ ويحيى، وعُمَارة بن القَعقاع، أخرج له الجماعة، وهو من علماء التَّابعين، وثَّقه ابن مَعِين وغيرُه[(٤)]، وقد تَقَدَّم[ح٣٦]، ولكن طال العهد به.

---

(١) انظر «معرفة الثقات» (٢/٥٨)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٠٦)، «الكاشف» (٢/١٢٤).

(٢) في (ب): (هذا منسوبًا مسمًّى).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٢٦٢).

(٤) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص٢٣٨)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٢٣).

قوله: (وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّم أنَّه مُحَمَّد بن سَلَام البِيْكَنْديُّ، وأنَّه بتخفيف اللَّام على الصَّحيح[ح٢٠].

قوله: (عَنِ المُغِيرَةِ): هذا هو المغيرة بن مِقْسمٍ الضَّبِّيُّ مولاهم، الكوفيُّ، الفقيه الأعمى، أبو هشام، عن أبي وائل، وإبراهيمَ، والشَّعْبيِّ، وعنه: شعبةُ، وزائدةُ، وابنُ فُضَيل، روى جَرِيرٌ عنه قال: (ما وقع في مسامعي شيء فنسيته)، تُوُفِّيَ سنة (١٣٣هـ)، أخرج له الجماعة(١)، وقد تَقَدَّم غير مرَّةٍ مُترجمًا[ح١٩٧٨].

قوله: (عَنِ الحَارِثِ): هذا هو الحارث بن يزيد العُكْلِيُّ الفقيه، عن الشَّعْبيِّ وإبراهيمَ(٢)، وعنه: مُغيرةُ بن مِقْسم، وابنُ شُبْرُمة، وعدَّةٌ مِن أقرانه، مات شابًّا، وثَّقه ابنُ مَعِين، وأخرج له البخاريُّ، ومسلم، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٣)، وفي «التَّذهيب»: (روى له المذكورون -يعني: من رَقَم عليه مِن أصحاب الكتب(٤)- لكن قرنه بغيره). انتهى[التذهيب٢/١٩٢]، فسقط مِن النُّسخة شيءٌ، والظَّاهر أنَّه: (البخاريُّ)(٥)؛ لأنَّه هنا مقرونٌ بعُمَارة -هو ابن القَعْقَاع- الآتي في الطَّريق بعده، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ في الطِّريق المذكور قبله، والذي ذكره هنا نوعُ قرنٍ، والقرن الظَّاهر أن يقول: أخبرنا عُمَارة بن القَعْقَاع والحارث، ولو عمل هذا؛ لظهر القرن(٦) لكلِّ أحد مِن أهل الصَّنعة، والذي عمله نوعُ قرنٍ، والله أعلم، وقد تَقَدَّم له نظائرُ[ح١١٥٢].

قوله: (وَعَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): أي: بالسَّند المُتقدِّم، فهو مُسنَد رواه عن ابن سلَام -هو مُحَمَّد، كما تَقَدَّم-: أخبرنا جَرِير بن عبد الحميد، عن عُمَارة به، وإيَّاك أن تجعله تعليقًا، إنَّما هو مسندٌ موصول، والله أعلم.

قوله: (هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا): اعلم أنَّ(٧) بني تميم يَلقَون(٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدركة بن

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/٢٢٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٩٧).

(٢) زيد في (ب): (النَّخعي).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٠٨).

(٤) زيد في (ب): (السِّتَّة).

(٥) وهو كما قال؛ كما في «تهذيب الكمال» (٥/٣٠٩): (روى له البخاريُّ مقرونًا بغيره).

(٦) (القرن): سقط من (ب).

(٧) (أنَّ): سقط من (ب).

(٨) كذا في النُّسختين، ولعلَّ الصَّواب: (يلتقون).

إلياس بن مضر، وكان لهم شرفٌ في الجاهليَّة والإسلام، قاله شيخنا[التوضيح١٦/٢١٦]. انتهى، والذي في «صحاح الجوهريِّ»: (وتميمٌ قبيلة، وهو تميم بن مُرِّ بن أدِّ بن طابخة بن إلياس بن مضر)، فعلى ما قاله الجوهريُّ: يلتقون معه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في إلياس، لا في مدركة، إنَّما يلتقونه في والده إلياس، لا فيه[1]، والله أعلم.

قوله: (وَكَانَتْ سَبِيَّةٌ): هي بتشديد الياء لا مهموزة، وهي ما غُلِب عليها مِن بنات المشركين واستُرِقَّت، وهذه السَّبيَّة لا أعرفها، وقد ذكر ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ قال: (جاء في رواية أنَّ هذا العتق كان عن نذر)، وعزاه إلى الطَّبرانيِّ في «الأوسط»[ح٧٩٥٨]، وذكر سنده، ثمَّ قال: (وأخرج أيضًا...)، فساق سندًا إلى ذؤيب: (أنَّ عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: إنِّي نذرت عتقًا من ولد إسماعيل قصدًا، فقال لها النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حتَّى يجيء فيءُ بني[2] العَنْبَر غدًا»، فجاء فيء بني العَنْبَر، فقال لها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خذي منهم أربعةَ غِلْمة») إلى أن قال: (قال عطاء بن خالد: فأَخذَتْ جَدِّي رُدَيحًا، وأَخذَتِ ابنَ عمِّي سَمُرَةَ، وأَخذَتِ ابن عمِّي زُخَيًّا[3]، وأَخذَتْ خالي زُبَيبًا)، ثمَّ ذكر أنَّ ابن الأثير ذكر رُديحًا في الرَّاء، وزُخَيًّا في الزَّاي، وزُبَيبًا في الزَّاي والباء الموحَّدة[4]، قال: (ولم أر تعيين السَّبيَّة). انتهى[الإفهام٢٢٩].

وذكر بعض الحُفَّاظ[5] المُتأخِّرين ممَّن عاصرته واجتمعت به مرارًا أنَّ هذه السَّبيَّة أمُّ سَمُرة. انتهى[6]، ولم يعزُه لأحد، ولم أرَ أمَّ سَمُرة هذه في الصَّحابة، ورأيت في «تجريد الذَّهبيِّ»: (أمُّ سَمُرة بنت جندب -كذا فيه[7]، وفي «الأُسْد»: ابنُ جندب- مات عنها زوجُها، فترك ابنه سَمُرة، وكانت جَمِيلة) انتهى[التجريد٢/٣٢٣]، وفي «الأُسْد» ذكر لها قصَّة، قال: (وقد ذكرها ابن منده وأبو نعيم[معرفة الصحابة٦/٣٥١٣])[الأسد٦/٣٥٧]، والظَّاهر أنَّها ليستِ التي ذكرها بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين، والله أعلم.

قوله: (فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم الكلام أعلاه على نسبتهم[8] إلى إسماعيل.

---

(١) وهو الصواب؛ لأن بني تميم من أولاد طابخة بن إلياس، لا مدركة بن إلياس؛ كما في «أنساب الأشراف» (١/٣٢) و(١١/٢٦١) و(١٢/٧)، «جمهرة أنساب العرب» (ص١٩٨، ٢٠٧).

(٢) (بني): ليس في مصدرَيه، وكذا (بني) اللاحقة.

(٣) في «المعجم الأوسط» (٧٩٦٣): (ابن ابن عمي دحيًّا).

(٤) انظر «أسد الغابة» (٢/٧٢)، (٢/١٠٦)، (٢/١٠٠).

(٥) زيد في (ب): (العصريين).

(٦) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠١).

(٧) في المطبوع من «التجريد»: (بن)، فلعلَّها: (بنت) في نسخة المصنِّف منه.

(٨) في (ب): (نسبهم).

١٤- بابُ فَضْلِ مَنْ أَدَّبَ جَارِيَتَهُ وَعَلَّمَهَا

٢٥٤٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ، فَعَالَهَا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا؛ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): الظَّاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه الإمامُ، أحدُ الأعلام، ومستندي في ذلك أنِّي رأيت الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال»[٢/٣٧١] وكذا الذَّهبيَّ في «التَّذهيب»[٨/٢٥٧] ذكرا في ترجمة مُحَمَّد ابن فُضَيل: أنَّه روى عنه إسحاق ابن راهُوْيَه، والله أعلم، ولم يذكرا في ترجمته (إسحاق) غيره.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد قريبًا وبعيدًا، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٨١]، وكذا تَقَدَّم (مُطَرِّف): أنَّه بضَمِّ الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الرَّاء مكسورةً، ابنُ طريف، الكوفيُّ، أبو بكر، عن عبدِ الرَّحمن بن أبي ليلى، والشَّعبيِّ، وحَبِيبِ بن أبي ثابت، وجماعةٍ، وعنه: السُّفيانان، وجَرِيرُ بن عبد الحميد، وابنُ فُضَيل، وخلقٌ كثيرٌ، وثَّقه أحمدُ، وأبو حاتم، وغيرُهما، مات سنة (١٤٣هـ)، وقيل غيرُ ذلك، أخرج له الجماعة[(٢)]، ولكن بَعُدَ العهد به[ح١١١]، فلهذا ذكرته، وكذا تَقَدَّم (الشَّعْبِي): أنَّه عامر بن شَراحيل، وأنَّه بفتح الشين، وكذا تَقَدَّم (أَبو بُرْدَةَ)[(٣)]: أنَّ اسمه الحارث -أو عامر- ابن أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله بن قيس.

١٥- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «العَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النِّساء: ٣٦]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: القَرِيبُ، وَالجُنُبُ: الغَرِيبُ.

قوله: (فَأَطْعِمُوهُمْ): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ.

٢٥٤٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحْدَبُ قَالَ: سَمِعْتُ المَعْرُورَ ابْنَ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ الغِفَارِيَّ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي

---

(١) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (سَمِعَ).

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤١٢)، «الجرح والتعديل» (٨/٣١٣)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٦٢).

(٣) زيد في (أ): (تَقَدَّم).

سَابَبْتُ رَجُلًا، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوَلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ؛ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ؛ فَأَعِينُوهُمْ».

قوله: (سَمِعْتُ المَعْرُورَ بْنَ سُوَيْدٍ): هو بفتح الميم، وإسكان العين المهملة، وراءين، بينهما واوٌ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٠].

قوله: (رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ): تَقَدَّم الاختلافُ في اسمه، والأصحُّ: جُنْدُب بن جُنادة، من السَّابقين، أسلم هو(١) وأمُّه وأخوه أُنَيسٌ، وقد ذكرتُ بعضَ ترجمتِه[ح٣٠]، وسيأتي أيضًا[قبل ح٣٥٢٢]، والله أعلم/. [١/٣١٦أ]

قوله: (وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ): تَقَدَّم[ح٣٠] ما (الحُلَّة).

قوله: (وَعَلَى غُلَامِهِ): تَقَدَّم[ح٣٠] أنَّ غلامه لا أعرف اسمه(٢).

قوله: (سَابَبْتُ رَجُلًا): تَقَدَّم[ح٣٠] أنَّ المسابَبَ هو بلالٌ المُؤذِّن في أوَّل هذا التَّعليق.

قوله: (أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ): تَقَدَّم[ح٣٠] أنَّه قال له: يا ابن السَّوداء، وأمُّه كانت أَمَةً وهي حمامة رضي الله عنها صحابيَّة، وقد تَقَدَّم أنَّ الأفصحَ تعديتُه بنفسه في قوله: (بأمِّه).

قوله: (خَوَلُكُمْ): هو بفتح الخاء المعجمة والواو؛ أي: خَدَمُكم، وقد تَقَدَّم[ح٣٠].

قوله: (فَأَعِينُوهُمْ): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

٢٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ».

قوله: (حدَّثنا مُحَمَّد بن كَثِيرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة.

قوله: (أَخْبَرنا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، تَقَدَّم.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هذا هو صالح بن صالح بن حيٍّ الهمْدانيُّ، عنِ الشَّعْبِيِّ وابنِ الأقمر، وعنه: ابناه؛ عليٌّ والحسن، وغيرُهما، ثَبْتٌ، وهو الذي يقال له: صالح ابن حيٍّ، و: صالح ابن حَيَّان، قال

(١) زيد في النسختين: (وأبوه)، ولعلَّ حذفها هو الصواب؛ وذلك لأنَّ المصنِّف رحمه الله قال قبل الحديث (٣٥٢٢): (والظاهرُ هلاكُ أبيه على كفره)، ولم أقف على مَن ذكر أباه فيمَن أسلم، والله أعلم.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١/١٠٨): (لم يُسَمَّ، ويحتمل أن يكون أبا مراوح مولى أبي ذرٍّ).

أحمدُ: (ثقة ثقة)، وكذا وثَّقه ابنُ مَعين[(١)] والنَّسائيُّ، وقال أحمدُ العِجْليُّ[معرفة الثقات١/٤٦٤]: (ثقة)، وقال في موضعٍ آخرَ: (ليس بالقويِّ)[(٢)]، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٩٥]، وصحَّح عليه[(٣)]، وتَقَدَّم (الشَّعْبِي): أنَّه عامر بن شَراحيل، وأنَّه بفتح الشين المعجمة، وتَقَدَّم قريبًا (أَبُو بُرْدَةَ): أنَّه الحارث أو عامر، وقبله تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو مُوسَى): أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ.

٢٥٤٨ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي؛ لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ): تَقَدَّم أنَّه بكسر الموحَّدة، وبالشين المعجمة، وتَقَدَّم (عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابن المبارك، العالم الرَّبانيُّ المشهور، وتَقَدَّم (يُونُس): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وتَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ ابن مسلم ابن شهاب، وتَقَدَّم (سَعِيد بْن الْمُسَيَّبِ): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غير والده لا يقال فيه إلَّا بفتح الياء، وتَقَدَّم مرارًا أنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) إلى آخره: هذا مُدرَج في الحديث مِن قول أبي هريرة، وإدراجُه ظاهرٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لا يقول ذلك، وقد بيَّن[(٤)] ذلك الخطيبُ البغداديُّ في كتاب «المُدرَجَات»[الفصل١/١٦٤]، وفي «صحيح مسلم»[م١٦٦٥] بيَّن الإدراج، فقال: (والذي نفس أبي هريرة بيده) إلى آخره، وقال شيخُنا: (إنَّه من كلام أبي هريرة)، وعزا ذلك إلى الدَّاوديِّ. انتهى[التوضيح١٦/٢٢٥]، وكونه مُدرَجًا ما أظنُّ أنَّه يخفى على أحدٍ مِن أهل العلم، لا يُتوقَّف في أنَّه مُدرَجٌ، والله أعلم، وكلام الخطَّابيِّ يدلُّ على أنَّه مَرْفوعٌ، فإنَّه قال: (ولله أن يمتحن أنبياءه وأصفياءه بالرِّقِّ، كما امتَحن يوسفَ عليه الصلاة والسلام). انتهى[(٥)]، وأمُّ أبي هريرة في

---

(١) في النسختين: (أبو داود)، ولم أقف على مَن ذَكَر توثيقَ أبي داود لصالحٍ، والمثبت من ترجمته في الحديث (٩٧)، وانظر «الجرح والتعديل» (٤/٤٠٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/١٩٥): (قول العِجْليِّ في الموضع الآخر إنَّما قاله في صالح بن حيَّان القرشيُّ)، والذي قاله العِجْليُّ في «معرفة الثقات» (١/٤٦٤) في صالح بن صالح بن حيَّان هذا: (ثقة، روى عن الشعبيِّ أحاديثَ يسيرة، وما يُعرَف عنه في المذهب إلَّا خيرًا).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٤)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٢١).

(٤) في (ب): (تبين).

(٥) انظر «أعلام الحديث» (٢/١٢٧٤).

«صحيح مسلم»[م٢٤٩١] أنَّها أسلمت، وهي معدودةٌ في الصَّحابيَّات، واسمها أُميمةُ بنت صُبيح بن الحارث بن دوس[١]، وقيل: اسمها ميمونة[٢]، والله أعلم.

٢٥٤٩ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعْمَ مَا لأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وكذا تَقَدَّم (الأَعْمَش): أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارئ، وتَقَدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذَكوانُ السَّمَّان الزَّيَّات، وتَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ) أعلاه وقبله مرارًا.

١٧ - بابُ كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ، وَقَوْلِهِ: عَبْدِي وَأَمَتِي

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡ﴾ [النُّور: ٣٢]، وَقَالَ: ﴿عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا﴾ [النَّحل: ٧٥] ﴿وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، وَقَالَ: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [النِّساء: ٢٥]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»، وَ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]: عِنْدَ سَيِّدِكَ.

٢٥٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَصَحَ العَبْدُ سَيِّدَهُ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٤٣]، وكذا تَقَدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

٢٥٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المَمْلُوكُ الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ لَهُ أَجْرَانِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (بُرَيْد): أنَّه بموحَّدة مضمومة، وكذا تَقَدَّم (أَبُو بُرْدَةَ): أنَّه عامر -أو الحارث- ابنُ أبي موسى عبدِ الله بن قيس الأشعريِّ.

٢٥٥٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي

---

(١) الذي في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٤٧٧): «أوس».

(٢) انظر «أسد الغابة» (٦/٢٧٥)، «الإصابة» (٤/٢٤١).

وَمَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): قال الجَيَّانيُّ في «تقييده» وقد ذكر هذا الموضع وموضعًا آخر مثله في (الفتن)[ح٧٠٧٢]: (قال أبو عبد [الله] الحاكمُ: «مُحَمَّد عن عبد الرَّزَّاق»: [هو الذُّهليُّ[المدخل٤/٢٣٧]، وأمَّا ابن السَّكن؛ فنسب الذي في «العتق» -وهو هذا المكان-: مُحَمَّد بن سلَام، ونسبةُ الحاكمِ أشبهُ، وأهمل الذي في «الفتن»، ولم يقل أبو نصر في «مُحَمَّد عن عبد الرَّزَّاق»][(٢)] شيئًا). انتهى[التقييد٣/١٠٤٨]، والمِزِّيُّ لم ينسبه، بل قال: (مُحَمَّد) فقط[تحفة١٠/٤٠٢].

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابن راشد، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٣٧].

قوله: (أَطْعِمْ): هو بفتح الهمزة، وكسر العين، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (رَبَّكَ): أي: سيِّدك، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

٢٥٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ مِنَ العَبْدِ، كَانَ لَهُ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ؛ قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ، وَأُعْتِقَ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا؛ فَقَدْ أَعْتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عَارمٌ، وتَقَدَّم[ح٦٠] ما (العَارم)، وهو الشِّرِّير، ويقال: الشَّرس، وأنَّه بعيد من العَرامة، وتَقَدَّم (جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): أنَّه بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وأنَّ (حَازمًا) بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وهذا ظاهرٌ معروفٌ.

قوله: (قُوِّمَ[(٣)] عَلَيْهِ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، مُشدَّد الواو.

٢٥٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ فَهُوَ رَاعٍ عَلَيهِمْ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

---

(١) في (ق): (حدَّثني).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و هامش (ق) مصحَّحًا عليه: (يُقَوَّم).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، شيخ الحُفَّاظ، وكذا تَقدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَريُّ.

٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ، فَاجْلِدُوهَا -فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ- فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة، أحدُ الأعلام، تَقدَّم، وتَقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، و(عُبَيْدُ اللهِ): تَقدَّم أنَّه عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أبو عبد [الله] الهُذَليُّ.

١٨ - بابٌ إِذَا أَتَى خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ

٢٥٥٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ؛ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَوْ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيَ عِلَاجَهُ».

قوله: (إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ): (الخادم): مَرْفوعٌ فاعل، و(أحدَكم): مَنْصوبٌ مفعول، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَوْ: أُكْلَةً أو أُكْلَتَيْنِ): (الأُكلة) هي بالضَّمِّ: اللُّقمة، و(الأُكلتان): اللُّقمتان، والرَّاوي شكَّ؛ هل قال عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: (لُقمةً أو لُقمتَين)، أو: (أُكْلَةً أو أُكْلَتَيْن)/. [١/٣١٦ب]

قوله: (عِلَاجَهُ): هو بكسر العين، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف جيمٌ، ثمَّ هاء الضَّمير، وهو عمله وتعبه.

١٩ - بابٌ العَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ المَالَ إِلَى السَّيِّدِ

٢٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، قَالَ: فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيبٌ): أنَّه ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

٢٠ - بابٌ إِذَا ضَرَبَ العَبْدَ، فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ

٢٥٥٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مُحَمَّد بْنُ عُبَيْدِ اللهِ): [هذا هو مُحَمَّد بن عبيد الله](٢) بن مُحَمَّد بن زيد الأمويُّ، مولى عثمانَ بنِ عفَّانَ رضي الله عنه، أبو ثابت المدنيُّ، عن مالكٍ، وابنِ وَهْبٍ، وإبراهيمَ بنِ سعدٍ، وعبدِ العزيز ابنِ أبي حَازم، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وعبَّاسُ بن الفضل الأسفاطيُّ، وإسماعيلُ القاضي، وآخرون، قال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح ٣/٨]، أخرج له البخاريُّ، والنَّسائيُّ في «اليوم واللَّيلة(٣)»(٤).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْب، أحد الأعلام، وتَقَدَّم مُترجمًا[ح٨٩].

قوله: (وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ): قائل ذلك هو عبد الله بن وهب، وقد روى هذا الحديث عن مالكٍ وابنِ فلان، [و(ابنُ فلان)]: هو ابن سمعان، وهو عبد الله بن زياد ابن سمعان، وكذا قال شيخنا، ولفظه: (وقوله فيه: «وأخبرني ابنُ فلان»: قائل ذلك هو ابن وهب، وهو ابن سمعان). انتهى[التوضيح ١٦/٢٣٦]، وعبدالله بن زياد ابن سمعان المدنيُّ الفقيه هذا تركوه، يُكْنَى أبا عبد الرَّحمن، مولى أمِّ سلمة، قال البخاريُّ: (سكتوا عنه)[الضعفاء الصغير ٦٧]، وقال ابن مَعِين: (ليس بثقة)[الكامل ٤/١٢٥]، وقال مرَّةً: (ضعيف)[الدوري ٣/٢٢٥]، وقال مرَّةً: (ليس حديثُه بشيء)[الكامل ٤/١٢٥]، وقال أحمد: (سمعت إبراهيم بن سعد يحلف أنَّ ابنَ سمعان يكذب)[العلل ١/٣٥٢]، وقال الجَوْزَجَانيُّ: (ذاهب الحديث)، وروى ابن القاسم عن مالك: (كذَّابٌ)[الجرح ٥/٦٠]، وفيه من المقال غيرُ ما ذكرتُ، روى هذا الرَّجلُ ابنُ سمعان عن مجاهدٍ،

---

(١) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) (واللَّيلة): سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٦).

ومُحَمَّدِ بن كعب القُرَظيُّ، ونافعٍ، وسعيدٍ المَقْبُريُّ، والأعرجِ، والزُّهريِّ، وجماعةٍ، وعنه: رَوحُ بن القاسم مع تقدُّمِه، وبقيَّةُ، والوليدُ بن مسلم، وابنُ وهب، قال ابن عديٍّ: (أروى النَّاس عنه ابنُ وهب). انتهى[الكامل ٤/١٢٧]، وروى عنه طائفةٌ آخرون؛ آخِرُهم: عليُّ بن الجَعْد، أخرج له ابن ماجه، وأبو داود في «المراسيل»، وله ترجمةٌ في «الميزان» وفي غيره؛ فانظرْها إن شئت(١)، وقد راجعتُ كلامَ المِزِّيِّ في «الأطراف» فرأيتُه قال ما لفظه: (حديث: «خ»(٢): «إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنبِ الوجهَ»، البخاريُّ في «العتق» عن مُحَمَّد بن عبيد الله، عن ابن وهب، عن مالك وابن فلان؛ كلاهما عن سعيد المَقْبُريِّ به، «ابن فلان» هذا: قيل: إنَّه عبد الله بن زياد بن سمعان أحد الضُّعفاء). انتهى(٣).

قوله: (وَحَدَّثَنَا(٤) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المُسنَديُّ(٥)، وقد تقدَّمت ترجمةُ المُسنَديِّ في أوَّل هذا التَّعليق، ولِمَ قيل له: المُسنَديُّ[ح٩]، و(مَعْمَر): تَقَدَّم أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٣٧]، و(هَمَّام): تَقَدَّم أنَّه ابنُ مُنبِّه بن كامل اليمانيُّ الأبناويُّ.

تنبيهٌ: في بعض أصولنا قبل(٦) (باب المُكاتَب ونجومِه، في كلِّ سنة نجمٌ): (باب إثم مَن قذف مملوكه)، ولم يذكر فيه حديثًا(٧)، فعلى تقدير ثبوته من غير حديث، يكون في الباب حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: «مَن قذف مملوكه وهو بريء ممَّا قال؛ جُلِد يوم

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٥٢٦)، «تذهيب التهذيب» (٥/١٥١)، «الكاشف» (٢/٨٤)، «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٣).

(٢) الرمز ليس في (ب).

(٣) «تحفة الأشراف» (١٠/٣٠٦)، وكلام المِزِّيِّ يوهم تضعيف كونه ابنَ سمعان، قال الحافظُ في «الفتح» (٥/٢١٦): (وليس كذلك، فقد جزم بذلك أبو نصر الكَلَاباذيُّ [«الهداية والإرشاد» (٢/٨٨٧)] وغيرُه، وقاله قبله بعضُ القدماء أيضًا؛ فوقع في رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ في روايته عن المستملي: قال أبو حرب: الذي قال: «ابن فلان» هو ابن وهب، و«ابن فلان»: هو ابن سمعان...، وقد أخرجه الدار قطنيُّ في «غرائب مالك» من طريق عبد الرحمن بن خِرَاش... عن البخاريِّ قال: «حدَّثنا أبو ثابت محمَّد بن عبيد الله المدنيُّ...» فذكر الحديثَ، لكن قال بدل قوله: «ابن فلان»: «ابن سمعان»، فكأنَّ البخاريَّ كنَّى عنه في «الصحيح» عمدًا؛ لضعفه، ولمَّا حدَّث به خارج «الصحيح» نسبه).

(٤) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (وحدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) زيد في (ب): (ومدركي في ذلك أنِّي رأيت عبد الغنيِّ ذكره في «الكمال» ممَّن روى عن عبد الرَّزَّاق، وذكره الذَّهبيُّ)، وضُرِب عليها في (أ).

(٦) في (ب): (قبيل).

(٧) وهو ثابت في رواية غير أبي ذرٍّ؛ كما في هامش (ق).

القيامة إلَّا أن يكون كما قال»، وهذا الحديث عند البخاريِّ في (المحاربين) في (باب قذف العبيد)[ح٦٨٥٨]، وهو في «مسلم»[م١٦٦٠]، و«أبي داود»[د٥١٦٥]، و«التِّرمذيِّ»[ت١٩٤٧]، و«النَّسائيِّ»[كن٧٣١٢]، وكأنَّه لم يذكره في الباب الموجود في بعض أصولنا على تقدير ثبوته؛ لشهرته، ولأنَّه ليس في الباب إلَّا هو، وقد ذكره فيما سيأتي، وهو بالمكان الثاني أشبه في الإخراج(١)، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢١٨/٥): (ولا أعرف لدخولها في «أبواب المكاتب» معنًى، ثمَّ وجدتها في رواية أبي علي بن شَبُّويه مقدَّمةً قبل «كتاب المكاتب»، فهذا هو المتَّجه، وعلى هذا؛ فكأنَّ المصنِّف ترجم بها وأخلَى بياضًا؛ ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك، فلم يكتب، كما وقع له في غيرها).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٩ - كِتَابٌ فِي المُكَاتَبِ

١ - بابُ المُكَاتَبِ وَنُجُومُهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ

وَقَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

وَقَالَ رَوْحٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوَاجِبٌ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالًا أَنْ أُكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أُرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَأْثُرُهُ عَنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ أَخْبَرَنِي: أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أَنَسًا المُكَاتَبَةَ، وَكَانَ كَثِيرَ المَالِ، فَأَبَى، فَانْطَلَقَ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ: كَاتِبْهُ، فَأَبَى، فَضَرَبَهُ بِالدِّرَّةِ، وَيَتْلُو عُمَرُ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، فَكَاتَبَهُ.

قوله: (بَابُ المُكَاتَبِ): اعلم أنَّ الكتابة كانت معروفةً قبل مجيء الإسلام، فلمَّا جاء الإسلام؛ أقرَّها النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعَمِلَت بها الأُمَّة، واختُلِف في أوَّل مَن كُوتِب في الإسلام؛ فقيل: سلمان، وقيل: أبو مُؤَمَّل، فقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أعينوا أبا مُؤَمَّل»، فأُعِين فقضَى كتابته، وفضلت عنده[1]، فاستفتى رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «أنفِقْها في سبيل الله»[2]، كذا نقلته مِن كلام شيخنا فيما قرأته عليه مُلخَّصًا[3]، ولا أعلم أنا في الصَّحابة مُؤَمَّلًا ولا أبا مُؤَمَّل، والله أعلم.

تنبيهٌ: تَقَدَّم أعلاه أوَّل مُكاتَب، وأمَّا أوَّل مُكاتَبة في الإسلام؛ فبريرة[4] فيما ظهر لي، والله أعلم.

قوله: (وَنُجُومُهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ): (النَّجم): بفتح النون، وإسكان الجيم، وهو في الأصل: الوقت، ويقال: كانت العرب لا تعرف الحساب، ويبنون أمورهم على طلوع النَّجْم والمنازل،

(١) (عنده): سقط من (ب).

(٢) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢١/٧)، من حديث يزيد بن أبي حبيب.

(٣) في النُّسختين: (مخلصًا)، ولعلَّه تحريف عن المثبت، وانظر «التوضيح» (٢٤٢/١٦).

(٤) في النسختين: (فبريرية)، والمثبت موافق لضبط المصنِّف لاسمها في الحديث (٤٥٦).

فيقول أحدهم: إذا طلع نَجْم الثُّرَيَّا؛ أَدَّيتُ حقَّك، فسُمِّيت الأوقاتُ نجومًا، ثمَّ(١) سُمِّي المؤدَّى في الوقت نَجْمًا، والله أعلم(٢)، وقد تَقَدَّم[ح٢٢٥٨].

قوله: (وَقَالَ رَوْحٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ): أمَّا (رَوح)، فهو ابن عبادة، تقدَّمت ترجمتُه[ح٤٧]، وقد أخرج له الجماعة[الكاشف١/٣٦٨]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٨]، وصحَّح عليه، وأمَّا (ابن جُرَيج)، فهو أحدُ الأعلام، عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه كان يرى المتعة، وتزوَّج ستِّين زوجةً بها، والله أعلم[ح٢٩٦]، وأمَّا (عطاء) فهو ابن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

قوله: (مَا أُرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا): (أُرَاهُ) بضَمِّ الهمزة(٣): أظنُّه، ويجوز فتحُها، وهما نسختان في أصلنا؛ الأولى في الأصل، والثَّانية في الهامش(٤).

قوله: (أَتَأْثُرُهُ(٥)): أي: أتنقُلُه وتحكيه؟

قوله: (أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سِيرِينَ) إلى أن قال: (فَانْطَلَقَ [إِلَى] عُمَرَ رضي الله عنه): (موسى) هذا: هو موسى بن أنس بن مالك الأنصاريِّ النَّجَّاريِّ الخادم، قاضي البصرة، يروي عن أبيه، وابنِ عبَّاس، وغيرِهما، وعنه: عطاءُ بن أبي رَباح وهو أكبر منه، وحُمَيدٌ، وابنُ عون، وطائفةٌ، وثَّقه(٦) ابنُ سعد(٧)، وهو قليل الحديث، قديم الموت، أخرج له الجماعة(٨)، قال المِزِّيُّ: (عن عمر ولم يدركه). انتهى[تحفة٨/١١٠].

قوله: (أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أَنَسًا الْمُكَاتَبَةَ): (سيرين) هذا: هو والد مُحَمَّدِ بن سيرين وإخوتِه، وهو من سَبْي عَيْنِ التَّمر، كنيته أبو عمرة(٩)، روى عنه: ابناه؛ مُحَمَّدٌ وأنسٌ، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٤/٣٤٩](١٠)، والله أعلم/. [١/٣١٧أ]

---

(١) (ثمَّ): سقط من (ب).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٣٢).

(٣) زيد في (ب): (أي).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (تَأْثُرُهُ).

(٦) في (ب): (ونقله).

(٧) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/١٩١).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٠)، «تذهيب التهذيب» (٩/١٢٩).

(٩) في النسختين: (عمر)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(١٠) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/١١٨).

٢٥٦٠- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ بَرِيرَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا خَمْسُ أَوَاقِي، نُجِّمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ وَنَفِسَتْ فِيهَا: أَرَأَيْتِ إِنْ عَدَدْتُ لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، يَبِيعُكِ أَهْلُكِ، فَأُعْتِقَكِ، فَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي؟ فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَعَرَضَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الوَلَاءُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؛ مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ) إلى آخره: هذا هو اللَّيث بن سعد، و(يُونُس): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، و(ابن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ، وهذا تعليقٌ، وقد أخرجه مسلمٌ[م(١٥٠٤)(٧)]، لكن من طريق ابنِ وَهْب عن يونس، وأخرجه النَّسائيُّ[كن٩٩٩١] بإسناد عن ابن وهب به ببعضه(١).

قوله: (إِنَّ بَرِيرَةَ): تَقدَّم بعضُ ترجمتِها ﵂[ح٤٥٦]، وقوله: (وَعَلَيْهَا خَمْسُ أَوَاقٍ(٢)): تَقدَّم الكلام على (الأوقية): أنَّها أربعون درهمًا[قبل ح١٤٠٤]، وكذا تَقدَّم الكلام على (نُجِّمَتْ) أي: قُسِّطت.

قوله: (وَعَلَيْهَا خَمْسُ أَوَاقٍ): قال الإسماعيليُّ: الأخبار مُصرِّحة بأنَّها كوتبت على تسع أواقٍ، فإن كان وقع في(٣) (الأواقي) غلط في الكتابة(٤)؛ فهي في العدد خلاف الأخبار الصَّحيحة(٥)، وقال: (على خمسة أنجم) إنَّما هو في خبر هشام: (تسع أواقٍ في كلِّ سنة أوقيَّةٌ)[ح٢١٦٨، ٢٥٦٣].

قوله: (وَنَفِسَتْ فِيهَا): هو بكسر الفاء، من النَّفاسة؛ وهي الرَّغبة في الشَّيء.

---

(١) وأخرجه في «المجتبى» (٧/٣٠٥-٣٠٦) بطوله عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث، عن الزهريِّ به.

(٢) كذا في النُّسختين، وفي (ق): (خمس أواقي)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (خمسة أواقٍ).

(٣) (في): سقط من (ب).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٢٢٢): (وذكر الإسماعيليُّ أنَّه رأى في الأصل المسموع على الفِرَبْريِّ في هذه الطريق: «أنَّها كاتبت على خمسة أوساق»، وقال: إن كان مضبوطًا؛ فهو يدفع سائر الأخبار، قلت: لم يقع في شيء من النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها إلَّا «الأواقي»، وكذا في نسخة النسفي عن البخاريِّ، وكان يمكن على تقدير صحَّته أن يُجْمَع بأنَّ قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق، لكن يعكر عليه قوله: «في خمس سنين»، فيتعيَّن المصير إلى الجمع الأول)، وسأذكر الجمع الأول في التعليق التالي.

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٢٢١): (ويمكن الجمع بأنَّ التسع أصل، والخمس كانت بقيت عليها)، ثم ذكر دليله.

قوله: (فَأُعْتِقَكِ، فَيَكُونَ): هما منصوبان، الثَّاني بالعطف، و(إِلَّا): جواب على جواب الاستفهام(١)، وهو بكسر كاف (فأعتقَكِ)، وكذا كاف (وَلَاؤُكِ) لأنَّه خطاب لمؤنَّث، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ): قيل: المراد بـ(شرط الله): قوله تعالى: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال القاضي عياض رحمه الله: (وعندي أنَّه قوله صلى الله عليه وسلم: «الولاء لمَن أعتق»)[إكمال المعلم ٥/١١١]، وقد(٢) تقدَّم[ح٢١٥٥].

٢- بابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ المُكَاتَبِ، وَمَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، فِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ

٢٥٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لأَهْلِهَا، فَأَبَوْا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ، فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي؛ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «مَا بَالُ أُنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَلَيْسَ لَهُ وَإِنِ اشْتَرَطَ مِئَةَ مَرَّةٍ، شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه اللَّيث بن سعد، أحدُ الأعلام، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحمَّد بن مسلم.

قوله: (إِلَى أَهْلِكِ)، وكذا (عَنْكِ)، و(كِتَابَتَكِ)، و(وَلَاؤُكِ)، وكذا (عَلَيْكِ) كلُّه بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (إِلَى أَهْلِكِ): تقدَّم الكلام على أهل بريرة مَن هم[ح٢١٦٨].

٢٥٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً لِتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَمْنَعْكِ ذَلِكِ؛ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (لَا يَمْنَعْكِ(٣) ذَلِكِ): هما(٤) بكسر الكاف؛ لأنَّهما خطاب لمؤنَّث، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) كذا قال، ولعلَّ مراده: استثناء على جواب الاستفهام.

(٢) (قد): ليس في (ب).

(٣) في «اليونينيَّة»: (لا يمنعُك)، قال البرماوي في «اللامع الصبيح» (٨/٦٣): («لا يمنعْك»: بلفظ النهي).

(٤) في (ب): (هو).

٣- بابُ اسْتِعَانَةِ المُكَاتَبِ وَسُؤَالِهِ النَّاسَ

قوله: (وَسُؤَالِهِ النَّاسَ): (النَّاس): مَنصوبٌ مفعولُ المصدر، وهو (سؤال).

٢٥٦٣- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأُعْتِقَكِ؛ فَعَلْتُ، وَيَكُونُ وَلَاؤُكِ لِي، فَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكِ عَلَيْهِمْ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الوَلَاءُ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «خُذِيهَا، فَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءَ، فَإِنَّ الوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَمَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ فَأَيُّمَا شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ، فَقَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتِقْ يَا فُلَانُ وَلِيَ الوَلَاءُ؟ إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقدَّم أنَّه حمَّادُ بن أسامة غير مرَّةٍ.

قوله: (وَأُعْتِقَكِ): هو بالنَّصب، ونصبُه معروف.

قوله: (وَيَكُونَ): بالنَّصب، ويجوز رفعه.

قوله: (وَلَاؤُكِ): تَقدَّم أنَّه بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث، وكذا قوله: (قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكِ عَلَيْهِمْ).

٤- بابُ بَيْعِ المُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هُوَ عَبْدٌ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جَنَى، مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

٢٥٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ لَهَا: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَصُبَّ لَهُمْ ثَمَنَكِ صَبَّةً وَاحِدَةً فَأُعْتِقَكِ، فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لِأَهْلِهَا فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَلَاءُ لَنَا، قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى: فَزَعَمَتْ عَمْرَةُ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ القاضي، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

٥ - بابٌ إِذَا قَالَ المُكَاتَبُ: اشْتَرِنِي وَأَعْتِقْنِي، فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ

٢٥٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَيْمَنُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: كُنْتُ غُلَامًا لِعُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ، وَمَاتَ وَوَرِثَنِي بَنُوهُ، وَإِنَّهُمْ بَاعُونِي مِن ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، فَأَعْتَقَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ الوَلَاءَ، فَقَالَتْ: دَخَلَتْ بَرِيرَةُ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ فَقَالَتِ: اشْتَرِينِي فَأَعْتِقِينِي، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِذَلِكِ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَغَهُ، فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ لَهَا، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُونَ مَا شَاؤُوا»، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنِ اشْتَرَطُوا مِئَةَ شَرْطٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين الحافظ.

قوله: (لِعُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ): هو عُتبة بن أبي لهب عبدِ العُزَّى بن عبد المطَّلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشميُّ، أسلم عُتبةُ يومَ الفتح هو وأخوه مُعتِّب، ولم يهاجرا من مكَّة، صحابيٌّ معروف، وأبوه المذكور[١] في القرآن، وشهد عُتبة ومُعتِّب حُنينًا، وثَبَتَا فيه[٢]، وأخوهما عُتَيبة -المُصغَّر- قتله الأسدُ بالزَّرقاء من أرض الشَّام بدعوة النَّبيِّ ﷺ، وبعضُهم يجعلُ عُتْبَةَ -المكبَّر- عقيرَ الأسد، والمُصغَّرَ الصَّحابيَّ، والمشهورُ الأوَّلُ[٣].

قوله: (مِنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، فَأَعْتَقَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرٍو): وفي نسخة: (وإنَّهم باعوني من عبد الله بن أبي عَمرو[٤] المخزوميِّ، فأعتقني ابن أبي عَمرو)[٥]، أمَّا (ابن أبي عمرو)، فهو عبد الله بن أبي عَمرو ابن عمر[٦] بن عبد الله ابن مخزوم[٧]، قاله بعض الحُفَّاظ العصريِّين.

---

(١) في (ب): (مذكور).

(٢) انظر «الإصابة» (٢/٤٥٥).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٨٧).

(٤) زيد في هامش «اليونينيَّة»: (بن عمر بن عبد الله).

(٥) وهي رواية الكشميهنيِّ.

(٦) (بن عمر): سقط من (ب).

(٧) في «هُدى الساري» (ص٣٠١): (المخزومي).

قوله: (**وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ**): أمَّا (بنو عتبة) فهم: العبَّاس، وهاشم، وغيرُهما، قاله بعض الحُفَّاظ المصريِّين(١).

قوله: (**لَا حَاجَةَ لِي بِذَلِكِ**): هو بكسر الكاف، خطابٌ لمؤنَّث.

❊ ❊ ❊

(١) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠١)، وزاد في «الفتح» (٥/٢٣١-٢٣٢) أبا خراش ويزيدَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٥٠ - كِتَابُ الهِبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّحْرِيضِ عَلَيهَا

٢٥٦٦ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ؛ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَةٍ، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

(كِتَابُ الهِبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا) إلى (كِتَاب الشَّهَادَاتِ).

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ): قال الدِّمياطيُّ: (عاصم بن عليِّ بن عاصم بن صهيب، أبو الحُسين، مولى قُرَيبة بنتِ مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق، مات سنة «٢٢١هـ») انتهى، عاصم هذا له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(١).

تنبيهٌ: قال ابن عُلَيَّة: (كلُّ مَن اسمه «عاصم» في حفظه شيء)، ذكر ذلك الذَّهبيُّ في ترجمة عاصم بن سليمان الأحول(٢)، وقد قَدَّمتُ ذلك مُطَوَّلًا، وذكرتُ نحوَه عن غيرِ ابنِ عُلَيَّة[ح٢٢٩٤].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): قال الدِّمياطيُّ: (وأمَّا ابن أبي ذئب؛ فاسمه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب -واسمه هشام- ابن شعبة، مات سنة «١٥٩هـ»). انتهى.

قوله: (عَنِ المَقْبُرِيِّ): تَقَدَّم أنَّه سعيد بن أبي سعيد كيسانَ المَقْبُريُّ، تَقَدَّم، ولماذا نُسِب[ح٣٩]، و(المَقْبُرِيُّ): بضَمِّ الباء، وفتحها، وكسرها، وأبوه أبو سعيد كيسانَ، تَقَدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِيهِ): كذا في أصلنا، وعليها علامة راويها(٣)، وفي رواية: إسقاط (أبيه)(٤)، ولم يذكرِ المِزِّيُّ هذا الحديثَ إلَّا في ترجمة سعيد عن أبيه عن أبي هريرة(٥)، ولم يذكره في مسند سعيد عن أبي هريرة؛ فاعلمه.

قوله: (يَا نِسَاءُ المُسْلِمَاتُ): قال القاضي عياض: (بنصب «النِّساء»، وخفض «المسلماتِ» على

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٠٨).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٠).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٣٠٩-٣١٠).

معنى: يا فاضلات النِّساء المسلمات، أو يا نساء الجماعات المسلمات، أو يا نساء النُّفوس المسلمات، وكلُّه بمعنًى، ويصحُّ على إضافة الشَّيء إلى نفسه على مذهب الكوفيِّين، ورُوِي أيضًا برفع «النِّساء» و«المسلمات» أي: يا أيُّها النِّساء المسلمات، ويجوز رفع «النِّساء»، وكسر «المسلمات» وكسره علامة النَّصب على النَّعت على الموضع). انتهى[مشارق٣/٨١].

قوله: (وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ): (الفِرْسِن): بكسر الفاء، وإسكان الرَّاء، ثمَّ سين مهملة مكسورة، ثمَّ نون، قال الجوهريُّ في موضعين مِن «صحاحه» في (السِّين) وفي(١) (النُّون): («الفِرْسِن» -بالنُّون- للبعير كالحافر للدَّابة، وربَّما(٢) قيل: فِرْسِن شاة على الاستعارة، وهو «فِعْلِن»، قال أبو بكر ابن السَّرَّاج/: النُّون زائدةٌ؛ لأنَّه مِن «فرست»)، وفي (النُّون) نحو هذا بمعناه، وفي أصلنا على سين (فِرْسن) فتحة وتحتها كسرة، ومكتوب على السين (معًا) فليُحرَّر(٣). [٣١٧/١ب]

٢٥٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنَ أُخْتِي، إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الهِلَالِ، ثُمَّ الهِلَالِ، ثَلَاثَةَ أَهِلَّةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَارٌ، فَقُلْتُ: يَا خَالَةُ، مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ؟ قَالَتِ: الأَسْوَدَانِ التَّمْرُ وَالمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ جِيرَانٌ مِنَ الأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْ أَلْبَانِهِمْ، فَيَسْقِينَا.

قوله: (حَدَّثَنَا(٤) ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): هو عبد العزيز بن أبي حَازم، و(أبو حَازم) بالحاء المهملة، والزَّاي: سَلَمة بن دينار، و[هو] أبو حَازم الأعرج، من الأعلام، تقدَّما.

قوله: (ابْنَ أُخْتِي): (ابن): مَنصوبٌ منادى مضاف محذوف حرف النِّداء، وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر، وأمُّه أختها لأبيها، أمُّ عائشة أمُّ رُومان دعدٌ، ويقال: زينب، صحابيَّةٌ مشهورةٌ، وأمُّ أسماء قُتَيلةُ أو قَتْلة كافرةٌ، ويقال: أسلمت، والله أعلم، تَقدَّم ذلك[ح٢٤٩٤]، وقال بعضهم(٥): («أَبْنَ»: بفتح

---

(١) (في): سقط من (ب).

(٢) في (أ): (وبما)، وفي (ب): (وكما)، وكلاهما تحريفٌ، والمثبت من مصدره.

(٣) جاء في «حاشية الجمل» (٣/٥٩٤): («فرسن شاة»: بكسر الفاء والسين؛ كما في «الصحاح»، وبفتح السين؛ كما في «المشكاة»)، وفي «مشكاة المصابيح» (١/٥٩٣): ضبط (فِرْسَن) بفتح السين بالقلم.

(٤) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٥٦٥)، (٢/٥٢).

الهمزة، والنَّصب على حذف حرف النِّداء). انتهى، وكذا قاله في: (أَبْنَ عبد المُطَّلب)، وهذا ما قرأتُه به قطُّ، ولا سمعتُه إلَّا في كلام بعضهم، ولا شكَّ أنَّه جائز، لكن ما قرأته ولا سمعته مِن غيره، والله أعلم، وحرف النِّداء المراد به: الهمزة؛ لأنَّه قريب(١)، والله أعلم.

قوله: (إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الهِلَالِ): (إنْ): مخفَّفة من الثقيلة(٢)، وضميرها مستترٌ، ولهذا دخلت اللَّام في(٣) الخبر.

قوله: (ثَلَاثَةَ أَهِلَّةٍ): هو مَنْصوبٌ في أصلنا بالقلم، ونصبه بفعل محذوف؛ أي: (أعني) أو نحوها، والمعروف الجرُّ، والاثنان جائزان.

قوله: (فَمَا(٤) كَانَ يُعِيشُكُمْ؟): هو بإسكان الياء، وضمِّ أوَّله، كذا في «الصِّحاح»: (أعاشه الله)، وقال النَّوويُّ: («يعيِّشكم» بالتَّشديد)(٥).

قوله: (إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ جِيرَانٌ مِنَ الأَنْصَارِ): قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (جيران رسول الله ﷺ من الأنصار: سعد بن عبادة، وعبد الله بن عَمرو بن حرام، وأبو أيُّوب خالد بن زيد، وسعد بن زُرارة). انتهى[هُدى ٣٠١]، [قول هذا الحافظ في جيرانه: (سعد بن زُرَارة) انتهى، لعلَّه: (أسعد)، فسقطت الألف(٦)، والله أعلم، وذلك سعد بن زُرَارة كان يُرمَى بنفاق؛ فيُحرَّر مَن هو منهما جارُه؟ قال القاضي عياض في سعد بن زُرَارة: (لم يعدَّه كثيرون في الصَّحابة؛ لأنَّه ذُكِر في المنافقين) انتهى[إكمال ٣/٢٧٧]، وقال ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب» ما لفظه: (سعد بن زُرَارة جدُّ عمرة بنت عبد الرَّحمن، قيل: هو أخو

---

(١) قال أبو ذر في «الناظر»: (والألفُ المفردةُ تأتي على وجهينِ؛ أحدُهما: أنْ يكونَ حرفًا يُنادَى به القريبُ؛ كقولِه: [من الطويل]

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

ونقلَ ابنُ الخبَّازِ عن شيخِه: أنَّه للمتوسِّطِ، وأنَّ الَّذي للقريبِ «يا»، وهذا خرقٌ لإجماعِهم)، والوجه الثاني للألف المفردة: أن تكون للاستفهام، انظر «مغني اللبيب» (ص١٧)، والشعر المذكور صدرُ بيتٍ لامرئ القيس من معلقته المشهورة، في «ديوانه» (ص٣٧)، وعجزه: (وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي).

(٢) في (ب): (المثقلة).

(٣) في (ب): (على).

(٤) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ما).

(٥) انظر «شرح مسلم» (١٨/٣٠٨)، وهي رواية أبي ذرٍّ في هذا الحديث.

(٦) لعلَّه سقط من نسخة المؤلِّف من «هُدى الساري» ففي المطبوع منه: (أسعد).

أسعد بن زُرَارة أبي أمامة، فإن كان كذلك؛ فهو سعد بن زُرَارة، وذكر نسبه، ثمَّ قال: وفيه نظر، وأخشى ألَّا يكون أدركَ الإسلام، فإنَّ أكثرهم لم يذكره)[الاستيعاب٢٨٣]. انتهى، وفي حاشية «الاستيعاب» بخطِّ ابن الأمين تجاه ذلك لفظها: (أدركَ الإسلامَ، وامتنع أكثرُهم مِنْ ذِكْرِهِ؛ لما ذكرَه الواقديُّ: أنَّ زيد بن ثابت ذكر قومًا من المنافقين في غزوة تبوك، فقال: وفي بني النَّجَّار مَن لا باركَ اللهُ فيه، فقيل: مَن هو يا أبا سعيد؟ فقال: سعد بن زُرَارة وقيس بن قَهْد[المغازي٣/١٠٠٩])، انتهت الحاشية، وقد ذكر الحافظ أبو الفرج ابن الجوزيِّ المنافقين، فذكر فيهم: سعد بن زُرَارة في كتابه «التَّلقيح»[(١)]، والله أعلم][(٢)].

قوله: (كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ): (المنائح): جمع (منيحة)، واعلم أنَّ المَنِيحَة والمِنْحة على وجهين؛ أحدهما: عطيَّة بَتْلَة[(٣)]، والآخر: يختصُّ بذوات اللَّبن وبأرض الزِّراعة؛ يمنحه النَّاقةَ أو الشَّاةَ أو البقرةَ، فينتفع بلبنها ووبرها وصوفها مدَّةً، ثمَّ يصرفها، أو يعطيه أرضه يزرعها لنفسه، ثمَّ يصرفها عليه، وأصله كلُّه: العطيَّة، إمَّا الأصل، وإمَّا المنافع[(٤)].

قوله: (يَمْنَحُونَ): تَقَدَّم أنَّه بفتح النُّون وكسرها[ح٢٢٧].

٢ - بابُ القَلِيلِ مِنَ الهِبَةِ

٢٥٦٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ؛ لأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ؛ لَقَبِلْتُ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٥)] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة[(٦)]، وكذا تَقَدَّم (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ مُتَرجَمًا[ح٢٦٧]، وكذا تَقَدَّم (سُلَيْمَان):

---

(١) كذا قال، وقد ذكره ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص١٨٩) في الصحابة فيمن اسمه سعد، اللهم إلا أن يكون سقط من مطبوع «التلقيح» شيء، وقد قال الحافظ في «الإصابة» (٢/٢٧) في ترجمة (سعد بن زُرارة): (وقد ذكر الواقدي والعدوي أنَّه كان ينسب إلى النفاق، ولعلَّه تاب والله أعلم).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وجاء في (أ) في ورقة مفردة (١/٣٤٣).

(٣) صدقة بَتْلَة: أي: انقطعت من صاحبها، انظر «الصحاح» مادة (بتل).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٧).

(٥) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) زيد في النُّسختين: (المشددة)، وهو تكرارٌ.

أنَّه ابن مِهران الأعمش، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئ، وكذا (أَبُو حَازِمٍ): سَلَمة بن دينار[(١)]، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ.

قوله: (أَوْ كُرَاعٍ): هو بضَمِّ الكاف، وتخفيف الرَّاء، وفي آخره عينٌ مهملةٌ؛ وهو في حدِّ الرُّسغ، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير؛ أي: وهو خفُّه؛ وهو مُستدقُّ السَّاق، يُذكَّر ويُؤنَّث[(٢)]، وقيل: إنَّ الكُرَاع: اسم مكان، وذكره الغزاليُّ في «الإحياء» بلفظ: (كُرَاع الغَميم)[(٣)]؛ وهو من مفرداته فيما أظنُّ، وفي «التِّرمذيِّ»[ت١٣٣٨] ما يردُّه، وهو: «لو أُهدِيَ إليَّ كُرَاعٌ؛ لقبلتُ، ولو دُعيتُ عليه؛ لَأَجَبْتُ»، وصحَّحه[(٤)]، و(الذِّرَاع) معروف، وكان عليه الصَّلاة والسَّلام يحبُّه[(٥)]، ولهذا سُمَّ فيه صلَّى الله عليه وسلَّم[(٦)].

٣- بابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا».

قوله: (وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ): هو أبو سعيد الخُدْريُّ سعدُ بن مالك بن سِنان رضي الله عنه.

٢٥٦٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَّارٌ فقَالَ: «مُرِي عَبْدَكِ فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ المِنْبَرِ»، فَأَمَرَتْ عَبْدَهَا، فَذَهَبَ فَقَطَعَ مِنَ الطَّرْفَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ مِنْبَرًا، فَلَمَّا قَضَاهُ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ، قَالَ: «أَرْسِلِي بِهِ إِلَيَّ». فَجَاؤُوا بِهِ، فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَرَوْنَ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمَّد[(٧)]، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٤١]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو غَسَّانَ): لا يُصرَف ويُصرَف، واسمُه مُحَمَّد بن مُطَرِّف، وكذا تَقَدَّم (أَبُو حَازِمٍ): أنَّه سَلَمة بن دِينار، وتَقَدَّم أنَّ (سَهْلًا): هو ابن سَعْد.

---

(١) بل هو سلمان مولى عزَّة الأشجعيَّة؛ وذلك أنَّ أبا حازم سلمة بن دينار ليس له عن أبي هريرة شيءٌ في الكتب الستَّة كما صرَّح به المصنِّفُ قبلُ في الحديث (١٠٢)، والحافظُ في «الفتح» (٥/٢٣٦).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (كرع).

(٣) انظر «إحياء علوم الدين» (٣/٥٨).

(٤) انظر «المغني عن حمل الأسفار» (١/٣٦١).

(٥) كما في «صحيح البخاريُّ» (٤٧١٢)، و«صحيح مسلم» (١٩٤).

(٦) كما في «سنن أبي داود» (٤٥١٠).

(٧) هكذا في النسختين، والصواب: «سعيدُ بنُ الحكمِ بن مُحَمَّد، ابنُ أبي مريم» فإنَّه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

قوله: (**إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ**): كذا في أصلنا، وعليه ضبَّةٌ، وفي الهامش: (صوابه: من الأنصار) انتهى، والصَّواب أنَّها من الأنصار، وهي مِن بني ساعدة، وقد تَقَدَّم أنَّه وقع تسميتها بـ(عُلَاثة)، وهو تصحيف مِن (فلانة)، وقد تَقَدَّم أن جاء تسميتها عائشة الأنصاريَّة، وأنَّ في الأنصار عوائشَ[ح٣٧٧]، قال شيخنا الشَّارح: (قال ابن التِّين: أكثر الرِّوايات أنَّها من الأنصار، ولعلَّها كانت هاجرت، وهي مع ذلك أيضًا أنصاريَّةُ الأصل، أو يكون وَهَلًا(١)). انتهى[التوضيح١٦/٢٨٧]، ولهم جماعةٌ من الأنصار هم مهاجرون ذكرتهم في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد النَّاس» في (العقبة الثَّانية)(٢)، والله أعلم.

قوله: (**وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَّارٌ**) إلى آخره: تَقَدَّم الاختلاف في اسم الذي نجر المنبر في أوائل هذا التَّعليق، وأنَّه صُنِع في السَّنة الثَّامنة من الهجرة، ويقال: السَّابعة، وعلى القول بأنَّه نجره تميم الدَّاريُّ؛ فيكون نجره في التَّاسعة؛ لأنَّه أسلم فيها، ويحتمل أنَّه نجره وهو على دِينه، وتَقَدَّم كم كان مِن درجةٍ، وطولُه وعرضُه وغير ذلك، فانظرْه إن أردتَه[ح٣٧٧].

قوله: (**مِنَ الطَّرْفَاءِ**): تَقَدَّم الكلام على (الطَّرفاء) ما هي[ح٣٧٧].

٢٥٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ** قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَامَنَا، وَالقَوْمُ مُحْرِمُونَ، **وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ**، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالتَفَتُّ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ **إِلَى الفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ**، ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ: لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ، لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَغَضِبْتُ فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَشَدَدْتُ عَلَى الحِمَارِ **فَعَقَرْتُهُ**، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ، وَهُمْ حُرُمٌ، فَرُحْنَا وَخَبَأْتُ العَضُدَ مَعِي، **فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللهِ** ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَنَاوَلْتُهُ العَضُدَ فَأَكَلَهَا، **حَتَّى نَفَّدَهَا** وَهُوَ مُحْرِمٌ، **فَحَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) الوَهَل: أن تُخْطِئ بالشيء، فتَهِل إليه، وأنت تريد غيرَه، انظر «لسان العرب» مادة (وهل).

(٢) انظر «نور النبراس» تحقيق وداد عبد الجبَّار (ص٤٣٠، ٤٣١).

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**): هذا هو ابن أبي كَثِير، مُحَمَّد بن جعفر الأنصاريُّ الزُّرَقيُّ مولاهم، المدنيُّ، عن زيدِ بن أسلم وطبقتِه، وعنه: سعيد ابن أبي مريم، والأويسيُّ، وطائفةٌ، ثقةٌ، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابن مَعِين، وقال ابنُ المَدينيِّ: (معروف)، وقال النَّسائيُّ: (صالح)(٢).

قوله: (**عَنْ أَبِي حَازِمٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سَلَمة بن دينار، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٣٥٢].

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ**): تَقَدَّم الكلام على (أبي قتادة) الأنصاريِّ، و(السَّلَميُّ): بفتح السِّين واللَّام، ويجوز كسر اللَّام على لغةٍ، وقال ابن الصَّلاح: (إنَّه(٣) لَحْنٌ)[معرفة٣٥٧]، و(أبو قتادة): الحارث بن رِبْعيٍّ، وقيل: النُّعمان، وقيل: عمرو، فارسُ رسول الله ﷺ، تَقَدَّم[ح١٥٣،٤٤٤].

قوله: (**وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ**): تَقَدَّم لِمَ تخلَّف عن الإحرام في (الحجِّ)، فانظره[ح١٨٢١].

قوله: (**إِلَى الفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ**): فرس أبي قتادة يقال له: الجرادة، وقد تَقَدَّم(٤).

[قوله: (**فَعَقَرْتُهُ**): أي: أصبت مَقَاتِلَه](٥).

قوله: (**فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ...**): الضمير في (فأدركْنا): فاعلٌ، وهو بإسكان الكاف(٦)، و(رسولَ): مَنْصوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهرٌ/. [١/٣١٨أ]

قوله: (**حَتَّى نَفَّدَهَا**): قال ابن قُرْقُول: (كذا الرِّواية في «كتاب الهبات» في «البخاريِّ»: بتشديد الدَّال المهملة، ومعناه) كذا في «المطالع»(٧)، وإنَّما صوابه أن يقال: بتشديد الفاء، وبالدَّال المهملة(٨)، قال: (ومعناه: أتمَّها وفرغَ منها، وعند بعضهم: «أنفدها»، وفي «كتاب الأطعمة»: «حتى تعرَّقها»[ح٥٤٠٧]) انتهى[مطالع٤/١٩٩]، وفي بعض النُّسخ: (حتى نَفِدَها) بفتح النون، وكسر الفاء، وفتح الدال المهملة(٩)، وفيها نظرٌ؛ لأنَّ (نفد) لازمٌ، اللَّهمَّ إلَّا إن تضمَّنَ (نفد) فعلًا متعدِّيًا.

---

(١) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَني).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/٢٢٠-٢٢١)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣).

(٣) زيد في (ب): (لغة).

(٤) لم يتقدَّم.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) في الأصول: (بإسكان النُّون)، والتصويب من كلام المصنف في شرح الحديث (٥٤٠٦).

(٧) في المطبوع من «المطالع»: (بتشديد الفاء والدال المهملة)، ولا يصحُّ أيضًا.

(٨) انظر «مشارق الأنوار» (٢/١٣٦).

(٩) وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (فَحَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ): قال الدِّمياطيُّ: (القائل: «وحدَّثني به» هو مُحَمَّد بن جعفر). انتهى، وكذا قال المِزِّيُّ في «أطرافه» في رواية عطاء بن يَسار عن أبي قتادة، ولفظه: (قال ابن جعفر: وحدَّثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يَسار، عن أبي قتادة) انتهى[تحفة٩/٢٦١]، وقد قَدَّمتُ قريبًا أنَّ مُحَمَّد بن جعفر: هو ابنُ أبي كَثِير.

٤ - بابُ مَنِ اسْتَسْقَى

وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِنِي».

٢٥٧١ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو طُوَالَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي دَارِنَا هَذِهِ، فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا شَاةً لَنَا، ثُمَّ شُبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا هَذِهِ، فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمَرُ تُجَاهَهُ وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْطَى الأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنُونَ، الأَيْمَنُونَ، أَلَا فَيَمِّنُوا».

قَالَ أَنَسٌ: فَهِيَ سُنَّةٌ، فَهِيَ سُنَّةٌ، فَهِيَ سُنَّةٌ.

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو طُوَالَةَ): (أبو طُوالة): اسمه عبد الله بن عبد الرَّحمن بن مَعْمَر، أبو طُوالة -بضَمِّ الطَّاء المهملة وفتحها كذا رأيته بخطِّي، والذي أحفظه الآن الضَّمُّ في الطَّاء[١]- النَّجَّاريُّ؛ بالجيم، قاضي المدينة، عن أنسٍ وابنِ المسيَّب، وعنه: مالكٌ، ووَرقاء، والدَّرَاوَرْديُّ[٢]، وثَّقه أحمدُ[٣] وجماعةٌ، وقال ابن سعد: (ثقةٌ، كثيرُ الحديث، تُوُفِّيَ في آخر سلطان بني أميَّة)[الكبرى٧/٤٩٢]، قال مالك: (كان يسرد الصَّومَ)، أخرج له الجماعة[٤].

قوله: (ثُمَّ شُبْتُهُ): بضَمِّ الشين المعجمة؛ أي: خلطتُه، وفي أصلنا: بكسر الشِّين وضمِّها بالقلم،

---

(١) قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/٦٤٦): («أبو طُوالة»: بضمِّ الطاء، وضبطناه عن بعض شيوخِنا بفتحها، والأوَّلُ أشهرُ).

(٢) زيد في النسختين: (وابن أبي فديك)، ولعلَّه سبق نظر من مصدره «تذهيب التهذيب» (٥/٢٠٨)، حيث ذكرَ ابنَ أبي فديك في ترجمة لاحقِه: عبدِالله بن عبد الرحمن بن يُحَنِّس، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٠٩)، فليُتَنبَّه، هذا ولم يذكرِ ابن أبي فديك فيمَن روى عنه، والله أعلم، انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٢١٧).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٩٥).

(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (١/٣٧٩)، «تهذيب الكمال» (١٥/٢١٧)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٠٨).

وعليها: (معًا)، وأمَّا أنا؛ فلا أعرف إلَّا الضَّمَّ، وينبغي أن يُحرَّر[١] الكسرُ[٢].

قوله: (وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ): تَقَدَّم أنَّ هذا الأعرابيَّ لا أعرفه[٣][ح٢٣٥٢].

٥ - باب قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ

وَقَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ عَضُدَ الصَّيْدِ.

قوله: (مِنْ أَبِي قَتَادَةَ): تَقَدَّم قريبًا أنَّه الحارث بن رِبْعيٍّ، وقيل في اسمه غير ذلك ممَّا تَقَدَّم[٢٥٧٠].

٢٥٧٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِبُوا، فَأَدْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِوَرِكِهَا -أَوْ فَخِذَيْهَا، قَالَ: فَخِذَيْهَا لَا شَكَّ فِيهِ- فَقَبِلَهُ، قُلْتُ: وَأَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: قَبِلَهُ.

قوله: (أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا): هو بالنُّون الساكنة، ثمَّ فاء مفتوحة، ثمَّ جيم ساكنة؛ أي: أثرناها وأقمناها، فنفجت هي؛ أي: وثبت.

قوله: (بِمَرِّ الظَّهْرَانِ): هو بفتح الميم، وتشديد الراء، و(الظَّهْران): بفتح الظَّاء المعجمة المُشالَة، وإسكان الهاء، قال ابن قُرْقُول: (على بريد[٤] من مكَّة، وقال ابن وضَّاح: على أحد وعشرين مِيلًا، وقيل: على ستَّةَ عشرَ مِيلًا، ويقال: «مَرُّ ظهرانَ»، ويقال: «الظَّهْرانُ» من غير إضافة إلى «مَرٍّ»)[مطالع٣/٣٣٢]، قال شيخنا: (هو الذي تسمِّيه العامَّةُ: بطن مرو). انتهى[التوضيح١٦/٢٩٢]، وقال النَّوويُّ في «تهذيبه» بعد أن ضبط (مَرّ) و(الظَّهْران): قال: (فـ«مَرٌّ»: قرية ذات نخل وثمار وزروع ومياه، و«الظَّهْران»: اسم للوادي[٥]، هكذا نقله الحازميُّ[الأماكن١١٤]... قال الواقديُّ: بين مكَّة ومَرٍّ خمسةُ أميال[٦])، ثمَّ ذكر كلام «المطالع»، ثمَّ قال النَّوويُّ: (قلت: مَن قال: خمسة أو أربعة أو نحوهما؛ فهو غلطٌ وإنكارٌ للحسِّ،

(١) في (ب): (يجوز).

(٢) لم أقف على من ذكر فيه الكسر.

(٣) هذه الفقرة جاءت في النسختين -مستدركة في (أ)- قبل الفقرة السابقة.

(٤) وهو أربعة أميال.

(٥) في (ب): (الوادي).

(٦) نقله عنه الحازميُّ في «الأماكن» (ص ١١٤).

بل الصَّواب: أحدُ القولين الآخرَين)[١].

قوله: (فَلَغِبُوا[٢]): هو بفتح الغين وكسرها، الفتح أشهر، وأنكر بعضُهم الكسرَ[٣]؛ ومعناه: أعيَوا[٤].

٦ - بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ

٢٥٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ؛ قَالَ: «أَمَا إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ إِلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو إسماعيلُ بنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وهو ابنُ أخت مالكِ بن أنس[٥] الإمامِ أحدِ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَة): تَقَدَّم أنَّ (الصَّعْب) بفتح الصَّاد المهملة، وإسكان العين مثلها، ثمَّ مُوحَّدة، وأنَّ (جَثَّامَة) بفتح الجيم، وتشديد الثَّاء المثلَّثة، وبعد الألف ميمٌ مفتوحةٌ، ثمَّ تاء التأنيث، تَقَدَّم الكلام عليه[ح١٨٢٥].

قوله: (حِمَارًا وَحْشِيًّا): تَقَدَّم الكلام هل أهدى رِجْلَه وهي تقطر دمًا، أو [أهداه] حيًّا، وما قيل في ذلك، في (الحجِّ) فانظره[قبل ح١٨٢٥].

قوله: (وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ): تَقَدَّم ضبطهما وأين هما، وتقدَّمت الرِّواياتُ الواقعةُ في ذلك[ح١٨٢٥].

قوله: (لَمْ نرُدَّه[٦]): تَقَدَّم أنَّ (نرُدَّه) بالضَّمِّ والفتحِ، وأنَّ الضَّمَّ منقولٌ عن سيبويه[٧][ح١٤١].

---

(١) في (ب): (الأخيرين)، وهما كما في «تهذيب الأسماء واللغات»: (أحد وعشرون ميلًا أو ستة عشر ميلًا)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦١٠).

(٢) في هامش (ق): (تعبوا).

(٣) وقد صرَّح بضعفها الجوهريُّ في «الصحاح» مادة (لغب).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤٤٥).

(٥) (بن أنس): ليس في (ب).

(٦) في النُّسختين: (يرده)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

(٧) انظر «الكتاب» (٣/٥٢٩-٥٣٣).

٧- باب قَبُولِ الهَدِيَّةِ

٢٥٧٤- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: **حَدَّثَنَا عَبْدَةُ**: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ، يَبْتَغُونَ بها -أَوْ يَبْتَغُونَ بِذَلِكَ- **مَرْضَاةَ رَسُولِ اللهِ** ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَةُ**): هو بإسكان الموحَّدة، وهو ابن سليمان، وقد قَدَّمتُ[ح٢٠] مَن يقال فيه: (عَبَدة) بفتح الموحَّدة، وأنَّه ليس في «البخاريِّ» و«مسلم» بالتَّحريك إلَّا اسمان؛ الأوَّل: عامر بن عَبَدة البجليُّ الكوفيُّ، روى له مسلمٌ في مقدِّمة «الصَّحيح» عن ابن مسعود قوله: (إنَّ الشَّيطان ليتمثَّل...)، الأثر[مق١/١٢]، كذا ذكره بالفتح عليُّ بن المَدينيِّ، وابنُ مَعِين، وغيرُهم، والثَّاني: بَجَالة ابن عَبَدة التَّميميُّ، ثمَّ العنبريُّ البصريُّ، روى له البخاريُّ في (كتاب الجزية)، قال: (كنت كاتبًا لجَزْء بن معاوية، فجاءنا كتاب عمر قبل موته بسَنَةٍ...)، الحديث[ح٣١٥٦]، وقد قُيِّد كلٌّ منهما بالسُّكون.

تنبيهٌ: أمَّا عامر بن عَبْدة الذي روى عنه أبو أسامة؛ فهو بإسكان الباء(١)، ليس له روايةٌ في الكتب الثَّلاثة؛ «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«المُوَطَّأ»، ولا في بقيَّة الكتب(٢).

وغلط في ذلك الذَّهبيُّ في «المشتبه» أنَّه يشتبه بعامر بن عَبْدة الباهليِّ(٣)، إنَّما الباهليُّ عامر ابن عَبيدة؛ بزيادة ياء، وقد تَقَدَّم كلُّ ذلك، والله أعلم، وأنَّ الذَّهبيَّ ذكره على الصَّواب في عَبيدة(٤)[ح٢٠].

قوله: (**مَرْضَاةَ رَسُولِ اللهِ** ﷺ): هو بفتح التَّاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا إلَّا أنَّه قد يشتبه على المبتدئين في العربيَّة فيجعله؛ كـ(مسلمات)، وإنَّما (مرضاةٌ) مصدرٌ، والله أعلم.

٢٥٧٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَهْدَتْ **أُمُّ حُفَيْدٍ** خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ **أَقِطًا** وَسَمْنًا **وَأَضُبًّا**، فَأَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الأَقِطِ وَالسَّمْنِ، وَتَرَكَ الأَضُبَّ تَقَذُّرًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (**أُمُّ حُفَيْدٍ**): هي خالة(٥) ابن عبَّاس وخالد بن الوليد، وهي بضَمِّ الحاء المهملة، وفتح

---

(١) انظر «تلخيص المتشابه» (ص٨٧-٨٨).

(٢) هذا بناءً على أنَّ عامر بن عبْدة غيرُ عامر بن عبيدة الباهليِّ، وقد فرَّق بينهما البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٦/٤٥٢) و(٦/٤٥٤)، وابنُ حِبَّان في «الثقات» (٧/٢٤٩) و(٥/١٩٢)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/٢٧٠).

(٣) انظر «المشتبه» (ص٣٣٩).

(٤) (في عَبيدة): سقط من (ب)، وانظر «المشتبه» (ص٣٤٢).

(٥) زيد في (ب): (عبد الله).

الفاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ دال مهملة، واسمها هُزَيلةُ بنت الحارث بن حَزْن الهلاليَّةُ، من أخوات ميمونة أمِّ المؤمنين، صحابيَّةٌ(١).

تنبيهٌ: ما وقع هنا هو الصَّواب، ووقع في «مسلم» في روايةٍ: (حُفَيْدَة)[م١٩٤٦]، وفي أخرى: (أمُّ حُفَيْد) على الصَّواب[م١٩٤٧]، وفي بعض النُّسخ: (أمُّ حُفَيْدَة)، والأشهر الصَّواب(٢): (أمُّ حُفَيْد) بلا هاء، والله أعلم(٣).

قوله: (أَقِطًا): تَقَدَّم بما فيه من اللُّغات في (زكاة الفطر)[ح١٥٠٦].

قوله: (وَأَضُبًّا): جمعٌ، واحدُهُ: الضَّبُّ، وهو معروف، ولا يشرب الماء(٤)، اختُلِف في أكله(٥)، والسُّنَّةُ جوَّزتْ أكلَه(٦)، وجمعه: أَضُبٌّ، وضِبابٌ، وضُبَّانٌ، ومَضَبَّة(٧)؛ وهي(٨) بهاء(٩)/. [٣١٨/١ب]

٢٥٧٦ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ؟ أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ؛ قَالَ لأَصْحَابِهِ: كُلُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ؛ ضَرَبَ بِيَدِهِ فَأَكَلَ مَعَهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا مَعْنٌ): هذا هو مَعْن بن عيسى المدنيُّ القزَّاز، أبو يحيى، أحدُ الأئمَّة، عنِ ابنِ أبي ذئب، ومالكٍ، ومعاويةَ بنِ صالح، وعنه: ابنُ المَدينيِّ، وابنُ مَعِين، ومُحَمَّدُ بن رافع، قال أبو حاتم: (هو أثبتُ أصحابِ مالك)[الجرح ٢٧٨/٨]، تُوُفِّيَ في شوَّال سنة (١٩٨هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابنُ سعد:

(١) انظر «الإصابة» (٤٢١/٤) و(٤٤٢/٤).

(٢) (الصواب): ليس في (ب).

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٣٦٤/١).

(٤) (الماء): سقط من (ب).

(٥) ذهب الجمهور إلى إباحته، وذهب أبو حنيفة إلى تحريمه، انظر «الهداية» (١٤٥٦/٤)، «المدونة الكبرى» (٤٤٣/٢)، «روضة الطالبين» (٢٧٢/٣)، «المغني» (١١١/١٣).

(٦) مراده ما أخرجه البخاريُّ (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٥) من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه: (أنَّه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأُتيَ بضبٍّ محنوذٍ، فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده، فقال بعض النسوة: أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل، فقالوا: هو ضبٌّ يا رسول الله، فرفع يده، فقلت: أحرامٌ هو يا رسول الله؟ فقال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه»، قال خالد: فاجتررته، فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر).

(٧) في (أ): (وبضبة)، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ب): (وهو).

(٩) انظر «القاموس» مادة (ضبب).

(كان ثقةً، ثَبْتًا، مأمونًا، كثيرَ الحديث)(١).

قوله: (إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ؛ سَأَلَ عَنْهُ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟): يجوز فيهما رفعُهما مُنوَّنَين، ونصبُهما كذلك(٢)، وهذا ظاهرٌ.

٢٥٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، وَأَنَّهُمُ اشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَأُهْدِيَ لَهَا لَحْمٌ، فَقِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصُدِّقَ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»، وَخُيِّرَتْ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: زَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟ قَالَ شُعْبَةُ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ زَوْجِهَا، قَالَ: لَا أَدْرِي أَحُرٌّ أَمْ عَبْدٌ؟

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ(٣)): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّ لقبَه بُنْدارٌ، وتَقَدَّم ما معنى (بُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم (غُنْدُرٌ): أنَّه بضَمِّ الغين المعجمة، وإسكان النُّون، والدَّال بعدها مضمومةٌ ومفتوحةٌ، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتَقَدَّم أنَّه قال ذلك له ابنُ جُرَيج، ومعنى (غُنْدُر): المشغِّب بلغة أهل الحجاز[ح٨٧].

قوله: (بَرِيرَةَ): تَقَدَّم الكلام عليها ومولاة مَنْ كانت[ح٤٥٦،٢١٦٨].

قوله: (وَأُهْدِيَ لَهَا لَحْمٌ): (أُهدِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(لحمٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّنٌ(٤) نائبٌ مناب الفاعل، وهذا اللَّحمُ كان لحم بقرٍ كما وقع في «مسلم»[م١٠٧٥]، ووقع في «البخاريِّ»: (أنَّه أُهدِي لها شاةٌ)[ح١٤٩٣، ٦٧٥١]، فلعلَّ ذلك كان في بُرْمَةٍ واحدةٍ، أو أنَّ القصَّة تعدَّدت، وفيه بُعْد(٥).

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٦١٥/٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٣٦/٢٨).

(٢) قال الزركشيُّ في «التنقيح» (٥٦٨/٢): (بالرفعِ على الخبرِ، أي: هذا، وبالنصبِ بتقديرِ فعلٍ، أي: أَتيتم به).

(٣) كذا في النُّسختين و(ق) جاء الحديث (٢٥٧٨) مُتقدِّمًا على الحديث (٢٥٧٧)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» بالعكس.

(٤) (منون): ليس في (ب).

(٥) قال القرطبي في «المُفهِم» (٣٣٨/٤): (اضطربت ألفاظ الرواة لهذا الحديث؛ فقال بعضهم: «أُهدي لها لحم»، وقال بعضهم: «تُصُدِّق عليها بلحم بقر»، وقال بعضهم: قالت عائشة: «تُصُدِّق على مولاتي بشاة من الصدقة»، وقال بعضهم: قالت عائشة: «بعث النبيُّ ﷺ بشاة من الصدقة إلى بريرة»، قلت: وهذان اللفظان أَنَصُّ ما في الباب، فليعتمد عليهما).

قوله: (قَالَ عَبْدُ الرَّحمن: زَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟) إلى آخره: (عبد الرَّحمن) هذا: هو ابن القاسم المذكور في السَّند، وقد تَقَدَّم أنَّ (زوجها) اسمُه مُغِيث، وقيل: برير، وقيل: مِقْسَم، وأنَّ الصَّحيح: أنَّه كان عَبْدًا[ح٢٥٣٦].

٢٥٧٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ، فَقِيلَ: تُصُدِّقَ عَلَى بَرِيرَةَ، قَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم أعلاه، وكذا (غُنْدُرٌ)[ح٢٥٧٨].

قوله: (أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل، وقد تَقَدَّم أنَّه لحمُ بقرٍ كما في «مسلم»[م١٠٧٥]، وتَقَدَّم غير ذلك أعلاه.

٢٥٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَ: «أَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، قَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةَ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا».

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ): تَقَدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّها نُسَيبة -بضَمِّ النُّون وفتح السِّين على الصَّحيح- بنت كعب الأنصاريَّة، صحابيَّةٌ جليلةٌ، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِها[ح١٦٧، قبل٣٠٥].

قوله: (مَحِلَّهَا): تَقَدَّم أنَّه بكسر الحاء.

٨ - بابُ مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ، وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ

٢٥٨٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمِي، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِنَّ صَوَاحِبِي اجْتَمَعْنَ، فَذَكَرَتْ لَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا.

قوله: (وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ): تَقَدَّم(١) غيرَ مرَّةٍ أنَّها هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، وتَقَدَّم بعض ترجمتها، والكلام في وفاتها، وأنَّها آخِرهنَّ وفاةً(٢)، تُوُفِّيَت في خلافة يزيدَ بعد مقتل الحُسين، وتَقَدَّم ما قاله الواقديُّ في وفاتها وردُّه، ﵂[ح١١٥، ٤٢٧].

(١) في (ب): (تقدمت).

(٢) في (ب): (موتًا).

قوله: (إِنَّ صَوَاحِبِي): تعني: بقيَّة أزواجه عليه الصلاة والسلام، وهنَّ ثمانٍ مشهوراتٌ ذكرتهنَّ فيما مضى في أوائل هذا التَّعليق[ح١٩٨].

٢٥٨١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم كُنَّ حِزْبَيْنِ فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ، وَالحِزْبُ الآخَرُ: أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ المُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَخَّرَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعَثَ صَاحِبُ الهَدِيَّةِ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُكَلِّمُ النَّاسَ، فَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم هَدِيَّةً فَلْيُهْدِهَا إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا، فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا، فَقُلْنَ لَهَا: فَكَلِّمِيهِ، قَالَتْ: فَكَلَّمَتْهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا، فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكِ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّ الوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ»، قَالَتْ: فَقَالَتْ: أَتُوبُ إِلَى اللهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ، ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَأَرْسَلْنَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم تَقُولُ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ العَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَ: «يَا بُنَيَّةُ، أَلَا تُحِبِّينَ مَا أُحِبُّ؟»، قَالَتْ: بَلَى؛ فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ، فَأَخْبَرَتْهُنَّ، فَقُلْنَ: ارْجِعِي إِلَيْهِ؛ فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ، فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ، وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللهَ العَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي قُحَافَةَ فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا، حَتَّى تَنَاوَلَتْ عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ، فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ؟ قَالَ: فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ، حَتَّى أَسْكَتَتْهَا، قَالَتْ: فَنَظَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى عَائِشَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ».

قَالَ البُخَارِيُّ: الكَلَامُ الأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ تُذْكَرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ.

وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَرَجُلٍ مِنَ المَوَالِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَاسْتَأْذَنَتْ فَاطِمَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم أنَّ (إسماعيل) هذا: هو ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، وتَقَدَّم أنَّ (أَخَاهُ): عبدُ الحَميد بن أبي أُويس، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه، وما قيل فيه، وهو مردود،

والله أعلم[ح١٢٠]، وكذا تَقَدَّم (سُلَيْمَان): أنَّه ابن بلال.

قوله: (يَنْشُدْنَكَ): هو بفتح أوَّله، وضمِّ ثالثه؛ ومعناه: يسألْنَك اللهَ وباللهِ، وقيل: معناه: يُذكِّرْنَكَ بالله، وقيل: يسألنَ اللهَ برفع أصواتهنَّ، والنَّشيد: الصَّوت. انتهى[١]، والذي يغلب على ظنِّي أنَّ أزواجه لم يُرِدْنَ تذكيره بالله، بل أردْنَ أحدَ المعنيَين المُتقدَّمَين غيرَه، والله أعلم.

قوله: (حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم...): (إنَّ): بكسر همزتها، وتشديد النُّون، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (هَلْ تَكَلَّمُ): هو بفتح أوَّله، وتشديد اللَّام، مَرْفوعٌ، فعلٌ مضارعٌ، محذوف إحدى التَّاءين.

قوله: (الكَلَامُ الأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ): (قِصَّة): مَرْفوعٌ؛ لأنَّه بدل مِن (الكلام)، وهو[٢] مَرْفوعٌ.

قوله: (عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): هذا الرَّجل لا أعرفه بعينِه.

قوله: (وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو مروان: يحيى بن أبي زكريَّا الغسَّانيُّ) انتهى، وكذا قال المِزِّيُّ في «أطرافه»[٣]، وهو يحيى بن أبي زكريَّا الغسَّانيُّ الواسطيُّ، يروي عن هشامٍ ويونسَ بنِ عبيد، وعنه: مُحَمَّدُ بن حرب النَّشائيُّ وأيُّوبُ الفرَّاءُ[٤]، ضعَّفه أبو داود، مات سنة (١٨٨هـ)، انفرد البخاريُّ بالإخراج له[٥]، له ترجمة في «الميزان»[٤/٤١٣][٦]، وتعليقُه هذا لم يخرِّجْه أحد من أصحاب الكتب السِّتَّة؛ فاعلمه.

قوله: (وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَرَجُلٍ مِنَ المَوَالِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ]): هذان الرَّجلان لا أعرفهما، وما رأيت أحدًا عرفهما، وسيأتي بقيَّة إيضاح في ذلك، وقائل: (وعن هشام): هو يحيى بن أبي زكريَّا الغسَّانيُّ، وما ذكره هنا عن محمَّد ابن[٧]

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٢١).

(٢) في (ب): (لأنَّه).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٢٩٧).

(٤) في النسختين: (الوزَّان)، ولعلَّه سبق نظر من مصدره «الكاشف» (٣/٢٤٢)، حيث ذكرَ أيُّوب الوزَّان في ترجمة لاحقِه: يحيى بن زياد الرَّقِّيِّ، «الكاشف» (٣/٢٤٢)، فليُتَنبَّه، هذا ولم يذكر أيُّوب الوزَّان فيمَن روى عنه، والله أعلم، انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣١٤).

(٥) (له): سقط من (ب)، وزيد في (أ): (البخاريُّ)، وهو تكرارٌ.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣١٤)، «تذهيب التهذيب» (٩/٤٣٨)، «الكاشف» (٣/٢٤٢).

(٧) في النسختين: (ذكره هنا عن هشام أبي)، والمثبت موافق لما في «الصحيح».

عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام[(١)] عن عائشة أخرجه مسلمٌ في (الفضائل) عن مُحَمَّد بن عبد الله ابن قُهْزَاذ، عن عبد الله بن عثمان، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزُّهريِّ، عن [محمَّد بن] عبد الرَّحمن ابن الحارث بن هشام به[م٢٤٤٢]، وأخرجه النَّسائيُّ في (عِشْرَة النِّساء)[س٧/٦٥-٦٦]، ولمَّا طرَّف المِزِّيُّ حديثَ مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة الذي قال فيه: (البخاريُّ مُعلَّقًا: وقال أبو مروان...) فعزاه إلى مسلم والنَّسائيِّ، فذكر طرقه، ثمَّ قال المِزِّيُّ في آخره: (والصَّوابُ حديثُ الزُّهريِّ عن مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة فيما قاله الذُّهليُّ والدَّارقطنيُّ). انتهى[تحفة١٢/٢٩٧].

والحاصل: أنَّ مسلمًا رواه من طريق صالح بن كيسانَ[(٢)][م٢٤٤٢] ويونسَ[م٢٤٤٢]؛ كلاهما عن الزُّهريِّ، والنَّسائيَّ رواه من طريق شعيبِ بن أبي حمزة[س٧/٦٦-٦٧]، ومَعْمَر[(٣)][س٧/٦٧-٦٨]، وإسحاقَ بنِ يحيى الكَلْبيِّ، وابنِ عُيَينة، وزيادِ بن سعد؛ كلُّهم عنِ الزُّهريِّ[(٤)]، وليس فيها كلِّها: (هشامُ بن عروة) في الطَّريق، والله أعلم.

٩- بابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الهَدِيَّةِ

٢٥٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاوَلَنِي طِيبًا، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ، قَالَ: وَزَعَمَ أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الميمَين، وإسكان العين بينهما، وأنَّه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج المِنْقَريُّ، الحافظُ المُقعَد، تَقَدَّم[(٥)] بعض المرار مُتَرجَمًا[ح٧٥]، وكذا تَقَدَّم (**عَبْدُ الوَارِثِ**): أنَّه ابنُ سعيد بن ذَكْوانَ التَّميميُّ[(٦)] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عُبيدة الحافظ، وكذا تَقَدَّم (**عَزْرَةُ**[(٧)] **الأَنْصَارِيُّ**): أنَّه بفتح العين، وإسكان الزَّاي، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، ابن ثابت.

---

(١) (بن هشام): سقط من (ب).

(٢) ورواه النسائيُّ أيضًا في «المجتبى» (٧/٦٥-٦٦) من طريق صالح.

(٣) لكنَّ رواية مَعْمَر عن الزهريِّ، عن عروة، عن عائشة، وقال النسائيُّ عقيبه: (هذا خطأ، والصواب الذي قبله) يعني: حديث مَن رواه عن الزهريِّ عن محمَّد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٢٩٨).

(٥) زيد في (ب): (وكذا تَقَدَّم).

(٦) في النسختين: (التيمي)، وهو تحريف.

(٧) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (ابْنُ ثَابِتٍ).

١٠- باب مَنْ يَرَى أَنَّ الْهِبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةٌ

٢٥٨٣ -٢٥٨٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: ذَكَرَ عُرْوَةُ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ قَامَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ؛ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا»، فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه سعيدُ بنُ الحكمِ بن مُحَمَّد، ابنُ أبي مريم[(١)]، وتقدَّمت ترجمته بعيدًا[ح٤١]، وتَقَدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد الإمام، أحدُ الأعلامِ، الجوادُ، وكذا تَقَدَّم (عُقَيْلٌ): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وتَقَدَّم مُترجمًا[ح٣]، وكذا تَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، وتَقَدَّم (المِسْوَر)[(٢)]: أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين المهملة، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، وتَقَدَّم (مَرْوَان): أنَّه تابعيٌّ، وهو ابنُ الحَكَم الخليفةُ.

[١/٣١٩أ] قوله: (أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): حديثُ مروان مُرسَلٌ، وحديثُ المِسْوَرِ مُتَّصِلٌ/.

قوله: (حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ): تَقَدَّم مرَّتين أو أكثر أنَّهم كانوا أربعةَ عشرَ نفرًا، وفيهم أبو بُرقان عمُّ رسول الله ﷺ مِن الرَّضاعة، ورأسُ الوَفد زُهيرُ بن صُرَد[قبل ح٢٣٠٧، ح٢٥٣٩].

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تَقَدَّم الكلام على إعرابها، والخلاف في أوَّل مَن نطق بها[ح٧].

قوله: (أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ): تَقَدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّ السَّبيَ كان ستَّةَ آلاف رأسٍ مِن النِّساء والذُّرِّيَّة[ح٢٣٠٧، ح٢٥٣٩].

١١- باب الْمُكَافَأَةِ فِي الْهِبَةِ

قوله: (بَابُ الْمُكَافَأَةِ): هي بهمزة مفتوحة قبل التَّاء.

٢٥٨٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا.

لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

---

(١) في النسختين: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمَّد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

(٢) في (ب): (مسور).

قوله: (لَمْ يَذْكُرْ مُحَاضِرٌ وَوَكِيعٌ[(١)] عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ): قال الدِّمياطيُّ: (قال البزَّارُ: لا نعلم أحدًا رواه عن هشام عن أبيه عن عائشة إلَّا عيسى بن يونس؛ يعني: ذِكْرُ عائشة في الإسناد تفرَّد به عيسى، فقد وافق البخاريَّ البَزَّارُ). انتهى، وقال التِّرمذيُّ بعد إخراجه من طريق عيسى بن يونس به: (حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، لا نعرفه مرفوعًا إلَّا من حديث عيسى) انتهى[ت١٩٥٣].

أمَّا (مُحَاضِرٌ) فهو ابن المُوَرِّع، و(مُحَاضِرٌ): هو بضَمِّ الميم، وتخفيف الحاء المهملة، وبعد الألف ضادٌ معجمةٌ مكسورةٌ، ثمَّ راء، وأمَّا (المُوَرِّع) فهو بضَمِّ الميم، وواو مفتوحة، ثمَّ راء مُشدَّدةٍ مكسورةٍ، ثمَّ عينٍ مهملةٍ، كوفيٌّ، يروي عنِ الأعمشِ وعاصمٍ الأحولِ، وعنه: أحمدُ والذُّهْليُّ، صدوقٌ مُغفَّلٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٦هـ)، علَّق له البخاريُّ، وروى [عنه] مسلمٌ حديثًا واحدًا، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وله ترجمة في «الميزان»[٤٤١/٣][(٢)]، وقد تَقَدَّم أيضًا[ح٧١٢]، وأمَّا (وكيعٌ) فهو ابن الجرَّاح، تَقَدَّم، وهو أحدُ الأعلام، مشهورٌ جدًّا.

١٢- بابُ الهِبَةِ لِلْوَلَدِ، وَإِذَا أَعْطَى بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجُزْ، حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطِيَ الآخَرِينَ مِثْلَهُ، وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي العَطِيَّةِ». وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ؟ وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالمَعْرُوفِ وَلَا يَتَعَدَّى. وَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عُمَرَ بَعِيرًا ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَالَ: «اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».

قوله: (بَابُ الهِبَةِ لِلْوَلَدِ) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما ذكره البخاريُّ بغير إسناد، ثمَّ قال: (وقد ذكره[(٣)] البخاريُّ في «كتاب الشَّهادات»، وقال فيه: «لا أشهد على جور»[ح٢٦٥٠]، جميع ما في التَّرجمة[(٤)] يظهرُ استخراجُه مِن حديث النُّعمان إلَّا قوله: «وما يأكل من مال ولده بالمعروف، ولا يتعدَّى»، ووجه مناسبة هذه الزِّيادة للحديث: أنَّ الاعتصار انتزاعٌ من ملك الولد بعد تحقُّقه، فهو كأكله من مالِه بالمعروف، فإنَّه انتزاعٌ، وكأنَّه حقَّق معنى الاعتصار من الحديث، وتمكُّن الأبِ منه

(١) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥٨/٢٧)، «تقريب التهذيب» (ص٥٢١).
(٣) في النسختين: (ذكر)، والمثبت من مصدره.
(٤) زيد في (ب): (يشهد).

بالوِفاق على أنَّ له أن يأكلَ مِن ماله، [فإذا انتزَعَ ما يأكله مِن ماله][(١)] الأصليِّ ولم يتقدَّم له فيه ملك؛ فلأَنْ ينتزعَ ما وهبه لحقِّه السَّابقِ فيه أَوْلى). انتهى[المنواري٢٨٣]، و(الاعتصارُ) في كلامه: يقال: اعتصَر مالَه؛ إذا استخرجه مِن يده، وفي الحديث: (يعتصر الوالدُ على ولده في ماله)[(٢)]؛ أي: يمنعه إيَّاه، ويحبسه عنه[(٣)].

قوله: (**وَلَا يُشْهَدُ**): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح الهاء، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**اعْدِلُوا**): هو بهمزة وصلٍ، فإذا ابتدأتَ بها؛ كسرتَها، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٢٥٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ **وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ**: أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: **إِنِّي نَحَلْتُ** ابْنِي هَذَا **غُلَامًا**، فَقَالَ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَ مِثْلَهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «**فَارْجِعْهُ**».

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، أحدُ الأعلام.

قوله: (**وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ**): تَقَدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**إِنِّي نَحَلْتُ**): هو بالحاء المهملة المفتوحة، و(النُّحل): العطيَّة بلا عوضٍ.

قوله: (**غُلَامًا**): (الغلام) الذي نَحله بَشِيرٌ لابنه النُّعمانِ لا أعرف اسمه.

قوله: (**فَارْجِعْهُ**): هو بهمزة وصل، أمرٌ، وهذا ظاهرٌ.

١٣ - بابُ الإِشْهَادِ فِي الهِبَةِ

٢٥٨٧ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**، عَنْ **حُصَيْنٍ**، عَنْ عَامِرٍ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، **فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ**: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرَتْنِي أَنْ أُشْهِدَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»، قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وكذا تَقَدَّم (**حُصَيْن**): أنَّه بضَمِّ

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنَّفه» (١٦٦٢٢) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفًا.

(٣) انظر «النهاية» (٣/٢٤٧) مادة (عصر).

الحاء وفتح الصَّاد المهملَتين، وهو ابنُ عبدِ الرَّحمن السُّلَميُّ، أبو الهُذَيل الكوفيُّ، وكذا تَقَدَّم (عَامِر): أنَّه ابن شَراحيل الشَّعبيُّ.

قوله: (فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ): هو بفتح العين، بنت رَواحة، وهي أختُ عبدِ الله بن رَواحة الصَّحابيِّ، زوجُ بَشِيرِ بن سعد الأنصاريِّ، وأمُّ النُّعمانِ بنِ بَشِير، لمَّا ولدتِ النُّعمانَ؛ حملته إلى رسول الله ﷺ، فدعا بتمرةٍ فمضغها، ثمَّ ألقاها في فِيه فحنَّكه بها، فقالت: يا رسول الله، ادع الله أن يكثر مالَهُ وولدَهُ، فقال: «أَمَا ترضَين أن يعيش كما عاش خالُه حَميدًا، وقُتِلَ شَهيدًا، ودَخل الجنَّة»[١]، من حديثها عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «وجب الخروج على كلِّ ذات نطاقٍ»[٢]، روى لها أبو داود الطَّيالسيُّ[٣].

١٤- بابُ هِبَةِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَالمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: جَائِزَةٌ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: لَا يَرْجِعَانِ، وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِيمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: هَبِي لِي بَعْضَ صَدَاقِكِ أَوْ كُلَّهُ، ثُمَّ لَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ فِيهِ، قَالَ: يُرَدُّ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ خَلَبَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَعْطَتْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ خَدِيعَةٌ؛ جَازَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ [النساء: ٤].

قوله: (وَقَالَ[٤] إِبْرَاهِيمُ: جَائِزَةٌ): هو إبراهيمُ بنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، تَقَدَّم.

قوله[٥]: (وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ): تَقَدَّم أنَّهنَّ تسعٌ مشهوراتٌ، وقد قَدَّمتُ أسماءَهنَّ رضي الله عنهن [ح١٩٨].

قوله: (فِي قَيْئِهِ): هو بهمزة بعد الياء السَّاكنة.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/١٢٠)، وقال محقِّق «الاستيعاب» (ص٩٢٢): (ما إخاله يصحُّ؛ حيث إنَّ النعمان بن بشير وُلِدَ بعد هجرة النبيِّ ﷺ بسَنَةٍ أو أقل أو أكثر بقليل، بينما استُشهِد خالُه عبد الله بن رَواحة في غزوة مؤتة في السنة الثامنة، أي: كانت ولادته قبل استشهاد خاله بسبع سنين) فالله أعلم.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٧٠١٤)، والطيالسيُّ في «مسنده» (١٦٢٢) وقال: (يعني: في العيدين).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٢٢)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٨٩)، «الإصابة» (٤/٣٦٦).

(٤) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال) بغير واوٍ.

(٥) (تَقَدَّم قوله): ليس في (ب).

قوله: (وَقَالَ الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العَلَم المشهور، شيخُ الحجاز.

قوله: (إِنْ كَانَ خَلَبَهَا): هو بخاء معجمة مفتوحة، ثمَّ لام مفتوحة، ثمَّ موحَّدة كذلك؛ أي: خدعها، ومنه: «لا خِلابةَ»[(١)]؛ أي: لا[(٢)] خديعةَ.

٢٥٨٨ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخُطُّ رِجْلَاهُ الأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ العَبَّاسِ، وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَذَكَرْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٨٨٥]، ومرارًا بغيرها.

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ): تَقَدَّم أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ) أعلاه وقبله مرارًا، وكذا تَقَدَّم (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): أنَّه ابن عُتبة بن مسعود الفقيهُ.

قوله: (وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ): تَقَدَّم الكلام على (الرَّجل الآخر)، وأنَّه عليٌّ، وتَقَدَّم ذكر الذين أخذوا بيده أوائلَ هذا التَّعليق؛ فانظره[ح١٩٨].

قوله: (قَالَ[(٤)] عُبَيْدُ اللهِ: فَذَكَرْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود الفقيهُ/. [١/٣١٩ب]

٢٥٨٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّم أنَّ هذا هو الفراهيديُّ، وأنَّه منسوبٌ إلى جدِّه فُرهود، وأنَّ النِّسبة إلى فُرهود: فُرهوديٌّ وفراهيديٌّ، وأنَّه حافظٌ، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٦٤]، وكذا تَقَدَّم

(١) جزء من حديث أخرجه البخاريُّ (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) (لا): سقط من (ب).
(٣) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).
(٤) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فقال).

(وُهَيْبٌ): أنَّه ابنُ خالد الباهليُّ مولاهم[1]، الكرابيسيُّ الحافظ، وتَقَدَّم (ابْنُ طَاوُسٍ): أنَّه عبد الله.

قوله: (يَقِيءُ): هو بفتح أوَّله، ثلاثيٌّ، مهموز الآخر، وهذا ظاهرٌ، وكذا (فِي قَيْئِهِ) بالهمز.

١٥- بابُ هِبَةِ المَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِتْقِهَا

إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً، لَمْ يَجُزْ، وَقَالَ اللهُ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

٢٥٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ، فَأَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقِي، وَلَا تُوعِي فَيُوعَى عَلَيْكِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، وكذا تَقَدَّم (ابْن جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبد الله ابن عُبيد الله ابن أبي مُلَيكة زُهيرٍ، وزُهيرٌ صحابيٌّ، التَّيميُّ، مُؤَذِّنُ ابنِ الزُّبيرِ وقاضيه.

قوله: (عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): هو عبَّاد بن عبد الله بن الزُّبير بن العَوَّام، يروي عن عائشةَ، وزيدِ ابنِ ثابت، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه يحيى، وابنُ عمِّه هشامُ بن عروة، وعدَّةٌ، وكان كبيرَ القدر، وُلِّيَ قضاء أبيه، أخرج له الجماعة، ووثَّقه النَّسائيُّ[2]، وقال الزُّبير بن بكَّار من جملة كلامٍ فيه ثناءٌ عليه: (وكان أصدقَ النَّاس لهجةً)[3].

قوله: (عَنْ أَسْمَاءَ): هي بنت أبي بكر، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِها، وأنَّها تُوُفِّيَت بعد ابنها عبد الله بن الزُّبير بيسيرٍ، وكانت عَمِيت رضي الله عنها[ح٨٦]، وقد تَقَدَّم أنَّ ابنَها عبدَ الله بن الزُّبير قُتِل سنةَ (٧٣هـ) في جُمادى الأُولى، ويقال: الآخرة[ح١٦٤٠].

قوله: (وَلَا تُوعِي): أي: لا تَشُحِّي، وتجمعي، وتمنعي، ولا تُنفِقيه؛ فيشحَّ عليك؛ أي: يجازيك بالتَّقتير في رزقك، أو يخلف لك ولا يبارك.

٢٥٩١- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَنْفِقِي وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللهُ عَلَيْكِ، وَلَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللهُ عَلَيْكِ».

---

(١) (مولاهم): سقط من (ب).

(٢) زيد في (ب): (وغيره).

(٣) «جمهرة نسب قريش» (٨٥/١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣٦/١٤).

قوله: (عَنْ فَاطِمَةَ): هي بنت المنذر، زوجُ هشام بن عروة، وهي أسنُّ منه، تقدَّمت[ح٨٦]، وكذا جدَّتُها (أَسْمَاء) رضي الله عنها.

قوله: (أَنْفِقِي): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ.

قوله: (وَلَا تُحْصِي؛ فَيُحْصِيَ اللهُ عَلَيْكِ): (الإحصاء): المعرفة قدرًا، أو وزنًا، أو عددًا، و(فيحصيَ الله): مَنصوبٌ، جواب النَّهي، وكذا (فَيُوعِيَ اللهُ عَلَيْكِ).

٢٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ: أَشَعَرْتَ يَا رَسُولَ اللهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي؟ قَالَ: «أَوَفَعَلْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَا إِنَّكِ لَوْ أَعْطَيْتِهَا أَخْوَالَكِ؛ كَانَ أَعْظَمَ لأَجْرِكِ».

قَالَ بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ أَعْتَقَتْ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): هو بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، معروفٌ، تَقدَّم، وكذا تَقدَّم (اللَّيْث): أنَّه ابنُ سعد، وكذا (يَزِيد): أنَّه ابن أبي حَبِيب الأزديُّ، عالم مِصرَ، وكان حبشيًّا، من العلماء الحكماء الأتقياء، تَقدَّم، وكذا (بُكَير): هو ابن عبد الله بن(١) الأشجِّ.

قوله: (أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ): تَقدَّم أنَّها أمُّ المؤمنين ميمونةُ بنت الحارث الهلاليَّة، وأنَّها تُوُفِّيَت بسرف سنة (٥١هـ) رضي الله عنها[ح٢١٠].

قوله: (أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً): (الوَليدة(٢)): الجارية الصَّبيَّة، ولا أعرف اسم هذه الوَليدة.

قوله: (أَشَعَرْتَ؟): أي: أعَلِمتَ؟ ومنه: الشَّاعر.

قوله: (أَوَفَعَلْتِ؟): هو بفتح الواو على الاستفهام، وقد تَقَدَّم أنَّ الواو تُفتَحُ في أماكن؛ منها: إذا كانت استفهامًا[ح٣].

قوله: (أَمَا إِنَّكِ): (أَمَا): بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، و(إنَّكِ): بكسر همزتها، وذلك لأنَّ (أَمَا) بمعنى (أَلَا) التي للاستفتاح، وإذا كان(٣) كذلك؛ كانت (إنَّ) بعدها مكسورة؛ لأنَّها ابتدائيَّةٌ.

---

(١) (بن): سقط من (ب).

(٢) في النُّسختين: (الوَليد)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (ب): (كانت).

قوله: (**لَوْ أَعْطَيْتِهَا أَخْوَالَكِ...**)، الحديث(١): قال ابن قُرْقُول: (كذا للرُّواة، وكذا في «مسلم»[م٩٩٩]، وقيَّده الأَصيليُّ: «بعض أخواتِك»، وهو الصحيح، وفي «المُوَطَّأ»: «أعطيتِها أختَكِ»(٢)) انتهى[مطالع١/٢١٩]، قال النَّوويُّ: (الجميع(٣) صحيح، ولا تعارُض، ويكون عليه الصلاة والسلام قال ذلك كلَّه)[المنهاج٧/٨٨].

فائدةٌ: في هذا الحديث: أنَّ صلة الرَّحم أفضلُ مِن عتق الرِّقاب، قاله بعض العلماء(٤)، وهو ظاهرٌ، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ(٥) بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ**): هذا التَّعليق لم أرَه في شيء(٦) مِن الكتب السِّتَّة(٧)، وقد علَّقه(٨) أيضًا في الباب الذي يلي هذا أيضًا كذلك[ح٢٥٩٤]، وهذا بهذا(٩) السَّند مُرسَلٌ؛ لأنَّ كُرَيبًا ذكر قصَّةً لم يدركها، فهي مُرسَلةٌ، وقد أراد البخاريُّ بهذا متابعة اللَّيث بن سعد، فإنَّ يحيى ابن بُكَير رواه عنه عن يزيد، عن بُكَير، عن كُرَيب، وإنَّ بَكرًا تابعه، وإنَّ عَمرًا تابع يزيدَ؛ يعني(١٠): ابن أبي حَبِيب(١١).

و(بَكْر بن مُضَر): هو ابن مُحَمَّد المصريُّ، مولى شرحبيل ابن حسنة الكِنْديِّ، يروي عن أبي قبيل المعافِريِّ، وجعفرِ بنِ ربيعة، ويزيدَ بنِ أبي حَبِيب، وغيرِهم، وعنه: ابنُه إسحاقُ، وابنُ وَهْب، وابنُ القاسم، ويحيى بنُ عبد الله بن بُكَير، وقتيبةُ، وطائفةٌ، وثَّقه أحمدُ(١٢) وابنُ مَعِين(١٣)، مات سنة

---

(١) زيد في النسختين -وهو مستدرك في (أ)-: (تقدَّم أنه)، ولم يتقدَّم.

(٢) «الموطَّأ» (٢/٩٦٨)، وفيه: «أعطيها أختك»، وعلى الصواب جاء في «مشارق الأنوار» (١/٩١).

(٣) في النسختين: (الجمع)، والمثبت من مصدره.

(٤) انظر «إكمال المُعلِم» (٣/٥١٩).

(٥) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وقال).

(٦) (شيء): سقط من (ب).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٢٥٩): (طريق بكر بن مضر المعلَّقة وصلها البخاريُّ في كتاب «برِّ الوالدين» له).

(٨) في (ب): (علق).

(٩) في (ب): (كذلك، وهو هذا).

(١٠) (يعني): ليس في (ب).

(١١) انظر «التوضيح» (١٦/٣٤١).

(١٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٨١).

(١٣) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٣٩٢).

(١٧٤هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، والله أعلم[١].

قال شيخُنا: (وهو مرويٌّ عند الإسماعيلي عن الحسن: حدَّثنا أحمد بن يحيى: حدَّثنا ابن وَهْب: أخبرني عَمرو بن الحارث عن بُكَير بن عبد الله، عن كُرَيب...؛ فذكره). انتهى[التوضيح ٣٤١/١٦].

[وأمَّا (عَمرو) ومَن بعده؛ فسيأتي قريبًا الكلام عليهم][٢][ح٢٥٩٤].

٢٥٩٣- حَدَّثَنِي حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنِي[٣] حِبَّانُ بْنُ مُوسَى): تَقَدَّم أنَّه بكسر الحاء، وقد قَدَّمتُ[٤] مَن يُكسَر، كهذا، ومن يُفتَح في «الصَّحيحَين»، وأنَّ المكسورَ ثلاثةُ أشخاص؛ وهم: حِبَّان بن موسى هذا، روى عنه البخاريُّ ومسلم[٥]، وهو حِبَّان -غير منسوب- عن عبد الله بن المبارك، وحِبَّان بن عطيَّة السُّلَميُّ، له ذكرٌ في «البخاريِّ» في قصَّة حاطب بن أبي بَلتعة[ح٦٩٣٩]، وحِبَّان ابن العَرِقة، له ذكر في «البخاريِّ»[خ٤١٢٢] و«مسلم»[م١٧٦٩]، وهو الذي رمى[٦] سعدَ بن مُعاذ، وهَلَك على كفره، والله أعلم[ح٨٣٨،٥٧٤].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه ابنُ المبارك، وقد تَقَدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

١٦- بابٌ بِمَنْ يُبْدَأُ بِالهَدِيَّةِ؟

قوله: (يُبْدَأُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٥٩٤- وَقَالَ بَكْرٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «وَلَوْ وَصَلْتِ بَعْضَ أَخْوَالِكِ، كَانَ أَعْظَمَ لأَجْرِكِ».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢٧/٤).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنَا).

(٤) في (ب): (تقدمت).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٤/٥).

(٦) في (ب): (روى)، وهو تحريفٌ.

قوله: (وَقَالَ بَكْرٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ): أمَّا (بكرٌ) فهو ابن مُضَر بن مُحَمَّد المصريُّ، مولى شُرحبيل ابنِ حسنةَ الكنديِّ، تَقَدَّم أعلاه[ح٢٥٩٢]، وأمَّا (عمرو) فهو ابن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ مولاهم، المِصريُّ، أحد الأعلام، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٠٢]، وأمَّا (بُكَير) فهو ابن عبد الله بن الأشجِّ، تَقَدَّم أيضًا، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به مُرسَلٌ -وقد تَقَدَّم أعلاه، وقد كرَّره هنا؛ لأنَّه شاهدٌ للبابين-؛ لأنَّ كُرَيبًا قال: (إنَّ ميمونة أعتقت)، فذكر قصَّةً لم يدركْها، ولو أدركها، كان يكون صحابيًّا.

والحاصل: أنَّ يزيدَ بن أبي حَبِيب رواها مُسنَدةً مُتَّصِلةً عن بُكَير -وهو ابن عبد الله بن الأشجِّ- عن كُرَيب[ح٢٥٩٢]، وأنَّ عَمرًا -هو ابن الحارث الذي تَقَدَّم- رواها عن بُكَير عن كُرَيب مُرسَلةً.

قوله: (بَعْضَ أَخْوَالِكِ): تَقَدَّم الكلامُ عليه أعلاه(١)[ح٢٥٩٢].

٢٥٩٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ -رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُنْدارٌ، وتَقَدَّم ما (البُنْدار)[ح٦٩].

قوله: (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ): هو بفتح الجيم، وإسكان الواو، وبالنُّون بعدها، ثمَّ ياء النِّسبة(٣)، واسمه عبد الملك -وقيل: عبد الرَّحمن- ابن حَبِيب الأزديُّ البصريُّ، أخرج له الجماعة، وهو ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٨هـ)(٤).

قوله: (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ؛ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ): قال الدِّمياطيُّ في (طلحة) هذا: (طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن مَعْمَر بن عثمان بن عَمرو بن كعب/ بن سعد بن تيم، انفرد به البخاريُّ) [١/٣٢٠أ]
انتهى، وقد أخرج له مع البخاريِّ أبو داود والنَّسائيُّ، له في الكتب حديثان؛ أحدهما: في الهدية إلى الجار(٥)؛

---

(١) زيد في النسختين -وهو مستدرك في (أ)-: (وقبله أيضًا)، ولم يتقدَّم.

(٢) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٢/١٢٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٢٩٧).

(٥) يعني: هذا الحديث، والآخر: عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُني وهو صائم، وأنا صائمة)، أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٣٨٤) والنسائيُّ في «سننه الكبرى» (٣٠٣٨).

وقال سليمان بن حرب: حدَّثنا شعبة عن أبي عِمران [الجونيِّ: سمعتُ طلحة بن عبد الله الخُزَاعيَّ: أنَّ عائشة قالت، ورواه غيرُه عن شعبةَ، عن أبي عِمران][(١)]؛ فقال: عن طلحةَ؛ رجلٍ من قريش، وقال حجَّاج[(٢)] ابن أبي زينب: عن أبي عِمران عن طلحةَ مولى ابن الزُّبير، والله أعلم[(٣)]، وذكره ابن حِبَّان في «ثِقاته»، ونسبه كما قدَّمته، فقال: (طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن مَعْمَر التَّيميُّ، يروي عن عائشة، روى عنه: أبو عمران الجَوْنيُّ، وسعدُ بن إبراهيم[(٤)])[الثقات٤/٣٩٢]، وذكره ابنُ أبي حاتم، ونسبه كذلك، وقال: (روى عن عائشة، وعنه: سعد بن إبراهيم، سمعت أبي يقول ذلك). انتهى[الجرح٤/٤٧٣]، ولم يذكر فيه شيئًا.

قوله: (إِنَّ لِي جَارَيْنِ): جارا عائشةَ لا أعرف اسمهما.

١٧- بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: كَانَتِ الهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ هَدِيَّةً، وَاليَوْمَ رُشْوَةٌ.

قوله: (وَاليَوْمَ رُشْوَةٌ): تَقَدَّم أنَّ (الرُّشوة): مثلَّث الرَّاء[قبل ح٢٢٧٦].

٢٥٩٦- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيَّ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ- يُخْبِرُ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حِمَارَ وَحْشٍ، وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ فَرَدَّهُ، قَالَ صَعْبٌ: فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِي رَدَّهُ هَدِيَّتِي؛ قَالَ: «لَيْسَ بِنَا رَدٌّ عَلَيْكَ، وَلَكِنَّا حُرُمٌ».**

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تَقَدَّم (الصَّعْب بْن جَثَّامَةَ) قريبًا وبعيدًا.

قوله: (حِمَارَ وَحْشٍ): تَقَدَّم الكلام عليه؛ هل كان حيًّا أو مذبوحًا في (الحجِّ)[قبل ح١٨٢٥].

قوله: (بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ): تَقَدَّم الكلام عليهما، وعلى ما وقع في ذلك من الرِّوايات[ح١٨٢٥].

٢٥٩٧- **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الأُتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ؛ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، قَالَ: «فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ أَيُهْدَى لَهُ أَمْ**

---

(١) ما بين معقوفين مستدرك من «تذهيب التهذيب».

(٢) في (ب): (الحجاج).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٠٥)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٩٨).

(٤) زيد في النسختين: (التَّيميُّ)، وليس بصحيح، وإنَّما هو زُهريٌّ مدنيٌّ.

لَا ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ **رُغَاءٌ**، أَوْ بَقَرَةً لَهَا **خُوَارٌ**، أَوْ شَاةً **تَيْعَرُ**»، ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا **عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ**: «اللَّهُمَّ، هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟» ثَلَاثًا.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(١) **عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هو المُسنَديُّ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو ابنُ عُيَينة بلا شكٍّ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(**أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ**): الأنصاريُّ، قيل: اسمُه عبد الرَّحمن، وقيل: المنذر، وقيل: إنَّه عمُّ سهل بن سعد، صحابيٌّ مشهورٌ، تَقَدَّم.

قوله: (**رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الأُتْبِيَّةِ**): تَقَدَّم[ح١٥٠٠] أنَّ اسمه عبد الله، وأنَّ (اللُّتْبيَّة) بضَمِّ اللَّام، وإسكان المثنَّاة فوقُ، بعدها مُوحَّدةٌ، منسوب إلى بني لُتْب؛ بطن من الأَسْد؛ بإسكان السين، ويقال فيه: ابن اللُّتَبية؛ بفتح التَّاء، وابن الأُتْبِيَّة؛ بالهمز، وإسكان التَّاء المثنَّاة فوقُ، وهو ما وقع في أصلنا الذي سمعت فيه على العراقيِّ، وليسا بصحيحَين، والصَّواب ما قدَّمته أنَّه بضَمِّ اللَّام، وإسكان التَّاء، والله أعلم.

قوله: (**فَيَنْظُرَ**): هو بالنَّصب على جواب الاستفهام.

قوله: (**أَيُهْدَى**(٢) **لَهُ**): (يُهدَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**لَهُ رُغَاءٌ**): هو بضَمِّ الرَّاء، وبالغين المعجمة، ممدودٌ، والرُّغاء: صوت الإبل.

قوله: (**خُوَارٌ**): هو بضَمِّ الخاء، مخفَّف الواو، صوت البقر، وهو بالخاء والجيم(٣).

قوله: (**تَيْعَرُ**): هو بكسر العين، ويجوز فتحُها(٤)، واليُعَار: صوت المعز.

قوله: (**عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ**): (عُفْرة الإبط) بعين مهملة مضمومة، وإسكان الفاء، وبالرَّاء: بياضٌ ليس بالنَّاصِع(٥)، وقد تَقَدَّم أنَّ بياض إبطه مِن علامات النُّبوَّة[ح٣٩٠].

١٨- بابُ إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ عِدَةً، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

وَقَالَ عَبِيدَةُ: إِنْ مَاتَا وَكَانَتْ **فُصِلَتِ الْهَدِيَّةُ وَالْمُهْدَى لَهُ حَيٌّ**، فَهِيَ لِوَرَثَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ

---

(١) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثَنا).

(٢) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يُهدَى) بلا همزة.

(٣) تقدَّم الكلام عليه قبل الحديث (١٤٦٠)، وانظر «مطالع الأنوار» (٨١/٢).

(٤) وهو رواية «اليونينيَّة»، وانظر «القاموس» مادة (يعر).

(٥) انظر «النهاية» مادة (عفر).

فُصِلَتْ؛ فَهْيَ لِوَرَثَةِ الَّذِي أَهْدَى.

وَقَالَ الحَسَنُ: أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ فَهْيَ لِوَرَثَةِ المُهْدَى لَهُ، إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ.

وَقَالَ الحُسَينُ: أَيُّهُمَا مَاتَ فَهْيَ لِوَرَثَتِهِ.

قوله: (**وَقَالَ عَبِيدَةُ**): هو بفتح العين، وكسر الموحَّدة، وهو عَبِيدة بن عمرو، وقيل: ابن قيس، السَّلْمانيُّ الكوفيُّ، أحد الأئمَّة، أسلم في حياته ﷺ قبل وفاته بسنتين، روى عن عليٍّ وابن مسعود، وعنه: إبراهيمُ، وابنُ سيرين، وأبو إسحاقَ، قال ابنُ عُيَينة: (كان يوازي شُريحًا في العلم والقضاء)، تُوُفِّيَ سنة (٧٢هـ)، وقيل: سنة (٧٣هـ)، أخرج له الجماعة، وهو ثقة[١].

قوله: (**فُصِلَتِ الهَدِيَّةُ**)، وكذا: (**وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فُصِلَتْ**): بفتح الفاء [والصاد][٢]، ويجوز ضمُّ الفاء وكسر الصَّاد المهملة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله[٣].

قوله: (**وَالمُهْدَى لَهُ حَيٌّ**): (المُهدَى): اسم مفعول.

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ**): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**المُهْدَى لَهُ**): هو اسم مفعول بفتح الدَّال، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَقَالَ الحُسَينُ**[٤]) إلى آخر الأثر: كذا في أصلنا، وكُتِبَ على الأثر: (زائد)، وهو ثابت في بعض النُّسخ، وصوابه: الحسن؛ مُكبَّرًا، وعلى الصَّواب هو في أصلنا الدِّمشقيِّ[٥]، وهو ابن أبي الحسن البصريُّ، وقد ضَبَّبْتُ أنا على (الحُسين) في أصلنا؛ لكونه خطأً، والله أعلم.

٢٥٩٨ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ المُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا قَالَ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ جَاءَ مَالُ البَحْرَيْنِ، أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا» ثَلَاثًا، فَلَمْ يَقْدَمْ حَتَّى تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ مُنَادِيًا فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَةٌ أَوْ دَيْنٌ، فَلْيَأْتِنَا، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَدَنِي، فَحَثَى لِي ثَلَاثًا.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ المشهورُ، تَقَدَّم، وكذا

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٢٦٦).

(٢) و(الهدية) فاعل، والفعل لازم، انظر «لسان العرب» مادة (فصل).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق): (فُصِلَت).

(٤) هذا القول ليس في «اليونينيَّة».

(٥) كذا قال، وليس في (ش) -وهي نسخة منسوخة من أصله الدمشقيِّ- هذا القولُ، وإنَّما فيها قول الحسن السابق فقط.

تَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عيينة، أحدُ الأعلام.

قوله: (مَالُ البَحْرَيْنِ): تَقَدَّم الكلام على (البَحرين)، وأنَّه عَمَلٌ مِن أعمال اليمن، على لفظ تثنية (بَحرٍ)[ح٦٤].

قوله: (فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَدَنِي): تَقَدَّم أنَّ الصَّحابيَّ يُقبَلُ قوله في أنَّه صحابيٌّ إذا كان عدلًا وفي زمن يمكنُ فيه ادِّعاءُ الصُّحبة، وفي الثَّناء عليه، وفي أنَّه وعده ﷺ؛ كهذا، والله أعلم[ح٢٢٩٦].

١٩- بابٌ كَيْفَ يُقْبَضُ العَبْدُ وَالمَتَاعُ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ، فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ».

قوله: (بَابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ العَبْدُ وَالمَتَاعُ): (يُقبَض): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العبدُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، و(المتاعُ): معطوف عليه.

قوله: (كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ): (البَكْر) بفتح الموحَّدة، وإسكان الكاف: الفتيُّ من الإبل، وقد تَقَدَّم[ح١٧٨٩].

٢٥٩٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَقْبِيَةً، وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ؛ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْنَا هَذَا لَكَ»، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّم[1]، ابنُ سعد الإمامُ، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبد الله بن عُبيد الله ابن أبي مُلَيكة، مُؤذِّنُ ابنِ الزُّبير، وكذا تَقَدَّم الكلام على (المِسْوَر)، وأنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، وعلى والده (مَخْرَمَة)، وأنَّه من مُسْلِمة الفتح.

٢٠- بابٌ إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ

٢٦٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَتَجِدُ رَقَبَةً؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ

(١) زيد في (ب): (أنَّه).

مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، **فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِعَرَقٍ -وَالعَرَقُ: المِكْتَلُ-** فِيهِ تَمْرٌ فقَالَ: «اذْهَبْ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللهِ؟ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ **مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا** أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ **فَأَطْعِمْهُ** أَهْلَكَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابن زياد، العبديُّ مولاهم، البصريُّ مُتَرجَمًا، وفيه مقالٌ، وله مناكيرُ اجتنبها أهل الصَّحيح[ح٣٦]، وكذا تَقَدَّم (**مَعْمَرٌ**): أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ مهملةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تَقَدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم، وتَقَدَّم أنَّ (**حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ**) اثنان يرويان عن أبي هريرة؛ هذا أحدهما: حُمَيد بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، والثاني: حُمَيد ابن عبد الرَّحمن الحِمْيَريُّ، وهذا الثاني ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ [عن أبي هريرة]، إنَّما روى [له عنه] مسلمٌ، مُطَوَّلًا[ح٣٧]؛ فاعلمه/. [٣٢٠/١ب]

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ**): الرَّجل تَقَدَّم أنَّه سَلَمَة بن صَخْر البيَّاضيُّ، وهو المُظاهِر، وأنَّه جاء: أنَّه سلمان بن صخرٍ، وقد تَقَدَّم الكلامُ عليه مُطَوَّلًا في (الصَّوم)[ح١٩٣٥].

قوله: (**وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ**): أهله التي وقع بِهَا في نهار(١) رمضان لا أعرفها.

قوله: (**فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِعَرَقٍ**): هذا الرَّجل تَقَدَّم[ح١٩٣٥] أنَّه فروة بن عَمرٍو البياضيُّ، كذا صرَّح به التِّرمذيُّ في (كتاب الظِّهار) من «جامعه»[ت١٢٠٠].

قوله: (**بِعَرَقٍ**): تَقَدَّم أنَّ (العَرَق)(٢) بفتح العين والرَّاء[ح١٩٣٥]، وسيأتي تفسيره: بالمِكْتَل.

قوله: (**وَالعَرَقُ: المِكْتَلُ**): هو بكسر الميم، ثمَّ كاف ساكنة، ثمَّ مثنَّاة فوقُ مفتوحة، ثمَّ لام، تَقَدَّم أنَّه الزِّنبيل، وقيل: القفَّة، وقال ابن وهب: (وعاء يسعُ خمسةَ عشرَ صاعًا إلى عشرين)(٣)، قال في «المطالع»: (قلت: قاله سعيد في العَرَق(٤)). انتهى[مطالع٣/٣٣٥].

قوله: (**مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا**): تَقَدَّم أنَّ (اللَّابَةَ) -بغير همزة-: الحرَّةُ، وتَقَدَّم أنَّ الحرَّةَ: أرضٌ تركبها حجارةٌ سودٌ[ح١٨٦٩].

قوله: (**فَأَطْعِمْهُ**): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ.

---

(١) (نهار): ليس في (ب).

(٢) زيد في النُّسختين: (تَقَدَّم أنَّه)، وهو تكرارٌ.

(٣) «مسند الموطَّأ» (ص١٥٥).

(٤) يعني بـ(سعيد): ابن المسيب؛ كما في «الموطَّأ» (١/٢٩٧).

٢١ - بابٌ إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ

قَالَ شُعْبَةُ عَنِ الحَكَمِ: هُوَ جَائِزٌ.

وَوَهَبَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لِرَجُلٍ دَيْنَهُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ، فَلْيُعْطِهِ، أَوْ لِيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ»، **وَقَالَ جَابِرٌ: قُتِلَ أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ غُرَمَاءَهُ** أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي، وَيُحَلِّلُوا أَبِي.

قوله: (**وَقَالَ**[(١)] **جابِرٌ: قُتِلَ أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ**): تَقَدَّم أنَّ أباه عبدُ الله بن عَمرو بن حرام الأنصاريُّ، وأنَّه قُتِل يوم أُحُدٍ، وتَقَدَّم متى كانت أُحُد[ح١٢٤٤]، وتَقَدَّم أنَّ دَينه كان ثلاثين وَسْقًا[ح٢١٢٧، ٢٣٩٦].

قوله: (**فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ غُرَمَاءَهُ**): لا أعرفهم.

٢٦٠١ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **يُونُسُ**. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ** أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، فَاشْتَدَّ الغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَكَلَّمْتُهُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي، وَيُحَلِّلُوا أَبِي، فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَائِطِي، وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ: «سَأَغْدُو عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللهُ»، فَغَدَا عَلَيْنَا حَتَّى أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ، فدَعَا فِي ثَمَرِهِ بِالبَرَكَةِ، فَجَدَدْتُهَا، فَقَضَيْتُهُمْ حُقُوقَهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا بَقِيَّةٌ، ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعُمَرَ: «اسْمَعْ -وَهُوَ جَالِسٌ- يَا عُمَرُ»، فَقَالَ: أَلَّا نَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تَقَدَّم مرارًا[(٢)] أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا، ولِمَ لُقِّب (عَبْدان)[ح٦]، وكذا تَقَدَّم (**عَبْدُ اللهِ**): أنَّه ابنُ المبارك، وكذا (**يُونُسُ**): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: [أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ**): (ابن كعب بن مالك)][(٣)]: هو عبد الله ابن كعب بن مالك، قال المِزِّيُّ في «أطرافه» بعد تسميته بعبد الله: (رواه غيرُ واحد عنِ ابنِ وَهْب، عن يونسَ،

(١) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فَقَالَ).

(٢) (مرارًا): ليس في (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

عنِ الزُّهريِّ، عن عبد الله بن كعب بن مالك، وكذلك رواه سلامةُ عن عُقَيل، عن الزُّهريِّ)[تحفة٢/٢١٠]، وذكر في (عبد الرَّحمن عن جابر) الحديثَ المذكور، ثمَّ قال: (ذكره أبو مسعود وخلفٌ في هذه التَّرجمة، والصَّوابُ أنَّه مِن[(١)] [رواية] عبد الله بن كعب عن جابر، وقد ذكرنا شواهدَه). انتهى[تحفة٢/٢١٦].

قوله: (فِي ثَمَرِهِ): هو بالمثلَّثة، وكذا (مِنْ ثَمَرِهَا) بالمثلَّثة.

٢٢- بابُ هِبَةِ الوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ

وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ: وَرِثْتُ عَنْ أُخْتِي عَائِشَةَ مَالًا بِالغَابَةِ، وَقَدْ أَعْطَانِي مُعَاوِيَةُ بِهِ مِئَةَ أَلْفٍ، فَهُوَ لَكُمَا.

قوله: (**وَقَالَتْ أَسْمَاءُ**): تَقَدَّم أنَّ (أسماء): هي بنت أبي بكر الصِّدِّيق، صحابيَّةٌ جليلةٌ، تَقَدَّم بعض ترجمتها، وأنَّها تُوُفِّيَت بعد ابنها عبدِالله بِيَسِيرٍ[ح٨٦]، وقد قدَّمتُ مَن قَتَلَ ابنها قريبًا وبعيدًا[ح٥٦٠].

قوله: (**لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّد**): هو القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: عبدِ اللهِ بنِ عثمان، وهو ابنُ أخي أسماء، يروي عن عمَّتِه عائشةَ، وأبي هريرة، وفاطمةَ بنتِ قيس، وعدَّةٍ، وعنه: الزُّهريُّ، وأبو الزِّناد، وعدَّةٌ، وله نحوُ مئتي حديثٍ، مات سنة (١٠٧هـ)، أخرج له الجماعة، وهو أحد الفقهاءِ السَّبعة؛ فقهاءِ المدينة، قال ابنُ سعد: (كان ثقةً، رفيعًا، عالمًا، فقيهًا، إمامًا، وَرِعًا، كثيرَ الحديث)[الكبرى٧/١٩٣]، مناقبه كثيرة رحمه الله[(٢)].

قوله: (**وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ**): كذا بالواو في أصلنا الذي سمعت منه على العراقيِّ، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، وكذا في نسخةٍ أخرى عتيقةٍ جدًّا، قال شيخُنا الشَّارح: (نقل ابن التِّين عن الشيخ أبي الحسن: أنَّ في كتابه إسقاطَ الواو من: «وابن»، و«أبو عتيق»: هو عبد الرَّحمن بن أبي [بكر] عتيق، واسم ابنه: عبد الله، قال: وأظنُّ الواوَ سَقَطُ مِن كتابي، وعند أبي ذرٍّ بإثباتها، وقال الدَّاوديُّ: «القاسمُ»: ابنُ أخي عائشة، و«ابنُ أبي عتيق»: ابنُ أخيها، فوَصَلَتْهما بما أُعْطِيَتْ فيه مئةَ ألف، وكانت مِن أجود النَّاس، كما أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أجودُهم، وهي ضِلَعٌ منه)، وقد تعقَّبه شيخُنا فقال: (وظاهر إيرادِه: أنَّ المُتصدِّقةَ عائشةُ، وهو خلافُ ما في «البخاريِّ» أنَّها أسماء). انتهى[التوضيح١٦/٣٧٠]، ولا شكَّ في أنَّه كلامٌ مُتعقَّبٌ.

---

(١) في النسختين: (من أنَّه)، والتصويب من مصدره.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٢٧).

وقال ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب»: (أبو عتيق: مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن أبي قُحافة، رأى النَّبيَّ ﷺ هو وأبوه عبدُ الرَّحمن وجدُّه أبو بكر وجدُّ أبيه أبو قُحافة، ولا نعلم أربعةً رأوا النَّبيَّ ﷺ على هذه الصِّفة غيرَهم، وهو والد عبد الله بن أبي عتيق الذي غلبت عليه الدُّعابة، ورواية ابن أبي عتيق[١] هذا أكثرُها عن عائشةَ). انتهى[الاستيعاب٨٣٨]، وكذا قال الذَّهبيُّ في «تجريده» في (الكنى): (أبو عتيق: مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، له رؤية، وهو والد عبدِ الله صاحبِ المُزاح) انتهى[التجريد٢/١٨٥]، وقال أيضًا في «تجريده» في (الأسماء): (مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، ويُعرَف بعتيقٍ[٢]، أدرك النَّبيَّ ﷺ، قاله موسى بن عقبة) انتهى[التجريد٢/٦٠]، حَمَّر عليه[٣]؛ فانظر الكلام الذي تَقَدَّم مع كلامِ هذين.

وأمَّا قولُ أبي عُمر والذَّهبيِّ: (إنَّ صاحب المزاح عبدُ الله) فرأيت بخطِّ ابن الأمين أبي إسحاق حاشيةً لفظها: (قال ابنُ الكلبيِّ: الذي غلبت عليه الدُّعابة هو مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، قال: وهو الذي يقال له: أبو عتيق) انتهت.

وعبد الله بن أبي عتيق -واسمُه مُحَمَّد- ابن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، روى عن عائشة في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«أبي داود»[٤]، و«النَّسائيِّ»، و«ابن ماجه»، وعبد الله بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق روى عن عمَّته عائشةَ، وهو أخو القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر، ومَن قال: إنَّه ابن أبي عتيق؛ فقد أخطأ، قاله المِزِّيُّ[٥]، له في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«النَّسائيِّ»، و«أبي داود».

وأمَّا كونهم أربعةً رأوه عليه الصلاة والسلام؛ فلمُحَمَّد بن عبد الرَّحمن رؤيةٌ، ولكن سأذكر أربعةً صحِبوا النَّبيَّ ﷺ مِن غير هذه الطَّريق، وأحسنُ ممَّا قاله ابن عبد البَرِّ: عبدُ الله بن الزُّبير ابن أسماء بنت أبي بكر بن أبي قُحافة، هذا لا خلافَ في[٦] صحبته، وسأذكره مع غيره فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) هكذا في النسختين: (ابن أبي عتيق)، وفي مصدره «أبي عتيق».

(٢) كذا، ولعلَّ الصواب: (بأبي عتيق).

(٣) في (ب): (وعليه حمر).

(٤) لم يخرج أبو داود لعبد الله بن أبي عتيق شيئًا؛ كما رقم عليه في «تهذيب الكمال» (١٦/٦٥)، وإنَّما أخرج لعبد الله بن محمَّد بن أبي بكر أخي القاسم حديثَ: «لا يصلي بحضرة طعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان» «سنن أبي داود» (٨٩)، وانظر «تحفة الأشراف» وبهامشه «النكت الظراف» (١١/٤٦٣-٤٦٤) و(١/٤٧١).

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٤٧٠).

(٦) (في): سقط من (أ).

قوله: (بِالغَابَةِ): تَقَدَّم الكلام عليها، وأنَّها مالٌ من أموال عوالي[(١)] المدينة، وقد تَقَدَّم الرَّدُّ على مَن صحَّف فيها، وكذا مَن غلط في تفسيرها، فيما مضى[ح٣٧٧].

٢٦٠٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «إِنْ أَذِنْتَ لِي أَعْطَيْتُ هَؤُلَاءِ»، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لأُوثِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَدًا، فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، والزَّاي، وأنَّه سَلَمة بن دِينار.

قوله: (أُتِيَ بِشَرَابٍ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ): تَقَدَّم أنَّ (الغلامَ) عبدُ الله بن العبَّاس، وقيل: إنَّه الفضلُ[ح٢٣٥١]، قال شيخنا: (قال الدَّاوديُّ: هو الفضل، كان عن يساره، والذي كان عن يمينه خالدٌ، قال ابن التِّين: وهو وَهَمٌ، أمَّا خالد؛ فلم يُذكَر فيه في الصَّحيح، وإنَّما اختُلِف في الغلام؛ فقيل: ابن عبَّاس -وهو الأشهر- وقيل: الفضلُ، قال: وحديث خالد -وقد سلف-: «عن يمينه أعرابيٌّ، وعن يساره أبو بكر»[ح٢٣٥١]، فنبَّه عمرُ رسولَ الله ﷺ أنَّ أبا بكر عن يساره، أراد ألَّا يعطيَ خالدًا قبله، وقد سلف[(٢)]). انتهى[التوضيح١٦/٣٧١]، [١/٣٢١أ] وهذا الكلام فيه نظرٌ، وقد ذكرتُه فيما مضى، وذلك أنَّ خالدًا ليس أعرابيًّا[ح٢٣٥٢]، والله أعلم/.

قوله: (فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ): هو بمثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ لام مُشدَّدة، ثمَّ هاء الضمير؛ ومعناه: دفعه إليه، وبرئَ منه، وقيل: وضعه، وقد تَقَدَّم[ح٢٤٥١].

٢٣- بابُ الهِبَةِ المَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ المَقْبُوضَةِ، وَالمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ المَقْسُومَةِ

وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ لِهَوَازِنَ.

قوله: (مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ): الذي في «الصَّحيح»: «اختاروا إحدى الطَّائفتين؛ إمَّا السَّبي، وإمَّا المال»...، قالوا: فإنَّا نختار سَبينا[ح٢٣٠٧، ٢٦٠٧]، فعلى هذا: ما وهبوا لهوازن كلَّ ما غنموا، وقد

(١) (عوالي): سقط من (ب).

(٢) وتعقَّب الحافظُ في «الفتح» (٥/٣٨) ابنَ التين فقال: (وتُعقِّب بأنَّ مثله لا يقال له: أعرابيٌّ، وكأنَّ الحامل له على ذلك أنَّه رأى في حديث ابن عبَّاس الذي أخرجه الترمذيُّ [٣٤٥٥] قال: دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة، فجاءتنا بإناء من لبن، فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله، فقال لي: «الشربة لك، فإن شئت آثرت بها خالدًا»، فقلت: ما كنت أوثر على سؤرك أحدًا، فظنَّ أن القصة واحدة، وليس كذلك؛ فإن هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترقا)، وقصَّة أنس هي التي فيها: (عن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابيٌّ).

قَدَّمتُ مرَّةً أنَّ السَّبي كان ستَّةَ آلافِ رأسٍ من النِّساء والذُّرِّيَّة، وأنَّ الإبل كانت أربعةً وعشرين ألفًا، وأنَّ الشَّاء كانت فوق أربعين ألفًا، وأنَّ الفضَّة كانت أربعة آلاف أوقية، والأوقية: أربعون [درهمًا][ح٣٠٧]، فقوله: (ما غنموا): فيه وقفةٌ، اللَّهمَّ إلَّا أن يكون ردَّ إليهم الجميعَ، واستعمل للنَّاس ما كان قد فرَّقه عليهم؛ لأنَّه أعطى جماعةً -أذكرهم- من الإبل مئةً مئةً، وأعطى لصفوان بن أميَّة ثلاث مئة، وأعطى جماعة منهم أربعين أوقية أربعين أوقية فضَّة[1]، وأعطى لجماعة خمسين خمسين من الإبل، وأعطى أربعين لعبَّاس بن مِرداس، فقال في ذلك شعرًا، فزاده، وسأذكر ذلك مُطَوَّلًا فيما يأتي إن شاء الله تعالى[ح٣١٤٧].

٢٦٠٣- حَدَّثَنَا ثَابِتٌ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَسْجِدِ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي.

قوله: (وَقَالَ[2] ثَابِتٌ عَنْ[3] مِسْعَرٍ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ): هذا هو ثابت بن مُحَمَّد، أبو مُحَمَّد، ويقال: أبو إسماعيل، الشَّيبانيُّ، وقيل: الكِنانيُّ، الكوفيُّ العابدُ، عن مِسْعَرٍ، والثَّوريِّ، وفِطْرِ ابن خليفة، وفُضَيلِ بنِ مرزوق، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وأحمدُ بن ملاعب، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وخلقٌ كثيرٌ، قال أبو حاتم: (صدوقٌ)[الجرح٢/٤٥٨]، وقال أيضًا: (إنَّ أزهدَ مَن رأيتُ ثلاثةٌ[4]) فذكره أحدَهم، ووثَّقه مُطيَّن، ووَرَّخَ وفاته في ذي الحجَّة سنة (٢١٥هـ)، أخرج له مع البخاريِّ التِّرمذيُّ[5].

قال أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده» وقد ذكر هذا المكان: (في رواية المروزيِّ: «وقال ثابت: حدَّثنا مسعر»، لم يَذْكُرْ سماعَ البخاريِّ مِن ثابت، وكذلك في نسخة عند النَّسفيِّ، وقال أبو عليٍّ ابن السَّكَن في روايته عنِ الفِرَبْرِيِّ: «حدَّثنا ثابت بن مُحَمَّد: حدَّثنا مسعر»، وفي نسخة الأَصيليِّ عن أبي أحمد الجرجانيِّ: «قال البخاريُّ: حدَّثنا مُحَمَّد عن ثابت»، هكذا وقع: «عن مُحَمَّد -غير منسوب- عن ثابت»، [وقد حدَّث البخاريُّ عن ثابت] في غير موضعٍ مِن «الجامع» في «كتاب التَّوحيد»[ح٧٤٤٢] و«بني

(١) الذي ورد أنَّه أعطى أبا سفيانَ بن حرب مئةً من الإبل وأربعين أوقيَّةً فضة، وابنَه يزيد مثله، وابنَه معاوية مثله؛ كما سيأتي في كلام المصنِّف في الحديث (٣١٤٧).

(٢) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثنا)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٤) زيد في (ب): (فرأيت).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٣٧٤).

إسرائيل»[١] عن مِسْعَر والثَّوريِّ، وهو ثابت بن مُحَمَّد العابد، أبو إسماعيل الشَّيبانيُّ الكوفيُّ، ولم يُتابَع أبو أحمد على هذا). انتهى[التقييد٢/٦٢٣]، وهذا المكان في أصلنا: (وقال ثابت: حدَّثنا مسعر)، وكان فيه أوَّلًا: (حدَّثنا[٢] ثابت: حدَّثنا مسعر)، ثمَّ إنَّه عُمِلَ على (حدَّثنا) علامة رواتها برمز، وعُمِل في الهامش: (وقال)، وعُمِلَ عليها: (صح)، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (حدَّثنا ثابت بن مُحَمَّد: حدَّثنا مسعر) إلى آخره، ومقتضى كلام المِزِّيِّ: أنَّه قال فيه البخاريُّ: (حدَّثنا ثابت)[٣]، والله أعلم.

وأمَّا قوله: (وقال ثابتٌ) تَقَدَّم أنَّه شيخُه، وأنَّه مُتَّصل، ويكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كذا قال ابن الصَّلاح[٤]، وأنَّ المِزِّيَّ والذَّهبيَّ يُعلِّمان على مثل هذا وأمثاله تعليقًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

و(مسعر): هو ابن كِدام، أبو سَلَمة الهلاليُّ الكوفيُّ العَلَمُ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٠]، وأمَّا (مُحارِب) فهو اسم فاعل من (حَارَب)، وهو ابن دِثَار السَّدوسيُّ الكوفيُّ القاضي، عنِ ابنِ عُمرَ، وجابرٍ، والأسودِ ابنِ يزيدَ، وعنه: شعبةُ[٥] والسُّفيانان، وكان مِن كبار العلماء والزُّهاد[٦]، أخرج له الجماعة[٧]، وقد تَقَدَّم[ح٤٤٣]، و(جابر): هو ابن عبد الله بن عَمرو بن حَرَام، والله أعلم.

٢٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ؛ قَالَ: «ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» فَوَزَنَ، قَالَ شُعْبَةُ: أُرَاهُ فَوَزَنَ لِي فَأَرْجَحَ، فَمَا زَالَ مَعِي مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّأْمِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّ لقبَه بُنْدارٌ، وقد تَقَدَّم ما معنى (بُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم (**غُنْدَرٌ**): أنَّه بضَمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، ثمَّ راء، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وتَقَدَّم مَن لقَّبه بذلك[ح٨٧]، وكذا تَقَدَّم أعلاه (**مُحَارِب**)[ح٢٦٠٣].

---

(١) لم أقف عليه فيه، وقد روى عنه في (كتاب المناقب) (ح٣٥١٩).

(٢) زيد في (ب): (حدثنا)، وهو تكرارٌ.

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٢٦٥).

(٤) انظر «علوم الحديث» (ص١٣٦).

(٥) (وعنه: شعبة): سقط من (ب).

(٦) (والزهاد): ليس في (ب).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٥).

قوله: (بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا فِي سَفَرٍ): تَقَدَّم أنَّ في هذا «الصَّحيح» تعليقًا سيأتي: أنَّها تبوك[ح٢٧١٨]، وفي «سيرة أبي الفتح اليَعْمَريِّ» ذِكرُ البيعِ في غزوة ذات الرِّقاع[١]، وتَقَدَّم ما في «صحيح مسلم» وفي غيره[ح٢٠٩٧].

قوله: (حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّأْمِ): أصابوها يوم الحرَّة كما جاء في بعض طرقه[٢]، ووقعة الحرَّة كانت سنة ثلاث وستِّين، وهي وقعة مشهورة بين أهل المدينة وأهل الشَّام في زمن يزيد بن معاوية، وسأذكر كم قُتِل بها مِن النَّاس، وماذا جرى فيها، فيما يأتي إن شاء الله تعالى[ح٢٩٥٩].

٢٦٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الغُلَامُ: لَا، وَاللهِ لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّم أنَّه سَلَمة بن دينار، وكذا تَقَدَّم اسم (الغلام) الذي كان على يمينه والخلاف فيه، وكذا (الأَشْيَاخ)، وقد عُرِف منهم خالد، وذكرت ما جاء في «المُوَطَّأ» فانظر ذلك[ح٢٤٥١]، وكذا تَقَدَّم قريبًا (فَتَلَّهُ) ضبطًا ومعنًى[ح٢٦٠٢].

٢٦٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ دَيْنٌ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالًا»، وَقَالَ: «اشْتَرُوا لَهُ سِنًّا فَأَعْطُوهَا إِيَّاهُ»، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًّا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «فَاشْتَرُوهَا فَأَعْطُوهَا إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ): تَقَدَّم أنَّ هذا عَبْدانُ مرارًا.

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ): هذا هو سَلَمة بن كُهَيل؛ بضَمِّ الكاف، وفتح الهاء، أبو يحيى الحَضْرَميُّ، من علماء الكوفة، رأى زيدَ بنَ أرقم، وروى عن أبي جُحَيْفَة وعلقمةَ، وعنه: شعبةُ وسفيانُ، ثقةٌ إمامٌ، له مئتا حديثٍ وخمسون حديثًا، تَقَدَّم[ح١٩٥٣]، مات سنة (١٢١هـ)، أخرج له الجماعة[٣].

قوله: (أَبَا سَلَمَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو أحدُ الفقهاء السَّبعة على قولِ الأكثر، واسمُه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٤].

(١) (الرِّقاع): سقط من (ب)، وانظر «عيون الأثر» (٢/٨٠).

(٢) يعني: في هذا الحديث كما في «اليونينيَّة».

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣١٣)، «الكاشف» (١/٣٣٩).

قوله: (كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ دَيْنٌ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ): تَقَدَّم الكلام على هذا الرَّجل فيما مضى [ح٢٣٠٥].

٢٤- بابُ إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ أَوْ وَهَبَ رَجُلٌ جَمَاعَةً جَازَ

قوله: (بَابٌ: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر: (احتمل عند البخاريِّ أن يكون الصَّحابة وهبوا الوفدَ مباشرةً والنَّبيُّ ﷺ شفيعٌ، واحتمل أن يكونوا وهبوا النَّبيَّ ﷺ وهو وهبَ الوفدَ، فترجم على الاحتمال). انتهى [المتواري ٢٨٥].

٢٦٠٧-٢٦٠٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ: «مَعِي مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا المَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ»، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ انْتَظَرَهُمْ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ فِي المُسْلِمِينَ فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا، فَلْيَفْعَلْ»، فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا يَا رَسُولَ اللهِ لَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِيهِ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا.

وَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا مِنْ سَبْيِ هَوَازِنَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَوْلُهُ: «فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا» مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وكذا تَقَدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد الإمام، وكذا (عُقَيْل): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وتَقَدَّم(١) (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ، وكذا تَقَدَّم (مَرْوَان بْن الحَكَمِ): أنَّه تابعيٌّ، وهو الخليفة، وكذا تَقَدَّم (المِسْوَر بْن مَخْرَمَةَ): أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ/. [١/٣٢١ب]

(١) زيد في (ب): (أنَّ).

قوله: (**حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ**[(١)]): تَقَدَّم أنَّ (وفد هوازن) كان أربعةَ عشرَ رجلًا، ورأسهم زُهير بن صُرَد، وفيهم أبو بُرقان عمُّ رسول الله ﷺ من الرَّضاعة[قبل ح٢٣٠٧].

قوله: (**أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ**): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا كم كان السَّبي، وكذا المال[(٢)] من الإبل والغنم والفضَّة[ح٢٣٠٧ وح٢٥٣٩].

قوله: (**اسْتَأْنَيْتُ**): أي: انتظرتُ، تَقَدَّم[ح٢٥٣٩]، وكذا تَقَدَّم (**قَفَلَ**): أنَّ معناه: رَجعَ[ح١٧٩٧]، وكذا (**يُطَيِّب**): أنَّه بتشديد الياء المثنَّاة تحت[ح٢٥٣٩].

قوله: (**مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا**): هو بضَمِّ أوَّله، مهموز الآخر، وهذا ظاهرٌ، وكذا تَقَدَّم (**العُرَفَاء**): أنَّهم القوَّامون على النَّاس[ح٢٥٣٩]، وكذا (**فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ**[(٣)] **طَيَّبُوا وَأَذِنُوا**): تَقَدَّم[ح٢٣٠٧] أنَّ ثلاثةً؛ الأقرعَ ابنَ حابس، وعُيينةَ بنَ حِصْن، والعبَّاسَ بن مِرداس ما قالوا؟ وأنَّ معناه أو نحوَ معناه في «النَّسائيِّ الصَّغير»[س٦/٢٦٣].

قوله: (**هَذَا**[(٤)] **الَّذِي بَلَغَنَا مِنْ سَبْيِ هَوَازِنَ**): تَقَدَّم أنَّه مِن كلامِ الزُّهريِّ[ح٢٥٣٩]، وفي أصلنا هنا نسخةٌ، وعليها علامة راويها ما صورته: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَوْلُهُ: «فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا»: مِن قَولِ الزُّهْرِيِّ**) انتهت[(٥)]، وهذه في أصلنا الدِّمشقيِّ، وليست بنسخةٍ فيه.

٢٥ - بابٌ مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ
ويُذْكَرُ عن ابنِ عبَّاسٍ: أَنَّ جُلَسَاءَهُ شُرَكَاءُ، وَلَمْ يَصِحَّ.

قوله: (**بَابُ مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ**): (أُهدِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(هديَّةٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّن[(٦)] نائب مناب الفاعل، قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب -ومنه حديث التَّقاضي؛ وهو: (أنَّه عليه الصلاة والسلام أخذ سِنًّا، فجاء صاحبه يتقاضاه...)، الحديث- ما لفظه: (مطابقة التَّرجمة لحديث المتقاضي: أنَّه وَهَبَهُ الفضلَ من السِّنِّ، فامتاز به دون الحاضرين). انتهى[المتواري٢٨٥].

---

(١) في (أ): (هوان).

(٢) في (أ): (لمال).

(٣) (قد): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وهذا).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) (منوَّن): ليس في (ب).

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ جُلَسَاءَهُ) إلى آخره: هذا موقوفٌ على ابن عبَّاس، وهذا الحديثُ اختُلِف في رفعِه ووقفِه كما سيأتي، قال شيخنا: (أمَّا أثرُ ابنِ عبَّاس، [فكأنَّه أراد به ما أخرجه البيهقيُّ من حديث محمَّد بن الصَّلْت: حدَّثنا مَنْدَل بن عليٍّ، عنِ ابن جُرِيج، عن عَمرو بن دِينار، عنِ ابنِ عبَّاس] مرفوعًا: «مَن أُهدِيت له هديَّةٌ وعنده ناس، فهم شركاء فيها»[الكبرى٦/١٨٣]، رواه الطَّبرانيُّ عن أبي مسلم الكجِّيِّ: حدَّثنا مالك بن زياد الكوفيُّ: حدَّثنا منْدَل به، وقال: «وعنده قومٌ؛ فهم شركاء فيها»[طب١١/٨٥]، ومنْدلٌ: شيعيٌّ صدوقٌ، تُكلِّم فيه، مات في خلافة المهديِّ سنة «١٦٧ه»[(١)]، ورواه عبدُ الرَّزَّاق عن مُحَمَّد بن مسلم، عن عَمرو، عن ابن عبَّاس، وكذا رواه ابن الأزهر عن عبد الرَّزَّاق مرفوعًا، والموقوف أصحُّ، ورواه العُقيليُّ من حديث عبد السَّلام بن عبد القدُّوس: حدَّثنا ابنُ جُرَيج، عن عطاءٍ عنه؛ مرفوعًا[الضعفاء٣/٦٧]، ورواه مِن حديث عائشةَ مرفوعًا، وفي سنده وضَّاحُ بن خَيثَمَة، قال: «ولا يُتابَع عليه، ولا يصحُّ في هذا المتن حديثٌ[الضعفاء٤/٣٢٨]، وعبد السَّلام لا يُتابَع على شيء من حديثه، وليس ممَّن يُقيمُ الحديث»[الضعفاء٣/٦٧]). انتهى[التوضيح١٦/٣٧٩]، وقد ذكر هذا الحديثَ الذَّهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة الوضَّاح بن خيثمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂ مرفوعًا: «إذا أُهدِيتِ الهديَّة إلى الرَّجل وعنده جلساؤه، فهم شركاؤه فيها»، وقال: (لا يصحُّ في هذا شيءٌ)[الميزان٤/٣٣٤].

٢٦٠٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَخَذَ سِنًّا فَجَاءَ صَاحِبُهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالُوا لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالًا»، ثُمَّ قَضَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، وَقَالَ: «أَفْضَلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): تَقَدَّم أنَّه مُحَمَّد بن مُقَاتِل المروزيُّ: رُخٌّ، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح٦٥]، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ المبارك، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (سَلَمَة بْن كُهَيْلٍ): أنَّه بضَمِّ الكاف، وفتح الهاء، وكذا تَقَدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا تَقَدَّم مرارًا أيضًا (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (صَاحِبُهُ يَتَقَاضَاهُ): تَقَدَّم هَذَا الرَّجل الذي جاء يطلب سنَّه مِن النَّبيِّ ﷺ[ح٢٣٠٥].

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٩٣).

٢٦١٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكَانَ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَقُولُ أَبُوهُ: يَا عَبْدَ اللهِ؛ لَا يَتَقَدَّمِ النَّبِيَّ ﷺ أَحَدٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ»، فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ لَكَ، فَاشْتَرَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: هَذَا هُوَ المُسندِيُّ، لا ابنُ أبي شيبة، ويُؤيِّده مَا تقدَّم في (الجمعة)[ح٨٩٩]، تقدَّم، وكذا تَقَدَّم (عَمْرو): أنَّه ابنُ دينار، أبو مُحمَّد المكِّيُّ.

قوله: (فَكَانَ عَلَى بَكْرٍ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة، وإسكان الكاف قريبًا[قبل ح٢٥٩٩].

٢٦ - بابٌ إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهُوَ رَاكِبُهُ؛ فَهُوَ جَائِزٌ

٢٦١١ - وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، فَبَاعَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ».

قوله: (وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ (الحُمَيديَّ) بضَمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وتَقَدَّم الكلام على نسبته[1] (الحُمَيدي) إلى ماذا[ح١]، وقوله: (وقال الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّم أنَّه شيخُه، وإذا كان شيخَه؛ فيكون مُتَّصِلًا، لا مُعلَّقًا، ويكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كما تَقَدَّم في نظرائه، وأنَّ مثلَ هذا يجعله المِزِّيُّ والذَّهبيُّ تعليقًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَينة، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (عَمْرٌو): أنَّه ابنُ دِينار.

قوله: (كُنْتُ[2] مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ): هذه[3] السَّفرة لا أعلم ما هي.

قوله: (وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ): تَقَدَّم أعلاه ما البَكْر ضبطًا، وهو الفتيُّ مِن الإبلِ، وتَقَدَّم بعيدًا[ح١٧٨٩].

٢٧ - بابُ هَدِيَّةِ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا

٢٦١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ حُلَّةً سِيَرَاءَ عِنْدَ بَابِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَوِ اشْتَرَيْتَهَا فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ

(١) في (ب): (نسبة).

(٢) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (كُنَّا).

(٣) في (أ) و(ب): (هذا)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

وَلِلْوَفْدِ، قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ»، ثُمَّ جَاءَتْ حُلَلٌ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةً لِعُمَرَ، فَقَالَ: أَكَسَوْتَنِيهَا وَقُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا»، فَكَسَا عُمَرُ أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا.

قوله: (حُلَّةً سِيَرَاءَ): تَقَدَّم أنَّها[(١)] بالإضافة والصِّفة، وتَقَدَّم ما الحُلَّة، وتَقَدَّم ضبط (السِّيراء)، وما هو مع الاختلاف فيها[ح٨٨٦].

قوله: (مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ): أي: لا نصيبَ له في الآخرة.

قوله: (فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ): [(٢)](عُطَارد) هذا تَقَدَّم[ح٨٨٦]، وهو عُطَارد بن حاجب بن زُرَارة التَّميميُّ، له وفادة مع الأقرع بن حابس والزِّبْرِقان، وهو الذي أهدى الحُلَّة الدِّيباجَ لرسول الله ﷺ، وكان خلعها عليه كسرى، كذا قال غير واحد، وفي كلام السُّهيليِّ في (قدوم الوفود): (أنَّ[(٣)] كسرى إنَّما أعطاها لأبيه حاجبٍ)[(٤)] في كلامٍ طويلٍ أنا حذفته، والله أعلم، وعُطَارد صحابيٌّ معروفٌ رضي الله عنه.

قوله: (فَكَسَاهَا[(٥)] عُمَرُ أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا): هذا ليس بأخيه، وذلك لأنَّ أخاه زيد بن الخطَّاب أسلم قبل عُمر، وهو أسنُّ مِنْهُ، وقُتِل باليمامة شهيدًا سنة (١٢هـ) في خلافة الصِّدِّيق، سبقه إلى الإسلام وإلى الشَّهادة، لكنَّ عُمر أفضلُ؛ لأنَّه مِن العشرة، بل ثاني الخلفاء، وأفضل الأمَّة بعد الصِّدِّيق اتِّفاقًا، وإنَّما هذا أخو أخيه زيدِ بن الخطَّاب لأمِّه، واسمه عثمان بن حَكِيم، أمُّهما أسماء بنت وهب ابن حَبِيب بن الحارث بن عبس بن قُعَين[(٦)]، من بني أسد بن خزيمة، وعثمان هذا لا أعلم إسلامَه، ولا أعرف له ترجمةً وإنْ كان[(٧)] وقع في «الصَّحيح» ما يوهم إسلامَه، وهو قوله: (قبل أنْ يُسْلِمَ)[ح٢٦١٩]، والله أعلم[(٨)].

---

(١) في (ب): (أنَّه).

(٢) زيد في النُّسختين: (هو)، وهو سبق قلم.

(٣) في (ب): (إلى).

(٤) انظر «الروض الأنف» (٤/٢٢١).

(٥) كذا في النُّسختين، وهي رواية الأَصيليِّ وأبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فكسا عمر).

(٦) في النسختين: (قعبس)، وهو تحريف عن المثبت من «الطبقات الكبرى» (٣/٢٥٠) و«نسب قريش» (ص٣٤٨).

(٧) (كان): ليس في (ب).

(٨) تقدَّم كلام المؤلِّف عليه في الحديث (٨٨٦).

٢٦١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا»، فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا؟!»، فَأَتَاهَا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلَانٍ أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ): هذا مُحَمَّد بن جعفر، أبو جعفر القُومسيُّ السِّمْنَانيُّ الحافظُ(١)، عن أبي نُعَيم وطبقتِه، وعنه: البُخاريُّ، والتِّرمذيُّ، وابنُ خزيمة، وطائفةٌ، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه(٢)/. [١/٣٢٢أ]

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن فُضَيل، وأنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد المعجمة، ابن غزوان الضَّبِّيُّ، شيعيٌّ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٨].

قوله: (مَوْشِيًّا): هو بفتح الميم، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ شين معجمة مكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت مُشدَّدة؛ أي: مُلوَّنًا، يقال: وشي الثَّوب؛ إذا نسجه(٣) على لونين(٤)، وفعله عليه الصلاة والسلام؛ لئلَّا يكون لفاطمة مِن الدُّنيا شيءٌ سوى البُلْغَة؛ ليَعظُم أجرُها في الآخرة، والله أعلم.

قوله: (إِلَى فُلَانٍ أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ): (فلانٌ): لا أدري مَن هو، والله أعلم.

٢٦١٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةَ سِيَرَاءَ، فَلَبِسْتُهَا، فَرَأَيْتُ الغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي.

قوله: (أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةَ سِيَرَاءَ): (أهدى): بفتح الهمزة، و(إليَّ): جار ومجرور، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ فاعل، و(حُلَّةَ): بالنَّصب(٥) مفعول، وقد تَقَدَّم (الحُلَّة) ما هي، وكذا (السِّيراء)،

---

(١) جزم الكَلَاباذيُّ في «الهداية والإرشاد» (٢/٦٤٢) بأنَّه محمَّد بن جعفر الفَيْديُّ، قاله الحافظُ في «الفتح» (٥/٢٧١)، ثمَّ قال: (ويحتمل عندي أن يكونَ هو أبو جعفر القُومسيُّ، الحافظُ المشهورُ، فقد أخرج عنه البُخاريُّ حديثًا غير هذا في «المغازي» [ح٤٢٢٧]، وإنَّما جوَّزتُ ذلك؛ لأنَّ المشهورَ في كنية الفَيْديِّ: أبو عبد الله، بخلاف القُومسيِّ، فكنيته أبو جعفر بلا خلاف).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/١٣).

(٣) في (ب): (نسجته).

(٤) انظر «لسان العرب» مادة (وشي).

(٥) في (ب): (مَنصوبٌ).

وأنَّه يقال: (حُلَّة سِيراء) بالإضافة والصِّفة[ح٨٨٦]، والله أعلم.

قوله: (فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي): اعلم أنَّ عليًّا رضي الله عنه لم يكن له في حياته صلى الله عليه وسلم امرأةٌ إلَّا فاطمة، وكذا في حياتها، والظَّاهر -والله أعلم- أراد بنسائه: الفواطمَ، كما في «صحيح مسلم»[م(٢٠٧١)(١٨)]، ولفظ الحديث: (عن أبي صالح الحنفيِّ عن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّ أُكَيْدر دومة أَهدى إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ثوبَ حريرٍ، فأعطاه عليًّا، فقال: «شقِّقْه خُمُرًا بين الفواطم»، وقال أبو بكر وأبو كُرَيب: «بين النِّسوة») انتهى، وحديث الحُلَّة السِّيراء وتشقيقها بين نسائه بعد هذا في «مسلم»[م(٢٠٧١)(١٩)].

والفواطمُ: بنتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفاطمةُ بنت أسد أمُّ عليٍّ، أسلمت وصحبت رضي الله عنها، وفاطمةُ بنت حمزة بن عبد المطَّلب، وذكر عبد الغنيِّ بن سعيد وأبو عُمر بن عبد البَرِّ بإسنادهما: أنَّ عليًّا قسَّمه بين الفواطم الأربعِ، فذكرا الثَّلاثَ المذكورات[1]، قال القاضي عياض: (يشبه أنْ تكون الرَّابعة فاطمةَ بنتَ شيبة بنِ ربيعة امرأةَ عَقِيل بن أبي طالب؛ لاختصاصها بعليٍّ بالمصاهرة، وهي مِن المبايعات، شهدت معه عليه الصلاة والسلام حُنَينًا، ولها قصَّة مشهورة في الغنائم تدلُّ على[2] ورعها). انتهى[3]، وأُنكِر أنْ تكون فاطمةُ بنت شيبة زوجَ عَقِيل، إنَّمَا زوجه فاطمةُ بنت عُتبة بن ربيعة، كذا قال ابن أبي مليكة[4]، وذكر الأولى الذَّهبيُّ، وقال: (زوج عَقِيل فيما قيل، ولا يصحُّ)[التجريد٢/٢٩٤]، والله أعلم.

ثمَّ وقفت على كلام شيخنا، فقال: («فشققتها بين نسائي» المراد: نساء قومه؛ لأنَّه لم يتزوَّج في حياة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم غير فاطمة)، وما ذكرته أنا أسلمُ من الاعتراض، بل ولا في حياتها حتَّى ماتت، قال: (وفي «مبهمات عبد الغنيِّ» من حديث أمِّ هانئ: فَرَاحَ عليٌّ وهي عليه، فقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّما كسوتكها؛ لتجعلها خُمُرًا بين الفواطم»[الغوامض١٧٦]، وذكر ابن أبي الدُّنيا في كتاب «الهدايا»: عن عليٍّ رضي الله عنه قال: «فشققت أربعةَ خُمر لفاطمة بنت أسد، ولفاطمة زوجتي، ولفاطمة بنت حمزة بن عبد المطَّلب»، قال: ونسي الرَّاوي الرَّابعة، قال القاضي عياض: يشبه أنْ تكون فاطمة بنت شيبة بن ربيعة امرأة عَقِيل أخي عليٍّ[5]، وعند أبي

---

(١) انظر «الغوامض والمبهمات» لعبد الغني بن سعيد (ص١٧٩)، «التمهيد» (٢٥١/١٤).

(٢) زيد في (ب): (فضلها و).

(٣) انظر «إكمال المعلم» (٥٧٨/٦ - ٥٧٩).

(٤) في النسختين: (ابن أبي ليلى)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من المصادر، انظر «الطبقات الكبرى» (٢٢٦/١٠)، «أسد الغابة» (٢٣٠/٦).

(٥) انظر «إكمال المعلم» (٥٧٨/٦).

العلاء بن سليمان: فاطمة بنت أبي طالب المكناة بأمٍّ هانئ، وقيل: فاطمة بنت الوليد بن عقبة، وقيل: فاطمة بنت عُتبة بن ربيعة، حكاهما القرطبيُّ[1]، وهذا الثَّوب كان أهداه له أُكَيْدِر دُوْمَةَ). انتهى[التوضيح١٦/٣٨٧].

٢٨- بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ مِنَ المُشْرِكِينَ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ ﵇ بِسَارَةَ، **فَدَخَلَ قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ أَوْ جَبَّارٌ، فَقَالَ: أَعْطُوهَا آجَرَ**».

وَأُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ.

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، فَكَسَاهُ بُرْدًا، وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ.

قوله: (**فَدَخَلَ قَرْيَةً فيها مَلِكٌ أو جَبَّارٌ**): تَقَدَّم أنَّ (القرية) فيها قولان؛ هل هي مصر أو الأردنُّ؟ وتَقَدَّم في الملك أو الجبَّار ثلاثةُ أقوال؛ صادوف، أو عَمرو بن امرئ القيس بن[2] بابَلْيُون، أو سنان ابن علوان[ح٢٢١٧].

قوله: (**أَعْطُوهَا آجَرَ**): تَقَدَّم أنَّ (آجر) و(هاجر) لغتان[ح٢٢١٧]، و(أعطوها) بهمزة قطع، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَأُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ**): (أُهدِيت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شاةٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّن نائبٌ مناب الفاعل، و(السُّمُّ): مثلَّث السِّين، الأفصح: الفتح، ويجوز الضَّمُّ[3]، وأضعفُها الكسرُ[4]، والتي[5] أهدتِ الشَّاةَ المسمومةَ زينبُ بنت الحارث [أخت مَرْحَب][6]، تقدَّمت[7]، وسأذكرها وأذكر ما جرى لها بعد ذلك[ح٥٧٧٧]، وقال ابن شيخِنا البُلْقينيُّ: (زينب بنت أخي مَرْحَبٍ)، وذكر القول الذي قبله أيضًا[8].

---

(١) انظر «المُفْهِم» (٥/٣٨٩).

(٢) (بن): سقط من (ب).

(٣) الفتح رواية (ق)، والضمُّ رواية «اليونينيَّة».

(٤) انظر «المثلَّث» لابن السِّيد (٢/٤٠٣).

(٥) في (أ): (والذي)، ولعلَّ المثبت من (ب) هو الصَّواب.

(٦) ما بين معقوفين مثبت من الموضع اللاحق عند المصنِّف في الحديث (٢٦٧١)، وقد أشار إليه هنا في آخر كلامه، وانظر «سنن أبي داود» (٤٥٠٩).

(٧) لم يتقدَّم لها ذِكْرٌ.

(٨) انظر «الإفهام» (ص٢٣٦).

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ): قال الدِّمياطيُّ: (عبدُ الرَّحمن بن عَمرو بن سعد بن مالك، ابنُ عمِّ سهلِ بن سعد بن سعد بن مالك). انتهى.

قوله: (أَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً): تَقَدَّم أنَّه يوحنَّة بن رُوبَة[ح١٤٨١]، عزا شيخنا[التوضيح١٦/٣٩١] هذا إلى كتاب «الهدايا» لأبي إسحاق الحربيِّ، وعند مسلم: (جاء رسولُ ابن العلماء صاحب أَيْلَة بكتابٍ إلى رسول الله ﷺ)[م(١٣٩٢)(١١) بعد(١٤٨١)]، وفي «مسلم»: (أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام كان يوم حُنَين على بغلة له بيضاءَ أهداها له فروة بن نُفَاثَة الجُذَاميُّ)[م١٧٧٥]، وقد تَقَدَّم ذكر بغلاته عليه الصَّلاة والسَّلام وعددُها، وتَقَدَّم أنَّ يوحنَّا الظَّاهر هَلاكُه على كفره[ح١٤٨١].

قوله: (وَكَسَاهُ بُرْدًا): كذا في أصلنا(١)، وفي نسخة: (فكساه بُرْدًا)(٢)، والذي كساه البُرْدَ هو النَّبيُّ ﷺ، ويدلُّ له رواية الفاء.

قوله: (بِبَحْرِهِمْ): أي: ببلدهم، والشَّارع كتب له إقطاعًا، والله أعلم.

٢٦١٥ - ٢٦١٦ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جُبَّةُ سُنْدُسٍ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ؛ لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا». وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ أُكَيْدِرَ دُوْمَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، قاله ابنُ طاهر(٤)، وإن كان ابنُ أبي شيبة روى عن يونسَ؛ فإنَّه روى عنه في «مسلم». انتهى، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُؤدِّب(٥) الحافظُ، عن شيبانَ والقاسمِ الحُدَّانيِّ، وروى عن أمِّ نهار المصريَّة(٦) عن أنسٍ، وعنه/: أحمدُ وعبدٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٨هـ)، أخرج له الجماعة، [١/٣٢٢ب]
وهو ثقة، وقال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح٩/٢٤٦]، وقد روى عنه يعقوب بن شيبة، وقال: (ثقةٌ ثقةٌ)(٧).

(١) في الأصل بعد الإصلاح: (فكساه)، وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٢) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.
(٣) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٤) انظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٨٥).
(٥) زيد في (أ): (كما قَدَّمتُ أعلاه)، ولعلَّ حذفها هو الصواب؛ لأنَّ المصنِّف ضرب على الكلام المتقدِّم.
(٦) هكذا في النسختين: (المصريَّة)، ولعله تحريف. صوابه: (البصرية)، كما في مصادر الترجمة.
(٧) «تاريخ بغداد» (١٤/٣٥٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٤٠)، «تذهيب التهذيب» (١٠/١٦٨).

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هو شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحويُّ، منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحو، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح١١٢]، ومرارًا بغيرها، وتَقَدَّم أنَّ ابنَ الأثير قال: (إنَّه منسوب إلى القبيلة)[اللباب ٣/٣٠١]، وأنَّ ابن أبي داود وغيرَه قال: (إنَّ المنسوب إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحويُّ، لا شيبان النَّحويُّ هذا). انتهى(١).

قوله: (أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جُبَّةُ سُنْدُسٍ): الذي أهداها(٢) أُكَيْدِر دُوَمَة، وسأذكر ترجمته قريبًا، و(السُّندُس): رقيق الدِّيباج، وسيأتي بعد هذا قريبًا أنَّ أُكيدر هو الذي أهداها[ح٢٦١٦]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ أُكَيْدِرَ): هذا هو سعيد بن أبي عَرُوبة.

تنبيهٌ: تَقَدَّم أنَّ شيخَنا صاحبَ «القاموس» قال: (وابن أبي العَرُوبة؛ باللَّام، وتركُها لَحْنٌ أو قليلٌ)[ح٢٨٤].

تنبيهٌ آخَرُ: جماعةٌ يروون عن قتادة عن أنس؛ كلٌّ منهم اسمه (سعيد): سعيدُ بن بَشِير أبو عبد الرَّحمن الدِّمشقيُّ، وابنُ أبي عَرُوبة صاحبُ هذا الحديث، وسعيد بن أبي هلال المصريُّ(٣)، والله أعلم.

وقوله: (وقال سعيد) إلى آخره: هو تعليقٌ مجزومٌ به، والله أعلم، وليس هو في شيءٍ مِن الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٤).

قوله: (إِنَّ أُكَيْدِرَ دُومَةَ): (أُكَيْدِر): بضَمِّ الهمزة، وفتح الكاف، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ دال مهملة مكسورة، ثمَّ راء، وهو أُكَيدِر بن عبد الملك، صاحب دُومة الجندل، ذكر ابن منده وأبو نُعَيم: أنَّه أَسلم(٥)، وهذا خطأ لم يُسلِم، بل صَالَح، ثمَّ حاصر خالدُ بن الوليد دُومةَ في خلافة الصِّدِّيق وأسر أُكيدر، فقتله وهو على نصرانيَّته، ويقال: أسلم، ثمَّ ارتدَّ، ثمَّ قُتِل(٦).

و(دُومة) بضَمِّ الدَّال المهملة وفتحِها: موضعٌ مِن بلد الشَّام قرب تبوك، قال في «المطالع»:

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

(٢) في (أ): (أهدها).

(٣) انظر تراجمهم بالترتيب في «تهذيب الكمال»(١٠/٣٤٨) (١١/٥) (١١/٩٤).

(٤) أخرجه أحمد عن رَوح (١٣١٤٨) وعن عبد الوهَّاب (١٣٤٥٥) كلاهما عن سعيدٍ به وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٦٥-٣٦٦).

(٥) انظر «معرفة الصحابة» (١/٣٦٣).

(٦) انظر «أُسد الغابة» (١/١٥٨)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٣٢٢)، «الإصابة» (١/١٢٥).

(وقد جاء في حديث الواقديِّ: «دَوْماءُ[(١)] الجَنْدَل») انتهى[(٢)].

٢٦١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَجِيءَ بِهَا، فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ): تَقَدَّم قريبًا أعلاه وبعيدًا[(٣)] أنَّها زينب بنت الحارث أخت مَرْحَبٍ اليهوديِّ[قبل ح٢٦١٥][(٤)]، وقال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ أيضًا: (إنَّها بنت أخي مَرْحبٍ)[(٥)]، وسأذكر ماذا جرى لها؛ هل قتلها أم لا؟[ح٥٧٧٧] والله أعلم.

قوله: (فِي لَهَوَاتِ): هي جمع (لَهَاة)، و(اللهوات) بفتح اللَّام والهاء، واللَّهاة: اللَّحمة المُعلَّقة في أقصى الحلق.

٢٦١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثَلَاثِينَ وَمِئَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟» فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌّ طَوِيلٌ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً -أَوْ قَالَ- أَمْ هِبَةً؟» قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً، فَصُنِعَتْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِسَوَادِ البَطْنِ أَنْ يُشْوَى، وَايْمُ اللهِ؛ مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالمِئَةِ إِلَّا قَدْ حَزَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَهُ حُزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا، أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، خَبَأَ لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ، وَشَبِعْنَا، فَفَضَلَتِ القَصْعَتَانِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى البَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ.

مُشْعَانٌّ: طَوِيلٌ جِدًّا فوقَ الطُّولِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عارمٌ، وتَقَدَّم مُتَرجمًا[ح٥٨].

قوله: (حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ[(٦)] عَنْ[(٧)] سُلَيْمَانَ): كذا في أصلِنا: (عن سليمان)، وصوابه: (بن)، لا (عن)،

---

(١) كذا ضبط في (أ) وفي «المطالع»، وفي الحديث (٤٩٢٠) ضبط بضمِّ الدال.

(٢) «مطالع الأنوار» (٦١/٣)، وانظر «معجم البلدان» (٤٨٧/٢).

(٣) ذكرنا سالفًا أنَّه لم يتقدَّم لها ذِكْر.

(٤) زيد في (ب): (وسأذكر)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٥) انظر «الإفهام» (ص٢٣٦).

(٦) في (ق): (معتمرٌ).

(٧) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (ابن).

وقد ضبَّبْتُ عليه، وكتبتُ في الهامش: (صوابه: بن)، وهو هنا يروي عن أبيه، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو النَّهْديُّ، وهو عبد الرَّحمن مَلٍّ، وتَقَدَّم ما قيل في (مَلٍّ) من اللُّغات[ح٥٢٦].

قوله: (أو نَحْوُهُ): هو بالضَّمِّ؛ أي: أو نَحْوٌ مِن صاع، لا نَحْوٌ مِن طعام.

قوله: (فَعُجِنَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (ثمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ): هذا (الرَّجل) لا أعرف اسمه.

قوله: (مُشْعَانٌّ): هو بضَمِّ الميم، وإسكان الشين المعجمة، ثمَّ[(١)] عين مهملة، وفي آخره نونٌ مُشدَّدةٌ؛ أي: مُنتتف[(٢)] الشَّعر، يقال: رجل مُشعانٌّ، هذا هو المعروف، قال المستملي: هو الطَّويل جدًّا، البعيد العهد بالدُّهن، الشَّعِث[(٣)]، وقد تَقَدَّم[ح٢٢١٦].

قوله: (بِسَوَادِ البَطْنِ): (سواد البطن): قيل: الكبد خاصَّة، وقيل: حشو البطن كلِّه[(٤)]، و(البطن): مذكَّر، وحُكِيَ تأنيثُه[(٥)].

قوله: (وَايْمُ اللهِ): هو بهمزة وصلٍ، وقيل: قطع، وقد تَقَدَّم الكلام عليها[ح٣٣٤].

قوله: (خَبَأَ لَهُ): (خبأَ): هو بهمزة مفتوحة في آخره.

قوله: (قَصْعَتَيْنِ): تَقَدَّم أنَّ (القَصْعة) بفتح القاف، ولا تُكسَر[قبل ح٢٤٨١].

قوله: (فَفَضَلَتِ): هو بفتح الضَّاد، وتُكْسَر[(٦)]، وفي (فضل) لغة ثالثة مُركَّبة، وقد ذكرتها[(٧)] من عند الجوهريِّ، فانظرها إنْ أردتها[ح٢٣٩٦][(٨)].

---

(١) في (أ) و(ب): (و ثمَّ).

(٢) هكذا في النسختين: (منتتف)، وما ذكره المؤلف في مواضع أخرى: (منتفش)، وهو هكذا في مصدره.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٦٤).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٤٥).

(٥) انظر «الصحاح» مادة (بطن).

(٦) الفتح رواية «اليونينيَّة»، والضمُّ رواية (ق).

(٧) في النسختين: (ذكرها)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٨) لفظ الجوهريِّ في «الصحاح» مادة (فضل): (وفَضَلَ منه شيءٌ يَفْضُلُ؛ مثل «دَخَلَ يَدْخُلُ»، وفيه لغة أخرى: فَضِلَ يَفْضَلُ؛ مثل «حَذِرَ يَحْذَرُ»، حكاها ابن السِّكِّيت، وفيه لغة ثالثة مركبَّة منهما: فَضِلَ -بالكسر- يَفْضُلُ؛ بالضم، وهو شاذٌّ لا نظير له).

٢٩- باب الهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ(١)

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

٢٦١٩- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَى عُمَرُ حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ تُبَاعُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ابْتَعْ هَذِهِ الحُلَّةَ تَلْبَسْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الوَفْدُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ»، فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْهَا بِحُلَلٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِحُلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ أَلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا، تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوهَا»، فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ.

قوله: (حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ): أمَّا (الحُلَّة) فقد تقدَّمت ما هي[ح٣٠]، و(الرَّجل): الظاهر أنَّه عُطَارد ابن حاجب المتقدِّم[ح٢٦١٢]، والله أعلم.

قوله: (تَلْبَسْهَا): هو مجزوم، جواب الأمر، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ): تَقَدَّم غير مرَّةٍ؛ أي(٢): لا نصيبَ له في الآخرة.

قوله: (فَأُتِيَ النَّبيُّ(٣) ﷺ مِنْهَا بِحُلَلٍ(٤)): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (إِلَى أَخٍ لَهُ(٥) قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ): تَقَدَّم الكلامُ عليه، وأنَّه عثمانُ بن حَكِيم، وأنَّه ليس بأخيه، وإنَّما هو أخو أخيه زيدِ بن الخطَّاب، وتَقَدَّم أنِّي لا أعرف له إسلامًا ولا ترجمةً[ح٨٨٦و٢٦١٢].

٢٦٢٠- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي

(١) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٧٣): (فائدة: النبيُّ ﷺ أهدى للنَّجاشيِّ مسكًا، فذهب الرسول إلى النجاشيِّ وكان النبيُّ ﷺ عند أمِّ سلمة فقال لها: «يا أمَّ سلمة؛ أظنُّ النجاشيَّ مات، فإن كان مات؛ فالهدية لك»، فذهب الرسول فرآه قد مات، فأعطى الهديَّة أمَّ سلمة)، والحديث أخرج بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٤٠٤/٦)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٨١/٢٥).

(٢) في (ب): (أن).

(٣) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولُ اللهِ).

(٤) في (ب): (بجلل)، وهو تصحيفٌ.

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ).

بَكْرٍ قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُلْتُ: وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تَقَدَّم مرارًا، وتقدَّمت (أَسْمَاء بِنْت أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما) مع ترجمتها[ح٨٦].

قوله: (قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي): هذه قيل: إنَّها(١) أمُّها من النَّسب، وقيل: من الرَّضاع، والصَّحيح الأوَّل(٢)، واسمها قَتْلة؛ بفتح القاف، وإسكان المثنَّاة فوق، قاله الأمير ابن ماكولا وغيره، قالوا: (ويقال أيضًا: قُتَيلة؛ بالتَّصغير، بنت عبد العُزَّى بن عبد أسعد بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر ابن لؤيِّ بن غالب)(٣)، وفي «تجريد الذَّهبيِّ»: (قُتَيلة بنت سعيد(٤) القرشيَّة العامريَّة، امرأة أبي بكر الصِّدِّيق، وأمُّ أسماء وعبد الله، لم تُسلِم فيما ورد من حديث أسماء: قَدِمَتْ عليَّ أمِّي وهي مشركة، فاستأذنتُ رسول الله ﷺ، فقال: «صِلِي أمَّك»، «س»). انتهى[التجريد٢/٢٩٧]، واعلم أنَّ الأصحَّ فيها التَّكبيرُ، وأنَّها أمُّها مِن النَّسب(٥)، وأكثر الرِّوايات: أنَّها لم تسلم، وقيل: بلى، والله أعلم/. [١/٣٢٣أ]

قوله: (فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ(٦)): يعني: في صلح الحديبية، وقد تَقَدَّم كم كان الأمدُ أوَّل هذا التَّعليق؛ فانظره إن أردته[ح٧].

قوله: (قُلْتُ: وَهِيَ رَاغِبَةٌ): أي: في دِين قومها، وقيل: فيما عندي؛ يعني: تريد أن أعطيها شيئًا، قال الدِّمياطيُّ ما لفظه: (في غير هذا الموضع مِن «الجامع» وغيره: «فاستفتيتُ رسول الله ﷺ،

(١) في (أ) و(ب): (إنَّه).

(٢) انظر «التوضيح» (١٦/٤٠٤).

(٣) انظر «الإكمال» (٧/١٣٠).

(٤) (سعيد): سقط من «التجريد»، وذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٢٤٢): (قتيلة بنت سعد)، وقال الحافظ في «الإصابة» (٤/٣٨٩) بعد أن ذكر نسبها كما قاله ابن ماكولا: (وقال أبو موسى في «الذيل»: «قتيلة بنت سعد بن عامر بن لؤي»، كذا اختصر النسب، وحذف منه جماعة).

(٥) يؤيِّده ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠/٢٤٠) واللفظ له، والطيالسيُّ في «مسنده» (١٦٣٩) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال: (قدمَتْ قُتَيلة بنت عبد العزى بن عبد أسعد أحد بني مالك بن حسل على ابنتها أسماء بنت أبي بكر -وكان أبو بكر طلَّقها في الجاهلية- بهدايا زبيب وسَمْن وقَرَظ، فأبت أن تقبل هديَّتها أو تدخلها إلى بيتها، وأرسلت إلى عائشة: سلي رسول الله ﷺ، فقال: «لتدخلها ولتقبل هديَّتها»).

(٦) كذا في النسختين، وهي رواية الحديث (٣١٨٣)، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) في هذا الحديث: (عهد رسول الله ﷺ).

قلت: قَدِمَتْ عليَّ أمِّي وهي راغبة»[ح٣١٨٣]، وهذا أحسن؛ لينتظم الكلامُ) انتهى، وفي «المطالع»: («قَدِمَتْ عليَّ أمِّي وهي راغبة» أي: طامعة منِّي شيئًا، وقد رُوِي في «كتاب أبي داود»: «قَدِمَتْ عليَّ راغمةً مُشرِكةً»[د١٦٦٨]؛ أي: كارهة للإسلام، وقيل: هاربة، وفي رواية: «راغبةٌ أو راهبةٌ»[م١٠٠٣]، فقيل: راغبةٌ عن الإسلام كارهةٌ له، وقيل: طامعةٌ طالبةٌ له، ويقال: إنَّ أمَّها هذه هي قُتَيلة بنت عبد العُزَّى قرشيَّة، وهي أمُّ عبد الله بن أبي بكر، وأمَّا أمُّ عائشة وعبد الرَّحمن؛ فأمُّ رُومان، وأمُّ مُحمَّد: أسماء، و«راغبةً»: نَصْبٌ على الحال ضبطناه، ويجوز رفعُه على خبر مبتدأ). انتهى[مطالع٣/١٧١]، وهذا إنَّما يظهر مجيئُه في طريق أبي داود التي ليس فيها: (وهي)، فإذا جاءت: (وهي) يترجَّح الرَّفع؛ على أنَّه مبتدأٌ وخبرٌ؛ (راغبةٌ)، والله أعلم.

٣٠- بابٌ لَا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ

٢٦٢١- **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالعَائِدِ فِي **قَيْئِهِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): تَقَدَّم أنَّ هذا هو الفراهيديُّ الحافظ، وأنَّه نُسِب إلى جدِّه فُرهود، وأنَّ النِّسبة إليه: فُرهوديٌّ وفراهيديٌّ، وقد تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٦٤]، وكذا تَقَدَّم (**هِشَامٌ**): أنَّه ابنُ أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، أبو بكرٍ الحافظُ، وتَقَدَّم مرَّةً مُتَرجَمًا[ح٤٤]، وكذا تَقَدَّم (**سَعِيد بْن الْمُسَيَّبِ**): أنَّه بفتح ياء (المسيَّب)، ويجوزُ كسرُها، بخلاف غيره؛ فإنَّه لا يجوز في يائه إلَّا الفتح.

قوله: (**فِي قَيْئِهِ**): تَقَدَّم أنَّه بالهمزة(١) في آخره.

٢٦٢٢- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**: حَدَّثَنَا **أَيُّوبُ**، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ لَنَا **مَثَلُ السَّوْءِ**، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَرْجِعُ فِي **قَيْئِهِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الوارث بن سعيد بن ذَكْوانَ، التَّنُّوريُّ البصريُّ، أبو عبيدة(٢) الحافظ، وكذا تَقَدَّم (**أَيُّوبُ**): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (**مَثَلُ السَّوْءِ**): هو بفتح السين، وهذا ظاهرٌ، وتَقَدَّم (**قَيْئِهِ**): أنَّه بهمزة في آخره.

٢٦٢٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: **حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ** فِي سَبِيلِ اللهِ، **فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ**، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ،

---

(١) في (ب): (بهمزة).

(٢) (التنوري البصري أبو عبيدة): سقط من (ب).

وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخصٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ العَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

قوله: (حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ): أي: أعطيتُها لمن يجاهد عليها، وهذه (الفَرَس): اسمها الوَرْد، وهي من أفراسه عليه الصلاة والسلام، وسيجيء عدَّتها[ح٢٨٥٥]؛ سبعةٌ مُتَّفقٌ عليها، وخمسةَ عشرَ مُختلَفٌ فيها، وهذه الفَرَس التي أعطاها عُمرُ لمن يجاهد عليها أهداها تميمٌ الدَّاريُّ للنَّبيِّ ﷺ، فأعطاها عُمرَ، فأعطاها عُمرُ لمن يجاهد عليها(١)، واسم الذي أعطاه عُمر الفَرَسَ لا أعرفه.

قوله: (فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّه لم يحسنِ القيامَ عليه[ح١٤٩٠].

٣١- بابٌ

٢٦٢٤- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ ادَّعَوْا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ صُهَيْبًا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ؟ قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ، فَدَعَاهُ، فَشَهِدَ لَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ صُهَيْبًا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ.

قوله: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، أحدُ الأعلام، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٩٦].

قوله: (أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ): هو صُهَيب بن سِنان النَّمريُّ، أبو يحيى، ويقال: أبو غسَّان، المعروف بالرُّوميِّ، حليفُ عبدِ الله بن جُدْعان، وقيل: هو مولاه، صحابيٌّ جليل(٢)، وعبد الله بن جُدْعان تيميٌّ، هَلَك على كفره، و(جُدْعان): بضَمِّ الجيم، وإسكان الدال المهملة.

وقوله: (أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ): لا أعرف مَنِ ادَّعى منهم، وأعرف له مِن الأولادِ الذُّكورِ حمزةَ وزيادَ(٣) وحبيبَ وسعدَ وصيفيَّ وعبَّادَ وعثمانَ ومُحَمَّدَ وصالحَ، وهؤلاء رَوَوا عنه، والله أعلم، وقال بعض الحُفَّاظ العصريِّين في هذا المكان: (أولاد صُهَيب: حمزةُ وسعدٌ وصالحٌ وصيفيٌّ وعبَّادٌ وعثمانُ ومُحَمَّدٌ، وقد رَوَوا عنه الحديث). انتهى[هدى٣٠٢].

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (١/٤٢٢)، «عيون الأثر» (٢/٤٢١).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٣٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٧).

(٣) كذا ذكَر زيادًا في بنيه تبعًا لـ«تذهيب التهذيب» (٤/٣٦٢)، وإنَّما هو ابن ابنه صهيب، وهو يروي عنه أيضًا، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٨).

٣٢- بَابُ مَا قِيلَ فِي العُمْرَى وَالرُّقْبَى

أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ فَهِيَ عُمْرَى: جَعَلْتُهَا لَهُ، ﴿اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١] جَعَلَكُمْ عُمَّارًا.

قوله: (**بَابُ مَا قِيلَ فِي العُمْرَى وَالرُّقْبَى**): اعلم أنَّه بوَّب على (العُمْرى والرُّقْبى)، ولم يذكرِ الرُّقْبى[(١)]، وكأنَّه يرى أنَّهما واحدٌ، كذا أجاب به الدَّاوديُّ، كما قاله شيخنا عن ابن التِّين، قال شيخنا: (وأجودُ مِنهُ أنَّ البخاريَّ أحال على بقيَّة الحديث، فإنَّ التِّرمذيَّ أخرجه بإسنادٍ صحيحٍ عن جابر مرفوعًا: «العُمْرى جائزةٌ لأهلها، والرُّقْبى جائزةٌ لأهلها»، قال التِّرمذيُّ: حسنٌ[ت١٣١٥]) إلى آخر كلامه[التوضيح١٦/٤١٥].

٢٦٢٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا **شَيْبَانُ**، عَنْ **يَحْيَى**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالعُمْرَى أَنَّهَا **لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (**شَيْبَانُ**): أنَّه ابنُ عبدِ الرَّحمن النَّحْويُّ المُؤدِّب، أبو معاوية، وكذا تَقَدَّم (**يَحْيَى**): أنَّه ابنُ أبي كَثِير، وكذا (**أَبُو سَلَمَةَ**): أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ**): (وُهِبتْ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

٢٦٢٦ - حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: **حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ **بَشِيرِ ابْنِ نَهِيكٍ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «العُمْرَى جَائِزَةٌ».

وَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): تَقَدَّم أنَّ هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذِي الحافظ، تَقَدَّم مُترجَمًا، وأنَّ[(٢)] عَوْذًا -بفتح العين المهملة، وإسكان الواو، وبالذَّال المعجمة-: ابنُ سُود؛ بطنٌ من الأزد[ح٢١٩]، وكذا تَقَدَّم (**بَشِير بْن نَهِيكٍ**): أنَّه بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وأنَّ (نَهِيْكًا) بفتح النون، وكسر الهاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ كاف، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ**): هذا رواه البخاريُّ بسند[(٣)] الذي

---

(١) (ولم يذكر الرُّقبى): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (وتَقَدَّم أنَّ).

(٣) في (ب): (بهذا السند).

قبله: عن حفص بن عمر، عن همَّام، عن قتادة، عن عطاء، فهو مسنَدٌ مُتَّصِلٌ، وليس تعليقًا، و(عطاء) فِيْهِ: هو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، والله أعلم، وقد أخرجه مسلمٌ[م١٦٢٥/٣٠] والنَّسائيُّ[س٦/٢٧٣].

٣٣- بابُ مَنِ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الفَرَسَ وَالدَّابَةَ وَغيرَهَا

٢٦٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ فَزَعٌ بِالمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: المَنْدُوبُ، فَرَكِبَ، فَلَمَّا رَجَعَ؛ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا».

قوله: (يُقَالُ لَهُ: المَنْدُوبُ): (مندوب): هو مِن (نَدَبه، فانتدب[(١)]) أي: دعاه، فأجاب.

قوله: (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا): أي: كَثِير العدوِ، واسعَ الجري، و(إنْ) هنا بمعنى (ما) التي للنَّفي، واللَّام بمعنى (إلَّا)، كأنَّه قال: ما وجدناه إلَّا بحرًا، قاله الخطَّابيُّ[(٢)]، وهو مذهب الكوفيِّين[(٣)].

٣٤- بابُ الاِسْتِعَارَةِ لِلْعَرُوسِ عِنْدَ البِنَاءِ

٢٦٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرٍ ثَمَنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ، فَقَالَتِ: ارْفَعْ بَصَرَكَ إِلَى جَارِيَتِي، انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا تُزْهَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي البَيْتِ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ تُقَيَّنُ بِالمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين.

قوله: (وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرٍ): (القِطْر) بكسر القاف، وإسكان الطَّاء المهملة، وبالرَّاء، مضاف إلى (درع)، قال ابن قُرْقُول في (الفاء مَعَ الطَّاء): (بالفاء/ للقابسيِّ وابن السَّكن في «باب الاستعارة للعروس» [١/٣٢٣ب]
-يعني: هذا الباب- ولغيرهما: بالقاف، وهو ضربٌ من ثياب اليمن، تُعرَف بالقِطريَّة، فيها حمرةٌ، قاله الخطَّابيُّ[(٤)]، وفسرَّه بعضهم بأنَّه غليظ مِن قطن). انتهى[(٥)]، وقال الدِّمياطيُّ: (القِطْر: ضربٌ مِن البرود،

(١) في النسخ: (انتدب).

(٢) انظر «أعلام الحديث» (٢/١٢٨٨).

(٣) وعندَ البصريِّين: (إن): مخفَّفةٌ مِنَ الثقيلةِ، انظر «الإنصاف» (٢/١٧٦)، «مغني اللبيب» (ص٣٦).

(٤) انظر «أعلام الحديث» (٢/١٢٩١)، ولفظه: (القطر: ضرب من البرود غليظ).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/٢٣٧).

ويقال: برود قِطريَّة). انتهى، وما قاله الدِّمياطيُّ بعضُ ما قاله في «المطالع»، ولكن شرطي أنْ أذكر حواشيَ الدِّمياطيِّ، فإنَّ فيها فوائدَ.

قوله: (ثَمَنُ): هو مَرْفوعٌ، ورفعه ظاهر.

قوله: (إِلَى جَارِيَتِي): هذه الجارية لا أعرف اسمها.

قوله: (فَإِنَّهَا تُزْهَى): هو بضَمِّ المثنَّاة فوق، وإسكان الزَّاي، وفتح الهاء، كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («تُزْهَى أنْ تَلبَسَه في البيت» أي: تتكبَّر، يقال: زُهِيَ فلان، فهو مَزْهُوٌّ، ويقال: زَهَى؛ بالفتح، قاله الأصمعيُّ، وقال يعقوب: زهوت عليك). انتهى[١]، وقد حكى اللُّغتين ابن الأثير في «نهايته».

قوله: (تُقَيَّنُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بضَمِّ المثنَّاة فوق، وفتح القاف، وتشديد المثنَّاة تحت المفتوحة، ثمَّ نون؛ أي: تزيَّن، وقيل: تُجْلَى على زوجها، والتَّقيُّن: إصلاح الشعر[٢].

٣٥- بَابٌ فَضْلُ المَنِيحَةِ

قوله: (بَابٌ فَضْلِ المَنِيحَةِ): تَقَدَّم أنَّ (المِنْحة)[٣] على وجهين؛ أحدهما: عطيَّة بَتْلَة[٤]، والآخر: يختصُّ بذوات اللَّبن وبأرض الزِّراعة، يمنحه النَّاقةَ أو الشَّاةَ أو البقرةَ، فينتفع بلبنها ووبرها وصوفها مدَّةً، ثمَّ يصرفها، أو يعطيه أرضه يزرعها لنفسه ثمَّ يصرفها عليه، وأصله كلُّه: العطيَّة؛ إمَّا الأصل، وإمَّا المنافع[٥][ح٢٥٦٧].

٢٦٢٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ».
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكٍ قَالَ: نِعْمَ الصَّدَقَةُ.

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذَكْوانَ، وكذا تَقَدَّم (الأَعْرَجِ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا تَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ) مرارًا.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/٢٤١).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤١٥).

(٣) في (ب): (المنيحة)، وكلاهما صحيح.

(٤) صدقة بَتْلَة: أي: انقطعت من صاحبها، انظر «الصحاح» مادة (بتل).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٧).

قوله: (اللِّقْحَةُ): هي بكسر اللَّام، ويقال: بفتحها، والجمع: اللِّقاح؛ بالكسر ليس غير؛ وهي ذوات الدَّرِّ مِن الإبل[١]، يقال لها بعد الولادة بشهر وشهرين وثلاثةٍ، ثمَّ هي لبون، واللِّقحةُ: اسمٌ لها في تلك الحال، لا صفةٌ، فلا يقال: ناقةٌ لِقحةٌ، ولكن: هذه لِقحة، فإذا أرادوا الوصف؛ قالوا: ناقةٌ لقوحٌ ولاقحٌ، وقد يقال لهنَّ ذلك وهنَّ حواملُ لم يضعن بعدُ، وقد جاء في الحديث (اللِّقحة) في البقر والغنم كما جاءت في الإبل[م٢٩٣٧]، والله أعلم[٢].

قوله: (الصَّفِيُّ): هي بفتح الصاد المهملة، وكسر الفاء، وتشديد الياء، على وزان (عَلِيٍّ) المكبَّر، وهي الكريمة الغزيرةُ اللَّبن[٣].

قوله: (مِنْحَةً): هو مَنْصوبٌ منوَّنٌ على التَّمييز.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وإِسْمَاعِيلُ): أمَّا (عبدُ الله بن يوسفَ) فهو التِّنِّيسيُّ المشهورُ، وأمَّا (إسماعيلُ) فهو ابنُ أبي أويس عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ.

٢٦٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ المَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ، وَكَانَتِ الأَنْصَارُ أَهْلَ الأَرْضِ وَالعَقَارِ؛ فَقَاسَمَهُمُ الأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطُوهُمْ ثِمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمُ العَمَلَ وَالمَؤُونَةَ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمَّ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللهِ ﷺ عِذَاقًا، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَوْلَاتَهُ أُمَّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ قَتْلِ أَهْلِ خَيْبَرَ، فَانْصَرَفَ إِلَى المَدِينَةِ؛ رَدَّ المُهَاجِرُونَ إِلَى الأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عِذَاقَهَا، فَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا، وَقَالَ: مَكَانَهُنَّ مِنْ خَالِصِهِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن وَهْبٍ، أحدُ الأعلام، المشهورُ، وكذا تَقَدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

---

(١) زيد في (ب): (ليس غير)، ولعلَّه تكرارٌ.

(٢) الكلام بتمامه لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٣/٤٤٩).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٠٤).

قوله: (وكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كانَتْ[١] أُمَّ عَبْدِ الله بنِ أَبِي طَلْحَةَ): (أمُّه) و(أمُّ أنسٍ) و(أمُّ سُلَيمٍ): كلُّه بالرَّفع، وهذه التَّعريفاتُ كلُّها لواحدة؛ وهي أمُّ سُلَيم أمُّ أنس وأمُّ عبد الله بن أبي طلحة، والخبرُ يأتي بعد هذا.

قوله: (عِذَاقًا): هو بكسر العين المهملة، وبالذال المعجمة المُخفَّفة، وبعد الألف قافٌ، جمع (عَذْق) بفتح العين المهملة، وإسكان الذَّال، وبالقاف، وهي النَّخلة، ويُجمَع أيضًا على عُذوق وأعذاق، وقيل: إنَّما يقال للنَّخلة: عذق؛ إذا كانت بحملها، وللعرجون: عِذْق؛ إذا كان تامًّا بشماريخِه وثمره[٢].

قوله: (أُمَّ أَيْمَنَ مَوْلَاتَهُ أُمَّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ): اسم (أمِّ أيمن) بركةُ، وهي مولاتُه عليه الصلاة والسلام وحاضِنَتُه، أعتقها[٣] النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، وأسلمت قديمًا وابنُها أيمنُ بن عُبيدٍ الحبشيُّ، ثمَّ تزوَّجها زيدُ بنُ حارثةَ رضي الله عنهما، زارها أبو بكر رضي الله عنهما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، صحابيَّةٌ مشهورةٌ[٤].

فائدةٌ: حواضنه عليه الصلاة والسلام: أمُّه آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زُهْرة بن كِلاب، وثُويبة مولاة أبي لهب، وحليمة السَّعديَّة، والشَّيماء ابنتها وهي أخته مِن الرَّضاعة، كانت تحضُنه مَعَ أمِّها، وأمُّ أيمن هذه، وكانت دايتَه[٥].

قوله: (وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ[٦] شَبِيبٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا): (أحمدُ) هذا: هو شيخُ البُخاريِّ، وقد تَقَدَّم ما إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون مُسنَدًا مُتَّصلًا، ويكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح٢٢/١٤٤].

وأحمد بن شَبِيب بن سعيد هذا: حَبَطيٌّ، والحَبَطَات من تميم، كنيته أبو عبد الله، بصريٌّ، نزيل مكَّة، روى عن أبيه، ويزيدَ بنِ زُرَيع، ومروانَ بنِ معاويةَ، وغيرِهم، وعنه: البُخاريُّ، وأبو زُرعة، والذُّهليُّ، وعليُّ بن عبد العزيز البغويُّ، وجماعةٌ، قال أبو حاتم: (ثقةٌ صدوقٌ[٧])[٨]، مات سنة (٢٢٩هـ)، أخرج له

---

(١) (كانت): سقط من (ب).

(٢) الكلام بتمامه لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٣٩٥/٤).

(٣) زيد في النسخ تبعًا لـ«تجريد أسماء الصحابة» (٣١٣/٢): (أبو)، وإنَّما أعتقها النبيُّ صلى الله عليه وسلم عندما تزوَّج خديجة، لا أبوه.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧٦)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢٣/٢)، «الإصابة» (٤٣٢/٤).

(٥) انظر «زاد المعاد» (٨٢/١).

(٦) زيد في (ب): (أبي)، وليس بصحيحٍ.

(٧) في (ب): (صدوق ثقة).

(٨) في المطبوع من «الجرح والتعديل» (٥٥/٢): (ثقة) فقط.

البخاريُّ والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه(١).

وأمَّا (أبوه) فهو شَبِيب بن سعيد الحَبَطيُّ، روى عن أبان بن تَغْلب ويونسَ بنِ يزيدَ، وعنه: ابنُه أحمدُ وابنُ وَهْب، صدوقٌ، أخرج له البخاريُّ والنَّسائيُّ، قال ابن المَدينيِّ: (كتابُه صحيحٌ)، وقال أبو حاتم: (كان عنده كتب يونسَ، وهو صالح الحديث، لا بأس به)(٢)، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(٣).

والحاصل: أنَّ البخاريَّ رواه **بطريقين إلى يونسَ؛ إحداهما**(٤): عبد الله بن يوسف عنِ ابنِ وَهْبٍ، **والثانية**: عن أحمد بن شَبِيب بن سعيد عن أبيه؛ كلاهما -أعني: ابنَ وهب وشَبِيبًا(٥)- عن يونس، والله أعلم/. [١/٣٢٤أ]

٢٦٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: **حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ**، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، **عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ**: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ العَنْزِ**، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا **وَتَصْدِيقَ** مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ بِهَا الجَنَّةَ»، **قَالَ حَسَّانُ: فَعَدَدْنَا** مَا دُونَ مَنِيحَةِ العَنْزِ مِنْ رَدِّ السَّلَامِ، **وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ**، وَإِمَاطَةِ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ، فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ**): تَقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، أبو عَمرو، وتَقدَّم الكلام على نسبته(٦) في أوائل هذا التَّعليق[ح٧٨]، وهو شيخُ الإسلام.

قوله: (**عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ**): هو بفتح الكاف، ثمَّ موحَّدة ساكنة، ثمَّ شين معجمة، قال أبو حاتم: (لا أعلم أنَّه يُسمَّى)، وذكره البخاريُّ ومسلمٌ فيمن لا يُعرَف اسمُه(٧)، وقال الحاكم: (اسمه البَراء بن قيس)، [وقال عبد الغنيِّ: وهو وَهَمٌ، والبَراء بن قيس](٨) إنَّما يكنى بأبي كَيِّسة؛ بالمثنَّاة

---

(١) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/١٠٣)، «تهذيب الكمال» (١/٣٢٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/٣٥٩)، وانظر «الكامل في الضعفاء» (٤/٣٠).

(٣) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٢٦٢)، «تهذيب الكمال» (١٢/٣٦٠).

(٤) في (ب): (أحدهما).

(٥) في (ب): (وشيبان)، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ب): (نسبه).

(٧) انظر «التاريخ الكبير» (٩/٦٥)، «الكنى» لمسلم (٢/٧٠٧).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب).

مِن تحتُ المشدَّدة، وبالسين المهملة[١]، عن أبي الدَّرداء، وثَوبان، وعبدِ الله بن عمرو، وسهلِ ابن الحنظليَّة، وعنه: أبو سلَّام ممطورٌ، وربيعةُ بنُ يزيدَ، وحسَّانُ بنُ عطيَّة، وثَّقه أحمدُ العِجْليُّ[٢] وغيرُه، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٣].

قوله: (**أَرْبَعُونَ خَصْلَةً؛ أَعْلَاهَا**[٤]**: مَنِيحَةُ العَنْزِ**) إلى أنْ قال: (**قَالَ حَسَّانُ: فَعَدَدْنَا**) إلى آخره: أمَّا (الخَصْلة) فبفتح الخاء، وهذا ظاهرٌ[٥] جدًّا، و(رَجَاءَ) و(تَصْدِيقَ): منصوبان، ونصبهما ظاهر، وأمَّا (حَسَّان) العادُّ؛ فهو ابنُ عطيَّة المذكورُ في السَّند، وهو حَسَّان بن عطيَّة، أبو بكر المحاربيُّ مولاهم، الدِّمشقيُّ، يروي عن أبي أمامة، وسعيدِ بن المسيَّب، وجماعةٍ، وعنه: الأوزاعيُّ وعبدُ الرَّحمن ابن ثابت ابن ثَوبان، وحَسَّان من أهل بيروت[٦]، وثَّقه أحمدُ[٧] وابنُ مَعِين[٨]، وكان من جلَّة التَّابعين إلَّا أنَّه قدريٌّ، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[الميزان ٤٧٩/١]، أثنى النَّاس عليه[٩]، وهو نبيلٌ عابدٌ، بقي إلى قريب الثَّلاثين ومئةٍ، وذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته» وقال: (من أفاضلِ أهل زمانه)[الثقات ٢٢٣/٦]، وذكره أحمدُ العِجْليُّ في «ثقاته»[٢٩١/١][١٠].

قوله: (**وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ**): تَقَدَّم أنَّ فيه لغتين؛ الإعجامَ والإهمالَ[ح١٢٣٩].

فائدةٌ: في كلام شيخنا أنَّ ابن بطَّال قال: (وقد بلغني عن بعض أهل عصرنا أنَّه طلبها في الأحاديث، فوجد حسابها يبلغ[١١] أزيدَ مِن أربعين خصلةً؛ فمنها: المنحة، وإطعامُ الجائع، وسقي الظَّمآن، ومنها: السَّلام على مَن لقيتَ، والتَّشميت، وإماطة الأذى عن الطَّريق، وإعانة الصَّانع، والصَّنعة لأخرق،

---

(١) انظر «تبصير المنتبه» (١١٨٣/٣).

(٢) انظر «معرفة الثقات» (٤٢١/٢).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢١٥/٣٤)، «تذهيب التهذيب» (٣٧٢/١٠).

(٤) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أعلاهنَّ).

(٥) في (ب): (وهو الظاهر).

(٦) زيد في (ب): (وحسان).

(٧) انظر «تاريخ دمشق» (٤٤٣/١٢).

(٨) انظر «تاريخ ابن مَعين» رواية الدارميِّ (ص٨٨).

(٩) في (ب): (أثنى عليه الناس).

(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/٦)، «تذهيب التهذيب» (٢٥٦/٢).

(١١) في (ب): (حسانها أنَّه تبلغ).

وإعطاء صلة الحبل، وإعطاء شِسْعِ النَّعل، وتؤنس الوَحشان، وفيه تأويلان: أنْ تؤنسه بالقول الجميل، والثَّاني: أنَّه أُريد به: المنقطعُ بأرض فلاة المستوحشُ بها؛ فتبلِّغه مكان الأنس، والأوَّل أشبه، وكشف الكَرْبة عن مسلم، وكون المرء في حاجة أخيه، وستر المسلم، والتَّفسح[(١)] لأخيك في المجلس، وإدخال السُّرور على المسلم، ونصر المظلوم، والأخذ على يد الظَّالم، والدِّلالة على الخير، والأمر بالمعروف، والإصلاح بين النَّاس، وقولٌ طيِّبٌ تردُّ به المسكين، وأنْ تُفرغ مِن دلوك في إناء المُستقي، وغرسُ المسلمِ وزرعُه؛ لقوله: «ما من مسلم يغرس...»، الحديث[(٢)]، والهديَّة إلى الجار، والشَّفاعة للمسلمين، ورحمةُ عزيزٍ ذَلَّ، وغنيٍّ قومٍ افتقر، وعالمٍ بين جهَّال، وعيادةُ المريض، والرَّدُّ على مَن يغتاب أخاك المسلم، ومصافحة المسلم، والتَّحابُ في الله، والتَّجالسُ في الله، والتَّزاورُ في الله، وعونُ الرَّجل للرَّجل في دابَّته فيحمله عليها أو يرفع له عليها متاعَه، وذكر النُّصح لكلِّ مسلمٍ)[(٣)]، قال شيخنا: (قلتُ: ومِن الخِصَال: [الحبُّ في الله، و] البغض في الله[(٤)]، والإعلام بالمحبَّة، وفي الإعلام بالبغض قولان). انتهى، وقد لخَّصتُ هذا مِن كلام شيخنا الشَّارح، وفي كلام شيخنا له[(٥)] دلائلُ مِن الأحاديث لم أذكرها[(٦)]، والله أعلم.

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: **حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ**: **عَنْ عَطَاءٍ**، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فُضُولُ **أَرَضِينَ**، فَقَالُوا: نُؤَاجِرُهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ وَالنِّصْفِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ؛ فَلْيَزْرَعْهَا **أَوْ لِيَمْنَحْهَا** أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى؛ **فَلْيُمْسِكْ** أَرْضَهُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ**): تَقَدَّم أوَّل الصَّفحة هذه[ح٢٦٣١]، وقبله مرارًا.

قوله: (**حَدَّثَنِي**[(٧)] **عَطَاءٌ**): تَقَدَّم أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، مرارًا.

---

(١) في (ب): (والتفسيح).

(٢) في (ب): (إلى آخره)، والحديث أخرجه البخاريُّ (٢٣٢٠)، ومسلم (١٥٥٣) من حديث أنس رضي الله عنه، وتمامه: (ما من مسلمٍ يغرس غرسًا أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلَّا كان له به صدقة).

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (٧/١٥٢-١٥٤).

(٤) في مصدره: (الحب في الله) فقط، وتمام الكلام يدلُّ على المثبت.

(٥) (له): ليس في (ب).

(٦) انظر «التوضيح» (١٦/٤٤٨-٤٥٢).

(٧) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (عَنْ)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (أَرَضِينَ): تَقَدَّم غير مرَّةٍ أنَّه بفتح الراء[(١)]، وأنَّه يجوز إسكانُها[ح٢٤٥٣، قبل ح٢٤٩٥].

قوله: (أَوْ لِيَمْنَحْهَا): تَقَدَّم أنَّه بفتح النُّون وكسرِها[ح٢٢٧].

٢٦٣٣- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: **جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ** فَسَأَلَهُ عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ! إِنَّ الهِجْرَةَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتُعْطِي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «**فَهَلْ تَمْنَحُ** مِنْهَا شَيْئًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَحْلُبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ **البِحَارِ**، فَإِنَّ اللهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

قوله: (**وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ**): هذا مُحَمَّد بن يوسف بن واقد الفِرْيابيُّ، أبو عبد الله، مولى بني ضبَّة، محدِّث قيساريَّة، عن فِطْرِ بنِ خليفة، وعُمَرَ بنِ ذرٍّ، وسُفيانَ، والأوزاعيِّ، وعنه: البخاريُّ، والجماعةُ بواسطة، والذُّهَليُّ، وابنُ وَارَةَ، وعاش اثنتين وتسعين سنةً، تُوُفِّيَ[(٢)] سنة (٢١٢هـ)، أخرج له الجماعة[(٣)]، وقد ذكرتُ ذلك، ولكن طال العهد به[ح٦٨]، وذكرتُ الفرقَ بينه وبين مُحَمَّدِ بن يوسف البُخاريِّ البِيْكَنديِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البخاريُّ عن البِيْكَنديِّ في أوائل هذا التَّعليق، فانظره[ح٦٨]، و(الأوزاعيُّ): تَقَدَّم في أوَّل[(٤)] هذه الصَّفحة[ح٢٦٣١] وقبله مرارًا، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، تَقَدَّم مرارًا، وكذا (**أَبُو سَعِيدٍ**): الصَّحابيُّ سعد بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ.

قوله: (**جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللهِ**[(٥)] ﷺ): هذا (الأعرابيُّ) لا أعرف اسمه.

قوله: (**فَهَلْ تَمْنَحُ**): تَقَدَّم أعلاه[(٦)] وقبله غير مرَّةٍ أنَّه بفتح النُّون وكسرها[ح٢٢٧]، وكذا تَقَدَّم (**البِحَارِ**): أنَّها[(٧)] البلاد؛ أي: لا هجرةَ عليك، و(البحار) بالموحَّدة، والحاء المهملة، قال ابن قُرْقُول: وفي (باب فضل المنحة): («فاعمل مِن وراء البحار»: كذا للكافَّة؛ يعني: بالموحَّدة، والحاء المهملة،

---

(١) في النسخ: (الضاد)، والمثبت من الموضع السابق قبل الحديث (٢٤٩٥)، ومن المواضع اللاحقة، وانظر «لسان العرب» مادة (أرض).

(٢) في (ب): (مات).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٢)، «تذهيب التهذيب» (٨/٣٤٥).

(٤) زيد في (ب): (ظاهر).

(٥) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٦) في (ب): (بظاهرها).

(٧) زيد في (ب): (الفررى)، وكان في (أ): (القرى)، وضُرِب عليه، وهو الذي تقدَّم في الحديث (١٤٥٢).

وعند أبي الهيثم: «التجار»، وهو وَهَمٌ، إنَّمَا هو «البحار» أي: من وراء القرى والمدن)[١]، والله أعلم.

قوله: (**لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا**): (يتِرَكَ): هو بكسر ثانيه، وفتح الرَّاء، والكاف: ضمير، ومعناه: لن ينقصك، أو لن يظلمك، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣٥][٢]، ورأيت بعضهم ذكرَ هذا، وقال أيضًا: (يَتْرُكَ)[٣]؛ يعني: بفتح المثنَّاة تحت، وإسكان المثنَّاة فوق، وضمِّ الرَّاء، وهذا شيءٌ لم أره لغيره، وما ضبطتُه أوَّلًا هو الَّذِي رأيتُهم ذكروه، وإنْ كان الآخَرُ معناه صحيحًا، والله أعلم.

٢٦٣٤- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ** قَالَ: حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَاكَ -يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ-: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَزُّ زَرْعًا فَقَالَ: «لِمَنْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: **اكْتَرَاهَا فُلَانٌ**، فَقَالَ: «**أَمَا إِنَّهُ** لَوْ مَنَحَهَا إِيَّاهُ؛ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وبُنْدار لقبٌ له، وقد قدَّمتُ ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم (**عَبْدُ الوَهَّابِ**): أنَّه ابنُ عبد المجيد ابن الصَّلْت بن عُبيد الله بن الحكم بن أبي العاصي الثَّقفيُّ الحافظ مُترجَمًا[ح٤٥٦]، وكذا (**أَيُّوبُ**): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وكذا تَقَدَّم (**عَمْرو**): أنَّه ابنُ دِينار المكِّيُّ.

قوله: (**اكْتَرَاهَا فُلَانٌ**): المكتري (فلانٌ) لا أعرف اسمه.

قوله: (**أَمَا إِنَّهُ**): تَقَدَّم الكلام عليها، وأنَّ (أمَا): للاستفتاح، و(إنَّ) بعدها: مكسورةٌ[ح٧٠].

٣٦- بابُ إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الجَارِيَةَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ بِهِ النَّاسُ، فَهْوَ جَائِزٌ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذِهِ عَارِيَةٌ، وَإِنْ قَالَ: كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ، فَهْوَ هِبَةٌ.

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذِهِ عَارِيَةٌ**) إلى آخره: قال شيخنا: (قال ابن بطَّال: ولا خلافَ بين العلماء -فيما علمت- أنَّه إذا قال له: أخدمْتُكَ هذه الجارية أو العبدَ، أنَّه قد وهب له خدمتَه، لا رقبتَه، وأنَّ الإخدامَ لا يقتضي تمليكَ الرَّقبة عند العرب، كما الإسكان[٤] لا يقتضي تمليكَ رقبة الدَّار، وليس ما استدلَّ به البخاريُّ مِن قوله: «فأخدَمَها هاجرَ» بدليل على الهِبَةِ، وإنَّما تصحُّ الهبةُ في

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٥٢).
(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٦٨).
(٣) انظر «التنقيح» (٢/٥٧٨).
(٤) في (ب): (العرب كالإسكان).

الحديث مِن قوله: «فأعطَوها هاجرَ»، فكانت عطيَّة تامَّة) إلى أنْ قال: (ولم يختلفِ العلماءُ أنَّه إذا قال: كسوتُكَ هذا الثَّوبَ مدَّةً يُسمِّيها؛ فله شرطه، فإنْ لم يذكر أَجَلًا، فهو هِبةٌ؛ لأنَّ لفظ الكسوة يقتضي الهِبَة؛ لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩]، ولم تختلفِ الأُمَّة أنَّ ذلك تمليكٌ[1] للطَّعام والثِّياب[ابن بطال٧/١٥٥]) انتهى[التوضيح١٦/٤٥٤].

٢٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةَ، فَأَعْطَوْهَا آجَرَ، فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: أَشَعَرْتَ أَنَّ اللهَ كَبَتَ الكَافِرَ وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً؟».

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، و(أَبُو الزِّنَادِ) بالنُّون: عبدُ الله بن ذَكْوانَ، و(الأَعْرَج): عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ/. [١/٣٢٤ب]

قوله: (هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةَ، فَأَعْطَوْهَا آجَرَ): تَقَدَّم الكلام على (سارة)، و(آجر)[2]، وأنَّها بالهمز[3] وبهاءٍ، وتَقَدَّم أنَّ الكافر اسمه صادوف، وقيل: سِنان بن عِلْوان، ويقال: عَمرو بن امرئ القيس بن بابليون[ح٢٢١٧]، وقد تَقَدَّم أنَّ (الوَلِيدَة): الجارية[4] الصَّبيَّة.

قوله[5]: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أسنده في (النِّكاح)[ح٥٠٨٤] وغيره[ح٣٣٥٨].

٣٧ - بابٌ: إِذَا حَمَلَ رَجُلًا عَلَى فَرَسٍ؛ فَهُوَ كَالعُمْرَى وَالصَّدَقَةِ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): قال شيخنا: (أظنُّه أبا حنيفة)، ثمَّ ذكر كلامًا عن ابن بطَّال، ومِن جملته: (فما كان من الحمل على الخيل تمليكًا للمحمول عليه بقوله: هو لك؛ فهو كالصَّدقة المنقولة

(١) في النُّسخ تبعًا لـ«التَّوضيح»: (تمليكًا)، وكُتِبَ عليها في (أ): كذا، والمُثبَت من «شرح ابن بطَّال» هو الصَّواب.
(٢) في غير (ت): (آجر) بلا واو.
(٣) في (ب): (بالهمزة).
(٤) زيد في (ب): (الصغيرة).
(٥) زيد في (ب): (مجزوم به)، وهو سبق نظرٍ.

إذا قُبِضَتْ؛ لأنَّها ملْكٌ للمُتصدَّق عليه، وما كان منها تحبيسًا[1] في سبيل الله؛ فهو كالأوقاف؛ لا يجوز فيها الرُّجوع عند جمهور العلماء، وخالف ذلك أبو حنيفة، وجعل الحبسَ باطلًا في كلِّ شيء، ولهذا قال البخاريُّ هنا: «وقال بعض النَّاس: له أنْ يرجع فيها» لأنَّه عنده حبسٌ باطلٌ راجعٌ إلى صاحبه[2] [التوضيح١٦/٤٥٦].

٢٦٣٦- حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّم أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وتَقَدَّم لماذا نُسِب، في أوَّل هذا التَّعليق[ح١]، وأنَّه أوَّلُ شيخٍ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصَّحيح»، وكذا تَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة[3].

قوله: (حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ): تَقَدَّم أنَّ معنى (حملت على فَرَس): أعطيتُه لمَن يجاهد عليه، وتَقَدَّم أنَّ اسم هذا الفَرَس الوَرْدُ، وأنَّه أهداه تميمٌ الدَّاريُّ له عليه الصلاة والسلام، فأعطاه النَّبيُّ ﷺ عُمرَ، فحمل عليه عُمرُ رجلًا من الصَّحابة لا أعرف اسمه، ليجاهد عليه[ح٢٦٢٣].

❋ ❋ ❋

(١) في (ب): (محتبسًا).

(٢) «شرح ابن بطَّال» (٧/١٥٦-١٥٧)، وانظر «الهداية» (٣/١٢٦١)، «المدونة الكبرى» (١٥/١٤١)، «روضة الطالبين» (٥/٣٧٨ وما بعدها)، «الفروع» (٤/٤٨٩).

(٣) زيد في (ب): (الإمام).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥١ - كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

١ - بابُ مَا جَاءَ فِي البَيِّنَةِ عَلَى المُدَّعِي

لِقَولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: ١٣٥].

(كِتَابُ الشَّهَادَاتِ) إلى (الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ)(١).

تنبيهٌ: الحديث الَّذي رويناه في «جزء البانياسيِّ» عاليًا أَخْبَرنا به غير واحد من شيوخنا؛ منهم: الأوحد البارع الأديب بدرُ الدين أبو مُحَمَّد الحسن بن المحدِّث الأوحد أبي القاسم عمر بن الحسن ابن حبيب، وبالمجلس الأخير منه الأصيلُ نورُ الدِّين محمود بن عليِّ بن مُحَمَّد بن عبد العزيز بن أبي جرادة -متفرِّقَين- قالا: أَخْبَرنا علاء الدِّين باي برس بن عبد الله العديميُّ المجديُّ -قال الأوَّل حضورًا- قال: أَخْبَرنا أبو إسحاق إبراهيمُ بن عثمان بن يوسف بن أيُّوب الكاشغريُّ: أَخْبَرنا أبو الفتح مُحَمَّد بن عبد الباقي بن أحمد ابن البطِّيِّ وأبو الحسن عليُّ بن عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد(٢) ابن تاج القرَّاء

(١) كذا في هامش (أ) مستدركًا مصحَّحًا، وكان فيه: (كتاب الصلح) ثمَّ وضع فوقه (نسخة)، وكذا في هامش (ت): (نسخة: كتاب الصلح).

(٢) في النسخ: (علي بن محمد بن عبد الرحمن)، والمثبت من «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٤٧٨).

-مُوحَّدَين(١)-: أَخْبَرنا مالك بن أحمد البانياسيُّ -والجزءُ به(٢) مشهورٌ-: أَخْبَرنا أبو الحسن أحمد ابن موسى المُجبِّر: حدَّثنا إبراهيم بن عبد الصَّمد: [حدَّثنَا أبي: حدَّثنَا عمِّي إِبْرَاهِيم ابن مُحَمَّد، عَن عبد الصَّمد بن عَليٍّ ابن عبد الله بن عَبَّاس، عَن أَبِيه، عَن جدِّه](٣).

[وأَخْبَرنا به أيضًا الشَّيخ المُسنِد(٤) الصَّالح أبو الفضل مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الباقي الحلبيُّ -خادم السَّادة الصُّوفيَّة والده-: أَخْبَرنا به أبو سعيد سنقرُ بن عبد الله القضائيُّ: أَخْبَرنا به الأشياخ الخمسة البغداديُّون؛ أبو مُحَمَّد عبد اللَّطيف بن يوسف، وأبو يوسف عبد اللَّطيف بن مُحَمَّد بن حمزة القُبَيطيُّ، وأبو تمَّام عليُّ بن أبي الفِخَار بن أبي منصور(٥) الهاشميُّ، وأبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن السَّبَّاك، وأبو مُحَمَّد بن أبي السَّعادات الحماميُّ؛ قالوا: أَخْبَرنا أبو الفتح ابن البطِّيِّ به(٦).

قال شيخنا: وأَخْبَرنا به باي برس العديميُّ: أَخْبَرنا الكاشغريُّ بسماعه المذكور أوَّلًا](٧) قال: قال رسول الله ﷺ: «أكرموا الشُّهود؛ فإنَّ الله يستخرج بهم الحقوق، ويدفع بهم الظُّلم»، هذا حديث غير محفوظ؛ أحمد بن مُحَمَّد بن موسى بن الصَّلت المُجَبِّر -بالجيم، والموحَّدة مُشدَّدٌ ومخفَّف- شيخ البانياسيِّ: ضعَّفه البرقانيُّ، وقوَّاه غيره، قال الخطيبُ: (سمعت البرقانيَّ يقول: ابنا الصَّلت ضعيفان، وسمعت حمزة بن مُحَمَّد بن طاهر يقول: كان ديِّنًا صالحًا، وسمعت عبد العزيز الأزجيَّ يقول: عَمَد ابنُ الصَّلت إلى كتب ابن أبي الدُّنيا فحدَّث بها عن البرذعيِّ، ولم تكن عند البرذعيِّ). انتهى [تاريخ بغداد ٥/٩٤].

وإبراهيم بن عبد الصمد الهاشميُّ العبَّاسيُّ، قال أبو الحسن عليُّ بن لؤلؤ الورَّاق: (رحلت إليه؛ لأسمع منه «المُوَطَّأ»، فلم أرَ له أصلًا صحيحًا، فتركتُه وخرجتُ)، قال الذَّهبيُّ: (وقع لنا «جزء

---

(١) (موحدين): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (البانياسي قوله).

(٣) ما بين معقوفين بياض في (ب)، وفي (أ): (حدَّثنَا عمِّي: حدَّثنَا عمر بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد، عَن عبد الصَّمد بن عَليِّ بن عبد الله بن عَبَّاس، عَن أَبِيه، عَن جدِّه)، وضُرِب عليه في (أ) وكتب فوقه: (تقرأ الفرجة)، وكُتِب في هامشه: (يحرَّر هذا السند)، وضُرِب عليه أيضًا؛ ولا بدَّ من ذكره، والمثبت من «البدر المنير» (٩/٦١٩).

(٤) (المسند): ليس في (ب).

(٥) في النسخ: (تمام)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٩٠).

(٦) (به): ليس في (ب).

(٧) ما بين معقوفين جاء في (ب) في نهاية هذه الفقرة، وعليه في (أ) علامة التَّقديم.

البانياسيِّ» من حديثه عاليًا و«المُوَطَّأ»، و[1]لا بأس به، مات سنة «٣٢٥هـ»)[2].

وعبد الصَّمد بن عليِّ بن عبد الله بن العبَّاس الهاشميُّ قال الذَّهبيُّ: (الأمير، عن أبيه بحديث: «أكرموا الشُّهود»، وهذا مُنكَرٌ، وما عبد الصَّمد بحجَّةٍ، لعلَّ الحُفَّاظ إنَّما سكتوا عنه مداراةً للدَّولة). انتهى [الميزان ٢/٦٢٠].

وقال شيخنا المؤلِّف في «شرح المنهاج»: (وإبراهيم[3] وعبد الصَّمد[4] ضعَّفهما[5] العُقيليُّ) انتهى، والله أعلم[6].

قوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى[7]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم﴾ [البقرة: ٢٨٢]...) إلى[8] (﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]) -يعني: في الآية التي بعد آية الدَّين وهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ...﴾؛ الآية [النساء: ١٣٥]-: قال ابن المُنَيِّر: (وجه الاستدلال بالآي على التَّرجمة: أنَّ المُدَّعي لو كان مُصدَّقًا بلا بيِّنة؛ لم تكن حاجة إلى الإشهاد ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها، فالإرشادُ إلى ذلك يدلُّ على الحاجة إليه، وفي ضمن ذلك أنَّ البيِّنة على المُدَّعِي). انتهى [المتواري ٣٠٨].

٢- بابٌ إِذَا عَدَّلَ رَجُلًا فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قال: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا

٢٦٣٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُس. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ وَابْنُ المُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيًّا وَأُسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ؛ فَقَالَ: أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ: إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ

(١) زيد في (ب): (قال الذهبي).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (١/٤٦).

(٣) يعني: إبراهيم بن محمد، انظر «الضعفاء الكبير» (١/٦٤).

(٤) انظر «الضعفاء الكبير» (٣/٨٤).

(٥) في (ب): (يتعقبهما).

(٦) انظر «البدر المنير» (٩/٦١٨-٦٢١).

(٧) هكذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي (ق): (لقوله ﷻ)، وهي رواية لأبي ذرٍّ أيضًا؛ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٨) زيد في (ب): (قوله).

فَتَأْكُلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يَعْذِرُنَا مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي؟ فَوَاللهِ؛ ماعَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا».

قوله: (حَدَّثَنَا يُونُسُ(١)): هو(٢) ابنُ يزيدَ الأيليُّ، تَقَدَّم.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُس عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، ويأتي مُسنَدًا موصولًا[ح٤٧٥٠]، و(يونس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، تَقَدَّم أعلاه، و(ابنُ شهابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، العالمُ المشهورُ.

قوله: (حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا(٣)): سأذكر مَن أهلُ الإفك قريبًا في(٤) حديثها[ح٢٦٦١].

قوله: (حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ): (استلْبثَ) أي: أبطأ وتأخَّر، فـ(الوحيُ) على هذا التَّفسير مَرفوعٌ فاعلٌ، ورأيت في نسخةٍ صحيحةٍ (الوحيَ) بالنَّصب بالقلم، وصحَّح عليه مرَّتين، وعُمِل في الهامش: (الوحيُ) مرفوعًا بالقلم، وكُتِبَ عليه: (دار الذَّهب)، والظَّاهر أنَّ المراد: نسخةٌ معروفةٌ بـ«البخاريِّ» بمكانٍ ببغداد يقال له: دار الذَّهب، وعلى هذه النُّسخة التي فيها النَّصب(٥) يكون (استلبث) معناه: استبطأ الوحيَ.

قوله: (أَهْلَكَ): هو بالنَّصب، أي: الزم أهلَك، ويجوز رفعه، أي: هم أهلُك، أي: العفائف.

قوله: (وَقَالَتْ بَرِيرَةُ): تَقَدَّم بعضُ ترجمتها ﵂(٦)[ح٤٥٦]، وسأذكر فِيهِ إشكالًا فيما يأتي في حديثها المُطوَّل[ح٢٦٦١].

قوله: (إِنْ رَأَيْتُ): هي بكسر الهمزة، وإسكان النُّون، نافيةٌ، أي: ما رأيتُ.

قوله: (أَغْمِصُهُ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ غين معجمة ساكنة، ثمَّ ميم مكسورة، ثمَّ صاد مهملة، وهاء الضَّمير، أي: أعيبُه.

قوله: (حَدِيثَةُ السِّنِّ) أي: صغيرة السِّنِّ، وسيأتي تاريخ الغَزاة التي اتَّفق فيها حديث الإفك، وعائشة تُوُفِّيَ عليه الصلاة والسلام وعمرها ثماني عشرة(٧) سنة، وأُدخِلت عليه وهي بنت تسعٍ؛ فانظر مِن تاريخ

(١) هكذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (ثوبان).

(٢) زيد في (ب): (يونس).

(٣) هكذا في النُّسختين، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، و(ما قالوا): ليس في رواية «اليونينيَّة»، وضُرِب عليها في (ق).

(٤) في (ب): (من).

(٥) في النُّسختين: (لنصب)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٦) في (أ): (عنه).

(٧) في النُّسختين: (ثمانية عشر)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

الغزوة كم عمرها إذ ذاك(١)، وسأذكر قريبًا تاريخ الغزوة في حديث الإفك[ح٢٦٦١].

قوله: (الدَّاجِنُ): هي بدال مهملة، وبعد الألف جيمٌ مكسورةٌ، ثمَّ نون؛ وهو ما يألف البيوتَ مِن الحيوان.

قوله: (وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا): هذا (الرَّجل) يأتي قريبًا أنَّه صفوان بن المُعَطَّل، وأذكر بعض ترجمته رضي الله عنه[ح٢٦٦١].

٣- بابُ شَهَادَةِ المُخْتَبِئِ

وَأَجَازَهُ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِالكَاذِبِ الفَاجِرِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ: السَّمْعُ شَهَادَةٌ.

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ(٢) يَقُولُ: لَمْ يُشْهِدُونِي عَلَى شَيْءٍ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ كَذَا وَكَذَا.

قوله: (بَابُ شَهَادَةِ المُخْتَبِئِ(٣)): هو بهمزةٍ في آخره، وهو معروفٌ، ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب، ثمَّ قال: (موضعُ الدَّليل من حديث زوجة رِفاعة أنَّ خالدًا نقل عنها، وأنكر عليها بمجرَّد سماع صوتها وإن كان شخصُها مُحتَجِبًا عنه، وهذا حاصل شهادة المُختَبِئِ). انتهى[المتواري٣٠٩].

قوله: (وَأَجَازَهُ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ): هو بضَمِّ الحاء المهملة، وفتح الرَّاء المخفَّفة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة(٤)، ثمَّ ثاء مثلَّثة، وهو عَمرو بن حُرَيْث بن عَمرو بن عثمان بن عبد الله بن عُمر بن مخزوم، صحابيٌّ مشهورٌ، له روايةٌ، وعُمِّر دهرًا، وأخرج له الجماعةُ، وأحمدُ في «المسند»(٥).

ولهم شخصٌ آخرُ يقال له: (عَمرو بن حُرَيْث)، ذكره أبو يعلى بعد المخزوميِّ الَّذِي ذكرتُه، روى عنه: أبو هانئ حُمَيدٌ الخولانيُّ في الرِّفق بالخادم، قال ابنُ مَعِين: (مُرسَلٌ)(٦)، قال الذَّهبيُّ:

(١) سيذكر المؤلِّف أنَّ تاريخ غزاة بني المصطلق مختلف فيه، منهم من قال: سنة ست، ومنهم من قال: سنة أربع، ومنهم من قال: سنة خمس، وعليه فيكون عمر عائشة رضي الله عنها في هذه الغزوة على القول الأول ثلاث عشرة سنة، وقِسْ عليه.

(٢) في هامش الأصل: (في أصلنا الشامي: «وكان الحسن»، انتهى، وعزاه ابن الملقِّن إلى الحسن، كتبه أبو ذرٍّ)، وفي «اليونينيَّة»: (وكان الحسن).

(٣) هكذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (المختبي) بياءٍ.

(٤) (ساكنة): سقط من (ب).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٩)، «تهذيب الكمال» (٢١/٥٨٠)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٠٤).

(٦) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٤/٤٤٧).

(رواه ابنُ حِبَّان في «الأنواع»[ح٤٣١٤]). انتهى[تجريد١/٤٠٤]، لم يخرِّج له أحدٌ من أصحاب الكتب السِّتَّة، والله أعلم[1].

قوله: (وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) إلى آخره: تَقَدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل الشَّعبيُّ؛ بفتح الشين المعجمة، وأمَّا (ابن سِيرِينَ) فهو مُحَمَّد بن سيرين، الإمامُ المشهورُ، وقد ذكرتُ بني سيرين في أوَّل هذا التَّعليق وبناتِه[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠]، وأمَّا (عَطَاء) فهو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تَقَدَّم، و(قَتَادَة): هو ابن دِعامة.

٢٦٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ الأَنْصَارِيُّ يَؤُمَّانِ النَّخْلَ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ طَفِقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، وَهُوَ يَخْتِلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنِ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، وَابْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ -أَوْ: زَمْزَمَةٌ- فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: أَيْ صَافِ؛ هَذَا مُحَمَّدٌ، فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ تَرَكَتْهُ؛ بَيَّنَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): الحَكَم بن نافع، تقدَّم مرارًا[2]، وكذا (شُعَيْبٌ): ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

[١/٣٢٥أ] قوله: (يَؤُمَّانِ) أي: يقصدان/.

قوله: (ابْنُ صَيَّادٍ): تَقَدَّم الكلام عليه في (الجنائز)[ح١٣٥٤].

قوله: (وَهُوَ يَخْتِلُ) أي: يأخذ في غفلة، وقد تَقَدَّم[ح١٣٥٥].

قوله: (رَمْرَمَةٌ، أَوْ زَمْزَمَةٌ): تَقَدَّم الكلام على الرِّوايات في ذلك في (الجنائز)[ح١٣٥٥].

قوله: (فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ): أمُّه لا أعرف اسمها.

٢٦٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ القُرَظِيِّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزَّبِيرِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٠٤)، «الإصابة» (٤/٥٣١).

(٢) (تقَدَّم مرارًا): مثبت من (ب).

عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»، وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَهُ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي بِالبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ؛ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟!

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ[1] سُفْيَانَ): الظَّاهر من كلام المِزِّيِّ: أنَّه ليس بأبي بكر ابن أبي شيبة[2]، ومسلمٌ رواه عن أبي بكر ابن أبي شيبة عن سُفيان -هُوَ ابن عيينة- [م١٤٣٣]، وكذا ابنُ ماجه [ق١٩٣٢]، والله أعلم، [فالظَّاهر لي: أنَّه المُسنَديُّ، والله أعلم][3]، وقد قَدَّمتُ أنَّ (سُفْيَان): هو ابنُ عُيَينة، وتَقدَّم أنَّ (الزُّهْرِيَّ): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ القُرَظِيِّ): (امرأة رِفاعة): هي تُميمة بنت وهب[4]، وهي بفتح المثنَّاة فوق وضمِّها، وقيل: اسمها عائشة بنت عبد الرَّحمن، وقيل: سُهَيمة، وقيل: الغُمَيصاء، وقيل: أُمَيمة بنت الحارث[5]، و(رِفاعة): هو ابن سَمْوَال؛ بالمهملة المكسورة والمفتوحة، وقيل: رِفاعة بن رِفاعة، خال صفيَّة أمِّ المؤمنين، وهو صحابيٌّ رضي الله عنه[6].

قوله: (فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ): هو بفتح الزَّاي، وكسر الموحَّدة بلا خلاف، وجدُّه: باطا، كذا المشهور: أنَّ هذا هو الَّذِي تزوَّج امرأةَ رِفاعة، وكذا ذكره ابنُ عبد البَرِّ[7] وغيرُه[8]، والزَّبِيرُ وباطا: يهوديَّان، وعبد الرَّحمن: صحابيٌّ مشهورٌ، والزَّبير: هو اسم الجبل الَّذِي كلَّم اللهُ عليه موسى[9] عليه السلام[10]، وقصَّة الزَّبِير مَع ثابت بن قيس بن شَمَّاس مشهورةٌ، ذكرها ابن إسحاق، وآخر ذلك: (قدَّمه ثابت، فضرب عنقه) في قصَّة بني قريظة[11]، والله أعلم، وقال ابنُ منده وأبو نُعَيم: (هو عبد الرَّحمن ابن الزَّبِير بن زيد بن

(١) هكذا في النُسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٣٧).

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) في غير موضعه.

(٤) (وهب): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨٤٣-٨٤٤)، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/٢٣٣).

(٦) انظر «أسد الغابة» (١/٨١).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٤٥٥).

(٨) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٦٧٩).

(٩) (عليه موسى): سقط من (ب).

(١٠) انظر «معجم البلدان» (٣/١٣٢).

(١١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٦٦-٢٦٧).

أميَّة بن زيد بن مالك بن عوف بن عَمرو بن عوف بن مالك بن الأوس)[(١)].

قوله: (مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ): (الهُدْبَة) بضَمِّ الهاء، وإسكان الدال المهملة، ثمَّ بالموحَّدة المفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: هي طرف الثَّوب ممَّا يلي طُرَّته.

قوله: (حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ) إلى آخره: (العُسَيْلة): تصغير (عسل)، وكُنِّي بها عن لذَّة الجماع، وكأنَّه أراد: لعقة عسل؛ فأنَّث، وإلَّا؛ فالعَسل مذكَّر، وقياسه: عُسَيل، وقيل: بل أنَّث على معنى: النُّطفة، وقيل: إنَّ العَسلَ يُؤنَّث ويُذكَّر[(٢)]، وفي «النَّسائيِّ» عن عائشة مرفوعًا: «العُسيلة: الجماع»[(٣)].

٤- بابٌ: إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَوْ شُهُودٌ بِشَيْءٍ، فَقَالَ آخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ؛ يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ

قَالَ الحُمَيْدِيُّ: هَذَا كَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى فِي الكَعْبَةِ.

وَقَالَ الفَضْلُ: لَمْ يُصَلِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ بِلَالٍ.

كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفٍ وَخَمْسِ مِئَةٍ؛ يُقْضَى بِالزِّيَادَةِ.

قوله: (بَابٌ: إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَوْ شُهُودٌ بِشَيْءٍ...) إلى آخر التَّرجمة: سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (وجه مطابقة حديث عقبة للتَّرجمة أنَّه صلى الله عليه وسلم رتَّب على قول المُثبِتَةِ للرَّضاع إرشادَه للفراق[(٤)] وإلى التزام الورع ورفع الشُّبهة، ولولا ذلك؛ لأبقى النِّكاح على ما كان تغليبًا لقول[(٥)] النَّافي[(٦)]، ووقع للشَّارح في هذا وَهَمٌ؛ فتأمَّله). انتهى [المتواري٣١٠].

قوله: (يُحْكَمُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله[(٧)].

قوله: (وَقَالَ[(٨)] الحُمَيْدِيُّ): تَقدَّم أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير مرارًا.

---

(١) «معرفة الصحابة» لأبي نُعيم (١٨٤٤/٤)، وانظر «أُسد الغابة» (٣٤١/٣)، وقال ابنُ حجر في «الإصابة» (٣٩٨/٢): (يحتمل أن يكون نُسِب إلى زيد بالتبنِّي؛ لصنيع الجاهليَّة، وإلَّا؛ فالزَّبير بن باطيا معروفٌ في بني قريظة).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤١/٥).

(٣) لم أقف عليه في «المجتبى» و«السنن الكبرى»، وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٢/٦).

(٤) هكذا في النُّسخ: (للفراق).

(٥) في النُّسخ: (ما كان فعلمنا القول)، وفوقها في (أ) و(ت): (ظ ظ) يعني: (يُنظر)، وهو تحريفٌ، والمثبت من مصدره.

(٦) في (ب): (الباقي)، وهو تصحيفٌ.

(٧) هذه الفقرة تأخَّرت في (ب) بعد فقرتين، وعليها في (أ): علامة تقديم وتأخير.

(٨) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال) بلا واو.

قوله: (**كَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ**) إلى آخره: هذا كلام حسن، وقال السُّهيليُّ في (غزوة الفتح) لمَّا ذكر حديث بلال في أنَّه عليه الصلاة والسلام صلَّى في البيت، وحديث الفضل في أنَّه لم يصلِّ، وأنَّ النَّاس أخذوا بقول بلال؛ لأنَّه مُثبِتٌ وذاك نافٍ... إلى أنْ قال: (ولكن روايتا[(١)] ابن عبَّاس وبلال صحيحتان؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام[(٢)] دخلها يوم النَّحر، فلم يصلِّ، ودخلها من الغد، فصلَّى، وذلك في حجَّة الوداع، وهو حديثٌ مرويٌّ عن ابن عُمر بإسنادٍ حسنٍ، خرَّجه الدَّارقطنيُّ[ح١٧٢٩]، وهو من فوائده). انتهى[الروض٤/١٠١]، والذي أعرف أنَّه عليه الصلاة والسلام من حين طاف للإفاضة يوم النَّحر؛ لم يرجع إلى مكَّة إلَّا في الوداع، وقد تَقَدَّم ذلك[(٣)] في الرَّدِّ على أبي حسَّان في (الحجِّ)[قبل ح١٧٣٢]، والله أعلم.

قوله: (**يُقْضَى**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٦٤٠ - **حَدَّثَنَا حِبَّانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكِ أَرْضَعْتِنِي وَلَا أَخْبَرْتِنِي، فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ يَسْأَلُهُمْ فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا أَرْضَعَتْ صَاحِبَتَنَا، فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِالمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فَفَارَقَهَا، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حِبَّانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): أمَّا (حِبَّان) فإنَّه بكسر الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة، وقد تَقَدَّم مَن هو[(٤)] بكسرٍ في «الصَّحيحين» و«المُوَطَّأ»[ح٥٧٤، ٨٣٨]؛ وهم: حِبَّان بن عطيَّة، له ذكرٌ في «البخاريِّ» في قصَّة حاطب[ح٦٩٣٩]، وحِبَّان -هذا- ابن موسى السُّلَميُّ المروزيُّ[(٥)]، روى عنه: البخاريُّ ومسلمٌ[(٦)]، وحِبَّان ابن العَرِقَة[(٧)]، له ذكرٌ في «البخاريِّ»[خ٤١٢٢] و«مسلم»[م١٧٦٩] في رمي سعد بن[(٨)] مُعاذ يوم

---

(١) في (أ) و(ق) و(ي): (رواية).

(٢) زيد في (ب): (من حين طاف للإفاضة يوم النَّحر لم يرجع إلى مكة إلَّا في الوداع)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٣) زيد في (ب): (انتهى).

(٤) (هو): ليس في (ب).

(٥) زيد في (ب): (له)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤).

(٧) زيد في (ب): (هو).

(٨) ضُبِطَ في (أ): (سعدَ بنَ)، ولا يصحُّ، إلَّا أن يكون: (في رَمْيِه سعدَ بنَ معاذ).

الخندق، هلك حِبَّان على كفره، وابنُ موسى: يجيء غيرَ منسوب -كهذا الموضع- عن عبد الله؛ وَهُوَ ابن المبارك.

قوله: (**عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ**): تَقَدَّم الكلام عليه، وكذا (**ابْنَةً أَبِي إِهَابٍ**)، وأنَّ اسمها غَنِيَّة، وفي بعض طرقه: (زينب)، وعلى أبيها (**أَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ**)، وأنَّ المرأةَ الشَّاهدةَ أَمَةٌ، ولا أعرفها، وكذا قوله: (**وتَزَوَّجَتْ**[١] **زَوْجًا غَيْرَهُ**)، تَقَدَّم كلُّ ذلك في (كتاب العلم)[ح٨٨].

٥ - بابُ الشُّهَدَاءِ العُدُولِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وَ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٦٤١ - **حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ**: حَدَّثَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُتْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا؛ **أَمِنَّاهُ** وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا؛ **لَمْ نَأْمَنْهُ** وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه أبو اليمان، وأنَّ (**شُعَيْبًا**): هو ابنُ أبي حمزة، وأنَّ (**الزُّهْرِيَّ**): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله (**أَمِنَّاهُ**): هو بكسر الميم، مُشدَّد النُّون، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**لَمْ نَأْمَنْهُ**[٢]): هو بفتح الميم، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

٦ - بابٌ: تَعْدِيلُ كَمْ يَجُوزُ؟

٢٦٤٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِجَنَازَةٍ**، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا -أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ-، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ قُلْتَ لِهَذَا: وَجَبَتْ، وَلِهَذَا: وَجَبَتْ، فَقَالَ: «شَهَادَةُ القَوْمِ، المُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ».

---

(١) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَنَكَحَتْ).

(٢) في النُّسخ: (لم يأمنه)، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (مُرَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ[(١)] ﷺ بِجَنَازَةٍ): (مُرَّ): هو[(٢)] مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو لازم، والبناء من اللَّازم لا يجوز إلَّا عند سيبويه، وهذه[(٣)] (الجنازة) لا أعرف صاحبها، وقد تَقَدَّم ذلك أيضًا[ح١٣٦٧]، وكذا الثَّانية.

٢٦٤٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الفُرَاتِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، **عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ** قَالَ: أَتَيْتُ المَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ، **فَمَرَّتْ جِنَازَةٌ** فَأُثْنِيَ خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى فَأُثْنِيَ خَيْرًا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِيَ شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقُلْتُ: مَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ؛ أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ»، قُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وَثَلَاثَةٌ»، قُلْتُ: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ»، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الوَاحِدِ.

قوله: (عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ): هو ظالم بن عَمرو، ويقال بالعكس، ويقال: عَمرو بن سفيان، وقال الواقديُّ: (عُوَيمر بن ظُوَيلم)، الدِّيليُّ، ويقال: الدُّؤليُّ، عن عُمرَ، وأُبيٍّ، وعليٍّ، ومعاذٍ، وأبي ذرٍّ، والزُّبيرِ، وأبي موسى، وجماعةٍ، وعنه: ابنُه أبو حرب، ويحيى بنُ يَعْمَر، وعبدُ الله بن بُرَيدة، وغيرُهم، قال أحمدُ العِجْليُّ: (ثقةٌ، وهو أَوَّل مَن تكلَّم في النَّحو)[معرفة الثقات١/٤٨٤]، وقال الواقديُّ: (أسلم على عهد النَّبيِّ ﷺ، وقاتل مَع عليٍّ يوم الجمل)، قال ابنُ مَعِين وغيرُه: (هلك في طاعون الجارف سنة «٦٩هـ»)[تاريخ دمشق٢٥/٢١٠]، كان مِن وجوه الشِّيعة، قرأ القرآن على عليٍّ رضي الله عنه، وهو أَوَّلُ مَن وضع مسائلَ النَّحْوِ[(٤)] بإشارة عليٍّ، [فلمَّا] عرضها عليه؛ قال: (ما أحسنَ هذا النَّحوَ الَّذِي نحوتَ! فمِن ثَمَّ سُمِّي النَّحْوُ نَحوًا)، أخرج له الجماعة[(٥)].

قوله: (فَمَرَّتْ جِنَازَةٌ): صاحبُ هذه لا أعرف اسمه[(٦)]، وكذا التي بعدها، والثَّالثة، والله أعلم.

---

(١) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٢) (هو): ليس في (ب).

(٣) في النُّسختين: (وهذا)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) انظر الأوائل للعسكري ص (٣٧١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧)، «تذهيب التهذيب» (١٠/١٨٢).

(٦) في (ب): (لا أعرفها اسم صاحبها).

٧- باب الشَّهَادَةِ عَلَى الأَنْسَابِ، وَالرَّضَاعِ المُسْتَفِيضِ، وَالمَوْتِ القَدِيمِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ».

وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ.

قوله: (بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الأَنْسَابِ، وَالرَّضَاعِ المُسْتَفِيضِ، وَالمَوْتِ القَدِيمِ): هذا الباب عقده الإمام البخاريُّ لشَهادة الاستفاضة، والمُعتبَر في الاستفاضة: يشترط أنْ يسمعه مِن جمعٍ كَثِيرٍ يقع العلمُ أو الظَّنُّ القويُّ بخبرهم ويُؤمَن تواطؤُهم على الكذب، وهذا الَّذِي رجَّحه الماورديُّ/، وابنُ الصَّبَّاغ، [١/٣٢٥ب] والغزاليُّ، وهو أشبه بكلام الشَّافعيِّ، والثَّاني: يكفي عدلان، اختاره أبو حامد وأبو حاتم، ومال إليه الإمامُ[(١)]، والثالث: يكفي خبر واحدٍ إذا سكن القلب إليه، حكاه السَّرخسيُّ وغيره؛ فعلى الأوَّل: ينبغي ألَّا تُشترَط العدالةُ ولا الحريَّة والذُّكورةُ[(٢)].

وفيما تُقبَل شهادة الاستفاضة: اختُلِف في عدده، وأجمعُ ما رأيتُ فيه كلامَ الإمام صلاح الدين العلائيِّ شيخ شيوخي في «قواعده» قال: (نقلت ممَّا انتُقِي من تعليق القاضي صدر الدين مَوهوبٍ الجزريِّ: يُشهَدُ بالسَّماع في اثنين وعشرين موضعًا؛ وهي النَّسبُ، والموتُ، والنِّكاح، والولاء، وولاية الوالي، وعزلُه، والرَّضاع، وتضرُّر الزَّوجة، والصَّدقات، والأشربة القديمة[(٣)]، والأحباس، والتَّعديل، والتَّجريح لمَن لم يدركه الشَّاهدُ، والإسلام، والكفر، والرُّشد، والسَّفه، والحمل، والولادة، والحريَّة، والقسامة[(٤)])، قال: (ولم أرها هكذا مجموعةً لغيره، فأمَّا النَّسب؛ فمُتَّفقٌ عليه، وفي النَّسب إلى الأمِّ وجهان؛ أصحُّهما[(٥)]: الجواز، وفي العتق والولاء والوقف والزَّوجيَّة خلافٌ، والأصحُّ: الجواز أيضًا، وفي الموت كذلك، والأظهر: القطع بالجواز فِيْهِ، وأمَّا المُلْك؛ ففي الشَّهادة بِهِ بمجرَّد الاستفاضة وجهان؛ قال الرَّافعيُّ: أقربُهما إلى إطلاق الأكثرين: الجوازُ؛ كالنَّسب، والظاهر: أنَّه لا يجوز ما لم ينضمَّ إليه اليد أو التَّصرُّف[(٦)]، وبقيَّة الصُّور فيها الخلاف أيضًا؛ لأنَّها داخلةٌ فيما تتوفَّر الطِّباع على إشاعته،

---

(١) يعني: الإمام الجويني، وانظر «نهاية المطلب» (١٨/٣١٦).

(٢) انظر «الحاوي» (٢٠/١٤١-١٤٢)، «الوسيط» (٧/٣٧٣)، «روضة الطالبين» (١١/٢٦٨).

(٣) في (ب): (والأشربة، والبدعة).

(٤) انظر «الأشباه والنظائر» للسيوطيِّ (٢/٨٣٤).

(٥) في (ب): (وجهان؛ أحدهما وهو الأصح).

(٦) انظر «الشرح الكبير» (١٣/٧٢).

وقد حكى الغزاليُّ [في] جوازِ الشَّهادة بها بالتَّسامع[١] الخلافَ[٢]، ومنه أيضًا: الغصب، ذكر الماورديُّ في «الأحكام السُّلطانيَّة» أنَّه يثبت بالاستفاضة، والدَّين أيضًا، حكى الهرويُّ في «الإشراف» وجهًا أنَّه يثبت بها، وفي كلام ابن الصَّبَّاغ ما يقتضيه، ولم يُذكَر فيما تَقَدَّم هذان، والمراد بالقسامة: ثبوت اللَّوث، وليس فِيْهِ خلاف، فإنَّه يثبُت بقولِ عدلٍ واحدٍ، وبشهادة العبيد والنِّساء، وكذلك بقول الفسقة والصِّبيان الكفَّار على الأصحِّ[٣]، ويجوز أنْ يكون المراد بما تَقَدَّم: أنَّ مَن سمع مِن هؤلاء يجوز أنْ يشهد باللَّوث، والله أعلم[٤]). انتهى، والذي ذكره إحدى وعشرون صورةً، ولعلَّه سقط له: الملك، ويدلُّ لذلك تفصيلُه له، والله أعلم.

قوله: (**وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ**): أمَّا (أبو سلمة) فعبد الله بن عبد الأسد بن هلال المخزوميُّ، أحدُ السَّابقين، وأمُّه بَرَّةُ بنت عبد المطَّلب عمَّةُ النَّبيِّ ﷺ، وهو أخوه من الرَّضاعة، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، ثمَّ تُوُفِّيَ بعدها، روى عن رسول الله ﷺ في الاسترجاع عند المصيبة[٥]، وعنه: أمُّ أولاده أمُّ سلمة أمُّ المؤمنين[٦].

وأمَّا (ثُوَيْبَة) فهي بضَمِّ الثاء المثلَّثة، وفتح الواو، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، واختُلِف في إسلامها، كذا قال بعضُ الحُفَّاظ، وكذا ذكرها الذَّهبيُّ في «تجريده»، فقال: (ثُوَيْبَة مولاة أبي لهب، يقال: أسلمت، وقد أرضعتِ النَّبيَّ ﷺ)[التجريد٢/٢٥٣]، تُوُفِّيَت سنة سبع من الهجرة[٧].

فائدةٌ: المراضع اللَّاتي أرضعن رسول الله ﷺ: ثُوَيْبَة هذه، وحليمة بنت[٨] أبي ذُؤَيبٍ السَّعديَّة زوج الحارث بن عبد العُزَّى، وقد اختُلِف في إسلامها، فقال الحافظ عبد المؤمن بن خَلَف:

---

(١) في النسختين: (بالتسايع)، وكُتِب فوقها في (أ): (كذا)، ولعله أراد: (التشايع)، يقال: تشايع الأمر؛ إذا شاع، ولعلَّ المثبت الموافق للمصادر هو الأولى.

(٢) انظر «الوسيط» (٧/٣٧٣).

(٣) انظر «نهاية المطلب» (١٧/١٠-١١).

(٤) انظر «الشرح الكبير» (١٣/٦٦-٧٤)، «روضة الطالبين» (١١/٢٦٦-٢٧١).

(٥) أخرجه الترمذيُّ في «سننه» (٣٥١١) والنسائيُّ في «سننه الكبرى» (١٠٨٤٢) وابنُ ماجه في «سننه» (١٥٩٨).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٤١٧)، «تهذيب الكمال» (١٥/١٨٧).

(٧) انظر «الإصابة» (٤/٢٥٧).

(٨) في (أ): (بن).

إنَّها لم تُسلِم(١)، وقال غيرُه: أسلمت، وقد أفرد إسلامَها بالتَّأليف شيخ شيوخنا الحافظُ علاءُ الدِّين مُغُلْطاي، وسمَّاه «التُّحفة الجسيمة في إسلام حليمة»، وعندي مِنْهُ نسخة، وقد اختُلِف في إسلام الحارثِ والدِه مِن الرَّضاعة، قال ابن القيِّم في أوَّل «الهَدْي»: (وكان عمُّه ﷺ حمزة مُسترضَعًا في بني سعد بن بكر، فأرضعت أمُّه لرسول الله ﷺ يومًا وهو عند حليمة، فحمزة رضيعه من وجهين؛ من ثُوَيْبَة والسَّعديَّة)[الهدي١/٨٢].

وقال ابن سيِّد النَّاس الشَّيخُ الحافظُ فتح الدِّين: (وذكر أبو إسحاق ابن الأمين في استدراكه على أبي عُمر: خولة بنت المنذر بن زيد بن لَبِيد بن خداش التي أرضعت النَّبيَّ ﷺ، وذكر(٢) غيرُه فيهنَّ أمَّ أيمن حاضنته عليه الصلاة والسلام). انتهى(٣)، وقد سمَّى القاضي عياض أمَّ سيف مرضعةَ إبراهيم بن النَّبيِّ ﷺ: (خولة بنت المنذر)، قال: (ويقال لها: أمُّ بُردةَ أيضًا)(٤)، فأخشى أنا أنْ يكون فيما قاله ابن الأمين شيءٌ(٥)، مع أنَّ لفظ الذَّهبيِّ مُحتمِلٌ المعنيين، لكنَّ كونَها أرضعتِ النَّبيَّ عليه الصلاة والسلام أرجحُ؛ فإنَّه قال في «تجريده»: (خولةُ بنت المنذر بن زيد مرضعةٌ للنَّبيِّ(٦) ﷺ، ذكرها العدويُّ). انتهى[التجريد٢/٢٦٥].

وأرضعه عليه الصلاة والسلام أيضًا العواتكُ، قال السُّهيليُّ في «روضه» في عاتكة بنت هلال: (أمُّ عبد مناف، وأمُّ هاشم عاتكة بنت مُرَّةَ، والأولى عمَّة الثَّانية، وأمُّ وهبٍ جدِّ النَّبيِّ ﷺ لأمِّه عاتكةُ بنت الأوقص بن مُرَّةَ بن هلال، فهنَّ عواتكُ ولدْنَ النَّبيَّ ﷺ، ولذلك قال: «أنا ابن العواتك مِن سُلَيم»(٧)، وقد قيل في تأويل هذا الحديث: إنَّ ثلاثَ نسوةٍ مِن سُلَيم أرضعْنَه؛ كلُّهنَّ تُسمَّى عاتكةَ، والأوَّل أصحُّ). انتهى[الروض١/١٢٩]، وقال ابن عبد البرِّ في «استيعابه» في ترجمة سيابة بن(٨)

---

(١) انظر «السيرة النبويَّة» للدمياطي (ص٣٦).

(٢) في النسخ: (وذكره)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) (انتهى): ليس في (ب)، «عيون الأثر» (١/٩٨).

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٧/٢٨١).

(٥) ولعلَّه وهمٌ من ابن الأمين؛ لأنَّها إنَّما أرضعت إبراهيمَ بنَ النبيِّ ﷺ؛ كما في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٥) و«الإصابة» (٤/٢٩٣)، وتقدَّم الكلام عليها عند المصنِّف في الحديث (١٣٠٣).

(٦) الذي في «تجريد أسماء الصحابة»: (مرضعة إبراهيمَ بنِ النبيِّ ﷺ)، وهو الصواب؛ لأنَّ الذهبيَّ ذكرها في «تجريد أسماء الصحابة» في (الكنى) (٢/٣١٣) فقال: (أمُّ بردة بنت المنذر بن زيد، يقال: أرضعت إبراهيمَ بنَ رسولِ الله ﷺ، وهي خولةُ).

(٧) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٨٤١)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٧/١٦٨)، وليس فيهما: (من سليم).

(٨) في (أ): (بنت)، والمثبت من مصدره.

عاصم(١) ما لفظه: (والقول الثَّاني: أنَّ رسول الله ﷺ مَرَّ بنسوة أبكار من بني سُلَيم، فأخرجن ثُديَّهنَّ فوضعنها في في رسول الله ﷺ، فدرَّت) انتهى[الاستيعاب٣٢٥].

٢٦٤٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا الحَكَمُ**، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: **اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ**، فَلَمْ آذَنْ لَهُ، فَقَالَ: أَتَحْتَجِبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمُّكِ؟ فَقُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: **أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي** بِلَبَنِ أَخِي، فَقَالَتْ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «صَدَقَ أَفْلَحُ، ائْذَنِي لَهُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٢) **الحَكَمُ**): هذا هو الحَكَمُ بنُ عُتَيبة الإمامُ، تَقَدَّم، وقَدَّمتُ فِيْهِ وَهمًا للبخاريِّ[ح١١٧]، والله أعلم.

قوله: (**اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ**): هذا هو أفلحُ بن أبي القُعَيس، وقيل: أفلحُ أبو القُعَيس، وقيل: أخو أبي القُعَيس، أبو عائشة مِن الرَّضاعة، صحابيٌّ(٣)، قال النَّوويُّ: (أفلح أخو أبي القُعَيس الصَّحابيُّ، مذكورٌ في «كتاب الرَّضاع»، هو عمُّ عائشة مِن الرَّضاع، وحديثُه في «الصِّحاح»[م١٤٤٥] مشهورٌ)، وحَكَى الأقوالَ الثَّلاثةَ المذكورةَ، ثمَّ قال: (والصَّحيح: أفلحُ أخو أبي القُعَيس، قال الخطيب في «المبهمات»: كنيتُه أبو الجَعْد[الأسماء المبهمة١٦]). انتهى[تهذيب الأسماء١/٣٢١]، وأمَّا أبو القُعَيس؛ فقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (أبو القُعَيس عمُّ عائشة من الرَّضاعة، وقيل: أبوها، وقيل: هو أفلح)[التجريد٢/١٩٥]، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (وقيل: إنَّ أبا القُعَيس اسمُه الجَعْد، وقيل: [أفلح] يكنى أبا الجَعْد، وقيل: اسم أبي القُعَيس وائلُ بن أفلح(٤)، وعند ابنِ الحذَّاء: قيل: أفلح بن أبي الجَعْد، رواه عبدالرَّزَّاق(٥)، وقيل أيضًا: «عمِّي أبو الجَعْد»[م١٤٤٥]، وفي «صحيح الإسماعيليِّ»: «أفلح بن قُعَيس أو ابن أبي القُعَيس»، وقال ابنُ الجوزيِّ: [قال هشام بن عروة](٦): «إنَّما هو أبو القُعَيس أفلحُ»(٧)، وليس بصحيحٍ، إنَّما هو أبو الجَعْد أخو أبي

---

(١) (بن عاصم): سقط من (ب).

(٢) هكذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أخبرنا).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٦٧)، «الإصابة» (١/٥٧).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٦٧).

(٥) الذي في «المصنَّف» (١٣٩٣٧): (أفلح أخو أبي القُعَيس) و(١٣٩٣٩): (عمِّي من الرضاعة أبو الجعد... قال ابنُ جريج: قال لي هشام: إنما هو أبو القُعَيس).

(٦) ما بين معقوفين مستدرك من «كشف المشكل».

(٧) «صحيح مسلم» (١٤٤٥)، وليس فيه: (أفلح).

القُعَيس)[كشف المشكل ٤/٢٦٦]، وقال القابسيُّ: لعائشةَ عَمَّان؛ الأوَّل: هذا، والثَّاني: ارتضع هو وأبو بكر مِن امرأة واحدة، وقيل: هما عمٌّ واحدٌ، ورجَّح القاضي عياضُ الأوَّلَ، فقال: إنَّه أشبه؛ لأنَّه لو كان واحدًا؛ لفهمتْ حكمَه مِن المرَّةِ الواحدةِ، ولم تحتجبْ مِنْهُ[الإكمال ٤/٦٢٧]، **فإنْ قلت**: فإذا كان لها عمَّان؛ فكيف سألتْ عن الميِّت بقولها: «لو كان فلانٌ حيًّا» لِعمِّها من الرَّضاعة، فقال ﷺ: «إنَّ الرَّضاعة...»، واحتجبتْ عن الآخَر؛ أخي أبي القُعَيس حتَّى أعلمها ﷺ؟ **قيل**: يحتمل أنَّ أحدَهما كان عمًّا مِن أحد الأبوين والآخَر منهما، أو عمًّا أعلى والآخَر أدنى، أو نحو ذلك مِن الاختلاف، فخافت أن تكون الإباحةُ مُختصَّةً بصاحب الوصف المسؤول عنه أوَّلًا، ويحتمل -كما قال القرطبيُّ-: أنَّها نسيتِ القصَّةَ الأولى، فأنشأت سؤالًا آخرَ، وجوَّزت[1] تبديلَ الحكم[2])[التوضيح ١٦/٤٩٦].

قوله: (**أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي**): (امرأة أخيه): لا أعرف اسمها، وأمَّا (أخوه) فقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (اسم أخيه وائلٌ، وقيل: الجَعْد). انتهى[هدى ٣٠٢]، وقد رأيت وائلًا المشار إليه -وهو وائل بن أبي القُعَيس، ويقال: وائل بن [أفلح بن أبي][3] القُعَيس، عمُّ عائشة من الرَّضاعة- ذِكْرَه في الصَّحابة[4].

٢٦٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ: «لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ الحافظُ، وتَقَدَّم ضبطُ (العَوْذِيِّ) مرارًا[ح ٢١٩].

قوله: (**فِي بِنْتِ حَمْزَةَ**): حمزة له بناتٌ، وسأذكرهنَّ[ح ٢٦٩٩]، وهذه هي أُمامة كما قاله ابن الجوزيِّ في أوائل «تلقيحه»، قال: (ويقال: عمارة). انتهى[تلقيح فهوم ٢٨]، وعُمَارة: وَلَدٌ ذَكَرٌ[5] على الصَّحيح.

قوله: (**هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ**): تَقدَّم أعلاه[6] أنَّ حمزة رضيعُه ﷺ من جهتين؛ من جهة ثُوَيْبَةَ، ومن جهة المرأة السَّعديَّة التي ذكرها ابن القيِّم، كما ذكرته أعلاه[قبل ح ٢٦٤٤].

---

(١) هكذا في النسخ تبعًا لنسخ «التوضيح»، وفي «المفهم»: (أو جوَّزت)، وهو الصواب.

(٢) انظر «المُفهِم» (٤/١٧٧).

(٣) ما بين معقوفين مثبت من «تجريد أسماء الصحابة».

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٢٦).

(٥) زيد في (ب): (انتهى)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٦) (أعلاه): ليس في (ب)، وكذا التالية.

٢٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ [أُرَاهُ فُلَانًا -لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ- فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ][(1)] هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُرَاهُ فُلَانًا» -لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ- فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا -لِعَمِّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ-؛ دَخَلَ عَلَيَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَعَمْ؛ إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الوِلَادَةِ».

قوله: (صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ): هذا الرَّجل الذي قالت عائشة: (أُرَاهُ فُلَانًا، لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ): لا أعرف اسمه، و(أُراه): بضمِّ الهمزة/. [١/٣٢٦أ]

قوله: (لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا؛ لِعَمِّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ): عمُّ عائشة من الرَّضاعة هذا المشارُ إليه لا أعرفه، وقد تَقدَّم بمقلوبها[(2)] الكلامُ على تكرُّر سؤالها عن ذلك مرَّتين [ح٢٦٤٤].

٢٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ، قَالَ: «يَا عَائِشَةُ؛ مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، قَالَ: «يَا عَائِشَةُ؛ انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ».

تَابَعَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة.

قوله: (عَنْ[(3)] سُفْيَانَ): هذا هو الثَّوريُّ، سُفيانُ بن سعيد بن مسروق.

قوله: (عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ): (أبو الشَّعثاء): اسمه سُلَيم -بضَمِّ السين، وفتح اللَّام- ابنُ أسودَ، المحاربيُّ الكوفيُّ، عن عُمرَ، وابنِ مسعود، وأبي ذرٍّ، وعنه: ابنُه أشعثُ وأبو إسحاقَ، ولازم عَليًّا، أخرج له الجماعةُ، تُوُفِّيَ سنة[(4)] (٨٢هـ)، وثَّقه جماعةٌ[(5)].

---

(١) ما بين معقوفين زيادة وقعت على سبيل الوهم في رواية أبي ذرٍّ وفي رواية الأَصيليِّ عن شيخه، وقد ضُرِبَ عليها في بعض نسخ أبي ذَر، والصواب حذفها، وتم إثباتها لأن المصنف شرح عليها. ينظر «فتح الباري» (٦/٢١١).

(٢) (بمقلوبها): سقط من (ب).

(٣) هكذا في النُسخ، وفي «اليونينيَّة»: (أَخْبَرَنَا)، وفي (ق): (حَدَّثَنَا).

(٤) (سنة): مثبت من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٤٠)، «الكاشف» (١/٣٤١).

قوله: (وَعِنْدِي رَجُلٌ...) إلى أنْ قال: (قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ): لا أعرفه، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (وجدت بخطِّ مُغُلْطاي على حاشية «الأُسْد»: عبد الله بن يزيد رضيع عائشة...) إلى أنْ قال ابن شيخنا: (فيشبه أنْ يكون هو، والله أعلم) انتهى[الإفهام٢٤٧]، وفي هذا الكلام نظرٌ، وعبد الله بن يزيد رضيعُ عائشة روى عنها، ورَوى عنه: أبو قِلابة الجَرْمِيُّ فقط، وقد ذكره ابن حِبَّان في «ثقاته» في التَّابعين، وأخرج له مسلم والأربعة(١)، وقد قال ابنُ حِبَّان في «ثقاته»: (روى عنه: أبو قِلابة وأهلُ البصرة). انتهى[الثقات٥/١٦]، ولو كان الرَّجلُ الَّذِي عندها عبدَ الله بن يزيد؛ كان يكون صحابيًّا، وقد ذكرتُ لك أنَّه تابعيٌّ، وعجبٌ كيف خفيَ هذا على مُغُلْطاي، ثمَّ على ابن شيخنا؟! اللَّهمَّ إلَّا أنْ يجوِّزا أنَّ شخصًا آخرَ يقال له: عبد الله ابن يزيد كان رضيعَ عائشة، وفيه بُعْدٌ شديدٌ.

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على مُحَمَّد بن كَثِير، و(ابن مهديٍّ): هو عبد الرَّحمن بن مَهْديٍّ، الحافظُ المشهورُ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٩١]، وتَقَدَّم أعلاه أنَّ (سُفيان): هو الثَّوريُّ، والله أعلم، ومتابعةُ ابنِ مَهديٍّ عن سُفيانَ أخرجها مسلمٌ في (الشَّهادات) عن زهير بن حرب(٢)، عن عبد الرَّحمن ابن مَهْديٍّ، عن سُفيان[م١٤٥٥م].

٨- بابُ شَهَادَةِ القَاذِفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٤-٥].

وَجَلَدَ عُمَرُ أَبَا بَكْرَةَ وَشِبْلَ بْنَ مَعْبَدٍ وَنَافِعًا بِقَذْفِ المُغِيرَةِ، ثُمَّ اسْتَتَابَهُمْ، وَقَالَ: مَنْ تَابَ؛ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ.

وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُتْبَةَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَعِكْرِمَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ، وَشُرَيْحٌ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ.

وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ: الأَمْرُ عِنْدَنَا بِالمَدِينَةِ إِذَا رَجَعَ القَاذِفُ عَنْ قَوْلِهِ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ؛ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ(٣): إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ؛ جُلِدَ وَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا جُلِدَ العَبْدُ ثُمَّ أُعْتِقَ؛ جَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنِ اسْتُقْضِيَ المَحْدُودُ؛ فَقَضَايَاهُ جَائِزَةٌ.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٣٠٦).

(٢) في (ب): (حارث)، وهو تحريفٌ.

(٣) زاد في هامش الأصل: (وقتادة)، وعليه: (خ، صح)، وهو ثابتٌ في (ي).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ القَاذِفِ، وَإِنْ تَابَ، ثُمَّ قَالَ: لَا يَجُوزُ نِكَاحٌ بِغَيْرِ شَاهِدَيْنِ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ مَحْدُودَيْنِ؛ جَازَ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ عَبْدَيْنِ؛ لَمْ يَجُزْ، وَأَجَازَ شَهَادَةَ المَحْدُودِ وَالعَبْدِ وَالأَمَةِ لِرُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ، وَكَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ؟ وَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ ﷺ الزَّانِيَ سَنَةً، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبَيْهِ حَتَّى مَضَى خَمْسُونَ لَيْلَةً.

قوله: (**بَابُ شَهَادَةِ القَاذِفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي**): قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب: (قوله في التَّرجمة: «وكيف تُعرَف توبتُه» كالترجمة المُستقلَّة المعطوفة، ثمَّ بيَّن كيفيَّة المعرفة بالتَّوبة؛ بتغريب مَن يغرَّب مدَّةً معلومةً، وبهجران الثَّلاث مدَّةً معلومةً حتَّى يتحقَّقوا التَّوبة ويَحْسُنَ الحال، يُشير إلى أنَّ التَّوبة قد تظهر بقرائنِ الأحوال، وبالأسباب المُضيِّقة على العاصي، وأنَّها زواجر تُنْدمه على جريمته في الغالب، وأشكلُ ما في ذلك توبةُ القاذف المحقِّ إذا لم يَكمل النِّصابُ، أمَّا الكاذب في القذف؛ فتوبته بيِّنةٌ، وأما الصَّادق في قذفه؛ كيف يتوب فيما بينه وبين الله؟! فأشبه ما في ذلك عندي: أنَّ المعايِن للفاحشة لا يجوز له أن يكشف صاحبها إلَّا إذا تحقَّق كمالَ النِّصاب معه، فإذا كشفه حيث لا نِصاب؛ فقد عصى الله وإن كان صادقًا، فيتوب مِن المعصية في الإعلان، لا مِن الصِّدق، والله أعلم). انتهى[المتواري٣١١]، وقد رأيت لابن قيِّم الجوزيَّة مثل هذا أو نحوَه[(١)]، وأنا بعيد العهد به، والله أعلم، ومذهب الشَّافعيِّ أنْ يُختبَر بعد التَّوبة مُدَّةً يُظَنُّ بها صدقُ توبتِه، وقدَّرها الأكثرون بسَنَةٍ[(٢)].

قوله: (**وَجَلَدَ عُمَرُ رضي الله عنه أَبَا بَكْرَةَ وَشِبْلَ بْنَ مَعْبَدٍ وَنَافِعًا بِقَذْفِ المُغِيرَةِ، ثُمَّ اسْتَتَابَهُمْ**): أمَّا (أبو بكرة) فقد تَقَدَّم أنَّ اسمَه نُفَيع بن الحارث بن كَلَدَةَ الثَّقفيُّ، من فضلاء الصَّحابة، مشهورٌ، وقيل: نُفَيع بن مسروح، والحارث بن كَلَدة مولاه مِن فوقُ، أخرج لأبي بَكْرَة الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، تُوُفِّيَ سنة (٥١هـ)[(٣)]، وأمَّا (شِبْلُ بن مَعْبد) فهو[(٤)] صحابيٌّ، وقيل: لا صحبةَ له[(٥)]، كذا ذكر غيرُ واحد؛ منهم: التِّرمذيُّ في «جامعه»، كما سيأتي لفظه، وقيل: شِبْل بن حامد، وقيل: ابن خُلَيد[(٦)]، المزنيُّ أو البَجَليُّ،

(١) انظر «إعلام الموقعين» (١٧٤/٤).

(٢) انظر «منهاج الطالبين» (ص٥٧٠).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٧٣٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٤٢٣/٢)، «تهذيب الكمال» (٥/٣٠).

(٤) في (ب): (فقيل).

(٥) (له): سقط من (ب).

(٦) في (ب): (جليد)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق، وزيد في النُّسختين: (كما تقدَّم)، وهي مستدركةٌ في (أ)، والصَّوابُ حذفها؛ لتعلُّقها بكلامٍ مضروبٍ عليه، وذلك أنَّ المصنِّف كان قد ذكر كلام الترمذيِّ وفيه: (ابن =

روى عنه: عبيد الله بن عبد الله، أخرج لشِبْل بن مَعْبد النَّسائيُّ، قال التِّرمذيُّ في «جامعه»[ت١٤٣٣]: (وشِبْل ابن خالد لم يدركِ النَّبيَّ ﷺ، ويقال: شِبْل بن خُلَيد). انتهى، وقال الطَّبريُّ: شِبْل بن مَعْبد بن عُبَيد ابن الحارث بن عَمرو بن عليِّ بن أسلم بن أَحْمَس بن الغَوث بن أَنْمار البَجَليُّ(١)، وهو أخو أبي بَكْرة لأمِّه، وهم أربعة إخوةٍ لأمٍّ، اسمُها سُمَيَّة، وهم الشُّهود(٢)، وأمَّا (نافع) هذا؛ هو نافع بن الحارث بن كَلَدَةَ؛ بفتح الكاف واللَّام، الصَّحابيُّ، أبو عبد الله الثَّقفيُّ، أخو أبي بَكْرة لأمِّه(٣)، أمُّهما سُمَيَّة، وهو أحد الأربعة الشُّهود بالزِّنى على المغيرة، وقد قدَّمتُ أنَّ الأربعةَ إخوةٌ لأمٍّ، والأربعةُ: نافع، وأبو بَكْرَة -وهما أخوان لأبوين- وزياد ابن أبيه، وهو أخوهما لأمِّهما، والرَّابع: شِبْل بن مَعْبد، لكنْ زيادٌ لم يجزم بالشَّهادة بحقيقة الزِّنى؛ فلم تثبُت، ولم يُحَدَّ المغيرةُ، وجلَدَ عُمرُ الثَّلاثةَ الذين قدَّمتُهم، وذُكِرُوا في «الصَّحيح»، وكان نافع بالطَّائف حين حاصرها عليه الصلاة والسلام، فأمر عليه الصلاة والسلام مناديًا فنادى: مَن أتانا مِن عَبيدهم؛ فهو حرٌّ، فخرج إليه نافعٌ وأخوه أبو بكرةَ وغيرُهما -وسأذكر مَن نزل من حصن الطَّائف في مكانه من كلام السُّهيليِّ فيما يأتي[ح٤٣٢٦]-، فأعتقهما رسولُ الله ﷺ، وسكن نافعٌ البصرةَ، وبنى بها دارًا(٤).

فائدةٌ: قد ذُكِرَ اسمُ المقذوف أنَّه المغيرة، ولم تُذكَرِ المرأةُ المَرميُّ بها المغيرةُ، وهي أمُّ جَمِيل بنت الأرقم بن عامر بن صعصعة، وكانت تغشى المغيرةَ(٥).

قوله: (**قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ**): (قَبِلْتُ): مبنيٌّ للفاعل، و(شهادتَه): مفعولٌ مَنصوبٌ، وفي نسخة: (قُبِلَتْ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شهادتُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

= خُليد)، ثمَّ ضُرب عليه، وكُتِب بخطٍّ مغاير: (كما سيأتي لفظه).

(١) فرَّق الحافظُ في «الإصابة» بين شبل بن خُلَيد -وقيل فيه: ابن خالد، و: ابن حامد- المُزنيِّ وبين شبل بن معبد البَجَليِّ، فقال في ترجمة (شبل بن خُليد) (٢/١٣٧): (وهو غيرُ شِبل بن معبد البَجَليِّ الآتي في القسم الثالث)، وقال في ترجمة (شبل بن معبد) (٢/١٦٤): (وادَّعى ابنُ الأثير [«أُسْد الغابة» (٢/٣٦٩)] أنَّ ابنَ منده وأبا عُمَر وأبا أحمدَ العسكريَّ وأبا نُعَيم تواردوا على أنَّ شِبلَ بنَ معبد وشبلَ بن خُلَيد وشبلَ بن حامد واحدٌ، كذا قال، وكأنَّه أراد كونهم أوردوا في كلٍّ منهم روايةَ ابنِ عُيَينة المذكورة) يعني: حديث ابنِ عُيَينة عن الزهريِّ، عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد **وشبل بن معبد** في الأَمَةِ إذا زنت، وخُطِّئ ابن عُيينة فيه، وصُوِّب أنَّه ابنُ خُلَيد، وانظر «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/١٤٨٧)، «الاستيعاب» (ص٣٣٤).

(٢) انظر «أُسْد الغابة» (٢/٣٦٨)، «تهذيب الكمال» (١٢/٣٥٤)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٥٢).

(٣) هو أخوه لأمِّه وأبيه؛ كما سيأتي في كلام المصنِّف.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٧١٩)، «أُسْد الغابة» (٤/٥٠٥)، «الإصابة» (٣/٥٤٤).

(٥) انظر «تاريخ ابن الوردي» (١/١٤٠).

قوله: (وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُتْبَةَ): الظاهر أنَّه عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَليُّ، رأى النَّبيَّ ﷺ، وهو خماسيٌّ أو سداسيٌّ، وأبوه مِن المهاجرين، يروي عنِ النَّبيِّ ﷺ، وعن عُمرَ، وعمَّارٍ، وعمِّه عبدِ الله بن مسعود، وجماعةٍ، وعنه: ابناه؛ عبيدُ الله الفقيهُ وعونٌ الزَّاهدُ، والشَّعبيُّ، وابنُ سيرين، وأبو إسحاق، وجماعةٌ، قال ابنُ سعدٍ: (كان ثقةً رفيعًا، كَثِيرَ الحديثِ والفُتيا، فقيهًا)[الكبرى٧/٦٢]، وقال ابنُ حِبَّان: (كان يؤمُّ النَّاسَ بالكوفة، [مات] سنة «٧٤هـ»)[الثقات٥/١٨]، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(١).

قوله: (وَالشَّعْبِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل، وأنَّ (الشَّعْبي) بفتح الشين المعجمة، مشهورٌ جدًّا.

قوله: (وَالزُّهْرِيُّ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ/. [١/٣٢٦ب]

قوله: (وَمُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ): تَقَدَّم أنَّ (مُحارِب): اسم فاعل من (حَارَب)، وأنَّ (دِثَارًا) بكسر الدَّال المهملة، ثمَّ ثاء مثلَّثة مخفَّفة، وفي آخره راءٌ، وقد تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٤٣].

قوله: (وَشُرَيْحٌ): تَقَدَّم أنَّه ابن الحارث القاضي، أبو أميَّةَ الكِنديُّ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[قبل ح٣٢٥]، وهو بالشين المعجمة، والحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ): هو معاوية بن قُرَّة بن إياس بن هلال، أبو إياس المزنيُّ البصريُّ، يروي عن أبيه، وابنِ عبَّاس، وعبدِ الله بن مُغَفَّل، وعنه: ابنُه إياسٌ، وشعبةُ، وخلقٌ، وكان عالمًا عاملًا(٢)، وُلِد يوم الجمل سنة (٣٦هـ)، وتُوُفِّيَ سنة (١١٣هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين، وأبو حاتم، وجماعةٌ(٣).

قوله: (وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذَكْوانَ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح١٦٢].

قوله: (قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ): (قُبِلَتْ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شهادتُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وكذا (قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ) التي بعد هذه.

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (وَقَالَ الثَّوْرِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، العالمُ المشهورُ، شيخُ الإسلام.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٤٣٠)، «تهذيب الكمال» (١٥/٢٦٩)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٢٠).

(٢) في (ب): (عابدًا).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٣٧٩)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٢١٠).

قوله: (**إِذَا جُلِدَ العَبْدُ**): (جُلِدَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العَبْدُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**ثمَّ أُعْتِقَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**وَإِنِ اسْتُقْضِيَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(**المَحْدُودُ**): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ**): قال شيخنا الشَّارح: (أراد: أبا حنيفة)، قال: (وقد حكاه ابن حزم عن ابن عبَّاس بإسناده إلى ابن عبَّاس قال: شهادة القاذف لا تجوز وإنْ تاب، قال ابن حزم: وصحَّ ذلك أيضًا عن الشَّعبيِّ ومسروقٍ في أحد قوليهما، وابن المسيَّب في أحد قوليه، والحسن البصريِّ، ومجاهدٍ في أحد قوليه، وعكرمةَ في أحد قوليه، وشُرَيحٍ، وسفيانَ بن سعيد، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه[(١)]، قال شيخنا: (ثمَّ قال بعدُ: وأمَّا أبو حنيفة؛ فما نعلم له سلفًا في قوله إلَّا شُرَيحًا وحدَه؛ فقد خالف جمهور العلماء في ذلك[(٢)]، وهو غريب [منه] مع جلالته). انتهى[التوضيح١٦/٥٠٦]، وقد تَقَدَّم مِن كلام ابن حزم مَن قال مثل قول أبي حنيفة.

قوله: (**وَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ ﷺ الزَّانِيَ سَنَةً**): هو ولد ذاك الرَّجل الَّذي كلَّم النَّبيَّ ﷺ، وكان قد افتدى ولده مِن زوج المرأةِ المزنيِّ بها بمئة شاةٍ ووليدةٍ، قال: (ثمَّ سألت أهل العلم، فأخبروني أنَّ على ابني جلدَ مئةٍ وتغريبَ عامٍ، وأنَّ على امرأة هذا الرَّجمَ)، وقد تَقَدَّم أنَّ المرأةَ وزوجَها والولدَ الزَّانيَ -وهو العسيف الأجير- ووالدَه لا أعرفهم، والله أعلمُ بهم.

قوله: (**وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبَيْهِ**): هما هلال بن أميَّة الواقفيُّ، ومُرارة بن الرَّبيع العَمْريُّ، كما سيأتي في «الصَّحيح»[ح٤٤١٨]، وهو[(٣)] في «مسلم» أيضًا[م٢٧٦٩].

٢٦٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي غَزْوَةِ الفَتْحِ، فَأُتِيَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَقُطِعَتْ يَدُهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا وَتَزَوَّجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وتَقَدَّم

---

(١) انظر «فتح القدير» (٦/٤٧٥).

(٢) انظر «المحلَّى» (٩/٥٦٠-٥٦٢)، وانظر «المدوَّنة الكبرى» (١٦/٤١٤)، «مغني المحتاج» (٤/٥٨٥)، «المغني» (١٤/٩٩).

(٣) زيد في (ب): (ما).

(ابْنُ وَهْبٍ): أنَّه عبدُ الله بن وَهْب، أحدُ الأعلام، وأنَّ (يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وهو هنا مُرسَلٌ، والمُسنَد مِنْهُ هنا إلى عائشة: (قالت عائشةُ: فحسُنتْ توبتُها) إلى آخره، وقد أخرجه الجماعة مُسنَدًا مُتَّصِلًا؛ فأخرجه البخاريُّ في (بني إسرائيل)[ح٣٤٧٥]، وفي (فضل أسامة)[ح٣٧٣٢]، وفي (الحدود)[ح٦٧٨٧]، وكلُّ الجماعة(١) مِن طريق اللَّيث عن الزُّهريِّ به، والله أعلم.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ): هذه المرأة اسمها فاطمةُ بنت الأسود بن عَبْد الأسد، صحابيَّةٌ، معروفةٌ رضي الله عنها، قال الذَّهبيُّ: (فاطمة بنت أبي الأسد أو أبي الأسود -وقيل: بنت الأسد(٢)- بن عبد الأسد، هي المخزوميَّة التي سرقت وأهمَّهم شأنُها)[التجريد٢/٢٩٣].

قوله: (فَأُتِيَ بِهَا رَسُولُ اللهِ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رسولُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

٢٦٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ أَمَرَ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ، بِجَلْدِ مِئَةٍ وَتَغْرِيبِ عَامٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وتَقَدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد الإمامُ، أحدُ الأعلام، وتَقَدَّم (عُقَيْل): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وتَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وتَقَدَّم (عُبَيْد اللهِ بْن عَبْدِ اللهِ): أنَّه ابنُ عتبة بن مسعود، وتَقَدَّم الكلام على (زَيْد بْن خَالِدٍ): أنَّه الجُهَنيُّ، وتَقَدَّم مُترجَمًا رضي الله عنه[قبل ح١٩٣٤].

٩ - بابٌ لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ

قوله: (بابٌ: لَا يَشْهَدْ(٣)): هو مجزومٌ على النَّهي.

قوله: (إِذَا أُشْهِدَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

---

(١) هو عند البخاري (٣٤٧٥) مسلم (١٦٨٨) أبي داود (٤٣٧٣) الترمذي (١٤٣٠) النسائي (٧٣/٨) وابن ماجه (٢٥٤٧).

(٢) (وقيل: بنت الأسد): ليس في «تجريد أسماء الصحابة».

(٣) هكذا في النُّسخ و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (لا يشهدُ) بالرَّفع.

٢٦٥٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَأَلَتْ أُمِّي أَبِي بَعْضَ الْمَوْهِبَةِ لِي مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَوَهَبَهَا لِي، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَأَنَا غُلَامٌ، فَأَتَى بِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّهُ بِنْتَ رَوَاحَةَ سَأَلَتْنِي بَعْضَ الْمَوْهِبَةِ لِهَذَا، قَالَ: «أَلَكَ وَلَدٌ سِوَاهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأُرَاهُ، قَالَ: «لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرٍ».

وَقَالَ أَبُو حَرِيزٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد، وتَقَدَّم (عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، وتَقَدَّم (أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ): أنَّه بفتح الحاء، وتشديد المثنَّاة تحت، وأنَّ اسمَه يحيى بنُ سعيد بن حَيَّان، عن أبي زُرْعة والشَّعبيِّ، وعنه: يحيى بنُ سعيد القطَّانُ وأبو أسامة، إمامٌ ثبتٌ، أخرج له الجماعة، وتُوُفِّيَ سنة (١٤٥هـ)[(١)]، ولكن بَعُدَ العهد به[ح٥٠]، فلهذا ذكرتُه ببعض ترجمةٍ، وتَقَدَّم (الشَّعْبِي): أنَّه عامرُ بن شَراحيل، وأنَّه بفتح الشين المعجمة، وتَقَدَّم الكلام على (النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ)، وأنَّ (بَشِيرًا) بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وهما صحابيَّان، وتَقَدَّم الكلامُ على (أمِّ النُّعْمَانِ)، وأنَّها عَمرةُ بنتُ رَواحة[ح٢٥٨٧].

[١/٣٢٧أ] [قوله: (فَأُرَاهُ): هو بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّه][(٢)]/.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حَرِيزٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ): (أبو حَرِيز): تَقَدَّم في (الصَّوم) أنَّه بفتح الحاء المهملة، وكسر الرَّاء، وفي آخره زايٌ، وأنَّ اسمه عبدُ الله بن الحُسين، قاضي سجستان، علَّق عنه أيضًا في (الصَّوم)، وتقدَّمت ترجمته فيه[ح١٩٥٣م]، وليس مِن شرطه، وتعليقُه عنه ليس في شيء من الكتب السِّتَّة[(٣)]، ولكن تَقَدَّم موصولًا في (الهبة) من حديث حُصَين عن الشَّعبيِّ[ح٢٥٨٧]، وتَقَدَّم (الشَّعبي): أنَّه عامر بن شَراحيل.

٢٦٥١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زَهْدَمَ بْنَ مُضَرِّبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ: لَا أَدْرِي، أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢٣)، «تقريب التهذيب» (ص٥٩٠).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) أخرجه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٥١٠٧)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٨٣-٣٨٤).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الجيم، وبالرَّاء، وأنَّه نصرُ بن عِمران الضُّبَعيُّ، تَقَدَّم غيرَ مرَّةٍ.

قوله: (زَهْدَمَ بْنَ مُضَرِّبٍ): هو بفتح الزَّاي، ثمَّ هاء ساكنة، ثمَّ دال مهملة، و(مُضَرِّب): بضَمِّ الميم، وفتح الضاد المعجمة، ثمَّ راء مكسورة مُشدَّدة، ثمَّ مُوحَّدة(١).

قوله: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي): المراد بـ(قرنه): الصَّحابةُ، وسيأتي الاختلافُ في مدَّة القرن، وفيه أقوالٌ، في (مناقب الصَّحابة)[ح٣٦٥٠]، و(الَّذِينَ يَلُونَهُمْ): التَّابعون، و(الَّذِينَ يَلُونَهُمْ): أتباع التَّابعين.

قوله: (وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ): سيأتي الكلامُ عليه في (مناقب الصَّحابة)، والجمع بينه وبين قوله ﷺ: «خير الشُّهداء الذي يأتي بشهادته قبل أنْ يُسألَها»[ح٣٦٥٠].

قوله: (وَيَنْذُرُونَ): هو بكسر الذَّال المعجمة، ويجوز ضمُّها(٢).

قوله: (وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ) أي: يظهر في غالبهم، أراد به: إذا اكتسب السِّمن، أي: يشتغلون بالأكل عمَّا هم بصدده مِن العبادة.

٢٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وتَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه الثَّوريُّ سفيانُ بن سعيد بن مسروق؛ وذلك لأنِّي رأيتُ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[٣٨٠/٢] ذكر في ترجمة مُحَمَّدِ بن كَثِير -هذا- العبديِّ: أنَّه روى عنِ الثَّوريِّ، ولم يذكرِ ابنَ عُيَينة في مشايخه، ورأيتُ الذَّهبيَّ في «تذهيبه»[٢٦٥/٨] قال في ترجمة مُحَمَّد بن كَثِير: (عن شعبةَ وسُفيانَ) وأطلق، فحملتُ المُطلَقَ على المُقيَّد، وقد تَقَدَّم لي مثلُه[ح١٣٣٥]، والله أعلم، وتَقَدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابن المُعتمِر، وتَقَدَّم (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ): هذا هو عَبِيدةُ بن عَمرٍو، وقيل: ابن قيس، السَّلْمانيُّ، أحدُ الأئمَّة، تقدَّمتْ ترجمتُه[ح١٧٠]، وأنَّ مَن يقال له: (عَبِيدة) بفتح العين: هذا، وعَبِيدة بن حُمَيد، روى له

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩٦/٩)، «تقريب التهذيب» (ص٢١٧).

(٢) انظر «القاموس» مادة (نذر).

البخاريُّ[(١)]، والثَّالث: عامر بن عَبِيدة الباهليُّ، وقد ضُبِطَ عن المُهلَّب بالضَّمِّ، وهو وَهَمٌ[(٢)]، علَّق عَنه البخاريُّ في (كتاب الأحكام)[قبل ح٧١٦٢]، وسيأتي.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابن مسعود بن غافل الهُذليُّ، الصَّحابيُّ المشهورُ، من المهاجرين الأوَّلين.

قوله: (**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**): تَقَدَّم أعلاه أنَّه يجيء الخلافُ في (القرن)، وفيه أقوالٌ[ح٣٦٥٠]، وتَقَدَّم أعلاه أنَّ المراد بقرنه: الصَّحابةُ، و(**الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**): التَّابعون، و(**الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**): أتباع التَّابعين.

قوله: (**قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ**): معناه: أنْ يجمع بين اليمين والشَّهادة، وقيل: المراد: النَّهي عن قوله: على عهد الله، وأشهد بالله، قاله النَّوويُّ[(٣)]، وسيأتي في (الأيمان)، ولفظه: (قال إبراهيم: وكان أصحابُنا ينهونَنَا -ونحن غِلمان- أنْ نحلف بالشَّهادة والعهد)[ح٦٦٥٨]، وهذا يدلُّ للقول الثَّاني.

١٠ - بابُ **مَا قِيلَ فِي** شَهَادَةِ الزُّورِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾، **وَكِتْمَانِ الشَّهَادَةِ**؛ ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ ﴿تَلْوُۥٓاْ﴾ [النساء: ١٣٥]: أَلْسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ

قوله: (**وَكِتْمَانِ الشَّهَادَةِ**): هو بجرِّ (كتمان)، معطوف على (**مَا قِيلَ**).

قوله: (﴿تَلْوُۥٓاْ﴾ [النِّساء: ١٣٥]: **أَلْسِنَتَكُمْ**): (أَلْسِنَتَكُمْ): بالنَّصب مفعولٌ، والضَّمير فاعلٌ، وهذا تفسير لـ﴿تَلْوُۥٓاْ﴾[(٤)] التي في (سورة النِّساء).

٢٦٥٣ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ**: سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ وَعَبْدَ المَلِكِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: **سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الكَبَائِرِ**، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ».

تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَأَبُو عَامِرٍ وَبَهْزٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ**): هو بضَمِّ الميم، وكسر النُّون، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ راءٍ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٢٥٧).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٩٣).

(٣) انظر «شرح مسلم» (١٦/٣٠٢).

(٤) زيد في النُّسخ: (ألسنتكم)، ولعلَّه سبق قلم.

قوله: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الكَبَائِرِ): لا أعلم الذي سأله.

قوله: (تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَأَبُو عَامِرٍ وَبَهْزٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على الَّذِي رواه عن شعبة؛ وهما اثنان: وهب بن جَرير، وعبد الملك بن إبراهيم؛ وهو الجُدِّيُّ(١)، و(غُنْدُر): تَقَدَّم ضبطُه مرارًا، وأنَّه عبدُ الله بن جعفر، وأمَّا (أبو عامر) فتقدم أنَّه عبد الملك بن عمرٍو القيسيُّ، أبو عامر العَقَديُّ البصريُّ الحافظ، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٩]، و(بَهْزٌ): هو ابنُ أسدٍ العمِّيُّ، أبو الأسود، البصريُّ، يروي عن شعبةَ، وأبي بكر النَّهْشَليِّ، وحمَّادِ بن سَلَمة، وطبقتِهم، وعنه: أحمدُ، وبُنْدارٌ، ويعقوبُ الدَّورقيُّ، وطائفةٌ، قال أحمدُ: (إليه المنتهى في التثبُّت)(٢)، وقال أبو حاتم: (إمامٌ ثقةٌ)[الجرح٢/٤٣١]، مات قبل يحيى القطَّان، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٣٥٣]، وصحَّح عليه(٣)، وأمَّا (عبد الصَّمد) فتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٧٣]، وهو عبد الصمد بن عبد الوارث التَّنُّوريُّ، الحافظُ الحُجَّةُ.

ومتابعة غُنْدَر عن شعبة أخرجها البخاريُّ في (الأدب) عن مُحَمَّد بن الوليد، عن غُنْدُر، عن شعبة[ح٥٩٧٧]، وأخرجها مسلمٌ عن مُحَمَّد بن الوليد به[م٨٨]، ومتابعة أبي عامر -وهو العَقَديُّ- ليست في شيء مِن الكتب السِّتَّة(٤)، وكذا متابعة بَهْز بن أسد(٥)، وأمَّا متابعة عبد الصَّمد؛ فأخرجها البخاريُّ في (الدِّيات) عن إسحاقَ بنِ منصور، عن عبدِ الصَّمد، عن شعبةَ[ح٦٨٧١].

٢٦٥٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟» ثَلَاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ»، وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ): تَقَدَّم أنَّه بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة، و(المُفَضَّل): بالضَّاد المعجمة، اسم مفعول من (فضَّله) المُشدَّد.

قوله: (حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ): هو بضَمِّ الجيم، وفتح الرَّاء، وهو سعيد بن إياس، أبو مسعود، الجُرَيريُّ،

(١) في (ب): (الجدر)، وهو تحريفٌ، وزيد في النسختين: (ومرادُه أحدُهما)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.
(٢) «الجرح والتعديل» (٢/٤٣١).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٢٥٧).
(٤) أخرجها ابنُ منده في «الإيمان» (٤٧٣)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٨٤-٣٨٥).
(٥) أخرجها الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٣/١٣٤)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٨٥).

تَقَدَّم مُتَرجَمًا لكن من زمانٍ[ح٦٢٤]، روى عن أبي الطُّفيل ويزيدَ ابنِ الشِّخِّير، وعنه: شعبةُ ويزيدُ بن هارون، قال أحمدُ: (كان مُحدِّثَ أهلِ البصرة)(١)، وقال أبو حاتم: (تغيَّر حفظه قبل موته، وهو حسنُ الحديثِ)[الجرح ٢/٤]، تُوُفِّيَ سنة (١٤٤هـ)، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ**): تَقَدَّم قريبًا (أبو بكرة) نُفَيعُ بن الحارث رضي الله عنه[قبل ح٢٦٤٨].

قوله: (**وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(إسماعيل) هذا: هو ابن عُليَّة الإمام، وقد أسنده في (استتابة المُرتَدِّين) عن قيس بن حفص، عن إسماعيلَ ابنِ عُلَيَّة، عن سعيدٍ الجُرَيريِّ، عن عبد الرَّحمن بن أبي بكرة به[ح٦٩١٩].

والحكمة في الإتيان بهذا التَّعليق: أنَّ في السند الأوَّل: (الجُرَيريُّ عن عبدِ الرَّحمن بن أبي بَكْرة)، وفي التَّعليق أتى إسماعيلُ به عن الجُرَيريِّ قال: (حدَّثنا عبدُ الرَّحمن)، وإنْ حوشي الجُرَيريُّ من التَّدليس إلَّا ليخرج مِن خلافِ مَن خالف، كما تَقَدَّم، والله أعلم.

١١- بابُ شَهَادَةِ الأَعْمَى، وَنِكَاحِهِ وَأَمْرِهِ وَإِنْكَاحِهِ وَمُبَايَعَتِهِ وَقَبُولِهِ فِي التَّأْذِينِ وَغَيْرِهِ، وَمَا يُعْرَفُ بِالأَصْوَاتِ

وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ قَاسِمٌ وَالحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَعَطَاءٌ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَجُوزُ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا.

وَقَالَ الحَكَمُ: رُبَّ شَيْءٍ تَجُوزُ فِيهِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ أَكُنْتَ تَرُدُّهُ؟! وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَبْعَثُ رَجُلًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ؛ وَيَسْأَلُ عَنِ الفَجْرِ فَإِذَا قِيلَ: طَلَعَ؛ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَعَرَفَتْ صَوْتِي، فقَالَتْ: سُلَيْمَانُ؟ ادْخُلْ، فَإِنَّكَ مَمْلُوكٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

وَأَجَازَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ **شَهَادَةَ امْرَأَةٍ مُنْتَقِبَةٍ.**

قوله: (**بابُ شَهَادَةِ الأَعْمَى...**) إلى آخر التَّرجمة: سرد ابن المُنَيِّر ما في هذا الباب بلا إسناد، ثمَّ قال: (الجامع بين هذه الأحاديث معرفةُ الصَّوت وتمييز(٣) صاحبه؛ كتمييزه بشخصه لو رآه، ويقتضي

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٣٨)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٢٧).

(٣) في النسخ: (وتميز)، والمثبت من مصدره.

ذلك صحَّة شهادة الأعمى اعتمادًا(١) على الصَّوت، وأمَّا كون ابن عبَّاس كان يبعث رجلًا يخبره بغيبوبة الشَّمس فيفطر بقوله؛ فوجه مطابقته -والله أعلم-: أنَّ ابن عبَّاس اعتمد على علمه بغيبوبة الشَّمس وإنْ لم يعاينها؛ اكتفاءً بخبر الواحد مع قرائن الأحوال، ولعلَّ البخاريَّ يشير بحديث ابن عبَّاس إلى شهادة الأعمى على التَّعريف، أي: يعرف أنَّ هذا فلان، فإذا عرف شهد(٢)، وشهادة التَّعريف مُختلَف فيها عند مالك، وكذلك البصير إذا لم يعرف نسب الشَّخص، فعرَّفه بنسبه مَن وَثِقَ به؛ فهل يشهد على ابن فلان بنسبه أو لا؟! مُختلَف(٣) فيه أيضًا). انتهى[المتواري٣١٣].

قوله: (**وَمَا يُعْرَفُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ/. [١/٣٢٧ب]

قوله: (**وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ قَاسِمٌ وَالحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَعَطَاءٌ**): أمَّا (قاسم) فهو ابن مُحَمَّد بن أبي بكر، أحدُ الفقهاء السَّبعة، تَقَدَّم، وأمَّا (الحسن) فهو البصريُّ، العالمُ المشهورُ، وأمَّا (ابن سيرين) فهو مُحَمَّد بن سيرين، أحد الأعلام، وتَقَدَّم بنو سيرين كم هم، وكذا بناته[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠]، وأمَّا (الزُّهريُّ) فهو مُحَمَّد بن مسلم، العالمُ الفَرْدُ، وأمَّا (عطاء) فهو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكة، تَقَدَّم.

قوله: (**وَقَالَ الشَّعْبِيُّ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل، وأنَّ (الشَّعْبيَّ) بفتح الشين.

قوله: (**وَقَالَ الحَكَمُ**): هو ابنُ عُتَيبة، [وليس] القاضي، الإمامُ، أحدُ الأعلام.

قوله: (**وَقَالَ الزُّهْرِيُّ**): تَقَدَّم أعلاه وقبله مرارًا.

قوله: (**وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ**): هو بالمثنَّاة تحت، وبالسين المهملة، وهو مولى أمِّ المؤمنين ميمونةَ، كنيته أبو أيُّوب، وقيل: أبو عبد الرَّحمن، وهو أخو عطاءِ بن يَسار وعبدِ الملك وعبدِ الله، يروي عن زيدِ بنِ ثابت، وعائشةَ، وأبي هريرة، وميمونةَ، وأمِّ سَلَمة، وغيرِهم، وأرسل عَنْ جماعةٍ من الصَّحابة، وعنه: مكحول، وقتادةُ، والزُّهريُّ، وخلقٌ، وكان من جِلَّة علماء التَّابعين، قال أبو زُرْعة: (ثقةٌ مأمونٌ، فاضلٌ عابد)[الجرح٤/١٤٩]، وقال النَّسائيُّ: (أحدُ الأئمَّة)، تُوُفِّيَ سنة (٩٤هـ)، وقال الهيثم: (سنة «١٠٠هـ»(٤))، وقيل: (سنة «١٠٣هـ»)، وقال خليفةُ: (سنة «١٠٤هـ»)[تاريخ٢٥٨]، وقال جماعة: سنة (١٠٧هـ)، أخرج له الجماعة(٥).

---

(١) (اعتمادًا): مثبت من (ت).

(٢) في النسخ: (وشهد)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ب): (يختلف).

(٤) في (ب): (٩٠هـ)، وليس بصحيح.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/١٠٠)، «تذهيب التهذيب» (٤/١٨٠).

قوله: (شَهَادَةَ امْرَأَةٍ مُنْتَقِبَةٍ): هذه المرأة لا أعرفها، و(مُنْتَقِبَة): بضمِّ الميم، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ قاف مكسورة، ثمَّ[١] موحَّدة مفتوحة، قال بعضهم: (ويُروَى بتقديم التاء على النون)[٢].

٢٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا آيَةً، أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا».

وَزَادَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَائِشَةَ: تَهَجَّدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَّادٍ يُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ؛ أَصَوْتُ عَبَّادٍ هَذَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبَّادًا».

قوله: (رَجُلًا يَقْرَأُ فِي المَسْجِدِ): هو عبَّاد، وسيجيء مسمًّى بعده بقليل جدًّا، وهو عبَّاد بن بِشْر، من أجلَّاء الصَّحابة، نبَّه على ذلك ابن التِّين، كما نقله شيخنا. انتهى[٣]، وقد رأيت في نسخة صحيحة بـ«البخاريِّ»: (عبَّاد بن تميم)، كذا هو منسوبٌ، وقد عُلِّم على النَّسب علامةُ الفِرَبريِّ، وسيجيء في (باب نسيان القرآن) الاختلافُ في تعيين هذا الرَّجل[ح٥٠٣٧]، وجعل ابن شيخِنا البُلْقينيِّ [المذكورَ في] حديث: (سمع النَّبيُّ ﷺ رجلًا يقرأ في المسجد) [غيرَ عبَّاد]، فقال رحمه الله: (إنَّه عبد الله ابن يزيد الخَطْميُّ)، وأنَّ القصَّة التي فيها عبَّاد قصَّةٌ أخرى، وقال: (هو عبَّاد بن بِشْر بن وقش الأشهليُّ، رفيق أُسيد بن حُضير في المصباحين). انتهى ملخَّصًا[٤]، وقال بعض الحُفَّاظ المصريِّين: (هو عبد الله بن يزيد الأنصاريُّ القارئ، وزعم عبد الغنيِّ: أنَّه الخَطْميُّ[الغوامض٢٤٩]، وليس في روايته التي ساقها نسبته كذلك، وقد فرَّق ابن منده بينه وبين الخَطْميِّ وأصاب)[هُدى٣٠٣][٥]، وقد رأيت في «تجريد الذهبيِّ» فرَّق أيضًا، فذكر الخَطْميَّ، ثمَّ

(١) (ثمَّ): سقط من (أ).

(٢) انظر «التنقيح» (٢/٥٨٣)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٣) انظر «التوضيح» (١٦/٥٣٨).

(٤) انظر «الإفهام» (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٥) وقال في «الفتح» (٥/٣١٤): (وظاهر الحال أن المُبْهم في الرواية التي قبل هذه هو المُفسَّر في هذه الرواية؛ لأنَّ مقتضى قوله: «زاد» أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثًا واحدًا، فتتَّحد القصَّة، لكن جزم عبد الغنيِّ بن سعيد في «المبهمات» بأنَّ المُبهَم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الأنصاري، فروى من طريق عمرة عن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ سمع صوت قارئ يقرأ فقال: «صوت من هذا؟» قالوا: عبد الله بن يزيد، قال: «لقد ذكَّرني آية -يرحمه الله- كنت أنسيتها»، ويؤيِّد ما ذهب إليه مشابهةُ قصَّة عمرة عن عائشة بقصَّة عروة عنها، =

قال: (عبد الله بن يزيد القارئ، له ذكرٌ في حديث عائشة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سمع قراءته). انتهى[التجريد ١/٣٤١].

قوله: (وَزَادَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَائِشَةَ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وهو عبَّاد بن عبد الله بن الزُّبير ابن العوَّام، عَنْ عائشةَ، وزيدِ بن ثابت، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه يحيى، وابنُ عمِّه هشام بن عروة، وعدَّةٌ، وكان كبيرَ القدرِ، وُلِّيَ قضاء أبيه(١)، وقد تَقدَّم مُترجَمًا[ح٢٥٩٠].

و(زَادَ): تَقدَّم أنَّها مثلُ: (قَالَ)[ح٢٦٤]، وتعليقُ عبَّادٍ لم أرَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة، ولم يخرِّجه شيخُنا(٢).

قوله: (فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَّادٍ): تَقدَّم الكلام عليه أعلاه.

٢٦٥٦- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ -أَوْ قَالَ: حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ- ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»، وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ: أَصْبَحْتَ.

قوله: (ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ): هو عَمرو بن قيس بن زائدة -وقيل: زياد- ابن الأصمِّ، وبقيَّة نسبه معروفٌ، القُرَشيُّ العامريُّ، ويقال: عَمرو بن زائدة، ويقال: عبد الله بن زائدة، والصَّحيح في اسمه: عَمرٌو، هاجر إلى المدينة قبل مَقدَمِه عليه الصلاة والسلام إليها -وسيجيء الكلامُ في أوَّل من هاجر إليها[ح٣٩٢٤]- واستخلفه عليه الصلاة والسلام ثلاثَ عشرةَ مرَّةً في غزواته(٣) على المدينة، وشهد القادسيَّة وقُتِل بها شهيدًا، وكان معه يومئذٍ اللِّواء، هذا هو المشهور، وقال ابن قتيبة: (إنَّه شهد القادسيَّة، ورجع منها إلى المدينة فمات بها)[المعارف٢٩٠]، وفضائله مشهورةٌ(٤)، وقد تَقدَّم في أوائل هذا التَّعليق[ح٦٢٠].

= بخلاف قصَّة عباد بن عبد الله عنها، فليس فيه تعرُّض لنسيانِ الآية، ويحتمل التعدُّد من جهةٍ غير الجهة التي اتَّحدت؛ وهو أن يقال: سمع صوت رجلين، فعرف أحدهما فقال: هذا صوت عبَّاد، ولم يعرف الآخر، فسأل عنه، والذي لم يعرفه هو الذي تذكَّر بقراءته الآية التي نسيها).

(١) «جمهرة نسب قريش» (١/٨٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/١٣٦).

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٣٨٨)، ووقع في مطبوع «المسند»: (عن يحيى بن عبَّاد، عن عائشة)، فلعلَّه سقط من سنده: (عن أبيه)، وانظر «فتح الباري» (٥/٣١٤)، «تغليق التعليق» (٣/٣٨٨).

(٣) في (ب): (غزوات).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٤/١٩١)، «الاستيعاب» (ص٤٩٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٦٥٥)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٦)، «الإصابة» (٢/٥٢٣).

قوله: (وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ[(١)]): تَقَدَّم مَن قائل هذا الكلام[ح٦١٧].

٢٦٥٧ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَةٌ، فَقَالَ لِي أَبِي مَخْرَمَةُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ، عَسَى أَنْ يُعْطِيَنَا مِنْهَا شَيْئًا، فَقَامَ أَبِي عَلَى الْبَابِ فَتَكَلَّمَ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَهُ قَبَاءٌ، وَهُوَ يُرِيهِ مَحَاسِنَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ».

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، تَقَدَّم مرارًا ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٣١]، وكذا تَقَدَّم (الْمِسْوَر بْن مَخْرَمَةَ) هو ووالدُه.

١٢ - بابُ شَهَادَةِ النِّسَاءِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٦٥٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سعيدُ بنُ الحكمِ بن مُحَمَّد، ابنُ أبي مريم[(٢)]، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٤١].

قوله: (أَخْبَرَنِي زَيْدٌ): هذا هو ابنُ أسلمَ، مولى عُمرَ بنِ الخطَّاب، الفقيهُ، مشهورٌ.

قوله: (عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): قال الدِّمياطيُّ: (ابن سعد بن أبي سَرْح حسام). انتهى.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الخُدْرِيُّ، وكذا هو في نسخةٍ منسوبًا[(٣)]، وهو سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ رضي الله عنه.

قوله: (فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا): (ذلكِ): بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث، وفي أصلنا بفتح الكاف بالقلم، وفيه نظرٌ.

---

(١) هكذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ: أَصْبَحْتَ).

(٢) في النسخ: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمَّد)، والمثبتُ هو الصواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّف في مواضعَ أخرى.

(٣) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

١٣- بابُ شَهَادَةِ الإِمَاءِ وَالعَبِيدِ

وَقَالَ أَنَسٌ: شَهَادَةُ العَبْدِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَأَجَازَهُ شُرَيْحٌ وَزُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: شَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ، إِلَّا العَبْدَ لِسَيِّدِهِ.

وَأَجَازَهُ الحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ.

وَقَالَ شُرَيْحٌ: كُلُّكُمْ بَنُو عَبِيدٍ وَإِمَاءٍ.

قوله: (وَأَجَازَهُ شُرَيْحٌ): وهو بالشين المعجمة، تَقَدَّم، القاضي، ابن الحارث، المشهور، وقد تَقَدَّم مُترجمًا[قبل ح٣٢٥].

قوله: (وَزُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى): هذا أبو حاجب الحَرَشيُّ، قاضي البصرة، التَّابعيُّ، عن عِمران بن الحُصَين والمغيرةِ بنِ شعبةَ، وعنه: قتادةُ وعوفٌ، وكان يقصُّ(١) في داره، وقد أَمَّ فقرأ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، فشهق فمات، وقد ذكر خبرَ موته التِّرمذيُّ في «جامعه» في (باب ما جاء في وصف صلاة النَّبيِّ ﷺ باللَّيل) بسنده[ت٤٤٥]، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٩٣هـ)، أخرج له الجماعة(٢).

تنبيهٌ: هذا هو خلاف زُرارة بن أوفى النَّخَعيِّ، هذا له صحبةٌ، تُوُفِّيَ في زمن عثمان رضي الله عنه، ذكره ابنُ عبد البَرِّ في «استيعابه»(٣).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّد بن سيرين، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَأَجَازَهُ الحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ.

قوله: (وَإِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ) أي: الحقير اليسير الذي لا خطر له.

قوله: (وَقَالَ شُرَيْحٌ): هو بالشين المعجمة، ابنُ الحارث، القاضي، تَقَدَّم أعلاه(٤).

٢٦٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ. وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقْبَةُ ابْنُ الحَارِثِ أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، قَالَ: فَجَاءَتْ أَمَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَذَكَرْتُ

---

(١) في (ب): (يقضي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٣٩).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٦٠).

(٤) في (ب): (مرارًا).

ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ قَالَ: «وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا؟!»، فَنَهَاهُ عَنْهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل، وكذا تَقَدَّم (**ابْن جُرَيْج**): أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، أحدُ الأعلام، وكذا (**ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ**): أنَّه عبدُ الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيكة، و(**عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو ابنُ المَدينيِّ، شيخُه، و(**يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هو القَطَّانُ الحافظُ، و(**ابْنُ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّم.

وأتى بالسَّند الثَّاني؛ لأنَّ ابنَ جُرَيج عنعن في الأوَّل، وهو مُدَلِّس، وفي الثَّاني أتى بالسَّماع من ابن أبي مُلَيكة، وابنُ أبي مُلَيكة عنعن في الأوَّل، وأتى في الثَّاني بالتَّحديث وإنْ لَمْ يكن ابنُ أبي مُلَيكة مُدَلِّسًا؛ إلَّا ليخرجَ من الخلاف[(١)]/. [١/٣٢٨]

قوله: (**أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ**): تَقَدَّم أنَّ اسمَها غَنِيَّة، وفي بعض طرقه: (زينب)، وتَقَدَّم (أبو إهاب) والدُها: أنَّه لا يُعرَف اسمه، وأنَّ له حديثًا في النَّهي عن الأكل متَّكئًا، وأنَّ (**الأَمَة السَّودَاء**) لا أعرف اسمها[ح٨٨].

١٤- بابُ شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ[(٢)]

٢٦٦٠- حَدَّثَنَا **أَبُو عَاصِمٍ**، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ **ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ**، عَنْ **عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ** قَالَ: تَزَوَّجْتُ **امْرَأَةً**، فَجَاءَتِ **امْرَأَةٌ** فَقَالَتْ: إِنِّي أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «وَكَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟! دَعْهَا عَنْكَ» أَوْ نَحْوَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل، وكذا تَقَدَّم (**ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ**) قريبًا جدًّا، وكذا تَقَدَّم (**الْمَرْأَة**) التي تزوَّج بها عقبة: أنَّها أمُّ يحيى بنت أبي إِهَابٍ أعلاه، وتَقَدَّم اسمها، وأنَّ (**الْمَرْأَة**) التي أخبرته بالرَّضاع لا أعرف اسمها، وهي أَمَةٌ[ح٢٦٥٩].

---

(١) ابنُ أبي مُليكة: تقدَّم في الحديث (٨٨) أنَّه قيل: (إنَّه لم يسمع من عقبة) فأتى بالسند الثاني لأنَّ فيه التصريح بسماعه منه، قال الحافظُ في «الفتح» (٣١٨/٥): (وقوله: «حدَّثني عقبة بن الحارث، أو سمعته منه»: فيه ردٌّ على مَن زعم أنَّ ابنَ أبي مُليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث)، والله أعلم.

(٢) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٧٥): (عند الإمام أحمد شهادةُ المرضعة مع التَّحليف وحدَها؛ لأن ابن عبَّاس حلَّف المرضعة، فجمع الإمام أحمد بين الشهادة وبين التَّحليف).

١٥ - بابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا

قوله: (بَابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا): سأذكر مسألةَ تعديلِ النِّساء في أوَّل الباب بعد (حديث الإفك) لأنَّه بوَّب فِيْهِ: (باب إذا[1] زكَّى رجلٌ رجلًا؛ كفاه) فانظر ذلك.

٢٦٦١ - **حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، وَأَفْهَمَنِي بَعْضَهُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ** الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ **بْنِ الْمُسَيَّبِ**، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، **حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا**، فَبَرَّأَهَا اللهُ مِنْهُ، **قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا** وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ، وَأَثْبَتُ لَهُ اقْتِصَاصًا، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ **يُصَدِّقُ بَعْضًا**، زَعَمُوا أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا؛ **أَقْرَعَ** بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا **فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا، فَخَرَجَ سَهْمِي**، فَخَرَجْتُ مَعَهُ **بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الحِجَابُ، فَأَنَا أُحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ وَأُنْزَلُ فِيهِ**، فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ، وَقَفَلَ وَدَنَوْنَا مِنَ المَدِينَةِ؛ آذَنَ **لَيْلَةً** بِالرَّحِيلِ، فَقُمْتُ **حَتَّى آذَنُوا بِالرَّحِيلِ**، فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الجَيْشَ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي؛ **أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْلِ**، فَلَمَسْتُ صَدْرِي، **فَإِذَا عِقْدٌ لِي مِنْ جَزْعِ أَظْفَارٍ** قَدِ انْقَطَعَ، فَرَجَعْتُ فَالتَمَسْتُ عِقْدِي، **فَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ، فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي**، فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي **فَرَحَلُوهُ** عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ، **وَهُمْ يَحْسِبُونَ** أَنِّي فِيهِ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا لَمْ يَثْقُلْنَ وَلَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ **العُلْقَةَ مِنَ الطَّعَامِ**، فَلَمْ يَسْتَنْكِرِ القَوْمُ حِينَ رَفَعُوا ثِقَلَ الهَوْدَجِ، فَاحْتَمَلُوهُ **وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ، فَبَعَثُوا الجَمَلَ** وَسَارُوا، فَوَجَدْتُ عِقْدِي **بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الجَيْشُ**، فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، **فَأَمَمْتُ مَنْزِلِي** الَّذِي كُنْتُ بِهِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونَنِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ؛ غَلَبَتْنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ، **وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ المُعَطَّلِ السُّلَمِيُّ ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الجَيْشِ**، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي **فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ** نَائِمٍ، فَأَتَانِي، وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الحِجَابِ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، فَوَطِئَ يَدَهَا فَرَكِبْتُهَا فَانْطَلَقَ **يَقُودُ بِيَ** الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا **مُعَرِّسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ**، فَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ، وَكَانَ **الَّذِي تَوَلَّى الإِفْكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ**، فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ، فَاشْتَكَيْتُ بِهَا شَهْرًا وَالنَّاسُ **يُفِيضُونَ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ**

(١) (إذا): سقط من (ب).

الإفكِ، وَيَرِيبُنِي فِي وَجَعِي أَنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ **اللُّطْفَ** الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِيْنَ أَمْرَضُ، إِنَّمَا يَدْخُلُ فَيُسَلِّمُ فيَقُولُ: «**كَيْفَ تِيكُمْ**؟!»، لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى **نَقَهْتُ**، **فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ قِبَلَ المَنَاصِعِ مُتَبَرَّزُنَا**، لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ **الكُنُفَ** قَرِيبًا مِنْ بُيُوتِنَا، **وَأَمْرُنَا أَمْرُ العَرَبِ الأُوَلِ فِي البَرِّيَّةِ أَوْ فِي التَّنَزُّهِ، فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ بِنْتُ أَبِي رُهْمٍ نَمْشِي، فَعَثَرَتْ فِي مِرْطِهَا** فَقَالَتْ: **تَعِسَ** مِسْطَحٌ، فَقُلْتُ لَهَا: بِئْسَ مَا قُلْتِ، أَتَسُبِّينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا فَقَالَتْ: **يَا هَنْتَاهُ**؛ أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا؟! فَأَخْبَرَتْنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الإِفْكِ، فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى مَرَضِي، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي؛ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَلَّمَ فَقَالَ: «**كَيْفَ تِيكُمْ**؟» فَقُلْتُ: ائْذَنْ لِي إِلَى أَبَوَيَّ، قَالَتْ: وَأَنَا حِينَئِذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الخَبَرَ مِنْ قِبَلِهِمَا، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ أَبَوَيَّ، فَقُلْتُ لأُمِّي: مَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهِ؟ فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّةُ؛ هَوِّنِي عَلَى نَفْسِكِ الشَّأْنَ، فَوَاللهِ لَقَلَّمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ قَطُّ **وَضِيئَةٌ** عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا **وَلَهَا ضَرَائِرُ** إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللهِ! وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا؟! قَالَتْ: فَبِتُّ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ **لَا يَرْقَأُ** لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِيْنَ **اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ**، يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ؛ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الوُدِّ لَهُمْ، فَقَالَ أُسَامَةُ: **أَهْلُكَ** يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، **وَسَلِ الجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَرِيرَةَ**، فَقَالَ: «يَا بَرِيرَةُ؛ هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا **يَرِيبُكِ**؟» فَقَالَتْ بَرِيرَةُ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا **أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا** قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنِ العَجِينِ فَتَأْتِي **الدَّاجِنُ** فَتَأْكُلُهُ، **فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ، فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُولَ**، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، فَوَاللهِ؛ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي»، **فَقَامَ سَعْدٌ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَنَا -وَاللهِ- أَعْذِرُكَ مِنْهُ، إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ؛ ضَرَبْنَا عُنُقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا الخَزْرَجِ؛ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الخَزْرَجِ، **وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا** وَكَانَ احْتَمَلَتْهُ الحَمِيَّةُ فَقَالَ: كَذَبْتَ **لَعَمْرُ اللهِ**، وَاللهِ؛ لَا تَقْتُلُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، **فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ** فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ، وَاللهِ؛ لَنَقْتُلَنَّهُ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ المُنَافِقِينَ، فَثَارَ الحَيَّانِ الأَوْسُ وَالخَزْرَجُ حَتَّى **هَمُّوا**، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى

المِنْبَرِ، فَنزَلَ، فَخَفَّضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَسَكَتَ، وَبَكَيْتُ يَوْمِي **لَا يَرْقَأُ** لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ، **فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبَوَايَ**، وقَدْ بَكَيْتُ لَيْلَتِي وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ البُكَاءَ فَالِقٌ كَبِدِي، قَالَتْ: فَبَيْنَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي؛ إِذِ **اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ** فَأَذِنْتُ لَهَا، فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَلَسَ، وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي **مِنْ يَوْمٍ قِيلَ لِي مَا قِيلَ قَبْلَهَا، وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ**، قَالَتْ: فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكِ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً؛ فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ، وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ؛ فَاسْتَغْفِرِي اللهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ العَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ؛ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ»، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقَالَتَهُ؛ **قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أُحِسُّ** مِنْهُ قَطْرَةً، وَقُلْتُ لأَبِي: أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: وَاللهِ؛ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ لأُمِّي: أَجِيبِي عَنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ فِيمَا قَالَ، قَالَتْ: وَاللهِ؛ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَتْ: **وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ القُرْآنِ**، فَقُلْتُ: إِنِّي وَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ، **وَوَقَرَ فِي أَنْفُسِكُمْ** وَصَدَّقْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي بَرِيئَةٌ، وَاللهُ يَعْلَمُ إِنِّي لَبَرِيئَةٌ؛ لَا تُصَدِّقُونَنِي بِذَلِكَ، وَلَئِنِ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرٍ وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ لَتُصَدِّقُنِّي، وَاللهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]، ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاشِي، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُبَرِّئَنِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَلَكِنْ وَاللهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُنْزِلَ فِي شَأْنِي وَحْيًا، وَلأَنَا أَحْقَرُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالقُرْآنِ فِي أَمْرِي، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّوْمِ **رُؤْيَا** يُبَرِّئُنِي اللهُ، فَوَاللهِ؛ **مَا رَامَ مَجْلِسَهُ** وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ حَتَّى **أُنْزِلَ عَلَيْهِ** الوَحْيُ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ **مِنَ البُرَحَاءِ**، حَتَّى **إِنَّهُ** لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ **مِثْلُ الجُمَانِ** مِنَ العَرَقِ فِي يَوْمٍ شَاتٍ، **فَلَمَّا سُرِّيَ** عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي: «يَا عَائِشَةُ، احْمَدِي اللهَ فَقَدْ بَرَّأَكِ اللهُ»، فَقَالَتْ لِي أُمِّي: قُومِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: لَا وَاللهِ، لَا أَقُومُ إِلَيْهِ، وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللهَ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ الآيَاتِ [النور: ١١] فَلَمَّا أَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ هَذَا فِي بَرَاءَتِي؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ -وَكَانَ يُنْفِقُ **عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أُثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ**-: وَاللهِ لَا أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى؛ وَاللهِ؛ إِنِّي لأُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِي، **فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ الَّذِي كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِ**، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَسْأَلُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ** عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ: «يَا زَيْنَبُ؛ مَا عَلِمْتِ؟ مَا رَأَيْتِ؟» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ **أَحْمِي سَمْعِي وَبَصَرِي**، وَاللهِ؛ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا

خَيْرًا، قَالَتْ: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي، فَعَصَمَهَا اللهُ بِالوَرَعِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَهُ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَهُ.

في أصولنا الدِّمشقية، وكذا في نسخةٍ في طُرَّة أصلنا وعليها علامة راويها: (أحمد ابن يونس)(١)، ورأيت بخطِّ بعض الفضلاء -وهو الإمام شهاب الدين أحمد بن العلَّامة الفقيه عماد الدين إسماعيل الحُسبانيِّ الدِّمشقيِّ- ما لفظه: (في كتاب خلف: «وأفهمني بعضَه أحمدُ ابن يونس»، وذلك وَهَمٌ(٢)). انتهى، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (هذا هو أحمدُ ابنُ يونس، كما هو ثابتٌ في أصلِ الدِّمياطيِّ، وعليه علامةٌ، وقال خلفٌ في «أطرافه»: هو أحمد بن عبد الله بن يونس، ووَهَّمه المِزِّيُّ، ولم يبيِّن سبَبَه). انتهى[التوضيح١٦/٥٦٣]، والذي رأيتُه في «أطراف المِزِّيِّ»: (أحمد)، ولم ينسبه بالكلِّيَّة(٣)، قال شيخُنا: (وزعم ابنُ خلفون في «مُعلِمِه أسماءَ شيوخ البخاريِّ ومسلم» أنَّه لعلَّه أحمد ابن حنبل(٤)). انتهى[التوضيح١٦/٥٦٤].

وأحمد ابن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس، ينسب كثيرًا إلى جدِّه، وليسا باثنين، كما هو ظاهرُ كلامِ شيخِنا، وقال الحافظُ شمسُ الدين ابنُ(٥) عبد الهادي الحنبليُّ في «طبقات المحدِّثين» -والظاهر أنَّه من كلام الذهبيِّ- في ترجمة أحمد بن النَّضر بن عبد الوهَّاب أبي الفضل النَّيسابوريِّ: (إنَّ قول البخاريِّ في حديث الإفك: «ثبَّتني أحمدُ في بعضِه»؛ يعني: أحمد بن النَّضر، ولم يعنِ أحمدَ ابن حنبل، وقال في موضعٍ آخَرَ: «أَخْبَرنا مُحَمَّد حدَّثَنا(٦) عبيد الله بن معاذ»[ح٤٦٤٩]، قال الحاكم: فهذا مُحَمَّد

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ والقابسيِّ؛ كما رُقِم عليه في (ق)، وقال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٣٩٠/٤): (ثبت في حاشية الفرع كأصله، ورُقِم عليه علامة «ق») فقط، وانظر «هدى الساري» (ص٢٣٧-٢٣٨).

(٢) (وَهم): سقط من (ب).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٤١٣/١١).

(٤) الذي في «المُعْلِم» (ص٣٨): (قال البُخاريُّ في «كتاب النكاح»: وقال لنا أحمدُ ابن حنبل: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيانَ: حدَّثني حبيبٌ، عن سعيدِ بن جُبَير، عن ابنِ عبَّاسٍ: حرم من النسب سبعٌ، ومن الصهر سبعٌ، ثمَّ قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٣] [ح٥١٠٥]، وقال أيضًا البُخاريُّ في «كتاب اللباس» في «باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر» في عقب حديث محمَّد بن عبد الله الأنصاريِّ: وزادني أحمدُ قال: حدَّثنا الأنصاريُّ قال: حدَّثني أبي... الحديث [ح٥٨٧٨]، قيل إنه أحمدُ ابن حنبل)، ولم يذكر هذا الحديثَ؛ فليُتَنبَّه.

(٥) (ابن): سقط من (ب).

(٦) في النُّسخ: (بن)، والمثبت من مصدره.

ابن النَّضر[(١)])[(٢)] يعني: أخا هذا أحمد، والله أعلم.

فائدةٌ: تحصَّلنا على أقوالٍ في (أحمدَ) فقيل: أحمد بن عبد الله بن يونس، أو أحمد بن مُحَمَّد ابن حنبل، أو أحمد بن النَّضر.

قوله: (**حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ**): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٥٩]، وكذا تَقَدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، وكذا تَقَدَّم (**سَعِيد بْن المُسَيَّبِ**): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّه غير والده لا يقال فِيْهِ إلَّا بالفتح.

قوله: (**قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا**): سيأتي الكلام على هذه المسألة.

قوله: (**حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا**): (أهل الإفك): عبد الله بن أُبَيٍّ ابنُ سَلولَ رأسُ المنافقين، وعبدُ الله بن جحش، وأخوه أبو أحمد بن جحش واسمه عبدٌ، وقيل: عبد الله، وليس بشيء[(٣)]، وأختهما حمنة بنت جحش، ومِسْطَح بن أُثَاثَة واسمه عوف وقيل: عامر[(٤)]، وحسَّان بن ثابت، وذكرهم ابن عبد السَّلام في «تفسيره»، وعدَّ فيهم: زيد بن رِفاعة[(٥)]، وأسقط: أبا أحمد بن جحش، وأخاه عبدَ الله، ولا أعرف أنا في الصَّحابة مَن اسمه زيد بن رِفاعة، إلَّا أنْ يكون نُسِبَ إلى غير أبيه، أو نُسِبَ إلى جدِّه، أو جدٍّ له أعلى، أو إلى خلاف الظَّاهر، والله أعلم.

وذكرهم شيخنا: (عبد الله بن أُبَيٍّ، وحَمْنة، وأخواها: عبدُ الله، وأبو أحمد، ومِسْطَحٌ[(٦)]، وحسَّان)، وقال: (ذكرهم السُّهيليُّ[(٧)]، وقيل: إنَّ حسَّان لَمْ يكن منهم). انتهى[التوضيح١٦/٥٧٤].

---

(١) في المطبوع من «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢٣٤): (محمَّد: قال أبو عبد الله في «كتاب التفسير» «تفسير سورة الأنفال»: «حدَّثني محمَّد بن النضر»[ح٤٦٤٩]، وقد حدَّث عنهما جميعًا في «الجامع»)، فالظاهر أنَّ فيه سقطًا.

(٢) «طبقات علماء الحديث» (٢/٣٥٤)، وانظر «تذكرة الحفَّاظ» (٢/٦٤٦).

(٣) انظر «أسد الغابة» (٥/٧).

(٤) انظر «التوضيح» (١٦/٥٧٩).

(٥) انظر «تفسير العز بن عبد السلام» (٢/٣٩٠-٣٩١).

(٦) في النسخ: (وأبا أحمد ومسطحًا)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٧) انظر «التعريف والإعلام» (ص١٢٥)، لكن لم يذكر السهيلي فيهم عبد الله وأبا أحمد ابني جحش، وإنَّما بيَّن أنَّهما أخوا حَمْنَة لَمَّا ذكرها مع أهل الإفك، ولفظه: (هم عبد الله بن أُبَيٍّ...، وحَمْنَة بنت جحش بن رئاب بن يَعْمَر بن صَبْرة ابن كبير بن غَنْم بن دُودان بن أسد بن خُزيمة، أخت زينبَ بنتِ جحشٍ وعبدِ الله بن جحشٍ وأبي أحمد بن جحش، وأُمُّهم أميمة بنت عبد المطلب، فحَمْنَة هذه، وعبد الله بن أُبيٍّ، ومِسْطح بن أُثاثة...، وحسان ابن ثابت...، فهؤلاء الذين جاؤوا بالإفك).

وفي إثبات عبدِ الله فيهم فِيهِ نظرٌ؛ لأنَّه قُتِل في أُحُد، والله أعلم، ويشبه أن يكون سببُ ذكره فيهم -مَن عدَّ فيهم عبد الله بن جحش- كونَ أبي أحمد منهم، وسمَّاه بعضهم: عبد الله -كما تَقَدَّم-، فرأى في مكانٍ: أبا أحمد بن جحش، وفي مكانٍ آخر: عبد الله بن جحش، فظنَّهما اثنين، فحصل له الوَهم[(١)]، والله أعلم.

تنبيهٌ: اختُلِف في جلدهم على قولين، والذي يظهر: أنَّه جلدهم، وقد جزم به البخاريُّ في آخر «صحيحه» في (باب قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]) بأنَّه جلدهم[قبل ح٧٣٦٩]، وقد روى أصحاب «السنن الأربعة»[(٢)] من حديث عَمْرة عَنْ عائشة ﵂: (أنَّه لمَّا نزل؛ أَمَر برَجُلين وامرأةٍ، فضُربوا حدَّهم)، قال التِّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلَّا من حديث ابن إسحاق)، وفي «أبي داود»: (حسَّان بن ثابت، ومِسْطَح بن أُثَاثَة، قال النُّفيليُّ: المرأة حمنةُ بنت جحش)[د٤٤٧٥] انتهى.

وقد جزم ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب»[(٣)] في ترجمة مِسْطَح بأنَّه جُلِدَ الحدَّ، وفي ترجمة حمنة: (أنَّها جُلِدَت مع مَن جُلِد عند من صحَّح جَلْدَهم). انتهى، وفي ترجمة حسَّان: (وقال قومٌ في حسَّان: إنَّه ممَّن خاض في الإفك على عائشة، وإنَّه جُلِد في ذلك، وأنكر قومٌ أن يكون حسَّان خاض في الإفك، أو جُلِد فِيْهِ، وروَوا عَنْ عائشة: أنَّها برَّأته من ذلك). انتهى[(٤)].

وفي «سيرة ابن إسحاق» من طريقين صحيحين حديثُ الإفك، وفي آخره: (ثمَّ أمر بمِسْطَح بن أُثَاثَة، وحسَّان بن ثابت، وحمنة بنت جحش -وكانوا ممَّن أفصح بالفاحشة- فضُرِبوا حدَّهم). انتهى[(٥)]، وفي آخر الغزوة ما لفظه: (قال ابن إسحاق: وقال قائلٌ من المسلمين في ضرب حسَّان وأصحابِه في فِرْيتهم على عائشة ﵂ -قال ابن هشامٍ: في ضرب حسَّان[(٦)] وصاحبيه-: [من الطويل]

لَقَدْ ذَاقَ حَسَّانُ الَّذِي كَانَ أَهْلَهُ وَحَمْنَةُ إِذْ قَالُوا هَجِيرًا وَمِسْطَحُ

تَعَاطَوا بِرَجْمِ الغَيبِ زَوْجَ نَبِيِّهِمْ وَسَخْطَةَ ذِي العَرْشِ الكَرِيمِ فَأُتْرِحُوا

(١) لم أقف على من ذكر فيهم أبا أحمد بن جحش إلَّا ابن الملقن نقلًا عن السهيلي، وتقدَّم في التعليق السابق أنَّ السهيليَّ ذكره وأخاه عبد الله على أنَّهما أخوا حمنة تعريفًا لها، لا على أنَّهما من أهل الإفك، فليُتنبَّه.

(٢) أبو داود (٤٤٧٤) الترمذي (٣١٨١) والنسائي في «الكبرى» (٧٣١٢) وابن ماجه (٢٥٦٧).

(٣) في (ب): («استيعابه»).

(٤) انظر «الاستيعاب» بالترتيب: (ص٧٠٦) (ص٨٨٤) (ص١٦٦).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٣٠).

(٦) (في ضرب حسان): سقط من (ب).

وَآذوا رَسُـــولَ اللهِ فِيهَـــا فَجُلِّلُـــوا مَخَـــازِيَ تَبْقَـــى عُمِّمُوهَـــا وَفُضِّـــحُوا
وَصُـــبَّتْ عَلَـــيْهِمْ مُحصَـــدَاتٌ كَأَنَّهَـــا شَـــآبِيبُ قَطْـرٍ مِـن رَدِي الْمُـزْنِ تَسْـفَحُ(١)

وقال ابن القيِّم في «الهَدْي»: (وحكم رسول الله ﷺ بحدِّ القذف لمَّا أَنزل الله تعالى براءة زوجته من السَّماء، فحدَّ رجلين وامرأةً؛ وهما: حسَّان بن ثابت، ومِسْطَح بن أُثَاثَة، قال أبو جعفر النُّفيليُّ: ويقولون: إنَّ المرأةَ حمنةُ بنت جحش). انتهى[الهدي٥/٤١]، وقال في حديث الإفك ما لفظه: (ولمَّا جاء الوحي؛ أمرَ رسولُ الله ﷺ بمَن صرَّح بالإفك، فجُلِدوا ثمانين ثمانين، ولم يُحَدَّ الخبيث عبد الله ابن أُبَيٍّ مع أنَّه رأس الإفك، فقيل: لأنَّ الحدود تخفيفٌ عَنْ أهلها وكفَّارةٌ، والخبيث ليس أهلًا لذلك، وقد وعده الله بالعذاب العظيم، فيكفيه ذلك عن الحدِّ، وقيل: بل كان يستوشي الحديث ويجمعُه ويحلِّيه ويخرجه في قوالب مَن لا يُنْسَب إليه، وقيل: الحَدُّ لا يثبت إلَّا بإقرار أو بيِّنة(٢)، وهو لَمْ يقرَّ بالقذف، ولا شهد به عليه أحدٌ؛ فإنَّه إنَّما كان يذكره بين أصحابه، ولم يشهدوا عليه، ولم يكن يذكره بين المؤمنين، وقيل: حدُّ القذف حقٌّ لآدميٍّ لا يُستَوفى إلَّا بمطالبةٍ، وإنْ قيل: إنَّه حقُّ الله؛ فلا بدَّ من مطالبة المقذوف، وعائشة ﵂ لَمْ تطالب لابن أُبَيٍّ، وقيل: بل تُرِك حدُّه لمصلحةٍ، وهي أعظم من إقامته؛ كما تُرِك قتلُه مع ظهور نفاقه وتكلُّمِه بما يوجب قتلَه مرارًا، وهي تأليفُ قومه وعدم تنفيرهم عن الإسلام، فإنَّه كان مُطاعًا فيهم رئيسًا عليهم، فلم تُؤمَن إثارةُ الفتنة في حدِّه، ولعلَّه تُرِك لهذه الوجوه كلِّها، فجُلِد حسَّان ومِسْطَح بن أُثَاثَة وحمنة بنت جحش -وهؤلاء من المؤمنين الصَّادقين-؛ تطهيرًا لهم وتكفيرًا، وتُرِك عدوُّ الله ابن أُبيٍّ؛ إذ ليس من أهل ذلك). انتهى[الهدي٣/٢٣٥].

وقال شيخنا في (تفسير النور) في قول عائشة: (لكن أنتَ)[ح٤٧٥٥]: (وفي رواية: «لست كذلك»[ح٤٧٥٦]/، [٣٢٨/١ب]
وهو دالٌّ على أنَّه -يعني: حسَّان- كان ممَّن خاض، وقد ذكر أبو داود أنَّه حُدَّ[د٤٤٧٥]، زاد الطَّحاويُّ: ثمانين[شرح مشكل٧/٤٠٩]، وكذا حمنة ومِسطَح؛ ليكفِّر الله عنهم بذلك إثم ما صدر منهم، حتَّى لا يبقى عليهم تبعة في الآخرة، وأمَّا ابن أُبيٍّ؛ فإنَّه لَمْ يُحَدَّ؛ لئلَّا ينقص من عذابه شيءٌ، أو تألُّفًا لقومه، وإطفاءً للفتنة، وقد روى القشيريُّ في «تفسيره» عن ابن عبَّاس: أنَّه حُدَّ ثمانين، قال القشيريُّ: ومِسْطَح لَمْ يثبت عنه قذفٌ صريح، فلم يُذكَر فيمن حُدَّ، كذا قال، وقد سلف خلافه، وأغرب الماورديُّ، فقال: إنَّه لَمْ يُحَدَّ

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٣٦)، والمُحْصَدات: السياط، والشآبيب: الدفعات من المطر، والذُّرى: الأعالي.
(٢) في (ب): (وببينة).

أحدٌ من أهل الإفك[(١)]). انتهى [التوضيح٢٣/٥١].

وفي «معجم الطبرانيِّ الكبير» في (معجم النِّساء) في (مسند[(٢)] عائشة): (أنَّ عبد الله بن أُبيٍّ حُدَّ مئة وستِّين)[(٣)]، قال عقيبه عبد الله بن عُمر: (وهكذا يُفعَل بكلِّ مَن قَذف زوجة نبيٍّ). انتهى[(٤)].

قوله: (وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا) أي: قِطعةً من حديثِها.

اعلم أنَّ الرَّاويَ إذا لَمْ يكن سمع الحديثَ من شيخٍ واحدٍ فأكثر، بل سمع قطعةً من الحديث من شيخٍ، وقطعةً منه من شيخٍ آخَرَ، فما زاد؛ فإنَّه يجوز له أن يخلط الحديثَ، ويرويه عنهما أو عنهم جميعًا مع بيانِ أنَّ عن كلِّ شيخٍ بعضَ الحديث من غير تمييز لِمَا سمعه من كلِّ شيخٍ من الآخَرِ؛ كهذا الحديث من رواية الزُّهريِّ حيث قال: (حدَّثني عروة، وسعيد بن المسيَّب، وعلقمة بن وقاص، وعُبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن عائشة)، قال: (وكلٌّ قد حدَّثني طائفةً من حديثها...) فذكره، فإن اتَّفق في حديثٍ غير هذا أن كان بعض الرُّواة في[(٥)] مثل هذه الصُّورة ضعيفًا؛ فذلك مقتضٍ لطرح جميع الحديث؛ لأنَّه ما من قطعة منه إلَّا وجائزٌ أن تكون عن ذلك الضَّعيف.

واعلم أنَّه لا يجوز في صورة ما إذا كانوا ثقاتٍ أو كان فيهم ضعيفٌ؛ أنَّه لا يجوز حذفُ واحدٍ مِن الإسناد؛ لأنَّك إذا حذفتَ واحدًا مِن الإسناد وأتيتَ[(٦)] بجميع الحديثِ؛ فقد زدتَ على بقيَّة الرُّواة ما ليس مِن حديثهم، وإن حذفتَ بعضَ الحديث؛ لم تعلم [أنَّ] ما حذفتَه هو روايةُ مَن حذفتَ اسمَه، فيجب ذِكْرُ جميعِ الرُّواةِ في الصُّورَتَين[(٧)].

تنبيهٌ: واعلم أنَّ البخاريَّ قد أخرج هذا الحديث في (سورة النُّور) بعد سياق رواية الزُّهريِّ عمَّن

---

(١) انظر «النُّكت والعيون» (٤/٨١)، وقد حكاه الماورديُّ قولًا، ولم يتبنَّاه.

(٢) (مسند): ليس في (ب).

(٣) «المعجم الكبير» (٢٣/١٢٤)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/٤٣٣): (وفيه إسماعيل بن يحيى التيميُّ، وهو كذَّاب).

(٤) «المعجم الكبير» (٢٣/١٢٨)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩/٣٧٩): (وفيه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، وهو كذَّاب).

(٥) في (ب): (ما)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٦) في النُّسختين: (وأثبتَّ)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٧) الكلام بتمامه للعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٩٧-١٩٩)، وانظر «علوم الحديث» (ص٢٣٥-٢٣٦)، «تدريب الراوي» (٢/١٢٤).

ذكرنا باللَّفظ السَّابق قال: (الذي حدَّثني عروةُ عن عائشةَ)[ح٤٧٥٠]، فاقتضى كلامُه في (سورة النُّور) أنَّ الحديثَ كلَّه عن عروة عن عائشة، والله أعلم.

قوله: (فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا): هذه الغزاة غزوةُ بني المُصْطَلِق؛ وهي غزوة المُرَيْسِيع، و(المُصْطَلِق): بضَمِّ الميم، وإسكان الصَّاد، ثمَّ طاء مفتوحة مهملتين، ثمَّ لام مكسورة، ثمَّ قاف، والمُصْطَلِق: هو جذيمة بن كعب[1]، مِن خُزاعة، والمُرَيْسِيع: هو ماءٌ بناحية قديد بين الحَرَمين[2]، وكانت هذه الغزوة في شعبان سنة ستٍّ عند ابن إسحاق[3]، وفي سنة أربعٍ عند موسى بن عقبة[4]، وفي شعبان سنة خمسٍ يومَ الاثنين لليلتين خلتا منه عند ابن سعد[5]، والخندق بعدها عنده في ذي القعدة مِن السَّنة[6]، والقولان الأوَّلان حكاهما البخاريُّ في (المغازي) في «الصحيح»[7][قبل ح٤١٣٨].

قوله: (سَهْمِي): تنبيهٌ: كان معه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في هذه الغزوة أمُّ سَلَمَة أيضًا، كما نقله ابن سيِّد النَّاس في «سيرته» عن ابن سعد[8]، وهذا لا يعارض ما في «الصَّحيح»، فإنَّه ليس فِيْهِ نفيُ غيرها، إنَّما فِيْهِ إثباتُ خروج سهمها، والله أعلم.

قوله: (بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الحِجَابُ): سيأتي تاريخُ نزول الحجاب، وهو في[9] مُبْتَنَى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بزينب على الصَّحيح، وابتنى بها في سنةِ أربعٍ، وقيل: سنة ثلاثٍ، وقيل: سنة خمسٍ، وسأذكره مُطَوَّلًا في (سورة الأحزاب) إنْ شاء الله تعالى وقدَّره[ح٤٧٩٠].

قوله: (فَأَنَا أُحْمَلُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (وَأُنْزَلُ فِيْهِ).

---

(١) هكذا هنا وفي «الروض الأُنُف» (١٧/٤) و«عيون الأثر» (١٤٤/٢)، وليس بصحيح، فهو جذيمة بن سعد؛ كما في «نسب معد واليمن الكبير» (٤٥٥/٢) و«جمهرة أنساب العرب» (ص٢٣٩).

(٢) انظر «معجم البلدان» (١١٨/٥).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣١٧/٣).

(٤) هكذا نقله عنه البخاريُّ في (باب غزوة بني المصطلق) قبل الحديث (٤١٣٨)، قال الحافظ في «فتح الباري» (٤٩٥/٧): (كذا ذكره البخاريُّ، وكأنَّه سبق قلمٍ؛ أراد أن يكتب: سنة خمس، فكتب: سنة أربع، والذي في «مغازي موسى بن عقبة» من عدَّة طرقٍ أخرجها الحاكم وأبو سعيد النيسابوريُّ والبيهقيُّ في «الدلائل» [٤٥/٤] وغيرهم: سنة خمس).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٥٩/٢-٦٠).

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» (٦٢/٢).

(٧) (في «الصحيح»): سقط من (ب).

(٨) انظر «الطبقات الكبرى» (٦٠/٢)، «عيون الأثر» (١٣٥/٢).

(٩) زيد في (أ): (في)، وعليه: (صح)!، والمثبت موافق للموضع اللاحق.

قوله: (فِي هَوْدَجٍ): هو مَرْكَبٌ مِن مراكبِ النِّساء، مُقَبَّبٌ وغير مُقَبَّبٍ(١).

قوله: (وَقَفَلَ) أي: رَجع.

قوله: (آذَنَ لَيْلَةً): هو بمدِّ الهمزة، أي: أَعْلَمَ، وكذا: (حَتَّى(٢) آذَنُوا بِالرَّحِيلِ) أي: أَعْلَمُوا.

قوله: (أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْلِ): هو المَنْزِل والمأوى.

قوله: (فَإِذَا عِقْدٌ لِي مِنْ جَزْعٍ(٣) أَظْفَارٍ): (الجَزْع): بفتح الجيم، وإسكان الزَّاي؛ وهو خَرَزٌ مُلوَّن، قال ابن قُرْقُول: (وكان عند بعض شيوخنا: بفتح الزَّاي وسكونها)، بعد أنْ ذكر (الجَزْع) بالسُّكون لا غير[مطالع٢/١٢٠]، وقوله: (أَظْفار): قال ابن قُرْقُول: («من جزْع ظِفَارِ»: هذا صوابه، وهي رواية الأَصيليِّ، وأبي الهيثم، وكافَّة رواة مسلم، إلَّا أنَّه وقع في «كتاب التَّفسير»[ح٤٧٥٠] و«الشَّهادات»[ح٢٦٦١] من «البخاريِّ»: «أَظْفار»(٤)، وكذا رواه الباجي في «مسلم»، وهو مضاف إلى «ظفارِ»(٥) مدينة باليمن، قال ابن دُرَيْد: الجزع الظِّفاريُّ[الجمهرة٢/٧٦٢])، وأنشد بيتًا، وأنشد غير الأوَّل. انتهى[مطالع٣/٣٢٠]، وقد تَقَدَّم في (التَّيمُّم) أنَّ ابن بطال قال: (جاء في خبر: أنَّ ثمنه كان اثني عشر درهمًا)(٦)، وأنَّ ابن التِّين قال: (كان ثمنُه شيئًا يسيرًا)[التوضيح٥/١٥٦].

قوله: (فَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ): (حبسني) أي: أخَّرني، و(ابتغاؤُه): ممدودٌ مَرْفوعٌ فاعل (حَبَسَ)، والابتغاء: الطَّلب.

قوله: (فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي): هو بفتح أوَّله، وفتح الحاء المخفَّفة(٧)، يقال: رحلت البعير، مخفَّف(٨) إذا شدَدْتَ عليه رَحْلَه، وعند أبي ذرٍّ: (يُرحِّلون) بضَمِّ أوَّله، وتشديد الحاء، قال القاضي: (ولم أره في سائر تصرُّفاته إلَّا مُخفَّفًا). انتهى(٩)، وكذا ضبطه النَّوويُّ في «شرح مسلم»: بالتَّخفيف مُقتصِرًا

(١) انظر «لسان العرب» مادة (هدج).

(٢) هكذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حِيْن).

(٣) في «اليونينيَّة»: (جزعِ) على الإضافة.

(٤) (أظفار): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (ظفارًا)، ولا يصحُّ.

(٦) انظر «شرح ابن بطَّال» (٤٦٨/١).

(٧) في (ب): (المهملة).

(٨) في (ب): (مشدد)، والمثبت هو الصَّواب.

(٩) لم أقف على قول القاضي في «إكمال المُعْلم» في حديث الإفك (٢٩٢/٨).

عليه[١]، وكذا (فَرَحَلوه) بالتَّخفيف، قال بعض حُفَّاظ مصر من[٢] المعاصرين في (المغازي[٣]): (وقع عند الواقديِّ مِن طريق عبَّاد بن عبد الله بن الزُّبير عَنْ عائشة في حديث الإفك: أنَّ الذي كان يُرحِل هودجها ويقود بعيرها أبو مُوَيهِبة[٤]، وكان رجلًا صالحًا، وذكره البَلاذُريُّ، فقال: أبو مُوَيهِبَة[٥]). انتهى [هُدى٣٣١].

قوله: (وَهُمْ يَحْسِبُونَ): هو بكسر السِّين وفتحها[٦]، وهما لغتان وقراءتان في السَّبع[٧].

قوله: (العُلْقَةَ مِنَ الطَّعَامِ): هي بضَمِّ العين المهملة، وإسكان اللَّام، وبالقاف: اليسيرُ منه الذي فيه بُلْغَةٌ[٨].

قوله: (وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ): لمَّا دخل بها عليه الصلاة والسلام؛ كان عُمُرها تسع سنين، ودخل عليها في شوَّال على رأس ثمانية أشهر مِن مهاجَره، وقيل: سبعة أشهر، وقيل: ثمانية عشر[٩]، وقُبِضَ عنها وهي بنت ثماني عشرة، هذا سنُّها رضي الله عنها، فاحسب كم كان سنُّها في غزوة المُرَيْسِيع[١٠].

قوله: (فَبَعَثُوا الجَمَلَ) أي: أقاموه مِن بروكه.

قوله: (بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الجَيْشُ): (استمرَّ): (استفعل) من (مَرَّ)، ومنه: ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢] أي: ذاهب.

---

(١) انظر «شرح مسلم» (١٧/١٠٤-١٠٥).

(٢) في (ب): (حُفَّاظ المصريّين).

(٣) هكذا قال، وذكره الحافظ في (التفسير) من «هُدى الساري».

(٤) في مصدره: (موهوبة)، والسياق يقتضي المغايرة، ويؤيِّده أنَّ الحافظ نقل في «الإصابة» (٤/١٨٨) عن الواقدي أنَّه سمَّاه أبو موهوبة.

(٥) انظر «أنساب الأشراف» (٢/١٢٦).

(٦) رواية «اليونينيَّة» بكسر السين.

(٧) قرأ عاصم وابن عامر وحمزة بفتح سين ﴿يَحْسَبُ﴾ في كلِّ القرآن، والباقون بكسرها، انظر «السبعة» (ص١٩١)، «الحجَّة» (٢/٤٠٢)، «حجَّة القراءات» (ص١٤٨).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٣٩).

(٩) سيأتي في كلام المصنِّف في (باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة) قبل الحديث (٣٨٩٤) الاختلافُ في وقت بنائه صلى الله عليه وسلم بعائشة رضي الله عنها.

(١٠) ذكر المؤلِّف أنَّ تاريخ غزاة بني المصطلق مختلف فيه، منهم من قال: سنة ست، ومنهم من قال: سنة أربع، ومنهم من قال: سنة خمس، وعليه فيكون عمر عائشة رضي الله عنها في هذه الغزوة على القول الأول ثلاث عشرة سنة، وقِسْ عليه.

قوله: (فَأَمَّمْتُ[(١)] مَنْزِلِي) أي: قصدتُه.

قوله: (وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ السُّلَمِيُّ ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الجَيْشِ): اعلم أنَّ صفوان هذا كان يكون على ساقة العسكر يلقط ما يسقط مِن المتاع، ولذلك تخلَّف في هذا الحديث[(٢)]، وقد رُوِيَ: أنَّه كان ثقيلَ النَّوم لا يستيقظ حتَّى يرتحلَ النَّاسُ، ويشهد لذلك حديثُ أبي داود: أنَّ امرأته اشتكت به إلى رسول الله ﷺ، وذكرت أشياءَ؛ منها: أنَّه لا يصلِّي الصُّبح، فقال: يا رسول الله؛ إنِّي امرؤٌ ثقيلُ الرَّأس لا أستيقظ حتَّى تطلع الشَّمسُ، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «إذا استيقظتَ؛ فصلِّ[(٣)]». انتهى[د٢٤٥٩]، وفي هذا ردٌّ على مَن قال: كان حصورًا، وفي «سيرة ابن هشام» عن ابن إسحاق بأسانيده مِن حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (فوالله إنِّي لمضطجعةٌ؛ [إذ] مرَّ بي صفوان بن المُعَطَّل السُّلَميُّ، وقد كان تخلَّف عن العسكر لبعض حاجته، فلم يبِتْ مع النَّاس) انتهى[السيرة٣/٣٢٦]، فهذا يبيِّن سببَ تخلُّفه عن العسكر، وأنَّهم لمَّا قاموا للرَّحيل؛ لَمْ يكن عندهم، ثمَّ قام في إثرهم، والله أعلم.

واعلم أنَّ ابنَ إسحاق قال: وجَّه عُمرُ بنُ الخطَّاب عثمانَ بن عفَّان بن أبي العاصي إلى أرمينية الرَّابعة، وكان عندها شيء من قتال، وأُصِيب صفوان بن المعطَّل شهيدًا، وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: سنة تسعَ عشرةَ في خلافة عُمر رضي الله عنه، ويقال: مات بالجزيرة بناحية شمشاط، ودُفِنَ هناك، و(المُعَطَّل): -بفتح العين والطَّاء المهملتين[(٤)] المُشدَّدة، اسم مفعول- ابنُ وَبِيْصةَ[(٥)] بن خزاعيِّ بن محارب بن مُرَّةَ بن فالج بن ذَكْوانَ بن ثعلبة بن بُهثة بن سُلَيم، وقيل في نسبه غيرُ ذلك، السُّلَميُّ؛ بضمِّ السِّين، الذَّكوانيُّ، كنيته أبو عَمرٍو، يقال: إنَّه أسلم قبل المُرَيْسِيع وشهدها، وقال الواقديُّ: (شهد صفوانُ بن المُعَطَّل/ مع رسول الله ﷺ الخندقَ والمشاهدَ بعدها، وكان مع كُرْز بن جابر في طلب العُرَنيِّين الذين أغاروا على لِقَاحه عليه الصلاة والسلام)[الكبرى٥/١٥٦]، قيل: إنَّ سعيدَ بن المسيِّب وأبا بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام رويا عنه، وأنكر ذلك أبو حاتم[(٦)]، وكان صفوانُ شجاعًا فاضلًا [١/٣٢٩أ]

(١) في «اليونينيَّة»: (فأَمَمْتُ).
(٢) انظر «الروض الأُنُف» (٤/٢٠).
(٣) زيد في (ب): (الصبح).
(٤) في (ب): (المهملة).
(٥) في «الاستيعاب» و«أُسد الغابة»: (رُبَيضة)، وفي «الإكمال في ذِكر مَن له رواية في مسند أحمد» و«الإصابة»: (رُبيعة).
(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٤٢٠).

خيِّرًا، أثنى عليه النَّبيُّ ﷺ، ولمَّا بلغ صفوانَ أنَّ حسَّانَ قال فِيْهِ؛ ضربه بالسَّيف فجرَحَه، وقال: [من الطويل]

تَلَقَّ ذُبَابَ السَّيفِ مِنِّي فَإِنَّنِي ... غُلَامٌ إِذَا هُوجِيتُ لَسْتُ بِشَاعِرِ

وَلَكِنَّنِي أَحْمِي حِمَايَ وَأَتَّقِي ... مِنَ البَاهِتِ الرَّامِي البُرَاءِ الطَّوَاهِرِ

أخرج له عبدُ الله بن أحمد في «زوائد المسند» حديثًا في صلاة اللَّيل[ح٢٢٦٦٣]، رواه عنه أبو بكر ابن عبد الرَّحمن بن الحارث، قال الشَّريف الحُسَينيُّ[١] المُحدِّث الإمامُ: (ورَوى حديثَه أبو هريرة في مواقيت الصَّلاة)[٢].

قوله: (فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ) أي: شخصَ إنسانٍ.

قوله: (بِاسْتِرْجَاعِهِ) أي: بقوله: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

تنبيهٌ: سيجيء في بعض طرقه: (والله ما يكلِّمني ولا سمعت منه كلمةً غير استرجاعه)، كذا في «البخاريِّ»[خ٤١٤١] و«مسلمٍ»[م٢٧٧٠]، وفي «سيرة ابن هشام»[٣/٢٢٦] عن ابن إسحاق وقد ساق حديث الإفك بإسنادَين صحيحَين: (قال لها: ما خلَّفكِ رحمكِ اللهُ؟ قالت: فما كلَّمْتُه) انتهى، فيُؤوَّل ما في «الصَّحيحين».

تنبيهٌ: ما وقع في «إكليل الحاكم»: مِن أنَّ عائشة لمَّا رآها صفوانُ أتاها ببعيره، وأقسم عليها لَتَرْكَبَنَّ، فأبتْ إلَّا أن تكون رِدْفَهُ، وأنَّ عليًّا دخل على رسول الله ﷺ وقال: إنَّ عائشة جاءت رِدْفَ صفوان، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تدخلنَّ عليَّ»، فخرجت تبكي، وأنَّ أباها لم يُؤْوِهَا ولا غيرُه، فلم تزل تدعو حتَّى نزلت[٣] براءتها؛ منقطع وضعيف، قاله شيخنا في (المغازي)[التوضيح٢١/٢٨٠]. انتهى.

قوله: (مُعَرِّسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ): (مُعَرِّسِين): هو بفتح العين المهملة، ثمَّ راء مُشدَّدة مكسورة، و(التَّعريس): النُّزول في أيِّ وقت كان، وهو قول الخليل[٤]، وغيرُه يقصر التَّعريس على النُّزول مِن

---

(١) في (ب): (قال الحُسين الشَّريف).

(٢) «الإكمال في ذِكر مَن له رواية في مسند أحمد» (ص٢٠٥)، وانظر «الاستيعاب» (ص٣٤٤)، «أُسْد الغابة» (٢/٤٢٧)، «الإصابة» (٢/١٩٠).

(٣) في النُّسخ: (نزل)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٤) هكذا قال تبعًا لـ«مطالع الأنوار» (٤/٤١٤)، وعزا هذا القولَ القاضي في «المشارق» لأبي زيد، وعزا القول الآخر للخليل، وهو الصحيح؛ كما في «العين» (١/٣٢٨).

آخر اللَّيل[١]، والحديث حجَّة للخليل.

قوله: (**فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ**): (نَحْر) بالنُّون المفتوحة، وإسكان الحاء المهملة، وبالرَّاء، و(الظَّهيرة) بفتح الظَّاء المعجمة، و(نَحْر الظَّهيرة): حين تبلغُ الشَّمسُ منتهاها[٢] من الارتفاع، قال يعقوب: هو أوَّلها[٣].

قوله: (**وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الإِفْكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ**): (أُبي): مجرورٌ مُنوَّنٌ، و(ابن) بعده: مَرْفوعٌ، يُكتَب بالألف؛ لأنَّه صفة لـ(عبد الله)، لا لـ(أُبيٍّ) لأنَّ (سَلول) أمُّ عبد الله، فإنْ قرأت (أُبيًّا) بالجرِّ غيرَ مُنوَّنٍ، و(ابنًا) بعده بالجرِّ أيضًا؛ بقيت (سَلولُ) أمَّ أُبيٍّ، وهي زوجته، وقد تَقَدَّم ذلك، و(سَلول): لا ينصرف؛ للعلميَّة والتَّأنيث، هذا قول الجمهور، وقال بعضُهم -ومنهم: الحافظُ الدِّمياطيُّ في (المُرَيْسِيع) في (الغزوات)[ح٤١٤١]-: (إنَّ سَلولَ أمُّ أبيه أُبيٍّ، مِن خُزاعة)، وقد قَدَّمتُ في هذا التَّعليق ترجمةَ عبدِ الله بنِ أُبيٍّ هذا المنافق ونسبَه، وأنَّه هَلكَ على كفره[ح١٢٦٩]؛ فاعلمه.

قوله: (**يُفِيضُونَ**) أي: يأخذون ويدفعون في التَّحدُّث به، ومنه: حديثٌ مُفَاضٌ ومُسْتَفَاضٌ.

قوله: (**مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الإِفْكِ**): تَقَدَّم الكلام قريبًا[٤] على أصحاب الإفك، وتَقَدَّم أنَّ ذِكر عبد الله بن جحش معهم فِيْهِ نظرٌ، والله أعلم.

قوله: (**وَيَرِيبُنِي**): هو ثلاثيٌّ أفصحُ مِن الرُّباعيِّ، والله أعلم.

قوله: (**اللُّطْفَ**): قال ابن قُرْقُول: (كذا رويناه بفتح اللَّام والطَّاء؛ وهو البِرُّ والتَّحفِّي[٥] في رفقٍ ولينٍ[٦]) انتهى، ويقال أيضًا: بضَمِّ اللَّام، وإسكان الطَّاء[٧].

قوله: (**كَيْفَ تِيكُمْ؟**): (تِيكم): إشارة للمؤنَّث[٨]، كـ(ذاكم): للمذكَّر.

---

(١) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٣٣).

(٢) في النُّسختين: (منتاها).

(٣) انظر «الألفاظ» لابن السكِّيت (ص٣١٠)، «مطالع الأنوار» (٤/١٣٠).

(٤) في (ب): (قريبًا الكلام).

(٥) التحفي: من الحفاوة، المبالغة في الإكرام واللطف.

(٦) في (ب): (في الرفق واللين).

(٧) بهذا ضُبِط في (ق)، وبالأول في هامشها، وبهما ضبط في «اليونينيَّة»، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/١٤)، «مطالع الأنوار» (٣/٤٢٩).

(٨) في (ب): (إلى المؤنَّث).

قوله: (نَقَهْتُ): يقال: (نَقِه) بكسر القاف في الماضي وفتحها؛ إذا أفاق مِن المرض، ولم يذكر ابن قُرْقُول إلَّا الفتحَ[١]، وفي «الصِّحاح» قدَّم[٢] الكسر على الفتح[٣]، وفي «أفعال ابن القطَّاع»: (ونقَه المريض نُقوهًا، ونقِه نقَهًا؛ لغةٌ). انتهى[الأفعال٣/٢٥١].

قوله: (فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ): (أمُّ مِسْطَح): اسمها سلمى بنت أبي رُهْم، واسمه أَنِيس؛ بفتح الهمزة، وكسر النُّون. انتهى، كذا رأيتُه في حاشية على «الاستيعاب» بخطِّ ابن الأمين.

و(مِسْطَح) لقبٌ له، واسمه عوف، كذا في «سيرة ابن هشام»[٣/٣٢٧]، وأظنُّ (اسمه[٤] عوف) مِن كلام ابن إسحاق، أو مِن كلام مَن فوقه، وكذا ورد مُسمًّى في «معجم الطَّبرانيِّ الكبير»[٢٣/١١٥]، وكذا سمَّاه أبو عمر في «الاستيعاب»، وقال: (إنَّ مِسْطَحًا لقبٌ)[الاستيعاب٧٠٦]، وقيل: اسمُه عامرٌ، وقد تَقَدَّم.

و(أمُّ مِسْطَح): بنتُ أبي رُهم بن المطَّلب بن عبد مناف، وقيل: اسمها رَيْطَةَ، كذا رأيتُه بغير ألف، وذكر أبو نعيم فيما نُقِل مِن خطِّه أنَّ اسمَها رائطةُ بنت صخر بن عامر بن كعب، أختُ أمِّ الصِّدِّيق. انتهى[٥]، و(أمُّ الصِّدِّيق): أمُّ الخير، قيل: سلمى أيضًا، وجزم به بعضُهم، أسلمت، وهي صحابيَّةٌ، وقال أبو نُعَيم: (إنَّها ورثت أبا بكر رضي الله عنهما)[المعرفة٦/٣٤٩٠].

وقال غيرُه: هي بنت خالة الصِّدِّيق؛ أعني: أمَّ مِسْطَح، وهذا في الحديث، فإنَّه قال: (وأمُّها بنتُ صَخْرِ بنِ عامرٍ، خالةُ أبي بَكْرٍ)[ح٤١٤١]، وأمُّ مِسْطَح صحابيَّةٌ رضي الله عنها[٦].

قوله: (قِبَلَ المَنَاصِعِ): (قِبَلَ): بكسر القاف، وفتح الموحَّدة، وفتح اللَّام، وهذا ظاهرٌ، و(المناصِع) بالنُّون، وبصادٍ مكسورةٍ مهملةٍ، وبعد الألف عينٌ مهملةٌ أيضًا: مواضع التَّبرُّز للحدث، الواحد: مَنْصَع، قاله أبو سعيد النَّيسابوريُّ، وكانت خارج المدينة، وهو صعيدٌ أَفْيَحُ، كما قالت عائشة رضي الله عنها[خ١٤٦]؛ يعني: أنَّه موضعٌ مخصوصٌ[٧].

قوله: (مُتَبَرَّزُنَا): يجوز فِيْهِ الجرُّ في الزَّاي على البدل، ويجوز ضمُّها على أنَّه خبر [مبتدأ]؛

---

(١) وكذا في «اليونينيَّة»، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٠٨).

(٢) في (ب): (تَقَدَّم).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (نقه).

(٤) في (ب): (أنَّه).

(٥) قال الحافظ في «الإصابة» (٤/٤٩٦): (هكذا حكى أبو موسى، وهو غلطٌ).

(٦) انظر «الإصابة» (٤/٤٩٦).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٦٩).

تقديره: وهو[١]، ووقع في أصلنا بكسر الرَّاء بالقلم؛ فيُحرَّر ذلك[٢]، والله أعلم.

قوله: (الكُنُفَ): هو بضَمِّ الكاف والنُّون، وبالفاء، المذاهب[٣].

قوله: (وَأَمْرُنَا أَمْرُ العَرَبِ الأَوَّلُ): (الأَوَّلُ): نعتٌ لـ(الأمر)، فهو مَرْفوعٌ[٤]، قيل: وهو وجه الكلام، وروي: (الأُوَلِ)[٥] بضَمِّ الهمزة، وتخفيف الواو المفتوحة، وبالجرِّ صفةٌ لـ(العرب) تريد: أنَّهم بعدُ لَمْ يتخلَّقوا بأخلاق أهل الحواضر والعجم[٦].

قوله: (فِي البَرِّيَّةِ، أَوْ فِي التَّنَزُّهِ): هذا شكٌّ مِن الرَّاوي، ومعنى التَّنزُّه: البُعْد، والله أعلم/. [٣٢٩/١ب]

قوله: (فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ بِنْتُ أَبِي رُهْمٍ نَمْشِي): ظاهر هذَا اللَّفظ أنَّهما قضَتا حاجتَهُما، وأقبلتا نحو البيوت، وقد صُرِّح بذلك في بعض الطُّرق في الغزوات: (حين فرغْنا مِن شأننا)، وسيجيء كذلك في (النُّور)[ح٤٧٥٠]، لكن فيها أيضًا ما لفظه: (فرجعتُ إلى بيتي كأنَّ الذي خرجتُ له لا أجدُ منه قليلًا ولا كثيرًا)[ح٤٧٥٧]، ففيه أنَّها لَمْ تقضِ حاجتَها، ووجه الجمع -وإنْ كان المكان الثَّاني في السُّورة مُعلَّقًا عَنْ أبي أسامة؛ وهو حمَّاد بن أسامة وهو مجزوم به؛ وقد أسنده مسلم[م(٢٧٧٠) (٥٨)] وغيره؛ كما سيأتي في (النُّور)[ح٤٧٥٧]، وفي «سيرة ابن إسحاق» حديث الإفك من طريقين صحيحين كما قَدَّمتُ، ولفظه في هذا المكان: (قالت: فوالله ما قدرت على أنْ أقضي حاجتي، ورجَعْتُ) انتهى[٧]، والجمع لا يمكن؛ لأنَّهما مُتنافِيَان-: أنَّ الحديث[٨] الذي فِيْهِ: أنَّهما فرغا من شأنهما أصحُّ؛ لأنَّه مُسنَدٌ وليس مُعلَّقًا، والله أعلم[٩].

---

(١) الرفعُ روايةُ أبي ذرٍّ، والجرُّ روايةُ غيره.

(٢) لا يصحُّ الكسر؛ لأنَّه يكون اسم فاعل، وهو في الحديث اسم مكان، ولعلَّ الذي في أصله سبقُ قلم ممَّن ضبطها؛ أراد أن يكسر الزاي مع ضمِّها، فكَسَر الراء.

(٣) يعني: المراحيض، انظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (١٤٣/٣).

(٤) وكذا ضبط في هامش (ق).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣٤٣/١).

(٧) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٢٧/٣).

(٨) في النُّسخ: (والحديث)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٩) زيد في (ب): (انتهى)، كذا رجَّح المؤلِّف ﵀ أنَّها قضت حاجتها ثم أخبرتها أمُّ مسطح الخبرَ، ورجَّح الحافظ في «الفتح» (٣٢١/٨) العكسَ قال: (وهذا ظاهره أنَّها عثرت بعد أن قضت عائشة حاجتها، ثمَّ أخبرتها الخبر بعد ذلك، لكن في رواية هشام بن عروة الآتية قريبًا [ح٤٧٥٧] أنَّها عثرت قبل أن تقضي عائشة حاجتها، وأنها لمَّا أخبرتها=

قوله: (فِي مِرْطِهَا): (المِرْط) بكسر الميم، وإسكان الرَّاء، وبالطَّاء المهملة: كساءٌ من صوف أو خزٍّ أو كتَّان، قاله الخليل[(١)]، وقال ابن الأعرابيِّ: هو الإزار، وقال النَّضر: لا يكون المِرْط إلَّا درعًا من خزٍّ أخضرَ، ولا يُسمَّى المِرْطُ إلَّا الأخضر، ولا يلبسه إلَّا النِّساء، وفي «الصَّحيح»: (مِرْط مِن شعرٍ أسودَ)[م٢٠٨١]، والصَّحيح: ما قاله الخليل، والله أعلم[(٢)].

قوله: (تَعِسَ مِسْطَحٌ): هو بفتح العين -وعليه اقتصر الجَوْهَرِيُّ[(٣)]- وبكسرها، وقدَّمه غير الجوهريِّ، بل قال: (وقد تُفتَح)[(٤)] ومعناها: هَلَك، وقيل: عثرَ، وقيل: سقطَ، وقيل: خرَّ على وجهه خاصَّة، وقيل: لزمه الشَّرُّ، وقيل: بَعُدَ[(٥)]، وهو مِسْطَحٌ -بكسر الميم، ثمَّ سين ساكنة، ثمَّ طاء مفتوحة، ثمَّ حاء، مهملات- ابن أُثَاثَة؛ بضَمِّ الهمزة، ثمَّ ثاءَين مثلَّثتين، بينهما ألفٌ، وبعد الثَّانية تاءُ التَّأنيث، واسمه عَوْف، وقيل: عامر، تَقَدَّم قريبًا، وكنية مِسْطَح أبو عبَّاد، وقيل: أبو عبد الله، ابن أُثَاثَة بن عبَّاد بن المطَّلب بن عبد مناف بن قُصَيٍّ القرشيُّ المطَّلبيُّ، شهد مِسْطَح بدرًا، وقيل: شهد صِفِّين مع عليٍّ، وقيل: تُوُفِّيَ قبلها سنة (٣٤هـ)، والأوَّل أكثر، فعليه قالوا: تُوُفِّيَ سنة (٣٧هـ)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[(٦)].

قوله: (يَا هَنْتَاهُ): هو بفتح الهاء، ونون ساكنة ومفتوحة، والأوَّل أشهر[(٧)]، وبضمِّ الهاء الأخيرة وتُسكَّن[(٨)]، ونونها مُخفَّفة، وعن بعضهم: تشديدها، وأُنكِرَ[(٩)]، قالوا: وهذه اللَّفظة تختصُّ بالنِّداء[(١٠)]

= الخبر؛ رجعت كأن الذي خرجت له لا تجد منه لا قليلًا ولا كثيرًا، وكذا وقع في رواية ابن إسحاق [«سيرة ابن هشام» (٣٢٧/٣)]: قالت: «فوالله ما قدرت أن أقضي حاجتي»، وفي رواية ابن أويس [«المعجم الكبير» (١١/٢٣)]: «فذهب عنِّي ما كنت أجد من الغائط ورجعت عودي على بدئي»، وفي حديث ابن عمر [«المعجم الكبير» (١٢٤/٢٣)]: «فأخذتني الحمَّى وتقلَّص ما كان منِّي»، ويُجْمَع بينهما: بأنَّ معنى قولها: «وقد فرغنا من شأننا» أي: من شأن المسير، لا قضاء الحاجة.

(١) انظر «العين» (٤٢٧/٧).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣٠/٤).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (تعس).

(٤) انظر «النهاية» (١٩٠/١) مادة (تعس).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢٦/٢).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٧٠٦)، «أُسْد الغابة» (٨/٤).

(٧) وهي رواية «اليونينيَّة»، ولم تضبط النون في (ق).

(٨) بهما ضُبط في (ق)، ورواية «اليونينيَّة» بسكون الهاء.

(٩) ذكر التشديدَ الهرويُّ في «الغريبين» (١٩٤٦/٦)، وانظر «مشارق الأنوار» (٥٨٩/٢).

(١٠) قاله الجوهريُّ في «الصحاح» مادة (هنو).

ومعناها: يا هذه، وقيل: يا امرأة، وقيل: يا بَلْهاء؛ كأنَّها تنسبها إلى قلَّة المعرفة بمكايد النَّاس وشرورهم، والله أعلم، وقد تَقَدَّم في (الحجِّ)[ح١٥٦٠].

قوله: (كَيْفَ تِيكُمْ؟): تَقَدَّم(١) الكلام عليها قريبًا.

قوله: (أَبَوَيَّ): (أبواها): أبو بكر الصِّدِّيق عبد الله بن عثمان أبي قُحَافة، وأمُّها أمُّ رُومان؛ بضَمِّ الرَّاء، وفتحها حُكِيَ، واسمُها دعدٌ عن السُّهيليِّ، وقال مرَّةً: (زينب)[الروض٤/٢١]، وكذا سمَّاها غيرُ السُّهيليِّ عَنْ مصعب(٢) أعني: زينب، وكذا سمَّاها ابن هشام في «سيرته»: (زينب بنت(٣) دُهمان). انتهى[السيرة٣/٣٢٧]، وهي بنت عامر بن عُوَيمر بن عبد شمس بن عتَّاب بن أُذَينَة بن سُبيَع بن دُهمان بن الحارث بن غَنْم؛ كذا قال مصعب(٤)، وغيرُه يخالفه، الكِنانيَّة، أمُّ عائشة، تُوُفِّيَت في ذي الحجَّة سنة ستٍّ، وقيل: سنة(٥) أربعٍ، وقيل: خمسٍ، ونزل رسولُ الله ﷺ في قبرها، واستغفر لها، وكانت حيَّةً في الإفك، أخرج لها أحمدُ في «المسند»، وأخرج لها بقيُّ بن مَخْلد حديثًا(٦).

فائدةٌ هي تنبيهٌ: وقع في هذا «الصَّحيح» روايةُ مسروق عَنْ أمِّ رُومان بصيغة العنعنة[ح٤٧٥١] وغيرِها؛ كالتَّحديث والإخبار[ح٤١٤٣]، قالوا: ومُحقَّقٌ أنَّه لَمْ يدركْها، ومُلخَّص ما أجاب به الحافظ أبو بكر أحمد بن عليٍّ بن(٧) ثابت الخطيبُ البغداديُّ: يمكن أنْ يكون قال: (سُئِلت أمُّ رُومان)، فأثبت الكاتب صورة الهمزة ألفًا، فتصحَّف على مَنْ بعده بـ(سألتُ)، ثمَّ نُقِلَت إلى صيغة الإخبار بالمعنى في طريقٍ، وبقيت في آخرَ، ومَخرَجُها التَّصحيفُ المذكور(٨)، وقد ذكر هذا الموضع أيضًا غيرُ واحدٍ من المُتأخِّرين؛ كابن قُرْقُول في «مطالعه» في (الحاء والدَّال المهملتين)[مطالع٢/٢٤٧]، وأبي الفتح

(١) زيد في (أ): (قريبًا).

(٢) الذي في «نسب قريش» (ص٢٧٦): (أمُّ رومان بنت عامر بن عُوَيمر بن عبد شمس بن عتَّاب...) ولم يسمِّها، وكلام المصنِّف بناه على كلام ابنِ سيِّد النَّاس في «عيون الأثر» حيث قال (٢/١٤٥): (زينب بنت عامر بن... كذا قال مصعب)، وإنَّما أراد ابنُ سيِّد الناس نسبَ أمِّ رُومان، لا اسمَها، والله أعلم.

(٣) زيد في مصدره: (عبد).

(٤) انظر «نسب قريش» (ص٢٧٦).

(٥) (ست، وقيل: سنة): سقط من (ب).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥١)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٥٨)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٢٠)، «الإصابة» (٤/٤٥٠).

(٧) (بن): سقط من (أ).

(٨) انظر «أوهام الصحيحين» (ص١٨-٢٢).

ابن سيِّد النَّاس اليَعْمَريِّ[عيون الأثر ١٤٥/٢]، والحافظ جمال الدين المِزِّيِّ في «التَّهذيب»[٣٦٠/٣٥] في ترجمة أمِّ رُومان في (الكنى)، وكذلك في «التَّذهيب»[٢٠٢/١١] للذَّهبيِّ، ومِن قبلهم السُّهيليُّ في «روضه»[٢١/٤] في (غزوة بني المُصْطَلِق) عن ابن العربيِّ شيخِه، والعلائيُّ الحافظُ صلاحُ الدين شيخُ شيوخِنا في «مراسيله»؛ فانظرْه في «المراسيل» فإنَّه شفى وكفى[١]، وهذا موضعٌ حسنٌ، ولابن القيِّم الحافظ شمسِ الدين الحنبليِّ في «الهَدْي» فِيْهِ كلامٌ حسنٌ أيضًا، وفيه: أنَّ حديثَ موتِ أمِّ رُومان في حياته، ونزولِه عليه الصلاة والسلام في قبرها لا يصحُّ[٢]، وفيه علَّتان: عليُّ بن زيد ابن جُدعان[٣]، والثَّانية: رواه عليٌّ عن القاسم بن مُحَمَّد، والقاسم بن مُحَمَّد لَمْ يدرِك زمَنَه عليه الصلاة والسلام، فكيف يقدَّمُ على رواية صحيحةٍ في «البخاريِّ»؟! إلى أنْ قال: (وقد قال أبو نُعَيم في «معرفة الصَّحابة»: «قد قيل: إنَّ أمَّ[٤] رُومان تُوُفِّيَت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو وهم»[معرفة ٣٤٩٨/٦]. انتهى[٥].

قوله: (وَضِيئَةٌ): يجوز فيها النَّصب مع التَّنوين، والرَّفع معه، كذا في أصلنا بالقلم، وفي النَّصب نظرٌ، ولعلَّه على الحال، وإنَّما هو صفة لـ(امرأة) وهي مرفوعة، والخبر يأتي؛ وهو (إِلَّا أَكْثَرْنَ)، ومعنى (وضيئة): جميلةٌ حسنةٌ.

قوله: (وَلَهَا ضَرَائِرُ): لا ينصرف، فهو مَرْفوعٌ غير مُنوَّنٍ؛ كـ(مساجدَ).

قوله: (لَا يَرْقَأُ): هو مهموز الآخر؛ ومعناه: لا يرتفع جريه ولا ينقطع.

قوله: (اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ): تَقَدَّم أنَّه يجوز في (الوحي) النَّصبُ على أنَّ (استلبث) معناه: استَبْطَأَ، ويجوز رفعه على أنَّه أَبْطَأَ، وقد تَقَدَّم أنِّي رأيت في نسخةٍ صحيحةٍ هنا: (الوحيَ): مَنْصوبٌ بالقلم، وصُحِّح عليه، وقد ضُبِط (الوحي) في (باب إذا عدَّل رجل أحدًا، فقال: لا أعلم إلَّا خيرًا)[ح٢٦٣٧]؛ بالنَّصب، وصُحِّح عليه مرَّتين، وعمل في الحاشية: (الوحيُ) مرفوعًا بالقلم، وقال: (إنَّه كذا في دار الذَّهب)، وقد تَقَدَّم ذلك[ح٢٦٣٧]، والله أعلم.

---

(١) انظر «جامع التحصيل» (ص٢٧٧).

(٢) أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٦٢/١٠) وأبو نُعيم في «معرفة الصحابة» (٣٤٩٨/٦).

(٣) وهو ضعيفٌ، انظر «ميزان الاعتدال» (١٢٧/٣).

(٤) (أم): سقط من (ب).

(٥) «زاد المعاد» (٢٣٩/٣)، وانظر كلام الحافظِ على رواية مسروق عن أمِّ رومان في «هدى الساري» (ص٣٩٢) و«الإصابة» (٤٥١/٤-٤٥٢).

قوله: (**أَهْلَكَ**): تَقَدَّم أنَّه بالنَّصب، أي: الزم أهلَك، وأنَّه يجوز الرَّفع على تقدير: هم أهلُك، أي: العفائف[ح٢٦٣٧]، وكذا ضُبِطَ(١) في أصلنا بالوجهين.

قوله: (**وَاسْأَلِ(٢) الجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَرِيرَةَ**): قد استُشكل هذا، فإنَّ بريرةَ إنَّمَا كاتبت وعُتِقتْ بعد ذلك بمدَّة طويلة، وكان العبَّاسُ عمُّ رسول الله ﷺ إذ ذاك بالمدينة، والعبَّاس إنَّمَا قدم بعد الفتح، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ وقد شفع إلى بريرة [أن تراجع زوجَها] فأبتْ(٣) أنْ تراجعه: «يا عبَّاسُ؛ أَلَا تَعجَبُ مِن بغض بريرةَ مُغِيثًا وحبِّه لها؟!»[خ٥٢٨٣]، ففي قصَّة الإفك لَمْ تكن بريرة عندها/. [١/٣٣٠أ]

فإنْ قيل: إنَّ مغيثًا بقي من حين اشترتها عائشة قبل الإفك إلى أن فُتِحتْ مكَّة، وجاء العبَّاس يبكي عليها، **فالجواب**: أنَّه يجوز ذلك، ولكن فِيْهِ بُعدٌ، وممَّا يُؤكِّد الوَهم أنَّ في حديث اشتراء عائشة بريرةَ: (فصعِد النَّبيُّ ﷺ المنبرَ)[خ٤٥٦]، والمنبر إنَّمَا صُنِع في الثَّامنة أو السَّابعة أو التَّاسعة، وبعضُهم قال: (في السَّابعة)[التوضيح٢/٧٦٧]، والإفك أكثر ما قيل فِيْهِ: إنَّه في السَّادسة، وممَّا يُبْعِده أيضًا حضورُ سعد بن مُعاذ فِيْهِ في القصَّة إنْ كان ذِكره فيها صحيحًا، وسيجيء الكلام عليه، وسيجيء في بعض طرق حديث الإفك: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صَعِد المنبر وقال: «مَن يعذرني مِن رجل بلغني أذاه [في أهلي...»[ح٤١٤١]، وسيجيء: (حتَّى همُّوا أنْ يقتتلوا -يعني: الأوس والخزرج- ورسولُ الله ﷺ قائمٌ على المنبر)[ح٤١٤١]، والله أعلم، ولعلَّ الوَهم في ذكر بَرِيرة](٤) مِن تسمية الجارية، وإنَّما قال: (فسلِ الجاريةَ)، فظنَّ بعضُ الرُّواة أنَّها بَرِيرة، فسمَّاها بذلك(٥)، والله أعلم أيُّ ذلك كان، وهو مكانٌ(٦) مُشكِلٌ.

---

(١) في (ب): (ضبطه).

(٢) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَسَلِ).

(٣) في النُّسختين: (فأبيت)، وليس بصحيح، وسقطت هذه الفقرة من (ت).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) انظر «زاد المعاد» (٣/٢٣٩-٢٤٠)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٨/٣٢٥): (يمكن الجواب بأن تكون بريرةُ كانت تخدم عائشةَ وهي في رِقِّ مواليها، وأمَّا قصَّتها معها في مكاتبتها وغير ذلك فكان بعد ذلك بمدَّة، أو أنَّ اسمَ هذه الجارية المذكورة في قصَّة الإفك وافقَ اسمَ بَريرة التي وقع لها التخيير)، ثمَّ ذكر قولَ ابنِ القيِّم في «زاد المعاد» (٣/٢٣٩-٢٤٠): إنَّ تسميةَ هذه الجارية بَريرة وهمٌ من بعض الرواة، ثمَّ قال: (وقد أجاب غيرُه بأنَّها كانت تخدم عائشةَ بالأجرة وهي في رِقِّ مواليها قبل وقوع قصَّتِها في المكاتبة، وهذا أولى من دعوى الإدراج وتغليطِ الحُفَّاظ).

(٦) (مكان): ليس في (ب).

قوله: (يَرِيبُكِ): تَقَدَّم أنَّه ثلاثيٌّ، ويجوز الرُّباعيُّ.

قوله: (إِنْ رَأَيْتُ): هو بكسر همزة (إنْ)، وسكون نونها؛ بمعنى: (ما) التي للنَّفي.

قوله: (أَغْمِصُهُ) أي: أعيبُه، وهو بالغين المعجمة، والصَّاد المهملة.

قوله: (الدَّاجِنُ): هي ما يَأْلَف البيوتَ مِن الحيوان، وقد تَقَدَّم[ح٢٦٣٧].

قوله: (فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ، فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ): ظاهر هذا -وكذا في الطُّرق الباقية- أنَّها أعلمتها أمُّ مِسْطَح بالقضيَّة، ثمَّ إنَّه عليه الصلاة والسلام دعا عليًّا وأسامة فاستشارهما، ثمَّ إنَّه استعذر مِن عبد الله بن أُبيٍّ، وجرى ما جرى من قصَّة سعد بن عبادة وغيره، وسيجيء في (سورة النور) في الطَّريق الأخيرة المُعلَّقة بصيغة الجزم التي تَقَدَّم ذكرها عَنْ أبي أسامة، وقد أخرجها مسلم[م(٢٧٧٠)(٥٨)] وغيره كما تَقَدَّم قريبًا: (عَنْ أبي أسامة -وهو حمَّاد بن أسامة- عَنْ هشام بن عروة، عَنْ أبيه، [عن عائشة] قالت: لمَّا ذُكِر مِن شأني الَّذِي ذُكِرَ(١) وما علمتُ به؛ قام رسول الله ﷺ فيَّ خطيبًا، فتشهَّد، فحمد الله، وأثنى عليه، ثمَّ قال: «أمَّا بعد؛ أشيروا عليَّ في أناس أَبَنُوا أهلي»)، ثمَّ ذكر قصَّة سعد بن مُعاذ وما تكلَّم به وما رُدَّ عليه[ح٧٥٧٥]، وظاهر هذا يُخالِف ما تَقَدَّم، ووجه الجمع بينهما -إذا لَمْ نقل: إنَّ (ما) في كلام عائشة في قولها: (وما علمت به): بمعنى (الَّذِي) فإنَّ القول بأنَّها بمعنى (الذي) سياقُ القصَّة ينافيه-: أنَّ الأوَّل هو أصحُّ؛ لأنَّ حديث حمَّاد مُعلَّقٌ وإن أخرجه مسلمٌ وغيرُه(٢).

قوله: (فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُولَ): تَقَدَّم الكلام قريبًا على النُّطق به وكتابته، وقوله: (فاستعذر) أي: طلب مَن يَعْذُره منه؛ أي: يلومُه فيما فعل.

قوله: (فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ(٣)): اعلم أنَّ هذا تعقَّبه غيرُ واحد من المُتقدِّمين والمُتأخِّرين، فذكرتُ كلامَ الحافظ شمس الدين ابن قيِّم الجوزيَّة؛ لأنَّه مُلخَّص، وهو مُتأخِّر، قال ابن القيِّم: (قد أشكل هذا على كَثِير من أهل العلم، فإنَّ سعد بن مُعاذ لا يختلف أحدٌ مِن أهل العلم أنَّه تُوُفِّيَ عقيب حكمه في

---

(١) في (ب): (ذكروا).

(٢) هكذا رجَّح المؤلِّف رحمه الله أنَّها علمت بالقصَّة قبل الاستشارة وقبل خطبة النبيِّ ﷺ، ورجَّح الحافظ في «الفتح» (٣٢٥/٨) الجمع بينهما فقال: (ويمكن الجمع بأنَّ الفاء في قوله: «فدعا» عاطفة على شيءٍ محذوفٍ؛ تقديره: وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك قد سمع ما قيل، «فدعا عليًّا»).

(٣) (بن معاذ): ليس في (ق)، وهو ثابت في أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

بني قريظة عقب الخندق، وذلك سنة خمس على الصَّحيح، وحديثُ الإفك لا شكَّ أنَّه في غزوة بني المُصْطلق؛ وهي غزوة المُرَيْسِيع، والجمهور عندهم: أنَّها كانت بعد الخندق سنة(١) ستٍّ، فاختلفتْ طرقُ النَّاس في الجواب عَنْ هذا الإشكال، فقال موسى بن عقبة: المُرَيْسِيع سنة أربع قبل الخندق، حكاه عنه البخاريُّ(٢)، وقال الواقديُّ: سنة خمس[المغازي١/٤]، قال: وكانت قريظة والخندقُ بعدَها، وقال القاضي إسماعيل بن إسحاق: اختلفوا في ذلك، والأَوْلَى أنْ تكون المُرَيْسِيع قبل الخندق، وعلى هذا القول؛ فلا إشكال، لكنَّ النَّاس على خلافه، وفي حديث الإفك ما يدلُّ على خلاف ذلك؛ لأنَّ عائشة ذكرت أنَّ القصَّة بعد نزول الحجاب، فإنَّها قالت في حقِّ صفوانَ: «وكان يراني قبل الحجاب»، والحجاب نزل في مبتنى رسول الله ﷺ بزينب، وزينب كانت تحته إذ ذاك؛ لأنَّ في جميع طرقه أنَّه سأل زينب عَنْ عائشة، فأجابت بـ«أحمي سمعي وبصري، ما علمت عليها إلَّا خيرًا»، وقد ذكر أربابُ التَّواريخ أنَّ تزويجَه بزينب كان في ذي القعدة سنة خمس، وعلى هذا؛ فلا يصحُّ قول موسى بن عقبة، وقال ابنُ إسحاق: إنَّ غزوة بني المُصْطلق كانت سنة ستٍّ بعد الخندق[السيرة٣/٣١٧]، وذكر فيها حديث الإفك، [إلَّا أنَّه] قال: عن الزُّهريِّ، عَنْ عبيد الله بن عَبْد الله بن عُتبة [وعن علقمةَ ابنِ وقَّاص، وعن سعيد بن جبير، وعن عروة بن الزبير، قال: كلٌّ قد حدَّثني بعضَ هذا الحديث](٣)، عَنْ عائشة؛ فذكر الحديث، وفيه: «فقام أُسَيد بن الحُضَير، فقال: أنا أعذرك منه، فردَّ عليه سعد بن عبادة»[السيرة٣/٣٢٨]، ولم يذكرِ ابنَ مُعاذ، فقال ابنُ حزم: هذا هو الصحيح الَّذِي لا شكَّ فِيْهِ، وذِكْر سعد ابن مُعاذ وَهمٌ؛ لأنَّ ابنَ مُعاذ مات إثر فتح بني قريظة بلا شكٍّ، وكانت في ذي القعدة من السَّنة الرَّابعة، وغزوة بني المُصْطلق في شعبان مِن السَّادسة بعد سنة وثمانية أشهر من موت سعد، وكانت المقاولة بين الرَّجلين المذكورين بعد الرُّجوع من غزوة بني المُصْطلق بأزيدَ مِن خمسين ليلة[جوامع السيرة٢٠٦]، قلت: والصَّحيح أنَّ الخندقَ كانت سنة خمس؛ كما سيأتي). انتهى[الهدي٣/٢٣٧].

وقد اختُلِف في تزويج زينب؛ هل كان ذلك في سنة ثلاث أو أربع أو خمس؟ وفي هذا الكلام المُتقدِّم أنَّ موسى بن عُقبة قال: (إنَّها سنة أربع قبل الخندق) قد قال أيضًا ابنُ سعد: (إنَّها كانت -أعني: الخندق- بعد المُرَيْسِيع)، لكن قال: (إنَّها كانت سنة خمس)[الكبرى٢/٥٩]، والله أعلم.

---

(١) زيد في (ب): (انتهى)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٢) «صحيح البخاري» قبل الحديث (٤١٣٨).

(٣) ما بين معقوفين مستفاد من «سيرة ابن هشام» (٣/٣٢٥).

تنبيهٌ: وقد وقع في بعض طرقه: أنَّه صعِد المنبر -وهذا الطَّريق في «البخاريِّ»[خ٤١٤١] و«مسلم»[م٢٧٧٠]- فقال: «مَن يعذرُني»، والمنبر إنَّمَا اتَّخذه عليه الصلاة والسلام في السَّنة الثَّامنة أو السَّابعة أو التَّاسعة كما تَقَدَّم[ح٣٧٧]، فلعلَّه أراد: صعِد على مرتفعٍ غير المنبر المعروف، والله أعلم.

قوله: (وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا): يعني: أنَّه لا يُعرَف عليه شيءٌ رضي الله عنه، وإنَّما الحَمِيَّة أخذته لا غيرُها.

قوله: (لَعَمْرُ(١) اللهِ): هو مَرْفوعٌ، وهو قسمٌ ببقاء الله ودوامه، وهو رفعٌ بالابتداء، والخبر محذوف؛ تقديره: لَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي/، أو ما أقسم به، واللَّام للتَّوكيد، فإن لمْ تأتِ باللَّام؛ نصبتَه نصبَ المصادر، [١/٣٣٠ب] فقلت: عَمرَ الله وعَمرَك، أي: بإقرارك لله وتعميرك له بالبقاء، والله أعلم(٢).

قوله: (فَقَالَ(٣) أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ): تَقَدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّه بضَمِّ الهمزة، مُصغَّرًا، وكذلك (حُضَير) مُصغَّرًا؛ بضَمِّ أوَّله، وفتح ثانيه، وهذا في غاية الظُّهور عند أهل الحديث، وهو فائدةٌ عند مَن لا يعرفه.

قوله: (حَتَّى هَمُّوا) أي: بالقتال، حُذِف؛ لِلعلمِ به، ولأنَّ سياقَ القصَّة يُرشِد إليه.

قوله: (سَكَتُوا وَسَكَتَ): هو بالتَّاء فيهما.

قوله: (لَا يَرْقَأُ): هو مهموز الآخر، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَأَصْبَحَ(٤) أَبَوَايَ): تَقَدَّم أنَّ أبويها أشهرُ مِن (قِفَا نَبْكِ)(٥): أبو بكر الصِّدِّيق، وأُمُّ رُومان، تقدَّمت.

قوله: (اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ): هذه المرأة لا أعرفها؛ فليُنقَّب عنها.

تنبيهٌ: قال بعضهم(٦) في (باب قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]):

---

(١) في النُّسخ: (لعمرو)، وكذا في المواضع اللاحقة، ولا يصحُّ، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح.

(٢) انظر «النهاية» (٢٩٨/٣) مادة (عمر).

(٣) هكذا في النُّسخ، وفي و(ق): (فَقَامَ).

(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (عندي).

(٥) مراده أنَّ أبويها أشهر من معلقة امرئ القيس التي طارت في الآفاق التي افتتحها بقوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَلِ

(٦) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في التنقيح (٧٣٨/٢).

(«إذ ولجت(١) علينا امرأةٌ من الأنصار»[ح٣٣٨٨]: هي أمُّ مِسْطَح، وهو المراد بـ«فلان»). انتهى، وهذا الغلط غلطٌ فاحشٌ، ودلَّني هذا على أنَّ (بعضهم) ليس بمُحدِّث؛ لأنَّ مُحدِّثًا لا يغلط هذا الغلط، وأمُّ مِسْطَح قرشيَّة مُطَّلبيَّة، وهذه أنصاريَّة.

قوله: (مِنْ يَوْمٍ قِيلَ لِي(٢) مَا قِيْل): (يوم) بالجرِّ، ويجوز تنوينُه(٣)، ويجوز نصب (يوم) على الظَّرف(٤).

قوله: (وَقَدْ لَبِثَ(٥) شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ): (يُوحَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شيءٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّنٌ نائب مناب الفاعل، وقوله: (لَبِثَ شهرًا): وكذا يأتي[ح٤١٤١، ٤٧٥٠]، وقال السُّهيليُّ في (غزوة بني المُصْطلق): (وكان نزول براءة عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بعد قدومهم المدينة بسبع وثلاثين ليلةً في قول بعض المُفسِّرين) انتهى[الروض٤/٢٣]، والجمع بين قولها وقولِ بعض المُفسِّرين: أنَّها لَمْ تَذكرِ الكَسْرَ، وإنَّما ذكرتِ العقودَ مع أنَّ كلامها هو المُقدَّم؛ لأنَّها صاحبة القصَّة وصحابيَّة، أو بعد قدومهم المدينة لبث شهرًا لا يُوحَى إليه في شأنها، وأمَّا ما تَقَدَّم نقلُه عَنْ أبي مُحَمَّد ابن حزم أنَّ المقاولة بين الرَّجلين كانت بعد رجوعهم بأزيدَ مِن خمسين ليلةً(٦) فالجواب عنه -إنْ صحَّ-: أن يُحمَلَ على أنَّها لَمْ تذكرِ الكَسْرَ، كما تَقَدَّم أيضًا، وفي هذا الجواب نظرٌ، والله أعلم، أو يُؤوَّل ما قاله ابن حزم.

قوله: (قَلَصَ دَمْعِي) أي: انقبض وارتفع.

قوله: (حَتَّى مَا(٧) أُحِسُّ): هو بضَمِّ الهمزة، رُباعيٌّ.

قوله: (وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ): تَقَدَّم الكلام على سنِّها، وأنَّها حين تُوُفِّيَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كان سنُّها ثماني عشرة سنةً، ودخلت عليه وهي بنت تسع سنين، وأنَّها أُدْخِلت عليه في شوَّال بعد استقراره بالمدينة بثمانيةِ أشهرٍ؛ [فاحسب أنت ذلك؛ تعرفْ كم سنُّها على الاختلاف في تاريخ الإفكِ، والله أعلم](٨).

---

(١) في (ب): (وولجت).

(٢) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (فِيَّ).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ، وروايةُ غيره الجرُّ من غير تنوين.

(٤) وبه مع الذي قبله ضُبط في (ق)، والأول جاء في هامشها.

(٥) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (مَكُث).

(٦) انظر «جوامع السيرة» (ص٢٠٦).

(٧) في النسختين: (أما).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (**لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ القُرْآنِ**): والظَّاهر: أنَّه حين تُوُفِّيَ ﷺ لَمْ تكن جمعتِ القرآنَ، وذلك لَمْ أرَ أحدًا ذكرها فيمَن جمعه مِن الصَّحابة في حياته عليه الصلاة والسلام، وسأذكر مَن جمعه في حياته في مكانه، وفيهم امرأةٌ واحدةٌ وهي أمُّ ورقة ذكروها فيمَن جمعَه في حياته[ح٥٠٠٣].

قوله: (**وَوَقَرَ فِي أَنْفُسِكُمْ**) أي: تمكَّن وثبت.

قوله: (**إِنِّي لَبَرِيئَةٌ**): هو بكسر همزة (إنَّ) لأنَّ اللَّام في الخبر، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وأمَّا الثَّانية: (**وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي**) هذه: بفتح الهمزة، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

قوله: (**رُؤْيَا**): مقصورة غير مُنوَّنة، وهذه ظاهرة.

قوله: (**مَا رَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**[١] **مَجْلِسَهُ**) أي: لَمْ يبرح ولا فارق، يقال: رام يَرِيم رَيمًا، وأمَّا مَن طلب شيئًا؛ فيقال: رام الأمرَ يرومُ، وقد تَقدَّم في أوَّل هذا التَّعليق: (فلم يرُم حمص)، وأنَّه مِن هذا الباب، وتَقدَّم غلط الدَّاوديِّ[٢][ح٧].

قوله: (**حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ**): (أُنزِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**مِنَ البُرَحَاءِ**): هو بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الرَّاء، ثمَّ حاء مهملة، ممدودُ الآخر، شدَّة الكرب، وشدَّة الحُمَّى أيضًا، قال الصَّدَفيُّ: (العُرَواء: الحمَّى النَّافض، والبُرَحاء: الحمَّى الصَّالب، والرُّحَضاء: الحمُّى التي تأخذ بالعروق، والمُطَوَاء: التي تأخذ بالتَّمطِّي، والثُّوَباء: التي تأخذ بالتَّثاؤب[٣])، وقد قَدَّمتُ ذلك فيما مضى[ح١٤٦٥].

قوله: (**حَتَّى إِنَّهُ**): هو[٤] بكسر همزة (إنَّ)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**مِثْلُ**[٥] **الجُمَانِ**): هو بضَمِّ الجيم، وتخفيف الميم، وفي آخره نونٌ: حبوبٌ مدحرجةٌ أمثال اللُّؤلؤ، يُصنَع من فضَّة وغيرها، قال ابن دُرَيْد: وقد سَمَّوا الدُّرَّ جُمَانًا[٦].

قوله: (**فَلَمَّا سُرِّيَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بالتَّخفيف والتَّثقيل رَوَوه الشُّيوخُ،

---

(١) (رَسُولُ اللهِ ﷺ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٠٤).

(٣) في النُّسخ: (التَّثاؤب)، والمُثبَت من الموضع السابق، وانظر «عيون الأثر» (١/١٤١-١٤٢).

(٤) (هو): سقط من (ب).

(٥) في النُّسخ: (من)، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

(٦) «جمهرة اللغة» (١/٤٩٥)، وانظر «مطالع الأنوار» (٢/١٣٨).

وكلاهما صحيح؛ ومعناه: كُشِف عنه ما أصابه من غشية أو خوف أو غيره[١].

قوله: (عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أُثَاثَةَ): تَقَدَّم أنَّ اسمه عوفٌ، وقيل: عامرٌ، و(مِسْطَح): لقبٌ له، و(أُثَاثَة): بضَمِّ الهمزة، ثمَّ ثاءين مثلَّثتين، بينهما ألفٌ، وبعد الثانية تاءُ التأنيث، وقد تَقَدَّم بعض ترجمته.

قوله: (لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ): تَقَدَّم ما (القرابة) التي بينه وبين أمِّ مِسْطَح، وتَقَدَّم الكلامُ على (مِسْطَح) فيما مضى قريبًا.

قوله: (فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ الَّذِي كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِ): (رَجَعَ) بالتَّخفيف، وهو مُتَعدٍّ، وهذا ظاهرٌ، و(يُجْرِي): رُباعيٌّ.

فائدةٌ: في «معجم الطَّبرانيِّ الكبير» في (معجم النِّساء) في (مسند عائشة): (أنَّ أبا بكر كان يعطي مِسْطَحًا ضعفَ ما كان يعطيه قبل قطع النَّفقة)[الكبير ١٢٤/٢٣]، والله أعلم/. [١/٣٣١أ]

قوله: (يَسْأَلُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ): تَقَدَّم متى دخل عليها رسولُ الله ﷺ، وهي أمُّ المؤمنين، أَسَديَّة، ولها إخوةٌ، وهي بنتُ عمَّةِ النَّبيِّ ﷺ أُمَيْمةَ، وكانت تفخر على نساء النَّبيِّ ﷺ، وتقول: (إنَّ الله أنكحني في السَّماء)، وعنها: أمُّ حبيبة وزينبُ بنتُ أبي سلمة، تُوُفِّيَت سنة عشرين رضي الله عنها، مناقبُها كثيرةٌ، أخرج لها[٢] الجماعةُ، والذي يظهر أنَّها أفضل الزَّوجات بعد خديجةَ وعائشةَ، والله أعلم[٣].

قوله: (أَحْمِي سَمْعِي وَبَصَرِي) أي: أمنعهما من المأثم والكذب أن أقول: سمع ما لم يسمع، ورأى ما لم يرَ[٤].

قوله: (تُسَامِينِي) أي: تُضاهيني وتطاولُني وتنازعُني المنزلةَ عند رسول الله ﷺ، وهو من السُّموِّ، يقال: فلان يسمُو إلى المعالي، أي: يرتفع إليها ويتطاول نحوها، قال في «المطالع»: (ورأيت بعضهم فسَّره مِن سَوْم الخَسْف[٥] وهو تكليف الإنسان وإلزامه ما يشقُّ عليه، وكأنَّه ذهب إلى أنَّ معناه: تؤذيني وتغبطُني[٦]، ولا يصحُّ أن يقال هذا في «المفاعلة»: سامى[٧] إنَّما يقال فيه:

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤٨١/٥).

(٢) في (أ): (له)، والمثبت هو الصَّواب.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٦)، «تهذيب الكمال» (١٨٤/٣٥).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣٠٦/٢).

(٥) الخسف: الهزال والذلُّ، انظر «لسان العرب» مادة (خسف).

(٦) في (ت): (وتغيظني)، وكذا في مصدره.

(٧) في النسختين تبعًا لمصدره: (ساميني)، والمثبت من «المشارق».

ساوم) انتهى[(١)].

تنبيهٌ: الذي يظهر أنَّ زينبَ أفضلُ أزواج النَّبيِّ ﷺ بعد خديجة وعائشة، والله أعلم، وما ذاك إلَّا لأنَّ الله أنكحها في السَّماء، وقد تَقَدَّم أعلاه[(٢)].

قوله: (**بِالوَرَعِ**): تَقَدَّم تعريف (الوَرَع) في قول حسَّان بن أبي سنان: (ما رأيت شيئًا أهون من الوَرَع) في أوَّل (البيوع)[قبل ح٢٠٥٢].

قوله: (**قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**) إلى آخره: قائل ذلك هو أبو الرَّبيع سليمان بن داود، شيخُ البخاريِّ في حديث الإفك، وكذا قوله في المكان الثاني: (**وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحمن، وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَهُ**): (يحيى بن سعيد) هذا: هو الأنصاريُّ، والله أعلم.

١٦ - بابٌ: إِذَا زَكَّى رَجُلٌ رَجُلًا؛ كَفَاهُ

وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ: وَجَدْتُ مَنْبُوذًا، فَلَمَّا رَآنِي عُمَرُ قَالَ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، كَأَنَّهُ يَتَّهِمُنِي، قَالَ عَرِيفِي: إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ قَالَ: كَذَاكَ، اذْهَبْ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.

قوله: (**بَابٌ: إِذَا زَكَّى رَجُلٌ رَجُلًا؛ كَفَاهُ**): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسنادٍ، ثمَّ قال: (استدلاله على التَّرجمة بحديث أبي بكرة ضعيفٌ، فإنَّ غايته أنَّ النَّبيَّ ﷺ اعتبر تزكيةَ الرَّجلِ أخاه إذا اقتصد ولم يتغالَ، والاعتبار قد يكون لأنَّه جزء النِّصاب، وقد يكون لأنَّه كافٍ، فهذا مَسكوتٌ عنه[(٣)]). انتهى[المتواري٣١٤].

اعلم أنَّهم اختلفوا في ثبوت العدالة بواحدٍ في الرِّواية والشَّهادة؛ **فقيل**: يُكتفَى فيهما بالواحد، وهو اختيار القاضي أبي بكر؛ لأنَّ التَّزكية بمثابة الخبر، قال القاضي: (والذي يوجبه القياسُ وجوبُ قبولِ تزكية كلِّ عدل مَرضيٍّ، ذكرٍ كان أو أنثى، حرٍّ أو عبدٍ، لشاهدٍ ومُخبرٍ)، وفيه **قولٌ آخرُ**: أنَّه لا يُقبَل في التَّزكية إلَّا رجلان، وسواءٌ الشَّهادةُ والرِّوايةُ، وهذا محكيٌّ عن أكثر الفقهاء مِن أهل المدينة وغيرِهم، **والثَّالث**: التَّفرقة بين الشَّهادة والرِّواية؛ فيُشترَط اثنان في الشِّهادة، ويُكْتَفى بواحدٍ

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥١٠/٥)، والقول بتمامه للقاضي في «مشارق الأنوار» (٤٩٦/٢).

(٢) في (ب): (ذلك).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٣٢٦/٥) جوابًا على هذا الاعتراض: (إن البخاريَّ جرى على قاعدته بأنَّ النصاب لو كان شرطًا؛ لذُكِر؛ إذ لا يؤخَّر البيان عن وقت الحاجة).

في الرِّواية، ورجَّحه الإمام فخر الدِّين[(١)] والآمِديُّ ونقله عن الأكثرين[(٢)]، وكذا ابن الحاجب نقله عن الأكثرين[(٣)].

وقولي: (بالواحد): يدخل فيه المرأةُ العدلُ، والعبدُ العدلُ، وقد اختلفوا في تعديل المرأة؛ فحكى القاضي [أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم: أنَّها لا تُقبَل في التَّعديل النِّساءُ، لا في الرِّواية ولا في الشَّهادة، واختار القاضي][(٤)] أنَّه تُقبَل تزكية المرأة مطلقًا في الرِّواية والشَّهادة؛ إلَّا تزكيتها في الحكم الذي لا تُقبَل شهادتُها فيه، وأطلق صاحب «المحصول» وغيرُه قبولَ تزكيةِ المرأة من غير تقييد بما ذكره القاضي[(٥)]، وأمَّا تزكية العبد؛ فقال القاضي أبو بكر: (يجب قبولُها في الخبر دون الشَّهادة)، قال: (والذي يوجبه القياسُ وجوبُ قبولِ تزكية كلِّ عدلٍ مرضيٍّ ذكرٍ وأنثى، حرًّا كان أو عبدًا، لشاهدٍ أو مُخْبِرٍ)، وهذا ما صرَّح به في «المحصول»[(٥)]، وغيرُه صرَّح به، قال الخطيب البغداديُّ: (الأصل في هذا الباب سؤالُ النَّبيِّ ﷺ بريرةَ في قصَّة الإفك عن حال عائشة رضي الله عنها، وجوابها له). انتهى[(٦)]، وكذا جوابُ زينب؛ على مذهب مَن يراه تزكيةً، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ: وَجَدْتُ مَنْبُوذًا**): (أبو جَمِيلة): بفتح الجيم، وكسر الميم، واسمه سُنَيْن؛ بضَمِّ السين المهملة، وفتح النُّون، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون أخرى، ذكره غيرُ واحدٍ في الصَّحابة؛ منهم: ابنُ حِبَّان[(٧)] وابنُ منده، وأمَّا ابن المنذر؛ فقال: (رجلٌ مجهولٌ)[(٨)]، قال البيهقيُّ: (قاله الشَّافعيُّ أيضًا في «كتاب الولاء»[(٩)]، فإن ثبت؛ كان معناه في الولاء: أُجرَتُه والقيامُ بحفظه، دون الولاء المعروف؛ لأنَّه لِمَن أَعْتَق)[(٨)]، قاله شيخُنا. انتهى[(١٠)]، وقال النَّوويُّ في أبي جَمِيلة: (إنَّه

(١) انظر «المحصول» (٥٨٥/٤).
(٢) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٩٧/٢).
(٣) انظر «مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل» (٥٧٨/١).
(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).
(٥) انظر «المحصول» (٥٨٦/٤).
(٦) «الكفاية» (ص٩٧)، والكلام للعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٩٥/١-٢٩٦).
(٧) انظر «الثقات» (١٧٩/٣).
(٨) «معرفة السنن والآثار» (٩١/٩).
(٩) انظر «الأم» (٢٨١/٥).
(١٠) انظر «التوضيح» (٤٥٢/٢١).

صحابيٌّ مُتَّفقٌ على صحبته)، ثمَّ قال: (إنَّ الجمهورَ لم يذكروا اسمَ أبيه، وحكى ابنُ ماكولا أنَّه سُنَيْن ابن فرقد[الإكمال٤/٣٧٧]، ويقال له: السُّلَميُّ، ويقال: الضَّمْرِيُّ، وعن الزُّهريِّ: سليطيٌّ)[تهذيب الأسماء١/٥٥٥]، وقال أبو عليٍّ الجَيَّانيُّ في «تقييده» ما لفظه: (سُنَيِّن؛ بسين مهملة، بعدها نونان، بينهما ياء التَّصغير مُشدَّدة، وقد يخفِّفونها، وهو سُنَيِّن أبو جَمِيلة) إلى آخر ما ذكره. انتهى[التقييد٢/٢٩٥]، والياء مع التَّصغير مُشدَّدة مكسورة، وفي «المطالع» ما لفظه: («سُنَيِّن»: كذا قيَّده الأَصيليُّ في «البخاريِّ»، قال البخاريُّ: «هكذا يقوله ابن عُيينة»، وضبطه غيرُ الأَصيليِّ بالتَّخفيف، ووقع في «تاريخ البخاريِّ»: وقال ابنُ عُيَينة: سُنَيْن، وقال ابنُ أبي أُوَيس: سُنَيِّن[الكبير٤/٢٠٩]، كذا وجدتُه مُقيَّدًا بخطِّ الصَّدَفيِّ خلافَ ما ضبطه الأَصيليُّ عنِ ابنِ عُيَينة، ولم يذكر فيه الأميرُ والدَّارقطنيُّ وعبدُ الغنيِّ سوى التَّخفيفِ(١)). انتهى[المطالع٥/٥٦٢]، وهو سُنَيْن أبو جَمِيلة الضَّمْريُّ، وقيل: السُّلَميُّ، وقال مُغُلْطاي في قول المِزِّيِّ: («السُّلَميُّ»، ويقال: «الضَّمْريُّ»)[تهذيب الكمال١٢/١٦٥]: (كأنَّه تصحيفٌ من «الضُّمَيريِّ»؛ بزيادة ياءٍ)، وذكر مُستنَده. انتهى[إكمال٦/١٢٥].

له في «صحيح البخاريِّ» من حديث الزُّهريِّ عن أبي جَمِيلة: وزعم أنَّه أدرك النَّبيَّ ﷺ، وكان معه عام الفتح أو حجَّته، وأنَّه التقط مَنبوذًا، فأتى عمرَ، فسأل عنه، فأُثنِي عليه خيرٌ، فأنفق عليه عمرُ، وجعل ولاءَه له، كذا قال الذَّهبيُّ(٢)، وهذا الأثرُ أسنده البخاريُّ مرَّةً عن إبراهيم بن موسى: حدَّثنا هشامٌ عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن سُنَيْن أبي جَمِيلة، وسيجيء ذلك في (غزوة الفتح)، ذكر ذلك في (بابٌ: وقال اللَّيثُ: حدَّثني يونسُ عنِ ابنِ شهاب) إلى آخره، ثمَّ قال: (حدَّثني إبراهيمُ بن موسى...) فذكره[ح٤٣٠١]، وأبو داود في «مسند مالكٍ»، والنَّسائيُّ في «مسند مالكٍ» أيضًا.

كان منزله بالعُمَق(٣) بضَمِّ العين المهملة، وفتح الميم: منزل بطريق مكَّة، والعامَّة تقول: عُمُق. انتهى(٤).

قوله: (مَنْبُوذًا) أي: مطروحًا، واللَّقيط والمنبوذ سواءٌ، وقيل: المنبوذ: ما طُرِح صغيرًا أوَّلَ

---

(١) «الإكمال» (٤/٣٧٧)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطنيِّ (٣/١٢٥٩)، «المؤتلف والمختلف» لعبد الغنيِّ الأزديِّ (ص١١٨).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٤٢)، وقوله: (أو حجَّته) ليس في «التجريد» و«البخاريِّ».

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٣٢٨)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٦٥)، «الإصابة» (٤/٣٣).

(٤) انظر «إصلاح المنطق» (١/١٦٣)، «تهذيب اللغة» (١/١٩١).

ما وُلِد، واللَّقيط: ما التُقِطَ صغيرًا، وقيل غير ذلك[(١)].

قوله: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا؛ كَأَنَّهُ يَتَّهِمُنِي): قال ابن الأثير: («عسى الغُوَيرُ أبؤسًا»: هو جمع[(٢)]، وانتُصِبَ على أنَّه خبر «عسى»)، كذا قال، وقال الإمام جمال الدين ابن هشام القاهريُّ -وقد قرأت بعض النَّحو على مَن قرأ عليه، ورأيت ولده الإمامَ محبَّ الدِّين في القاهرة، وسألته وتجاريت معه- في «المغني» بعد حكاية هذا: (والصَّواب: أنَّه ممَّا حُذِف فيه الخبرُ، أي: يكون أبؤسًا؛ لأنَّ في ذلك إبقاءً له على/الاستعمال الأصليِّ) يريد: أنَّ الأصل أن يكون خبرُ (عسى) فعلًا مضارعًا. انتهى[مغني٢٠٣]. [٣٣١/١ب]

و(الأَبْؤُس) هنا: مفردٌ؛ وهو[(٣)] الدَّاهية، قال الجوهريُّ في «صحاحه»: («الأَبْؤُس»: جمع «بُؤْس»، من قولهم: يوم بُؤْسٍ، ويوم نُعْم، و«الأَبؤُس» أيضًا: الدَّاهية، وفي المَثَلِ: «عسى الغوير أبؤسًا»)[(٤)]، قال ابن الأثير[(٥)]: (و«الغوير»: ماء لكلب، وهو مَثَلٌ أَوَّلُ مَن تكلَّم به الزَّبَّاء، ومعنى الحديث: عسى أن تكون جئت بأمرٍ عليك فيه لائمةٌ وشدَّةٌ). انتهى، كذا ذَكَرَه في (بأس)، وذكر في (غور): («عسى الغُوير أبؤسًا»: هذا مَثَلٌ قديم يقال[(٦)] عند التُّهمة، و«الغوير»: تصغير «غار»، وقيل: هو موضع، وقيل: ماء لكلب، ومعنى المَثْل: ربَّما جاء الشَّرُّ من مَعْدن الخير، وأصل هذا المَثْل: أنَّه كان غارٌ فيه ناسٌ، فانهار عليهم، وأتاهم فيه عدوٌّ، فقتلهم، فصار مَثْلًا لكلِّ شيء يُخافُ أن يأتي منه شرٌّ، وقيل:

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١١٧/٤).

(٢) زيد في مصدره: (بأس).

(٣) في (ب): (وهي).

(٤) «الصحاح» مادة (بأس)، واعترضه ابن برِّيٍّ، كما في «لسان العرب» مادة (بأس): (قال ابن برِّيٍّ: الصحيح أَن «الأَبْؤُسَ» جمع «بَأس» وهو بمعنى «الأَبْؤُس»؛ لأن باب «فَعْلٍ» أن يُجْمَعَ في القلَّة على «أَفْعُلٍ»؛ نحو: كَعْبٍ وأَكْعُبٍ، وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ، ونَسْرٍ وأَنْسُرٍ، وباب «فُعْلٍ» أن يُجْمَع في القلَّة على «أَفْعال»؛ نحو: قُفْلٍ وَأَقْفَال، وبُرْدٍ وأَبْرادٍ، وجُنْدٍ وأجنادٍ، يقال: بَئِسَ الشيءُ يَبْأَسُ بُؤْسًا وبَأْسًا إذا اشتدَّ).
قال: وأمَّا قوله: «والأَبْؤُسُ: الداهية»، قال: صوابه أن يقول: الدواهي؛ لأَنَّ «الأَبْؤُس» جمعٌ لا مفرد، وكذلك هو في قول الزَّبَّاءِ: «عَسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا» هو جمع «بأْسٍ»).
وفي كلام المصنف أنَّ (الأبؤس) هنا مفرد اعتمادًا على كلام الجوهري أنَّ (الأبؤس) الداهية، وكلام ابن برِّي في الرد على الجوهري أنَّه جمع لا مفرد وأنَّ صوابه: (الدواهي) نظرٌ، إذ المراد بـ(الداهية) في كلام الجوهري المصدر، والله أعلم.

(٥) (قال ابن الأثير): جاء في النسخ سابقًا قبل قوله: (والأبؤس: مفرد)، والصواب إثباتها هنا لأمرين؛ الأوَّل: تقدَّم في كلام ابن الأثير أنَّه قال: (الأبؤس: جمع)، -وكذا أورده المؤلِّف هنا، ثمَّ ضرب على (جمع)-، الثاني: قوله: (والغوير ماء...) إلى آخره هو من كلام ابن الأثير، لا من كلام الجوهري.

(٦) (يقال): سقط من (ب).

أَوَّلُ مَن تكلَّمت به الزَّبَّاءُ لَمَّا عَدلَ قصيرٌ بالأحمال عن الطَّريق المألوفة، وأخذ على الغوير، فلمَّا رأته وقد تنكَّب الطَّريق؛ قالت: عسى الغوير أبؤسًا، أي: عساه أن يأتي بالبأس والشَّرِّ، وأراد عمر بالمَثْل: لعلَّك زنيتَ بأمِّه وادَّعيتَه لقيطًا، فشهد [له] جماعةٌ بالستر، فتركه). انتهى، وقد ذكره ابن قُرْقُول أيضًا في (الغين مع الياء) فانظرْه إن أردته[1]، فإنَّ قصديَ الاختصارُ.

قوله: (فَقَالَ[2] عَرِيفِي): (عريف أبي جَمِيلة): لا أعرفه، وقال شيخُنا الشَّارحُ في (غزوة الفتح) ما لفظه: (والذي أثنى عليه هو شيبان، كما أفاده الشَّيخ أبو حامد في «تعليقه»). انتهى[التوضيح ٢١/٤٥٣]، وصورتُه في النُّسخة: (شيبان)، والنُّسخة سقيمةٌ، ولا أعرف مَن يعني بـ(شيبان)، والله أعلم، وفي[3] كلام بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين أنَّه سنان، وعزاه لمَن عزاه شيخُنا[4].

٢٦٦٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَيْلَكَ! قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» مِرَارًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لا مَحَالَةَ؛ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فُلَانًا، وَاللهُ حَسِيبُهُ، وَلَا أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا، أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا[5] مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): كذا في أصلنا، وعلى (مُحَمَّد): صورة علامةٍ أنَّها نسخة[6]، فيبقى الكلام: (حدَّثنا ابنُ سلَام)[7]، وهو هو، وتَقَدَّم مرارًا أنَّ (سلَامًا) بتخفيف اللَّام على الصَّحيح مُطوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق؛ فانظره إن أردته[ح٢٠]، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ الوَهَّابِ): أنَّه عبدُ الوهَّاب بن

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٧٣-١٧٤).

(٢) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٣) في (ب): (أمَّا).

(٤) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠٣)، وقال في «الفتح» (٥/٣٢٥) بعد أن ذكر قول أبي حامد الإسفراييني: (في الصحابة لابن عبد البرِّ [«الاستيعاب» (ص٣٠٢)]: سِنان الضَّمْريُّ، استخلفه أبو بكر الصِّدِّيق مرَّةً على المدينة، فيحتمل أن يكون هو ذا، فقد قيل: إنَّ أبا جميلة ضَمْرِيٌّ، والله أعلم، قال ابن بطَّال [«شرح ابن بطَّال» (٨/٤٧)]: كان عمر قسم الناس، وجعل على كلِّ قبيلةٍ عريفًا ينظر عليهم، قلت: فإن كان أبو جميلة سُلَميًّا؛ فيُنْظَر مَن كان عريف بني سُلَيم في عهد عمر؟).

(٥) هكذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٧) وهي رواية «اليونينيَّة».

عبد المجيد بن الصَّلْت، أبو مُحَمَّد الحافظُ الثَّقفيُّ[١]، وقد تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٤٥٦]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو بَكْرَةَ): أنَّه نُفَيع بن الحارث، وقيل: ابن مسروح، وقد تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣١].

قوله: (أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ): هذان الرَّجلان لا أعرفهما.

١٧- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي المَدْحِ، وَلْيَقُلْ مَا يَعْلَمُ

قوله: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي المَدْحِ): (الإطناب): المبالغة في القول، وتطويل الكلام فيه؛ كمدِّ أطناب الخباء[٢].

٢٦٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ، وَيُطْرِيهِ فِي المَدْحِ فَقَالَ: «أَهْلَكْتُمْ -أَوْ قَطَعْتُمْ- ظَهْرَ الرَّجُلِ».

قوله: (حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ): تَقَدَّم أنَّ (بُرَيدًا) بضمِّ الموحَّدة، وفتح الراء، وتَقَدَّم أنَّ اسم (أبي بُردة) الحارثُ أو عامرٌ، القاضي الفقيه، وتَقَدَّم أنَّ (أَبَا مُوسَى): هو عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم ابن حَضَّار الأشعريُّ، مُترجَمًا[ح١١].

قوله: (سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ): هذان[٣] الرَّجلان لا أعرفهما، ويحتمل أن يكونا المذكورين قبلَه، ويحتمل أنَّهما غيرُهما، والله أعلم.

قوله: (وَيُطْرِيهِ): هو رُباعيٌّ، مضمومُ الأوَّل، و(الإِطْراء) بكسر الهمزة، وإسكان الطاء المهملة، ممدود: مجاوزة الحدِّ في المدح بالكذب فيه.

١٨- بابُ بُلُوغِ الصِّبْيَانِ وَشَهَادَتِهِمْ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟﴾ [النور: ٥٩].

وَقَالَ مُغِيرَةُ: احْتَلَمْتُ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَبُلُوغ النِّسَاءِ فِي الحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وَقَالَ الحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: أَدْرَكْتُ جَارَةً لَنَا جَدَّةً بِنْتَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً.

قوله: (وَقَالَ مُغِيرَةُ: احْتَلَمْتُ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً): هذا هو مُغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيُّ، لا المغيرة

---

(١) في (ب): (الصَّلت الثَّقفي أبو مُحَمَّد الحافظ).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٧٢).

(٣) (هذان): سقط من (ب).

ابن شعبة، والمغيرة بن شعبة ذكروا في ترجمته أنَّه أحصن ثلاثَ مئة امرأةٍ، ويقال: ألف امرأةٍ، والله أعلم، وكان عنده شَبَقٌ كبيرٌ(١).

فائدةٌ شاردةٌ: ذكروا في ترجمة عَمرو بن مرزوق الباهليِّ أنَّه سُئِل: أتزوَّجت ألفَ امرأة؟ فقال: وأكثر. انتهى، أخرج لعَمرٍو هذا البخاريُّ مقرونًا بغيره، وأخرج له أبو داود، والله أعلم(٢).

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ**): هو الحسن بن صالح ابن حيٍّ الهمْدانيُّ الثَّوريُّ الفقيه، أبو عبد الله، أحدُ الأعلام، وكان مِن العُبَّاد، عن سِمَاك، وعَمرِو بن دِينار، وقيسِ بن مسلم، وعنه: يحيى ابنُ آدم، وأحمدُ ابن يونس، وعليُّ بن الجَعْد، وهو صدوقٌ عابدٌ يتشيَّع، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ، تُوُفِّيَ سنة (١٦٩هـ)، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(٣).

قوله: (**أَدْرَكْتُ جَارَةً لَنَا جَدَّةً(٤) بِنْتَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً**): جارة الحسن بن صالح لا أعرفها.

تنبيهٌ: يمكن أن يُتصوَّر أن تكون جدَّةً، ولها دون ذلك مِن السِّن(٥) على قول مِن قال: إنَّ(٦) البلوغ بتسع سنين في الحيض والاحتلام، وأقلُّ الحمل: ستَّة أشهر، وأقلُّ النِّفَاس: لحظة، والله أعلم.

٢٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ** قَالَ: حَدَّثَنِي **عُبَيْدُ اللهِ** قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً**، فَلَمْ يُجِزْنِي، ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سنة فَأَجَازَنِي، قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ وَهُوَ خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدٌّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَكَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وكذا تَقَدَّم (**عُبَيْدُ اللهِ**): أنَّه عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

قوله: (**عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ(٧)**) إلى آخره: قال شيخنا ما لفظه: (ووقع عند

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٦٦٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/٤٩٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٦/١٧٧).

(٤) في (ب): (خذه)، وهو تصحيفٌ.

(٥) زيد في (ب): (وذلك).

(٦) (إنَّ): ليس في (ب).

(٧) زيد في (ب): (سنة).

الحُمَيديِّ بدل «الخندق»: «عام الفتح»[٢٧٣/٢]، وهو غلط، ونقله ابن ناصر عن «تعليقة أبي مسعود» و«خلف»، ولم يُرَ فيهما، وذكرها ابن التِّين: «عرضت عام الخندق وأنا ابن أربعَ عشرةَ سنة، فأجازني»، قال: وقيل: إنَّما عرض يوم بدر؛ فردَّه(١)، وأجازه بأُحُد، وقال [بعضهم]: ذِكْرُ الخندق وَهَمٌ، وإنَّما كانت غزوةَ ذات الرِّقاع؛ لأنَّ الخندق سنة خمسٍ، وهو قال: إنَّه كان في أُحُد ابن أربعَ عشرةَ، فعلى هذا: تكون غزوة ذات الرِّقاع هي المراد؛ لأنَّها كانت في سنة أربع، بينها وبين أُحُد سنةٌ، وقد يُجاب: بأنَّه يحتمل أنَّ ابن عمر في أُحُد دخل في أوَّل سنة أربعٍ من حينِ مولدِه في شوَّال منها، ثمَّ تكمَّلت له سنة أربعَ عشرةَ في شوَّال من الآتية، ثمَّ دخل في الخامسةَ(٢) عشرةَ إلى شوَّالها الذي كانت فيه(٣) الخندق، فكأنَّه أراد أنَّه في أُحُدٍ في أوَّل الرَّابعة، وفي الخندق في آخر الخامسة، وقد أسلفنا عن موسى بن عُقبة وغيرِه: أنَّ الخندق كانت سنة أربع(٤)، فلا حاجة إذن إلى ذلك). انتهى [التوضيح١٦/٦٠٦].

٢٦٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ المشهور، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيينة، وتَقَدَّم (صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ): أنَّه بضَمِّ السِّين، وفتح اللَّام، وكذا (أَبُو سَعِيْد الخُدْرِيُّ): أنَّه سعد بن مالك بن سِنان/. [١/٣٣٢أ]

١٩ - بابُ سُؤَالِ الحَاكِمِ المُدَّعِيَ: هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟ قَبْلَ اليَمِينِ

٢٦٦٦ - ٢٦٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

---

(١) في (ب): (فذكره)، وهو تحريف.

(٢) في النُّسخ تبعًا لمصدره: (الخامس)، وفوقها في (أ): (كذا)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) في النُّسخ: (سنة)، والمثبت من مصدره.

(٤) تقدَّم أنَّه كذا نقله عنه البخاريُّ في (باب غزوة بني المصطلق) قبل الحديث (٤١٣٨)، قال الحافظ في «فتح الباري» (٤٩٥/٧): (كذا ذكره البخاريُّ، وكأنَّه سبق قلم؛ أراد أن يكتب: سنة خمس، فكتب: سنة أربع، والذي في «مغازي موسى بن عقبة» من عدَّة طرقٍ أخرجها الحاكم وأبو سعيد النيسابوريُّ والبيهقيُّ في «الدلائل» [٤٥/٤] وغيرهم: سنة خمس).

قَالَ: فَقَالَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: فِيَّ وَاللهِ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «احْلِفْ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِذًا يَحْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَالِي، قَالَ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ): قال الجَيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال -أي: البخاريُّ- في «الحجِّ»[ح١٧٨٣](١) و«الشَّهادات»[ح٢٦٦٦] -وذكر أماكنَ أخرى-: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا أبو معاوية»، نسبه ابنُ السَّكَن في بعض هذه المواضع: مُحَمَّد بن سلَام، وقد صرَّح البخاريُّ(٢) باسمه في «النِّكاح» وغيرِه فقال: «حدَّثنا ابنُ سلَام: حدَّثنا أبو معاوية...»[ح٥١٣١]؛ فذكر حديثًا عن عائشة في قول الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ(٣) فِى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: ١٢٧]، وقال في «الوضوء»: «حدَّثنا مُحَمَّد بن المثنَّى: حدَّثنا مُحَمَّد بن خَازم»؛ يعني: أبا معاوية...) فذكر حديثًا؛ وهو: (مَرَّ النَّبيُّ ﷺ بقبرين(٤))[ح٢١٨]، قال: (وذكر أبو نصر: أنَّ مُحَمَّدَ بنَ سلَام ومُحَمَّدَ بنَ المثنَّى يرويان عن أبي معاوية(٥)). انتهى[التقييد٣/١٠١٦]، وقد ذكرتُ هذا غيرَ مرَّةٍ[ح١٢٤٧]، وقال شيخُنا هنا: (هو مُحَمَّد بن سلَام، كما صرَّح به في «الأطراف»(٦))، ثمَّ قال: (قال الجَيَّانيُّ: وكذا نسبه ابنُ السَّكن[التقييد٣/١٠١٧]، قلت: ورواه الإسماعيليُّ [عن القاسم]، عن أبي كُرَيب مُحَمَّدِ بن العلاء، عن أبي معاوية، فيجوز أن يكون هو) انتهى[التوضيح١٦/٦١٣]، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»؛ فوجدته قال: (وفي «الشَّهادات»: عن مُحَمَّد -هو ابن سلَام- عن أبي معاوية)[تحفة١/٧٦].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، وكذا تَقَدَّم (شَقِيق): أنَّه أبو وائل شقيقُ بن سَلَمة، وكذا (عَبْد اللهِ): أنَّه ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه، أحدُ المهاجرين الأوَّلِين.

قوله: (كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ): وفي رواية: (وبين رجل مِن اليهود)(٧)، هذا (الرَّجل)

---

(١) وهو فيه منسوب: (محمد بن سلام)، وسقطت نسبته في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٢) (البخاري): سقط من (ب).

(٣) التلاوة: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ﴾.

(٤) في النُّسَخ تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (بقبر)، والمثبت من مصدره، وهو موافقٌ لما في «الصحيح».

(٥) «الهداية والإرشاد» (٢/٦٥٣) و(٢/٦٨٢).

(٦) انظر «تحفة الأشراف» (١/٧٦).

(٧) وهي رواية غير أبوي ذرٍّ والوقت.

سأذكره هنا، وأمَّا (اليهوديُّ) فلا أعرفه، وقد ذكر الخطيب في «مبهماته» -كما نقله عنه النَّوويُّ- أنَّه قال: (حديث الأشعث بن قيس: «مَن حلف على يمين صبرٍ» قال: فيَّ نزلت، خاصمت رجلًا في بئرٍ إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «بيِّنتُك أو يمينُه»؛ قلت: إذًا يحلِفَ، قال الخطيب: «هذا الرَّجل الذي خاصم الأشعثَ اسمه الجَفْشيش؛ بالجيم، وقيل: بالحاء المهملة، وقيل: بالخاء المعجمة»، ثمَّ رواه الخطيب عن كلِّ شيخ من شيوخه بوجهٍ مِن الوجوه الثَّلاثة، وعن أبي حاتم الرَّازيِّ: أنَّه ذكره بالجيم، وكنَّاه أبا الخير[1]، قال الطَّبرانيُّ: له صحبة، ولا روايةَ[2] عنه[3]، وفي رواية: يقال له: الجَفْشيش بن حصين، قلت: هو بالشين المعجمة المُكرَّرة، وبفتح أوَّله). انتهى[4]، وعن ابن طاهر: (أنَّ اسمه معدان أبو الخير، ويقال: جفشيش)[5]، ويقال: اسمه جرير بن معدان[6]، والجيم مكسورة ومضمومة ومفتوحة، والفاء ساكنة، وكونه بالحركات الثَّلاث كذا رأيته بخطِّي، وقد رأيت في كلام بعضهم الآن أنَّه بكسر الجيم، وعمران بن موسى قاله بضمِّها، والله أعلم، ثمَّ رأيت ذلك عن عمران بن موسى أنَّه قاله بضَمِّ الجيم في «الاستيعاب»[6].

قوله: (إِذًا يَحْلِفَ وَيَذْهَبَ): هما بالنَّصب[7]، وقد تَقَدَّم أنَّ النَّوويَّ نقل عن أبي الحسن ابن خروف في «شرح الجُمَل»: أنَّ الرِّواية بالرَّفع في (يحلف)[8][ح٢٣٥٧].

٢٠- بابُ اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الأَمْوَالِ وَالحُدُودِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ».

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ: كَلَّمَنِي أَبُو الزِّنَادِ فِي شَهَادَةِ الشَّاهِدِ، وَيَمِينِ المُدَّعِي،

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).

(٢) زيد في (ب): (ولا رواية)، وهو تكرارٌ.

(٣) هكذا قال النووي تبعًا لكلام الخطيب حيث قال: (قال الطبراني: لا يروى عن الجَفْشيش وله صحبة)، لكنَّ الطبرانيَّ قال في «المعجم الصغير» (٢١٩) عقب الحديث الذي ساقه عنه الخطيب: (لا يُروَى هذا الحديث إلَّا عن الجفشيش، وله صحبة).

(٤) «الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات» (ص٥٣٥)، وانظر «الأسماء المبهمة» (ص٣٥١-٣٥٤).

(٥) انظر «إيضاح الإشكال» (ص١١٥).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٣).

(٧) رواية «اليونينيَّة» و(ق) بالرفع والنصب.

(٨) انظر «شرح مسلم» (٢/٣٤٠).

فَقُلْتُ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ قُلْتُ: إِذَا كَانَ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَيَمِينِ المُدَّعِي؛ فَمَا تَحْتَاجُ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى، مَا كَانَ يَصْنَعُ بِذِكْرِ هَذِهِ الأُخْرَى.

قوله: (بَابٌ: اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ...) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب بغير إسناد: (الأحاديث والآثار مطابقة للترجمة من حيث الإطلاقُ)[المتواري ٣١٥].

قوله: (وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تقدَّم أنَّ قول البخاريِّ: (قال فلان) إذا كان فلانٌ المسنَدُ إليه القولُ شيخَه -كهذا-؛ فإنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، وتَقَدَّم ذلك مُطَوَّلًا[ح١٤٢]، و(سُفيان) هذا: هو ابنُ عُيَينة فيما ظهر، وذلك أنَّ عبدَ الغنيِّ ذكر في مشايخ قتيبة[٢٠٢/٨] ابنَ عيينة، ولم يذكرِ الثَّوريَّ، والله أعلم.

قوله: (عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ): هو عبد الله بن شُبْرُمة بن طُفَيل بن حسَّان، أبو شُبْرُمة الكوفيُّ، القاضي الفقيه، عالمُ أهلِ الكوفة، عن أنسٍ، وأبي الطُّفيل، والشَّعبيِّ، وأبي زُرْعة البَجَليِّ، والنَّخَعيِّ، وأبي سَلَمة بنِ عبد الرَّحمن، وطلحةَ بنِ مُصَرِّف، وعنه: شعبةُ، والسُّفيانان، وابنُ المبارك، وخلقٌ، وثَّقه أحمدُ(١)، وأبو حاتم(٢)، وغيرُهما، علَّق له البخاريُّ، وأخرج له [مسلمٌ و]أبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، تُوُفِّيَ سنة (١٤٤هـ)، وله ترجمةٌ هيِّنةٌ في «الميزان»[٤٣٨/٢]، وصحَّح عليه(٣).

قوله: (كَلَّمَنِي أَبُو الزِّنَادِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن ذَكْوانَ، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح١٦٢].

قوله: (فَمَا تَحْتَاجُ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى): يقال: بل يُحتَاج إليها؛ لإسقاط اليمين عنه، وإنَّما نزل القرآن على ما يُؤمَر به الإنسان مِن التَّوثيق(٤).

٢٦٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَضَى بِاليَمِينِ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظُ، وتَقَدَّم ضبط (دُكَين)[ح١١٢]، وكذا تَقَدَّم (ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبدُ الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيكة، مُؤَذِّنُ ابن الزُّبير وقاضيه، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٤٨].

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٩/١).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٨٢/٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٧٦/١٥).

(٤) انظر «التوضيح» (٦١٧/١٦).

قوله: (كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ) إلى آخره: تَقَدَّم مُطَوَّلًا أنَّ الرِّوايةَ بالكتابة صحيحةٌ إن أجاز معها، وإن لم يُجِزْ -كهذه-؛ فصحيحةٌ على الصَّحيح[ح٦٣٧]، والله أعلم.

٢٦٦٩-٢٦٧٠- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا؛ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى ﴿أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا قَالَ، فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ نَزَلَتْ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ إِذًا يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِي! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ؛ لَقِيَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، ابنُ عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، وكذا تَقَدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابنُ المعتمر، وكذا (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شقيقُ بن سَلَمة، و(عَبْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ مسعود.

قوله: (بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ): تَقَدَّم الكلام على هذا الرَّجل أعلاه[1] فانظره[ح٢٦٦٦].

قوله: (إِذًا يَحْلِفُ): تَقَدَّم الكلام عليه أعلاه وقبله أنَّه بالرَّفع، والنَّصب هنا قليل[2]، وأنَّ ابن خروف ذكر أنَّ الرِّواية: بالرَّفع[ح٢٣٥٧و٢٦٦٦].

٢١- بابٌ إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ البَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ البَيِّنَةِ

قوله: (بَابٌ: إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ؛ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ البَيِّنَةَ) إلى آخرها: (قَذَف) بفتح القاف والذَّال المعجمة، وسيجيء في كلام ابن المُنَيِّر ما يبيِّنه، ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (رأى البخاريُّ أنَّ القاذف يُمَكَّن من السَّعي في البيِّنة على المقذوف أنَّه زنى، ولا يَرِدُ[3] عليه أنَّ الحديث

---

(١) في (ب): (بظاهرها).

(٢) هكذا قال المؤلِّف هنا، والذي قدَّمه آنفًا النصب، ثم نقل عن ابن خروف أنَّ الرواية بالرفع، وهو الصواب، فالنصب هو الوجه، والرفع على لغة، قال السهيليُّ في «أماليه» (ص١١٤): (هو بالنصبِ لا غيرُ؛ لأنَّه مصدَّرٌ بـ«إذن»، ولا تُلغَى إذا صُدِّرَتْ)، قال في «الناظر»: (وكلامُ ابنِ خَروفٍ في «شرح سيبويه» يقتضي أنَّ الروايةَ بالرفعِ، فإنَّه قال: «مِنَ العربِ مَنْ لا ينصبُ بها معَ استيفاءِ الشُّرُوطِ...» وذَكَرَ الحديثَ)، وانظر «التنقيح» (٥٢٤/٢)، «ارتشاف الضرب» (١٦٥١/٤)، «همع الهوامع» (٧/٢).

(٣) في (ب): (يرده).

في الزَّوجين، والزَّوج له مَخرجٌ من الحدِّ باللِّعان إن عجز عن[(١)] البيِّنة بخلاف الأجنبيِّ؛ لأنَّا نقول: إنَّما كان هذا وقولُه ﷺ: «انطلقْ» قبلَ نزول اللِّعان؛ حيث كان الزَّوج والأجنبيُّ سواءً؛ فاستقام الدَّليلُ) انتهى[المتواري٣١٥].

٢٦٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا؛ يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟! فَجَعَلَ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَذَكَرَ حَدِيثَ اللِّعَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وتَقَدَّم ما معنى (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم/ (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي [١/٣٣٢ب]
عديٍّ، السُّلَميُّ مولاهم، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٦٧]، وكذا تَقَدَّم (هِشَام): أنَّه ابن حسَّانَ القُردوسيُّ البصريُّ، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح١٢١٩].

قوله: (أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ): هو هلالُ بنُ أميَّة بن عامرٍ الأنصاريُّ الواقفيُّ، بدريٌّ -فيما صحَّ في «البخاريِّ»، وسأذكر تعقُّبَه في مكانه[ح٣٩٨٩]- كبيرٌ، [كان] يكسرُ الأصنامَ التي لبني واقف، وكان معه رايةُ قومِهِ يومَ الفتح، وهو أَحدُ الثلاثة الذين خُلِّفوا، وهو الذي قذف امرأتَه بشَرِيك ابن سَحْماء، والله أعلم[(٢)].

قوله: (قَذَفَ امْرَأَتَهُ): امرأة هلال بن أميَّة هي خولة بنت عاصم، وسأذكرها في مكانها ﵄[ح٤٧٤٧].

قوله: (بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ): هي بفتح السِّين وإسكان الحاء المهملتين، ممدودةٌ، قال شيخُنا: (قال ابن المنذر: قيل لها ذلك؛ لسوادها). انتهى[التوضيح١٦/٦٣٢]، وهو شَرِيك ابنُ سَحْماء، واسم أبيه: عَبْدة بن مُغيث -بالغين المعجمة، وفي آخره ثاءٌ مثلَّثةٌ[(٣)]- ويقال فيه: مُعتِب -بالعين المهملة، وبالمثنَّاة فوق المكسورة، ثمَّ موحَّدةٍ[(٤)]- البَلَويُّ، حليفُ الأنصار، قال شيخُنا: (وزعم أبو نُعَيم أنَّ

(١) في (ب): (من).
(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧٤٤)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٢١).
(٣) انظر «الإكمال» (٧/٢٧٧).
(٤) ضبطه النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٧٢) بضمِّ الميم وفتح العين: (مُعَتَّب).

سَحْماءَ لم تكن أمَّه[١]، وشَريكًا لم يكن اسمَه، إنَّما كان بينه وبين ابن السَّحماء شرِكةٌ[٢]، وقولُ[٣] ابن القصَّار: إنَّ شَريكًا كان يهوديًّا، فلذلك لم يُحدَّ له؛ غيرُ صحيح[٤]. انتهى[٥].

٢٢ - بابُ اليَمِينِ بَعْدَ العَصْرِ

٢٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ، **عَنِ الأَعْمَشِ**، **عَنْ أَبِي صَالِحٍ**، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِطَرِيقٍ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنَ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ؛ وَفَى لَهُ، وَإِلَّا؛ لَمْ يَفِ لَهُ، وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ العَصْرِ، فَحَلَفَ بِاللهِ **لَقَدْ أَعْطَى بِهَا** كَذَا وَكَذَا، فَأَخَذَهَا».

قوله: (**عَنِ الأَعْمَشِ**): تقدَّم أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحمَّد، وتقدَّم (**أَبُو صَالِحٍ**): أنَّه ذَكوانُ الزَّيَّاتُ السَّمَّانُ مُترجمًا[ح٩]، وتقدَّم (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ[٦].

قوله: (**لَقَدْ أَعْطَى بِهَا**[٧]): هو بفتح الهمزة والطَّاء، أي: لقد اشتراها، وفي رواية: (**أُعْطِيَ بِهَا**)[٨] بضمِّ الهمزة، وكسر الطَّاء، أي: لقد دُفِع له فيها كذا، وهو كاذبٌ.

٢٣ - بابٌ: يَحْلِفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ اليَمِينُ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ

قَضَى مَرْوَانُ بِاليَمِينِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَلَى المِنْبَرِ **فَقَالَ: أَحْلِفُ** لَهُ مَكَانِي فَجَعَلَ زَيْدٌ يَحْلِفُ، وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ عَلَى المِنْبَرِ، فَجَعَلَ مَرْوَانُ يَعْجَبُ مِنْهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» فَلَمْ يَخُصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ.

---

(١) في النسخ تبعًا لنسخ «التوضيح»: (لم يكن أباه)، والمثبت من «أُسْد الغابة» (٢/٣٨٨).

(٢) في النُّسخ: (بينه وبينه شركة)، والمثبت من مصدره، وإنما نقل أبو نُعيم هذا القول في «معرفة الصحابة» (٣/١٤٧٥) حكايةً عن غيره؛ فليُتنبَّه.

(٣) في النُّسخ: (وقال)، والمثبت من مصدره.

(٤) (له غير صحيح): سقط من (ب).

(٥) زيد في (ب): (والله أعلم)، «التوضيح» (١٦/٦٣٢)، وانظر «الإصابة» (٢/١٥٠).

(٦) زيد في (ب): (من نحو ثلاثين قولًا).

(٧) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (به).

(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (قَضَى مَرْوَانُ): تَقَدَّم أنَّه ابنُ الحكم الخليفةُ، وقبل ذلك أميرُ المدينة، وتَقَدَّم أنَّه تابعيٌّ، وليست له رؤيةٌ قطعًا، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه وتاريخُ وفاتِه[ح١٨٩].

قوله: (فَقَالَ: أَحْلِفُ): هو بفتح الهمزة، مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمْه ناصبٌ ولا جازمٌ، وهو خبرٌ، وهمزته مفتوحةٌ؛ همزة المُتكلِّم، وهذا ظاهرٌ.

٢٦٧٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالًا؛ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ، وتَقَدَّم الكلامُ على نسبته[ح٦٣]، وكذا (عَبْدُ الوَاحِدِ): أنَّه ابنُ زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، وكذا (الأَعْمَش): أنَّه سليمان ابن مِهران مرارًا، وأقربها أعلاه(١)[ح٢٦٧٢]، وكذا (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شقيقُ بنُ سَلَمة قريبًا وبعيدًا، ومرَّةً مُترجَمًا[ح٤٨].

٢٤ - بابٌ إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي اليَمِينِ

٢٦٧٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ اليَمِينَ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي اليَمِينِ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عينٌ مهملةٌ، وأنَّه ابنُ راشد.

قوله: (عَلَى قَوْمٍ اليَمِينَ): هؤلاء (القوم) لا أعرف مَن هم.

قوله: (أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ) أي: يُقرَع.

٢٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]

٢٦٧٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا العَوَّامُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ: سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: أَقَامَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ، فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطِهَا(٢)، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]، وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ: آكِلُ رِبًا خَائِنٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ): قال الجَيَّانيُّ -ومن «تقييده» نقلتُ-:

---

(١) (وأقربها أعلاه): ليس في (ب).

(٢) ضُبِط في الأصل بضبطين؛ أحدهما المثبت، والآخر: (أُعطِيَ بها ما لم يُعْطَها) وفوقه: (هـ).

(٣) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(وقال -يعني: البخاري- في «الشَّهادات»[ح٢٦٧٥]، و«النِّكاح»[ح٥١٣٩]، و«الدُّعاء»[ح٦٣٢٩]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا يزيد»؛ يعني: ابن هارون، لم أجدْه منسوبًا لأحد من شيوخنا، وقد صرَّح البخاريُّ بنسبته(١) في «شهود الملائكة بدرًا»، فقال: «حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصور: أَخْبَرَني يزيد بن هارون: حدَّثنا يحيى: سمع مُعاذَ بنَ رِفاعة...»؛ الحديث[ح٣٩٩٤]). انتهى[التقييد٣/٩٧٨]، وقال شيخُنا بعد أن ذكر كلام الجَيَّانيِّ مختصرًا: (وأمَّا أبو نُعَيم الحافظ؛ فقال في «مستخرجه»: «حدَّثنا أبو أحمد: حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد -هو: ابن شيرويه-: أَخْبَرَنا إسحاق بن إبراهيم: أَخْبَرَنا يزيد بن هارون...»؛ فذكر الحديث، ثمَّ قال: رواه -يعني: البخاري- عن إسحاق، عن يزيد بن هارون) انتهى[التوضيح١٦/٦٥٢]، والمِزِّيُّ لم ينسبه(٢).

قوله: (**أَخْبَرَنَا العَوَّامُ**): هو العوَّام بن حَوْشَب الواسطيُّ، و(حَوْشَب): بفتح الحاء المهملة، وإسكان الواو، وبالشين المعجمة المفتوحة، ثمَّ موحَّدة، وهو أحدُ الأعلام، عن إبراهيمَ، ومجاهدٍ، والطَّبقةِ، وعنه: شعبةُ، ويزيدُ بن هارون، وخلقٌ، وثَّقوه، له نحوُ مئتي حديث، وقد أخرج له الجماعة(٣)، وقد تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٠٨٨].

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٤) **إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ**): هو إبراهيم بن عبدالرَّحمن، أبو إسماعيلَ السَّكْسَكِيُّ الكوفيُّ، و(السَّكْسَكِيُّ): بفتح السِّينَين المهملتين، والكافَين؛ الأُولى ساكنةٌ، والثَّانية مكسورةٌ؛ لأجل ياء النِّسبة إلى السَّكاسِك؛ وهو أبو قبيلة من اليمن، وهو السَّكاسِك بن وائلة بن حِمْيَر بن سبأ، والنِّسبة إليه: سَكْسَكِيٌّ، قاله الجوهريُّ في «صحاحه»(٥)، يروي عنِ ابنِ(٦) أبي أوفى وأبي وائل، وعنه: مِسْعرٌ، والمسعوديُّ، وعدَّةٌ، ضعَّفه أحمدُ، وكان شعبةُ يضعِّفه(٧)، وقال النَّسائيُّ: (ليس بذاك [القويِّ])[الضعفاء والمتروكين٤٨]، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»(٨).

---

(١) في (ب): (بنسبه).
(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٢٧٧).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٢٧).
(٤) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).
(٥) انظر «الصحاح» مادة (سكك).
(٦) (ابن): سقط من (ب).
(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٢/١١١).
(٨) «ميزان الاعتدال» (١/٤٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/١٣٢).

قوله: (سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى): تَقَدَّم الكلامُ عليه[١]، وأنَّ (أبا أوفى) والدَه اسمُه علقمةُ بن خالد بن الحارث الأسلميُّ، صحابيٌّ والدُه أيضًا، رضي الله عنهما[قبل ح١٧٦].

قوله: (أَقَامَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ): (أقامها) أي: عرضها للبيع، وهذا الرَّجل لا أعرفه.

قوله: (لَقَدْ أَعْطَى بِهَا): هو بفتح الهمزة والطَّاء، أي: اشتراها بكذا وكذا، وهو كاذب، وفي رواية: (لقد أُعطِي بها)[٢] بضَمِّ الهمزة، وكسر الطَّاء، أي: دفع له فيها كذا وكذا، وهو كاذب، وقد تَقَدَّم ذلك قريبًا[ح٢٦٧٢].

وقوله: (مَا لَمْ يُعْطِهَا): هو بكسر الطَّاء وفتحِها، على اختلاف المَعنيَين، فإن قرأتَ: (أَعطَى) بفتحِهما؛ فقل: (يُعطِها) بكسر الطَّاء، وإن قرأتَ بالثَّاني؛ فقل: (يُعطَها) بفتح الطَّاء، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى): تَقَدَّم في الحديث أنَّه عبدُ الله بن أبي أوفى، وتَقَدَّم نسبُ أبي أوفى واسمُه أعلاه[٣]، وقبلَ ذلك أيضًا[قبل ح١٧٦].

قوله: (النَّاجِشُ: آكِلُ رِبًا خَائِنٌ): (النَّجش): تَقَدَّم ما هو؛ وهو أن يزيدَ في سلعةٍ لا لرغبةٍ، بل ليخدع غيره[قبل ح٢١٤٣]، و(آكل) بمدِّ الهمزة: اسم فاعل، والذي ظهر لي في سياقه هذا هنا: أنَّ كلًّا من النَّاجش والذي قال: اشتريتها بكذا ولم يشترها[٤] به؛ حرامٌ عليه؛ كما أنَّ هذا حرام عليه، وكذا أُعطيتُ بها كذا، أي: دُفِع لي بها كذا؛ خِداعٌ، كما أنَّ النَّجَش خِداعٌ، وكلاهما لا يحلُّ، وكلاهما آكلُ ربًا، أي: زيادة لا تحلُّ، والله أعلم.

٢٦٧٦ - ٢٦٧٧ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ مَالَ الرَّجُلِ -أَوْ قَالَ: أَخِيهِ- لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

وَأَنْزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

فَلَقِيَنِي الأَشْعَثُ فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ عَبْدُ اللهِ الْيَوْمَ؟ قُلْتُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِيَّ أُنْزِلَتْ.

(١) (عليه): سقط من (ب).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٣) في (ب): (بظاهرها).

(٤) في (ب): (يشرها).

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المعجمة، وهذا ظاهرٌ عند أهله معروفٌ.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هذا هو سليمان بن مِهران الأعمشُ، أبو مُحَمَّد القارئ، أحد الأعلام، وتَقَدَّم (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شَقيقُ بنُ سَلَمة، و(عَبْد اللهِ): هو ابنُ مسعود.

٢٦- بابٌ كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ؟

وَقَوْلُ اللهِ عَزَّجَلَّ: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢] ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، و﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، يُقَالُ: بِاللهِ وَتَاللهِ وَوَاللهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللهِ كَاذِبًا بَعْدَ العَصْرِ» وَلَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللهِ.

قوله: (بَابٌ: كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا قوله: (وَلَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللهِ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٦٧٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُهُ عَنِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَصِيَامُ رَمَضَانَ»، فقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ؛ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ[1] أبي أويس، ابنُ أختِ مالكٍ[2] المجتهدِ، أحدِ الأعلام.

قوله: (عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بنِ مَالِكٍ[3]، عَنْ أَبِيهِ): أمَّا (أبو سُهَيل) فقد قَدَّمتُ[4][ح٣٣] أنَّه نافع ابن مالك بن أبي عامرٍ الأصبحيُّ، عنِ ابنِ عُمرَ، وسهلِ بن سعد، وأنسٍ، وأبيه مالكٍ، وابنِ المسيَّب،

(١) (ابن): مثبت من (ب).

(٢) زيد في (ب): (الإمام).

(٣) (ابن مالك): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٤) في (ب): (تقدمت).

وجماعةٍ، وعنه: ابنُ أخيه مالكُ بن أنس الإمامُ، والزُّهريُّ مع تقدُّمه، وعبدُ العزيز الدَّرَاوَرْدِيُّ، وآخرون، وثَّقه أحمدُ(١) وأبو حاتم(٢) قال [الواقديُّ]/: (كان يُؤخذ عنه القراءةُ بالمدينة وعن أبي [١/٣٣٣أ] جعفر، وتُوُفِّيَ في إمارة أبي العبَّاس)، أخرج له الجماعة(٣).

وأمَّا والده مالك بن أبي عامر الأصبحيُّ جدُّ(٤) الإمامِ مالكٍ؛ فروى عن عُمَرَ، وعثمانَ، وطلحةَ ابنِ عُبَيد الله، وعائشةَ، وأبي هريرة، وكعب الأحبار، وعنه: بنوه؛ أنسٌ وأبو سُهَيل نافعٌ والرَّبيعُ(٥)، ومُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيميُّ، وغيرُهم، وقد فرض له عثمانُ، وثَّقه النَّسائيُّ وغيره، قال مالك: (كان جدِّي مالكٌ ممَّن قرأ في زمان عثمان، وكان يكتب المصاحف)، تُوُفِّيَ سنة أربع وسبعين، أخرج له الجماعة(٦).

قوله: (**أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ**): في هذا ردٌّ على ما تَقَدَّم نقلُه عن الدِّمياطيِّ أبي مُحَمَّد عبدِ المؤمن بنِ خلف شيخِ شيوخِنا: أنَّه لم يسمع طلحةَ[ح١٨٩١]، وقد تَقَدَّم ردُّه في (كتاب الإيمان) من هذا التَّعليق(٧)[ح٤٦].

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُهُ عَنِ الإِسْلَامِ**): تَقَدَّم في (كتاب الإيمان) من هذا التَّعليق أنَّه ضمام بن ثعلبة، وتَقَدَّم ما في ذلك[ح٤٦].

قوله: (**إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ**): تَقَدَّم الكلام في هذا الاستثناء ما هو[ح٤٦].

٢٦٧٩ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ قَالَ: ذَكَرَ نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا؛ فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تَقَدَّم أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ الحافظُ، وتَقَدَّم الكلام على هذه النِّسبة وترجمته[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (**جُوَيْرِيَةُ**): أنَّه ابنُ أسماء، وترجمتُه[ح٢٨٩].

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١٠٤/٣).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤٥٣/٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩٠/٢٩).

(٤) زيد في النسخ: (جد)، وليس بصحيح.

(٥) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «التذهيب»: (الزُّبير)، والمثبت هو الصواب؛ كما تقدَّم في الحديث (١٨٩٨).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٤٨/٢٧)، «تذهيب التهذيب» (٣٦٤/٨).

(٧) (في كتاب «الإيمان» من هذا التعليق): سقط من (ب).

٢٧ - بابُ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِينِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ».

وَقَالَ طَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَشُرَيْحٌ: البَيِّنَةُ العَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ اليَمِينِ الفَاجِرَةِ.

قوله: (بَابُ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِينِ): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسنادٍ، ثمَّ قال: (موضع الاستشهاد من حديث أمِّ سلمة -يعني: قوله: «إنَّكم تختصمون إليَّ، ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحنَ بحجَّته من بعض...»؛ الحديث-: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يجعل اليمين الكاذبة مفيدةً حِلًّا ولا قطعًا للحقِّ، بل نهاه بعد يمينه عن القبض، وساوى بين حالَتيه بعد اليمين وقبلها في التَّحريم، فيُؤذِنُ ذلك ببقاء [حقِّ] صاحب الحقِّ على ما كان عليه، فإذا ظفر في حقِّه ببيِّنةٍ؛ فهو باقٍ على القيام بها لم يَسْقُطْ كما [لم] يَسْقُطْ(١) أصل حقِّه مِن ذمَّةٍ مقتطعةٍ باليمين)[المتواري٣١٦].

٢٦٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذْهَا».

قوله: (عَنْ زَيْنَبَ): هي زينب بنتُ أمِّ سلمة، روت هنا عن أمِّها أمِّ سلمة هند، وقد تقدَّمت أمُّها، وأمَّا هي؛ فزينب بنت أبي سلمة عبدِ الله بن عبد الأسد، تَقدَّم، وهي ربيبة النَّبيِّ ﷺ، كان اسمها برَّة، فسمَّاها عليه الصلاة والسلام: زينب، لها صحبةٌ، تزوَّجها عبد الله بن زَمْعة بن الأسود، فقُتِل ولداها منه يوم الحَرَّة، أخرج لها الجماعة، روى عنها: عروةُ وأبو سَلَمة، وتُوُفِّيَت سنة (٧٣هـ)، رضي الله عنها(٢).

قوله: (أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ) أي: أفطن، وهو بهمزة مفتوحة، ثمَّ لام ساكنة، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثمَّ نون.

٢٨ - بابُ مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الوَعْدِ

وَفَعَلَهُ الحَسَنُ، وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤].

وَقَضَى ابْنُ الأَشْوَعِ بِالوَعْدِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ.

وَقَالَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ -وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ- فَقَالَ: «فَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: رَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَشْوَعَ.

---

(١) في النسخ: (كما سقط)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٨)، «تهذيب الكمال» (١٨٥/٣٥).

قوله: (وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلَ): (إسماعيلَ): مَنصوبٌ مفعول، والذَّاكر هو الله عَزَّوَجَلَّ، وقد تَقَدَّم أنَّ (إسماعيل) معناه: مُطِيع الله[ح٣٤٩].

قوله: (وَقَضَى ابْنُ الأَشْوَعِ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ شين معجمة ساكنة، ثمَّ واو مفتوحة، ثمَّ عين مهملة، قال الدِّمياطيُّ: (اسمه[1] سعيد بن عمرو بن أَشْوَع الهمْدانيُّ الكوفيُّ قاضيها، حدَّث عنِ الشَّعبيِّ، واتَّفقا عليه) انتهى، قال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس به بأسٌ)، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»[٣٦٩/٦]، تُوُفِّيَ في[2] ولاية خالد بن عبد الله، وكانت ولاية خالدٍ سنة خمسٍ ومئة[3] إلى أن عُزِل عنها في سنة عشرين ومئة[4]، أخرج له معهما التِّرمذيُّ[5].

قوله: (وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ) أي: ذكر ذلك ابن الأَشْوَع عن سَمُرة بن جُنْدُب؛ بضَمِّ الدَّال وفتحها.

قوله: (وَقَالَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّ (المِسْوَر) بكسر الميم، وإسكان السِّين المهملة، وفتح الواو، وتَقَدَّم أنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، وأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حين تُوُفِّيَ كان للمِسْوَر نحوُ ثماني سنين[ح١٨٩، ١٨٤٠].

قوله: (وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ): (صهره) هذا: هو أبو العاصي بن الرَّبيع، تَقَدَّم الخلافُ في اسمه، وفي اسم أبيه أيضًا[ح٥١٦].

قوله: (فَوَعَدَنِي[6] فَوَفَى لِي): وعده أن يُرسل إليه زينب؛ فأرسلها.

قوله: (رَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ): يعني: ابنَ راهُوْيَه الحنظليَّ الإمام، أحد الأعلام وحُفَّاظ الإسلام، تَقَدَّم[7].

٢٦٨١ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ: أَنَّ هِرَقْلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ

(١) في (ب): (إنَّه).
(٢) زيد في (ب): (سنة).
(٣) وقيل: سنة ستٍّ ومئة.
(٤) انظر «تاريخ الإسلام» (٨٣/٨)، «البداية والنهاية» (٢٤٠/٩).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/١١)، «تذهيب التهذيب» (٣٢/٤).
(٦) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (وعدني).
(٧) زيد في (ب): (وكذا تَقَدَّم قريبًا).

مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ **وَالعَفَافِ** وَالوَفَاءِ بِالعَهْدِ وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ، قَالَ: وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيٍّ.

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): هذا هو صالح بن كيسان، تَقَدَّم، وكذا (**ابْن شِهَابٍ**)، وهو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، العَلَمُ الفَرْدُ، وكذا (**عُبَيْد اللهِ بْن عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّم أنَّه عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود في أوَّل هذا التَّعليق، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو سُفيَان**): صخرُ بن حرب بن أميَّة بن عبد شمس، و(**هِرَقْل**)، وأنَّه هَلَك على نصرانيَّته سنة عشرين من الهجرة بالقسطنطينيَّة[ح٧].

قوله: (**وَالعَفَافِ**): تَقَدَّم في أوَّل هذا التَّعليق أنَّه ترك المحرَّمات، وترك خوارم المروءة[ح٧].

٢٦٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**آيَةُ المُنَافِقِ** ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ؛ كَذَبَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ؛ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ؛ أَخْلَفَ».

قوله: (**آيَةُ المُنَافِقِ**) أي: علامته، وقد تَقَدَّم ما يجمع(١) من الأحاديث في علامات المنافق، والجمع بين الأحاديث في (كتاب الإيمان)[ح٣٣].

٢٦٨٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: **أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ**، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ؛ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ مَالٌ **مِنْ قِبَلِ العَلَاءِ بْنِ الحَضْرَمِيِّ**، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ، أَوْ كَانَتْ لَهُ قِبَلَهُ عِدَةٌ؛ فَلْيَأْتِنَا، قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ: وَعَدَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُعْطِيَنِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَبَسَطَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ جَابِرٌ: فَعَدَّ فِي يَدَيَّ خَمْسَ مِئَةٍ، ثُمَّ خَمْسَ مِئَةٍ، ثُمَّ خَمْسَ مِئَةٍ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا هِشَامٌ**): هو ابنُ يوسفَ الصَّنعانيُّ، تَقدَّم، وكذا (**ابْن جُرَيْجٍ**): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، أحدُ الأعلام، و(**مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ**): هو مُحَمَّد بن عليِّ بن الحُسين بن عليِّ بن أبي طالب الهاشميُّ، أبو جعفرٍ الباقرُ، تَقَدَّم.

قوله: (**مِنْ قِبَلِ**): هو بكسر القاف، وفتح الموحَّدة، وهذا معروفٌ.

قوله: ([**مِنْ قِبَلِ**] **العَلَاءِ بْنِ الحَضْرَمِيِّ**): يعني: من البحرين.

[و](العلاءُ بن الحضرميِّ): اسم الحضرميِّ: عبد الله بن عبَّاد أو ابن عمَّار، صحابيٌّ مشهورٌ

---

(١) في (ب): (تَقَدَّم بالجمع).

جليلٌ، له في الكتب السِّتَّة و«مسند أحمد»، وهو حليفُ بني أميَّة، له عشرةُ إخوة، روى عنه: أبو هريرة وغيرُه، وُلِّيَ البحرين، فأقرَّه الصِّدِّيق رضي الله عنه، مات سنة (٢١هـ) رضي الله عنه[١].

٢٦٨٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمٍ الأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: **سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ: أَيَّ الأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟** قُلْتُ: لَا أَدْرِي، **حَتَّى أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ** فَأَسْأَلَهُ، فَقَدِمْتُ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: **قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا**، إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا قَالَ؛ فَعَلَ.

قوله: (**سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ**): أمَّا (اليهوديُّ) فلا أعرفه، وأمَّا (الحِيْرَة) فبكسر الحاء المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ تاء التَّأنيث: مدينة معروفة عند الكوفة، وهي مدينة النُّعمان، ولهم أخرى بنيسابور، وليستِ المرادة[٢].

قوله: (**أَيَّ الأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟**): (أيَّ) بالنَّصب: مفعولٌ مقدَّمٌ/.

قوله: (**حَتَّى أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ**): (الحَِبْر) بفتح الحاء وكسرها، قال بعضهم: إنَّ الكسر أفصح، وأنكر بعضُهم الكسرَ فيه[٣]، والمراد بـ(حَبْر العرب): عبد الله بن العبَّاس بن عبد المطَّلب رضي الله عنهما[٤].

تنبيهٌ: اختُلِف فيمن سمَّى ابنَ عبَّاس حَبْرًا؛ فذكر أبو نعيم الحافظ -فيما نقله شيخنا-: أنَّه انتهى يومًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده جبريل، فقال: «إنَّه كائن حَبْرَ هذه الأمَّة؛ فاستوصِ به خيرًا»[الحلية١/٣١٦]، وقال ابن دُرَيد في «منثوره»: إنَّ عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح لمَّا أُرسل ابن عبَّاس رسولًا إلى جرجير ملك العرب؛ فتكلَّم معه، فقال جرجير: ماينبغي إلَّا أن تكون حَبْرَ العرب؛ فسُمِّي من يومئذٍ. انتهى[التوضيح١٦/٦٦٥].

قوله: (**قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا**): قال شيخنا: (قال ابن التِّين: هذا لا يكون إلَّا بوحي، وقد رُوي: أنَّه عليه الصلاة والسلام سأل جبريل؛ فأعلمه أنَّه قضى أتمَّهما). انتهى[التوضيح١٦/٦٦٥]، وقال ابن شيخنا الإمام جلال الدين ابن[٥] البُلْقَينيِّ كما نُقِل لي عنه: (عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن ميكائيل، عن مَلَكٍ اسمُه النُّورُ،

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٨٠)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٨٣).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٥)، «معجم البلدان» (٢/٣٢٨، ٣٣١).

(٣) أنكره أبو الهيثم؛ كما في «مطالع الأنوار» (٢/٢١٣).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢١٣)، «التوضيح» (١٦/٦٦٤).

(٥) زيد في (ب): (شيخنا).

عن الله عَزَّ وَجَلَّ: أنَّه قضى أقلَّهما)، قال: (وهذا مسلسل بالرُّسل) انتهى، وهذا نحو كلامه، أو هو هو، وقد رأيتُ في «زوائد معجمَي الطَّبرانيِّ الصَّغير والأوسط»: عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا أنت سُئِلت: أيَّ الأجلين قضى موسى؟ فقل: خيرَهما، وأطيبَهما[(١)]، وأبرَّهما...»؛ الحديث[مجمع البحرين٦/٢٠٧]، وفي سنده: الوليد بن شجاع -وقد أخرج له مسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ[(٢)]- عن عَوْبد بن أبي عمران الجَوْنيِّ، عن أبيه، قال البُخاريُّ[(٣)]: (مُنكَرُ الحديث)[الضعفاء الصغير٩٦]، وتركه النَّسائيُّ[(٤)]، وفي «معجمي الطبرانيِّ» أيضًا: (عن جابر بن عبد الله: سُئِل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيَّ الأجلين قضى موسى[(٥)]؟ قال: «أوفاهما»، لا يُروى عن جابر[(٦)] إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به هشام). انتهى[(٧)]، يعني: ابن عمَّار، في سند هذا: موسى بن سهل، والظَّاهر أنَّه الوشَّاء[(٨)]، ضعَّفه الدَّارقطنيُّ، وقال البرقانيُّ: (ضعيفٌ جدًّا)[(٩)]، وفيه: عبد الرَّحمن بن عطاء؛ مُختلَفٌ فيه[(١٠)]، وقد روى الحاكم في «المستدرك» من طريق ابن عبَّاس قال: سُئِل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيَّ الأجلين قضى موسى؟ قال: «أبعدَهما»، قال الذَّهبيُّ في «تلخيصه»: (قلت: حفصٌ واهٍ)[ك٢/٤٠٧]؛ يعني به: حفص بن عُمَر العَدَنيَّ[(١١)]، وحديثًا آخر عن ابن عبَّاس أيضًا: أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سأل جبريل: أيَّ الأجلين قضى موسى؟ قال: «أتمَّهما»، صحيحٌ، قال الذَّهبيُّ: (قلت: إبراهيم

---

(١) في مصدره: (وأتمَّهما).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٢٢).

(٣) يعني: في عوبد.

(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٣/٣٠٤).

(٥) (موسى): سقط من (ب).

(٦) (عن جابر): سقط من (ب).

(٧) «المعجم الأوسط» (٨٣٦٨)، «مجمع البحرين» (٦/٢٠٧).

(٨) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» في هذا الحديث (٨/٣٧٤): (رواه الطبرانيُّ في «الأوسط» عن شيخه موسى بن سهل، ولم أعرفه)، وقال في حديثٍ آخَرَ (٧/٢٩٧): (رواه الطبرانيُّ في «الأوسط» عن شيخه موسى بن سهل، والظاهر أنَّه الوشَّاء، وهو ضعيف)، والصواب أنَّ موسى بنَ سهل هذا هو أبو عِمران الجونيُّ البصريُّ، الثقة الحافظ، توفِّي سنة (٣٠٧هـ)، وهو من شيوخ الطبرانيِّ، ويروي عن هشام بن عمَّار، أمَّا الوشَّاء؛ فلم يُذكر في شيوخ الطبرانيِّ، ولا في الرُّواة عن هشام بن عمَّار، انظر «تاريخ بغداد» (١٣/٥٦)، وانظر ترجمةَ الجونيِّ في «تهذيب الكمال» (٣٤/١٣٧) و«سير أعلام النبلاء» (١٤/٢٦١)، وترجمةَ الوشَّاء في «سير أعلام النبلاء» (١٣/١٤٩) و«تهذيب التهذيب» (٤/١٧٧).

(٩) انظر ميزان الاعتدال» (٢/٤٣٨).

(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٢٨٥).

(١١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٧/٤٢).

لا يُعرَف)[ك٢/٤٠٧]؛ يعني به: إبراهيم بن يحيى العَدَنيَّ[١].

٢٩ - بابٌ: لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ المِلَلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤].

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»، وَقُولُوا ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

قوله: (بَابٌ لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ): (يُسأَل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أهلُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام الفاعل.

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عامرُ بن شَراحيل، وأنَّ (الشَّعبيَّ) بفتح الشين المعجمة.

قوله: (بَعْضِهِمْ): هو بجرِّ (بعضِهم) لأنَّه بدلٌ مِن مجرور.

قوله: (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ): تَقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٢٦٨٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ؛ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ، تَقْرَؤُونَهُ لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللهُ، وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الكِتَابَ؟ فَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مُسَايلَتِهِمْ؟ وَلَا وَاللهِ؛ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ): هو يحيى بن عبد الله بن بُكَير الإمامُ، وكذا هو مُسمًّى بـ(يحيى ابن بُكَير) في نسخة[٢]، و(بُكَير): تَقدَّم أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وكذا تَقدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد الإمام، أحدُ الأعلام، الجَوادُ، وكذا (يُونُس): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ الإمام، أحدُ الأعلام.

قوله: (أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ) أي: أقربها إنزالًا.

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٧٣/١).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وسقط قوله: (يحيى) في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، و(في نسخة): سقط من (ب).

قوله: (لَمْ يُشَبْ): هو بضمِّ أوَّله، وفتح الشين المعجمة، وبالموحَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: لم يُخلَط.

٣٠- بابُ القُرْعَةِ فِي المُشْكِلاتِ

وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اقْتَرَعُوا، فَجَرَتِ الأَقْلَامُ مَعَ الجِرْيَةِ، وَعَالَ قَلَمُ زَكَرِيَّاءَ الجِرْيَةَ، فَكَفَلَهَا زَكَرِيَّاءُ.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَسَاهَمَ﴾: أَقْرَعَ، ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾[1] [الصافات: ١٤١]: المَسْهُومِينَ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ اليَمِينَ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي اليَمِينِ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ؟

قوله: (﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]): فائدةٌ غريبةٌ: النَّهر الذي ألقَوا فيه أقلامَهم ذكر الصَّاحب الإمامُ الحافظ كمالُ الدين عمرُ بن أحمد بن هبة الله ابن العديم في الجزء الأوَّل من «تاريخه»: (أنَّه نَهر قويق)[2] يعني: الذي[3] بحلبَ، نقل ذلك بسنده إلى سعيد بن إسحاق الدِّمشقيِّ، والمعروف أنَّه بالأردنِّ، كما قاله السُّدِّيُّ[4].

قوله: (وَعَالَ قَلَمُ زَكَرِيَّاءَ الجِرْيَةَ): (عَالَ) بالعين المهملة، و(قلمُ): مَرفوعٌ فاعل، و(الجِرْيَة) بكسر الجيم، مَنْصوبٌ مفعول، ومعنى (عَالَ): ارتفع، وقال شيخنا: (أي: غلب الجِرْيَة)[التوضيح١٦/٦٧٦]، وهما قريبٌ من قريبٍ.

قوله: (عَلَى قَوْمٍ اليَمِينَ): هؤلاء القومُ لا أعرف مَن هم.

٢٦٨٧- حَدَّثَنا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنا خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّ أُمَّ العَلَاءِ -امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ- أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ طَارَ لَهُمْ سَهْمُهُ فِي السُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتِ الأَنْصَارُ سُكْنَى المُهَاجِرِينَ، قَالَتْ أُمُّ العَلَاءِ: فَسَكَنَ عِنْدَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَاشْتَكَى، فَمَرَّضْنَاهُ حَتَّى إِذَا تُوُفِّي وَجَعَلْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ؛ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكِ أَنَّ اللهَ

---

(١) زيد في الأصل: (من)، ثمَّ ضرب عليها، وهي ثابتة في «اليونينيَّة».

(٢) انظر «بغية الطلب» (١/٣٥٠).

(٣) (الذي): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (السندي)، وهو تحريفٌ، وانظر «الكشف والبيان» للثعلبيِّ (٣/٥٧).

أَكْرَمَهُ؟» فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا عُثْمَانُ؛ فَقَدْ جَاءَهُ وَاللهِ الْيَقِينُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللهِ؛ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا يُفْعَلُ بِهِ»، قَالَتْ: فَوَاللهِ؛ لَا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا، فَأَحْزَنَنِي ذَلِكَ، قَالَتْ: فَنِمْتُ، فَأُرِيتُ لِعُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ عَيْنًا تَجْرِي، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «ذَاكِ عَمَلُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وكذا تَقَدَّم (خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ)، وكذا (أُمُّ الْعَلَاءِ) ولا أعرف اسمَها، وقد قَدَّمتُ نسبَها في (الجنائز)[ح١٢٤٣]، وكذا (عثمان بْن مَظْعُونٍ): أحدُ السَّابقين[1]، وكذا (طَارَ لَهُم[2]) أي: خرج في قرعتهم، وتَقَدَّم أنَّ وفاتَه بعد سنتين ونصفٍ من المَقْدَم، وأنَّه أوَّل مَن دُفِن بالبقيع مِن المهاجرين، وهو بدريٌّ، وأنَّ كنيته أبو السَّائب[ح١٢٤٣].

قوله: (مَا يُفْعَلُ بِهِ): قد تَقَدَّم في (الجنائز): (ما يُفعَل بي)، وكلام الدَّاوديِّ عليها، والكلام في (بي) ما معناه[١٢٤٣]، وكذا قوله: (ذَاكِ[3] عَمَلُهُ): أنَّه بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث.

٢٦٨٨- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا؛ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ المبارك الإمامُ، أحدُ الأعلام، وشيخُ خراسان، وكذا (يُونُس): أنَّه ابنُ يزيدَ، وكذا (الزُّهْرِيُّ) [أعلاه]، وقبله مرارًا.

٢٦٨٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ؛ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا».

---

(١) زيد في (ب): (الأولين).

(٢) هكذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (له).

(٣) هكذا في النُّسختين، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (ذَلِكِ).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وكذا تَقَدَّم (سُمَيٌّ)، وأنَّه بوزن (عُلَيٍّ) مصغرًا، وترجمته[ح٦١٥]، وقوله: (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) يعني: ابن عبدالرَّحمن بن الحارث بن هشام، وكذا (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذَكْوانُ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ[(١)]، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ) أعلاه، وقبله مرارًا.

قوله: (مَا فِي النِّدَاءِ): هو بكسر النُّون، ممدود، الأذانُ، وقد تَقَدَّم[ح٦١٥].

قوله: (وَالصَّفِّ الأَوَّلِ): تَقَدَّم فيه ثلاثةُ أقوال، وأنَّ الصَّحيح: أنَّهم الذين يَلُوْنَ ظهر الإمام، وهو المشهور عند جميع النَّاس من المسلمين[قبل ح٧٢٠].

قوله: (يَسْتَهِمُوا) أي: يقترعوا، وقد تَقَدَّم[قبل ح٦١٥].

قوله: (مَا فِي التَّهْجِيرِ): تَقَدَّم الكلامُ عليه[ح٦١٥].

قوله: (وَلَوْ حَبْوًا) أي: يزحفون على أستاهِهم.

٢٦٨٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ المُدْهِنِ فِي حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا مَثَلُ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا سَفِينَةً، فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا، وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمُرُّونَ بِالمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا، فَتَأَذَّوْا بِهِ، فَأَخَذَ فَأْسًا[(٢)]، فَجَعَلَ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: مَا لَكَ؟ قَالَ تَأَذَّيْتُمْ بِي، وَلَا بُدَّ لِي مِنَ المَاءِ، فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يده؛ أَنْجَوْهُ وَنَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ؛ أَهْلَكُوهُ وأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ)[(٣)]: هو بغين معجمةٍ مكسورةٍ، ثمَّ مثنَّاة تحت مخفَّفة، وفي آخره ثاءٌ مثلَّثةٌ، تَقَدَّم مرارًا، وكذا (الأَعْمَشُ): أنَّه سليمان بن مِهران الكاهليُّ، وكذا (الشَّعْبِيُّ): أنَّه عامرُ بن شَراحيل، وتَقَدَّم ضبطه أعلاه[قبل ح٢٦٨٥]، وكذا (النُّعْمَان بْن بَشِيرٍ): أنَّه بفتح الموحَّدة، وكسر الشين، وأنَّ النُّعمانَ وأباه صحابيَّان/. [١/٣٣٤أ]

(١) في (ب): (الزَّيَّات السَّمَّان).

(٢) في هامش الأصل: (فأس: مهموز وقد تخفف).

(٣) هكذا في النُّسختين و(ق) جاء الحديث (٢٦٨٦) في آخِر الباب، وتأخيره رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، وجاء في رواية «اليونينيَّة» في أوَّل الباب قبل الحديث (٢٦٨٧).

قوله: (مَثَلُ المُدْهِنِ): (مَثَلُ) بفتح الميم والثاء، و(المُدْهِن) بضَمِّ الميم[1]، وإسكان الدَّال، وكسر الهاء، وبالنون: المُصَانِع والغاشُّ؛ وهو المُدَاهِن، و(الإدهان): المُصَانَعة واللِّين في الحقِّ[2].

قوله: (اسْتَهَمُوا سَفِينَةً) أي: اقترعوا، وقد تَقَدَّم أنَّ (الاستهام): الاقتراع[قبل ح٦١٥].

قوله: (فَأْسًا): هو بهمزة ساكنة بعد الفاء، ويجوز تسهيلُه.

قوله: (وَنَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ): (نجَّوا): بتشديد الجيم، شُدِّد؛ للتَّعدية.

❋ ❋ ❋

(١) (الميم): سقط من (ب).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٥١).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٢ - بابُ مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ إِذَا تَفَاسَدُوا

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ إلى آخر الآية [النساء: ١١٤]، وَخُرُوجِ الإِمَامِ إِلَى المَوَاضِعِ لِيُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ بِأَصْحَابِهِ.

(فِي(١) الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ إِذَا تَفَاسَدُوا) إلى (كِتَاب الشُّرُوطِ).

قوله: (وَخُرُوجِ): هو بالجرِّ، معطوفٌ على (الإِصْلَاحِ).

٢٦٩٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أُنَاسًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَجَاءَ، [فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَجَاءَ] إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم حُبِسَ وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَؤُمَّ النَّاسَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ؛ إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الأَوَّلِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ حَتَّى أَكْثَرُوا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَكَادُ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، فَالتَفَتَ فَإِذَا هُوَ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَرَاءَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّي كَمَا هُوَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ رَجَعَ القَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ؛ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ؛ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللهِ، سُبْحَانَ اللهِ، فَإِنَّهُ لا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا التَفَتَ، يَا أَبَا بَكْرٍ؛ مَا مَنَعَكَ حِينَ أُشِيرَ إِلَيْكَ لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَقَالَ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعيد بن الحكمِ بن مُحمَّد، ابن أبي مريم(٢)،

---

(١) هكذا في النُّسختين، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (ما جاء في)، وعليها في (ق): علامة زيادة وعلامة راويها.

(٢) في النسختين: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمَّد)، والمثبت هو الصَّواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٤١]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو غسَّانَ): أنَّه يُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّ اسمه مُحَمَّد بن مُطرِّف، وكذا تَقَدَّم (أَبُو حَازِمٍ): أنَّه بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وأنَّ اسمَه سلمةُ بن دِينار.

قوله: (أَنَّ أُنَاسًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ): هؤلاء هم مِن الأوس، ومسكنهم قُبَاء.

قوله: (فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ): هؤلاء النَّاسُ لا أعرفهم بأعيانهم.

قوله: (فِي التَّصْفِيْحِ[(١)]): تَقَدَّم الكلام عليه[ح٦٨٤].

قوله: (القَهْقَرَى) أي: إلى ورائه، وقد تَقَدَّم[ح٣٧٧ و٩١٧].

٢٦٩١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: أَنَّ أَنَسًا قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكِبَ حِمَارًا، فَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ يَمْشُونَ مَعَهُ، وَهِيَ أَرْضٌ سَبِخَةٌ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَقَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، وَاللهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ، فَقَالَ رَجُلٌ[(٢)] مِنَ الأَنْصَارِ مِنْهُمْ: وَاللهِ لَحِمَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ، فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ فَشَتَمَهُ، فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالأَيْدِي وَالنِّعَالِ، فَبَلَغَنَا أَنَّهَا أُنْزِلَتْ ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] أَبِي): هو سليمان، وقائله: مُعْتَمِر بن سليمان، ووالدُ سليمان اسمُه طَرخان، التَّيميُّ البصريُّ، ولم يكن تيميًّا، بل نزل فيهم، وكان مِن سادة التَّابعين علمًا وعملًا، وقد تَقَدَّم[ح١٢٩].

قوله: (لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ): يعني: ابنَ سَلولَ المنافقَ المشهورَ، وقد تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح١٢٦٩].

قوله: (وَرَكِبَ حِمَارًا): هذا الحمار الذي ركبه عليه الصَّلاة والسَّلام هو لسعد بن عبادة فيما ذُكر، وذلك لأنَّ عُفَيرًا أهداه له المقوقس، ويعفورًا أهداه له فروة بن عمرٍو الجُذَاميُّ[(٤)]، وكلاهما بعد هذه القصَّةِ بزمنٍ، والله أعلم.

قوله: (سَبِخَةٌ): تَقَدَّم الكلام على بائها في (التَّيمُّم)[قبل ح٣٤٤][(٥)].

---

(١) هكذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (بالتَّصفيح).

(٢) في هامش الأصل: (فائد: هو عبد الله بن رواحة).

(٣) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (سَمِعْتُ).

(٤) سيأتي الكلام عليهما في الحديث (٢٨٥٦).

(٥) رواية «اليونينيَّة» هنا بكسر الباء، وضُبِط في (ق) بالفتح والكسر، وتقدَّم أن باءها مفتوحة، فإذا وصفت بها الأرض؛ كسرتها، وفي «القاموس» مادة (سبخ): أنَّ باء (السبخة) محرَّكة ومسكَّنة.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ[(١)]: لَحِمَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ): هذا القائل هو عبد الله بن رَواحة، كذا ذكره ابن بَشْكُوال، وعزاه لابن سلَّام في «تفسيره»[(٢)]، وكذا قاله شيخنا: (أنَّه ابن رَواحة، ونَقَل عن ابن التِّين أنَّه قال: قيل: إنَّه عبد الله بن رَواحة). انتهى[(٣)].

قوله: (رَجُلٌ مِنْ[(٤)] قَوْمِهِ): هذا (الرَّجل) لا أعرف اسمه.

قوله: (فَبَلَغَنَا أَنَّهَا أُنْزِلَتْ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ...﴾ إلى ﴿بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]): كنت أَستَشْكِل نزولَ الآيةِ فيهم، ثمَّ رأيتُ عن ابن بطَّال قال: (يستحيل نزولها في قصَّة عبد الله بن أُبيٍّ وأصحابه؛ لأنَّ أصحاب عبد الله ليسوا بمؤمنين، وقد تعصَّبوا له بعد الإسلام في قصَّة الإفك، رواه البخاريُّ في «باب الاستئذان» عن أسامة بن زيد: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ مرَّ في مجلس فيه أخلاطٌ من المسلمين والمشركين عبدةِ الأوثان واليهود، وفيهم عبد الله بن أُبيٍّ...»؛ وذكر الحديث[ح٦٢٥٤]، فدلَّ[(٥)] على أنَّ الآية لم تنزل فيه، وإنَّما نزلت في قوم من الأوس والخزرج اختلفوا في حقٍّ؛ فاقتتلوا بالعِصِيِّ والنِّعال). انتهى[ابن بطال٨/٨٠]، وما قاله ظاهرٌ، والله أعلم.

٢- بابٌ لَيْسَ الكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ

٢٦٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ عُقْبَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا».

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابن كيسان، وقد تَقَدَّم مُتَرجَمًا مرَّةً[ح٥١]، وكذا تَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، وكذا تَقَدَّم (حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ): أنَّه ابن عوف الزُّهريُّ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٧].

قوله: (أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ عُقْبَةَ بنِ أَبِي مُعَيْطٍ[(٦)]): تَقَدَّم الكلام عليها، وهي أختُ الوليدِ

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (مِنْهُمْ: وَاللهِ).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٦٩٤).

(٣) انظر «التوضيح» (١٧/١٥).

(٤) (من): سقط من (ب).

(٥) في النُّسخ: (يدلُّ)، والمثبت من مصدره.

(٦) (بنِ أَبِي مُعَيطٍ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

وعُمَارةَ، وأختُ عثمانَ بنِ عفَّان لأمِّه، صَلَّتِ القبيلَتَين، وهَاجرت إلى المدينة ماشيةً عام الحديبية، وفيها نزلت آيةُ الامتحان، فتزوَّجها زيدُ بن حارثة(١)، ثمَّ الزُّبير بن العوَّام، ثمَّ عبد الرَّحمن بن عوف، فولدت له إبراهيمَ وحُمَيدًا، ومات عنها، فتزوَّجها عَمرو بن العاصي، فماتت بعد شهر، صحَّ لها حديثٌ، وقال ميمون بن مِهران: كانت تحت الزُّبير، وكان فيه شدَّة على النِّساء(٢)، وأبوها: عقبة بن أبي معيط أبان بن أبي(٣) عمرٍو ذَكْوانَ بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، كافرٌ معروفٌ، قُتِل صبرًا بعد انصرافه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ من بدر بمضيق الصَّفراء، والله أعلم.

قوله: (**فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا**): قال السُّهيليُّ في «روضه»: (قال أهل العلم: معناه: أن يُعرِّض ولا يفصح بالكذب؛ مثل أن يقول: سمعته يستغفر لك ويدعو لك، وهو سمعه يستغفر للمسلمين ويدعو لهم؛ لأنَّ الآخَر من جملة المسلمين، ويحتال في التَّعريض ما استطاع، ولا يختلق الكذب اختلاقًا، وكذلك في خديعة الحرب يُورِّي ويُكنِّي ولا يختلق كذبة يستحلُّها بما جاء من إباحة الكذب في خُدَع الحرب، هذا كلُّه ما وَجَدَ إلى الكناية سبيلًا)[الروض٢/٩٤]، وقد ذكر النَّوويُّ هذا الحديثَ وقولَه: (لم أسمعه رخَّص(٤)) إلى آخره[م٢٦٠٥م]: (قال القاضي: «لا خلاف في جواز الكذب في هذه الصُّور، واختلفوا في المراد بالكذب المباح فيها ما هو؛ فقالت طائفة: هو على إطلاقه، وأجازوا قولَ ما لم يكن في هذه المواضِع للمصلحة، وقالوا: الكذب المذموم ما فيه مضرَّةٌ»، ثمَّ ذكر ما احتجُّوا به، ثمَّ قال: «وقال آخرون -منهم الطَّبريُّ-: لا يجوز الكذب في شيء أصلًا، قالوا: وما جاء من الإباحة(٥) في هذا المرادُ به(٦): التَّورية واستعمال المعاريض، لا صريح الكذب»...) إلى آخر كلامه. انتهى(٧)، وقد قَدَّمتُ كلام السُّهيليِّ أنَّه نقله عن أهل العلم، ثمَّ إنِّي رأيت شيخنا نقل في «شرحه» في (الجهاد) في حديث: «مَنْ لِكعب بن الأشرف؟»[ح٣٠٣١] عن المُهلَّب: (أنَّه لا يجوز الكذبُ الحقيقيُّ في شيء مِنَ الدِّين أصلًا، ومحالٌ أن

(١) في (ب): (الحارثة).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٦١)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٨٢)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٣٣).

(٣) (أبي): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (رخصه).

(٥) في (ب): (جاء الإباحة به).

(٦) زيد في (ب): (القرينة).

(٧) «شرح مسلم» (١٦/٣٧٣-٣٧٤)، وانظر «إكمال المُعْلِم» (٨/٧٧).

يأمره بالكذب، وهو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: «مَن كذب عليَّ مُتعمِّدًا»(١) إلى آخر كلامه(٢)، وإنَّما هو تورية وتعريضٌ، ونُقِل/عن ابن بطَّال أنَّه قال: (سألت بعض شيوخي عن معنى هذا الحديث -يعني: الحديث الذي فيه: «مَن لكعب ابن الأشرف؟»- فقال لي: الكذب الذي أباحه الله في الحرب هو المعاريضُ) [ابن بطال ٥/١٨٩]. [١/٣٣٤ب]

قوله: (فَيَنْمِي خَيْرًا(٣)): هو ثلاثيٌّ مُخفَّفٌ، يقال: نَمى خيرًا؛ مخفَّفًا، ونمَّى؛ مُشدَّدًا ومُخفَّفًا: في الشَّرِّ(٤)، قال ابن قُرْقُول: (في حديث الإفك: «نَمَّى»[خ٣٣٨٨]: مُشدَّدًا، وقرأه أبو ذرٍّ مُخفَّفًا، ونَمَى خيرًا: مخفَّفًا). انتهى [مطالع ٤/١٦٤]، وأمَّا الجوهريُّ؛ فذكر المُخفَّف في الخير، والمُشدَّد في الشَّرِّ(٥)، ورأيت بعضهم قال: (نَمَى: بالتَّخفيف، يقال: نمى الحديث: نقله على وجه الإصلاح، ونمَّاه؛ بالتَّشديد: نقله(٦) على وجه الإفساد، قاله أبو عُبيدة(٧) وابن قتيبة، وقال الحربيُّ: هي مُشدَّدةٌ، وأكثر المُحدِّثين يخفِّفونها، وهذا لا يجوز، فإنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يكن يلحن، ومَن خفَّف؛ لزمه أن يقول: «خيرٌ»، قال أبو السَّعادات: وهذا ليس بشيء، فإنَّه ينتصب بـ«ينمي» كما ينتصب بـ«قال»، وكلاهما على زعمه لازمان، وإنَّما «نمى» مُتعدٍّ، يقال: نَمَيتُ الحديث، أي: رفعته وأبلغته(٨))(٩).

٣- بابُ قَوْلِ الإِمَامِ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ

قوله: (نُصْلِحْ): هو بالجزم، جوابٌ، ويجوز رفعُه(١٠).

---

(١) أخرجه البخاريُّ (١٠٧)، ومسلم (٣)، وهو من الأحاديث المتواترة كما سلف عند المصنِّف في الحديث (١٠٧).

(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٢٣١).

(٣) (خيرًا): مثبت من (ت).

(٤) في (ب): (الشري)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «الصحاح» مادة (نما).

(٦) (نقله): مثبت من (ت) مستدركًا.

(٧) هكذا في النسخ تبعًا لبعض نسخ «التنقيح»، وفي المطبوع منه: (أبو عبيد)، وهو الصواب، وانظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/٣٣٩).

(٨) «النهاية» (٥/١٢٠) مادة (نما)، وأبو السعادات: هو ابن الأثير.

(٩) انظر «التنقيح» (٢/٥٩٧).

(١٠) وهو رواية «اليونينيَّة».

٢٦٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالحِجَارَةِ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ بَيْنَهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ): الذي ظهر لي أنَّه: مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذُّهليُّ، ومستندي في ذلك أنِّي[(١)] راجعت «الكمال»[(٢)] للحافظ عبد الغنيِّ؛ فرأيتُه ذكر في الرُّواة عن عبد العزيز بن عبد الله الأوسيِّ: مُحَمَّد بن يحيى الذُّهليَّ، وكذا في «التذهيب»[٦/١١٢]، وكذا ذكر الذَّهبيُّ في «التَّذهيب» في ترجمة إسحاقَ بنِ مُحَمَّد الفَرْويِّ: أنَّه روى عنه الذُّهليُّ[١/٣٣٥]، والله أعلم.

قوله: (وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ): هو بفتح الفاء، وإسكان الرَّاء، وهذه النِّسبة إلى جدِّه الأعلى[(٣)]، وهو إسحاق بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فَرْوة، يروي عن مالكٍ وعدَّةٍ، وعنه: البخاريُّ وعليٌّ البغويُّ، قال أبو حاتم: (صدوقٌ، ربَّما لُقِّن؛ لذهاب بصره)[الجرح٢/٢٣٣]، وقال مرَّةً: (يضطرب)، ووهَّاه أبو داود، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٦هـ)، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه[(٤)]، له ترجمةٌ في «الميزان»؛ منها: (قال الدَّارقطنيُّ: ضعيف، وقد روى عنه البخاريُّ ويُوبِّخُونه على هذا)، قال: (وكذا ذكره أبو داود، ووهَّاه، ونقم عليه روايتَه عن مالك حديثَ الإفك). انتهى[الميزان١/١٩٩]، إلَّا أنَّه هنا مقرونٌ بغيره، لكن أخرج عنه استقلالًا.

قوله: (قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): هذا[(٥)] مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كَثِير -بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة- المدنيُّ، عن زيدِ بنِ أسلمَ وطبقتِه، وعنه: سعيدُ ابن أبي مريم، والأويسيُّ، وطائفةٌ، ثقةٌ[(٦)]، تَقَدَّم، ولكن طال به العهد[ح٩٥٦]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو حَازِمٍ): أنَّه بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وأنَّ اسمَه سَلَمةُ ابنُ دِينار.

قوله: (أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ): تَقَدَّم غير مرَّةٍ أنَّ (قباء): يُذكَّر ويُؤنَّث، ويُمدُّ ويُقصَر، ويُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّ الأفصح: تذكيرُه، ومدُّه، وصرُفه، وأنَّه على ثلاثة أميال من المدينة المُشرَّفة[ح٤٠٣].

---

(١) في (ب): (ما).

(٢) زيد في (ب): (فيهما).

(٣) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٣٧٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٧١)، «تذهيب التهذيب» (١/٣٣٥).

(٥) زيد في (ب): (هو).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣).

٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]

٢٦٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨] قَالَتْ: هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنِ امْرَأَتِهِ مَا لَا يُعْجِبُهُ، كِبَرًا وغَيْرَهُ، فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا، فَتَقُولُ: أَمْسِكْنِي، وَاقْسِمْ لِي مَا شِئْتَ، قَالَتْ: فَلَا بَأْسَ إِذَا تَرَاضَيَا.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابنُ عُيَينة، أحدُ الأعلام.

قوله: (كِبَرًا أَوْ غَيْرَهُ): هو بكسر الكاف، وفتح الموحَّدة، (أو غيره): (غَير) التي للاستثناء، وبعدها الضَّمير، هذا المعروف، قال ابن قُرْقُول: («كِبَرًا أو غَيرَهُ[١]»: كذا قيَّده الأَصيليُّ) بكسر الكاف، وفتح الباء، كما ذكرته أنا، قال ابن قُرْقُول: (وهو الوجه، وضبطه غيره: «كِبْرًا أو غَيْرةً» أي: تيهًا، وشدَّةَ غَيرةٍ) انتهى[مطالع ٣/٣٣٢].

قوله: (أَمْسِكْنِي): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ، وقد تَقَدَّم أنَّه يجوز (أَمسكه) وهو أفصح، و(مسكه) ثلاثيٌّ[قبل ح ١٥٤].

قوله: (وَاقْسِمْ لِي): هو بهمزةِ وصلٍ، ثلاثيٌّ، وهذا ظاهرٌ معروف.

٥ - بابٌ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ؛ فَهُوَ مَرْدُودٌ

قوله: (بَابٌ: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ؛ فَهُوَ[٢] مَرْدُودٌ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (الصلح على الجَوْر قد يكون مِن الجانبين، وقد يكون مِن أحدهما؛ مثالُه في أحدهما: أن يدَّعي عليه دَينًا، ويصالحه على بعض، فهذا يقول الدَّافع: إنَّه جَوْر، ولا يُردُّ بل يُمضَى، وقد يتَّفقان على أنَّه جَوْر؛ وذلك بأن يَظنَّ الدَّافعُ أنَّ الدَّعوى إن ثبتت؛ لزمه منها حقٌّ؛ فيكشف الغيبُ لهما: أنَّ حكم الشَّرع أنَّ هذه الدَّعوى لو اعْتُرِف بها أو ثَبَتَتْ ببيِّنة؛ لم يلزم فيها حقٌّ، وأنَّها غير مُتوجِّهة إلى مال الصُّلح ولا بعضِه، فهذا جَوْر يُرَدُّ، وفي مثله خلافٌ عند مالك رحمه الله، قيل: يُرَدُّ؛ اتِّباعًا للحديث، وقيل: يلزم؛ لقوله: «المؤمنون عند شروطهم»[٣]، وقد فرَّط الدَّافع؛ فكأنَّه تطوَّع، والتَّطوُّع يلزم على أصلِه بالشُّروع فيه). انتهى[المتواري ٣١٨].

---

(١) ضُبط في الأصل بتنوينٍ في آخره، والمثبت موافق لما في «المشارق» (١/٦٦٠)، و«المطالع».

(٢) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ والأَصيليِّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا: (فالصُّلحُ).

(٣) أخرجه البخاريُّ معلَّقًا قبل الحديث (٢٢٧٤)، وأبو داود في «سننه» (٣٥٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والترمذي في «سننه» (١٣٥٢) من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه.

٢٦٩٥- ٢٦٩٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَفَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِئَةٍ مِنَ الغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أَمَّا الوَلِيدَةُ وَالغَنَمُ؛ فَرَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ -لِرَجُلٍ-؛ فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَارْجُمْهَا»، فَغَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا مرَّة[ح١١٩]، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): هذا هو عُبيد الله بن[(١)] عبد الله بن عتبة بن مسعود، أبو عبد الله الهُذَليُّ، تَقَدَّم.

قوله: (جَاءَ أَعْرَابِيٌّ): تَقَدَّم أنَّ الأعراب: سكَّان البوادي وإن كانوا من العجم[(٢)]، وتَقَدَّم أنِّي لا أعرفه، ولا خصمه، ولا ابن خصمه، ولا زوجة الأعرابيِّ[قبل ح٢٦٤٨]، وما ذاك -والله أعلم- إلَّا للسَّتر عليهم.

قوله: (كَانَ عَسِيفًا): تَقَدَّم أنَّه بفتح العين وكسر السين المهملتين، وبالفاء، وجاء تفسيره من مالك: (والعَسِيفُ: الأَجِيرُ)[ح٦٦٣٣]، وكذا تَقَدَّم أنَّ (الوَلِيدَة): الجارية الصَّبيَّة[ح٢٥٩٢].

قوله: (ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ): اعلم أنَّ الذين كانوا يفتون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاءُ الأربعةُ، وثلاثةٌ مِن الأنصار: أُبيُّ بن كعب، ومُعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وفي «تهذيب النَّوويِّ» في ترجمة مُعاذ: (أنَّه أحد الذين كانوا يفتون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فذكرهم ستَّةً، فأسقط أبا بكر[(٣)]، وقال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزيِّ في «تلقيحه» في ترجمة مفردة: (إنَّهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليٌّ، وعبد الرَّحمن بن عوف، وأُبيُّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومُعاذ بن جبل، وعمَّار ابن يَاسر، وحذيفة، وزيد بن ثابت، وسلمان، وأبو الدَّرداء، وأبو موسى) انتهى[(٤)]، فهؤلاء أربعةَ عشرَ،

---

(١) (عُبيد الله بن): سقط من (ب).

(٢) لم يتقدَّم، وسيأتي الكلام عليهم في الحديث (٣٧٠٠).

(٣) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢١١).

(٤) انظر «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٤٤٠).

وكذا ذكر القرطبيُّ في «مفهمه» في قول أبي بكر: (كلَّا، لا يعطِه أُصَيْبِغ مِن قريش)[م١٧٥١/٢]: أنَّهم أربعةَ عشرَ، ولم يُسمِّهم، ولم يُفتِ أحدٌ بحضرته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلَّا الصِّدِّيق في مسألة السَّلَب[(١)]، وقال بعض الحُفَّاظ المعاصرين[(٢)] فذكر السِّتَّة ولم يذكرِ الصِّدِّيقَ فيهم ثمَّ قال: (وعن ابن عمر: كان أبو بكر وعمر يفتيان في زمن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن خراش الأسلميِّ: كان عبد الرَّحمن بن عوف ممَّن يفتي في زمن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). انتهى[هدى٣٠٣].

فائدةٌ: اعلم أنَّ الذين[(٣)] حُفِظتْ عنهم الفتوى من الصَّحابة مئةٌ ونيِّفٌ وثلاثون نفسًا ما بين رجل وامرأة، وكان المكثِرُون منها سبعةً: عمرُ، وعليٌّ، وابنُ مسعود، وعائشةُ، وزيدُ بن ثابت، وابنُ عبَّاس، وابنُ عمر، قال أبو مُحَمَّد ابن حزم: (يمكن أن يُجمَع مِن فتوى كلِّ واحد منهم سِفْرٌ ضخمٌ، وقد جمع أبو بكر مُحَمَّد بن موسى بن يعقوب ابن أمير المؤمنين المأمون فتيا[(٤)] عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في عشرين كتابًا، وأبو بكر المذكور أحد أئمَّة الإسلام في العلم[(٥)] والحديث[(٦)]). انتهى[الإحكام٥/٨٧][(٧)]، ولو شئتُ أنا؛ لذكرتهم؛ ومنهم: الغامديَّة، وماعز، كذا ذكرهما أبو مُحَمَّد ابن حزم فيمَن يُفتِي[الإحكام٥/٨٨]، ولعلَّه تخيَّل أنَّ إقرارهما على جواز الإقرار بالزِّنى مِن غير استئذانه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في ذلك، فهو فتوى لأنفسهما بجوازِ الإقرار، وقد أُقِرَّا عليها، فإن كان هذا تخيُّلَه؛ فما أبعدَه مِن خيالٍ! ويحتمل أنَّه ظفر عنهما بفتوى في الأحكام؛ لأنَّه رجل عالم كثير الاطِّلاع جدًّا رَحِمَهُ اللهُ وعفا عنه، وأمَّا مَن أفتى بحضرته؛ فلا أعلمه إلَّا الصِّدِّيق أفتى في السَّلَب، والله أعلم.

قوله: (جَلْدٌ مِئَةً): بتنوين[(٨)] (جَلْد)، ونصب (مئة) تمييزًا، قال القاضي: (هذه رواية الجمهور)[(٩)]،

---

(١) انظر «المُفْهِم» (٣/٥٤٥).

(٢) في (ب): (العصريين).

(٣) في النُّسخ: (الذي)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٤) زيد في (ب): (ابن)، وليس بصحيحٍ.

(٥) في (ب): (الإعلام).

(٦) انظر «المنتَظَم» (١٤/٩٣)، «البداية والنهاية» (١١/٢٤١).

(٧) انظر الكلام بتمامه لابن القيِّم في «إعلام الموقعين» (١/١٢).

(٨) في النسخ: (تنوين)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٩) عزاه للقاضي الزركشيُّ في «التنقيح» (٢/٥٩٧)، وقال القاضي في «المشارق» (١/٣٢٧): («جَلْدُ مئةٍ» هذا هو المشهور حيث وقع) كذا ضُبط في المطبوع منه على الإضافة ثم قال القاضي: (وجاء عند الأَصيليِّ: «جلدُه مئةٍ» =

[١/٣٣٥أ] ورُوِيَ: (جلدُ مئةٍ) على الإضافة، والله أعلم، وهذه في أصلنا/.

قوله: (لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ): هو قوله تعالى: ﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾ [النور: ٨]، فالعذاب الذي تدرأُ الزَّوجةُ عن نفسها هو الرَّجم، وأهل السُّنَّة مُجمِعون على أنَّ الرَّجم مِن حكم الله تعالى، وقال قومٌ: إنَّه ليس في كتاب الله، وإنَّما هو في السُّنَّة، وإنَّ السُّنَّة تنسخ القرآن؛ يعني: إذا كانت متواتِرةً، فزعموا أنَّ معنى (لأقضينَّ بينكما بكتاب الله) أي: بالوحي، لا بالمتلوِّ، وقيل: يريد بقضاء [الله]: حكمه؛ كقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أي: حكمُه فيكم، وقضاؤه عليكم[(١)]، وقال بعضهم[(٢)]: («بكتاب الله» أي: بحكم الله، ولم يُرِدِ القرآن؛ لأنَّ الرَّجم والنَّفي ليسا فيه). انتهى، وهو الذي ذكرتُه قبله.

قوله: (وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ): هو أُنيس بن الضَّحَّاك الأسلميُّ، وقد تَقَدَّم.

فائدةٌ: حكى شيخُنا عن بعضهم مِن غير تسميةٍ: أنَّ (أُنيسًا) هذا: هو تصغير أَنس بن مالك خادمِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ذكره ابنُ التِّين مع غيره مِن الأقوال[(٣)].

٢٦٩٧ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ».

رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ المَخْرَمِيُّ وَعَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ): قال الجَيَّانيُّ في «تقييده»: (قال في «الصُّلح»: «حدَّثنا يعقوب: حدَّثنا إبراهيم بن سعد...»؛ فذكر هذا الحديث، وقال أيضًا في «المغازي» في «باب فضل مَن شهد بدرًا»: «حدَّثنا يعقوب: حدَّثنا إبراهيم بن سعد...») فذكر حديث عبد الرَّحمن بن عوف: (إنِّي لفي الصَّفِّ...) الحديث[ح٣٩٨٨]، قال الجَيَّانيُّ: (هكذا روينا عن أبي زيد المَرْوَزِيِّ: «حدَّثنا يعقوب» غيرَ منسوب في الموضعين، ونسبه أبو نصر في الموضعين: يعقوب بن حُمَيد بن كاسب، أبو يوسف المدنيُّ،

= بالإضافة، وهو بعيد إلَّا أن يُنصَب «مئة» على التفسير، أو يكون «جلدَةُ» بفتح الدال ورفع التاء، أو يُضمَر المضاف إليه، أي: عدد مئة أو تمام مئة أو جلده جلد مئة)، وقال الحافظ في «الفتح» (١٢/١٤٣): («جلد مئة»: بالإضافة للأكثر، وقرأه بعضهم بتنوين «جلد» مرفوع وتنوين «مئة» منصوب على التمييز، ولم يثبت روايةً)، وقال القسطلاني في «الإرشاد» (٤/٤٢١): («جلدُ مئةٍ» بإضافة «جلد» لـ«مئة» في «الفرع اليونيني»، وفي «الفرع المقروء على الميدومي»: «جلدٌ» بالتنوين «مئةً» بالنصب على التمييز، وقال القاضي عياض: «إنه رواية الجمهور»).

(١) الكلام بتمامه لابن الملقِّن في «التوضيح» (٣٠/٢٣٦).

(٢) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٥٩٧).

(٣) انظر «التوضيح» (١٧/٣١).

سكن مكَّة، ثمَّ قال: قيل للبخاريِّ: يعقوب بن حُمَيد بن كاسب ما قولك فيه؟ قال: لم أرَ إلَّا خيرًا، هو في الأصل صدوقٌ، مات آخِرَ سنة أربعين أو أوَّلَ سنة إحدى وأربعين ومئتين[الهداية٢/٨٢٣]، وقال أبو عبد الله الحاكمُ: سألتُ مشايخَنا عن يعقوبَ هذا، فذكروا أنَّه يعقوب بن حُمَيد بن كاسب، فالله أعلم، قال الحاكمُ: وقد كنت أحتجُّ لأبي عبد الله البُخاريِّ، فأقول: لعلَّه يعقوب بن مُحَمَّد الزُّهريُّ، ولم أجد لأبي عبد الله روايةً أستدلُّ بتلك على هذه[المدخل٤/٢٤٢]، قلت: ونسبه ابنُ السَّكَن في الموضعين: يعقوب بن مُحَمَّد، ونسب الأَصيليُّ عن أبي أحمدَ، وأبو ذرٍّ عن مشايخه في «المغازي»: يعقوب بن إبراهيم، [وتابعه على ذلك أبو مسعود الدِّمشقيُّ، ثمَّ قال: وفي بعض النُّسخ: «يعقوب» غير منسوب، فالله أعلم: أَلَقِيَ البخاريُّ يعقوبَ ابنَ إبراهيمَ أم لا؟](١)، أو هو(٢) يعقوب بن حُمَيد بن كاسب؟ واتَّفقت النُّسخُ كلُّها عنِ الفِرَبْرِيِّ على الذي في «الصُّلح» أنَّ البخاريَّ قال فيه: «حدَّثنا يعقوب» غيرَ منسوب إلَّا ما ذكرنا عنِ ابنِ السَّكَن وحده، فإنَّه نسبه: يعقوب بن مُحَمَّد عن إبراهيم بن سعد، وقال البخاريُّ في «تاريخه»: يعقوب بن مُحَمَّد بن عيسى بن عبد الملك بن حُمَيد بن عبد الرَّحمن بن عوف، أبو يوسف الزُّهريُّ، سمع إبراهيمَ بنَ سعد والمَخْرميَّ[تخ٨/٣٩٨]؛ بفتح الميم، وسكون الخاء) انتهى ببعض تلخيصٍ[التقييد٣/١٠٦٢].

وقال شيخُنا: (قيل: إنَّه يعقوب بن إبراهيم [الدَّورقيُّ، وقيل: بزيادة ابن سعد، وقيل: ابن حُمَيد بن كاسب، وقيل: ابن مُحَمَّد بن عيسى الزُّهريُّ، وأُنكِر، وزعم أبو نُعَيم أنَّه يعقوبُ بن إبراهيم](٣))، ملخَّصٌ ومختصرٌ من كلامه. انتهى[التوضيح١٧/٣٨].

وقال الذَّهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة يعقوب بن حُمَيد بن كاسب وذكر المكانَين المذكورَين أعلاه، ثمَّ قال: (والظاهر: أنَّه ابنُ كاسب، وأمَّا مَن قال بقلَّة مَعْرِفةٍ: هو يعقوب بن مُحَمَّد بن سعد، أو هو يعقوب بن مُحَمَّد الزُّهريُّ؛ فقد أخطأ) انتهى[الميزان٤/٤٥١].

وفي «طبقات ابن عبد الهادي» الحافظ شمس الدين الحنبليِّ تلميذ أبي العبَّاس ابن تيمية قال: (الصَّحيح: أنَّه يعقوب بن حُمَيد(٤) بن كاسب، قال: ويقال: هو يعقوب الدَّورقيُّ) قال(٥): (وأخطأ مَن قال:

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) في (ب): (أم وهو).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) زيد في (ب): (بن حميد)، وهو تكرارٌ.

(٥) (قال): ليس في (ب).

هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد؛ فإنَّ البخاريَّ لم يدركْه) قال: (وكذلك مَن قال: هو يعقوب ابن مُحَمَّد الزُّهريُّ أحد الضُّعفاء)، ذكر ذلك في ترجمة يعقوب بن حُمَيد بن كاسب[طبقات علماء الحديث ٢/١٢٩].

ولم يتعرَّضِ المِزِّيُّ في «أطرافه» إلى نسبته، بل اقتصر على اسمه فقط(١)، ورأيتُ بخطِّ الإمام شهاب الدين ابن العلَّامة الفقيه عماد الدين إسماعيل بن خليفة الحُسبانيِّ على حاشية «الأطراف»: (قيل: إنَّه يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الدَّورقيُّ، وقيل: يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعد، وهو بعيدٌ جدًّا، وقيل: يعقوب بن حُمَيد بن كاسب) انتهتِ الحاشية(٢)، والله أعلم.

قوله: (**رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ المَخْرَمِيُّ وَعَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ**): أمَّا (عبد الله ابن جعفر): و(جعفر): هو ابن عبد الرَّحمن بن(٣) المِسْوَر بن مَخْرَمة الزُّهريُّ، عن عمَّةِ أبيه أمِّ بكرٍ وسعدِ بنِ إبراهيمَ، وعنه: ابنُ مَهْدِيٍّ والقعنبيُّ، صدوق مُفتٍ بالمدينة، تُوُفِّيَ سنة سبعين ومئة، أخرج له البخاريُّ تعليقًا كما تراه، ومسلمٌ، والأربعةُ، وثَّقه أحمدُ العِجْليُّ(٤)، وفي «الميزان» نقل توثيقه عن أحمد(٥)، وقال ابن مَعِين: (صدوق، وليس بثبتٍ)، وقال أبو حاتم: (ليس به بأسٌ)[الجرح ٥/٢٢]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٤٠٣]، وصحَّح عليه(٦)، و(المَخْرَميُّ): بفتح الميم -كما تَقَدَّم في كلام الجَيَّانيِّ- وإسكان الخاء المعجمة، نسبة إلى جدِّه مَخْرَمةَ(٧).

وأمَّا (عبد الواحد بن أبي عون) الدَّوسيُّ، ويقال: الأويسيُّ، المدنيُّ؛ فعن القاسمِ بنِ مُحَمَّد، وسعيدٍ المَقْبُريِّ، والزُّهريِّ، وسعدِ بنِ إبراهيمَ، وجماعةٍ، وعنه: ابنُ إسحاق، وعبدُ الله بن جعفر المَخْرَميُّ، وغيرُهم، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، قيل: مات سنة (١٤٤هـ)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا وابنُ ماجه.

وما رواه عبدُ الله بن جعفر أخرجه مسلمٌ عن إسحاقَ بنِ إبراهيم وعبدِ بنِ حُمَيد، عن أبي عامر العَقَديِّ، عن عبد الله بن جعفر الزُّهريِّ، عن سعد[م ١٧١٨ (١٨)]، وأخرجه أبو داود في (السُّنَّة) عن مُحَمَّدِ بن

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٢٥٨).

(٢) انظر هامش «تحفة الأشراف» (١٢/٢٥٨).

(٣) (بن): سقط من (ب).

(٤) انظر «معرفة الثقات» (٢/٢٣).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٢٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/٤٠٣).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٣٧٢).

(٧) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٥/٢٢٢).

عيسى، عن عبدِ الله بن جعفر القُرَشيِّ وإبراهيمَ بنِ سعد، عن سعدٍ به[د٤٦٠٦]، وأمَّا ما رواه عبدُ الواحد؛ فلم أرَه في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(١).

٦ - بابٌ كَيفَ يُكْتَبُ: هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؟ وَلَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلِهِ أَوْ نَسَبِهِ

قوله: (بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ): (يُكتَب): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٦٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ابْنَ عَازِبٍ ﵄ قَالَ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَةِ؛ كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بَيْنَهُمْ كِتَابًا، فَكَتَبَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَا تَكْتُبْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، لَوْ كُنْتَ رسولَ اللهِ؛ لَمْ نُقَاتِلْكَ، فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «امْحُهُ»، قَالَ عَلِيٌّ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ، فَمَحَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلُبَّانِ السِّلَاحِ، فَسَأَلُوهُ: مَا جُلُبَّانُ السِّلَاحِ؟ قَالَ: الْقِرَابُ بِمَا فِيهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): هو بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، بُنْدارٌ، تَقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا[ح٦٩]، وكذا تَقدَّم (غُنْدَرٌ): أنَّه بضَمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، ثمَّ راء، وأنَّه مُحَمَّدُ بنُ جعفر، وتَقَدَّم أنَّ ابنَ جُرَيج قال له: (يا غُنْدُر)، والغُنْدُر بلغة أهل الحجاز: المشغِّب، وكان قد شغَّب على ابن جُرَيج[ح٨٧]، وكذا تَقدَّم (أَبُو إِسْحَاقَ): أنَّه عَمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السَّبيعيُّ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، تَقدَّم مرارًا.

قوله: (كَتَبَ عَلِيٌّ(٢) بَيْنَهُمْ كِتَابًا): سأذكر كُتَّاب النَّبيِّ ﷺ الذين كانوا يكتبون عنه الوحي(٣) والرَّسائل إن شاء الله تعالى[ح٢٧٣١].

قوله: (فَقَالَ لِعَلِيٍّ: امْحُهُ): هو بضَمِّ الحاء، ويجوز فتحُها، يقال: محاه يمحوه ويمحاه؛ لغتان معروفتان.

قوله: (هُوَ وَأَصْحَابُهُ): اختُلِف في أصحابه في الحديبية كم كانوا، وسأذكر فيهم عشرةَ أقوال؛

(١) أخرجه الدَّارقطنيُّ في «سننه» (٤٤٩٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٣٩٧-٣٩٨).

(٢) زيد في (ق): (بن أبي طالب)، وإثباته رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٣) في (ب): (الوحي عنه).

والأكثر: كانوا ألفًا وأربعَ مئة؛ لأنَّ خيبر قُسِّمَتْ على ألف وثمان مئة سهمٍ؛ لكلِّ شخص سهمٌ، وكان معهم مئتا فَرَس بأربعِ مئة سهم[ح٤١٥٠ و٤٢٣٣]، وكان خيبرُ طعمةً لأهل الحديبية؛ لأنَّ الله تعالى وعدهم بها في القرآن[1].

قوله: (إِلَّا بِجُلُبَّانِ السِّلَاحِ): (الجُلُبَّان): بضَمِّ الجيم واللَّام، ثمَّ موحَّدة مُشدَّدة، ثمَّ ألف، ثمَّ نون، قال ابن قُرْقُول: (كذا في أكثر الأحاديث، وكذا ضبطناه، وكذا صوَّبه ابن قتيبة، ورواه بعض الناس: «جُلْبَان»؛ بإسكان اللَّام، وكذا ذكره الهرويُّ، وصوَّبه هو وثابتٌ، ولم يذكر ثابتٌ/ سواه، [١/٣٣٥ب] وهو مثل: «الجُلْبان» الذي من القَطانيِّ[2]، وقال بعض المتقِنين[3]: المعروفُ: جُرْبان[4] السَّيف والقَميص، ولم يقل شيئًا، وفي «البخاريِّ»: «بجُلُبِّ السِّلاح»[ح٢٧٠٠]، فُسِّر «الجُلْبان» في الحديث: «القراب وما فيه»[ح٢٦٩٨]، وفي الحديث الآخر: «السَّيف، والقوس، ونحوه»[ح٢٧٠٠]، وفي الآخر: «لا يحمل سِلاحًا... إلَّا سُيوفًا»[ح٢٧٠١]، قال الحربيُّ: يريد: جفون السُّيوف، وقال غيره: هو شبه الجراب من الأَدَم يُوضَع فيه السَّيف مغمودًا، ويَطرَح فيه الرَّاكب سوطه، ويعلِّقه من آخرة الرَّحل، وهذا هو القِراب؛ مثل قوله في الحديث الآخر: «القراب وما فيه»؛ أراد: أن لا يدخلوها بسِلاحٍ ظاهرٍ دخولَ المحاربِ القاهرِ من الرِّماح وشبهها، وأمَّا على رواية: «الجُلُبِّ»؛ فقد يكون جمعًا، ولعلَّه بفتح اللَّام، جمع «جُلْبَة»؛ وهي الجِلْدة التي تُغشِّي القتَب، وقد يُسمَّى بها غيرُها كما سُمِّيت بذلك العُوذَةُ[5] المُجَلَّدةُ، وسُمِّيت بذلك قروفُ الجِراح؛ إذا برأت؛ وهي الجلود التي تتقلَّع عنها). انتهى[6]، واللُّفظ في «النهاية»: ولفظه: (الجُلْبان؛ بضَمِّ الجيم، وسكون اللَّام...) إلى أن قال: (ورواه القُتبيُّ: بضَمِّ الجيم واللَّام، وتشديد الباء) انتهى، وقد رأيت في نسخة صحيحة بـ«البخاريِّ» عُمِلَ فيها ثلاثُ روايات؛ الرِّوايتان المذكورتان: (جُلْبان)، و(جُلُبَّان)، والثَّالثة: (جِلِبان) بكسر الجيم واللَّام بالقلم، وكُتِب على الثالثة: (دار الذَّهب)، لكن ضمَّ الجيمَ واللَّامَ وكَسَرَهما، **فالحاصلُ**: ثلاث

---

(١) يعني: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ١٨-١٩].

(٢) القَطاني: الحبوب نحو العدس والحمص، والجُلْبان نوع منها، انظر «لسان العرب» مادة (قطن).

(٣) في «المشارق»: (المتعقِّبين).

(٤) هكذا في النسخ، وفي مصدره تبعًا لـ«المشارق»: (جُرُبَّان)، وكلاهما صحيح، انظر «تاج العروس» مادة (جرب).

(٥) في النُّسخ: (العورة)، وكتب فوقها في (أ): كذا، والمثبت من مصدره.

(٦) «مطالع الأنوار» (٢/١٢٦)، وانظر «المشارق» (١/٣٢٦).

روايات؛ روايتان -كسر الجيم واللَّام وضمُّهما(١)- لدار الذَّهب، والله أعلم، وقد قدَّمتُ أنَّ (دار الذَّهب) الظاهر المراد بها: نسخةٌ معروفةٌ عندهم ببغداد، وكأنَّها في دار الذَّهب، والله أعلم.

٢٦٩٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدَعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الكِتَابَ؛ كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالُوا: لَا نُقِرُّ بِهَا، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ؛ مَا مَنَعْنَاكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللهِ وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ»، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ: «امْحُ رَسُولُ اللهِ»، قَالَ: لَا، وَاللهِ؛ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الكِتَابَ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، لَا يُدْخِلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ، وَأَلَّا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ، إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ، وَأَلَّا يَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا، فَلَمَّا دَخَلَهَا، وَمَضَى الأَجَلُ؛ أَتَوْا عَلِيًّا، فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَّا فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَبِعَتْهُمُ ابْنَةُ حَمْزَةَ: يَا عَمِّ يَا عَمِّ، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ: دُونَكِ ابْنَةَ عَمِّكِ، حَمَلَتْهَا، فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «الخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الأُمِّ»، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»، وَقَالَ لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي»، وَقَالَ لِزَيْدٍ: «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا».

قوله: (عَنْ إِسْرَائِيلَ): هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيُّ، روى هنا عن جدِّه عَمرِو ابنِ عبد الله أبي إسحاقَ(٢) السَّبيعيِّ الهمْدانيِّ، وقد قدَّمتُ ترجمةَ إسرائيلَ[ح١٢٦]، وتقدَّم اسمُ (أَبِي إِسْحَاقَ) قريبًا، وترجمته بعيدًا[ح٤٠].

قوله: (اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ): يعني: عمرة الحديبية، وهي المرادة هنا، وكلُّ عُمَرِهِ في ذي القعدة إلَّا التي مع حجَّته، وقد تقدَّم ذلك[قبل ح١٧٧٥].

قوله: (أَنْ يَدَعُوهُ): هو بفتح الدَّال، أي: يتركوه، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَلَمَّا كَتَبُوا الكِتَابَ): تقدَّم أنَّ الكاتب يومئذٍ هو عليٌّ[ح٢٦٩٨]، وسأذكر قريبًا كُتَّابه عليه الصلاة والسلام الذين كتبوا [الوحي] والرَّسائل[ح٢٧٣١].

---

(١) في النُّسخ: (وضمِّها)، والمثبت موافق لما سبق.

(٢) (أبي إسحاق): سقط من (ب).

قوله: (فَقَالُوا: لَا نُقِرُّ بِهَا): جاء أنَّ قائل ذلك سُهَيل بن عَمرٍو في بعض طرق هذا «الصَّحيح»[ح٢٧٣٢].

قوله: (امْحُ): هو بضَمِّ الحاء، ويجوز فتحُها، على اختلاف اللُّغتين اللَّتين تقدَّمتا قريبًا[ح٢٦٩٨].

قوله: (فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الكِتَابَ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): اعلم أنَّ الحافظ فتحَ الدين ابنَ سيِّد النَّاس في «سيرته الكبرى» عزا إلى البخاريِّ، فقال: (وقد روى البخاريُّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كتب ذلك بيده) انتهى[عيون الأثر٢/١٧٦]، وهذا اللَّفظ ليس في «البخاريِّ» في النُّسخ التي وقفتُ عليها، ثمَّ [قال]: (اعلم أنَّ ذلك عَدَّه مَن وقف عنده معجزةً له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وما شهد به القرآن مِن أنَّه النَّبيُّ الأُميُّ الذي لا يحسن الكتابة مع ما كان يأتي به مِن أقاصيص الأوَّلين وأخبار الأُمم الماضية هو المعجزةُ العظمى؛ لما تضمَّن مِن تكذيب مَن نسب ذلك إلى علمٍ تلقَّاه مِن أساطير الأوَّلين ممَّن قال: ﴿اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ﴾(١) [الفرقان: ٥]، وهذا علَمٌ(٢) عظيمٌ مِن أعلام نبوَّته، وأصلٌ عظيمٌ من دلائل صدقه في أنَّه ﷺ، إنَّما كان يتلقَّى ذلك من الوحي، وسلامةُ هذا الأصل من شبهة قد تركت للمُلحِد(٣) حجَّةً في معارضته وإن بَعُدت [أَوْلى]، وذكر الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجيُّ: أنَّه كَتَب، فأنكر ذلك عليه علماء الأندلس، فبعث إلى الآفاق يستفتي بمصر، والشَّام، والعراق، وغير ذلك؛ فجُلُّهم قال: لم يكتب النَّبيُّ ﷺ بيده قطُّ، ورأَوا ذلك محمولًا على المجاز، وأنَّ معنى «كتب»: أَمَرَ بالكتابة، وهو مذهب الأكثرين، وقالت طائفة يسيرة: كتب)[عيون الأثر٢/١٧٦]، وقد حكى القاضي عياض ذلك عن الباجيِّ، وأنَّ الباجيَّ حكاه عن السِّمنانيِّ، وأبي ذرٍّ، وغيرهما. انتهى(٤)، وحكى شيخنا موافقة الباجيِّ عن أبي ذرٍّ الهرويِّ وأبي الفتح النَّيسابوريِّ. انتهى(٥)، قال الحافظ أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس: (وجرت هذه المسألة يومًا بحضرة أبي الفتح القشيريِّ، فلم يعبأ بقول مَن قال: كتب، وقال عن الباجيِّ: هو قول أحوجَه إلى أن يستنجدَ بالعلماء من الآفاق). انتهى[عيون الأثر٢/١٧٧]، والمسألة طويلة، وقال القرطبيُّ: (قوله: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، فكتب»؛ ظاهرٌ قويٌّ في أنَّ النَّبيَّ ﷺ كتب بيده، وقد أنكره قومٌ؛ تمسُّكًا بقوله تعالى:

---

(١) زيد في (ب): ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾.

(٢) (علم): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (للملحدة).

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٦/١٥١).

(٥) انظر «التوضيح» (١٧/٤٦).

﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾[١] [العنكبوت: ٤٨])، قال[٢]: (ولا نُكْرةَ فيه، فإنَّ الخطَّ المنفيَّ عنه الخطُّ المكتسبُ عن التَّعلُّم، وهذا خطٌّ خارقٌ للعادة أجراه الله تعالى على أنامل نبيِّه ﷺ مع بقائه لا يحسن الكتابة المكتسبة، فهذا زيادةٌ في صحَّة نبوَّته). انتهى، وفي «الروضة» للنَّوويِّ: (وممَّا عُدَّ من المحرَّمات عليه عليه الصلاة والسلام الخطُّ والشِّعرُ، وإنَّما يتَّجه القولُ بتحريمهما ممَّن يقول: إنَّه عليه الصلاة والسلام كان يحسِنُهُما، وقد اختُلِف فيه؛ فقيل: كان يحسنهما، لكنَّه[٣] يمتنع منهما)، قال: (والأصحُّ: أنَّه كان لا يحسنهما، ولا يمتنع تحريمهما وإن لم يحسنهما، والمراد: تحريم التَّوصُّل إليهما، والله أعلم)[الروضة٧/٥]، وقد ذكر النَّوويُّ في «شرح مسلم» المسألةَ من عند القاضي عياض في (الحديبية)، وأطال فيها، وذكر مُتَمَسَّكَ الفريقين، فإن أردتها؛ فانظرها[٤].

تنبيهٌ: قال القاضي عياض في «الشفا» في فصل (ومن معجزاته الباهرة) ما لفظه: (وقوله في الحديث الآخر الذي يُروَى عن معاوية رضي الله عنه أنَّه كان يكتب بين يديه عليه الصلاة والسلام، فقال: «ألقِ الدَّواة، وحرِّف القلم، وأقِمِ الباء، وفرِّق السِّين، ولا تُعوِّر الميم، وحَسِّن الله، ومُدَّ الرَّحمن، وجَوِّد الرَّحيم»[٥]، وهذا وإن لم تصحَّ الرِّواية أنَّه ﷺ كتب؛ فلا يبعد أن يُرزَقَ علمَ هذا، ويُمْنَعَ الكتابةَ والقراءةَ) انتهى[الشفا٤٤٨]، ففي هذا: أنَّ رواية: (كتب) غيرُ صحيحة، والله أعلم، ولعلَّه أراد أنَّه[٦] لم يُرَد بها حقيقةُ الكتابة؛ إنَّما أراد بـ(كتب) المجازَ، أي: أمر الكاتب فكتب، والله أعلم.

قوله: (**أَتَوْا عَلِيًّا فَقَالَ**[٧]**: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَّا**): قال الدِّمياطيُّ: (القائل: «اخرج عنا»: هو حويطب بن عبد العُزَّى)، وقد رأيت في «المستدرك» في ترجمة ميمونة: (فأتاه حويطب بن عبد العُزَّى في نفرٍ من قريش)[٨]، وقال أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس: (لمَّا تمَّت الثلاثة الأيَّام؛ جاء حويطب ابن عبد العُزَّى ومعه سُهَيل بن عَمرٍو إلى رسول الله ﷺ عن المشركين بأن يخرجَ عن مكَّة...) فذكره[عيون الأثر٢/٢٠٣].

---

(١) زيد في (ب): ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

(٢) (قال): سقط من (ب).

(٣) زيد في (ب): (كان).

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٦/١٥١)، «شرح مسلم» (١٢/٣٥٠-٣٥١).

(٥) انظر «مسند الفردوس» (٨٥٣٣)، «أدب الإملاء والاستملاء» (ص١٨٨).

(٦) (أنَّه): سقط من (ب).

(٧) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فقالوا).

(٨) انظر «المستدرك» (٤/٣١).

قوله: (**فَتَبِعَتْهُمُ ابْنَةُ حَمْزَةَ**): قد اختُلِف في اسمها؛ فقيل: أمامة، أو أَمَةُ الله، أو أمُّ الفضل، أو سَلْمى، حكى ذلك شيخُنا، وعزاه للمِزِّيِّ في «أطرافه»[(١)]، قال: أو عمارة، وأمُّ الفضل كنيةٌ، أو فاطمة، قاله أبو نُعَيم[(٢)] وابنُ طاهر[(٣)]، قال المحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»: (فاطمة درجت صغيرة، وهذه التي اختصموا فيها أمامة، روت بنتُ حمزة حديثًا واحدًا في ميراث مولاها[(٤)]). انتهى، وقال ابنُ الجوزيِّ: (إنَّ المخاصَم فيها أمامةُ بنت حمزة)[كشف المشكل١/٢١٠]، وقال[(٥)] النَّوويُّ في «تهذيبه»: (اسمها فاطمة، وقيل: عمارة، وقيل: أمامة). انتهى[تهذيب الأسماء٢/٨٣٦]، وحكى ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ أقوالًا فيها تقدَّمت، ثمَّ قال: (ثمَّ زوَّجها رسولُ الله ﷺ مِن سلمة ابن أمِّ سلمة، وقال حين زوَّجها: «هل جزيتُ سَلَمة؟»[(٦)] لأنَّ سَلَمة هو الذي زوَّج أمَّ سلمة من النَّبيِّ ﷺ، وسمَّاها الواقديُّ: عمارة[(٧)]، وبخطِّ الحافظ مُغُلْطاي: في[(٨)] «كتاب ابن الطَّلاع»: قال مُحمَّد بن نصر: إنَّها إذ ذاك كانت غيرَ مدركة[(٩)]، قال الكلبيُّ: هَلك سَلَمة قبل أن يجتمعا). انتهى[الإفهام٢٥٨]/. [١/٣٣٦أ]

قوله: (**فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ**): هو ابنُ أبي طالب، الصَّحابيُّ الجليلُ، أحدُ الخلفاءِ الأربعة، مشهورٌ، و(**زَيْد**): هو ابنُ حارثة مولى النَّبيِّ ﷺ وحِبُّه، وحارثةُ أسلمَ وعُدَّ في الصَّحابة، وسيجيء مناقب زيد[قبل ح٣٧٣٠] وعليٍّ[قبل ح٣٧٠١]، و(**جَعْفَر**): هو ابنُ أبي طالب، وسيجيء مناقبه[قبل ح٣٧٠٨]، رضي الله عنهم أجمعين.

قوله: (**وَخَالَتُهَا تَحْتِي**): (خالتها)[(١٠)]: أسماء بنت عُميس بن معبد بن الحارث الخثعميَّة، هاجرت مع جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة، ثمَّ تزوَّجها بعد وفاة جعفر أبو بكرٍ الصِّدِّيق، ثمَّ عليُّ ابن أبي طالب، وكانت فاضلةً جليلةً، وقال ابنُ سعد: (هي أسماء بنت عُمَيس بن مَعْدِ بن تيم بن الحارث بن كعب)،

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٣/١١٦)، «البدر المنير» (٧/١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر «معرفة الصحابة» (٦/٣٤٠٩).

(٣) انظر «إيضاح الإشكال» (ص١٤٢).

(٤) أخرج حديثَها الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٦/٤٠٥).

(٥) في (أ): (وقيل)، ولعلَّه سبق قلم، وفي (ت): (ونقل).

(٦) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٧/١٢١) من حديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما وقال: (إسنادٌ ضعيفٌ).

(٧) انظر «الطبقات الكبرى» (١٠/١٥٣).

(٨) في النسخ: (من)، والمثبت من مصدره.

(٩) انظر «أقضية رسول الله ﷺ» (ص١٣٠-١٣١).

(١٠) (خالتها): سقط من (ب).

وطوَّل ترجمتها رضي الله عنها[الكبرى١٠/٢٦٥]، أخرج لها أحمدُ في «المسند»، وأصحاب «السُّنن» الأربعة[(١)]، وأمَّا أمُّها؛ فهي سلمى بنتُ عُمَيس أخت أسماء، صحابيَّةٌ أيضًا، وهي زوجةُ حمزةَ بنِ عبد المطَّلب، ثمَّ زوجة شدَّاد بن الهاد، فولدت له عبدَ الله وعبدَ الرَّحمن، وأختُها زوجة جعفر بيقينٍ[(٢)].

قوله: (زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي): قال الدِّمياطيُّ في مكانٍ يأتي: (كان عليه الصلاة والسلام آخى بمكَّة بين مولاه زيدٍ وعمِّه حمزةَ) انتهى[ح٤٢٥١]، وقد تَقدَّم أنَّ أبا العبَّاس ابن تيمية أنكر المؤاخاة بمكَّة بين المهاجرين[(٣)][ح٢٠٤٨]، وقد يجاب عن هذا: بأنَّه أخٌ في الإسلام، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الأحزاب: ٥]، وفيه أُنزِلتْ هذه[(٤)]، وقد قال له عليه الصلاة والسلام: «أنت أخونا ومولانا»، ولا خلافَ أنَّه عليه الصلاة والسلام لم يؤاخِه، إنَّما كان يُدعَى قبل نزول الآية: زيدَ ابنَ مُحمَّد، وللبحث في هذه المسألة مكانٌ ليس هذا موضعَه؛ في المؤاخاة بمكَّة وقوله: (ابنة أخي)[قبل ح٢٧٨٠]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ لِجَعْفَرٍ: أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي): اعلم أنَّ أبا الفتح ابن سيِّد النَّاس ذكر مَن كان يشبهه صلى الله عليه وسلم، فقال: [من البسيط]

يَا حُسْنَ مَا خُوِّلُوا مِنْ شِبْهِهِ الحَسَنِ ... بِخَمْسَةٍ شُبِّهَ المُخْتَارُ مِنْ مُضَرِ
بِجَعْفَرٍ وَابْنِ عَمِّ المُصْطَفَى قُثَمٍ ... وَسَائِبٍ وَأَبِي سُفْيَانَ وَالحَسَنِ[(٥)]

هؤلاء الخمسةُ ذكرهم ابنُ عبد البرِّ[(٦)]، وأبو سُفيان: هو ابن الحارث بن عبد المطَّلب، والسَّائب: هو ابن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن[(٧)] المطَّلب بن عبد مناف، وهو والد شافع المطَّلبيِّ، يقال: له صحبةٌ، وإنَّه أسلم يوم بدر بعد أن أُسِر وفدى نفسه، كذا قال أبو الطَّيِّب الطَّبريُّ[(٨)]، وإلى السَّائب هذا يُنسَبُ الإمامُ الشَّافعيُّ رضي الله عنه مُحمَّد بن إدريس أبو عبد الله، قال ابن سيِّد النَّاس بعد إنشاد البيتين الذين له: (وممَّن كان يُشبَّه بالنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أيضًا: عبد الله بن عامر بن كُرَيز ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس،

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧٢)، «تهذيب الكمال» (١٢٦/٣٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢٤٤/٢).
(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢٧٨/٢)، «الإصابة» (٣٣٢/٤).
(٣) انظر «منهاج السنة النبوية» (٧١/٥).
(٤) انظر «أسباب نزول القرآن» للواحدي (ص٣٧٠).
(٥) انظر «عيون الأثر» (٣٩١/٢-٣٩٢).
(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٨١١) ترجمة أبي سفيان بن الحارث (٢٩٦٥).
(٧) زيد في (ب): (عبد).
(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢٠٦/١).

رآه عليه الصلاة والسلام[(١)] فقال: «هذا شَبَهُنا»[ك٣/٦٣٩]، ورُوِي: أنَّه عليه الصلاة والسلام قال إذ رآه: «يا بني عبد شمس؛ هذا أشبه بنا منه بكم»)[(٢)].

وقد اجتمع لي ممَّن يُشبِهُ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم جماعةٌ -ورأسهم إبراهيمُ صلى الله عليه وسلم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «وأنا أشبه ولده به»[(٣)]، ومَن أشبهك؛ فقد أشبهته، وأيضًا في «مسند أبي يعلى المَوْصِليِّ» في حديث الإسراء مُطَوَّلًا، وفيه: «وأمَّا إبراهيم عليه السلام؛ فوالله لأشبهُ النَّاس بي خَلقًا وخُلقًا...»؛ الحديث[(٤)]، في سنده: مُحَمَّد بن إسماعيل الوساوسيُّ، قال البزَّار: (كان يضع الحديث)[(٥)]، وفيه أبو صالح باذام[(٦)]-؛ وهم **الخمسة** الذين نظمهم[(٧)] ابن سيِّد النَّاس، والواحد الذي زاده، وهو **سادس**، وكابس ابن زَمْعة بن ربيعة[(٨)]، فهؤلاء **سبعةٌ**.

ومسلم بن عَقِيل بن أبي طالب، قال ابن حِبَّان في «ثقاته» ما لفظه: (مسلم بن عَقِيل بن أبي طالب الهاشميُّ، كنيته أبو داود، كان أشبهَ ولد عبد المطَّلب بالنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) انتهى[الثقات ٥/٣٩١]، فهذا **ثامنٌ**.

ولهم **تاسعٌ**: وهو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، قال الذَّهبيُّ في ترجمته: (وصحَّ عن عبد الله ابن جعفر: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أتاهم بعدما أخبرهم بقتل جعفر، فقال: «لا تبكوا على أخي بعد اليوم»، وذلك بعد ثالثة، ثمَّ قال: «ائتوني ببني أخي»؛ فجيء بنا كأنَّا أفرخٌ، فقال: «ادعوا لي الحلَّاق»، فأمره، فحلق رؤوسنا، فقال: «أمَّا مُحَمَّد؛ يشبه عمَّنا أبا طالب، وأمَّا عبدُ الله؛ يشبه خَلقي وخُلقي...»)

---

(١) زيد في مصدره: (صغيرًا).

(٢) «عيون الأثر» (٢/٣٩٢)، وانظر «الاستيعاب» (ص٤٢٧).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٣٤٣٧) ومسلم (١٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) «معجم أبي يعلى» (١٠).

(٥) انظر «ميزان الاعتدال» (٣/٤٨١).

(٦) ضعَّفه البخاريُّ، وقال النسائيُّ: ليس بثقة، انظر «تهذيب الكمال» (٤/٧)، «ميزان الاعتدال» (١/٢٩٦).

(٧) في (ب): (بادام، والظاهر أنَّهم الذين جمعهم).

(٨) ذكر قصَّته ابن عديٍّ في «الكامل» (٤/٣٣٨) وسمَّاه (عابس)، والذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٧٧) ذكراه في ترجمة عبَّاد بن منصور قال: (كان رجل منَّا يقال له: كابس بن زمعة بن ربيعة، فرآه أنس بن مالك، فعانقه وبكى، وقال: من أحبَّ أن ينظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلينظر إلى كابس بن زمعة بن ربيعة)، وعبَّاد بن منصور ضعيف متروك، وابن عساكر ذكرها في «تاريخ مدينة دمشق» (٥٠/٣) في ترجمته في (حرف الكاف)، فتبيَّن أنَّ الذي في المطبوع من «الكامل» تحريفٌ.

الحديث[تذهيب٥/١٠٩]، وهذا في «النَّسائيِّ الكبير»[كن٨٥٥٠].

ولهم **عاشرٌ**: ذكر الذَّهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة عليِّ بن عليِّ بن نجاد بن رِفاعة: أنَّه كان يُشبَّه بالنَّبيِّ ﷺ[١]، وفي «التذهيب»: (يقال: إنَّه كان يُشبِه النَّبيَّ ﷺ) مِن بقيَّة كلام أحمد، وبعده فيه أيضًا عن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمَّار: (وكان تُشبَّه [عيناه] بعَيْنَي[٢] النَّبيِّ ﷺ)، وبعده عن عفَّان وأبي نُعيم: (أنَّه كان يُشبَّه بالنَّبيِّ ﷺ)[٣]، وفي «الكاشف» في ترجمته: (وكان يُشبَّه بالنَّبيِّ ﷺ)[الكاشف٢/٢٨٤]، والمسألة في «الكمال» لعبد الغنيِّ[٤]، والظَّاهر أنَّها في «تهذيب المِزِّيِّ»[٥].

ولهم **حادي عشر**: ذكر الذَّهبيُّ أيضًا في «ميزانه» في ترجمة المغيرة بن سعيد الرَّافضيِّ الكذَّاب ما لفظه: (عبد الله بن صالح العِجْليُّ: حدَّثنا فُضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن[٦] قال: دخل عليَّ المغيرةُ بن سعيد وأنا شابٌّ -وكنت أُشبَّه وأنا شابٌّ برسول الله[٧] ﷺ- فذكر من قرابتي وتشبُّهي وأَمَلَه فيَّ، ثمَّ ذكر أبا بكر) إلى آخره[الميزان٤/١٦١].

ولهم **ثاني عشر**: وهو عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطَّلب بن عبد مناف صحابيٌّ، قال ابن عبد البَرِّ: (إنَّه يشبه النَّبيَّ ﷺ)، ذكر ذلك في «استيعابه»[٨].

ولهم **ثالث عشر**: قال المِزِّيُّ في ترجمة مُحَمَّد بن عَقِيل بن أبي طالب ما لفظه: (وقال الزُّبير: كانت عند مُحَمَّد بن عَقِيل زينبُ، فولدت له عبدَ الله بنَ مُحَمَّد، روى عنه الثَّوريُّ وغيره، وعبدَ الرَّحمن، كان يُشبَّه بالنَّبيِّ ﷺ)[تهذيب الكمال٢٦/١٣٠]، قال مُغْلْطاي: (فيه نظر؛ لأنَّ عبد الرَّحمن لم يذكره الزُّبير ولا المِزِّيُّ جملةً، ويشبه أن يكون تصحيفًا من «عبد الله»)[إكمال١٠/٢٧٩].

ولهم **رابع عشر**: ذكر الذَّهبيُّ في ترجمة عَمرو بن الأزهر العتكيِّ في «ميزانه» حديثًا عن عائشة رضي الله عنها: لمَّا زوَّج النَّبيُّ ﷺ أمَّ كلثوم؛ قال لأمِّ أيمن: «هيِّئي ابنتي، فزُفِّيها إلى عثمانَ...» إلى أن قال:

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٣/١٤٧).

(٢) في النسختين: (بعضي)، وهو تحريف عن المثبت.

(٣) انظر «تذهيب التهذيب» (٧/٢٩).

(٤) انظر «الكمال» (ق٥٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٧٢).

(٦) هو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب، انظر «الجرح والتعديل» (٢/٩٢)، «تاريخ الإسلام» (٨/٣٢).

(٧) في (ب): (بالنَّبيِّ).

(٨) انظر «الاستيعاب» (ص٤١٥).

«أَمَا إنَّه أشبه النَّاس بجدِّك إبراهيم...»؛ الحديث، قال الذَّهبيُّ: (موضوعٌ)[الميزان٢٤٦/٣]، وذكر في ترجمة عَمرو بن صالح قاضي رامهرمز حديثًا عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «إنَّا نُشبِّه عثمان بأبينا إبراهيم»(١)، وفي «المستدرك» في ترجمة رقيَّة بنته عليه الصلاة والسلام: (عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّه دخل عليها وبيدها مِشطٌ، فقالت: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مِن عندي آنفًا رَجَّلتُ رأسَه، فقال: «كيف تجدين أبا عبد الله؟» قلت: بخير، فقال: «أكرميه؛ [فإنَّه] مِن أشبه أصحابي بي خَلْقًا»، صحيح [الإسناد، واهي المتن](٢))، قال الذَّهبيُّ: ([صحيح] مُنكَر المتن، فإنَّ رقيَّة ماتت وقت بدر، وأبو هريرة أسلم وقت خيبر). انتهى[ك٤٨/٤].

ولهم **خامس عشر**: روى الحاكم في «المستدرك» في مناقب فاطمة رضي الله عنها حديثًا عن أنس رضي الله عنه قال: (سألتُ أمِّي عن فاطمة، فقالت: كانت كالقمر ليلة البدر، بيضاءَ مُشْرَبةً حمرةً، لها شعرٌ أسودُ، مِن أشدِّ النَّاس شبهًا برسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قيل...) فذكرتْ بيتين، تعقَّبه الذَّهبيُّ في «تلخيصه» فقال: (قلت: موضوعٌ، وفي إسناده: مُحَمَّد بن زكريَّا الغلَابيُّ(٣)) انتهى[ك١٦١/٣].

ولهم **سادس عشر**: الله أعلم؛ هل هو موجود الآن أم لا؟ وهو المهديُّ مُحَمَّد بن عبد الله، روى أبو داود منفردًا به عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قال عليٌّ -ونظر إلى ابنه الحسن فقال-: (إنَّ ابني هذا سيِّدٌ كما سمَّاه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، وسيخرج من صلبه رجلٌ يُسمَّى باسم نبيِّكم صلى الله عليه وسلم يُشبِهه في الخُلُق، ولا يُشبِهه في الخَلْق(٤)) الحديث، قال فيه أبو داود: (حُدِّثتُ عن هارون/ بن المغيرة...) فذكره بسنده إلى عليٍّ رضي الله عنه[د٤٢٩٠]. [٣٣٦/١ب]

فائدةٌ: أشبههم به صلى الله عليه وسلم الحسنُ بن عليٍّ رضوان الله عليهما، وهذا معروف، وقد رواه البخاريُّ والتِّرمذيُّ مِن حديث أنس رضي الله عنه [ح٣٧٥٢]، وفي «الغيلانيَّات» في الجزء الرَّابع من حديث عبد الله ابن الزُّبير[الغيلانيات٤٠٢]، وهذا القدر(٥) [مشهور في «الصَّحيح» وغيره، وعن ابن حِبَّان في «صحيحه» من

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢٦٩/٣)، وقد أخرجه ابن عديٍّ في «الكامل» (١٣٢/٥)، قال الذهبيُّ: (وهو منكر جدًّا).

(٢) ما بين معقوفين مثبت من «المستدرك».

(٣) وهو ضعيف كما قال في «ميزان الاعتدال» (٥٥٠/٣).

(٤) في النسخ: (يشبهه في الخَلق، ولا يشبهه في الخُلُق) الأول بفتح الخاء والثاني بضمِّها، والصواب المثبت من «سنن أبي داود»، قال العظيم آبادي في «عون المعبود» (٢٩٨/١١): («يشبهه في الخُلُق» بضمِّ الخاء واللام وتسكَّن، «ولا يشبهه في الخَلْق»؛ بفتح الخاء وسكون اللام، أي: يشبهه في السيرة ولا يشبهه في الصورة).

(٥) (وهذا القدر): سقط من (ب).

حديث أنس: (أنَّ الحُسين كان أشبهَهم برسول الله ﷺ)[حب٢٦٩٧٢]، وسأذكر الجمع بينهما][(١)]، وفي «التِّرمذيِّ» في (مناقب الحسن والحُسين) عن عليٍّ رضي الله عنه: (أنَّ الحسن أشبه النَّبيَّ ﷺ ما بين الصَّدر إلى الرَّأس، والحُسين أشبه النَّبيَّ ﷺ ما كان أسفلَ من ذلك)، قال التِّرمذيُّ: (حَسَنٌ غريبٌ)[ت٣٧٧٢]، وإنَّما ذكرت هذا؛ لأنِّي رأيت شيخنا العراقيَّ نظم الذين يُشبَّهون بالنَّبيِّ ﷺ دون هذا -الذين ذكرتُهم- بكثيرٍ، ونظم معهم الحُسين، فأردت أن أنبِّهك على وجه الشبه، ولم أر أحدًا عدَّه في المُشبَّهين إلَّا شيخنا، وكأنَّهم لمَّا رأوا شبهه بما تحت الثِّياب؛ لم يعدُّوه، والله أعلم، ولم أر أحدًا جمعهم كهذا، والباب قد يقبل الزِّيادة[(٢)]، والله أعلم.

٧- بابُ الصُّلْحِ مَعَ المُشْرِكِينَ

فِيهِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ.

وَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ هُدْنَةٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ».

وَفِيهِ: سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَومَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَأَسْمَاءُ، وَالمِسْوَرُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ الصُّلْحِ مَعَ المُشْرِكِينَ، فِيهِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ): هذا هو أبو سفيان صخرُ بن حرب ابن أميَّة ابن عبد شمس بن عبد مناف، والدُ معاوية، تَقَدَّم في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧]، واعلم أنَّ أبا سفيان حديثه في الكتابة إلى هرقل هو في الكتب السِّتَّة حاشا ابنِ ماجه[(٣)]، وليس له حديثٌ في الكتب سواه، وقد رواه عنه عبدُ الله بن عبَّاس، فكتابته عليه الصلاة والسلام إليه تأليفًا له، وضمن ذلك الصُّلح معه عليه الصلاة والسلام، ويحتمل أنَّه أراد البخاريُّ صلحَ الحديبية، ويكون ذلك مأخوذًا من المدَّة التي مادَّ فيها رسولُ الله ﷺ أبا سفيان وكفَّار قريش، وكلاهما ظاهرٌ في صلحه عليه الصلاة والسلام مع المشركين، والاحتمال الثَّاني أظهرُ، لكنَّ ذلك ليس بحديث أبي سفيان[(٤)]، والبخاريُّ قال: (فيه عن أبي سفيان)، والله أعلم، ولم أرَ أحدًا ذكر ذلك.

قوله: (وَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ): هو الأشجعيُّ، اختُلف في كنيته؛ فقيل: أبو عمرٍو، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرَّحمن، وقيل: أبو مُحَمَّد، وقيل: أبو حمَّاد، سكن الشَّام، كانت معه رايةُ قومه

(١) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (رضوان الله عليهما، وهذا معروف).

(٢) زيد في (ب): (كهذا)، ولعلَّه تكرارٌ.

(٣) هو في البخاري (٧) مسلم (١٧٧٣) أبو داود (٥١٣٦) الترمذي (٢٧١٧) والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٩٨).

(٤) بل هو فيه في قوله: (في المُدَّة التي كان رسولُ الله ﷺ مادَّ فيها أبا سفيان وكفَّار قريش)، وفي قولِ أبي سفيان رضي الله عنه: (ونحن منه في مُدَّة لا ندري ما هو فاعلٌ فيها)، وهذه المُدَّة: هي صلح الحديبية.

يوم الفتح، وله بدمشقَ دارٌ عند سوق الغَزْل العتيق، روى عنه: جُبَير بن نُفَير، وكَثِير بن مُرَّةَ، وأبو مسلم الخولانيُّ، والشَّعبيُّ، وآخرون، قال الواقديُّ: (شهد خيبر)، قال: (ونزل حمص وبقي(١) بها إلى أوَّل(٢) خلافة عبد الملك، [ومات] سنة «٧٣هـ»)[الكبرى٥/١٦٩]، وفيها ورَّخه خليفة(٣)، أخرج له الجماعة(٤).

تنبيهٌ: لهم شخصٌ آخرُ من الصَّحابة(٥) يُقال له: عوف بن مالك بن عبد كلال، أبو الأحوص الجُشَميُّ، كذا أورده العسكريُّ(٦)، ولا أعلم لهذا روايةً، والله أعلم، وقد قال الذَّهبيُّ في «مختصر كنى الحاكم أبي أحمد»: (عوف بن مالك الجُشَميُّ، كوفيٌّ مخضرمٌ)[المقتنى١/٨١]؛ فجزم في «الكنى»(٧) بأنَّه تابعيٌّ، وعدَّه في «الصَّحابة» صحابيًّا(٨)، وسكتَ عليه، فتناقضَ.

وتعليق عوف بن مالك الذي في «البخاريِّ» هو في «البخاريِّ»، و«أبي داود»، و«ابن ماجه»؛ البخاريُّ في (الجزية)[ح٣١٧٦]، وأبو داود في (الأدب)[د٥٠٠٠](٩)، وابنُ ماجه في (الفتن)[ق٤٠٩٥]، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ تَكُونُ هُدْنَةٌ): (الهدنة): الصُّلح.

قوله: (وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ): (بنو الأصفر): هو الرُّوم؛ وهم الذين يُسمَّون في بلادنا: الإفرنج، وجدُّهم: الأصفر بن روم بن عِيْصُو بن إسحاق، قاله الحربيُّ، وقال غيره: لأنَّ جيشًا من الحبش غلب عليهم في الزَّمان الأوَّل، فوطِئ نساءهم، فولد لهم أولادٌ صفرٌ نُسِبوا إليهم، قاله ابن الأنباريِّ(١٠)، وقد تَقَدَّم في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

قوله: (سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ): هو بضَمِّ الحاء المهملة، وفتح النُّون، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، أوسيٌّ بدريٌّ جليلٌ، عنه: عبد الرَّحمن بن أبي ليلى وأبو وائل، كبَّر عليه عليٌّ رضي الله عنهما سِتًّا، كما سيأتي

---

(١) في (ب): (وبنى).

(٢) (أول): ليس في (ب).

(٣) زيد في (ب): (انتهى)، وانظر «تاريخ خليفة» (ص٢٠٦).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٥٧٣)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٤٥)، «تذهيب التهذيب» (٧/٢٥١).

(٥) (من الصَّحابة): ليس في (ب).

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٢٩)، «أُسد الغابة» (٤/١٣).

(٧) في (ب): (بالكنى).

(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٢٩).

(٩) أخرجه أبو داود مختصرًا، وليس فيه مقصود التعليق.

(١٠) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٠٢).

في (غزوة بدر)[ح٤٠٠٤]، تُوُفِّيَ سنة (٣٨هـ)، أخرج له الجماعة، رضي الله عنه(١).

قوله: (يَومَ أَبِي جَنْدَلٍ(٢)): هو بفتح الجيم، وإسكان النُّون، ثمَّ دال مهملة مفتوحة، ثمَّ لام، اسمه العاصي بن سُهَيل بن عَمرٍو، وبقيَّة نسبه معروفٌ، استُشهِد مع أبيه سُهَيل بالشَّام في خلافة عُمَرَ(٣)، وأخوه عبد الله كان فرَّ يوم بدر إلى المسلمين، وشهد بدرًا والمشاهدَ كلَّها، وقُتِل يوم اليمامة شَهيدًا، وأوَّلُ مشاهدِ أبي جَنْدَل الفتحُ، رضي الله عنهم(٤).

قوله: (وَأَسْمَاءُ): هي بنت أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، يعني: ذِكْر الصُّلح(٥)، وقد تَقَدَّم بعض ترجمتِها، وأنَّها تُوُفِّيَت بعد ابنها عبد الله بأيَّامٍ[ح٨٦]، وقَدَّمتُ غير مرَّةٍ أنَّ ابنها قُتِل سنة (٧٣هـ).

قوله: (وَالمِسْوَرُ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّه بكسر الميم، وإسكان السِّين، وأنَّه ابنُ مَخْرَمة، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، وحديثُه في صلح الحديبية[ح٢٧١٢].

٢٧٠٠ - وَقَالَ مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: صَالَحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المُشْرِكِينَ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ؛ عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ مِنَ المُشْرِكِينَ؛ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ، وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلُبَّانِ السِّلَاحِ؛ السَّيْفِ وَالقَوْسِ وَنَحْوِهِ، فَجَعَلَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي قُيُودِهِ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَمْ يَذْكُرْ مُؤَمَّلٌ عَنْ سُفْيَانَ أَبَا جَنْدَلٍ، وَقَالَ: إِلَّا بِجُلُبِّ السِّلَاحِ.

قوله: (وَقَالَ مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ): هذا أبو حذيفة النَّهْدِيُّ البصريُّ، عنِ الثَّوريِّ، وزائدةَ، وأيمن ابنِ نابل، وشبلِ بنِ عبَّاد، وعكرمةَ بنِ عمَّار، وجماعةٍ، وعنه: البخاريُّ، والحسنُ بنُ عرفة، والذُّهْلِيُّ، وعبدٌ، وسَمُّويه، وأبو مسلم الكَجِّيُّ، وخلقٌ، قال أحمد ابن حنبل: (هو من أهل الصِّدق)[الجرح٨/١٦٣]، وقال العِجْليُّ: (ثقةٌ صدوقٌ)[معرفة الثقات٢/٣٠٥]، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ معروفٌ بالثَّوريِّ، كان الثَّوريُّ(٦)

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٧)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٨٤).

(٢) (يوم أبي جندل): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٣) في النسخ: (معاوية)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٦)، «أُسْد الغابة» (٥/٥٤).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٣٥٩-٣٦٠): (كأنَّه يشيرُ إلى حديثها الماضي في «الهبة» قالت: «قَدِمَت عليَّ أمِّي راغبة في عهد قريش...» الحديث [ح٢٦٢٠]).

(٦) (كان الثوري): سقط من (ب).

نزل البصرة على رجل، وكان أبو حذيفة معهم، وكان سفيان يوجِّه أبا حذيفة في حوائجه، ولكن كان يُصحِّف، وروى عن سُفيان بضعةَ عشرَ ألفَ حديثٍ وفي بعضها شيءٌ)[الجرح٨/١٦٣]، وقال التِّرمذيُّ: (يُضعَّف في الحديث)[ت٢٧٣٥]، ويقال: إنَّ الثَّوريَّ تزوَّج أمَّه لمَّا قَدِم البصرة، قال البخاريُّ: (مات سنة «٢٢٠هـ»)[تخ٧/٢٩٥]، قال ابن خزيمة: (لا أحتجُّ به)، وقال الفلَّاس: (لا يُحدِّث عنه مَن يبصر الحديث)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٢٢١]، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه(١).

وقد تَقَدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلان) وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون مسندًا مُتَّصلًا، ويكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كذا قاله ابن الصَّلاح(٢)، وأنَّ هذا وأمثاله يجعله(٣) المِزِّيُّ والذَّهبيُّ تعليقًا[ح٢١٤٢]، وهذا التَّعليق أو المأخوذ في حال المذاكرة بهذا السَّند انفرد به البخاريُّ(٤).

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ**): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بن سعيد بن مسروق، أحدُ الأعلام، مشهورُ التَّرجمة، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو إِسْحَاقَ**): أنَّه عَمرو بن عبد الله، أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ الهمْدانيُّ، تَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجمًا[ح٤٠].

قوله: (**فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ**): تَقَدَّم الكلام عليه أعلاه(٥)[قبل ح٢٧٠٠].

قوله: (**يَحْجُلُ**): هو بضَمِّ الجيم، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**لَمْ يَذْكُرْ مُؤَمَّلٌ عَنْ سُفْيَانَ**): هو بضَمِّ الميم الأولى، وبفتح الميم الثَّانية المُشدَّدة، اسم مفعول، والظاهر أنَّه مُؤمَّل بن إسماعيل، أبو عبد الرَّحمن القُرَشيُّ العَدَويُّ البصريُّ، مولى آل عمرَ ابنِ الخطَّاب، وقيل: مولى بني كنانة، نزل مكَّة، وحدَّث عن شعبةَ، والثَّوريِّ، ومباركِ بنِ فَضالة، وطائفةٍ، وعنه: إسحاقُ، وابنُ المَدينيِّ، وبُنْدارٌ، وأبو كُرَيب، ومُؤمَّل بن إهاب، وخلقٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين(٦) وغيرُه،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٤٥).

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص١٣٦).

(٣) زيد في (ب): (غالبًا)، ولعلَّه تكرارٌ.

(٤) أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٦٧٩٩) والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٩/٢٢٦)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٠٠ - ٤٠١).

(٥) في (ب): (في الورقة التي قبل هذه).

(٦) انظر «تاريخ ابن معين» (٣/٦٠).

قال أبو حاتم: (صدوقٌ شديدٌ في السُّنَّة)[الجرح٨/٣٧٤]، وقال البخاريُّ: (مُنكَر الحديث)، مات في رمضان سنة (٢٠٦هـ)، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وروى له التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ [وابن ماجه]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٢٢٨][(١)]، والله أعلم/. [١/٣٣٧أ]

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ): تَقَدَّم أنَّه الثَّوريُّ.

قوله: (أَبَا جَنْدَلٍ): تَقَدَّم في ظاهرها الكلامُ عليه، وأنَّه العاصي بن سُهَيل بن عَمرٍو[قبل ح٢٧٠٠].

قوله: (إِلَّا بِجُلُبِّ السِّلَاحِ): (الجُلُبُّ) بضمِّ الجيم واللَّام، وتشديد الموحَّدة، تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فانظره إن أردته[ح٢٦٩٨].

٢٧٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مُعْتَمِرًا، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ، فَنَحَرَ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالحُدَيْبِيَةِ، وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ العَامَ المُقْبِلَ، وَلَا يَحْمِلَ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سُيُوفًا، وَلَا يُقِيمَ بِهَا إِلَّا مَا أَحَبُّوا، فَاعْتَمَرَ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَالَحَهُمْ، فَلَمَّا أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا؛ أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ، فَخَرَجَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ): تَقَدَّم أنَّه بالسِّين المهملة، وبالجيم، والباقي معروفٌ، وهو سُرَيج ابن النُّعمان بن مروان البغداديُّ الجوهريُّ اللُّؤلؤيُّ، أبو الحُسَين، عن حمَّادِ بنِ سَلَمة، وعبدِ العزيز الماجِشون، وحَشْرَجِ بنِ نُباتة، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ وإبراهيمُ الحربيُّ، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)[تاريخ بغداد٩/٢١٧]، تُوُفِّيَ يوم الأضحى سنة (٢١٧هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعةُ، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/١١٦][(٢)].

وتَقَدَّم الكلام على سُرَيج وشُرَيح[ح٣٣٢، ٩٠٤]، ونُعيد هنا بعض الشيء، فنقول: إنَّ (سُرَيجًا) -بالجيم، والسِّين المهملة- في «البخاريِّ» و«مسلم»: أحمد بن أبي سُرَيج، روى عنه البخاريُّ دون مسلم، واسمُ أبي سُرَيج الصَّبَّاحُ[(٣)]، وسُرَيج بن النُّعمان حديثُه في «البخاريِّ» و«مسلم»[(٤)]، وسُرَيج ابن يونس،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٧٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢١٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٥٥).

(٤) لم يخرج له مسلمٌ شيئًا كما صرَّح المصنِّف في ترجمته، وأمَّا كلامه هنا؛ فبناء على وهم وقع في «تقييد المهمل» لعلَّه من بعض النساخ، كما تقدَّم بيانُه شافيًا عند الحديث (٩٠٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢١٨).

وحديثه في «البخاريِّ» و«مسلم»[(١)]، والباقي: (شُرَيح) بالشين المعجمة، والحاء المهملة، والله أعلم.

ويشتبه بصاحب التَّرجمة شُرَيح بن النُّعمان -بالشين المعجمة، والحاء المهملة- الصَّائديُّ، ليس له في «البخاريِّ» و«مسلم» شيءٌ، إنَّما روى له أصحابُ الكتب الأربعة، والله أعلم، وهو تابعيٌّ[(٢)].

قوله: (عَنْ[(٣)] فُلَيْحٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللَّام.

قوله[(٤)]: (خَرَجَ مُعْتَمِرًا، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ) إلى آخره: كان ذلك في الحديبية في ذي القعدة سنة ستٍّ، وهذا ظاهرٌ معروفٌ عند أهله.

قوله: (فَنَحَرَ هَدْيَهُ): تَقَدَّم أنَّ الهدي الذي ساقه في الحديبية كان -كما قاله ابن إسحاق[(٥)]- سبعين بدنة، وهذا في «مسلم»[م(١٣١٨)(٣٥٣)]، وقد ذكرته في (الحجِّ)[ح١٦٩٤].

قوله: (وَحَلَقَ رَأْسَهُ): اعلم أنَّه حلقَ رأسَه المُكرَّمَ يوم الحديبية خِراشُ بن أميَّة بن الفضل الخُزاعيُّ، قاله ابن إسحاق عن الزُّهريِّ فيما بلغه[(٦)]، والذي حلقه في حجَّة الوداع مَعْمَرُ بن عبد الله بن نافع بن نضلة القرشيُّ[حم٢٧٢٤٩]، وأمَّا في الجِعْرَانة؛ فهو أبو هند الحجَّام[(٧)]، كذا في حفظي، ثمَّ رأيتُه في كلام المحبِّ الطَّبريِّ[(٨)]، ورأيت في كلام ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ نقلًا عن «طبقات ابن سعد»: أنَّ الذي حلقه في الجعرانة[(٩)] خراشُ بن أميَّة[(١٠)]، وكذا قال غيره كما سأذكره قريبًا، وأمَّا في القضيَّة؛ فلا أستحضره الآن[(١١)].

قوله: (بِالحُدَيْبِيَةِ): تَقَدَّم أنَّها بالتَّخفيف والتَّشديد[قبل ح٢٤١].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٢١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٤٥٠).

(٣) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٤) (قوله): سقط من (ب).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٣٧).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٤٨).

(٧) (الحجام): سقط من (ب).

(٨) انظر «غاية الإحكام» (٥/٣٥٣).

(٩) زيد في (ب): (أنَّه).

(١٠) انظر «الإفهام» (ص٢٦٢)، ولم أقف عليه في «الطبقات الكبرى»، وقد ذكر ذلك الواقدي في «مغازيه» (٣/٩٥٩).

(١١) ذكر الحافظ في «الإصابة» (١/٤٢١): أنَّ الذي حلق رأسه المكرَّم في القضيَّة خراش بن أميَّة.

قوله: (أَمَرَهُ[(١)] أَنْ يَخْرُجَ): تَقَدَّم مَن جاء، وذكرُ الخروج قريبًا؛ فانظره[ح٢٦٩٩].

٢٧٠٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ): هو بموحَّدة مكسورة، وبإسكان الشين المعجمة، وهو ابن المُفضَّل، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى): أنَّه ابن سعيد الأنصاريُّ القاضي، وكذا تَقَدَّم (بُشَيْر): أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الشين المعجمة، وأنَّ والده (يَسَار) بمثنَّاة تحت، وبالسين المهملة، وكذا تَقَدَّم (سَهْل بْن أَبِي حَثْمَةَ): أنَّه بفتح الحاء المهملة، وإسكان الثَّاء المثلَّثة.

قوله: (انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ): أمَّا (محيِّصة) وكذا أخوه حُوَيِّصَة؛ يجوز فيهما التَّخفيف والتَّشديد[(٢)]، وقولُه هنا -وكذا في بعض الأمكنة التي تأتي[ح٣١٧٣] وكذا في «مسلم»[م١٦٦٩] وغيرِه[(٣)]- في نسبه: (زيد) فيه نظرٌ؛ لأنَّ محيِّصة اسمُ والدِه مسعودُ بن كعب بن عامر ابن عَدِيِّ بن مَجْدَعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج الأنصاريُّ الحارثيُّ، كذا نسبه أبو عُمرَ ابن عبد البرِّ في «استيعابه»[(٤)]، وكذا نَسَبَ أخاه لأبيه وأمِّه حُوَيِّصة[(٥)]، و(زيد): هو في نسب عبد الله وعبد الرَّحمن ابني سهل بن زيد بن كعب بن عامر بن عَديِّ بن مَجْدَعة بن حارثة[(٦)]، لا في نسب حُويِّصة ومُحيِّصة، ومسعود والدُ حُويِّصةَ ومُحيِّصةَ عمُّ والد عبدِ الله وعبدِ الرَّحمن ابني سهل، وحُويِّصة ومُحيِّصة ابنا عمِّ سهلٍ والدِ عبد الله وعبد الرَّحمن، و[مسعود] هو أخو زيدٍ جدِّ عبد الله وعبد الرَّحمن ابني سهل بن زيد، لا ابنه، هذا هو الصَّواب، وإن وقع في «الصَّحيحين» وغيرِهما (زيد) في نسب محيِّصة وأخيه؛ فهو مُؤَوَّلٌ أو غلطٌ[(٧)]، ولم أرَ مَن تعرَّض لهذا المكان، بل أخذه النَّاس من «البخاريِّ»، و«مسلم»، وغيرهما تقليدًا، ولم يُنقِّبوا عن ذلك، والله أعلم.

---

(١) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَمَرُوهُ).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٤٢٠).

(٣) «سنن الترمذي» (١٤٢٢)، «سنن النسائيِّ الكبرى» (٥٩٦٥/١).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٧٠٧).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص١٩١).

(٦) انظر «الإصابة» (٢/٤٠٢).

(٧) هناك من قال: إنَّ مسعودًا هو ابن زيد؛ كما ذكر ابنُ منده في «فتح الباب في الكنى والألقاب» (ص٣٧٩) وأبو أحمدَ الحاكمُ في «الأسامي والكنى» (ق١٦٦/ب)، والله أعلم.

٨- بابُ الصُّلْحِ فِي الدِّيَةِ

٢٧٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الرُّبَيِّعَ -وَهِيَ ابْنَةُ النَّضْرِ- كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا الأَرْشَ وَطَلَبُوا العَفْوَ، فَأَبَوْا، فَأَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا، فَقَالَ[(١)]: «يَا أَنَسُ؛ كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ»، فَرَضِيَ القَوْمُ وَعَفَوْا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ؛ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ».

زَادَ الفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: فَرَضِيَ القَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرْشَ.

قوله: (أَنَّ الرُّبَيِّعَ؛ وَهِيَ ابْنَةُ النَّضْرِ): هي بضمِّ الرَّاء، وفتح الموحَّدة، ثمَّ مثنَّاة تحت مُشدَّدة مكسورة، وهي عمَّة أنس بن مالك، وهي التي أُصِيب ابنُها حارثةُ -بالحاء المهملة، وبعد الألف ثاء مثلَّثة- يوم بدر، وهو ابن سُراقة[(٢)].

قوله: (ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ): (الثَّنيَّة): سنٌّ معروفةٌ، و(الجارية) المكسورة سنُّها: لا أعرف اسمها.

قوله: (فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ): هو بالضاد المعجمة، وهذا ظاهرٌ، ولا يشتبه بـ(نصر) -بالصاد المهملة-؛ لما قدَّمتُه غيرَ مرَّةٍ: أنَّ الذي بالإعجام لا يكتب إلَّا بالألف واللَّام، بخلاف (نصر) الذي بالمهملة؛ فإنَّه لا يأتي بالألف واللَّام[ح٢/١٥]، وهو أنسُ بنُ النَّضر بن ضمضم النَّجَّاريُّ -بالجيم- عمُّ أنسِ بن مالك، استُشهِد رحمة الله عليه بأُحُد، وكان من السَّادة، غاب عن بدر، فلمَّا كان يوم أُحُد؛ استُشهِد، ووُجِد فيه بضعٌ وثمانون بين طعنةٍ برمحٍ، وضربةٍ بسيفٍ، ورميةٍ بسهمٍ، ترجمتُه معروفةٌ، رضي الله عنه وأرضاه[(٣)].

قوله: (زَادَ الفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ): (الفزاريُّ) هذا: هو مروان بن معاوية[(٤)] الفَزَاريُّ، أبو عبد الله الحافظ، عن عاصمٍ الأحولِ، وحُمَيدٍ، وأممٍ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ ملَّاس، وخلقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٩٣هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ: (ثقة)[(٥)]، وكذا قال ابنُ المَدينيِّ فيما روى عن

---

(١) كانت في الأصل: (قال)، وهي رواية أبي ذر والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٧٨٠).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٣).

(٤) في النُّسخ: (محمَّد)، وليس في نسبه (محمد)، والمثبت من ترجمته السابق في الحديث (١٦٣٧).

(٥) «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص٢٠٢).

المعروفين، وفيه ضعفٌ فيما/ روى عن المجهولين(١)، وقال العِجْليُّ: (ثقةٌ ثبْتٌ ما حدَّث عن [١/٣٣٧ب] المعروفين)(٢)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٩٣](٣).

وقد تَقدَّم أنَّ (زاد) مثل (قال) فهذا تعليقٌ بصيغة جزمٍ، وقد أخرجه البخاريُّ في (التَّفسير) عن مُحمَّد بن سلَام عن الفَزاريِّ المُشارِ إليه[ح٤٦١١]، والله أعلم.

٩- قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ»، وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]

٢٧٠٤- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ**: اسْتَقْبَلَ وَاللهِ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ **بِكَتَائِبَ** أَمْثَالِ الجِبَالِ، **فَقَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ: إِنِّي لأَرَى كَتَائِبَ** لَا تُوَلِّي **حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ -وَكَانَ وَاللهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ-**: أَيْ عَمْرُو؛ إِنْ قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ؛ مَنْ لِي بِأُمُورِ النَّاسِ؟ مَنْ لنا بِنِسَائِهِمْ؟ **مَنْ لِي بِضَيْعَتِهِمْ؟ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ** مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ؛ **عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ**، وَقَالَ: اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ، **فَاعْرِضَا عَلَيْهِ**، وَقُولَا لَهُ، وَاطْلُبَا إِلَيْهِ، فَأَتَيَاهُ، فَدَخَلَا عَلَيْهِ، فَتَكَلَّمَا، وَقَالَا لَهُ، فطَلَبَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: إِنَّا بَنُو عَبْدِ المُطَّلِبِ، قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا المَالِ، وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ **قَدْ عَاثَتْ** فِي دِمَائِهَا، قَالَا: **فَإِنَّهُ يَعْرِضُ عَلَيْكَ** كَذَا وَكَذَا، وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ، قَالَ: فَمَنْ لِي بِهَذَا؟ قَالَا: نَحْنُ لَكَ بِهِ، فَمَا سَأَلَهُمَا شَيْئًا؛ إِلَّا قَالَا: نَحْنُ لَكَ بِهِ، فَصَالَحَهُ، **قَالَ الحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ** يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ **وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ**، وَهْوَ يُقْبِلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ**، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ **فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ**».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: **قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: إِنَّمَا يَثْبُتُ لَنَا سَمَاعُ الحَسَنِ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ بِهَذَا الحَدِيثِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): الظاهر أنَّه المُسنَديُّ، ويُؤيِّده ما تَقدَّم في (الجمعة)[ح٨٩٩]، تَقدَّم(٤)، وكذا تَقدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه ابنُ عُيينة(٥)، أحدُ الأعلام.

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (١٣/١٥١).

(٢) انظر «معرفة الثقات» (٢/٢٧٠).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٠٣)، «تذهيب التهذيب» (٨/٤١١).

(٤) (تَقدَّم): ليس في (ب).

(٥) (ابن عيينة): سقط من (ب).

قوله: (**عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ**): هذا (أبو موسى): هو إسرائيل بن موسى البصريُّ، نزل الهند، وروى عن الحسنِ، ووَهْبٍ، وأبي حَازم الأشجعيِّ، وعنه: السُّفيانان، ويحيى القطَّانُ، وحُسينٌ الجعفيُّ، وثَّقه أبو حاتم(١) وغيرُه، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٢٠٨]، وصحَّح عليه(٢)، وقال الدِّمياطيُّ: (إسرائيل بن موسى البصريُّ، نزل الهند، سمع الحسن البصريَّ، روى عنه: ابنُ عيينة وحُسينٌ الجعفيُّ، انفرد به البخاريُّ) انتهى.

وقد تَقَدَّم (الحسن): أنَّه ابنُ أبي الحسن البصريُّ، أحدُ الأعلام، وشيخُ الإسلام، مشهورُ التَّرجمة.

قوله: (**مُعَاوِيَةَ**): هو ابنُ أبي سُفيان صخرِ بن حرب بن أميَّة بن عبدِ شمس، مشهورُ التَّرجمة.

قوله: (**بِكَتَائِبَ**): الجيوش المجتمعة التي لا تنتشر، وهو جمع (كتيبة) وهي الجيش(٣).

قوله: (**أَمْثَالِ**): بالجرِّ، صفة لـ(كتائب) المجرورةِ.

قوله: (**فَقَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِي**): هو صحابيٌّ مشهورٌ، وقد تَقَدَّم أنَّه عَمرو بن العاصي بن وائل السَّهميُّ، وأنَّ العاصي هَلك على كفره بالشَّوكة[ح٢٠٩١]، وتَقَدَّم الكلام على ياء (العاصي) من عند النَّوويِّ: أنَّ الصَّحيحَ كتابتُه بالياء، وكذا (ابن الهادي) و(اليماني) و(ابن أبي الموالي)(٤)، وما قاله ابن الصَّلاح في (العاصي)[ح٨٣]، والله أعلم.

قوله: (**إِنِّي لأَرَى كَتَائِبَ**): (أَرى) بفتح الهمزة: من رؤية العين.

قوله: (**حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا**): (تَقْتُلَ): مبنيٌّ للفاعل، و(أقرانَها): مَنصوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**قَالَ(٥) مُعَاوِيَةُ وَكَانَ وَاللهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ**) أي: كان معاويةُ خيرًا من عَمرو بن العاصي في حقِّ الحسن بن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهما، لا أنَّه أفضل من الحسن بن عليٍّ، هذا ما لا يقوله أحدٌ.

قوله: (**مَنْ لِي بِضَيْعَتِهِمْ**): (الضَّيْعة(٦)): بفتح الضاد المعجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ عين مهملة، أي: ذوي ضَيْعة، أي: عيالًا قد تُرِكوا وضُيِّعوا، وهو مصدرٌ، ضَاع العيال ضَيْعةً وضَياعًا،

---

(١) قول أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٣٣٠): (لا بأس به).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٥١٤).
(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٣٤).
(٤) انظر «شرح مسلم» (١/٣٧).
(٥) هكذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ)، ثمَّ زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (له).
(٦) (الضيعة): ليس في (ب).

وأضعتهم: تركتهم[١].

قوله: (فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ) أي: بعث معاوية إلى الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب رَجُلَين ذَكَرهما، سيأتيان، وكان ذلك في ربيع أو جمادى سنة إحدى وأربعين، وهو عام الجماعة، وقد قيل: إنَّ عام الجماعة كان سنة أربعين، والأوَّل أصحُّ؛ وذلك لمَّا بايع له الحسن، وكان قد بايع له أهلُ الشَّام خاصَّة بالخلافة سنة ثمانٍ -أو تسع- وثلاثين، والله أعلم[٢].

قوله: (عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ): أمَّا (عبد الرَّحمن بن سَمُرة) فجدُّه حَبِيب بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصيٍّ، كذا نسبه الأكثرون، ونسبه مصعب والزُّبير فقالا: (حَبِيب بن زَمْعة بن عبد شمس)، فزادا: (زَمْعة)[٣]، والصَّحيح الأوَّل، من الطُّلقاءِ مسلمةِ الفتح، افتتح سجستان وكابل، وعنه: الحسنُ وابنُ سيرين، تُوُفِّيَ سنة (٥٠هـ)، أخرج له الجماعة، وهو مشهور التَّرجمة[٤].

وأمَّا (عبد الله بن عامر بن كُرَيز) ووالدُ كُرَيز -وهو بضَمِّ الكاف، وفتح الراء، وفي آخره زاي، وكذا ضبطه الأميرُ ابنُ ماكولا[٥]- [ربيعةُ] بن حَبِيبِ بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصيٍّ، العبشميُّ، تُوُفِّيَ سنة تسع وخمسين، وهو ابنُ خال عثمان بن عفَّان، أمُّ عثمان أروى بنت كُرَيز، وأمُّها أمُّ عامر بن كُرَيز: البيضاءُ أمُّ حكيم بنت عبد المُطَّلِب، وُلِد هذا على عهده عليه الصلاة والسلام، فأُتِيَ به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وهو صغيرٌ، فقال: «هذا شبهنا»، وجعل يتفل عليه ويعوِّذه، فجعل عبد الله يتسوَّغ ريقَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فقال له عليه الصلاة والسلام: «إنَّه لَمسقِيٌّ»، فكان لا يعالِج أرضًا إلَّا ظهر له الماء[٦]، له ترجمةٌ حسنةٌ في «الاستيعاب» رضي الله عنه[٧].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣٥٨/٤).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٦٦٩).

(٣) هكذا قال تبعًا لـ«أُسْد الغابة»، واقتصر في «الإصابة» على الزُّبير، لكن قالا: (ربيعة) بدل (زمعة)، والذي في «نسب قريش» (ص١٤٧): (ووَلَدَ حبيبُ بن عبد شمس: ربيعةَ... وسَمُرةَ بنَ حَبِيب)، وقال في موضعٍ آخَرَ (ص١٥٠): (ووَلَدَ سمُرةُ بن حبيب بن عبد شمس: عَمرًا وكريزًا... وعبدَ الرَّحمن) فلم يزِد مصعبٌ أحدًا.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٧)، «أُسْد الغابة» (٣٤٩/٣)، «تهذيب الكمال» (١٥٧/١٧)، «الإصابة» (٤٠٠/٢).

(٥) انظر «الإكمال» (١٦٧/٧).

(٦) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٣٩/٣).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٤٢٧)، «أُسْد الغابة» (١٨٣/٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (٣٢٠/١).

قوله: (فَاعْرِضَا عَلَيْهِ): هو بهمزة وصل، وكسر الراء، ثلاثيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا[1].

قوله: (عَاثَتْ) أي: اتَّسعت في الفساد.

قوله: (يَعْرِضُ عَلَيْكَ): هو بفتح أوَّله، وكسر الراء، ثلاثيٌّ، وهذا ظاهرٌ، وقد تَقَدَّم أعلاه.

قوله: (فَقَالَ الحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ): في هذا تصريحُ الحسنِ بن أبي الحسن البصريِّ من أبي بكرة نُفَيع، وفي ذلك ردٌّ لمن قال: إنَّه لم يسمع منه، وقد تقدَّمت المسألةُ، وتقدَّمت الإشارة إلى هذا المكان مع أماكنَ غيره؛ فراجعه إن أردته[ح٧٨٣]، قال البخاريُّ في آخِره هُنا: (قَالَ لِي عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ اللهِ -هذا هو ابن المَدينيِّ، الحافظ المشهور الجِهْبِذ- : إِنَّمَا ثَبَتَ[2] لَنَا سَمَاعُ الحَسَنِ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ بِهَذَا الحَدِيثِ).

قوله: (وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ): (الحسنُ): مَرْفوعٌ، وكذا (ابنُ) بعده، رفعهما ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ): اعلم أنَّ هذا الحسن بن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهما في غاية ما يكون من السِّيادة، وقد نزل عن ملك الأرض؛ لئلَّا يُريق دمًا.

قوله: (بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ): كذلك جرى، اصطلح هو ومعاويةُ على ترك القتال، ونزل له عن الخلافة بشروطٍ معروفة في كُتُب التَّواريخ.

١٠- بابٌ هَلْ يُشِيرُ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ

٢٧٠٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَوْتَ خُصُومٍ بِالبَابِ عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَيْنَ المُتَأَلِّي عَلَى اللهِ لَا يَفْعَلُ المَعْرُوفَ؟» فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ (أبا أويس) اسمُه عبدُ الله، وأنَّ (إسماعيلَ): هو ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، وكذا تَقَدَّم أنَّ (أَخَاهُ): هو عبدُ الحميد بنُ أبي أويسٍ، وكذا تَقَدَّم (سُلَيْمَان): أنَّه ابنُ بلال، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى بْن سَعِيدٍ): أنَّه الأنصاريُّ، وكذا تَقَدَّم (مُحَمَّد ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ): أنَّه

---

(١) (جدًّا): ليس في (ب).

(٢) في (ق): (يثبت).

أبو الرِّجال، وكذا تقدَّمت (**أُمُّهُ عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**) الأنصاريَّة، وجدُّها اسمُه سعدُ بن زُرارة، وسعدٌ هو أخو أسعد بن زُرارة.

تنبيهٌ: مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن **اثنان** يرويان عن عَمْرةَ؛ **أحدهما**: هذا ابنُها أبو الرِّجال، **والثاني**: مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن الأنصاريُّ، قيل: إنَّه أخو عَمْرة، وقيل: ابن أخيها، وقيل في نسبه: مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عبد الرَّحمن بن سعد بن زُرارة[(١)]، والله أعلم.

قوله: (**صَوْتَ خُصُومٍ**): قال ابن شيخِنا البُلْقينيُّ: (لعلَّ الخصمين كعبُ بن مالك وعبدُ الله ابن أبي حَدْرَد الأَسْلَميُّ، وقد ساقه بعد ذلك[ح٢٧٠٦]). انتهى[الإفهام٢٥٩]، وما قاله هو الظاهر، والله أعلم، وقد جزم بذلك بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين، وقال: (كما صُرِّح بهما في رواية أخرى عند المصنِّف)[هُدى٣٠٣].

قوله: (**عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا**): (عاليةً): مَنْصوبٌ منوَّن حال، ويجوز جرُّه صفة لـ(خصوم) المجرور[(٢)]، والله أعلم/. [١/٣٣٨أ]

قوله: (**يَسْتَوْضِعُ**) أي: يسأله أن يضع عنه من دَينه، أي: يُنقِصه.

قوله: (**وَيَسْتَرْفِقُهُ**) أي: يسأله الرِّفق.

قوله: (**أَيْنَ المُتَأَلِّي؟**): هو بضَمِّ الميم، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ همزة مفتوحة، ثمَّ لام مشدَّدة، أي: الحالف المُقْسِم.

٢٧٠٦ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**: حَدَّثَنَا **اللَّيْثُ**، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ **الأَعْرَجِ** قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ **عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ الأَسْلَمِيِّ** مَالٌ، قَالَ: فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، فَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفَ مَا لَهُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّم أنَّه بضَمٍّ[(٣)] الموحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّه يحيى بن عبد الله ابن بُكَير، وتَقَدَّم (**اللَّيْثُ**): أنَّه ابن سعدٍ[(٤)]، أحدُ الأعلام، وتَقَدَّم (**الأَعْرَج**): أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز.

قوله: (**عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ الأَسْلَمِيِّ**): تَقَدَّم أنَّ اسمَ (أبي حَدْرَد) سلامةُ بن عُمَير بن أبي

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٠٩).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) زيد في (ب): (الميم)، وليس بصحيح.

(٤) زيد في (ب): (الإمام).

سلامة، صحابيٌّ رضي الله عنه.

١١ - بابُ فَضلِ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالعَدْلِ بَيْنَهُمْ

قوله: (بَابُ فَضْلِ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالعَدْلِ بَيْنَهُمْ): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر الحديث المذكور في الأصل -وهو: «كلُّ سُلَامَى عليه صدقةٌ...»؛ الحديث-: (ترجم على الإصلاح بين النَّاس [والعدل]، والحديث ليس فيه إلَّا العدل، ولكن لمَّا خاطب النَّاسَ كلَّهم بالعدل بين النَّاس، وقد عُلِم أنَّ في النَّاس الحكَّام وغيرهم؛ كان عدل الحاكم إذا حكم، وعَدلُ غيرِه إذا أصلح). انتهى[المتواري٣١٨].

٢٧٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ يَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): (إسحاق) هذا: هو ابنُ منصور، وكذا هو منسوبٌ في بعض النُّسخ، وهو نسخةٌ في أصلنا(١)، وقال الجَيَّانيُّ: (قال البخاريُّ في «الجهاد» في موضعين(٢)[ح٢٨٤٠، ٢٩٨٩](٣)، وفي «تفسير النساء»[ح٤٥٩٠]، و«الأعراف»[ح٤٦٤١]، وفي «القَدَر»[ح٦٥٩٩]، و«ترك الحيل»[ح٦٩٥٧]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا عبد الرزَّاق») كذا ذكر، ولم يذكر هذا المكان فيما ذكره من الأبواب، ثمَّ قال: (إنَّه اجتمع لنا من هذا(٤) أنَّ البخاريَّ يروي عن إسحاقَ بنِ إبراهيم بن نصر السَّعديِّ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحنظليِّ، وإسحاقَ بنِ منصور الكوسج، عن عبد الرَّزَّاق...) إلى آخر كلامه[التقييد٣/٩٦٩]، والمحدَّث عنه هنا لا يخلو(٥) أن يكون واحدًا من هؤلاء الثلاثة، وقال شيخُنا: (هو ابنُ إبراهيم، كما ذكره أبو نُعَيم في «مستخرجه»، وزعم أنَّ مُحَمَّدًا روى عنه، ووقع في «مختصر البخاريِّ» للمهلَّب بن أبي صُفْرة: «إسحاق ابن منصور»[المختصر النصيح٣/١٩٦]). انتهى[التوضيح١٧/٨٥]، وفي نسخة عندي عتيقة جدًّا: (إسحاق بن منصور)،

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في (ب): (الموضعين)، وهو في الموضع الأوَّل منسوبٌ: (ابن نصر).

(٣) وهو في الموضع الأوَّل (٢٨٤٠) منسوبٌ: (إسحاق ابن نصر).

(٤) يعني: من الأماكنَ التي ذكرها الجيَّانيُّ، وتركها المصنِّف اختصارًا، روى فيها البخاريُّ عن إسحاقَ ابن نصر عن عبد الرَّزاق، ومكانًا روى فيه عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحنظليِّ عن عبد الرَّزَّاق، ومكانًا روى فيه عن إسحاقَ ابنِ منصور عن عبد الرَّزَّاق.

(٥) زيد في (ب): (إمَّا).

ولم يُعلَّم عليه علامة نسخة كما عُلِّم عليه في أصلنا، والظاهر: أنَّه إسحاق ابن نصر؛ لأنَّه هنا (عن إسحاق) غير منسوب، كما ذكرت لك، وقد أخرجه في (الجهاد) عن إسحاق ابن نصر[ح٢٨٩١]، وفي موضعِ آخَرَ منه عن إسحاق[ح٢٩٨٩]، وأخرجه مسلمٌ في (الزَّكاة) عن مُحَمَّد بن رافع[م١٠٠٩]؛ كلاهما عن عبد الرَّزَّاق به، والله أعلم.

قوله: (عَنْ(١) مَعْمَرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد.

قوله: (كُلُّ سُلَامَى): هو بضَمِّ السين، وتخفيف(٢) اللَّام(٣)، والميم بعدها مفتوحة، أي: على كلِّ عظم من عظامه ومَفصِل، وأصله: عظام الكفِّ والأكارع(٤)، قال ابن الأثير: (السُّلَامَى: جمع «سُلامِيَة»؛ وهي الأنملة من أنامل الأصابع، وقيل: واحدُه وجمعُه سواء، ويُجمَع على «سُلاميَات»؛ وهي التي بين كلِّ مَفْصِلين من أصابع الإنسان، وقيل: السُّلامى: كلُّ عظم مجوَّف من صغار العظام؛ المعنى: كلُّ عظم من عظام ابن آدم عليه صدقة، وقيل: إنَّ آخر ما يبقى فيه المخُّ من البعير إذا عجف السُّلامى والعين، قال أبو عبيد: هو عظمٌ يكون في فِرْسن البعير). انتهى.

قوله: (كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ): هو بنصب لام (كل) على الظرف(٥)، وفي أصلنا مضموم(٦) اللَّام، وفيه نظرٌ(٧)، والله أعلم.

١٢- بابٌ إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى؛ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالحُكْمِ البَيِّنِ

٢٧٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شِرَاجٍ مِنَ الحَرَّةِ كَانَا يَسْقِيَانِ بِهِ كِلَاهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ»، فَغَضِبَ

(١) هكذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).
(٢) في (ب): (وفتح).
(٣) زيد في (ب): (المخفَّفة).
(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٠١).
(٥) وهو رواية «اليونينيَّة».
(٦) في (ب): (بمضموم).
(٧) قال أبو ذرٍّ في «الناظر»: بالنصبِ ظرفٌ لِمَا قبلَه، وبالرفعِ مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه خبرٌ، والعائدُ يجوزُ حذْفُه. تنبيه: وقعَ في أصلِنا المصريِّ: «كُلُّ»؛ بضمِّ اللَّامِ، وقال والدي: «فيه نظرٌ»، وتقدَّم إعرابُه. انتهى.

الأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى يَبْلُغَ الجَدْرَ»، فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَئِذٍ حَقَّهُ لِلزُّبَيْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيٍ سَعَةٍ لَهُ وَلِلأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ اسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الحُكْمِ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللهِ؛ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآيَةَ [النساء: ٦٥].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا): تَقَدَّم الكلام عليه في (الشرب) فراجعه[ح٢٣٥٩].

قوله: (فِي شِرَاجٍ): تَقَدَّم أيضًا[ح٢٣٥٩].

قوله: (اسْقِ): يجوز الثُّلاثيُّ والرُّباعيُّ فيه، وهما لُغَتَان معروفتان.

قوله: (ثُمَّ أَرْسِلْ): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا معروفٌ.

قوله: (آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟): تَقَدَّم الكلام عليه في (الشرب)، وكذا (الجَدْر)[ح٢٣٥٩].

قوله: (فَلَمَّا أَحْفَظَ الأَنْصَارِيُّ): هو بالحاء المهملة، والظاء المعجمة المشالة، أي: أغضب، و(الأنصاريُّ): مَرْفوعٌ فاعل، و(رَسُولَ): مَنْصوبٌ مفعول، [قال الخطَّابيُّ: (يشبه أن يكون قوله: «فلمَّا أحفظَ الأنصاريُّ» من كلام الزُّهريِّ، وكان من عادته أن يصل كلامه بالحديث إذا رواه؛ لأجل ذلك(١) قال له موسى بن عُقبة: ميِّز قولك من قول رسول الله ﷺ). انتهى[أعلام الحديث٢/١١٧١](٢)، فإن صحَّ كلام موسى بن عُقبة للزُّهريِّ؛ فهو قد يدلُّ على أنَّه سمع منه، وقد تَقَدَّم أنَّ بعضهم قال: لم يسمع منه[ح٧٣١]، والله أعلم](٣).

قوله: (فِي صَرِيحِ الحُكْمِ) أي: خالصه.

١٣- بابُ الصُّلْحِ بَيْنَ الغُرَمَاءِ وَأَصْحَابِ المِيرَاثِ، وَالمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَارَجَ الشَّرِيكَانِ، فَيَأْخُذَ هَذَا عَيْنًا، وَهَذَا دَيْنًا، فَإِنْ تَوِيَ لأَحَدِهِمَا؛ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ.

---

(١) (لأجل ذلك): مثبت من مصدره.

(٢) زيد في غير (ت): (قاله شيخنا)، وهو مستدرك في (أ)، ولم أقف عليه له.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (فَإِنْ تَوِيَ): هو بفتح المثنَّاة فوق، وكسر الواو، وفتح الياء، فعلٌ ماضٍ، أي: هلك، يَتْوَى؛ بفتح الواو في المستقبل، وفيه لُغَة أخرى؛ وهي (تَوَى) بفتح أوَّله وثانيه، وبكسر الواو في المستقبل، لغةٌ معروفةٌ[1].

٢٧٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: تُوُفِّيَ أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَعَرَضْتُ عَلَى غُرَمَائِهِ أَنْ يَأْخُذُوا التَّمْرَ بِمَا عَلَيْهِ، فَأَبَوْا وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ فِيهِ وَفَاءً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِذَا جَدَدْتَهُ فَوَضَعْتَهُ فِي المِرْبَدِ؛ آذَنْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ»، فَجَاءَ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَجَلَسَ عَلَيْهِ، وَدَعَا بِالبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ غُرَمَاءَكَ، فَأَوْفِهِمْ»، فَمَا تَرَكْتُ أَحَدًا لَهُ عَلَى أَبِي دَيْنٌ إِلَّا قَضَيْتُهُ، وَفَضَلَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَسْقًا سَبْعَةٌ عَجْوَةٌ، وَسِتَّةٌ لَوْنٌ[2] أَوْ سِتَّةٌ عَجْوَةٌ وَسَبْعَةٌ لَوْنٌ، فَوَافَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ المَغْرِبَ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَضَحِكَ فَقَالَ: «ائْتِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَأَخْبِرْهُمَا»، فَقَالَا: لَقَدْ عَلِمْنَا؛ إِذْ صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا صَنَعَ أَنْ سَيَكُونُ ذَلِكَ، فَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ: صَلَاةَ العَصْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا بَكْرٍ وَلَا ضَحِكَ، وَقَالَ: وَتَرَكَ أَبِي عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسْقًا دَيْنًا، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ: صَلَاةَ الظُّهْرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[3] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم أنَّ (بَشَّارًا) بفتح الموحَّدة، وبالشين المعجمة المشدَّدة، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ الوَهَّابِ): أنَّه ابن عبد المجيد الثَّقفيُّ الحافظ مُتَرجَمًا[ح٤٥٦]، وكذا تَقَدَّم (عُبَيْدُ اللهِ): أنَّه ابنُ عمرَ بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

قوله: (تُوُفِّيَ أَبِي[4]): تَقدَّم أنَّ (أباه) عبدُ الله بن عَمرو بن حرام -بالرَّاء- الأنصاريُّ استُشهِد بأحُد، وتَقَدَّم متى كانت[5] أُحُد[ح١٢٤٤].

قوله: (وَعَلَيْهِ دَيْنٌ): تَقَدَّم أنَّ دَينه كان ثلاثين وَسْقًا[ح٢٣٦٩]، وقد تَقَدَّم أنَّ الوَسْق: ستُّون صاعًا، وقد ذكرت فيه حديثَين فيما مضى[ح١٤٠٥].

قوله: (فِي المِرْبَدِ): هو بكسر الميم، وإسكان الراء، ثمَّ موحَّدة مفتوحة، ثمَّ دال مهملة: الموضع

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٥)، «لسان العرب» مادة (توي).

(٢) في هامش الأصل: (حاشية: اللون: خيار التمر).

(٣) هكذا في النُّسختَين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٤) (أبي): سقط من (ب).

(٥) في النُّسختَين: (كان)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

[١/٣٣٨ب] الذي يُوضَع فيه التَّمر إذا جُدَّ لييبس؛ كالجرين/ للحنطة، وأصله من الإقامة واللُّزوم، ربد بالمكان؛ إذا أقام به(١).

قوله: (آذَنْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ): هو بمدٍّ همزة (آذنت) أي: أعلمت، وفي أصلنا في تائه الضمُّ والفتح، وكتب عليه (معًا).

قوله: (فَأَوْفِهِمْ): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا معروفٌ.

قوله: (وَفَضَلَ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الضاد وكسرها، وقد تَقَدَّم مُطَوَّلًا بما فيه من لُغَة ثالثةٍ مركَّبة[ح٢٣٩٦].

قوله: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَسْقًا): وفي رواية: (سَبْعَةَ عَشَرَ وَسْقًا)[ح٢٣٦٩]، يحتمل أنَّ لونين من الفاضل ثلاثةَ عشرَ، والباقي من السبعة عشر من لونٍ آخر، وفي رواية: (فسلَّم الله البيادر كلَّها)[ح٢٧٨١]، لعلَّه -والله أعلم(٢)- أنَّ جابرًا لمَّا جَدَّ التَّمرة؛ خرص عليها(٣) سبعةَ عشرَ وَسْقًا، فأوفى ما كان على أبيه من الدَّين؛ وهو ثلاثون وَسْقًا، ثمَّ إنَّه كَالَ الفاضل من بعض الألوان، فوجده سبعةَ عشرَ من لونٍ أو أكثر، فقد سَلِمَت البيادرُ كلُّها، وفي رواية: (فأوفاهم الذي لهم، وبَقِيَ مثلُ ما أعطاهم)[ح٣٥٨٠]؛ يعني: وبقي ثلاثون وَسْقًا؛ يعني: جميعَ الفاضل من جميعِ الألوان، والله أعلم كيف كان، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (إنَّهما قضيَّتان). انتهى، وهذا هو الظاهر؛ وذلك لأنَّ في قصَّة: أنَّ لأبيه غريمًا واحدًا، وفي قصَّة: أنَّهم غرماء، وما في الفاضل من الاختلاف أيضًا(٤)، والله أعلم(٥).

قوله: (وَسِتَّةٌ لَوْنٌ): اللَّوْن من التَّمر(٦): هو ما عدا العجوة والبَرْني، وقيل: هو الدَّقَل -وهو رديء التَّمر لا الدَّوْم، فإنَّ الدَّوْم لا يُزكَّى-، واللَّوْن أيضًا(٧): هو اللِّين واللِّيْنة، وأصله: لِوْنة، قال الأصمعيُّ: اللَّون واحدٌ، وجمعه: ألوان، وقال غيره: اللَّون واللِّينة: الأخلاط من التَّمر، وقال بعضهم: اللون: جمع

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١٠٧/٣).

(٢) زيد في (ب): (قوله).

(٣) في (ب): (علينا)، وهي محتملة في (أ).

(٤) وقد جمع الحافظ في «الفتح» (٦٨٧/٦-٦٨٨) بين الروايات جمعًا وافيًا، فقال: (ويجمع بالحمل على تعدُّد الغرماء، فكأنَّ أصل الدين كان منه ليهودي ثلاثون وسقًا من صنف واحد، فأوفاه، وفضل من ذلك البيدر سبعة عشر وسقًا، وكان منه لغير ذلك اليهودي أشياء أخر من أصناف أخرى، فأوفاهم، وفضل من المجموع قدر الذي أوفاه).

(٥) زيد في (ب): (كيف كان، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: إنهما قضيتان)، وهو تكرارٌ.

(٦) في (ب): (التمرة).

(٧) زيد في (ب): (جمع لونة)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(لِوَنة)(١)، وقيل: اللِّينة: اسم النَّخلة(٢).

قوله: (**أَنْ سَيَكُونُ ذَلِكَ**): (سيكونُ): مَرْفوعٌ، و(أنْ): مخفَّفة من الثَّقيلة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**فَقَالَ**(٣) **هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ**): أمَّا (هشام) فهو ابنُ عروة، وأمَّا تعليقه عن وَهْب؛ فأخرجه البخاريُّ في (الاستقراض)[ح٢٣٩٦] وفي (الصلح)(٤)، وأخرجه أبو داود بسنده عن هشامٍ نحوه[د٢٨٨٤]، وأخرجه النَّسائيُّ في (الوصايا)(٥)، وأخرجه ابنُ ماجه في (الأحكام)[ق٢٤٣٤]، وأمَّا (وَهْب) فهو ابن كيسان.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ**): هو مُحَمَّد بن إسحاق بن يَسار، الإمامُ في المغازي، (**عَنْ وَهْب**): ابن كيسان، وتعليقُ ابنِ إسحاق لم أرَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا.

١٤ - بابُ الصُّلْحِ بِالدَّيْنِ وَالعَيْنِ

٢٧١٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبٍ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ تَقَاضَى **ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ** دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي المَسْجِدِ، حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ **سِجْفَ حُجْرَتِهِ**، فَنَادَى كَعْبَ ابْنَ مَالِكٍ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، فَقَال: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ، فَقَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُمْ فَاقْضِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): الظاهر أنَّه عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفيُّ البخاريُّ المُسنَديُّ، فإن كان هو؛ فقد تَقَدَّم مُترجمًا، وتَقَدَّم لِمَ(٦) سُمِّيَ بالمسنديِّ[ح٩].

---

(١) في (ب): (اللونة).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٩)، «مطالع الأنوار» (٣/٤٦٣).

(٣) هكذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وقال).

(٤) هكذا بناء على تطريف المزِّيِّ لهذا الحديث في «تحفة الأشراف» (٢/٣٨٦)، لكنَّه يطرِّف حديثَ وَهْبٍ عن جابرٍ رضي الله عنه، لا حديث هشام عن وهب، وإنَّما أخرجه البخاريُّ في (الصلح) -يعني هنا (ح٢٧٠٩)- من طريق عبيد الله بن عمر عن وهبٍ، وعلَّقه عن هشام.

(٥) وهذا أيضًا بناء على تطريف المزِّيِّ لهذا الحديث في «تحفة الأشراف» (٢/٣٨٦)، وإنَّما أخرجه النسائيُّ في (الوصايا) (٦/٢٤٦) من طريق عبيد الله بن عمر عن وهبٍ.

(٦) في (ب): (لماذا).

قوله: (**حَدَّثَنَا عُثْمَانُ**): وفي نسخة في هامش أصلنا: (ابن عُمر)[١]، وهو عثمان بن عُمر بن فارس العبديُّ البصريُّ، عن يونسَ بنِ يزيدَ، وابنِ جُرَيج، وطائفةٍ، وعنه: أحمدُ، والرَّماديُّ، والحارثُ ابن أبي أسامة، وخلقٌ، وكان من الصَّالحين الثِّقات، مات في ربيع الأوَّل سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٤٩][٢].

قوله: (**أَخْبَرَنَا يُونُسُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ.

قوله: (**وَقَالَ اللَّيْثُ**): هذا[٣] هو ابنُ سعد الإمام[٤]، وهذا تعليقٌ، وإنَّما أتى به تقويةً لحديث عثمان ابن عُمر بن فارس؛ لأنَّه تُكلِّم فيه، وهو أنَّ يحيى بن سعيد كان لا يرضاه[٥]، فأتى بهذا التَّعليق تقويةً له، والله أعلم، وتعليقُ اللَّيث عن يونس لم أرَه في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا[٦].

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وقد تَقَدَّم الكلام على (**ابْن**[٧] **أَبِي حَدْرَدٍ**)، وتَقَدَّم في الرِّواية قبل ذلك بيسير أنَّه عبد الله بن أبي حَدْرَد[ح٢٧٠٦]، وقد تكلَّمتُ عليه، وقبل ذلك أيضًا[ح٤٥٧].

قوله: (**سِجْفَ حُجْرَتِهِ**): تَقَدَّم أنَّ (السِّجْف) بكسر السين المهملة، وإسكان الجيم، وبالفاء، وهو الستر، وقال الطبريُّ: الرَّقيق منه يكون في مقدَّم البيت، ولا يُسمَّى سِجْفًا إلَّا أن يكون مشقوق الوَسط؛ كالمصراعين، وقال الداوديُّ: هو الباب، ولعلَّه أراد به أنَّ بابه كان من مسحٍ، وإلَّا؛ فلا يُسمَّى البابُ سِجْفًا[٨][ح٤٥٧].

❁ ❁ ❁

(١) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٤٦١).
(٣) (هذا): ليس في (ب).
(٤) زيد في (ب): (أحد الأعلام).
(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٦/١٥٩).
(٦) (شيخنا): سقط من (ب)، قال الحافظ في «الفتح» (٥/٣٦٧): (وصله الذهليُّ في «الزُّهريَّات»).
(٧) (ابن): سقط من (ب).
(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥٨).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٣ - كِتَابُ الشُّرُوطِ

١ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الإِسْلَامِ، وَالأَحْكَامِ، وَالمُبَايَعَةِ

٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ؛ كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، وَخَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَكَرِهَ المُؤْمِنُونَ ذَلِكَ، وَامْتَعَضُوا مِنْهُ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ المُدَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَتِ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَاتِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِيهِنَّ: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الآيَةِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ إِلَى: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٠-١٢]، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ؛ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ بَايَعْتُكِ» كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللهِ؛ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي المُبَايَعَةِ، وَمَا بَايَعَهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ.

(كِتَابُ الشُّرُوطِ) إلى (كِتَاب الوَصَايَا).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّه يحيى بن عبد الله ابن بُكَير، نسبه إلى جدِّه، وتَقَدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد الإمام، أحدُ الأعلام، وتَقَدَّم (عُقَيل): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، ومَن يقال له: عُقَيل في «البخاريِّ» و«مسلم» بالضَّمِّ[ح٣]، وهم ثلاثة، القبيلة (عُقَيل) لها ذكرٌ في «مسلم»[م١٦٤١]، وابن خالد هذا في «البخاريِّ» و«مسلم»(١)، ويحيى بن عُقَيل له

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٤٢).

في «مسلم»[م٥٥٣]، وتَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ[١]، وتَقَدَّم (مَرْوَان): أنَّه ابنُ الحَكَم، وأنَّه تابعيٌّ ليس صحابيًّا، وتَقَدَّم الكلام عليه[ح١٨٩]، وعلى (المِسْوَر): أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، و(مَخْرَمَة): صحابيٌّ، والمِسْورُ صحابيٌّ صغيرٌ، وهنا حدَّثا عن بعض أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وتَقَدَّم أنَّ هذه الطَّريق لم أجدها في «الأطراف» للمِزِّيِّ[ح١٨٩]، وهو أنَّهما رويا هذا الحديث عن صحابةٍ مبهمين حديثَ الحديبية، إنَّما فيها حديثُهما عن رسول الله ﷺ[٢]، وكذا تَقَدَّم الكلام على (سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو)، وهو سُهَيل بن عَمرو بن عبد شمس ابن عبد وُدٍّ العامريُّ، أبو يزيد، أحدُ أشراف قريشٍ وخطبائهم، وكان أعلمَ الشَّفَة، أسره[٣] المسلمون يوم بدر، وعلى يديه انبرم صلح الحديبية، أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه، استُشهِد باليرموك سنة خمسَ عشرةَ، وقيل: بمرج الصُّفر، وقيل: تُوُفِّيَ في طاعون عمواس سنة ثمانيَ عشرةَ على أحد الأقوال في تاريخه، وهو والد أبي جَنْدَل العاصي، رضي الله عنهما[٤]/. [١/٣٣٩أ]

قوله: (وَامْتَعَضُوا): كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ: بالضاد المعجمة غير المشالة، وفي غيره: بالمعجمة المشالة، قال الجوهريُّ في (الضاد غير المشالة): (مَعِضتُ من ذلك الأمر أمْعَضُ مَعَضًا ومَعْضًا، وامْتَعَضْتُ منه؛ إذا غضبتَ، وشقَّ عليك). انتهى، ولم أرهُ فيه: (مَعَظَ) بالمشالة، قال ابن قُرْقُول: (كذا للأَصيليِّ والهمْدانيِّ[٥]، وفسَّره: كرهوا، وهو غير صحيح، ووَهَمٌ في الخطِّ والهجاء، إنَّما يصحُّ أن لو كان «امتعضوا»؛ بضاد غير مشالة، كما عند أبي ذرٍّ هنا وعُبدوس، فهذا معنى: كرهوا وأَنِفوا، وقد وقع مفسَّرًا كذلك في بعض الرِّوايات[٦]، وعند القابسيِّ أيضًا في «المغازي»: «امَّعظوا»[ح٤١٨٠]؛ بشدٍّ[٧] الميم، وظاء معجمة، وكذا لعُبدوس، وعند بعضهم: «أيغظوا»[٨] من الغيظ، وعند بعضهم عن النسفيِّ: «وأنغضوا»؛ بغين معجمة، وضاد معجمة غير مشالة، وكلُّ هذه الرِّوايات إحالاتٌ وتغييراتٌ حتَّى خرَّج عليه بعضهم: «انفضُّوا»، ولا وجه لشيء من ذلك إلَّا «امتعضوا»، وأمَّا «الإنغاض»؛ فالتَّحريك

(١) زيد في (ب): (أحد الأعلام).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٣٧٤) و(٨/٣٨٣).

(٣) في (ب): (أسروه).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٣١٥)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٦١)، «أُسْد الغابة» (٢/٣٤٦).

(٥) يعني: (امتعظوا).

(٦) لعلَّ مراده رواية حديث الباب: (فكره المؤمنون ذلك وامتعضوا).

(٧) في (ب): (بتشديد).

(٨) في مصدره: (اتَّغظوا).

والاضطراب، وعليه تُخَرَّج رواية النسفيِّ، قال الله تعالى: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١]، وانفضُّوا: تفرَّقوا). انتهى [مطالع ٤/٥٣].

وقال ابن الأثير في حديثٍ غير هذا: («وامتعض النَّاس امتعاضًا شديدًا»[١] أي: شقَّ عليهم وعَظُم، يقال: مَعِضَ من شيءٍ سمعه[٢]، وامتَعَضَ؛ إذا غضب وشقَّ عليه)[٣]، كما قدَّمته من «الصِّحاح».

قوله: (فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّ اسمَه العاصي، وبعض[٤] ترجمتِه [قبل ح ٢٧٠٠].

قوله: (وَكَانَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ): تَقَدَّم بعضُ ترجمتِها، وأنَّها أخت عثمانَ بنِ عفَّان لأمِّه، وأختُ الوليد لأبويه وعُمَارة، وأنَّها صَلَّتِ القبيلتَين، وأنَّها هاجرت إلى المدينة ماشيةً عام الحديبية، وأنَّ فيها نزلت آيةُ الامتحان، فتزوَّجها زيدُ بن حارثة، ثمَّ الزُّبير، ثمَّ عبد الرَّحمن بن عوف، فوَلدت له إبراهيمَ وحُمَيدًا، ومات عنها، فتزوَّجها عَمرو بن العاصي، فماتت بعد شهرٍ، صحَّ لها حديثٌ، أخرج لها أحمدُ في «المسند»، والبخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٥]، ولا أعرفُ اسمَها، وقد قَدَّمتُ نسب عقبة بن أبي مُعَيْط إلى عبد شمس بن عبد مناف بن قصيٍّ [ح ٢٦٩٢]، والله أعلم.

قوله: (وَهِيَ عَاتِقٌ): أي[٦]: بِكْر، وقد تَقَدَّم الكلام في (العاتق) في (العيدين) وغيره؛ فانظره إن شئت [ح ٣٢٤].

قوله: (فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ[٧] ﷺ): أهلها الذين جاؤوا في طلبها: أخواها الوليدُ وعُمَارة ابنا عقبة[٨]، وقد قيل: إنَّ الوليد في الفتح كان قد ناهز الحُلم، وقيل: كان طفلًا، وقيل: كان كبيرًا، وهو الأصحُّ، وبعثه عليه الصلاة والسلام مُصَدِّقًا على صدقات بني المُصْطَلِق[٩].

---

(١) (شديدًا): ليس في (ب).

(٢) في النسخ: (يمنعه)، والمثبت من مصدره.

(٣) «النهاية» (٤/٣٤٢) مادة (معض).

(٤) في (ب): (وتَقَدَّم بعض).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٩٦١)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٨٢)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٣٣).

(٦) في (ب): (أبي)، وهو تحريفٌ.

(٧) هكذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيَّ).

(٨) انظر «مغازي الواقدي» (٢/٦٣١).

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص٧٥١).

قوله: (أَنْ يَرْجِعَهَا): هو بفتح أوَّله؛ لأنَّ (رجع) متعدٍّ[(١)]، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [سبأ: ٣١]، وفيه لغة أخرى: أرجعَ، وقد تقدَّم[ح٦٢١].

قوله: (لمَّا أَنْزَلَ اللهُ فِيهِنَّ): (لمَّا): بتشديد الميم في أصلنا، وفي بعض النُّسخ: (لِمَا) بتخفيف الميم، وكسر اللَّام[(٢)].

قوله: (قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السند الذي قبله، روى هذا البخاريُّ كذاك عن يحيى ابن بُكَير، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، والله أعلم.

قوله: (وَمَا[(٣)] مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ) إلى آخره: اعلم أنَّ بيعة النساء أن يأخذَ عليهنَّ العهدَ والميثاقَ، فإذا أقرَرْنَ بألسنتهنَّ؛ قال: «قد بايعتُكُنَّ» كلامًا، وما مسَّت يدُه يدَ امرأة قطُّ في المبايعة، كما هنا عن عائشة رضي الله عنها، قال الإمام السُّهيليُّ في «روضه»: (وقد رُويَ: أنَّهنَّ كنَّ يأخذن بيده في البيعة من فوق ثوب، وهو قول عامرٍ الشَّعبيِّ، ذكره ابن سلَّام في «تفسيره»، والأوَّل أصحُّ، وقد ذكر أبو بكر مُحمَّد بن الحسن النَّقَّاش في صفة بيعة النِّساء وجهًا ثالثًا أورد فيه آثارًا؛ وهو أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يغمس يده في إناء، وتغمس المرأةُ يدَها فيه عند المبايعة، فيكون ذلك عقدًا للبيعة، وليس هذا بالمشهور، ولا هو عند أهل الحديث بالثَّبت، غير أنَّ ابن إسحاق قد ذكره -في زوائد يونس[(٤)]- عن أبان بن[(٥)] صالح[(٦)]). انتهى[(٧)].

٢٧١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَاشْتَرَطَ عَلَيَّ: وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

---

(١) في النسخ: (متعديًا)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) هكذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (والله ما).

(٤) يعني: يونس بن بكير أحد الرواة عن ابن إسحاق.

(٥) زيد في النسخ تبعًا لمصدره: (أبي)، والمثبت هو الصواب؛ فشيخ ابن إسحاق هو أبان بن صالح، لا أبان بن أبي صالح.

(٦) أخرجه الطبريُّ في «تاريخه» (٣/٦٢) من طريق سلمة عن ابن إسحاق عن أبان بن صالح.

(٧) انظر «الروض الأُنُف» (٢/١٨٤).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مراراً أنَّه الفضلُ بن دُكَين الحافظ، وقد [تقدَّم] ضبط (دُكَين)، وبعض ترجمة أبي نُعَيم[ح١١٢]، وكذا تَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ سعيد بن مسروق الثَّوريُّ.

قوله: (عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ): هو بكسر العين -ضبطه ابنُ قُرْقُول في «مطالعه»(١)- وبتخفيف اللَّام، معروفٌ مشهورٌ، و(جَرِير): هو ابن عبد الله البَجَليُّ، تَقَدَّم.

قوله: (وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ): (النُّصح): مَنصوبٌ في أصلنا ومجرورٌ بالقلم، فالنصب إعرابه ظاهرٌ؛ لأنَّ قبله: (وَاشْتَرَطَ عَلَيَّ)، وأمَّا الجرُّ(٢) فعلى أنَّه معطوفٌ على مجرورٍ؛ وهو قوله في الحديث المطوَّل -ويأتي قريباً-: «على(٣) إقامِ الصَّلاة، وإيتاءِ الزَّكاة، والنُّصحِ لكلِّ مسلم»[ح٢٧١٥]، وسيأتي قريباً في أصلنا: (وَالنُّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ): أنَّه بالضَّمِّ والكسر(٤)، أمَّا الجرُّ؛ فظاهر، وأمَّا الرفع؛ فعلى أنَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، والأوَّل أظهرُ وأحسنُ في المعنى.

٢٧١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّم مراراً أنَّ هذا هو ابنُ سعيدٍ القطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، وتَقَدَّم (إِسْمَاعِيل): أنَّه ابنُ أبي خالد، وتَقَدَّم (قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ): أنَّه بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وهذا معروفٌ عند أهله.

٢ - بابٌ إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ، وَلَمْ يَشْتَرِطِ الثَّمَرَةَ

٢٧١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ؛ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

قوله: (قَدْ أُبِّرَتْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقد تَقَدَّم الكلام على تأبير النَّخل، يقال: أَبَرتُ النَّخلةَ -بالتَّخفيف- وأَبَّرتُها؛ بالتَّشديد، والأوَّل أكثر، وقد تَقَدَّم ما (التَّأبير)[قبل ح٢٢٠٣].

٣ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْبُيُوعِ

٢٧١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ:

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٧٢).

(٢) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٣) (على): سقط من (ب).

(٤) الضمُّ رواية أبي ذرٍّ، والكسر رواية غيره.

ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي؛ فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لأَهْلِهَا، فَأَبَوْا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ؛ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ**): هذا هو العالمُ المشهورُ عبدُ الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيُّ، صاحب «المُوَطَّأ»، وقد سمعتُ «مُوَطَّأه» عاليًا بحلب، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (**اللَّيْثُ**): أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ، وكذا (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم[١]/. [١/٣٣٩ب]

قوله: (**أَنَّ بَرِيرَةَ**): تَقَدَّم الكلام عليها رضي الله عنها[٢]، وبعضُ ترجمتها، ولمَن كانت، وأنَّ كتابتَها كانت تسعَ أواقٍ[ح٤٥٦، ٢١٦٨]، وتَقَدَّم الكلام على رواية (خمس أواقٍ)[ح٢٥٦٠].

قوله: (**فَأَعْتِقِي**): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، و[هذا] ظاهرٌ معروفٌ.

٤ - بابٌ إِذَا اشْتَرَطَ البَائِعُ ظَهْرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى؛ جَازَ

٢٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَضَرَبَهُ، فَدَعَا لَهُ، فَسَارَ بِسَيْرٍ لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ بِأُوقِيَّةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ بِأُوقِيَّةٍ»، فَبِعْتُهُ، فَاسْتَثْنَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا؛ أَتَيْتُهُ بِالجَمَلِ، وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَى إِثْرِي، قَالَ: «مَا كُنْتُ لآخُذَ جَمَلَكَ، فَخُذْ جَمَلَكَ ذَلِكَ فَهُوَ مَالُكَ».

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَفْقَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] ظَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مُغِيرَةَ: فَبِعْتُهُ عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ المَدِينَةَ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ: وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ: شَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ: وَلَكَ ظَهْرُهُ حَتَّى تَرْجِعَ.

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَفْقَرْنَاكَ ظَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ.

---

(١) في (ب): (أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزهري).

(٢) (عنها): سقط من (أ).

وَقَالَ الأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: تَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: الاشْتِرَاطُ أَكْثَر وَأَصَحُّ عِنْدِي.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ وَابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأُوقِيَّةٍ، تَابَعَهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ جَابِرٍ: أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَهَذَا يَكُونُ أُوقِيَّةً عَلَى حِسَابِ الدِّينَارِ بِعَشَرَةٍ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ الْمُغِيرَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ.

وَقَالَ الأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ: أُوقِيَّةَ ذَهَبٍ.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: بِمِئَتَيْ دِرْهَمٍ.

وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ تَبُوكَ، أَحْسِبُهُ قَالَ: بِأَرْبَعِ أَوَاقٍ.

وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ دِينَارًا، وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ: بِأُوقِيَّةٍ أَكْثَرُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا قريبًا وبعيدًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين، وتَقَدَّم (زَكَرِيَّاءُ): أنَّه ابنُ أبي زائدة، وتَقَدَّم (عَامِرٌ): أنَّه الشَّعبيُّ عامرُ بنُ شَراحيل.

قوله: (بِوَقِيَّةٍ): وفي نسخة: (بأوقيَّة)[1]، تَقَدَّم الكلام على (الأوقيَّة) بما فيها، وعلى (الأواقيِّ)، وأنَّ (الأوقيَّة): أربعون درهمًا؛ فراجعه إن أردته[قبل ح١٤٠٤].

قوله: (عَلَى إِثْرِي): تَقَدَّم أنَّه بفتح الهمزة والثاء، وأنَّه يقال فيه: بكسر الهمزة، وإسكان الثاء، وما قاله شيخنا فيها؛ فراجعه[ح٢٧٨].

قوله: (وَقَالَ[2] شُعْبَةُ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ عَامِرٍ): (مُغيرة): هو ابن مِقْسَم الضَّبِّيُّ مولاهم، الكوفيُّ، الفقيهُ الأعمى، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (عامر): أنَّه ابن شَراحيل الشَّعبيُّ.

قوله: (أَفْقَرَنِي) أي: أعارني فَقَار ظهره، وكذا (أَفْقَرْنَاكَ).

قوله: (وَقَالَ إِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مُغِيرَةَ): (إسحاق) هذا: ذكر البخاريُّ في (كتاب فرض الخمس) حديثًا عن إسحاقَ عن جَرِير[ح٣١٢١]، وفي (سورة لقمان) حديثًا آخَرَ[3] عن إسحاقَ عن

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بلا واو.

(٣) (آخر): ليس في (ب).

جَرِير[ح٤٧٧٧]، قال الجَيَّانيُّ: (لم أجد «إسحاق» منسوبًا في هذين الموضعين لأحدٍ من شيوخنا، ولا قال أبو نصرٍ في هذا شيئًا)، قال الجَيَّانيُّ: (وقد قال البخاريُّ في «كتاب الجهاد» في «باب استئذان الرجل الإمامَ»: «حدَّثنا إسحاق [بن إبراهيم]: حدَّثنا جَرِير عن المغيرة، عن الشَّعبيِّ، عن جَابر: غزوتُ مع رسول الله ﷺ...»؛ الحديث[ح٢٩٦٧])[التقييد٩٧٧/٣]، وهذا الحديث هو سند الحديث الذي نحن فيه وبعضُه، فعلى هذا: هو إسحاق بن إبراهيم، وإذا كان إسحاق بن إبراهيم؛ فالظَّاهر أنَّه ابن راهُوْيَه، وذلك لأنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكر ابنَ راهُوْيَه فيمَن روى عن جَرِير بن عبدِ الحَميد[١]، وكذا في «التذهيب» للذهبيِّ[٢]، وهو الضَّبِّيُّ القاضي، و(مُغيرة): هو ابن مِقسم الضَّبِّيُّ، تَقَدَّم.

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ: وَلَكَ[٣] ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ**): يعني: روى عطاءٌ -هو ابنُ أبي رَباح- وغيرُه عن جَابرٍ، ولا أعرف (غيره).

قوله: (**وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ**): (أبو الزُّبير): هو مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس، أبو الزُّبير، مولى حَكِيم بن حِزَام، المكِّيُّ، يروي عن عائشةَ، وابنِ عبَّاس، وابنِ عُمرَ، حديثُه عنهم في «مسلمٍ»، وعن جابرٍ، روايتُه عنه في «مسلم» والأربعة، وقد علَّق البخاريُّ لأبي الزُّبير كما هنا، وروى له مقرونًا[٤]، وعنه: مالكٌ والسُّفيانان، حافظٌ ثقةٌ، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[الجرح٧٦/٨]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٧/٤]، وكان مُدَلِّسًا واسعَ العلم، تُوُفِّيَ سنة (١٢٨هـ)[٥]، أخرج له البخاريُّ مقرونًا وتعليقًا، وروى له مسلمٌ والأربعةُ[٦].

قوله: (**وَقَالَ الأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ**): أمَّا (الأعمش) فهو سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، تَقَدَّم، وأمَّا (سالم) فهو ابنُ أبي الجَعْد، وتعليقُه هذا أخرجه مسلمٌ[م٧١٥ (١١١) قبل(١٦٠٠)] والنَّسائيُّ[س٢٩٨/٧].

قوله: (**وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ وَابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ**): أمَّا (عُبيد الله) فهو عُبيد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تَقَدَّم، وتعليقُه هذا تَقَدَّم في (البيوع)[ح٢٠٩٧]، وأخرجه مسلمٌ[م٧١٥ (٥٧) قبل(١٤٦٧)]، و(ابنُ إسحاق): هو صاحبُ المغازي مُحَمَّدُ بن إسحاقَ بنِ يَسار، ليس من

---

(١) انظر «الكمال» (٢٠/٤).

(٢) انظر «تذهيب التهذيب» (١٣٢/٢).

(٣) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (لك) بلا واو.

(٤) انظر الكلام عن رواية أبي الزبير عن جابر قبل الحديث (٢٠٠٠).

(٥) في النسخ: (١٢٧)، والمثبت من ترجمته في الحديث (١٣٢٠)، وهو الموافق لما في مصادر ترجمته.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٢/٢٦)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

شرط الكتاب، وأمَّا (وَهْب) فهو ابن كيسان، أبو نعيم الأسَديُّ، مولى ابن الزُّبير.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ جَابِرٍ**): (ابن جُرَيج): هو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُرَيج، و(عطاء): هو ابن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، و(غيره): لا أعرفه.

قوله: (**وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمن المُغِيرَةُ**): تَقَدَّم أنَّه ابنُ مِقسم، وتَقَدَّم أنَّ (**الشَّعْبِيَّ**): عامرُ بن شَراحيل.

قوله: (**وَابْنُ المُنْكَدِرِ**): هو مَرْفوعٌ معطوفٌ على (المغيرة) المرفوع؛ لأنَّه فاعل، و(**أَبُو الزُّبَيْر**) أيضًا: مَرْفوعٌ، ورفعُه ظاهرٌ؛ لأنَّه بالواو، وقد تَقَدَّم أعلاه بعضُ ترجمة أبي الزُّبير مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس.

قوله: (**وَقَالَ الأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ**): تَقَدَّم أنَّ (الأعمش): هو سليمان بن مِهران، وأنَّ (سالمًا)(١): ابنُ أبي الجَعْد.

قوله: (**أُوقِيَّة ذَهَبٍ**): تَقَدَّم أنَّه بتشديد الياء(٢)، وأنَّ فيها لغةً أخرى: وَقِيَّة(٣)[قبل ح١٤٠٤].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَالِمٍ**): (أبو إسحاق): هو الهمْدانيُّ، عَمرُو بن عبد الله، أحدُ الأعلام، و(سالم): تَقَدَّم أنَّه ابنُ أبي الجَعْد.

قوله: (**وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ**): هو الفرَّاء الدَّبَّاغ المدنيُّ، عن نافعِ بنِ جبير وإبراهيمَ بنِ عبد الله ابن حُنين، وعنه: القطَّانُ والقعنبيُّ، وكان ثقةً من العُبَّاد، أخرج له مسلمٌ والأربعة، وعلَّق عنه البخاريُّ كما ترى، قال الشَّافعيُّ: (ثقةٌ حافظٌ)، وقال ابنُ مَعِين: (صالح الحديث)[الدوري٣/١٩٥]، وقال أبو حاتم: (ثقةٌ)[الجرح٣/٤٢٣]، تُوُفِّيَ قبل السِّتين ومئة(٤).

قوله: (**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ**): القرشيُّ بالولاء، المدنيُّ، روى عن أبي هريرة، وابنِ عُمرَ، وجابرٍ، وعن عطاءِ بنِ يَسار، وأبي صالحٍ السَّمَّان، وعنه: أبو حَازم بن دِينار، وبُكَير ابن الأشجِّ، وسُهَيلُ بن أبي صالح، وابنُ عَجلان، ويحيى بنُ أبي كَثِير، وآخرون، وثَّقه أبو حاتم(٥) وجماعةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه(٦)/. [١/٣٤٠أ]

(١) زيد في النسختين: (أنَّه)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٤٣٩)، «تذهيب التهذيب» (٣/١٦٩).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٣٣٣).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٦٣).

قوله: (**اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ تَبُوكَ**): تَقَدَّم أنَّ أهلَ السِّيَر ذكروا بيع الجمل بذات الرِّقاع، كذا ذكره ابن إسحاق في ذات الرِّقاع[١]، وتَقَدَّم ما في «مسلم» في (البيع)[٢]، وتَقَدَّم ما في هذا «الصحيح» قُبَيل (فرض الخمس)، وأنَّه لمَّا قدم صِرَارًا[ح٣٠٨٩]، وصِرَار على ثلاثةِ أميال من المدينة جهة العراق، وقد تَقَدَّم ما في ذلك والاختلاف فيه غيرَ هذه المرَّة[ح٢٠٩٧، ٢٣٨٥].

فائدةٌ: سأذكر في بيع الجمل لطيفةً من عند السُّهيليِّ إن شاء الله تعالى وقدَّره[٣].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ**): (أبو نضرة): هو بالضاد المعجمة، واسمه المنذر بن مالك ابن قطعة العبديُّ، عن عليٍّ مرسلًا، وعنِ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي سعيدٍ، وجابرٍ، وعنه: قَتادةُ، وعَوفٌ، وابنُ أبي عَرُوبة، وكان فصيحًا مُفوَّهًا ثقةً يُخطِئ، مات سنة (١٠٨هـ)، علَّق له البخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤].

قوله: (**وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ: بِوَقِيَّةٍ**[٥] **أَكْثَرُ**[٦]): تَقَدَّم أنَّ (الشَّعبيَّ): عامرُ بن شَراحيل، وتَقَدَّم أنَّه بفتح الشين المعجمة، وهذا معروفٌ.

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٢٨).

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٧١٥/١١١) بعد الحديث (١٥٩٩).

(٣) لم يذكرها فيما سيأتي، وسيشير إليها في الحديث: (٢٩٦٧) أيضًا، وقد قال السهيليُّ في «الروض الأُنُف» (٣/٢٥٥): (ومن لطيف العلم في حديث جابر بعد أن تعلمَ قطعًا أنَّ النبيَّ لم يكن يفعل شيئًا عبثًا، بل كانت أفعاله مقرونة بالحكمة ومؤيَّدة بالعصمة، فاشتراؤه الجمل من جابر ثم أعطاه الثمن وزاده عليه زيادة، ثم ردَّ الجمل عليه، وقد كان يمكن أن يعطيه ذلك العطاء دون مساومةٍ في الجمل، ولا اشتراء، ولا شرط، ولا توصيل، فالحكمة في ذلك بديعة جدًّا فلتنظر بعين الاعتبار، وذلك أنَّه سأله: «هل تزوجت؟»، ثم قال له: «هلَّا بكرًا؟»، فذكر له مقتل أبيه وما خلف من البنات، وقد كان ﷺ قد أخبر جابرًا بأن الله قد أحيا أباه وردَّ عليه روحه، وقال: ما تشتهي فأزيدك؟ فأكد ﷺ هذا الخبر بمثل ما يشبهه؛ فاشترى منه الجمل -وهو مطيته- كما اشترى الله تعالى من أبيه ومن الشهداء أنفسهم بثمنٍ هو الجنة، ونفس الإنسان مطيَّته، كما قال عمر بن عبد العزيز ﷺ: إن نفسي مطيَّتي، ثم زادهم زيادة فقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ثم رد عليهم أنفسهم التي اشترى منهم فقال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، فأشار ﷺ باشترائه الجمل من جابر وإعطائه الثمن وزيادته على الثمن، ثم رد الجمل المشترى عليه؛ أشار بذلك كله إلى تأكيد الخبر الذي أخبر به عن فعل الله تعالى بأبيه، فتشاكل الفعل مع الخبر كما تراه، وحاش لأفعاله أن تخلو من حكمة، بل هي كلها ناظرة إلى القرآن ومنتزعة منه).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٤/١٨١) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٠٨)، «الكاشف» (٣/١٥٧).

(٥) هكذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (بأوقيَّة)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) (بوقية أكثر): ليس في (ب).

٥ - بابُ الشُّرُوطِ فِي المُعَامَلَةِ

٢٧١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخبرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتِ الأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلَ، قَالَ: «لَا»، فَقَالَ: تَكْفُونَا المَؤُونَةَ وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وتَقَدَّم (أَبُو الزِّنَادِ): أنَّه عبدُ الله بن ذَكْوان، و(الأَعْرَجِ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (اقْسِمْ بَيْنَنَا): هو بهمزة وصل، ثلاثيٌّ، فإن ابتدأت بها؛ كسرتها، وهذا معروفٌ.

قوله: (وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا): يعني: مِن المهاجرين، وهذا معروفٌ أيضًا.

قوله: (وَنُشْرِكُكُمْ): تَقَدَّم أنَّه ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ.

٦ - بابُ الشُّرُوطِ فِي المَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ

وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ مَقَاطِعَ الحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ، وَلَكَ مَا شَرَطْتَ.

وَقَالَ المِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ، فَأَحْسَنَ قَالَ: «حَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي».

قوله: (وَقَالَ عُمَرُ): هو عُمر بن الخطَّاب، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَقَالَ المِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ): هو المِسْوَر بن مَخْرَمة، وتَقَدَّم أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، وأنَّه عليه الصلاة والسلام تُوُفِّيَ وللمِسْوَر ثماني سنين.

قوله: (وَذَكَرَ[1] صِهْرًا لَهُ): تَقَدَّم أنَّ هذا الصهرَ هو أبو العاصي بن الرَّبيع، وقد تَقَدَّم الخلاف في اسمه رضي الله عنه [ح٥١٦].

٢٧٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ».

قوله: (عَنْ[2] يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ): هو بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، وهذا معروفٌ عند أهله.

---

(١) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ذكر) بلا واو.

(٢) هكذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

قوله: (عَنْ أَبِي الخَيْرِ): تَقَدَّم أنَّه مَرثَدُ بن عبد الله اليَزَنيُّ.

٧- بابُ الشُّرُوطِ فِي المُزَارَعَةِ

٢٧٢٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نُكْرِي الأَرْضَ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ، فَنُهِينَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ نُنْهَ عَنِ الوَرِقِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ المشهور، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٨].

قوله: (سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيَّ): هو حنظلة بن قيس بن عَمرو الزُّرَقيُّ؛ بضَمِّ الزَّاي، وفتح الراء المخفَّفة، ثمَّ قاف، ثمَّ ياء النِّسبة إلى بني[1] زُرَيق[2]، روى عن أبي اليسر الأنصاريِّ، وعثمانَ، ورافعِ بنِ خَدِيج، وجماعةٍ، وعنه: الزُّهريُّ، وربيعةُ، ويحيى بنُ سعيدٍ، وآخرون، حُكِيَ عن الزُّهريِّ قال: ما رأيتُ أحدًا من الأنصار أحزمَ ولا أجودَ رأيًا من حنظلة بن قيس، كأنَّه رجلٌ [من] قريش، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[3].

قوله: (حَقْلًا): تَقَدَّم[ح٢٣٣٢].

قوله: (وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ): تَقَدَّم الكلام عليها[ح١٨٩٥].

قوله: (وَلَمْ نُنْهَ): هو بنونين؛ الأولى مضمومة، والثانية ساكنة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (عَنِ الوَرِقِ): تَقَدَّم ما فيه من اللُّغات الأربع[قبل ح١٤٤٧].

٨- بابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

٢٧٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ، وَلَا تَسْأَلِ المَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَكْفِئَ إِنَاءَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ): هو بضَمِّ الزَّاي، وفتح الراء، وكذا تَقَدَّم (مَعْمَرٌ): أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وتَقَدَّم (سَعِيد): أنَّه سعيدُ بنُ المسيَّب، وأنَّ ياءَه بالفتح والكسر.

---

(١) في (ب): (ابن).

(٢) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٣/١٤٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٥٣)، «تذهيب التهذيب» (٣/٥٦).

تنبيهٌ: جماعة كلٌّ منهم اسمه (سعيد) ويروي عن أبي هريرة في الكتب السِّتَّة أو بعضها: سعيد ابن الحارث بن أبي سعيد بن المعلَّى، وسعيد بن أبي الحسن البصريُّ، وسعيد بن حيَّان والد أبي حيَّان التَّيميُّ، وسعيد بن أبي سعيد المَقْبُريُّ، وسعيد بن سمعان المدنيُّ مولى الزُّرَقيِّين، وسعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي القرشيُّ، وسعيد ابن مرجانة المدنيُّ، وسعيد بن ميناء، وسعيد بن أبي هند، وسعيد بن يَسار أبو الحُباب، وسعيد أبو عثمان التَّبَّان مولى المغيرة بن شعبة، وسعيد بن المسيَّب المخزوميُّ(١).

وليس يروي الزُّهريُّ عن أحدٍ منهم عن أبي هريرة إلَّا عنِ ابنِ المسيَّب عنه.

قوله: (**لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ**): كذا في أصلنا بالرَّفع، وهو خبرٌ، ومعناه النَّهي، وقد تَقَدَّم الكلام عليه[ح٢١٤٠، ح٢١٥٠]، وكذا تَقَدَّم الكلام على (**النَّجْش**)[قبل ح٢١٤٣].

قوله: (**وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ**): هو معنى «لا يبيعنَّ على بيع أخيه»[ح٢١٤٠].

[قوله: (**عَلَى خِطْبَةِ**(٢)): هي بالكسر لا غير](٣).

قوله: (**وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا**) أي: ضَرَّتها.

قوله: (**لِتَسْتَكْفِئَ**): هو مهموز الآخر، وهو (استفعال)، من كفأتُ الإناء؛ إذا كببتَه.

٩ - بابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الحُدُودِ

٢٧٢٤ - ٢٧٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: **إِنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ** أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ؛ **أَنْشُدُكَ اللهَ إِلَّا** قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللهِ، فَقَالَ الخَصْمُ الآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ؛ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَائْذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُلْ»، قَالَ: ابْنِي **كَانَ عَسِيفًا** عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، **وَإِنِّي أُخْبِرْتُ** أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ **وَوَلِيدَةٍ**، فَسَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا عَلَى ابْنِي مِئَةُ جَلْدَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ **لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا** بِكِتَابِ اللهِ، الوَلِيدَةُ وَالغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، اغْدُ يَا **أُنَيْسُ** إِلَى امْرَأَةِ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا»، قَالَ: **فَغَدَا** عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَتْ.

---

(١) تقدَّم هذا التنبيه في الحديث (١٣١٨).

(٢) هكذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (خِطْبَته).

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله لاحقًا: (أي: ضرتها).

قوله: (**حَدَّثَنَا لَيْثٌ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه اللَّيثُ بنُ سعد، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (**إِنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ**): تَقَدَّم أنَّ هذا الرَّجل لا أعرفه، ولا امرأته، ولا الرَّجل الآخر والد الزَّاني، ولا الزَّاني[قبل ح٢٦٤٨]، وتَقَدَّم أنَّ (الأعراب): سكَّان البوادي وإن كانوا من العجم[ح٢٦٩٥].

قوله: (**أَنْشُدُكَ اللهَ**): تَقَدَّم[ح٦٣]، وكذا (**إِلَّا**): أنَّه بكسر همزه(١)، وتشديد اللَّام.

قوله: (**كَانَ عَسِيفًا**): تَقَدَّم ضبطًا، وأنَّه الأجير، من تفسير مالك[ح٢٦٩٥].

قوله: (**وَإِنِّي أُخْبِرْتُ**): هو بكسر همزة (إنِّي)، معطوفٌ على ما قبله، وكذا تَقَدَّم (**الوَلِيدَة**) ماهي[ح٢٥٩٢]، وكذا تَقَدَّم أسماء الذين كانوا يُفتُون على عهده ﷺ[ح٢٦٩٥]/. [١/٣٤٠ب]

قوله: (**لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ**): تَقَدَّم الكلام عليه قبل هذا بأوراقٍ خمسٍ(٢)، وكذا تَقَدَّم الكلام على (**أُنَيْس**)، وهو الأسلميُّ، وما قيل: إنَّه غيره[ح٢٦٩٥].

١٠- بابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ المُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ

قوله: (**عَلَى أَنْ يُعْتَقَ**): هو بضمِّ أوَّله، وفتح ثالثه، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٧٢٦- حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ المَكِّيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ؛ اشْتَرِينِي فَإِنَّ أَهْلِي يَبِيعُونِي، فَأَعْتِقِينِي، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي، قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَغَهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ؟ فَقَالَ: اشْتَرِيهَا، فَأَعْتِقِيهَا، وَلْيَشْتَرِطُوا مَا شَاؤُوا»، قَالَ: فَاشْتَرَتها فَأَعْتَقَتْها، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَإِنِ اشْتَرَطُوا مِئَةَ شَرْطٍ».

قوله: (**دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ**): تَقَدَّم الكلامُ عليها، وكذا على أهلها مَن هم[ح٤٥٦، ٢١٦٨].

قوله: (**فِيكِ**): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث.

١١- بابُ الشُّرُوطِ فِي الطَّلَاقِ

وَقَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ وَالحَسَنُ وَعَطَاءٌ: إِنْ بَدَأَ بِالطَّلَاقِ أَوْ أَخَّرَ فَهُوَ أَحَقُّ بِشَرْطِهِ.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سعيدُ بن المسيَّب، وتَقَدَّم أنَّ ياء (المسيَّب) بالفتح

---

(١) في (ب): (الهمزة).

(٢) (بأوراق خمس): ليس في (ب).

والكسر، بخلاف غيره ممَّن اسمه (المسيَّب)، فإنَّه بالفتح ليس إلَّا[ح٢٦].

قوله: (وَالحَسَنُ): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العَلَمُ[١] المشهورُ.

قوله: (وَعَطَاءٌ): هو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة.

قوله: (إِنْ بَدَأَ): هو بهمزةٍ في آخره؛ من الابتداء[٢].

٢٧٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ التَّلَقِّي، وَأَنْ يَبْتَاعَ[٣] المُهَاجِرُ لِلأَعْرَابِيِّ، وَأَنْ تَشْتَرِطَ المَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَأَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ، وَعَنِ التَّصْرِيَةِ.

تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ.

وَقَالَ غُنْدَرٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: نُهِيَ، وَقَالَ آدَمُ: نُهِينَا، وَقَالَ النَّضْرُ وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: نَهَى.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): هو بالحاء المهملة، وبالزَّاي، واسمه سَلْمان، مولى عَزَّةَ الأشجعيَّةِ، كوفيٌّ نبيلٌ، عن أبي هريرة وجالسه خمسَ سنين، والحسنِ، والحُسينِ، وسعيدِ بن العاصي، وابنِ عُمرَ، وابنِ الزُّبير، ومولاتِه عَزَّةَ، وغيرِهم، وعنه: عَدِيُّ بن ثابت، وفُضَيلُ بن غَزْوان، ومُحَمَّدُ بن جُحَادة، ونُعَيمُ بنُ أبي هند، وسيَّارٌ، وخلقٌ، وثَّقه أحمدُ[٤] وابنُ مَعِين[٥]، تُوُفِّيَ في خلافة عُمرَ بنِ عبد العزيز، ووُلِّيَ عمرُ رحمة الله عليه لعشرٍ خلون من صفر سنة تسع وتسعين، وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر؛ نحو خلافة الصِّدِّيق[٦]، أخرج لأبي حَازمٍ هذا الجماعةُ[٧].

قوله: (عَنِ التَّلَقِّي) أي: تلقِّي الرُّكبان.

قوله: (وَأَنْ يَبْتَاعَ المُهَاجِرُ لِلأَعْرَابِيِّ): هو مثل قوله: (أن يبيعَ حاضرٌ لبادٍ)، وقد تَقَدَّم تفسيره[ح٢١٤٠].

---

(١) في (ب): (العالم).

(٢) رواية «اليونينيَّة»: (بدَا) بغير همز، قال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٤/٤٤٠): (بغير همزة في «الفرع» و«أصله»، وفي غيرها بإثباته).

(٣) في هامش الأصل: (قال شيخنا: هو معنى قوله وأن يبيع حاضر لباد).

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/٥٥٠).

(٥) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/١٩٢).

(٦) انظر «تاريخ الخلفاء» (ص٢٧٠).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٥٩)، «تذهيب التهذيب» (٤/١٠٢).

قوله: (طَلَاقَ أُخْتِهَا) أي: ضَرَّتها، وقد تَقدَّم[ح٢١٤٠]، وكذا تَقدَّم الكلام على[(١)] (النَّجْش)[قبل ح٢١٤٣]، وكذا (التَّصْرِيَة)[ح٢١٤٨].

قوله: (تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ): الضمير في (تابعه) يعود على مُحَمَّدِ بنِ عَرْعَرَةَ شيخِ البُخاريِّ، و(مُعاذ) هذا: هو ابن مُعاذ بن نصر، أبو المثنَّى التَّميميُّ العنبريُّ البصريُّ الحافظ، قاضي البصرة، عن سليمانَ التَّيميِّ، وحُمَيدٍ، وبَهْزِ بنِ حَكِيم، وشعبةَ، وطبقتِهم، وعنه: ابناه: عبيدُ الله والمثنَّى، وأحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ المَدينيِّ، وابنُ مَعِين، وعَمرٌو الفلَّاس، وخلقٌ، قال أحمدُ: (هو قُرَّةُ عينٍ في الحديث)، وقال: (إليه المنتهى في التَّثبت بالبصرة، وما رأيتُ أعقلَ منه)، وقال ابنُ مَعِين وأبو حاتم: (ثقةٌ)، تُوُفِّيَ في ربيع الآخر سنة (١٩٦هـ)، أخرج له الجماعة[(٢)].

ومتابعة مُعاذٍ أخرجها مسلمٌ في (البيوع) عن عُبَيد الله بن مُعاذ، عن أبيه، عن شعبة به[م(١٥١٥)(١٢)].

وأمَّا (عبد الصَّمد) فهو ابنُ عبد الوارث التَّنُّوريُّ، أبو سهل، حافظٌ حُجَّةٌ، عن هشامٍ الدَّستوائيِّ وشعبةَ، وعنه: ابنُه عبدُ الوارث وعبدُ بنُ حُمَيد، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له الجماعة، وقد تَقدَّم[ح١٧٣].

ومتابعة عبد الصَّمد أخرجها مسلمٌ في (البيوع) عن عبد الوارث بن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن شعبة به[م(١٥١٥)(١٢)].

قوله: (وَقَالَ غُنْدُرٌ): تَقدَّم ضبطه، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، والكلام عليه[ح٨٧]، وقول غُنْدُر في «مسلم»[م(١٥١٥)(١٢)].

وأمَّا (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) فالظاهر أنَّه ابنُ مَهْديٍّ، أحدُ الأعلام، مشهورٌ، وقوله لم أرَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا.

قوله: (نُهِيَ): هو بضَمِّ النون، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (وَقَالَ آدَمُ): هو ابنُ أبي إياس، رحَّال، نشأ ببغداد، ورحل إلى مِصر، والشَّام[(٣)]، والحجاز، وغيرِها، روى عنِ ابنِ أبي ذئبٍ، وشعبةَ، وحَرِيز بن عثمان، وخلقٍ[(٤)]، وعنه: البخاريُّ، والدارميُّ، وأبو

---

(١) (على): سقط من (ب).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/١٣٣)، «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص٢١٤)، «الجرح والتعديل» (٨/٢٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢).

(٣) في (ب): (إلى الشَّام، ومصر).

(٤) زيد في (ب): (كثير).

حاتم، وخلقٌ كثير(١)، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح١٠١].

وقد تَقَدَّم أنَّه إذا قال البخاريُّ: (قال فلانٌ) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ النَّضْرُ): هو بالضاد المعجمة، وقد تَقَدَّم أنَّه لا يأتي بالألف واللَّام إلَّا الذي بالمعجمة، وذاك يأتي (نصر) بغيرهما[ح١٥٢]، وهذا هو ابنُ شُمَيل، مشهورٌ، وقد تقدَّم، وقول النَّضر لم أرَه في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٢).

قوله: (وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ): قولُ حجَّاج بن مِنهال هذا لم أرَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٣).

قوله: (نَهَى): هو(٤) بفتح النون والهاء.

١٢- بابُ الشُّرُوطِ مَعَ النَّاسِ بِالقَوْلِ

٢٧٢٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى ابْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ -يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَغَيْرُهُمَا قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ- قَالَ: إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مُوسَى رَسُولُ اللهِ» فَذَكَرَ الحَدِيثَ، ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧] كَانَتِ الأُولَى نِسْيَانًا، وَالوُسْطَى شَرْطًا، وَالثَّالِثَةُ عَمْدًا ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣]، ﴿لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ [الكهف: ٧٤] فَانْطَلَقَا فَوَجَدَا ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧٧]، قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩].

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، تَقَدَّم مرارًا ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٨٨٥]، وكذا تَقَدَّم (ابْنِ جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، أحدُ الأعلام.

قوله: (وَغَيْرُهُمَا قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ): (غيرُهما): بالرَّفع.

قوله: (﴿لَقِيَا غُلَامًا﴾ [الكهف: ٧٤]): تَقَدَّم الاختلاف فيه هل هو جيسور، أو حيسور، أو حَلْبَتُور،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠١/٢).

(٢) أخرجه إسحاقُ ابن راهُويَه في «مسنده» (٢٢٦)، وانظر «تغليق التعليق» (٤١١/٣).

(٣) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣١٧/٥)، وانظر «تغليق التعليق» (٤١١/٣).

(٤) في (ب): (هي).

أو حَنْبَتُور(١)، ويقال: خرَّبُوذ[ح٢١٢٢].

قوله: (﴿جِدَارًا﴾ [الكهف: ٧٧]): تَقَدَّم ما طول هذا الجدار وعرضه وسمكه[ح١٢٢].

قوله: (قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]): هذه قراءةٌ شاذَّةٌ، وقد عزاها هنا -كما ترى- لابن عبَّاس(٢)، والقراءة الشَّاذَّة لم تثبت قرآنًا، ولا لها حكم خبر الآحاد في الاحتجاج بها؛ لأنَّ صاحبها لم يوردها خبرًا(٣)، وتَقَدَّم(٤) أنَّ اسم المَلِك -كما يجيء في «البخاريِّ»[ح٤٧٢٦]- هُدَدُ ابنُ بُدَد، وقيل في اسمه غير ذلك ممَّا يأتي، وقد لخَّصته هنا، الجُلَنْدَى، أو مَنُولة بن الجُلَنْدَى بن سعيد الأزديُّ، أو فلع بن سارق بن ظالم بن عمرو بن شهاب، ويقال: هُدَد بن العمال، والله أعلم.

١٣- بابُ الشُّرُوطِ فِي الوَلَاءِ

٢٧٢٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي، فَقَالَتْ: إِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي؛ فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكِ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا أَنْ لَا(٥) يَكُونَ الوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ الإمامِ مالكِ(٦) ابن أنس.

قوله: (جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ): تَقَدَّم الكلام عليها، وعلى أهلها[ح٤٥٦، ٢١٦٨]، وعلى قولها: (عَلَى تِسْعِ

---

(١) (أو حنبتور): ليس في (ب).

(٢) انظر «المحرَّر الوجيز» (٣٧٨/٩)، «البحر المحيط» (٢١٣/٧).

(٣) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٣٨٣/١-٣٨٤).

(٤) لم يتقدَّم.

(٥) في هامش الأصل: (لعلَّه: إلا أن، وكذا هو في النسخ).

(٦) في (ب): (ابن أخت مالك الإمام).

أَوَاقٍ)، وما تَقَدَّم من (خمس أواقٍ) فيما مضى[ح٢٥٦٠]، وتَقَدَّم الكلام/ على (الأوقيَّة)[قبل ح١٤٠٤]، وكذا على [٣٤١/١أ] قولها: (ذَلِكِ): أنَّه بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث، وكذا على قوله: (وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ)[ح٢١٥٥].

١٤ - بابٌ إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمُزَارَعَةِ: «إِذَا شِئْتُ؛ أَخْرَجْتُكَ»

قوله: (بَابٌ: إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمُزَارَعَةِ: إِذَا شِئْتُ؛ أَخْرَجْتُكَ): سرد ابن المُنَيِّر حديثَ الباب بلا إسناد، ثمَّ قال: (إن قيل: التَّرجمة على جواز اشتراط الخيار من المالك إلى غير أمدٍ، والحديثُ لا ينزل على ذلك. قلنا: الصحيح: أنَّ الخيار لا بدَّ مِن تقييده بمدَّة يجوز لمثلها الخيار، وإن أُطلِق؛ نزل كلُّ عقدٍ على ما يليق به من المدَّة التي في مثلها يقع الخيار، والحديث غير متناول للترجمة؛ لاحتمال أن يريد: نقرُّكم فيها ما لم يشأ الله تعالى إجلاءَكم منها؛ لأنَّ المقدور كائنٌ، ولا ينافي وجودُه استرسالَ الأحكام الشَّرعيَّة، وقد تنفسخ العقودُ اللَّازمة بأسبابٍ طارئةٍ، وقد لا تنفسخ ولكن تمتنع مباشرة أحد المتعاقدين لاستيفاء(١) المنفعة، كما لو ظهر فسادُ العامل في المساقاة وخيانتُه(٢) فإنَّ مذهبَ مالكٍ إخراجُه، وكذلك مستأجر الدار إذا أَفسَدَ(٣)، فهذا -والله أعلم- مرادُ الحديث، أي: يستقرُّون فيها ما لم يجاهروا بفساد، فإذا شاء الله إجلاءَكم منها؛ تعاطيتم السبب المقتضي للإخراج، فأُخرِجتم، وكذلك وقع، صدق الله ورسوله، وليس في الحديث أنَّه ساقاهم مدَّة معيَّنة؛ إمَّا لأنَّهم كانوا عبيدًا للمسلمين(٤)، ومعاملةُ السيِّد لعبده لا يُشترَط فيها ما يُشترَط في الأجنبيِّ؛ لأنَّ العبدَ مالُ السيِّد، وله على ماله سلطنة الانتزاع، فكان الجميعُ مالَه، وإمَّا لأنَّ المدَّة لم تُنقَل مع تحرُّرها حينئذٍ، والله أعلم) انتهى[المتواري٣١٩].

٢٧٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مَرَّارُ بْنُ حَمُّويَهْ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَبُو غَسَّانَ الْكِنَانِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ؛ قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ»، وَإِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ، فَعُدِيَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَفُدِعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُوُّنَا وَتُهَمَتُنَا، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ؛ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحُقَيْقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقَرَّنَا مُحَمَّدٌ وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا؟! فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتَ

---

(١) في (ب): (لاستبقاء).

(٢) في (ب): (وجنايته).

(٣) في النسخ: (فسد)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب): (كانوا للمسلمين عبيدًا).

أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ قَلُوصُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ؟!» فَقَالَ: كَانَتْ هَذِهِ هُزَيْلَةً مِنْ أَبِي القَاسِمِ، فَقَالَ كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللهِ، فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ مَالًا وَإِبِلًا وَعُرُوضًا، مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ -أَحْسِبُهُ- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، اخْتَصَرَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مَرَّارُ بْنُ حَمُّويَه): قال الدِّمياطيُّ: (أبو أحمد هذا: قيل: مَرَّار بن حمُّويه ابن منصور الهمَذانيُّ، وقيل: مُحَمَّد بن يوسف البِيْكَنْديُّ، وقد أكثر البخاريُّ الروايةَ عنه، وقيل: مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب بن حَبِيب العبديُّ النَّيسابوريُّ، ويكنى أبا أحمد). انتهى.

ظاهر هذا الكلام من الدِّمياطيِّ: أنَّه ليس في أصله: (مَرَّار بن حمُّويه)، وإنَّما فيه: (أبو أحمد) فقط، وكذا رأيتُه بالكنية فقط في نسخةٍ عتيقة، وكذا كلام المِزِّيِّ في «الأطراف»، كما سأذكره قريبًا في آخر الكلام، وكذا كلام الجَيَّانيِّ، واسمُه ونسبُه نسخةٌ في أصلنا، وهي داخل الكتاب ليست في الهامش.

قال الجَيَّانيُّ: (قال أبو عبد الله الحاكم: أهل بُخارى يزعُمون أنَّ أبا أحمد هذا مُحَمَّدُ بن يوسف البِيْكَنْديُّ[1]، وأمَّا ابنُ السَّكن؛ في روايته: «مَرَّار بن حمُّويه»، وكذا سمَّاه أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ، وقال أبو ذرٍّ[2]: اختُلِف في «أبي أحمد» هذا؛ فقال بعضهم: المَرَّار بن حمُّويه؛ لأنَّه وُجِد له هذا الحديثُ، ويكنى أبا أحمد، وقال أبو عبد الله الحاكم أيضًا: حدَّثونا بهذا الحديث عن موسى بن هارون: حدَّثنا أبو أحمد المَرَّار بن حمُّويه[1]، وعن الحاكم: قرأتُ هذا الحديثَ بخطِّ[3] شيخِنا أبي عمرٍو المستملي عن أبي أحمد مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب بن حَبِيب العبديِّ الفرَّاء النَّيسابوريِّ[1]، وحكى الكَلَاباذيُّ هذه الأقوال الثلاثة[4]) فذكرها. انتهى ملخَّصًا[التقييد ٣/١٠٦٥].

وهذا معنى كلام الدِّمياطيِّ، وإنَّما أردتُ أن أذكرَ سَلَفَ الدِّمياطيِّ، وكذا ذكر الحافظُ جمالُ الدين المِزِّيُّ شيخُ شيوخِنا الأقوالَ الثلاثةَ في (أبي أحمد) هذا، وصدَّر بالمَرَّار بن حمُّويه[5]، وكذا

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢٣٥).

(٢) في (ب): (مُحَمَّد).

(٣) في النسخ: (على)، والمثبت من مصدره.

(٤) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٨٣٠).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٣).

الذهبيُّ[(١)]، والله أعلم، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه» في هذا الحديث ما لفظه: (ذكر أبو مسعود وغيرُ واحدٍ أنَّ «أبا أحمد» هو المَرَّار بن حمُّويه الهمَذانيُّ، قال خلف: لم يخرِّج عن أبي أحمدَ غيره، رواه موسى ابن هارون الحافظ، عن المَرَّار بن حمُّويه، عن مُحَمَّد بن يحيى الكِنانيِّ)[تحفة ٦٨/٨]. انتهى.

وقال شيخُنا: (واختُلِف فيه -أي: في أبي أحمد- على **ثلاثة أقوالٍ**: المَرَّار بن حمُّويه، كذا ذكره البيهقيُّ في «دلائله»[٣٣٤/٤]، وأبو مسعود، وأبو نعيم الأصبهانيُّ، وابنُ السَّكَن، وأبو ذرٍّ الهرويُّ، **ثانيها**: مُحَمَّد بن يوسف البِيْكَنْديُّ، قال الحاكم: أهل بُخارى يزعمون أنَّ أبا أحمد هذا هو مُحَمَّد بن يوسف البِيْكَنْديُّ، قال أبو عبد الله: وقد حدَّثونا بهذا الحديث عن مُوسى[(٢)] بن هارون: حدَّثنا أبو أحمد مَرَّار بن حمُّويه: حدَّثنا أبو غسَّان[المدخل ٢٣٥/٤]، **ثالثها**: مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب ابن عمِّ عبدِ الرحمنِ[(٣)] بن بِشْر بن الحكم، قال الحاكم: قرأت هذا الحديثَ أيضًا بخطِّ شيخنا أبي عمرو المستملي عن أبي أحمد مُحَمَّد ابن عبد الوهَّاب بن حَبِيب العبديِّ، عن أبي غسَّان، وذكره ابنُ حزم من رواية مُحَمَّد بن يحيى الكِنانيِّ[(٤)] أبي غسَّان)[التوضيح ١٣٢/١٧].

وقوله فيه: (مَرَّار): هو بفتح الميم، وتشديد الراء الأولى، و(حَمُّويَه): قال أبو عمرو بن الصَّلاح في الكلام على المسلسل بالأَوَّليَّة وقد ذكر (عمرويه) و(نفطويه)، ثمَّ قال: (فأهل العربيَّة يقولونها بواو مفتوحة، مفتوح ما قبلها، ساكن ما بعدها، ومن ينحو بها نحوَ الفارسيَّة يقولها بواو ساكنة، مضموم ما قبلها، مفتوح ما بعدها، وآخرها هاءٌ على كلِّ قولةٍ، والتَّاء خطأ، سمعت الحافظ أبا مُحَمَّد عبد القادر بن عبد الله ﷺ يقول: سمعتُ الحافظ أبا العلاء يقول: أهل الحديث لا يحبُّون «وَيْه» أي: يقولون: «نِفْطُوْيَهْ» مثلًا -بواو ساكنة-؛ تفاديًا مِن أن يقع في آخر الكلمة: «وَيْهِ») انتهى، وما ذكره الحافظ الفقيه أبو عمرٍو هو جارٍ في (حمُّويه)، والله أعلم.

قوله: (**أَبُو غَسَّانَ**): تَقَدَّم أنَّه لا يُصرَف ويُصرَف، هو -كما ذكر- مُحَمَّدُ بن يحيى ابن غسَّان الكِنَانيُّ؛ بالنُّون بعد الكاف المكسورة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٦٢/٤][(٥)].

---

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (١٠/١٧٥-١٧٦).

(٢) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (محمَّد)، والمثبت من «المدخل إلى الصحيح».

(٣) يعني: ابن عمِّ أبيه بشرٍ؛ وذلك أنَّ محمَّدًا ابنُ عبدِ الوهَّاب بن حبيب، وعبدَ الرَّحمن ابنُ بشر بن الحكم بن حبيب، وبشرٌ وابنه عبدُ الرحمن كلاهما له روايةٌ، انظر «تهذيب الكمال» (٤/١١٤) و(١٦/٥٤٥).

(٤) زيد في النسخ تبعًا لمصدره: (عن)، ولعلَّ حذفها هو الصواب؛ إذ محمَّد بن يحيى الكنانيُّ هو أبو غسَّان.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٦٣٦).

قوله: (**فَلَمَّا**(١) **فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللهِ**): (أهلُ): مَرْفوعٌ فاعلٌ، و(عبدَ الله): مَنْصوبٌ مفعول، ومعنى (فَدَعَ) وهو بالفاء والدال والعين المهملتين(٢) المفتوحات، أي: أزالوا يدَهُ عن مِفْصلها، فاعوجَّت، و(فَدَعَ) هو مثل: (عرج)، إذا أصابه ذلك؛ فهو أفدع، هذا الذي يعرفه أهلُ اللُّغة، قالوا: الفَدَع: هو زوال المِفْصل، قاله أبو حاتم، وقال الخليل: (هو عِوَجٌ في المفاصل)[العين٢/٦٦٠]، وقال الأصمعيُّ: زيغٌ [في] الكفِّ بينها وبين السَّاعد، وفي القَدَم: زيغٌ بينها وبين السَّاق(٣)، وفي تعاليق [ابن السكن على](٤) «البخاريِّ»: («فُدِغ(٥)»: يعني: كُسِر)، والمعروف في قصَّة ابن عمر رضي الله عنهما ما قاله أهل اللُّغة، قاله بنحوه ابن قُرْقُول(٦)، وقال بعضهم(٧) عن الخطَّابيِّ: (إنَّه قال: «إنَّما اتُّهِم أهل خيبر بأنَّهم سَحَروا عبد الله بن عمر، وفُدِعت يداه ورجلاه»[أعلام الحديث٢/١٣٢٩]، وفي حديث ابن عمر: أنَّ أباه بعثه إليهم؛ ليقاسمهم التمر، فدفعوه، ففُدِعَتْ قدمُه(٨)).

قوله: (**فَعُدِيَ عَلِيهِ**): (عُدِيَ) بضمِّ أوَّله وكسر ثانيه، مَبْنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه.

قوله: (**فَفُدِعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ**): قال الدِّمياطيُّ: (يقال: رجلٌ أَفْدَع: بيِّنُ الفَدَع؛ وهو المعوجُّ الرُّسغ من اليد والرِّجْل) انتهى، وقد قَدَّمتُ الكلام على ذلك، ولكن شرطي أن آتي على ما وجدتُه من حواشي الإمام الدِّمياطيِّ، فإنَّ فيها فوائدَ.

قوله: (**وَتُهَمَتُنَا**): هو بفتح الهاء، كذا نصَّ عليه الجوهريُّ في «صحاحه»(٩)، والتَّاء في (التُّهمة):

---

(١) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لَمَّا).

(٢) في (ب): (المهملات).

(٣) انظر «جمهرة اللغة» (٢/٦٦٠).

(٤) ما بين معقوفين مثبت من «مشارق الأنوار».

(٥) في المطبوع من «مشارق الأنوار» و«مطالع الأنور»: (فدع)، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٥/٣٨٦): (ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة، أي: «فُدِغ»، وجزم به الكرمانيُّ [«الكواكب الدراري» (١٢/٣٧)]، وهو وهم؛ لأنَّ الفدغ -بالمعجمة-: كسر الشيء المجوَّف، قاله الجوهريُّ [«الصحاح» مادة (فدغ)]، ولم يقع ذلك لابن عمر في القصَّة).

(٦) في (ب): (قاله ابن قُرْقُول بنحوه)، «مطالع الأنوار» (٥/٢٠٣)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٣٦١).

(٧) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٦٠٤).

(٨) قال العينيُّ في «عمدة القاري» (١١/٢٢٨): (وزعم الهرويُّ وعبد الغافر في «معجمه» أنَّ عمر رضي الله عنه أرسل عبد الله ابنَه إلى أهل خيبر ليقاسمهم التمر).

(٩) انظر «الصحاح» مادة (وهم).

واو[١]، وفي أصلنا: مُحرَّك الهاء بالقلم، وفي الحاشية صورة نسخة، وعليها علامة راويها: ساكنة الهاء[٢]، وقد قال ابن الأثير في «نهايته» حين ذكرها: قال: (وقد تُفتَح الهاء)، فمفهومه أنَّها ساكنة، والله أعلم.

قوله: (**إِجْلَاءَهُمْ**): هو بكسر الهمزة ممدودٌ، مصدرٌ، وهو مفعولٌ مَنْصوبٌ.

قوله: (**أَحَدُ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ**): أحد بني أبي الحُقَيْق[٣] لا أعرف اسمه، و(الحُقَيْق) بضَمِّ الحاء المهملة، وبقافين؛ الأولى مفتوحة، ثمَّ ياء مثنَّاة تحت ساكنة، وبنو أبي الحُقَيْق: هم رؤساء اليهود.

قوله: (**قَلُوصُكَ**): (القَلُوص): بفتح القاف، ولام مضمومة، وفي آخره صادٌ مهملةٌ، والقَلُوص: الفتيُّ من الإبل، وقد تَقَدَّم[٤].

قوله: (**هُزَيْلَةٌ**): هو مصغَّرٌ؛ وهو[٥] الواحد مِن الهَزْل، والهَزْلُ: ضدُّ الجدِّ[٦].

قوله: (**وَعُرُوضًا**): هو بضَمِّ العين، جمع (عَرْض)، و(العَرْض) بفتح العين، وإسكان الرَّاء: ما عدا العين، قاله أبو زيد، وقال الأصمعيُّ: ما كان من مال غير نقد، وقال أبو عبيد: ما عدا الحيوان، والعقار، والمكيل، والموزون[٧]، وفي «الجوهريِّ»: (والعَرْض: المتاع، وكلُّ شيء فهو عَرْض، سوى الدَّراهم والدَّنانير؛ فإنَّها عينٌ، وقال أبو عبيد: العُروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيلٌ ولا وزنٌ، ولا يكون حيوانًا ولا عقارًا).

قوله: (**رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ -أَحْسِبُهُ- عَنْ نَافِعٍ**): (عُبيد الله) هذا: هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تَقَدَّم مرارًا، وروايةُ حمَّادِ بن سَلَمة عن عُبيد الله -أحسِبهُ- عن نافع: لم أرَه في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، لكن أخرج أبو داود في (الخراج) عن أحمدَ ابنِ حنبل، عن يعقوبَ بنِ إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن نافع نحوه: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ عامل يهود خيبر على أن يخرجهم واستثنى...) الحديث[٨][د٣٠٠٧]، والله أعلم.

---

(١) يعني: أصل التاء فيها واو.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) (أحد بني أبي الحقيق): سقط من (ب).

(٤) لم يتقدَّم تفسير (القلوص).

(٥) في (ب): (وهذا).

(٦) هذه الفقرة جاءت في النسخ -مستدركة في (أ)- قبل الفقرة السابقة.

(٧) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٢٧)، «مطالع الأنوار» (٤/٤٠٢).

(٨) لفظ الحديث عند أبي داود: قال عمرُ رضي الله عنه: (أيُّها الناسُ؛ إنَّ رسولَ الله ﷺ كان عَامَلَ يهودَ خيبرَ على أنَّا نُخرِجهم إذا شئنا، فمَن كان له مالٌ؛ فليَلحَق به؛ فإنِّي مخرجٌ يهود، فأخرجهم).

١٥- بابُ الشُّرُوطِ فِي الجِهَادِ، وَالمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ، وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ مَعَ النَّاسِ بِالقَوْلِ

٢٧٣١ - ٢٧٣٢- حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ؛ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ، قَالَا: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ بِالغَمِيمِ فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةٌ فَخُذُوا ذَاتَ اليَمِينِ»، فَوَاللهِ؛ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتَرَةِ الجَيْشِ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ، وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبَطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا؛ بَرَكَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ، فَأَلَحَّتْ، فَقَالُوا: خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يَسْأَلُونِنِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا»، ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ، قَالَ: فَعَدَلَ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الحُدَيْبِيَةِ، عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلِ المَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يُلَبِّثْهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ، وَشُكِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ العَطَشُ، فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللهِ؛ مَا زَالَ يَجِيشُ لَهُمْ بِالرِّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الخُزَاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةَ، وَكَانُوا عَيْبَةَ نُصْحِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ تِهَامَةَ، فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الحُدَيْبِيَةِ، وَمَعَهُمُ العُوذُ المَطَافِيلُ، وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُّوكَ عَنِ البَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ نَهِكَتْهُمُ الحَرْبُ، وَأَضَرَّتْ بِهِمْ، فَإِنْ شَاؤُوْا مَادَدْتُهُمْ مُدَّةً، وَيُخَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ إِنْ شَاؤُوْا، فَإِنْ أَظْهَرْ؛ فَإِنْ شَاؤُوْا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ؛ فَعَلُوا، وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَأُقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي، وَلَيُنْفِذَنَّ اللهُ أَمْرَهُ»، فَقَالَ بُدَيْلٌ: سَأُبَلِّغُهُمْ مَا تَقُولُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا، قَالَ: إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ؛ فَعَلْنَا، فَقَالَ سُفَهَاؤُهُمْ: لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ذَوُو الرَّأْيِ مِنْهُمْ: هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أَيْ قَوْمِ؛ أَلَسْتُمْ بِالوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَوَلَسْتُ بِالوَلَدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَلْ تَتَّهِمُونَنِي، قَالُوا: لَا، قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ، فَلَمَّا بَلَّحُوا عَلَيَّ؛ جِئْتُكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا:

بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ لَكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ، اقْبَلُوهَا وَدَعُونِي آتِيهِ، قَالُوا: ائْتِهِ، فَأَتَاهُ فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ لِبُدَيْلٍ، فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ: أَيْ مُحَمَّدُ؛ أَرَأَيْتَ إِنِ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ، هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ مِنَ العَرَبِ **اجْتَاحَ** أَصْلَهُ قَبْلَكَ؟! وَإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى؛ فَإِنِّي وَاللهِ لأَرَى وُجُوهًا، وَإِنِّي لأَرَى **أَشْوابًا** مِنَ النَّاسِ **خَلِيقًا أَنْ يَفِرُّوا وَيَدَعُوكَ**، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: **امْصُصْ بِبَظْرِ اللَّاتِ**، أَنَحْنُ نَفِرُّ عَنْهُ وَنَدَعُهُ؟ فَقَالَ: مَنْ ذَا؟ قَالُوا: أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ **لَوْلَا يَدٌ** كَانَتْ لَكَ عِنْدِي **لَمْ أَجْزِكَ** بِهَا؛ لأَجَبْتُكَ، قَالَ: وَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَكُلَّمَا تَكَلَّمَ **أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ**، وَالمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ السَّيْفُ **وَعَلَيْهِ المِغْفَرُ**، فَكُلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةُ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ ضَرَبَ يَدَهُ بِنَعْلِ السَّيْفِ، وَقَالَ لَهُ: أَخِّرْ يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَقَالَ: **أَيْ غُدَرُ**؛ أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غَدْرَتِكَ؟ **وَكَانَ المُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا فِي الجَاهِلِيَّةِ**، فَقَتَلَهُمْ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَمَّا الإِسْلَامُ؛ فَأَقْبَلُ، وَأَمَّا المَالُ؛ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ**»، ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ **يَرْمُقُ** أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَيْنَيْهِ، قَالَ: فَوَاللهِ؛ مَا تَنَخَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **نُخَامَةً** إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ؛ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ؛ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى **وَضُوئِهِ**، وَإِذَا تَكَلَّمَ؛ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، **وَمَا يُحِدُّونَ** إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، فَرَجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيْ قَوْمِ؛ وَاللهِ؛ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى المُلُوكِ، **وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ**، وَاللهِ؛ **إِنْ رَأَيْتُ** مَلِكًا قَطُّ **يُعَظِّمُهُ** أَصْحَابُهُ؛ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا، وَاللهِ؛ **إِنْ يَتَنَخَّمُ** نُخَامَةً؛ إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ؛ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ؛ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى **وَضُوئِهِ**، وَإِذَا تَكَلَّمُوا؛ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ النَّظَرَ إِلَيْهِ؛ تَعْظِيمًا لَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ **خُطَّةَ رُشْدٍ**، فَاقْبَلُوهَا، **فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ**: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا: ائْتِهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَذَا فُلَانٌ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ **يُعَظِّمُونَ البُدْنَ فَابْعَثُوهَا**»، **فَبُعِثَتْ لَهُ** وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّون، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ **أَنْ يُصَدُّوا** عَنِ البَيْتِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ؛ قَالَ: رَأَيْتُ البُدْنَ **قَدْ قُلِّدَتْ وَأُشْعِرَتْ**، فَمَا أَرَى **أَنْ يُصَدُّوا** عَنِ البَيْتِ، **فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: مِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ**، فَقَالَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا: ائْتِهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا مِكْرَزٌ وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ»، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ،

فَبَيْنَمَا هُوَ يُكَلِّمُهُ؛ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلٌ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ سُهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ»، قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ: فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ: هَاتِ، اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الكَاتِبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَقَالَ سُهَيْلٌ: أَمَّا الرَّحْمَنُ؛ فَوَاللهِ؛ مَا أَدْرِي مَا هُوَ؟ وَلَكِنِ اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقَالَ المُسْلِمُونَ: وَاللهِ؛ لَا يَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ»، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ؛ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ؛ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ البَيْتِ وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللهِ، إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ»، قَالَ الزُّهْرِيُّ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا»، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَنْ تُخَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ البَيْتِ فَنَطُوفَ بِهِ»، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ لَا تَتَحَدَّثُ العَرَبُ أَنَّا أُخِذْنَا ضُغْطَةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ فَكَتَبَ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ، إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، قَالَ المُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللهِ! كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى المُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا؟! فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ فِي قُيُودِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ، حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ المُسْلِمِينَ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أُقَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَقْضِ الكِتَابَ بَعْدُ»، قَالَ: فَوَاللهِ إِذًا لَا أُصَالِحُكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَأَجِزْهُ لِي»، قَالَ: مَا أَنَا بِمُجِيزٍ ذَلِكَ، قَالَ: «بَلَى، فَافْعَلْ»، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، قَالَ مِكْرَزٌ: بَلْ قَدْ أَجَزْنَاهُ لَكَ، قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ: أَيْ مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ؛ أُرَدُّ إِلَى المُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا! أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ؟ وَكَانَ قَدْ عُذِّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللهِ حَقًّا؟ قَالَ: «بَلَى»، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟ قَالَ: «بَلَى»، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟ قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ اللهِ، وَلَسْتُ أَعْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي»، قُلْتُ: أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَأْتِيهِ العَامَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ»، قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ؛ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ؛ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللهِ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ، وَهُوَ

نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ، فَوَاللهِ؛ إِنَّهُ عَلَى الحَقِّ، قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، أَفَأَخْبَرَكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ العَامَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ، **قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا**، قَالَ: **فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الكِتَابِ**؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «**قُومُوا فَانْحَرُوا، ثُمَّ احْلِقُوا**»، قَالَ: فَوَاللهِ؛ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ؛ **دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ**، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ؛ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ أَتُحِبُّ ذَلِكَ؟ اخْرُجْ **ثُمَّ لَا تُكَلِّمْ** أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً **حَتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ**، وَتَدْعُوَ حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ، نَحَرَ بُدْنَهُ، **وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ**، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ؛ قَامُوا فَنَحَرُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا، **ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ**؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، **فَطَلَّقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا لَهُ فِي الشِّرْكِ**، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، **وَالأُخْرَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ**، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى المَدِينَةِ، **فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ** -**رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ**- وَهُوَ مُسْلِمٌ، **فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ** رَجُلَيْنِ، فَقَالُوا: العَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ **حَتَّى بَلَغَا ذَا الحُلَيْفَةِ**، فَنَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمْرٍ لَهُمْ، **فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ**: وَاللهِ؛ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ جَيِّدًا، فَاسْتَلَّهُ الآخَرُ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَاللهِ؛ إِنَّهُ لَجَيِّدٌ، لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: **أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْهِ**، فَأَمْكَنَهُ مِنْهُ، فَضَرَبَهُ **حَتَّى بَرَدَ**، وَفَرَّ الآخَرُ، حَتَّى أَتَى المَدِينَةَ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ يَعْدُو، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَآهُ: «لَقَدْ رَأَى هَذَا ذُعْرًا»، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: **قُتِلَ وَاللهِ صَاحِبِي**، وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ قَدْ وَاللهِ أَوْفَى اللهُ ذِمَّتَكَ، قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنْجَانِي اللهُ مِنْهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَيْلُ امِّهِ مِسْعَرُ حَرْبٍ**، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ؛ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُدُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى **سِيفَ البَحْرِ**، قَالَ: **وَتَفَلَّتَ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلٍ، فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ**، فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، **حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ**، فَوَاللهِ؛ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّأْمِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُمْ، وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُنَاشِدُهُ بِاللهِ وَالرَّحِمِ **لَمَّا أَرْسَلَ**، فَمَنْ أَتَاهُ؛ فَهُوَ آمِنٌ، **فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ**، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: ٢٥-٢٦]، وَكَانَتْ حَمِيَّتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُقِرُّوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللهِ، وَلَمْ يُقِرُّوا بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

وَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ البَيْتِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿مَعَرَّةٌ﴾ العُرُّ: الحَرْبُ، ﴿تَزَيَّلُوا﴾ [الفتح: ٢٥]، وَحَمَيْتُ القَوْمَ: مَنَعْتُهُمْ حِمَايَةً، وَأَحْمَيْتُ الحِمَى: جَعَلْتُهُ حِمًى لَا يُدْخَلُ، وَأَحْمَيْتُ الحَدِيدَ وَأَحْمَيْتُ الرَّجُلَ؛ إِذَا أَغْضَبْتَهُ إِحْمَاءً.

قوله: (حَدَّثَنَا[1] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هذا هو المُسنَديُّ[2].

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تَقَدَّم أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وهو ابنُ راشد، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، وكذا تَقَدَّم (المِسْوَر بن مَخْرَمة)، وأنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، و(مَرْوَانَ) أيضًا، وأنَّه تابعيٌّ، وليس صحابيًّا، وأنَّ المِسْوَرَ صحابيٌّ صغيرٌ، وتَقَدَّم روايتهما/ ذلك عن صحابة غير مُسمَّين[ح٢٧١١]، وأنَّ المِزِّيَّ لم يذكر طريقَ المِسْوَر ومروانَ عن صحابةٍ [٣٤١/١ب] غيرِ مُسمَّين، والله أعلم، وقال شيخنا: (ولم يعيِّنا -يعني: المِسْوَر ومروان- مَن رويا عنه، ولا يضرُّ؛ لأنَّ الصَّحابةَ كلهم عدولٌ بخلاف مَن أُبْهِمَ بعدهم، وهما لم يحضرا هذه الغزوة؛ لصغر سنِّهما؛ لأنَّهما وُلِدا بعد الهجرة بسنتين، وأمَّا ابنُ طاهر؛ فقال: الحديث معلولٌ، أي: مِن جهة الإرسال، وليس بعلَّة؛ لأنَّه مُرسلُ صحابيٍّ). انتهى[التوضيح١٧/١٠١]، فقوله: (مُرسَل صحابيٍّ) يعني: مُرْسَل المِسْوَر، وأمَّا مروان؛ فقد قَدَّمتُ مرارًا أنَّه ليس بصحابيٍّ، والله أعلم.

قوله: (زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ): تَقَدَّم أنَّها بالتَّخفيف والتَّشديد، وأنَّها في ذي القعدة سنة ستٍّ، وعند ابن سعد[الكبرى٢/٩١]: (خرج يوم الاثنين لهلال القعدة)[3][قبل ح٢٤١].

قوله: (إِنَّ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ بِالغَمِيمِ): اعلم أنَّ (خالدًا) كان إذ ذاك لم يُسلِم، وإنَّما أسلم هو، وعَمرو ابن العاصي، وعثمان بن طلحة بن أبي طلحة في صفر سنة ثمان، وقيل في خالد: إنَّه أسلم قبل ذلك بعد الحديبية[4]، وقولي في عَمرو بن العاصي: هذا إسلامه في الظَّاهر، وإلَّا؛ فقد أسلم قبل ذلك بالحبشة على يدي النَّجاشيِّ، وكتم إسلامه، وفي هذا لطيفةٌ، وهو أن يقال: إنَّ صحابيًّا أسلم على يدي تابعيٍّ[5]، والله أعلم.

---

(١) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) زيد في (ب): (وذلك ظاهر).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٩١).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص١٩٨)، «تهذيب الكمال» (٨/١٨٧).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٦).

قوله: (**بِالغَمِيمِ**): هو بفتح الغين المعجمة، وكسر الميم، وبضمِّ الغين، وفتح الميم، وصُوِّب الأوَّل، وهو المعروف بكُراع الغَمِيم؛ وهو وادٍ بين مكَّة والمدينة، بينه وبين مكَّة مرحلتان أو نحوهما، وهو قدَّام عسفان بثمانية أميال، يُضافُ هذا الكراع إليه، وهو جبل أسود بطرف الحرَّة تمتدُّ إليه، وهذا -من أنَّه بفتح الغين، وبكسر الميم- هو الصَّواب[(١)]، وقال ابن قُرْقُول في (باب الكاف): (هو بالفتح، وقد صغَّره الشُّعراء)[(٢)]، قال النَّوويُّ: (وهذا تصحيف، وكأنَّه اشتبه عليه، قال الحازميُّ: «الغَمِيم؛ بفتح الغين: موضع بين مكَّة والمدينة، وأمَّا الغُمَيم؛ بضَمِّ الغين، وفتح الميم؛ فوادٍ في ديار حنظلة»[الأماكن٩٦]، هذا كلام الحازميِّ، وقد صرَّح بأنَّ الغُمَيم غير الغَمِيم)[تهذيب الأسماء٣/٤٦٠]، والله أعلم.

قوله: (**طَلِيعَةً**): (الطَّلِيعة) بفتح الطَّاء المهملة، وكسر اللَّام: المُتقدِّمة؛ لتطَّلع على أمر العدوِّ، وتشرف على أخباره[(٣)]، ويجوز في (طَلِيعة) هنا النَّصبُ مع التَّنوين، والرَّفع معه[(٤)]، والله أعلم.

قوله: (**مَا شَعَرَ**) أي: علم، ومنه: الشَّاعر.

قوله: (**بِقَتَرَةِ الجَيْشِ**): (القَتَرة) بفتح القاف والمثنَّاة فوق: غبرة حوافر الدَّوابِّ[(٥)].

قوله: (**يُهْبَطُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**رَاحِلَتُهُ**): هذه (الرَّاحلة): هي القصواء، كما صرَّح به هنا في قوله: (**خَلَأَتِ القَصْوَاءُ**)، وقد اختُلِف هل القصواء والجدعاء والعضباء؛ هل هنَّ ثلاث نُوقٍ أو اثنتان أو واحدة[(٦)]؟ فيه خلاف، والذي يظهر لي: أنَّهما اثنتان[(٧)]، والله أعلم.

قوله: (**فَقَالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ**): قال ابن قُرْقُول: (حَلِ حَلِ، وحَلٍ حَلٍ، وحَلْ حَلْ؛ كلُّه زجر للنَّاقة إذا تردَّدت على النُّهوض فَخَلَأَت، أو عن الانبعاث إذا بركت)[(٨)]، وقال شيخنا الشَّارح: («حَل حَل»: هو زجرٌ للإبل إذا حملها على السَّير؛ بسكون اللَّام، فإذا ثنَّيت؛ قلت: حلٍ حلْ؛ بكسر اللَّام والتَّنوين في

---

(١) انظر «معجم ما استعجم» (٣/٩٥٦)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٤٦٠).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٩٩).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٦٩).

(٤) الرفع رواية أبي ذرٍّ، والنصب رواية غيره.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٠٤).

(٦) في النُّسختين: (واحد)، والمثبت هو الصَّواب.

(٧) سيأتي كلام المصنِّف عليهنَّ في الحديث (٢٨٧١).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٨٣).

الأولى، وسكونها في الآخر؛ كقولهم: بخٍ بخْ، وصهٍ صهْ، ويجوز في الثانية كسر اللَّام، كما ضُبِط في بعض الكتب، قال ابن سِيْده: هو زجر للإبل خاصَّة[1]) إلى آخر كلامه[التوضيح ٥١/١٧].

قوله: (فَقَالُوا: خَلأَتِ القَصْوَاءُ): (خَلأَت): هو بفتح الخاء المعجمة، وفتح اللَّام، ثمَّ همزة[2] مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث؛ وهو كالحِرَان في الفَرَس وغيره، فقال عليه الصلاة والسلام: «مَا خَلأَتِ...، وَلَكِن حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ»؛ يعني: عن مكَّة؛ إبقاءً على أهلها، ويقال: خَلأَت النَّاقة، وألحَّ الجمل[3].

قوله: (القَصْوَاءُ): هو بفتح القاف، وإسكان الصَّاد، وبالمدِّ، قال ابن قُرْقُول: (وضبطه العُذْريُّ في «مسلم»: بالضَّمِّ، والقصر، وهو خطأ، ومعنى «القَصْواء»: المقطوعة [ربع][4] الأذن، وكلُّ ما قطع من الأذن؛ فهو جدع، وإن زاد على الرُّبع؛ فهي عضباء، قال الدَّاوديُّ: سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها لا تكاد تُسبَق؛ كان عندها أقصى الجري)[5].

قوله: (خُطَّةً): هي بضَمِّ الخاء المعجمة، وتشديد الطَّاء المهملة، ثمَّ تاء التَّأنيث، أي: قصَّة وأمرًا.

قوله: (حُرُمَاتِ اللهِ): هو جمع (حُرْمة) كـ(ظُلُمَات وظُلْمَة) يريد: حُرْمة الحَرَم، وحُرْمة الإحرام، وحُرْمة الشَّهر الحرام، والحُرْمة: ما لا يَحِلُّ انتهاكُه[6].

قوله: (بِأَقْصَى الحُدَيْبِيَةِ): تَقَدَّم غير مرَّةٍ أنَّها بالتَّخفيف والتَّشديد.

قوله: (عَلَى ثَمْدٍ قَلِيلِ المَاءِ): (الثَّمد) بفتح الثَّاء المثلَّثة، والميم ساكنة[7] -وتُحرَّك[8] وكَ(كِتَابٍ)- وبالدَّال المهملة: الماء القليل، وقيل: ما يظهر من الماء في الشِّتاء، ويذهب في الصَّيف، قال بعضهم: ولا يكون إلَّا فيما غلظ من الأرض[9].

---

(١) في «التوضيح»: (زجر لإناث الإبل خاصة)، وهو الموافق للفظ ابن سِيْده في «المحكم والمحيط الأعظم» (٥٣٢/٢).
(٢) في (ب): (وهمزة).
(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤٣٥/٢).
(٤) (ربع) مثبت من مصدره، وانظر «جمهرة اللغة» (٨٩٥/٢)، «تهذيب اللغة» (١٧٥/٩).
(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣٧٨/٥-٣٧٩)، ولم تكن ناقة النبيِّ صلى الله عليه وسلم مقطوعة الأذن، وقيل: بل كانت كذلك، انظر ذلك في كلام المصنِّف على الحديث (٤٠٩٣).
(٦) انظر «النهاية» (٣٧٣/١) مادة (حرم).
(٧) في (ب): (الساكنة).
(٨) والتحريك رواية «اليونينيَّة»؛ (ثَمَد).
(٩) انظر «مطالع الأنوار» (٥٨/٢).

قوله: (يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا): (يَتبرَّضُه) بالمثنَّاة تحت، ثمَّ بالمثنَّاة فوق، ثمَّ موحَّدة، ثمَّ راء مُشدَّدة مفتوحات، ثمَّ ضاد معجمة[(١)]، أي: يتَّبعونه قليلًا قليلًا؛ يعني: الماء الذي وجدوه ببئر الحديبية، و(التَّبرُّض): جمعُ القليل منه بعد القليل، و(البَرْض): قليل الماء[(٢)].

قوله: (فَلَمْ يُلَبِّثْهُ): هو بضَمِّ أوَّله، وهذا معروفٌ.

قوله: (وَشُكِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ العَطَشُ): (شُكِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العطشُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (مِنْ كِنَانَتِهِ): (الكِنانة) بكسر الكاف: هي جُعْبة السِّهام؛ لأنَّها تُكِنُّ السِّهام، أي: تسترها، وكَنَنْتُه: سَتَرْتُه، وأيضًا: حفظته[(٣)].

قوله: (وَأَمَرَهُمْ[(٤)] أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ): قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ[(٥)]: (ذكر في «الأُسْد» في الذي نزل في البئر ثلاثة أقوال: قيل: خالد بن عُبادة الغفاريُّ، وقيل: ناجية بن جُنْدَب الأسلميُّ، وقيل: البَراء ابن عازب[(٦)]). انتهى[الإفهام٢٦٠]، وقال بعض حُفَّاظ العصر: (روى ابن سعدٍ من طريق [أبي] مروان: حدَّثني أربعةَ عشرَ رجلًا من الصَّحابة: أنَّ الذي نزل[(٧)] البئر ناجيةُ بن الأعجم، وقيل: ناجية بن جُنْدب، وقيل: البَراء بن عازب، وقيل: عبَّاد بن خالد، حكاه عن الواقديِّ[(٨)]، ووقع في «الاستيعاب»: خالد بن عبادة[(٩)])[هُدى٣٠٤].

قوله: (يَجِيشُ) أي: يفور.

قوله: (بِالرِّيِّ): هو بكسر الرَّاء، وتُفتَح، وتشديد الياء فيهما، وقد تَقَدَّم عليه الكلام[ح٨٢].

قوله: (إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الخُزَاعِيُّ): (بُدَيل) هذا: ابن ورقاء [بن عمرو بن ربيعة] بن

---

(١) (معجمة): سقط من (ب).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٧٧).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٦٩).

(٤) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ثمَّ أَمَرَهُمْ).

(٥) (البُلْقَينيّ): سقط من (ب).

(٦) انظر «أسد الغابة» (١/٦٥٩).

(٧) زيد في (ب): (في).

(٨) انظر «الطبقات الكبرى» (٥/٢١٩).

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠١).

عبد العُزَّى بن ربيعة الخزاعيُّ، قال أبو عمر: (أسلم هو وابنُه عبدُ الله وحَكِيمُ بن حِزَام يوم الفتح بمرِّ الظَّهران)[الاستيعاب٩٢]، وكان من كبار مُسلِمة الفتح، تُوُفِّيَ قبل النَّبيِّ ﷺ، وقال ابنُ منده[معرفة الصحابة١/٢٧٨] وأبو نُعَيم[معرفة الصحابة١/٤٢١]: أسلم قديمًا، قال ابنُ إسحاق: وشهد بُدَيل وابنُه عبدُ الله حُنينًا والطَّائفَ وتبوكَ، أخرج له أحمدُ في «المسند»، حديثه في الخامسَ عشرَ من (مسند الأنصار)، روى عنه: ابنُه سلمةُ وحبيبةُ بنتُ شريق(١)، والله أعلم.

قوله: (وَكَانُوا عَيْبَةَ نُصْحِ رَسُولِ اللهِ ﷺ): (عَيْبَة الرَّجل) بفتح العين المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: موضعُ سرِّه وأمانته؛ كعَيْبَة الثِّياب التي يُوضَع فيها حُرُّ متاعه، ومنه قوله ﷺ للأنصار(٢): «كَرِشِي وعَيْبَتي»(٣)، و(كَرِشِي) معناه: جماعتي(٤)/. [١/٣٤٢أ]

قوله: (مِنْ أَهْلِ تِهَامَةَ): هي بكسر التَّاء؛ وهي كلُّ ما نزل عن نجدٍ مِن بلاد الحجاز، سُمِّيت بذلك؛ لتغيُّر هوائها، يقال: تَهِم الدُّهن؛ إذا تغيَّر ريحه، ومكَّة معدودة من تِهامة(٥).

قوله: (كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ، وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ): هما قبيلتان من قريش.

قوله: (أَعْدَادَ مِيَاهِ الحُدَيْبِيَةِ): (أَعْداد) بفتح الهمزة، ثمَّ عين مهملة ساكنة، ثمَّ دالين مهملتين(٦)، بينهما ألفٌ، جمع: (عِدٍّ) كـ(نِدٍّ وأندادٍ)، و(العِدُّ): الماء المجتمع(٧).

قوله: (مِيَاهِ): هو بالهاء، لا بالتَّاء، وقد رأيتُ عن بعض القضاة أنَّه قعد في درس الأَسَديَّة بحلب يُدرِّس، فقال في قراءة الجزء: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨]، كذا التِّلاوة، فقال هو: في عنقه، فقال الإمام النَّحويُّ زين الدين عمر بن الورديِّ -وقد قرأت النَّحو على من قرأ عليه-: في عنقِ مَن ولَّاك، ثمَّ قال في الدَّرس: كتاب الطَّهارة باب المياةِ؛ بالتاء، فقال الشيخ زين الدين بن الورديِّ: إنَّما هو باب الألوف، لو كان باب المياة؛ ما وصلتَ، رأيت ذلك في «تاريخ ابن الورديِّ» بخطِّه الذي اختصره من

(١) انظر «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند أحمد» (ص٤٣)، «تعجيل المنفعة» (١/٣٣٨).

(٢) (للأنصار): ليس في (ب).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٣٧٩٩، ٣٨٠١)، ومسلم (٢٥١٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٩).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٤)، «معجم البلدان» (٢/٦٤).

(٦) (مهملتين): سقط من (ب).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٨٧).

«تاريخ صاحب حماة»[١].

قوله: (الحُدَيْبِيَةِ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّها[٢] بالتَّخفيف والتَّشديد.

قوله: (وَمَعَهُمُ العُوْذُ المَطَافِيْلُ): (العُوْذ): هو بضَمِّ العين المهملة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ ذال معجمة، و(المَطَافِيْل) بفتح الميم، وبالطَّاء المهملة المخفَّفة، وبعد الألف فاءٌ مكسورةٌ، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ لام، قال ابن قُرْقُول: (و«العُوْذ»: جمع «عائذ»؛ وهي كلُّ أنثى لها سبعُ ليالٍ منذ وَضَعَتْ، وقيل: النِّساء مع الأولاد، وقيل: النُّوق مع فُصْلانها، وهذا هو أصلها، كما قال الخليل، حتَّى يقوى ولدُها، وهي كالنُّفساء من النِّساء، و«المَطَافِيْل»: ذوات الأطفال؛ وهم الصِّغار)[٣].

قوله: (قَدْ نَهِكَتْهُمُ الحَرْبُ): هو بفتح الهاء وكسرها، أي: أثَّرت فيهم، ونالت منهم، فأضعفتهم، ونَهِكَ الرَّجلَ المرضُ: أضعفه، وذهب بلحمه، وفي كتاب «الفصيح»: (أنهكه السَّيرُ)[٤]، وردَّه عليُّ بن حمزة، وقال: (إنَّما يقال: نهِكه)[٥].

قوله: (فَإِنْ أَظْهَرْ) أي: أغلب وأعلُو.

قوله: (فَقَدْ جَمُّوا): هو بفتح الجيم، وتشديد الميم مضمومة، أي: استراحوا من جهد الحرب، وهم جَامُّون: مستريحون[٦].

قوله: (سَالِفَتِي): (السَّالِفة) بالسِّين المهملة، وبعد الألفِ لامٌ مكسورة، ثمَّ فاء، أي: ينقطع عنقي وينفرد عن رأسي، والسَّالِفة: أعلى العُنق، والسَّالِفتان: جانبا العنق، وقيل: السَّالِفة: حبل العنق؛ وهو العِرْق الذي بينه وبين الكتف[٧].

قوله: (فَقَالَ بُدَيْلٌ: سَأُبَلِّغُهُمْ): تَقَدَّم بعضُ ترجمة (بُدَيل) في ظاهرها.

قوله: (أَنْ نَعْرِضَهُ): هو بفتح أوَّله، وكسر الرَّاء.

---

(١) انظر «تاريخ ابن الوردي» (٣٢٤/٢).

(٢) في (ب): (أنَّه).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥٣/٥).

(٤) الذي في «الفصيح» (ص٢٦٤): (وأنهكه السلطان عقوبة)، وانظر «تحفة المجد الصريح» (ص١٧٤).

(٥) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص١٧٤)، «مطالع الأنوار» (٢٢٧/٤).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١٤٢/٢).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥٠٢/٥).

قوله: (هَاتِ): هو بكسر التَّاء، تقول: هاتِ يا رجل، والماضي منه: هاتَى، ومستقبله: يهاتي، والأمر: هاتِ.

قوله: (فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ): (عروة) هذا: هو ابن مسعود بن مُعَتِّب بن مالك الثَّقفيُّ، أسلم بعد انصرافه عليه الصلاة والسلام من الطَّائف، اتَّبعه عروةُ [فأدركه] قبل أن يصل إلى المدينة(١)، فأسلم، فقتله قومُه، وقد رثاه عمرُ رضي الله عنه، وشبَّهه(٢) النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بالمسيح عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم، كما في «مسلم»[م١٦٧]، ولمَّا استُشهِد؛ قال عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُه في قومه كصاحب ﴿يسٓ﴾»(٣)، رضي الله عنه(٤).

قوله: (أَلَسْتُمْ بِالوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَوَلَسْتُ بِالوَلَدِ؟): إنَّما(٥) قال هذه المقالة؛ لأنَّ أمَّه سُبيعةَ بنتَ عبد شمس بن عبد مناف كافرةٌ معروفةٌ، هَلكت في الجاهليَّة، والله أعلم.

قوله: (أَهْلَ عُكَاظٍ): تَقَدَّم الكلام على (عُكَاظ)، وأنَّها سوق خارج مكَّة، تُصرَف ولا تُصرَف[ح٧٧٣].

قوله: (فَلَمَّا بَلَّحُوا عَلَيَّ): هو بفتح الموحَّدة، وتشديد اللَّام، ثمَّ حاء مهملة، أي: عجزوا، يقال: بَلَّح الفَرَس: وقف وأعيا، وتخفيف اللَّام لغةٌ فيه(٦).

قوله: (خُطَّةَ رُشْدٍ): (الخُطَّة): القصَّة والأمر، وقد تَقَدَّم، و(الرُّشْد) بضَمِّ الرَّاء، وإسكان الشِّين، وبفتحهما؛ لغتان، معروفٌ، وهو خلافُ الغَيِّ.

قوله: (اجْتَاحَ)(٧) أي: استأصلَ.

قوله: (أَشْوَابًا) أي: أخلاطًا من النَّاس، وفي نسخة: (أوباشًا) عوض (أشوابًا)(٨)، قال ابن قُرْقُول: («أوشابًا»(٩): كذا عند جميعهم بتقديم الواو؛ وهي الأخلاط، وكذلك: الأشايب، الواحدة:

---

(١) (إلى المدينة): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (وقد شبهه).

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٧/١٤٧-١٤٨) والحاكم في «المستدرك» (٣/٦١٥-٦١٦) من حديث عروة بن الزبير مرسلًا.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦٤)، «أُسد الغابة» (٣/٥٢٨).

(٥) (إنَّما): سقط من (ب).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٩٥).

(٧) في (ب): (احتاج)، وهو تصحيفٌ.

(٨) انظر «إرشاد الساري» (٤/٤٤٦)، ورواية أبي ذرٍّ: (أوشابًا).

(٩) في النسخ: (أوباشًا)، والمثبت من «مشارق الأنوار» (١/١٤٢) ومن مصدره.

أُشابة: -بضَمِّ الهمزة- وهي الجماعة المختلطة من النَّاس، ويقال في ذلك أيضًا[(١)]: «أوباش» و«أشواب»[(٢)] كلُّه بمعنًى)[(٣)].

قوله: (خَلِيقًا): هو بفتح الخاء المعجمة، وكسر اللَّام، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ قاف، أي: حقيقًا وجَدِيرًا.

قوله: (ويَدَعُوكَ): هو بفتح الياء والدَّال، معروف.

قوله: (امْصَصْ بَظْرَ[(٤)] اللَّاتِ): قال ابن قُرْقُول: («امصَص»؛ بفتح الصَّاد قيَّده الأَصيليُّ، وهو الصَّواب من «مصَّ يَمَصُّ»، وهو أصل مُطَّردٌ في المضاعف إذا كان مفتوحَ الثَّاني). انتهى[مطالع٤/٥١]، وقال النَّوويُّ: يقال: (مصِصت كذا -بكسر الصَّاد- أَمَصُّه؛ بفتح الميم، وحكى الأزهريُّ عن بعض/ [١/٣٤٢ب] العربِ ضمَّ الميم[(٥)]، وحكى أبو عمر الزَّاهد في «شرح الفَّصيح» عن ثعلب عن ابن الأعرابيِّ هاتين اللُّغتين؛ مَصِصتُ أَمَصُّ؛ بفتح الميم، ومصَصتُ -بفتح الصاد- أَمُصُّ؛ بضَمِّ الميم، مَصًّا فيهما[(٦)])، ثمَّ ذكرُ الأمرِ منهما فيه خمسُ لغات: (مَصَّ؛ بفتح الميم والصَّاد، ومَصِّ؛ بفتح الميم، وكسر الصاد، ومُصُّ ِ؛ بضَمِّ الميم مع فتح الصَّاد، ومع كسرها، ومع ضمِّها، هذا كلام ثعلب، والفصيح المعروف في «مصَّها» ونحوه ممَّا يتَّصل بهاء المؤنَّث: أنَّه يتعيَّن فتحُ ما يلي الفاءَ ولا يُكسَر ولا يُضَمُّ). انتهى[(٧)]، و(امصَصْ بظر اللَّات): كلمةٌ تقولها العرب عند المشاتمة والذَّمِّ: ليمصص بظر أمِّه، واستعار أبو بكر رضي الله عنه ذلك في اللَّات؛ لتعظيمهم إيَّاها[(٨)]، والبظرُ معروفٌ.

قوله: (لَوْلَا يَدٌ[(٩)] لَكَ عِنْدِي): هذه (اليدُ): لا أعرف ما هي[(١٠)].

---

(١) (أيضًا): ليس في (ب).

(٢) في النسخ: (وأوشاب)، والمثبت من «مشارق الأنوار» (١/١٤٢) ومن مصدره.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٤٣).

(٤) هكذا في النُّسخ وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (ببظر).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (١٢/٩١).

(٦) في النسخ: (منهما)، والمثبت من مصدره، وانظر «تحفة المجد الصريح» (ص١٦٣).

(٧) انظر «شرح مسلم» (١/١٧٠).

(٨) انظر «التوضيح» (١٧/٥٧).

(٩) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (كانت).

(١٠) زيد في هامش (أ) -بخطِّ أبي ذرٍّ بن المؤلِّف- وفي (ب): (وقال بعض الحفاظ: إنَّ عروة أشار بذلك -يعني باليد-: =

قوله: (لَمْ أَجْزِكَ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ جيم ساكنة، ثمَّ زاي مكسورة، وكاف الخطاب، من الجزاء؛ ومعناه: لم أكافئك بها، وفيه دليلٌ على أنَّ الأياديَ يجب على أهل الوفاء مجازاتُها.

قوله: (أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ): أَخَذَ عروةُ بن مسعود بلحية النَّبيِّ ﷺ، إنَّما كان يفعل ذلك عروة جريًا على عادة العرب[(١)] يستعملونه كثيرًا يريدون بذلك التَّحبُّبَ والتَّواصُلَ، وحُكِي عن بعض العجم فعلُ ذلك، وأكثر العرب فعلًا لذلك أهلُ اليمن، وكان المغيرة يمنعه من ذلك؛ إعظامًا لرسول الله ﷺ وإكبارًا لقدره؛ إذ كان إنَّما يفعل ذلك الرَّجل بنظيره، وأين نظير سيِّد المرسلين ؟!

والحكمة في أنَّه عليه الصلاة والسلام لم يمنعه؛ تأليفًا واستمالة لقلبه وقلب أصحابه، والله أعلم.

ورأيت في آخر «الرَّوض» للسُّهيليِّ[(٢)] فيما يتعلَّق بمناقب أبي بكر: (وكلَّمه عمرُ أن يُولِّيَ مكانَ أسامةَ مَن هو أسنُّ منه، وأخذ بلحية عمر، وقال له: يا ابن الخطَّاب؛ أتأمرني أن[(٣)] أكون أوَّلَ مَن حلَّ عَقْدًا عَقَدَه رسول الله ﷺ) إلى آخره[الروض٤/٢٧٢]، والله أعلم.

قوله: (وَعَلَيْهِ المِغْفَرُ): هو بكسر الميم؛ وهو ما يُجعَل من فضلِ درعِ الحديد على الرَّأس مثل القلنسوة أو الخمار، وقد تَقَدَّم[ح١٨٤٦].

قوله: (أَيْ غُدَرُ): الغَدْر: ترك الوفاء، وقد غَدَر به؛ فهو غَادر وغُدَرُ أيضًا، وأكثر ما يستعمل هذا في النِّداء بالشَّتم، يقال: يا غُدَر، ويقال في الجمع: يالَ غُدَرَ[(٤)].

قوله: (وَكَانَ المُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا فِي الجَاهِلِيَّةِ): قال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ: (سُمِّي من القوم الشَّرِيدُ، ولعلَّه الشَّرِيد بن سُوَيد الثَّقفيُّ)[الإفهام٢٦١]، ثمَّ ذكر مستنده من «جامع عبد الرَّزَّاق»[ق٩٦٧٨]، والشَّرِيد بن سُوَيد من ثقيف صحابيٌّ مشهورٌ، وقيل: (هو من حضرموت حالف ثقيفًا، شهد الحديبية). انتهى[(٥)]، قال ابن هشام: (أراد عروة بقوله هذا -يعني: «وهل غسلت سوءتك إلَّا بالأمس»-: أنَّ المغيرة قبل إسلامه قَتل

= إلى قصَّة اتَّفقت له، فتحمَّل فيها بدِيَة، فأعانه عليها أبو بكر بعونٍ حسنٍ، روى ذلك عبد العزيز الإماميُّ عن الزُّهريِّ في روايته في هذه القصَّة، وبيَّن الواقديُّ من وجهٍ آخرَ أنَّه أعانه بعشر قلائصَ، انتهى)، وانظر «الأجوبة الواردة» (ص٥٤).

(١) (العرب): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (في السهيلي).

(٣) (أن): سقط من (أ).

(٤) انظر «الصحاح» مادة (غدر).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٥٧).

ثلاثةَ عشرَ رجلًا من بني مالكٍ من ثقيف، فتهايج الحيَّان من ثقيف؛ بنو مالك رهط المقتولين، والأحلاف رهط المغيرة، فأعطى عروةُ بنُ مسعود ثلاثَ عشرةَ دية، وأصلح ذلك الأمر). انتهى[السيرة٣/٣٤٣]، وقال شيخنا: (كان المغيرة خرج مع نفرٍ من بني مالك إلى المقوقس، ومع القوم هدايا قَبِلَها منهم المقوقس...، فلمَّا سكروا وناموا؛ قتلهم المغيرة جميعًا، وأخذ ما كان معهم، وقدم على رسول الله ﷺ فأسلم، فقال له أبو بكر: ما فعل المالكيُّون الذين كانوا معك؟ قال: قتلتهم وجئت بأسلابهم إلى رسول الله ﷺ؛ لتُخمَّس أو ليرى فيها رأيه، فقال عليه الصلاة والسلام: «أمَّا المال؛ فلست منه في شيء»؛ يريد: في حلٍّ)[التوضيح١٧/٦٠].

قوله: (أَمَّا الإِسْلَامُ[١] فَأَقْبَلُ): (أمَّا) هنا وبعده: بفتح الهمزة، وتشديد الميم، و(أَقبلُ) بفتح الهمزة: مَرْفوعٌ، فعلٌ مضارعٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَأَمَّا المَالُ[٢] فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ): يريد: في حلٍّ؛ لأنَّه علم أنَّ أصله غصبٌ، وأموال المشركين وإن كانت[٣] مغنومة عند القهر؛ فلا يحلُّ أخذُها عند الأمن، وإذا كان الإنسان مصاحبًا لهم؛ فقد أمن كلُّ واحد منهم صاحبه، فسَفْكُ الدِّماء وأخذُ الأموال عند ذلك غدرٌ، والغدر بالكفَّار وغيرِهم محظورٌ.

فلمَّا بلغ ثقيفًا فعلُ المغيرة؛ تداعَوا للقتال، ثمَّ اصطلحوا على أن يحمل عنه عروة بن مسعود عمُّه ثلاثةَ عشرَ ديةً، والله أعلم[٤].

قوله: (يَرْمُقُ): هو بضَمِّ الميم، أي: ينظر.

قوله[٥]: (نُخَامَةً): تَقَدَّم الكلام عليها مُطَوَّلًا؛ وهي البلغم اللَّزج من الصَّدر؛ كالنُّخاعة[قبل ح٢٤١ وح٤٠٥].

قوله: (وَضُوئِهِ): هو بفتح الواو: الماء، ويجوز فيه الضَّم، وقد تَقَدَّم مرَّاتٍ مُطَوَّلًا.

قوله: (وما يُحِدُّون): هو بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وتشديد الدَّال المهملة.

قوله: (وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ): تَقَدَّم أنَّ (قيصر): لقب لكلِّ مَن مَلك الرُّوم، وكذا (كِسْرَى) تَقَدَّم، وأنَّه بكسر الكاف وفتحها، وأنَّه لقب لكلِّ مَن ملك الفرس[ح٧]، وكذا (النَّجَاشِي)، وأنَّه بفتح النُّون

---

(١) في «اليونينيَّة»: (الإسلامَ) بالنصب.

(٢) في «اليونينيَّة»: (المالَ) بالنصب.

(٣) في (أ) و(ب): (كان)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) انظر «التوضيح» (١٧/٦٠).

(٥) (قوله): سقط من (ب).

وكسرها، وتشديد الياء وتخفيفها، والاختلاف في اسمه، ومتى تُوُفِّيَ، وأنَّه لقب لكلِّ مَن ملك الحبشة مُفرَّقًا[ح٧وح١١٩٩].

قوله: (إِنْ رَأَيْتُ): (إِنْ) بكسر الهمزة، وسكون النُّون؛ بمعنى (ما) نافيةً، وكذا (إِنْ تَنَخَّمَ[(١)])، وكذا [تقدَّم] (وَضُوئِهِ): أنَّه بفتح الواو، ويجوز ضمُّها، وكذا (خُطَّةَ رُشْدٍ) تَقَدَّم الكلام عليهما.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ): هذا الرَّجل الكنانيُّ: قال ابن إسحاق -كما نقله عنه ابن سيِّد النَّاس في «سيرته الكبرى»-: (ثمَّ بعثوا الحُلَيس بن علقمة بن ريان، وكان يومئذٍ سيِّد الأحابيش، وهو أحد بني الحارث بن عبد مناف بن كنانة، فلمَّا رآه رسول الله ﷺ؛ قال: «إنَّ هذا مِن قوم يتألَّهون، فابعثوا الهدي في وجهه حتَّى يراه...»؛ الحديث)[(٢)]، وهذا هو الرَّجل المُبهَم، قال الزُّبير: (الحُلَيس بن علقمة سيِّد الأحابيش هو الذي قال النَّبيُّ ﷺ يوم الحديبية: «هذا من قوم يُعظِّمون البُدُن، فابعثوها في وجهه»). انتهى، والحُلَيس هذا ذكره بعض الحُفَّاظ أنَّه الرَّجل من كنانة عن الزُّبير ابن بَكَّار في «الأنساب». انتهى[(٣)]، ومعنى قوله: (يُعظِّمون البُدُن) أي: ليسوا ممَّن يستحلُّها؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٢]، فكانوا يعلمون شأنها، ولا يصدُّون مَن أَمَّ البيت الحرام، والحُلَيس هذا قد ذكرت ترجمته وما يتعلَّق به في تعليقي على «سيرة أبي الفتح ابن سيِّد النَّاس»[(٤)]، ولا أعرف له إسلامًا، والله أعلم، وقال ابن سيِّد النَّاس في (فوائدَ تتعلَّق بخبر الحديبية): (ورأيت عن ابن الكلبيِّ في نسب الحُلَيس بن ريان: أنَّه الحُلَيس بن عَمرو بن الحارث[(٥)] بن المُغفَّل -وهو الرَّيان- بن عبد يالِيل، ويقال: الحُلَيس بن يزيد بن الرَّيان). انتهى[عيون الأثر٢/١٧٤].

قوله: («فَابْعَثُوهَا»[(٦)]، فَبُعِثَتْ[(٧)] لَهُ): بَعْثُها: هو إقامتها مِن بروكها، و(بُعِثَت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (أَنْ يُصَدُّوا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (يُصَدُّوا) الثَّانية.

---

(١) في (ق): (يتنخَّم).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٤١/٣)، «عيون الأثر» (١٦٤/٢).

(٣) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠٤).

(٤) انظر «نور النبراس» تحقيق مرشد (ص٣٥٠-٣٥١).

(٥) في هامش (أ) من نسخةٍ: (عامر).

(٦) زيد في «اليونينيَّة»: (له).

(٧) في النسخ: (فبعث)، والمثبت موافق للموضع اللاحق.

قوله: (قَدْ قُلِّدَتْ وَأُشْعِرَتْ): هما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلُهما، وقد تَقَدَّم الكلام على الإشعار في (الحجِّ) فانظره إن أردته[قبل ح١٦٩٤].

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: مِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ): قال ابن ماكولا: (مِكْرَز بن حفص بن الأَخْيَف ابن علقمة بن عبد الحارث بن منقذ بن عمرو بن مَعِيص بن عامر بن لؤيِّ بن غالب، قال الزُّبير: هو الذي جاء في فداء سُهَيل بن عمرٍو بعد بدر[١]، ووجدته بخطِّ ابن عبدة النَّسَّابة: بفتح الميم). انتهى[الإكمال١/٢٦]، وقد ضبطه الحافظُ أبو الحجَّاج يوسف بن خليل الدِّمشقيُّ في «إكمال الأمير» -وهو عندي بخطِّه- بضَمِّ الميم، وكسر الرَّاء، وقد ذكره أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده» بكسر/ الميم، وفتح الرَّاء. انتهى[التقييد٢/٤٥٤]، [١/٣٤٣أ]
وهذا المعروف المشهور على ألسنة المُحدِّثين، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم، وكذا قال السُّهيليُّ في «روضه» في (غزوة ودان): إنَّه بكسر الميم، ثمَّ ذَكَرَ[٢] كلامَ[٣] ابنِ عبدة النَّسَّابة مِن عند ابن ماكولا[٤]، والأَخْيَف: بفتح الهمزة، ثمَّ خاء معجمة ساكنة، ثمَّ مثنَّاة تحت مفتوحة[٥]، ثمَّ فاء، ولم أرَ أحدًا ذكر[٦] مِكرزًا هذا بإسلام، ولا رأيتُه في الكتب التي وقفت عليها في الصَّحابة إلَّا أنِّي رأيت في «ثقات ابن حِبَّان» ذكرَ أنَّ له صحبةً[٧]، والله أعلم.

قوله: (إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو): تَقَدَّم الكلام على (سُهَيل) هذا، وأنَّه أسلم وصحِب، وبعض ترجمته في أوَّل (كتاب الشُّروط)[ح٢٧١١]، وقبله أيضًا.

قوله: (قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو[٨]) إلى آخره: (مَعْمَر): هو ابنُ راشد، وقد روى هذا المُرسَلَ عن أيُّوبَ -هو ابن أبي تميمة السَّختيانيُّ- عن عكرمةَ مرسلًا، بخلاف حديثه السَّابق؛ ذاك عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن مروان والمِسْوَر، وقد تَقَدَّم ما في ذاك.

---

(١) انظر «جمهرة نسب قريش» (٢/١٢٢).
(٢) (ذكر): سقط من (ب).
(٣) في غير (ت): (ذكر).
(٤) انظر «الإكمال» (١/٢٦)، «الرَّوض الأُنُف» (٣/٢٥-٢٦).
(٥) في النسخ: (ساكنة)، ولعلَّه سبق قلم.
(٦) في غير (ت): (ذكرا).
(٧) انظر «الثقات» (٣/٣٩٢).
(٨) (بن عمرو): ليس في (ق)، وهو ثابتٌ في رواية غير أبي ذرٍّ.

قوله: (**قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ**): هذا الكلام هو بقيَّة الحديث الذي خرج منه إلى المُرسَل الذي رواه عن أيُّوب عن عكرمة، أي[1]: الحديث الذي ذكره قبله عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن مروان والمِسْوَر، والله أعلم.

قوله: (**هَاتِ**): تَقَدَّم الكلام عليها قريبًا؛ فانظره.

قوله: (**فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الكَاتِبَ**): (الكاتب) في هذا اليوم: هو عليُّ بن أبي طالب، وكان له عليه الصلاة والسلام كُتَّابٌ[2]، بلغهم السُّهيليُّ في «روضه» إلى اثنين وعشرين[3]، وهم زيادة على ذلك، وها أنا أذكر مَن وقفتُ عليه أنَّه كتب؛ ليُستفادوا -وقد أراني شخصٌ من مشيختنا يقال له: جمال الدين عبد الله ابن حَدِيدة القاهريُّ، وهو خازن كتب خانقاه سعيد السعداء مُجلَّدًا قد عمله في كُتَّابه عليه الصلاة والسلام[4]، فلم أنظر فيه- وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليٌّ، وعامر ابن فُهَيرة، وخالدٌ وأبان ابنا سعيد بن العاصي أبي أُحَيْحَة[5] -وذكر الحافظ شرف الدين الدِّمياطيُّ أيضًا: أخاهما سعيدًا[6]- وعبد الله بن الأرقم الزُّهريُّ، وحنظلة بن الرَّبيع الأُسيديُّ، وأُبيُّ بن كعب، وهو أوَّل مَن كتب له مِن الأنصار، وثابت بن قيس بن شمَّاس، وزيد بن ثابت، وشرحبيل ابن حَسْنة، ومعاوية بن أبي سُفيان، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن زيد، وجُهَيم بن الصَّلت، والزُّبير بن العوَّام، وخالد بن الوليد، والعلاء بن الحضرميِّ، وعَمرو بن العاصي، وعبد الله بن رَواحة، ومُحَمَّد بن مسلمة، وعبد الله بن عبد الله بن أُبيٍّ، ومعيقيب[7] بن أبي فاطمة، وعبد الله بن سعد بن أبي سَرْح، وهو أوَّل مَن كَتَبَ له مِن قريش، ثمَّ ارتدَّ، فنزلت: ﴿فَمَنْ[8] أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤]، ثمَّ راجعَ الإسلامَ في حياته ﷺ، وحسُن إسلامه وصَحِب[9]، وذُكِر في كُتَّابه عليه الصلاة والسلام:

---

(١) في النسخ: (إلى)، ولعلَّ المثبتَ هو الأولى.

(٢) في (ب): (كاتب).

(٣) انظر «الروض الأُنُف» (٣٦/٤).

(٤) وسمَّاه «المصباح المضيء في كُتَّاب النبيِّ الأميّ ورسله إلى ملوك الأرض من عربيٍّ وعجميّ»، مطبوع في دار عالم الكتب.

(٥) يعني: سعيدًا.

(٦) انظر «السيرة النبويَّة» (ص٦٧).

(٧) في (ب): (ومعيقب).

(٨) في (ب): (ومن)، والمثبت موافقٌ لما في سورة الأنعام.

(٩) انظر «أسد الغابة» (١٥٣/٣-١٥٤)، «تجريد أسماء الصحابة» (٣١٤/١).

طلحة، ويزيد بن أبي سُفيان، والأرقم بن أبي الأرقم، والعلاء بن عتبة، وأبو أيُّوب الأنصاريُّ، وبُريدة ابن الحَصِيب، والحُصَين بن نُمَير، وأبو سلمة المخزوميُّ عبدالله بن عبدالأسَد، وحُوَيطِب بن عبدالعُزَّى، وأبو سُفيان صخر بن حرب والد معاوية، وحاطب بن عَمرٍو، والسِّجِل كذا في «أبي داود»[د٢٩٣٥]، وهو ضعيفٌ أو غلطٌ، وقد ذكرتُ ما يتعلَّق بالكلام عليه في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد النَّاس»، وذكرت فيه كلامًا؛ ومن جملته: أنَّ ابن قيِّم الجوزيَّة قال: (إنَّه وَهَمٌ، وإنَّما السِّجِلُّ: الصحيفة المكتوبة)[إعلام الموقعين٤/١٥٤]، وكذا قال القرطبيُّ في «تذكرته»: إنَّه لا يصحُّ(١)، وذكر الذَّهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة حمدان بن سعيد، عن عبد الله بن نُمَير، أتى بخبر كذبٍ عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: (كان كاتبٌ للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم اسمُه السجل) انتهى[الميزان١/٦٠٢]، وكذا قال النَّوويُّ في «تهذيبه» في ترجمه زيد ابن حارثة: (إنَّ «السجلَّ» ضعيفٌ أو غلطٌ). انتهى[تهذيب١/٤٨٦](٢)، وابنُ خَطَل كان يكتب، وارتدَّ، وقُتِل على كفره في الفتح، وقد تَقَدَّم الاختلاف في قاتله، ولعلَّهم اشتركوا فيه[ح١٨٤٦]، وذِكرُه في الكُتَّاب وَهَمٌ، وإنَّما هو عبد الله ابن أبي سَرْحٍ، وقد تَقَدَّم أنَّه أسلم بعد الرِّدَّة وصحِب، وذكر ابن دِحْية فيهم رجلًا من بني النَّجَّار غير مُسمًّى كان يكتب، ثمَّ تنصَّر، فلمَّا مات؛ لم تقبلْه الأرض، وأصل الحديث في «البخاريِّ» و«مسلم» من حديث أنس، ولفظ مسلم: عن أنس قال: (كان منَّا رجل من بني النَّجَّار) فذكره[م٢٧٨١]، ذكر ذلك مسلم بُعيد حديث الإفك، والبخاريُّ في (علامات النُّبوَّة في الإسلام)[ح٣٦١٧](٣).

وذكر بعض مشايخ مشايخي(٤) في كُتَّابه: (سعد بن أبي وقَّاص أحدَ العشرة، وحذيفة بن اليمان، وجهم بن سعد)(٥)، ولا أعرف في الصَّحابة أحدًا يقال له: جهم بن سعد، وفي الصَّحابة: (جهم)(٦) غير منسوب؛ جهمٌ الأسلميُّ، والصَّواب فيه: جاهمة(٧)، وفيهم: جهمٌ البلويُّ(٨)، وفيهم آخرُ يقال له: جهمٌ،

---

(١) انظر «التذكرة» (ص٢٢٨).

(٢) انظر «نور النبراس» (ص٩٣١-٩٣٣).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٤١٣).

(٤) (مشايخي): ليس في (ب)، ومراده بشيخ مشايخه: الحافظ مُغُلْطاي.

(٥) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٤٠٣).

(٦) (وفي الصَّحابة: جهم): سقط من (ب).

(٧) انظر «أسد الغابة» (١/٤٢١)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٩٣).

(٨) انظر «أسد الغابة» (١/٤٢١)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٩٣).

روى عنه ذو الكلاع، وكأنَّه البلويُّ[١]، ويحتمل أنَّ جهم بن سعد الذي ذكره نُسِبَ إلى خلاف الظاهر، والله أعلم[٢].

فائدةٌ: المداوم على الكتابة: زيد بن ثابت ومعاوية، قاله غير واحد من الحفَّاظ[٣]، وهذا ينبغي أن يكون بعد الفتح؛ لأنَّ معاوية مِن مُسلِمةِ الفتح.

فائدةٌ ثانيةٌ: وقد كتب عليٌّ رضي الله عنه ذلك اليومَ نسختين؛ إحداهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخرى مع سُهَيل بن عَمرو، وشهد فيهما أبو بكر، وعمر، وعبد الرَّحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص، وأبو عُبيدة ابن الجرَّاح، ومُحَمَّد بن مسلمة -ورأيت في مكانٍ آخر محمودَ بن مسلمة- وعبد الله بن سُهَيل بن عَمرو، وعليَّ بن أبي طالب وهو الكاتب، ومِكْرز[٤] بن حفص وهو يومئذٍ مُشرِك، وحويطب ابن عبد العُزَّى[٥]، فالمجموع مسلمون خلا[٦] حُوَيطبًا ومِكْرَزًا؛ فإنَّ حويطبًا أسلم بعد ذلك، وكذا مِكْرزٌ على قول ابن حبَّان: إنَّه صحابيٌّ[٧]، والله أعلم.

قوله: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**): اعلم أنَّ أوَّلَ مَن كتب: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) خالدُ بن سعيد ابن العاصي بن أميَّة بن عبد شمس الصَّحابيُّ الجليل، كما رواه إبراهيم بن عقبة، عن أمِّ خالدٍ بنت خالد ابن سعيد بن العاصي قالت: (أبي أوَّل مَن كتب: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) انتهى[٨]، أسلم قديمًا بعد أبي بكر رضي الله عنه، فكان ثالثًا أو رابعًا، وقيل: كان خامسًا، وقال ضمرة بن ربيعة: كان إسلام خالد هذا مع إسلام أبي بكر الصِّدِّيق، وقال بعضهم: قبله، وقال بعضهم: قبل عليٍّ، ترجمته معروفة رضي الله عنه[٩]، وقد ذكر ابن عبد البَرِّ في «استيعابه» في ترجمة خالد هذا ما لفظه: (روى إبراهيم ابن عقبة عن أمِّ خالدٍ بنت خالد بن سعيد بن العاصي قالت: أبي أوَّل مَن كتب: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم)[الاستيعاب١٩٥].

---

(١) انظر «أسد الغابة» (٤٢٢/١)، «تجريد أسماء الصحابة» (٩٣/١).

(٢) انظر الكلام على كُتَّاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم «نور النبراس» (ص٩٢٤-٩٤٤).

(٣) انظر «جوامع السيرة» (ص٢٧)، «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٥٨)، «السيرة النبويَّة» للدمياطي (ص٦٧).

(٤) في (ب): (وبكر)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «مغازي الواقدي» (٦١٢/١)، «سيرة ابن هشام» (٣٤٨/٣)، «عيون الأثر» (١٦٨/٢).

(٦) في (ب): (سوى).

(٧) انظر «الثقات» (٣٩٢/٣).

(٨) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٧٦/١٦).

(٩) انظر «الثقات» (١٠٣/٣)، «أسد الغابة» (٦٥٤/١)، «تجريد أسماء الصحابة» (١٥٠/١-١٥١)، «الإصابة» (٤٠٩/١-٤١٠).

قوله: (وَلَكِنِ اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ): اعلم أنَّ هذه كلمةٌ كانت قريش تقولها، وأوَّل من تكلَّم بها أميَّة بن أبي الصَّلت، قاله السُّهيليُّ[1]، ومنه تعلَّموها، وتعلَّمها هو من الجنِّ، فيما ذكره المسعوديُّ[2]، قاله شيخنا[3].

قوله: (ضُغْطَةً): هي بفتح الضَّاد -وضمَّها الأَصيليُّ[4]، قاله ابن قُرْقُول. انتهى[مطالع ٤/٣٥١]- وإسكان الغين المعجمتين، ثمَّ طاء مهملة، ثمَّ التَّأنيث، أي: قهرًا واضطرارًا/. [١/٣٤٣ب]

قوله: (كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ): (يُرَدُّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ): تَقَدَّم أنَّ اسمَه العاصي، وتَقَدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فراجعْه إن أردته[قبل ح٢٧٠٠].

قوله: (يَرْسُفُ): هو بضَمِّ السين وكسرها؛ لغتان، و(الرَّسَفَان): مشي المُقيَّد[5].

قوله: (إِذًا لَا[6] أُصَالِحَكَ): هو بنصب الحاء، ويجوز رفعها.

قوله: (فَأَجِزْهُ)، وكذا قوله: (مَا أَنَا بِمُجِيزِ ذَلِكَ[7])، وكذا قول مِكرز: (قَدْ أَجَزْنَاهُ): كلُّه بالزَّاي في الأصل الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وقال شيخنا في قوله: (فأجزْه لي) ما لفظه: (قال الحُمَيديُّ فيما نقله ابن الجوزيِّ: بالرَّاء[8]، وبالزاي أليقُ[9]، وكذا قال ابن التِّين: إنَّه يروى بهما، فمَن رواه بالرَّاء؛ فهو مِن الأمان، قال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؛ ومنه أيضًا: ﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وقول مِكْرز: «أجرناه لك»: آمنَّاه لك...) إلى أن قال: (ومعنى «أَجِزْه» -بالزَّاي- أي: أَجِزْ لي فِعلي فيه، قاله الدَّاوديُّ). انتهى[التوضيح ١٧/٦٢].

فائدةٌ: رجع أبو جَنْدل إلى مكَّة يوم الحديبية في جوار مِكْرَز بن حفص فيما حكى ابن عائذ،

(١) انظر «الروض الأُنُف» (٤/٣٦).

(٢) انظر «مروج الذهب» (١/٧١-٧٢).

(٣) انظر «التوضيح» (١٧/٦٢).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٥) انظر «الصحاح» مادة (رسف)، «مطالع الأنوار» (٣/١٨٧).

(٦) هكذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (لم)، وفي هامشها: (في أصول معتمدة: لَا أُصَالِحُكَ).

(٧) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (بمجيزِه لك).

(٨) في المطبوع من «الجمع بين الصحيحين» (٣/٥٤٤-٥٤٥) (٢٨٦١): بالزاي.

(٩) انظر «كشف المُشْكِل» (٤/٥٧).

قاله أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس في «سيرته»[عيون الأثر ٢/١٧٧].

قوله: (**فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ**): تقديره: قال الزُّهريُّ: فقال عمر بن الخطَّاب، وسيأتي الكلام عليه قريبًا.

قوله: (**فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيئَةَ**[(١)]؟): هي بالهمز بعد النُّون المكسورة؛ ومعناه: الخصلة المذمومة الخبيثة، يقال: دَنَأَ ودَنُؤَ؛ خبث فعلُه ولَؤُم، والدَّناءة: الحقارة، وقد يُسهَّل فيقال: الدَّنيَّة، وعليه اقتصر النَّوويُّ في «شرح مسلم»[١٢/٣٥٣]، قال ابن قُرْقُول: (وبالوجهين رويناه، وقيَّده الأَصيليُّ بالهمز، والدَّنيء مِن الرِّجال: الحقير اللَّئيم، وذكره الزُّبيديُّ وغيره في حرف الواو[(٢)])[مطالع ٣/٣٤].

قوله: (**وَلَسْتُ أَعْصِيهِ**): هو بإسكان الياء، وفي أصلنا: بفتحها وإسكانها، ولا أعلم للفتح وجهًا؛ فليُنقَّب عنه، ثمَّ وجَّهه بعض الفضلاء من أصحابنا الحلبيِّين الحنفيَّة[(٣)] وهو أن يقال: إنَّه مَنْصوبٌ بـ(أَنْ) المضمرة، قال: وهو اختيار المُبرِّد، واستدلَّ بقراءة الحسن: ﴿تأمروني أعبدَ﴾ [الزمر: ٦٤][(٤)] بالنَّصب، وبقراءة الأعرج: ﴿ويسفكَ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ بالنَّصب[(٥)]، قال: وجاز ذلك وإن كان فيه إخبارٌ عن الجثَّة بالحدث على تأويل (أنْ) والفعل باسم الفاعل، وهو جائز عندهم، كما جاز في باب (كاد)، أو بتقدير محذوفٍ قبلَ اسم (ليس) أي: ليس أمري العصيانَ، وتأويل (أنْ) والفعل بالمصدر على ما هو الكثير الشَّائع. انتهى، والله أعلم.

قوله: (**فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا**): هو بفتح الهمزة، وتشديد نونها، وهذا غاية في الظُّهور إلَّا أنَّه قد يغفُلُ عنه القارئُ فيقرؤها: أَنَا.

قوله: (**فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ**): هو بفتح الغين المعجمة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي، وهاء الضَّمير؛

---

(١) هكذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الدنيَّة).

(٢) هكذا في «المطالع»، وقال القاضي في «المشارق» (١/٥١٥): (والدنيء من الرجال -بالهمز- الحقير اللئيم، وذكره الزبيدي في حرف الواو: «والمُدَنِّي -[تحرَّفت في المطبوع إلى «والوَنِي»]-: الدنيُّ الضعيف» وقد تكون «الدنيَّة» من الضعف أيضًا).

وقد قال الزبيدي في «مختصر العين» (ص٥٤٣) في (حرف الدال والنون والهمزة): (دنؤ الرجل دناءة فهو دنيء أي حقير)، وقال في (الدال والنون والواو) (ص٥٥٣): (المُدنِّي: الدنيء الضعيف).

(٣) في (ب): (الحنفيين)، وهو عز الدين الحاضري، كما في هامش (ق).

(٤) انظر «القراءات الشاذة» (ص٤)، «المحرر» (١/٢٣٠).

(٥) انظر «القراءات الشَّاذَّة» (٤)، «المحرر» (١/٢٣٠)، «البحر المحيط» (١/٢٢٩).

وهو ركاب كور البعير؛ إذا كان مِن جلدٍ أو خشب، وقيل: هو للكور كالرِّكاب للسَّرج، وقد تَقَدَّم[١].

قوله: (**قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا**): اعلم أنَّ[٢] روايةَ الزُّهريِّ عن عمرَ منقطعةٌ، والزُّهريُّ لم يدرك عمرَ، فإنَّ الزُّهريَّ وُلِد سنة خمسين، وقال خليفة: (سنة إحدى وخمسين)[تاريخ١٦٥]، وقال ابن بُكَير: ([سنة] ستٍّ وخمسين)، [وقال الواقديُّ: سنة ثمان وخمسين][٣]، وقد ذكرتُ في (الجنائز) مَن أدرك مِن الصَّحابة؛ فانظره، وذكرتُ مولدَه[ح١٣٤٨].

و(الأعمال) المشار إليها: هي المجيء، والذَّهاب، والسُّؤالُ، وقال شيخنا: (قال ابن الجوزيِّ: إنَّه إشارة إلى الاستغفار والاعتذار[٤]، وقال ابن بطَّال: يعني: أنَّه كان يحضُّ النَّاس على ألَّا يعطوا الدَّنيَّة في دينهم بإجابة سُهَيل بن عَمرٍو إلى ردِّ أبي جَنْدل إليهم، ويدلُّ على ذلك إتيانُه أبا بكرٍ، وقوله مثل ذلك[ابن بطال٨/١٣٣]). انتهى[التوضيح١٧/٦٤].

قوله: (**فَلَمَّا فَرَغُوا[٥] مِنْ قَضِيَّةِ الكِتَابِ**) أَشْهَدُوا الشُّهُودَ، وقد قَدَّمتُ قريبًا مَن شهِد من المسلمين والمشركين على ما وقفتُ عليه، والله أعلم.

قوله: (**قُومُوا؛ فَانْحَرُوا، ثُمَّ احْلِقُوا**) إلى آخره: في هذا دليلٌ على أنَّ الأمر ليس على الفور، أو أنَّهم حملوا الأمر على غير الوجوب بقرينة أنَّهم رأَوه لم يحلق، ولم ينحر، ولم يقصِّر، فلمَّا رأَوه قد فعل ذلك؛ اعتقدوا وجوبَ الأمر وامتثلوه[٦].

قوله: (**دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ**): تَقَدَّم أنَّ (أم سلمة): هند بنت أبي أُميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتها، وهي أمُّ المؤمنين، وآخِرُ الأمَّهات موتًا ﵅، تُوُفِّيَت بعد السِّتِّين بعد مَقتَل الحُسين ﵁، وتَقَدَّم ما قاله الواقديُّ في وفاتها[ح١١٥، ٤٢٧].

فائدةٌ: في هذا إباحةُ مشاورة النِّساء، والنَّهيُ عن مشاورتهنَّ إنَّما هو عندهم في أمر الولاية خاصَّة، قاله أبو جعفر النَّحَّاس في شرح هذا الحديث، كما نقله السُّهيليُّ عنه[٧]، وقد رأيت في بعض

---

(١) لم يتقدَّم، وانظر «النهاية» (٣/٣٥٩) مادة (غرز).

(٢) (أنَّ): سقط من (أ).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب)، «الطبقات الكبرى» (٧/٤٣٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٤٠-٤٤١).

(٤) انظر «كشف المُشْكِل» (٤/٥٧).

(٥) هكذا في النُسختَين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فرغ).

(٦) في (ب): (وأمسكوه).

(٧) انظر «الروض الأُنُف» (٤/٢٧).

المؤلَّفات -ولا يحضرني الآن- : أنَّ امرأةً ما أشارت بصوابٍ إلَّا في هذه الواقعة، والله أعلم، ثمَّ رأيتُه في كلام بعضهم عن إمام الحرمين في «النِّهاية»(١).

قوله: (ثُمَّ لَا تُكَلِّمْ): مجزومٌ، وجزمه معروف.

قوله: (حَتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ): تَقَدَّم كم كانت بدنه في الحديبية مِن عند ابن إسحاق -وهو في «مسلم»[م(١٣١٨)(٣٥٣)]- : أنَّها سبعون بدنة(٢)[ح٢٧٠١].

قوله: (وَتَدْعُوَ حَالِقَكَ، فَيَحْلِقَكَ...) إلى قوله: (وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ): حالقه في هذه القصَّة في الحديبية: هو خِراش بن أميَّة الخزاعيُّ، بقي إلى بعد الخمسين، وعنه: أنَّه حلق رأس رسول الله ﷺ(٣)، وفي كلام ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (وفي «طبقات ابن سعد»: أنَّه هو الذي حلق رأسه في الجعرانة(٤)). انتهى(٥)، وخراشٌ: هو الذي كان بعثه عليه الصلاة والسلام إلى مكَّة، فعقروا جمله، وأرادوا قتله، فبعث إليهم عثمان رضي الله عنه(٦)، وتَقَدَّم أنَّ الذي حلق رأسه المُكرَّم في حجَّة الوداع قيل: هو، وقيل: مَعْمَر بن عبد الله العدويُّ، وهذا أصحُّ[ح١٧١].

تنبيهٌ: وفي الجعرانة تَقَدَّم أنَّ ابن شيخنا قال: (إنَّه خِراش)(٧)، وكذا قال غيره، قال المحبُّ الطَّبريُّ: (إنَّ الذي حلقه في الجعرانة أبو هند عبدُ بني بياضة، ولم يَسُقْ عليه السلام في الجعرانة هديًا)، قاله المحبُّ الطَّبريُّ عن الواقديِّ(٨).

قوله: (ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ): لا أستحضر منهنَّ إلَّا أمَّ كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط.

قوله: (فَطَلَّقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا لَهُ فِي الشِّرْكِ): اعلم أنَّ (المرأتين): قَرِيبة -وستأتي مُسمَّاة قريبًا في هذا الحديث[ح٢٧٣٣]- بنت أبي أميَّة حذيفةَ بن المغيرة بن عبد الله المخزوميَّة، هي أخت أمِّ

---

(١) انظر «نهاية المطلب» (٣٠٧/٤)، «التنقيح» (٦١٠/٢).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٣٧/٣).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١٥٧/١).

(٤) لم أقف عليه في «الطبقات الكبرى»، وقد ذكر ذلك الواقدي في «مغازيه» (٩٥٩/٣).

(٥) انظر «الإفهام» (ص٢٦٢).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٨).

(٧) انظر «الإفهام» (ص٢٦٢).

(٨) انظر «مغازي الواقدي» (٩٥٩/٣)، «القِرى لقاصد أمِّ القُرى» (ص٦١٦).

سلمة، ذكروها في الصَّحابة، وجُزِم بذلك[1]، ولكن ذكر ابن سيِّد الناس في «سيرته» في (أعمامه وعمَّاته): (عبدَ الله له صحبةٌ، وزُهيرًا وقَرِيبةَ مُختَلَفٌ في صحبتهما)، كذا في نسخة بـ«السيرة»[2]، وفي أخرى: (في صحبتها) بالإفراد، قال: (وَهُمْ إخوة أمِّ سلمة لأبيها) انتهى[3]. و(قَرِيبة): بفتح القاف، وكسر الرَّاء، قال الذَّهبيُّ في «المشتبه» له: (ولم أجد أحدًا بالضَّمِّ). انتهى[4]، وكذا هي بالفتح في خطِّ الحافظ الدِّمياطيِّ بالقلم، وقال شيخنا مجد الدِّين في «قاموسه» ما لفظه: (وقَرِيبة؛ كـ«حَبِيبة»: بنت زيدٍ صحابيَّة...، وكـ«جُهَينة»: بنت الحارث، وبنت أبي قُحَافة، وبنت أبي أميَّة -وقد تُفتَح هذه- صحابيَّات) انتهى[5]، وقال شيخنا الشَّارح: (وقَرِيبة؛ بفتح القاف، كذا بخط الدِّمياطيِّ، وقال ابن التِّين: ضبطها بعضُهم بالضَّمِّ، وبعضهم بالفتح). انتهى[التوضيح ١٧/١٤٧]، وقد رأيت في نسخة صحيحة ضُبِطَ بالوجهين. وأمَّا امرأته الأخرى؛ فأمُّ كلثوم بنت جَرول، وستأتي/ قريبًا في الحديث، ولفظه: (وابنة جَرْوَل الخُزاعيِّ)[ح٢٧٣٣]، وسيجيء أنَّه تزوَّجها بعده أبو جَهْم، وسيأتي ما فيه قريبًا، ولا أعلم لها إسلامًا، وسمَّاها النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (قصر الصَّلاة): (مُلَيكة، وأنَّها أمُّ عُبيد الله بن عمر) انتهى[6]، وكذا قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (إنَّها مُلَيكة بنت جَرْوَل). انتهى[7]، وكذا رأيت بخطِّ أبي إسحاق بن الأمين في حاشية على «الاستيعاب» تجاه ترجمة عُبيد الله بن عمر قال: (إنَّ أمَّه أمُّ كلثوم بنت جَرْوَل بن مالك بن المسيَّب بن ربيعة بن أصرم الخزاعيَّة، وهي أمُّ حارثة بن وهب الخزاعيِّ) انتهت، وقد قَدَّمتُ أنِّي لا أعرف لها إسلامًا، و(جَرْوَل) بفتح الجيم، وإسكان الرَّاء، ثمَّ واو مفتوحة، ثمَّ لام، و(الجَرْوَل) في اللُّغة: الحجارة، وكذا (الجَرَل) بالتحريك[8]، وقال شيخنا الشَّارح: («بنت جَرْوَل»: قيل: بالحاء، وقيل: بالجيم). انتهى[9]. [١/٣٤٤أ]

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٩٨).

(٢) وكذا في المطبوع من «عيون الأثر».

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٨٨).

(٤) انظر «المشتبه في أسماء الرجال» (ص٤٢٣).

(٥) انظر «القاموس» مادة (قرب).

(٦) انظر «شرح مسلم» (٥/٢١١).

(٧) انظر «الإفهام» (ص٢٦٣).

(٨) انظر «القاموس» مادة (جرل).

(٩) انظر «التوضيح» (١٧/١٤٧).

قوله: (وَالأُخْرَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ): وسيجيء قريبًا أنَّه تزوَّجها أبو جَهْم[٢٧٣٣]، وكذا في «السِّيرة» لابن سيِّد الناس(١)، فلعلَّهما تزوَّجا بها متعاقبَين، والله أعلم.

وصفوانُ أسلم بعد حُنين، وهو صفوان بن أميَّة [بن خلف] بن وَهْب الجُمَحيُّ، كنيته أبو وَهْب، وكان مِن الفصحاء الأشراف الأجواد، تُوُفِّيَ سنة (٤٢هـ)، أخرج له مسلمٌ، والأربعةُ، وأحمدُ في «المسند»(٢).

وأبو جَهْم: هو ابن حذيفة، صاحبُ الأنبجانيَّة، وبقيَّة نسبِه معروفٌ، أسلم يوم الفتح، وقد اختُلِف في اسمه؛ فقيل: عامر، وقيل: عُبيد(٣)، وسيأتي قريبًا.

قوله: (فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ): كذا هنا، وهو وَهَمٌ، وإنَّما هو(٤) ثقفيٌّ، وانظر نسبه من «الاستيعاب»، فإنَّه ذكره مع الاختلاف فيه، قال: (ومَن قال: إنَّه(٥) قرشيٌّ -وهو الزُّهريُّ-؛ نسبه إلى حلفه)[الاستيعاب٧٨١]، و(أبو بَصِير): هو بفتح الموحَّدة، وكسر الصَّاد المهملة، واسمه عبيد بن أَسِيد -بفتح الهمزة، وكسر السين- ابن جارية؛ بالجيم، وقيل: اسم أبي بَصِير عتبة(٦)، تُوُفِّيَ في عهده عليه الصلاة والسلام، كما يأتي في الحديث(٧).

وأَسِيد: بفتح الهمزة -كما قَدَّمتُ أعلاه- وكسر السِّين مِن مُسلمة الفتح(٨)، قال ابن قُرْقُول ما لفظه: (أَسِيد؛ بفتح الهمزة: أبو بَصِير بن أَسِيد، واسمُه عتبةُ بن أَسِيد بن جارية؛ بالجيم، وأَسِيد هذا من مسلمة الفتح، ولعتبة أخٌ اسمه عَمرو بن أَسِيد(٩)، هذا هو المشهور، وضبطه الأَصيليُّ بخطِّه في

---

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/١٧٠).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٣/١٨٠).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٦)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٥٦)، «الإصابة» (٤/٣٥).

(٤) (هو): سقط من في (ب).

(٥) (إنه): ليس في (أ).

(٦) ذكره الحافظ في «الإصابة» (٢/٤٥٢) فيمن اسمه عتبة، ثمَّ قال: (متَّفق على اسمه، مَن زعم أنَّه عبيد؛ فقد صحَّف).

(٧) يعني: في هذا الحديث عند كلام المصنِّف على قوله: (فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَيْهِمْ).

(٨) (الفتح): ليس في (ب).

(٩) هكذا قال ابنُ قُرْقُول تبعًا للقاضي في «المشارق» (١/١٦٢)، وتبعهما المصنِّفُ هنا وعند الحديث (٤٠٨٦)، وابنُ حجر في «الفتح» (٧/٣٦١) فقال ما لفظه: (قوله: «أخبرني عمرو ابن جارية»؛ بالجيم، وفي رواية الكشميهنيِّ: «عمرو بن أبي أَسِيد بن جارية» وكذا للأَصيليِّ، وهو نُسِب إلى جدِّه، بل هو جدُّ أبيه؛ لأنَّه ابنُ أَسِيد ابن العلاء بن جارية، ووقع في «غزوة الرجيع» كما سيأتي: «عمرو بن أبي سفيان» [ح٤٠٨٦] وهي كنية أبيه أَسِيد، والله أعلم)، وخلاصة القول: أنَّ البخاريَّ أخرج حديثَ عمرٍو في مواضعَ (٣٠٤٥) (٣٩٨٩) (٤٠٨٦) (٧٤٠٢)، =

«البخاريِّ» في قصَّة الحديبية: «أبو بَصِير ابن أُسَيد»؛ بضَمِّ الهمزة، وضبطه في نسب أخيه عَمرو بالفتح على الصَّواب). انتهى[مطالع ١/٣٨٠]، وعمرو بن أَسِيد أخو أبي بَصِير لا أعلم له إسلامًا، والله أعلم.

قوله: (فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ): الذي كتب إليه عليه الصلاة والسلام في أبي بَصِير أزهرُ بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة، والأخنس بن شَرِيق بن عمرو بن وهب الثَّقفيُّ(١)، والأزهر هو عمُّ عبد الرَّحمن ابن عوف، وهو من الطُّلقاء، بعثه عمر رضي الله عنه؛ ليُجدِّد أنصاب الحرم(٢)، والأخنس بن شَرِيق أسلم بعد ذلك رضي الله عنه، والأخنس لقبٌ، واسمه أُبيٌّ(٣)، وسيأتي بعد هذا(٤) المكانِ بقليلٍ جدًّا في «الصَّحيح» أنَّ الأخنس كتب إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم يسأله أبا بَصِير[ح٢٧٣٣].

وأمَّا الرَّجلان اللَّذان بعثوهم؛ رجلٌ من بني عامر بن لؤيٍّ، ومعه مولًى لهم(٥)، وأحد الرَّجلين -كما رأيتُ بخطِّ بعض الفضلاء- اسمُه مَرْثَد بن حمران، وهذا ذكره الكاتب المشار إليه عند قوله في «الصحيح»: (فقال أبو بَصِير لأحد الرجلين: والله إنِّي لأرى سيفك هذا يا فلان جيِّدًا)، وقد ذكر ابن سيِّد النَّاس في «سيرته» عن موسى بن عقبة وسمَّى الرجل الذي بعثتْه قريش في طلب أبي بَصِير جُحَيش بن جابر من بني منقذ، وفيه: (سلَّ جُحيش سيفَه، ثمَّ هزَّه، فقال: لأضربنَّ بسيفي هذا في الأوس والخزرج يومًا إلى اللَّيل)، وفيه: (فجاء أبو بَصِير بسلبه)[عيون الأثر ٢/١٧٩]، وهذا يعارض ما تَقَدَّم في خطِّ الفاضل المشار إليه.

فإن قيل: إنَّ الذي ذكره هذا الفاضل مرثد بن حمران، وجُحَيش هذا هو المولى، **فالجواب**: لا يصحُّ هذا أيضًا؛ لأنَّ في «السيرة»: أنَّ المولى هو جاء إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم(٥)، وهنا أنَّ جُحيشًا هو المقتول، والله أعلم.

= فسمَّاه في الموضع الأوَّل والأخير: (عَمْرو بْن أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ)، وفي الموضع الثاني: (عُمَر -وفي رواية: عمرو- ابْن أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ)، وفي الموضع الثالث: (عَمْرو بْن أَبِي سُفْيَانَ)، والذي في كتب التراجم: أنَّ أَسيدًا رضي الله عنه جدُّ عَمرو، لا والده، انظر «الاستيعاب» (ص٥٢)، «الإصابة» (١/٤٨)، ففي تفريق القاضي وابن قُرْقُول بين عمرو بن أبي سفيان وبين عمرو بن أَسيد وجَعْلِهما رجلين نظرٌ، والله أعلم، وقد نقلَ المصنِّف في الحديث (٣٩٨٩) عن الجيَّانيِّ في «تقييد المهمل» (١/٧١) قولَه: (ومِن وَلَد أسيد بن جارية: عمرو بن أبي سفيان بن أَسِيد بن جارية).

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٥٢).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٢).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١١).

(٤) في (ب): (ذلك).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٥٢).

وفي كلام ابن شيخِنا البُلْقينيِّ: (أنَّ أحدهما عِنبة، وقيل: عبيد بن أَسِيد الثَّقفيُّ)، قال: (وقيل: الرجلُ المبعوثُ جُحيشُ بن جابر من بني منقذ)، ثمَّ قال: (وفي «طبقات ابن سعد»[الكبرى٥/١٨٠]: (بعث إليه رجلًا هو خُنَيس بن جابر...، فخرج خُنَيس ومعه مولًى له يقال له: كوثر، فقَدِما على النَّبيِّ ﷺ بكتاب الأخنس ابن شَرِيق، وأزهر بن عبد[1] عوف...) إلى أن قال: (فعدا أبو بَصِير على خُنَيس بن جابر فقتله، وهرب كوثر حتَّى قدم المدينة، فأخبر رسول الله ﷺ)[الإفهام٢٦٣].

قوله: (حَتَّى بَلَغَا ذَا الحُلَيْفَةِ): تقدَّمت غير مرَّةٍ، وهي ميقات أهل المدينة[ح١٣٣ وح٤٨٤].

قوله: (فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ): تَقَدَّم الكلام على الرَّجلين واسمهما، وفي «السِّيرة» لابن سيِّد النَّاس: (فقال أبو بَصِير: أصارمٌ سيفُك هذا يا أخا بني عامر؟ قال: نعم؛ انظر إليه إن شئت...) إلى أن قال: (فعلاه حتَّى قتله، وخرج المولى[2] سريعًا حتَّى أتى رسول الله ﷺ)[عيون الأثر٢/١٧٨].

قوله: (أَرِنِي أَنْظُرْ): (أَرِني): فيها لغتان، هما قراءتان في السَّبع: ﴿أَرِنِي﴾ و﴿أَرْنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠][3]، وهذا ظاهرٌ، و(أَنْظُرْ) بالجزم جواب الأمر.

قوله: (حَتَّى بَرَدَ) أي: سكن؛ يعني: مات، ويقال للسيوف: البوارد، أي: القواتل.

قوله: (قَدْ[4] قُتِلَ وَاللهِ صَاحِبِي): (قُتِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

فائدةٌ: قتْلُ أبي بَصِير هذا المشركَ وهو في العهد أكان حرامًا أم مباحًا؟ وفي كلام السُّهيليِّ جوابُه مع السُّؤال قال: (وقد أُجِيب عنه: بأنَّ ظاهرَ الحديث رفعُ الحرج عنه؛ لأنَّ رسول الله ﷺ لم يثرِّب، بل مدحه، وقال: «ويل أمِّه مِسْعَر حربٍ») انتهى[الروض٤/٣٨]، لكن قال شيخنا الشَّارح: (قال الدَّاوديُّ: وهي كلمةٌ تقال عند المدح والذَّمِّ والإعجاب) انتهى[التوضيح١٧/٦٤].

(**فإن قيل**: كيف يكون ذلك جائزًا له، وقد حقن الصُّلحُ الدِّماءَ؟

والجوابُ: أنَّ ذلك في حقِّ أبي بَصِير على الخصوص؛ لأنَّه دافع عن نفسه ودِينه، ومن قُتِل دون دِينه؛ فهو شهيد، وإنَّما لم يطالبه عليه الصلاة والسلام بالدِّية؛ لأنَّ أولياء المقتول لم يطالبوه، إمَّا لأنَّهم

---

(١) (عبد): سقط من (ب).

(٢) (المولى): سقط من (ب).

(٣) قرأ ابن كثير بإسكان الراء في ﴿أَرِنِي﴾ حيث وقع، ولأبي عمرو فيه وجهان: الإسكان والاختلاس، وقرأ الباقون بكسر الراء، انظر «السبعة» (ص١٧٠)، «الحجَّة» (٢/٢٢٣)، «المبسوط» (ص١٣٦)، «حجَّة القراءات» (ص١١٤).

(٤) (قد): ليس في «اليونينيَّة»، وضرب عليها في (ق).

كانوا قد أسلموا، وإمَّا لأنَّ الله شغلهم عن ذلك حتَّى انتكث العهد وجاء الفتح.

فإن قيل: فإنَّ رسول الله ﷺ كان يَدِي مَن قُتِل خطأً من أهل الصُّلح، كما ودى العامريَّين وغيرهما.

قلنا: عن هذا **جوابان**؛ **أحدهما**: أنَّ أبا بَصِير قد كان ردَّه إلى المشركين، فصار في حكمهم، ولم يكن مِن فئة المسلمين وحزبهم، فيُحكَم عليه بما يحكم عليهم، **والجواب الثَّاني**: أنَّه كان قتلَ عمْدٍ، ولم يكن قتلَ خطأ، كما كان قتل العامريَّين، وقد قال عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: لا تعقل العاقلةُ عمدًا ولا عبدًا). انتهى[الروض٤/٣٨]، وهذا الأثر أخرجه الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ من رواية عامر عنه: (العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة)[قط٣٣٤٣]، قال البيهقيُّ: (منقطعٌ وضعيفٌ، والمعروف أنَّه عن عامر الشَّعبيِّ/من [٣٤٤/١ب] قوله: لا تحمل العاقلة عبدًا، ولا عمدًا، ولا صلحًا، ولا اعترافًا). انتهى[هق٨/١٠٤]، والله أعلم.

قوله: (**وَيْلُ أُمِّهِ، مِسْعَرُ حَرْبٍ**): هو بضَمِّ اللَّام[1]، وفتحها، وكسرها، قال شيخنا: (و«ويل»: مكسورُ اللَّام، وموصول ألفِ «أمِّه»، قال ابن التِّين: كذا رويت هذه اللَّفظة، وقال ابن بطَّال: إعرابُه: «ويل امِّه مسعرَ حربٍ»؛ فانتصب «مسعر» على التَّمييز -يعني: تقديره: من مسعرٍ- ولم يُرِدِ الدُّعاءَ بإيقاع الهلكةِ عليه، وإنَّما هو على ما جرت به عادة العرب[2] على ألسنتها؛ كـ«تربتْ يداك» ونحوه[ابن بطال٨/١٣٥]). انتهى[التوضيح١٧/٦٤]، وقال الجوهريُّ في «صحاحه» في (أمم) ما لفظه: (وقولهم: ويلُمِّهِ وويْلِمِّه[3] يريدون: ويلٌ لأمِّه؛ فحُذِف؛ لكثرتِه في الكلام) انتهى، واللَّام مضمومة في الأولى، ومكسورة في الثَّانية، و(أمِّ) مجرورة في الحالتين، وكُتِبَت في الحالتين مُتَّصلة (ويل) بـ(أم) كلُّ ذلك بالقلم، والله أعلم.

يقال: سعرتُ النَّارَ والحربَ؛ إذا أوقدتَهما، وسعَّرتهما؛ بالتَّشديد للمبالغة، والمِسْعَر والمِسْعَار: ما تُحرَّك به النَّار من آلةِ الحديد، يصفه بالمبالغة في الحرب والنَّجدة، ويُجمَعان على مساعرَ ومساعيرَ[4]، و(مسعر) في أصلنا: مضموم ومنصوب بالقلم[5].

قوله: (**سِيفَ البَحْرِ**): (سِيْف البحر) بكسر السين المهملة، وإسكان المثنَّاة تحت، وبالفاء: ساحلُه.

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في (ب): (العادة بين العرب).

(٣) (وويلِمِّه) بالكسر، ليست في المطبوع من «الصحاح»، ولعلَّها ثابتة في نسخة المؤلِّف.

(٤) في (ب): (مساعير ومساعر)، وانظر «الصحاح» مادة (سعر)، «النهاية» (٢/٣٦٧) مادة (سعر).

(٥) الضمُّ رواية أبي ذرٍّ، على تقدير: هو مسعرُ، والفتح رواية غيره على التَّمييز، انظر «إرشاد الساري» (٤/٤٥٢).

قوله: (**وَيَنْفَلِتُ**[١] **مِنهُمْ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلٍ**): تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا، وأنَّ اسمه العاصي [قبل ح٢٧٠٠].

قوله: (**فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ**): تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا أنَّه عبيد بن أَسِيد، أو عتبة بن أَسِيد.

قوله: (**حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنهُمْ عِصَابَةٌ**): العصابة: الجماعة، اعلم أنَّهم بلغوا هناك ثلاث مئة، كذا عند ابن عقبة[٢]، وقال ابن إسحاق: (فاجتمع إليه[٣] قريب من سبعين). انتهى[٤]، ولعلَّ من قال: ثلاث مئة؛ عدَّدهم أجمعَ، ومَن قال: سبعين؛ يعني: الرُّؤوس، والله أعلم.

قوله: (**بِعِيرٍ خَرَجَتْ**): (العِير): القافلة؛ وهي الإبل والدَّوابُّ تحملُ الطَّعام وغيره من التِّجارات، ولا تُسمَّى عِيرًا إلَّا إذا كانت كذلك[٥].

قوله: (**لَمَا أَرْسَلَ**): هو بفتح لام [لَمَا]، وتخفيف الميم، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَيْهِمْ**): اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام كتب إلى أبي جَنْدلٍ وأبي بَصِير أن يقدما عليه، ومَن معهما مِن المسلمين أن يلحقوا ببلادهم وأهليهم، فقدم كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما وأبو بَصِير يموت، فمات وكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده يقرؤه، فدفنه أبو جَنْدل مكانه، وجعل عند قبره مسجدًا، وقدم أبو جَنْدلٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم معه ناس من أصحابه، ورجع سائرُهم إلى أهليهم، وقال أبو جَنْدل فيما حكاه الزُّبير: [من السريع]

أَبْلِغْ قُرَيْشًا عَنْ أَبِي جَنْدَلِ ... أَنَّا بِذِي المَرْوَةِ فَالسَّاحِلِ[٦]
فِي مَعْشَرٍ تَخفُقُ أَيمَانُهُم ... بِالبِيضِ فِيهَا وَالقَنَا الذَّابِلِ
يَأبَونَ أَنْ تَبْقَى لَهُمْ رِفْقَةٌ ... مِنْ بَعْدِ إِسْلَامِهِمِ الوَاصِلِ
أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُم مَخرَجًا ... وَالحَقُّ لَا يُغلَبُ بَالبَاطِلِ
فَيَسلُمُ المَرْءُ بِإِسْلَامِهِ ... أَوْ يُقْتَلُ المَرْءُ وَلَمْ يَأْتَلِ[٧]

---

(١) في (ق): (وتفلَّت).

(٢) انظر «عيون الأثر» (٢/١٧٩).

(٣) في (ب): (عليه).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٥٣).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٩).

(٦) في (ب): (والساحل).

(٧) انظر «عيون الأثر» (٢/١٧٩-١٨٠).

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: مَعَرَّةٌ[١]: العُرُّ: الحَرْب[٢]) إلى آخره[٣]: أمَّا (أبو عبد الله) فهو البخاريُّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وأمَّا قوله: (العُرُّ: الحرب) فهو بضَمِّ العين المهملة، وتشديد الرَّاء، كذا في أصلنا، ومكتوب عليه (ز سه) يعني[٤] من قوله: (قال أبو عبد الله...) إلى قوله: (إحماء): زائد في رواية، و[هو] ثابتٌ في روايةِ المستملي.

وقوله: (الحَرْب): هو بحاء مهملة مفتوحة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ موحَّدة، كذا في أصلنا مجوَّد[٥]، وإنَّما قال الجوهريُّ في «صحاحه»: (الأمويُّ: العَرُّ؛ بالفتح: الجَرَب) يعني: بالجيم المفتوحة، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ موحَّدة، ولم يذكر غيره[٦]، فما في أصلنا مِن الضبط في عين (العرِّ) مِن أنَّه بالضمِّ[٧]، وكذا تفسيره بـ(الحَرْب) بالحاء المهملة؛ نظر[٨]، والله أعلم، وقد رأيتُه كما هو الصَّواب في نسخة صحيحة أخرى.

٢٧٣٣- وَقَالَ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ، وَبَلَغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ أَنْ يَرُدُّوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، وَحَكَمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَلَّا يُمَسِّكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ؛ أَنَّ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قَرِيبَةَ بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، وَابْنَةَ

---

(١) في (ب): (مسعر)، وهو تحريفٌ.

(٢) قول أبي عبد الله ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في هامشها من رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٣) (إلى آخره): ليس في (ب).

(٤) (يعني): ليس في (ب).

(٥) وفي «اليونينيَّة»: (العُرُّ: الجَرَب)، وعلى ضمِّ العين (صح).

(٦) بل قال في ذات المادَّة: (العُرُّ؛ بالضم: قروح مثل القوباء تخرج بالإبل متفرِّقة في مشافرها وقوائمها، يسيل منها مثل الماء الأصفر، فتكوى الصحاح؛ لئلَّا تُعديها المِراض، تقول منه: عرَّتِ الإبل، فهي مَعرورَةٌ).

(٧) في النسختين: (بالفتح)، ولعلَّه سبق قلم، وقد جاء في هامش «اليونينيَّة» بالضمِّ أيضًا، قال القسطلانيُّ في «إرشاد الساري» (٤/٤٥٣): (قال أبو عبد الله البخاريُّ مفسِّرًا لبعض غريب في بعض الآية من «المجاز» لأبي عبيدة: ﴿مَّعَرَّةٌ﴾ «مَفْعَلَة» من «العُرِّ»؛ بضم العين وتشديد الراء: الجرب؛ بالجيم)، وهو في المطبوع من «المجاز» (٢/٢١٧): (العَر) بفتح العين، وفسرَّه بالجرب، وكذا قال الحافظ في «الفتح» (٥/٤١٤): (بفتح المهملة)، وقد جاء (العُر) في اللغة مضموم العين ومفتوحها بمعنى: الجرب، قال الفارسي في «مقاييس اللغة» (٤/٣٣): (العَرُّ والعُرُّ: قال الخليل: هما لغتان، يقال: هو الجرب)، وقال ابن سِيده في «المحكم والمحيط الأعظم» (١/٨٨): (العَرُّ والعُرُّ والعُرَّةُ: الجَرَبُ، وقيل: بالفتح: الجَرَبُ، وبالضم: قُرُوحٌ في أَعْناق الفُصْلانِ)، ومثله في «لسان العرب» و«القاموس» و«تاج العروس» مادة (عرر).

(٨) الذي في كتب اللغة: (والعَرَّةُ والمَعَرَّةُ: الشدة، وقيل: الشدة في الحرب)، انظر «لسان العرب» و«تاج العروس» مادة (عرر).

جَرْوَلٍ الخُزَاعِيِّ، فَتَزَوَّجَ قَرِيبَةَ مُعَاوِيَةُ، وَتَزَوَّجَ الأُخْرَى أَبُو جَهْمٍ، فَلَمَّا أَبَى الكُفَّارُ أَنْ يُقِرُّوا بِأَدَاءِ مَا أَنْفَقَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ؛ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١١]، وَالعَقْبُ: مَا يُؤَدِّي المُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ هَاجَرَتِ امْرَأَتُهُ مِنَ الكُفَّارِ، فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ المُسْلِمِينَ مَا أَنْفَقَ مِنْ صَدَاقِ نِسَاءِ الكُفَّارِ اللَّاتِي هَاجَرْنَ، وَمَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ المُهَاجِرَاتِ ارْتَدَّتْ بَعْدَ إِيمَانِهَا، وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرِ بْنَ أُسَيْدٍ الثَّقَفِيَّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مِنًى مُهَاجِرًا فِي المُدَّةِ، فَكَتَبَ الأَخْنَسُ بْنُ شَرِيقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ أَبَا بَصِيرٍ...، فَذَكَرَ الحَدِيثَ.

قوله: (وَقَالَ عُقَيْلٌ) إلى آخره: (عُقَيل): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وتَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، وهذا التَّعليق تَقَدَّم مسندًا في أوَّل (الشروط) عن يحيى ابن بُكَير، عن اللَّيث، عن عُقيل به[ح٢٧١٣]، ويأتي في (الطلاق)[ح٥٢٨٨].

[قوله: (كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ): قال السُّهيليُّ: (هذا عند أهل العلم مخصوصٌ بنساء أهل العهد والصلح، وكان الامتحان أن تُستحلَف المرأةُ المهاجرة أنَّها ما خرجت ناشزًا، ولا هاجرت إلَّا لله ورسوله، فإذا حلفَتْ؛ لم تُردَّ ورُدَّ صداقها[١] على بعلها، وإن كانت من غير أهل العهد؛ لم تُستحلَف، ولم يُردَّ صداقُها)][٢].

قوله: (وَبَلَغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ أَنْ يَرُدُّوا[٣]) إلى آخره: الظَّاهر أنَّه من كلام الزُّهريِّ، والله أعلم، ولم أرَ مَن تعرَّض له، ويحتمل على بُعْد[٤] أن يكون مِن كلام عروةَ، ولكنَّ عادةَ الزُّهريِّ أن يفعل مثلَ ذلك.

قوله: (قَرِيبَةَ بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ): تَقَدَّم الكلام عليها ضبطًا وترجمةً قريبًا؛ فانظر ذلك، وأنَّها أسلمت وصحِبت[ح٢٧٣١].

قوله: (وَابْنَةَ جَرْوَلٍ الخُزَاعِيِّ): تَقَدَّم الكلام عليها قريبًا؛ فانظر ذلك، وأنِّي لا أعلم لها إسلامًا[ح٢٧٣١].

قوله: (أَبُو جَهْمٍ): قد تَقَدَّم ما في ذلك، فإنَّ في الأوَّل: أنَّه تزوَّجها صفوانُ بن أميَّة[ح٢٧٣١]، وهنا

---

(١) في النسختين: (لم تردَّ ولا صداقها)، والمثبت من مصدره، وهو الصواب، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُم مَّا أَنفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠].

(٢) ما بين معقوفين جاء في النُّسختين بعد الفقرة اللَّاحقة، وهو مستدرك في هامش (أ).

(٣) زيد في (ب): (الآية).

(٤) (على بعد): سقط من (ب).

أبو جَهْم، وقد قلت هناك: لعلَّهما تزوَّجاها[(١)] مُتعاقِبَين، و(أبو جَهْم) هذا: اسمه عامر، وقيل: عُبيد، وهو مُكبَّر؛ أعني: أبا جَهْم، ابن عَدِيٍّ[(٢)] بن كعب القرشيُّ العَدَويُّ، أسلم يوم الفتح، وصحبه عليه الصلاة والسلام، وكان مُعظَّمًا في قريش ومُقدَّمًا فيهم، قال الزُّبير: وكان عالمًا بالنَّسب، وكان مِن المُعمَّرين، شهد بنيان الكعبة في الجاهليَّة، وشهد بنيانها أيَّام ابن الزُّبير[(٣)]، وقيل: إنَّه[(٤)] تُوُفِّيَ أيَّام معاوية[(٥)].

وهو غير أبي جُهَيم -بالتَّصغير- راوي حديث التَّيمُّم بالجدار[ح٣٣٧]، وحديث المرور بين يدي المصليِّ[ح٥١٠] في «الصَّحيح»، هذا الثاني أنصاريٌّ نجَّاريٌّ، واسمه عبد الله بن الحارث بن الصِّمَّة[(٦)].

قوله: (**وَالعَقْبُ مَا يُؤَدِّي الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ هَاجَرَتِ امْرَأَتُهُ**): (العَقْب) في أصلنا: بفتح العين المهملة، وإسكان القاف، وبالموحَّدة، وكذا رأيته في نسخة أخرى صحيحة بالقلم وأخرى، والله أعلم، ورأيت بعضهم ضبط العين بالفتح والكسر[(٧)]، والقاف ساكنة باللَّفظ[(٨)].

قوله: (**فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**وَمَا نَعْلَمُ**) إلى آخره: مِن تتمَّة كلام الزُّهريِّ.

قوله: (**وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ**): الظَّاهر أنَّ هذا أيضًا من كلام الزُّهريِّ، وقد تَقَدَّم مثله، ويحتمل أن يكون مِن كلام عروة، وفيه بُعْدٌ، وقد تَقَدَّم الكلام على (أبي بَصِير)، وكذا تَقَدَّم على (**أَسِيد**)[ح٢٧٣١].

قوله: (**فِي المُدَّةِ**): تَقَدَّم أنَّ مدَّة الصُّلح كانت عشر سنين، وذكرت فيها قولين غيرَ ذلك في أوَّل هذا التَّعليق[ح٦].

---

(١) في (أ): (تزاوجاها).

(٢) هكذا نسبه إلى جدِّه الأعلى، وهو أبو الجَهْم بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عبيد بن عويج بن عديٍّ.

(٣) انظر «جمهرة نسب قريش» (٤١/٢).

(٤) (إنه): ليس في (ب).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٦)، «تجريد أسماء الصحابة» (١٥٦/٢)، «الإصابة» (٣٥/٤).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٧)، «الإصابة» (٣٦/٤).

(٧) في (ب): (بعضهم ضبطه بفتح العين وكسرها).

(٨) لم أقف على هذا الضبط، وضُبط في «اليونينيَّة»: (العَقْب) بفتح العين وإسكان القاف وفتحها، وقد قال الزركشيُّ في «التنقيح» (٦١٠/٢): («العَقْب»: بفتح العين، وإسكان القاف وكسرها)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤١٥/٥): (بفتح العين وكسر القاف)، وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤٥٣/٤): (بفتح العين وسكون القاف في «اليونينية» وقد تفتح).

قوله: (فَكَتَبَ الأَخْنَسُ بْنُ شَرِيقٍ): تَقَدَّم الكلام على أنَّه كَتَبَ[ح٢٧٣١]، وهو الأخنس بن شَرِيق، و(شَرِيق): بفتح الشين المعجمة، وكسر الرَّاء، واسم (الأخنس) أُبيٌّ، وكنيته أبو ثعلبة الثَّقفيُّ، ويُعرَف بالأخنس، معدودٌ في الصَّحابة، وهو حليفُ بني زُهْرة، قديمُ الوفاة، ذكره الذَّهبيُّ في «تجريده» في (أُبيٍّ)، وفي (الأخنس)[(١)]، رضي الله عنه.

١٦- بابُ الشُّرُوطِ فِي القَرْضِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَعَطَاءٌ: إِذَا أَجَّلَهُ فِي القَرْضِ؛ جَازَ.

٢٧٣٤- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى.

قوله: (وَعَطَاءٌ[(٢)]): هذا هو ابن أبي رَباح، مفتي أهل مكَّة رحمه الله، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٩٨]/. [١/٣٤٥أ]

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ): تَقَدَّم أنَّ (اللَّيث): هو ابن سعد، أحدُ الأعلام، وتَقَدَّم أنَّ هذا التَّعليقَ ذكره في هذا «الصَّحيح» سبعَ مرَّاتٍ كذلك، غير أنَّ في بعض النُّسخ أسنده مرَّةً، ولا أعلم حديثًا في «الصَّحيح» ذكره فيه سبع مرَّاتٍ مُعلَّقًا، وكذا مرَّةً مسندًا[(٣)] وستَّة أماكنَ يذكره فيها تعليقًا إلَّا هذا، وقد قَدَّمتُ ذلك مُطوَّلًا في (الزَّكاة)[(٤)][ح١٤٩٨].

قوله: (ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ[(٥)] سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ): المُستقرِضُ لا أعلم أحدًا سمَّاه، وأمَّا المُقرِض؛ فقد قَدَّمتُ عن ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (أنَّه النَّجاشيُّ ملك الحبشة)[الإفهام١٩٨]، وقد استبعدت ذلك أنا فيما مضى، والله أعلم[ح١٤٩٨].

١٧- بابُ المُكَاتَبِ، وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ فِي المُكَاتَبِ: شُرُوطُهُمْ بَيْنَهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَوْ عُمَرُ: كُلُّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِئَةَ شَرْطٍ.

---

(١) «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣)، (١/١١)، وانظر «الإصابة» (١/٢٥).

(٢) قول ابن عمر وعطاء جاء في «اليونينيَّة» متأخِّرًا بعد الحديث (٢٧٣٤)، وتقديمُه رواية أبي ذرٍّ والقابسيِّ.

(٣) في النُّسختين: (مُعلَّقًا)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٤) في (ب): (في الزَّكاة مطولًا).

(٥) (مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

٢٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا، فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتِ؛ أَعْطَيْتُ أَهْلَكِ وَيَكُونُ الوَلَاءُ لِي، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ ذَكَّرَتْهُ ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟! مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؛ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِئَةَ شَرْطٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ الجِهْبِذُ، شيخُ البُخاريِّ، وتَقَدَّم أنَّ (سُفْيَان): هو ابنُ عُيَينة، وأنَّ (يَحْيَى): هو ابنُ سعيدٍ الأنصاريُّ القاضي، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٨]، و(عَمْرَة): تقدمت أنَّها بنت عبد الرَّحمن بن سعد بن زُرارة الأنصاريَّة، تقدَّمت غير مرَّةٍ.

قوله: (أَتَتْهَا بَرِيرَةُ): تَقَدَّم الكلام عليها، ومَن مواليها، وعلى كم كُوتِبَتْ، وما وقع في بعض الطُّرق من أنَّه كاتبت على خمس أواق، وأكثر الرِّوايات على تسع أواق[ح٤٥٦، ٢١٦٨، ٢٥٦٠].

قوله: (ذَكَّرَتْهُ ذَلِكَ): هو بتشديد الكاف، وإسكان التَّاء، وبخطِّ الإمام عزِّ الدين ابن(١) الحاضريِّ ما لفظه: (تُخفَّف الكافُ، وتُثقَّل، والتَّخفيف أكثر) انتهى، وفي التَّخفيف مع ثبوت لفظة(٢) (ذلك) نظرٌ(٣).

١٨ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الاشْتِرَاطِ وَالثُّنْيَا فِي الإِقْرَارِ، وَالشُّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا قَالَ مِئَةً إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: قَالَ الرَّجُلُ لِكَرِيِّهِ: أَدْخِلْ رِكَابَكَ، فَإِنْ لَمْ أَرْحَلْ مَعَكَ يَوْمَ كَذَا

---

(١) هكذا في النسخ؛ بزيادة: (ابن)، وعز الدين محمد بن خليل وكذا ولداه العز محمد والشهاب أحمد منسوبون إلى حاضر من أعمال حلب، انظر «معجم البلدان» (٢/٢٠٦)، «الضوء اللامع» (١١/١٩٧).

(٢) (لفظة): ليس في (ب).

(٣) قال الدمامينيُّ في «مصابيح الجامع» (٢/١٥٣) في توجيهه: (الضمير المنصوب -يعني: الهاء- عائد إلى الأمر المتقدِّم، و«ذلك» بدل منه، والمفعول الذي يتعدَّى إليه هذا الفعل بحرف الجر حُذِف مع الحرف الجارِّ له؛ لدلالة ما تقدَّم عليه، فآل الأمر إلى أنَّها قالت: فلمَّا جاء رسول الله ﷺ ذَكَرْتُ ذلك الأمر له)، وقال السندي في «حاشيته على صحيح البخاري» (١/٨٨): (المشهور على الألسنة: «ذكَّرته»؛ بالتشديد، كأنَّه بناء على ما زعموا من كونه متعدِّيًا إلى مفعولين، والمخفَّف لا يتعدى إليهما، فجعلوه مشدَّدًا، لكن مقتضى المشدَّد أنَّه ﷺ كان عالمًا بالأمر إلَّا أنَّه نسيه أو غفل عنه، فذَكَّرتْهُ عائشةُ الأمرَ، وهذا لا معنى له ههنا، فالوجه أن يُقرَأ مخفَّفًا، والحمل على الحذف والإيصال، أي: ذَكَرَتْ له ذلك، أو على أنَّ «ذلك» بدل من الضمير، والجار والمجرور محذوفٌ، أي: له، وهذا هو الموافق للروايات، ويقتضيه المعنى المقصود ههنا، والله تعالى أعلم).

وَكَذَا؛ فَلَكَ مِئَةُ دِرْهَمٍ، فَلَمْ يَخْرُجْ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: مَنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ طَائِعًا غَيْرَ مُكْرَهٍ؛ فَهْوَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَيُّوبُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: إِنَّ رَجُلًا بَاعَ طَعَامًا، وَقَالَ: إِنْ لَمْ آتِكَ الأَرْبِعَاءَ؛ فَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَيْعٌ، فَلَمْ يَجِئْ، فَقَالَ شُرَيْحٌ لِلْمُشْتَرِي: أَنْتَ أَخْلَفْتَ؛ فَقَضَى عَلَيْهِ.

قوله: (بَابُ مَا يَجُوزُ): كذا في أصلنا، ووقع في بعض النُّسخ: (باب ما لا يجوز)، والصَّواب حذف (لا)، كما وقع في أصلنا.

قوله: (وَالثُّنْيَا): هي بضَمِّ الثَّاء المثلَّثة، ثمَّ نونٍ ساكنةٍ، مقصورٌ(١)، وهي الاستثناءُ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ): كنيته أبو عون، واسمُه عبدُ الله، وهو مولى عبد الله بن مُغفَّل المزنيِّ، وهو أحدُ الأعلام، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٦٧]، لا عبدُ الله بن عَون ابن أمير مِصر، هذا الثَّاني لم يرو له البخاريُّ شيئًا، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ، وقد تَقَدَّم ذلك[ح٦٧].

قوله: (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن سيرين، وتَقَدَّم عددُ بني سيرين في أوَّل هذا التَّعليق، وكذا بناته[ح٦٧].

قوله: (رَجُلٌ(٢) لِكَرِيِّهِ): (الرَّجل) و(كريُه): لا أعرفهما، و(الكَريُّ): بوزن (الصَّبيِّ) وهو الذي يكري دابَّته، (فَعِيل) بمعنى: مُفْعِلٍ، يقال: أكرى دابَّته؛ فهو مُكْرٍ وكَرِيٌّ، وقد يقع أيضًا على المُكترِي، وهو (فَعِيل) بمعنى: مُفْعَلٍ، والمرادُ الأوَّلُ.

قوله: (أَدْخِلْ رِكَابَكَ): (أدخل) بقطع الهمزة: فعل أمرٍ رُباعيٌّ؛ مِن الدُّخول، وفي رواية: (أَرْحِل) بالرَّاء، والحاء المهملة(٣)، قال ابن قُرْقُول: («أَرحِلْ رِكابَك»: كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: «أَدْخِل»، وعند ابن السَّكن: «اكْتَرِ لي(٤) رِكابك»، والأوَّل الصَّواب). انتهى[مطالع ١٩/٣]، يعني: أنَّه بالرَّاء، وبالحاء المهملة، فعل أمرٍ مِن الثُّلاثيِّ، و(رِكابك) بكسر الرَّاء: مَفعُول، والرِّكاب: الإبل التي يُسار عليها، الواحدة: راحلة، ولا واحدَ لها مِن لفظها، والجمع: الرُّكُب(٥).

(١) في (ب): (مقصورة).

(٢) في (ق): (الرجل)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٤) في النسخ: (اكتري)، والمثبت من مصدره.

(٥) انظر «الصحاح» مادة (ركب).

قوله: (**فَقَالَ شُرَيْحٌ**): هو بالشين المعجمة، والحاء المهملة، وهو ابن الحارث، القاضي العالم، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٣٢٥].

قوله: (**غَيْرَ مُكْرَهٍ**): هو بفتح الرَّاء، اسم مفعول، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَقَالَ أَيُّوبُ: عَنِ ابْنِ سِيرِينَ**): (أيُّوب): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(ابن سيرين): مُحَمَّدٌ، أحدُ الأعلام.

قوله: (**إِنَّ رَجُلًا بَاعَ طَعَامًا**): هذا (الرَّجل) لا أعرفه.

قوله: (**الأَرْبِعَاءَ**): باء يوم (الأربِعاء) مثلَّثة، والأجودُ الكسرُ[(١)].

٢٧٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلَّا وَاحِداً مَنْ أَحْصَاهَا؛ دَخَلَ الجَنَّةَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (**أَبُو الزِّنَادِ**): أنَّه عبدُ الله بن ذَكْوانَ، وكذا (**الأَعْرَجِ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن[(٢)] بنُ هُرْمُز، وكذا (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا**[(٣)]): إنَّما أتى بـ(مئة إلَّا واحدًا) لِئلَّا يلتبس بـ(سبعة وسبعين) فهو تأكيد للجملة، و(مئةً): مَنْصوبٌ بدلٌ من (تسعة وتسعين)، ثمَّ اعلم أنَّ ابن العربيِّ القاضي أبا بكر المعافريَّ ذكر في «الأحوذيِّ شرح التِّرمذيِّ» عن بعض الصُّوفية: أنَّ الله تعالى ألفَ اسمٍ، وللنَّبيِّ ﷺ ألف اسم[(٤)]، وأخبرني بعضُ الطَّلبة -ولا أثقُ بنقله- عن «تفسير الإمام فخر الدِّين»: (أنَّ الله تعالى أربعةَ آلافِ اسمٍ)[(٥)]، والحديث لا ينفي أن يكون لله تعالى سوى تسعةٍ وتسعين اسمًا، وقال أبو مُحَمَّد ابن[(٦)] حزم الظَّاهريُّ: (مَن زاد على التِّسعة والتِّسعين؛ فقد ألحدَ في أسمائه؛ لأنَّه قال: «مئة إلَّا واحدًا»، فلو جاز أن يكون له اسمٌ زائدٌ؛ لكانت مئةً)[(٧)]، وسأذكر في ذلك كلامًا مُطَوَّلًا[قبل ح٦٤١٠]، وأسردُ أسماءه ﷺ فيما

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١١٠)، «المثلث ذو المعنى الواحد» (ص٤٢).

(٢) في النسختين: (عبد الله)، ولعلَّه سبق قلم.

(٣) في (ق): (واحدة)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) انظر «عارضة الأحوذي» (٥/٤٣٦).

(٥) انظر «التفسير الكبير» (١/١٥٤).

(٦) (بن): سقط من (ب).

(٧) انظر «المحلَّى» (١/٣٠).

يأتي، وما جاء فيها[قبل ح٣٥٣٢]، والله أعلم.

قوله: (مَنْ أَحْصَاهَا): قيل معناه: عَمِلَ بها، فأحاط معرفةً بمعانيها، وقيل: أطاقها، أي: أطاق العمل بها، والطَّاعة بمقتضى كلِّ اسمٍ منها، ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمّل: ٢٠] أي: لن تُطِيقوه، وقيل: معناه: حفظ القرآن، فأحصاها بحفظه للقرآن، وقيل: (أحصاها): وَحَّدَ بها، ودَعا إليها، وقيل: أحصاها علمًا، وقيل: حفظها، وهذا ذكره البخاريُّ(١) في هذا «الصَّحيح» في آخر (الدَّعوات)[ح٦٤١٠]، ومنه: (أَكُلَّ القرآنِ أحصيتَ؟)(٢)، والله أعلم.

١٩- بابُ الشُّرُوطِ فِي الوَقْفِ

٢٧٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَنْبَأَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَلَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الفُقَرَاءِ وَفِي القُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ، فَقَالَ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّم أعلاه(٣) أنَّه أبو عون عبدُ الله بن عون بن أرطبان، أحدُ الأعلام، لا ابن عَون ابن أمير مِصر[قبل ح٢٧٣٦].

قوله: (أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ): هذه (الأرضُ) يقال لها: ثَمْغ، كما سيأتي في (باب قول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٦])[ح٢٧٦٤]، و(ثَمْغ) بفتح الثَّاء المثلَّثة، وإسكان الميم، وقيَّدها المُهلَّب بفتحها(٤)، وبالغين المعجمة، وفي كلام ابن الأثير: أنَّ ثمغَ بالمدينة(٥)، والله أعلم.

قوله: (أَنْفَسَ) أي: أعلى وأعظم.

---

(١) (البخاريّ): ليس في (ب).

(٢) أخرجه مسلم (٨٢٢) موقوفًا من حديث ابن مسعود ﷺ، وانظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٢٧).

(٣) في (ب): (مرارًا).

(٤) انظر «مشارق الأنوار» (١/٣٠٠).

(٥) انظر «النهاية» (١/٢٢٢) مادة (ثمغ).

قوله: (حَبَّسْتَ): أصلها: التَّحبيس؛ الوقف، يقال: حَبَّس وحبَس؛ مُشدَّد ومُخفَّف، قاله الخَطَّابيُّ(١)/. [٣٤٥/١ب]

قوله: (عَلَى مَنْ وَلِيَهَا): (الوالي): النَّاظِر.

قوله: (فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ): قائل ذلك هو عبدُ الله بن عون؛ يعني: ابن أرطبان، وقد تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا.

قوله: (فَقَالَ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا): اعلم أنَّ هذا لا يمكن أن يقولَه ابنُ سيرين من قِبَل نفسِه، وإنَّما الظاهر أنَّه رواه كذلك(٢)، وقد نظرتُ في «الأطراف» للمِزِّيِّ في (مُحَمَّد بن سيرين، عن نافع، عن ابن عمر) فلم أرَ له عنه غيرَ حديثٍ واحدٍ، وهو «مَن مات وعليه صيام شهر؛ فلْيُطعَمْ عنه مكان كلِّ يوم مسكينًا»(٣)، أخرجه التِّرمذيُّ[ت٧١٨] وابنُ ماجه[جه١٧٥٧]، ونظرتُ في (مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عمر)، من غير ذكر نافع؛ فرأيتُه روى عنه أربعةَ أحاديثَ ليس هذا منها(٤)، وابنُ سيرين أيضًا لم يُدرِك عُمَرَ -وذلك لأنَّه وُلِد لسنتين بقيتا مِن خلافة عثمان، فيكون وُلِد سنة (٣٣هـ)-، ولا أرسلَ عنه، ولا رأيتُ(٥) الحديثَ المشارَ إليه في رواية ابن سيرين، عن عبد الله بن عمر، عن عمر(٦)، فإنَّ هذا الحديثَ تارةً يُروَى من مُسنَد عبد الله، وتارةً من مُسنَد عُمَرَ، وقد أخرجه من مسند عمر مسلمٌ[م١٦٣٣] والنَّسائيُّ[س٣٠/٦٢]، ولم يتكلَّم شيخُنا في «شرحه» على هذه المسألة، والله أعلم.

قوله: (غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ) أي: غير جامع، وهي قريبة مِن مُتَمَوِّل أو هي هي، وهي بضَمِّ الميم، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ همزة كذلك، ثمَّ ثاء مثلَّثة مكسورة، ثمَّ لام.

❋ ❋ ❋

(١) هكذا عزاه للخطَّابي تبعًا لـ«مطالع الأنوار» (٢١٨/٢)، ولفظ القاضي في «مشارق الأنوار» (٣٧٠/١): («احتبس أدراعه» أي: أوقفها في سبيل الله، واللغة الفصيحة: أحبس، قاله الخطابيُّ، يقال: حَبَس؛ مخفَّفًا، وحَبَّس؛ مشدَّدًا)، وهو الصواب قال الخطَّابيُّ في «غريب الحديث» (٥٢٢/١): («حبس خيلًا»: اللغة العالية أن يقال: «أحبس»؛ بالألف).

(٢) في «صحيح مسلم» (١٦٣٢) زيادة: (قال ابنُ عون: وأنبأني مَن قرأ هذا الكتاب أنَّ فيه: «غير متأثِّلٍ مالًا»).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٢٢٧/٦).

(٤) بل خمسة، انظر «تحفة الأشراف» (٤٢/٦-٤٣).

(٥) زيد في (ب): (له).

(٦) زيد في (ب): (من غير ذكر نافع، فرأيته روى عنه)، وهو تكرارٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ

٥٤ - كِتَابُ الوَصَايَا

١ - بابُ الوَصَايَا، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»

وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ إلى ﴿جَنَفًا﴾ [البقرة: ١٨٠-١٨٢]، ﴿جَنَفًا﴾: مَيْلًا، ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ [المائدة: ٣]: مَائِلٌ.

(كِتَابُ الوَصَايَا) إلى (كِتَاب الجِهَادِ).

قال أهل اللُّغة: يقال: أوصيته ووصَّيته بكذا، وأوصيت ووصَّيت له، وأوصيتُ إليه: جعلته وصيًّا(١)، قال الأزهريُّ: (اللَّفظة مُشتقَّة مِن قولهم: وَصَى الشَّيءَ بالشَّيء يَصِيْه؛ إذا أوصله به، وأرض واصية: كثيرة النَّبات)، وسُمِّي هذا التَّصرُّف وصيَّة؛ لما فيه من وصل القربة الواقعة بعد الموت بالقربات المُنجَزة في الحياة، ودلائل الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة متعاضدةٌ على أصل الوصيَّة.

سرد ابن المُنيِّر ما ذكره البخاريُّ من غير إسناد، ثمَّ قال: (الأحاديث به كلُّها مطابقةٌ إلَّا حديث عَمرو بن الحارث -يعني به: «ما ترك رسول الله ﷺ دينارًا، ولا درهمًا، ولا عبدًا، ولا أمةً...»؛ الحديث-، فليس فيه وصيَّة، والصدقة المذكورة يحتمل أن تكون بَتْلَةً(٢) في حديثه، ويحتمل أن يكون أوصى بها، ولهذا الاحتمال أدخلها في التَّرجمة، والله أعلم). انتهى [المتواري٣٢٢].

٢٧٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ**) إلى آخره: الضَّمير في (تابعه) الظَّاهرُ عودُه إلى مالك، و(مُحَمَّد بن مسلم): الظاهر أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الطَّائفيُّ، روى عن عَمرو بن دينار وابنِ أبي

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (وصي).

(٢) في النسخ: (مثله)، والمثبت من مصدره، ومعناها: المنقطعة عن صاحبها.

نجيح[(١)]، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ ويحيى بنُ يحيى[(٢)]، قال الذَّهبيُّ: (فيه لين، وقد وُثِّق، وله في «مسلم» حديثٌ واحدٌ[م(٣٧٤)(١٢٠)])[الكاشف٣/٧٨]، وفي «الميزان» قال: (استشهد به مسلم)، تُوُفِّيَ سنة (١٧٧هـ)، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ، له ترجمةٌ في «الميزان»[(٣)]، وقد رأيتُ ابنَ قيِّم الجوزيَّة نقل عن ابن حزم أنَّه ساقطٌ ألبتَّة[(٤)]، قال ابن القيِّم: (ولم أرَ فيه هذه العبارة لغيره)، قال: (وقد استشهد به مسلمٌ)[الهدي٢/١٢٥].

ومتابعتُه ليست في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها[(٥)] شيخُنا[(٦)].

تنبيهٌ: أمَّا مُحَمَّد بن مسلم الطَّائفيُّ الصَّغير؛ فصدوقٌ، روى عن فَرَج بن فَضالة، وعنه: عبد الله ابن أحمد[(٧)].

و(عَمرو): هو ابنُ دِينار المكِّيُّ المشهورُ، لا عَمرُو بنُ دِينار قهرمانُ آلِ الزُّبيرِ بنِ شعيب، ذاك ضعيفٌ، وليس له في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، إنَّما له في «التِّرمذيِّ» و«ابنِ ماجه»[(٨)].

٢٧٣٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ خَتَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخِي جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا، إِلَّا بَغْلَتَهُ البَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ**): (أبو إسحاق) هذا: هو الهمْدانيُّ السَّبيعيُّ عمرُو بنُ عبدِ الله، تَقَدَّم.

---

(١) في النسخ تبعًا لـ«الكاشف» (٣/٧٨): (وابن أبي يحيى)، ولم يذكره الذهبيُّ في «التذهيب» ولا في «الميزان» في شيوخه، ولا ذكره المزيُّ في «التهذيب»، ولعلَّه تحريفٌ عن المثبت.

(٢) في النسخ: (وابنُ أبي نَجيح عبدُ الله)، والمثبت كان في (أ)، ثمَّ أُصلح، وهو الصواب.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٤٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤١٢)، «تذهيب التهذيب» (٨/٢٨١).

(٤) انظر «المُحلَّى» (١٠/٥٠٤).

(٥) في النسختين: (يخرجه)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٤٢٢): (أخرجها الدارقطنيُّ في «الأفراد» من طريقه وقال: تفرَّد به عِمران بن أبان -يعني: الواسطي- عن محمَّد بن مسلم، وعِمران أخرج له النسائيُّ وضعَّفه، قال ابنُ عديٍّ [«الكامل» (٥/٩٠)]: له غرائبُ عن محمَّد بن مسلم، ولا أعلم به بأسًا).

(٧) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٤١).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٣).

قوله: (عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ خَتَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ): هذا هو عَمرو بن الحارث بن أبي ضِرار المُصْطلقيُّ الخزاعيُّ، أخو أمِّ المؤمنين جُوَيريةَ، له ولأبيه صحبةٌ، روى عَمرٌو عنِ النَّبيِّ ﷺ، وابنِ مسعود، وزوجتِه زينبَ، وعن أبيه الحارثِ، وعنه: مولاه دِينارٌ، وأبو وائلٍ، وأبو عبيدةَ بنُ عبد الله بن مسعود، وأبو إسحاقَ، وغيرُهم، عداده في أهل الكوفة، أخرج له الجماعةُ(١).

و(الحارث) والده: تقدَّمت ترجمتُه، وهو الحارث بن أبي ضرار، ويقال: ابن ضرار، روى أحمدُ في «المسند» بإسناده عن عيسى بن دينار، [عن أبيه]، عن الحارث بن أبي ضرار(٢) قال: (قَدِمتُ على النَّبيِّ ﷺ...) فذكر حديثًا في (مسند الكوفيِّين)، قال ابن عبدالبَرِّ: (أخشى أن يكونا اثنين)[الاستيعاب١٤٨]؛ يعني: الواحد: ابن ضرار، والآخَر: ابن أبي ضرار، وقد قَدَّمتُ كلامَ أبي عمر فيه، وذكرتُ كلامَ غيرِه، وأنَّهما اثنان[ح٢٥٤١]، وفي «تجريد الذَّهبيِّ»: (الحارث بن أبي ضرار(٣)، ويقال: ابن ضرار)، ثمَّ ذكر فيها الحديث من «المسند» الذي ذكرتُه[التجريد١/١٠٢]، ثمَّ ذكر ترجمةً أخرى، فقال: (الحارث بن أبي ضرار...) ونسبَه، ثمَّ قال: (والد جويرية، استدركه الغسَّانيُّ وحده، وإنَّه أسلم هو وابناه وطائفة). انتهى[التجريد١/١٠٢]، وابن الجوزيِّ الحافظ أبو الفرج ذكرهما ترجمةً واحدةً، والله أعلم.

و(الخَتَن): بفتح الخاء المعجمة، والمثنَّاة فوق، وبالنُّون، وهو كلُّ ما كان مِن قِبَل المرأة؛ مثل: الأب والأخ، و[هم] الأَخْتَان، هكذا عند العرب، وأمَّا [عند] العامَّة؛ فخَتَنُ الرَّجلِ: زوجُ ابنتِه، قاله الجوهريُّ(٤).

قوله: (إِلَّا بَغْلَتَهُ البَيْضَاءَ): هذه الظَّاهر أنَّها الدُّلْدُل، وفي قوَّة كلام النَّوويِّ في «تهذيبه»: أنَّها هي(٥)، والدُّلدُل أهداها له المُقَوقِس جُرَيج بن ميناء، وقد عاشت بعده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حتى كبرت، وذهبت أسنانها، وكان يُجشُّ(٦) لها الشَّعير، وماتت بيَنْبُع، وفي «تاريخ ابن عساكر» من طرق: أنَّها بقيت حتَّى قاتل عليها عليٌّ في خلافته الخوارجَ[تاريخ دمشق٤/٢٣٠]، وفي كلام السُّهيليِّ: أنَّها بقيت إلى خلافة معاوية(٧).

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٩)، «تهذيب الكمال» (٢١/٥٦٩).
(٢) في «المسند»: (الحارث بن ضرار) (٤/٢٧٩)، انظر الحديث (١٨٤٥٩).
(٣) زيد في (ب): (ونسبه، ثمَّ قال: والد جويرية)، ولعلَّه سبق قلمٍ.
(٤) انظر «الصحاح» مادة (ختن)، وفي «العقد الغالي» (ق٧٦): (والأحماء: أقرباء الزوج، والأصهار: يقع على الفريقين).
(٥) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٣٧).
(٦) أي: يُطحَن ويُدَقُّ.
(٧) «الروض الأُنُف» (٣/٨٤)، وانظر «تاريخ دمشق» (٤/٢٣٠).

تنبيهٌ: إنَّما عدلتُ عن أن أقول هي فضَّة؛ لما ذكرت لك عن قوَّة كلام النَّوويِّ، ولأنَّ فضَّة وهبها عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأبي بكر الصِّدِّيق، فخرجت عن ملكه، ولا أدري متى ماتت[(١)]، وهذه قد تأخَّرت بعده، ولم تخرج عن ملكه، والله أعلم.

قوله: (**وَسِلَاحَهُ**): الظَّاهر أنَّها أرادت أسيافَه، وقد كان له تسعة **أسياف**: المِخْذَم، والعَضْب، وذو الفِقار، والحتف، والرَّسوب، والقلعيُّ، والبتَّار، والقضيب[(٢)]، والمأثور، **وأدراعَه** وهي سبعة: ذات الفضول، وذات الحواشي، وذات الوِشَاح، والسغديَّة، وخِرْنِق، والبتراء، وفضَّة، **وقِسِيَّه** السِّتَّ: الرَّوحاء، والصَّفراء، والبيضاء، والزَّوراء، والكَتوم؛ لكنَّ الكتومَ تكسَّرت يوم أُحُد، والسَّداد، **وكنانتَه**، وثلاثةَ **أتراس**، وخمسةَ **رماح**؛ ثلاثة من بني قينقاع، والمُثوِيَّ، والمُنْثَنِي[(٣)]، **وحربةَ** تُسمَّى نَبْعَة، وحربة كبيرة اسمها البيضاء، وحربة صغيرة دون الرِّمح شبه العُكَّازة، يقال لها: العَنَزة، وقال مُغُلْطاي في «سيرته»: (إنَّ الرِّماح أربعة: المثوي، والمُثْنَى، ورمحان آخران) انتهى[الإشارة ٣٩٠]، وكان له **مِغْفران**: المُوشَّح والمسبوغ[(٤)]، **وَرَاية** سوداء مُربَّعة يقال لها: العُقاب، وراية بيضاء يقال لها: الزِّينة، وربَّما جُعِلَ فيها الأسودُ، وروى أبو داود في «سننه» من حديث سماك بن حرب عن رجل مِن قومه عن آخرَ منهم قال: (رأيت راية رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صفراءَ)[د٢٥٩٣]، وروى أبو الشيخ ابن حيَّان من حديث ابن عبَّاس قال: (مكتوب على راياته: لا إله إلَّا الله مُحَمَّد رسولُ الله)[(٥)]، وقال الحافظ الدِّمياطيُّ عن يوسف ابن الجوزيِّ: (إنَّ لواءه أبيض، مكتوب فيه[(٦)]: لا إله إلَّا الله مُحَمَّد رسولُ الله)، وغير ذلك من السِّلاح[(٧)]، ولكن لا أدري هل وهب ممَّا تَقَدَّم ذكره شيئًا أم هذا كلُّه مُخلَّف عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ والله أعلم، ويوسف ابن الجوزي: هو ابن قِزُغْلي[(٨)]، وهو سبط أبي الفرج الحافظ، وهو صاحب «مرآة الزمان»، تكلَّم فيه ابن

---

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٢٢).

(٢) في النُّسخ: (والعضْب)، وهو تكرارٌ، والمثبت من مصادره.

(٣) كذا ضبطه المصنِّف، وكذا ورد في «شرف المصطفى» (٣/٢٨٥).

(٤) هكذا هنا، وفي مصادره: (السبوغ).

(٥) الذي في «أخلاق النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآدابه» (٤٢٦): (كانت رايةُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سوداءَ، ولواؤه أبيضَ مكتوبٌ فيه: لا إله إلَّا الله محمَّد رسولُ الله) فليُتنبَّه.

(٦) في (ب): (عليه).

(٧) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٦-١٢٧)، «عيون الأثر» (٢/٤١٥-٤١٦)، «السيرة الحلبيَّة» (٣/٤٢٧-٤٢٩).

(٨) في (ب): (قرعلي)، وهو تصحيفٌ، قال ابن رافع «تاريخ علماء بغداد» (ص١٩٢): (الصَّواب: ضمُّ الزاي وسكون =

تيمية أبو العبَّاس[١]، والذَّهبيُّ في «الميزان»[٢].

قوله: (**وَأَرْضًا جَعَلَهَا لِابنِ السَّبِيلِ[٣] صَدَقَةً**): هذه (الأرض): هي فَدَك والتي بخيبر، قاله شيخنا عن ابن التِّين[٤].

٢٧٤٠ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ: **حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ** قَالَ: **سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى**: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: **كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ، أَوْ أُمِرُوا** بِالوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ**): هو بضمِّ الميم، وفتح الصَّاد المهملة، ثمَّ راء مُشدَّدة مكسورة، ثمَّ فاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا عند أهله، كاد أن يكون بديهيًّا.

قوله: (**سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى**): تَقَدَّم الكلام [عليه]، وعلى والده أبي أوفى رضي الله عنهما، واسمه ونسبه، فيما مضى غير مرَّةٍ[قبل ح١٧٦].

قوله: (**كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الوَصِيَّةُ؟**): (كُتِب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الوصيَّةُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب[٥] الفاعل، وكذا (**أَوْ أُمِرُوا**): مبنيٌّ أيضًا.

٢٧٤١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ** قَالَ: **ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كَانَ وَصِيًّا**، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي -أَوْ **قَالَتْ: حَجْرِي- فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَدِ انْخَنَثَ** فِي حَجْرِي، فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟!

قوله: (**حَدَّثَنَا[٦] إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّم أنَّه إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، ابنُ عُلَيَّةَ المشهورُ، وكذا تَقَدَّم (**ابْن عَوْنٍ**): أنَّه عبدُ الله بن عون، أحدُ الأعلام، لا ابنُ عون ابن أمير مِصر، هذا الثَّاني ليس له في «البخاريِّ»

= الغين المعجمة)، وأصلها: (قِزْأُوغْلي) بكسر القاف وسكون الزاي، ثمَّ همزة مضمومة وغين ساكنة ولام مكسورة وياء؛ لفظٌ تركيٌّ، ترجمته الحرفية: ابن البنت، أي: السبط، انظر هامش «الأعلام» للزركلي (٨/٢٤٦).

(١) انظر «منهاج السنَّة النبويَّة» (٤/٩٧-٩٨).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٤٧١).

(٣) (لِابنِ السَّبِيلِ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) انظر «التوضيح» (١٧/١٨٤).

(٥) في (ب): (قائم مقام).

(٦) هكذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَخْبَرَنَا).

شيءٌ، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ[ح٦٧]، و(الأَسْوَد): تَقَدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ، وكذا (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ/. [١/٣٤٦أ]

قوله: (ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ: أَنَّ عَلِيًّا(١) كَانَ وَصِيًّا) إلى آخره: فيه إبطالٌ للحديث المرويِّ عن سَلْمان، ذكره ابنُ الجوزيِّ في «موضوعاته» من أربعةِ طرقٍ: سألتُ رسول الله ﷺ مَن وصيُّه؟ فقال: «وصيِّي، وموضعُ سرِّي، وخليفتي في أهلي، وخيرُ مَن أخلف بعدي عليُّ بن أبي طالب»، والباقي نحوُ هذا المتنِ، قدح أبو الفرج ابن الجوزيِّ في الطرق الأربعة، وحديث ابن بُريدة عن أبيه يرفعُه: «لكلِّ نبيٍّ وصيٌّ، وإنَّ عليًّا وصيِّي ووارثي»، ثمَّ ساق(٢) مِن طريق أخرى، وطعن فيهما، وحديث أنس يرفعه: «يا أنس؛ اسكب لي وَضُوءًا»، ثمَّ قام(٣): فصلَّى ركعتين، ثمَّ قال: «يا أنس؛ أَوَّلُ مَن يدخل عليك من(٤) هذا الباب أميرُ المؤمنين، وسيِّدُ المسلمين، وقائدُ الغُرِّ المُحجَّلين، وخاتم الوصيِّين»...؛ الحديث، قال ابنُ الجوزيِّ: (لا يصحُّ) وبيَّن مَن(٥) فيه، وحديث أبي ذرٍّ يرفعه: «أنا خاتم النَّبيِّين، كذلك عليٌّ وذرِّيَّتُه يختمون الأوصياء إلى يوم القيامة»، قال ابن الجوزيِّ: (مصنوع)(٦)، ذكر ما ذكرتُ في كتاب «الموضوعات»[١/٣٧٤].

قوله: (أَوْ قَالَتْ: حَجْرِي): هو بفتح الحاء وكسرِها(٧).

قوله: (فَدَعَا بِالطَّسْتِ): تَقَدَّم ما في (الطَّست) من اللُّغات[ح٣٠٩].

تنبيهٌ: إنَّما دعا به؛ ليبول فيه كما جاء في بعض طرق الحديث، وهو في «النَّسائيِّ»[س١/٣٢]، وفي «الشَّمائل» للتِّرمذيِّ[تم٣٦٨].

قوله: (انْخَنَثَ) أي: انثنى، ومال للسُّقوط.

٢ - بابٌ أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ

قوله في التبويب: (أَنْ يَتْرُكَ): هو بفتح همزة (أَنْ)، وسكون النُّون، وسأذكر الكلام عليها في الحديث.

---

(١) زيدت الترضية في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) لعلَّ الصواب: «ساقه».

(٣) في النسخ: (قال)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب): (في).

(٥) (من): سقط من (ب).

(٦) في مصدره: (موضوع).

(٧) الفتح رواية «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ) أي: يأخذون الصَّدقات في أكفِّهم، وكذا في الحديث.

٢٧٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا قَالَ: «يَرْحَمُ اللهُ ابْنَ عَفْرَاءَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالشَّطْرُ، قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: الثُّلُثُ، قَالَ: «فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَنْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللُّقْمَةُ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ»، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين، والكلام على ذلك، وترجمة أبي نعيم[ح٥٢، ١١٢]، و(سُفْيَانُ): الظَّاهر أنَّه الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق؛ وذلك لأنِّي رأيتُ هذا الحديث يرويه أبو نُعَيم، وقد روى عنِ السُّفيانَين(١)، ورأيتُ رواه أيضًا مُحَمَّدُ بن كَثِير، أخرجه عنه البخاريُّ في (النَّفقات)(٢)[ح٥٣٥٤]، وقد روى عن الثَّوريِّ فقط فيما أعلم(٣)، ورأيتُ مسلمًا رواه عن إسحاقَ بنِ منصور عن أبي داودَ الحَفَريِّ -واسمه عمر بن سعد- عن سُفيان[م١٦٢٨م٢]، ورأيتُ في ترجمته أنَّه روى عن الثَّوريِّ(٤)، والله أعلم، والثَّلاثةُ رَوَوهُ عن سفيان.

قوله: (عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ): مالكِ بن وُهَيب -ويقال: أُهيبُ- ابن عبد مناف بن زُهْرَة، أبو إسحاقَ الزُّهريُّ، أحدُ العشرة، مشهورُ التَّرجمة، ﵁(٥).

قوله: (يَرْحَمُ اللهُ ابْنَ عَفْرَاءَ): كذا هنا، قال الحافظ الدِّمياطيُّ: (قوله: «ابن عفراء» وَهَمٌ، والمحفوظ: «ابن خولة»، ولعلَّ الوَهم أتى مِن سعد بن إبراهيم، وقد ذكره البخاريُّ في «الفرائض» من حديث الزُّهريِّ عن عامر، وفيه: «لكنِ البائسُ سعدُ بن خولة»[ح٦٧٣٣]، والزُّهريُّ أحفظ من سعد بن إبراهيم). انتهى، والذي قاله صحيحٌ حسنٌ، وقد ذكر ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ ما ذكرتُه عن الدِّمياطيِّ عن الدَّاوديِّ، ثمَّ قال: (ويقال على هذا: إذا أمكن التَّأويل؛ فلا توهيم، يجوز أن يكون أبوه خولةَ، وأمُّه

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/١٩٧).

(٢) (أخرجه عنه البخاريّ في النفقات): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٣٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٣٦٠).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٢٧٥)، «تهذيب الكمال» (١٠/٣٠٩).

اسمها عَفراء، ويكون لأمِّه اسمان إن كانَ خولةُ اسمَ أمِّه، وفيه بُعْدٌ). انتهى[الإفهام٢٦٦]، ومثلُه لبعض حُفَّاظ مِصر الآن(١).

قوله: (فَالشَّطْرُ): يجوز فيه الجرُّ والرَّفع، وبهما ضُبِطَ في أصلنا(٢).

قوله: (كَثِيرٌ): هو بالمثلَّثة.

قوله: (إِنْ تَدَعَ): يجوز في (أن) وجهان؛ الكسرُ على أنَّه شرط، والفتح على تأويل المصدر، أي: إنَّك وَوَذْرَهَم وتركَهم أغنياءَ خيرٌ مِن تركهم عالة، قال ابن قُرْقُول في رواية: (أن تذر ورثتك أغنياءَ)[ح١٢٩٥] وهذا مثلَ الوجهين اللَّذين ذكرتُهما، ثمَّ قال: (وأكثر روايتنا بالفتح، قال ابن مكِّيٍّ في كتاب «تقويم اللِّسان»: لا يجوز هنا إلَّا الفتح[تثقيف اللسان٢٠٩]) انتهى[مطالع٣٠٧/١]، وقد تَقَدَّم[ح١٢٩٥].

قوله: (عَالَةً): هو بتخفيف اللَّام، و(العَالَة): الفقراء.

قوله: (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ): تَقَدَّم أعلاه(٣).

قوله: (حَتَّى اللُّقْمَةُِ): يجوز فيها ثلاثة أوجه؛ الجرُّ، والنَّصب، والرَّفع(٤).

قوله: (حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ(٥)، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ): تَقَدَّم الكلام عليه في (الجنائز)[ح١٢٩٥].

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ): (ابنته) هذه المشار إليها: هي عائشة بنت سعد بن أبي وقَّاص، ذكرها الذَّهبيُّ في «تجريده» أنَّها المرادة عن «المبهمات» وحمَّرها[التجريد٢٨٦/٢]، وقد ذكرت له(٦) عدَّة

---

(١) انظر «هدى الساري» (ص٣٠٤).

(٢) قال الزمخشريُّ في «الفائق» (٢٤٤/٢): (بالنصبِ بفعلٍ مضمرٍ، أي: أهب الشطرَ؟).
قال أبو ذرٍّ في «الناظر»: (وقال السُّهيليُّ: الخفضُ فيه أظهرُ مِنَ النصبِ؛ لأنَّ النصبَ بإضمارِ فعلٍ، والخفضُ مردودٌ على قولِه: «ثُلُثَي»).
وقال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٦١/١٢): (هو بالجرِّ وبالرفعِ، وكذا «فالثُّلُثِ؟»، وأمَّا «الثُّلُثَ» الآخَرُ؛ فبالنصبِ على الإغراءِ، أو على تقديرِ: أعطِ الثُّلُثَ، وبالرفعِ على الفاعلِ، أي: يكفيكَ الثُّلُثُ، أو على تقديرِ الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، أو على العكسِ).

(٣) في (ب): (بظاهرها).

(٤) النصب عطفًا على محلِّ (نفقة)، والرفع على الابتداء و(تجعلها) الخبر، انظر «التنقيح» (٦١٤/٢)، وقال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٦/٥): (بالجرِّ على أنَّ «حتى» جارَّة).

(٥) هكذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ).

(٦) في (ب): (لسعد).

أولاد جاؤوه[(١)] بعد ذلك، نقلتهم مِن كلام الدِّمياطيِّ في أوائل (البيع)[ح٢١٤٤]، وقد زاد ابن الجوزيِّ في «تلقيحه»، فذكرهم ستَّة وثلاثين، ما بين رجل وامرأة[(٢)]، والدِّمياطيُّ ذكرهم ثلاثين، وذكرتُ أنَّ عائشة هذه تابعيَّة لها رؤيةٌ؛ لأنَّ شرط الرُّؤية المعتبرة في الصُّحبة أن يكون معها تمييز، وسأذكر ذلك في أوَّل (مناقب الصَّحابة) ﷺ أنَّ الرُّؤية المعتبرة شرطُها: التَّمييزُ[قبل ح٣٦٤٩]، والله أعلم، [وقال بعض الحُفَّاظ المصريِّين: (إنَّ البنت هي أمُّ الحكم الكبرى، وأمُّها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرة، وهي شقيقة إسحاقَ الأكبرِ)، قال: (ووَهِم من قال: هي عائشة؛ لأنَّ عائشة أصغرُ أولاده، وعاشت إلى أن أدركها مالكٌ)[(٣)]، وقد تَقَدَّم ذلك في (الجنائز) انتهى، وقد ذكرت هناك ما رأيته][(٤)][ح١٢٩٥].

٣- بابُ الوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا يَجُوزُ لِلذِّمِّيِّ وَصِيَّةٌ إِلَّا الثُّلُثُ.

وَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ**): هو البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**إِلَّا الثُّلُثُ**): يجوز في (الثُّلث) الرَّفع والنَّصب، وهما ظاهران.

٢٧٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **لَوْ غَضَّ النَّاسُ** إِلَى الرُّبُعِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): الظاهر أنَّه ابنُ عُيَينة؛ وذلك لأنِّي رأيتُ الحافظَ عبدَ الغنيِّ ذكر في مشايخ قُتَيبة ابنَ عيينة، ولم يذكرِ الثَّوريَّ[الكمال٨/٢٠٢]، والله أعلم.

قوله: (**لَوْ غَضَّ النَّاسُ**): هو بالغين المفتوحة، والضَّاد المُشدَّدة المفتوحة المعجمتين، أي: نقصوا، وقال الطَّبريُّ: معناه: رجعوا، وأصل الغَضِّ: الكفُّ والرَّدُّ[(٥)].

قوله: (**الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ**): كذا في أصلنا: بالمثلَّثة، وفي نسخة خارج الأصل -وكُتِب عليها:

---

(١) في النُّسختين: (جاءه)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٢) انظر «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص١١٨-١١٩).

(٣) انظر «هدي الساري» (ص٣٠٤).

(٤) ما بين معقوفين جاء في (ب) سابقًا بعد قوله: (حتى ينتفع بك أقوام...)، وكذا كانت في (أ) قبل التَّقديم والتَّأخير.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١٦١/٥).

(صح) و(أصل) - بالموحَّدة(١).

٢٧٤٤ - حَدَّثَني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ: **حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ** قَالَ: **مَرِضْتُ فَعَادَنِي النَّبِيُّ** ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ادْعُ اللهَ أَنْ لَا يَرُدَّنِي عَلَى عَقِبَيَّ، قَالَ: «لَعَلَّ اللهَ يَرْفَعُكَ وَيَنْفَعُ بِكَ نَاسًا»، قُلْتُ: أُرِيدُ أَنْ أُوصِيَ، **وَإِنَّمَا لِيَ ابْنَةٌ** -فقُلْتُ:- أُوصِي بِالنِّصْفِ؟ قَالَ: «النِّصْفُ كَثِيرٌ»، قُلْتُ: فَالثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ»، قَالَ: فَأَوْصَى النَّاسُ بِالثُّلُثِ، وَجَازَ ذَلِكَ لَهُمْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مَرْوَانُ**): هو ابنُ معاوية الفَزَاريُّ، أبو عبد الله الحافظ، عن عاصمٍ الأحولِ وحُمَيدٍ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ ملَّاس، تُوُفِّيَ سنة (١٩٣هـ)، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه جماعةٌ(٢)، وقد تقدَّمت ترجمتُه، ولكن طال العهدُ بها[ح١٦٣٧].

قوله: (**عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ**): أمَّا (هاشم بن هاشم) فهو هاشم بن هاشم ابن عُتبة بن أبي وقَّاص، ويقال: هاشم بن هاشم بن هاشم بن عُتبة بن أبي وقَّاص، قال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»: (وهذا أصحُّ، فإنَّ هاشم بن عتبة قُتِل بصفِّين، ولا يمكن أن يكون هذا ولدَه لصلبه إلَّا ولد ولده)[التذهيب٩/٢٧١]، عن عبدِ الله بن وَهْب بن زَمْعة، وابنِ المسيَّب، وعامرِ بن سعد، وجماعةٍ، وعنه: يحيى بنُ زكريَّاء بن أبي زائدة، ومروانُ بن معاوية، وموسى بنُ يعقوب الزَّمْعيُّ، وأبو أسامة، وآخرون، وثَّقه ابنُ مَعِين(٣) والنَّسائيُّ، قال البخاريُّ عن مكِّيٍّ: (سمعت منه سنة [«١٤٤هـ»)[تخ٨/٢٣٣]، وقال أحمدُ ابن حنبل عن مكِّيٍّ: (سمعتُ منه سنة](٤) «١٤٧هـ»)، أخرج له الجماعة(٥).

و(عامر بن سعد): هو ابن أبي وقَّاص، عن أبيه، وعثمانَ، وعائشةَ، وغيرِهم، وعنه: ابنُه داودُ، والزُّهريُّ، وطائفةٌ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة ثلاث أو أربع ومئة، أخرج له الجماعة(٦).

قوله: (**مَرِضْتُ، فَعَادَنِي رَسُولُ اللهِ**(٧) ﷺ): هذا المرض كان في حجَّة الوداع سنة عشرٍ،

---

(١) هذه النسخة ثابتة في «اليونينيَّة»: (أو كبير)، قال القسطلاني في «الإرشاد» (٥/٦): (على الشكِّ).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٠٣)، «ميزان الاعتدال» (٤/٩٣).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٩/١٠٣).

(٤) ما بين معقوفين مستدرك من «تذهيب التهذيب».

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٣٧).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٢١).

(٧) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ).

وهذا معروف/. [٣٤٦/١ب]

قوله: (عَقِبَيَّ): هو بتشديد الياء(١).

قوله: (وَإِنَّمَا لِي ابْنَةٌ): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّها عائشة، وأنَّها تابعيَّة لها رؤية، وقد تَقَدَّم ما قاله بعض حُفَّاظ مصر: (أنَّها أمُّ الحكم(٢)). انتهى(٣)[ح١٢٩٥، ٢٧٤٢]، وقد تَقَدَّم عددُ أولاده مِن الرِّجال والنِّساء الذين جاؤوا بعد الواقعة في أوائل (البيع)[ح٢١٤٤].

٤- بابُ قَوْلِ المُوصِي لِوَصِيِّهِ: تَعَاهَدْ وَلَدِي. وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى

٢٧٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنِّي، فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ؛ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ: ابْنُ أَخِي، قَدْ كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي، وَابْنُ أَمَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ابْنُ أَخِي، كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ: عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ ابْنَ زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «احْتَجِبِي مِنْهُ»؛ لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ(٤)، العالمُ المشهورُ.

قوله: (كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ): تَقَدَّم أنَّ هذا أخو سعدِ بن أبي وقَّاص، وقَدَّمتُ أنَّ الصَّحيحَ: أنَّه لم يُسْلِم عُتبةُ[ح٢٠٥٣].

تنبيهٌ: وقد ذكر الحاكم في «المستدرك» في ترجمة حاطب بن أبي بَلْتَعَةَ: أنَّه قَتَلَ عتبةَ بنَ أبي وقَّاص في أُحُد، قال: فأخذتُ رأسَه وفرسَه، فقال -يعني: رسول الله ﷺ-: «رضي الله عنك» مرَّتين، سكت عليه الذَّهبيُّ في «تلخيصه»[ك٣/٣٠٠]، فمتى أسلم هذا؟!

---

(١) هكذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (عَقِبِي) بتخفيف الياء.

(٢) في النسختين: (حكيم)، والمثبت من المواضع السابقة ومن مصدره.

(٣) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠٤).

(٤) (الزهري): سقط من (ب).

قوله: (**أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ**): تَقدَّم (ابن وليدة زَمْعة) أنَّه[1] عبد الرَّحمن، صحابيٌّ مشهور، وأنَّ (وليدة زَمْعة) لا أعرف اسمها، وهي امرأة يمانيَة، وكذا تَقدَّم الكلام على (**عَبْد بْن زَمْعَةَ**)، وكذا قوله: (**فَتَسَاوَقَا**)، وكذا إعرابُ (**يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ**)، وكذا (**الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ**) أي: لصاحب الفراش، وكذا على قوله: (**وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ**)[ح٢٠٥٣]، وكذا الكلام على (**سَوْدَة بِنْت زَمْعَةَ**)[ح١٦٨٠]، وهي أمُّ المؤمنين ﵂.

٥- بابٌ إِذَا أَوْمَأَ المَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً؛ جَازَتْ

قوله: (**إِذَا أَوْمَأَ**): هو بهمزة مفتوحة في آخره.

٢٧٤٦- حَدَّثَنا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ: **حَدَّثَنَا هَمَّامٌ** عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: **أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ** بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكِ، أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى اعْتَرَفَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ **فَرُضَّ رَأْسُهُ** بِالحِجَارَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ، وقد تَقدَّم مُترجَمًا، وكذا ضبطُ نسبتِه غيرَ مرَّةٍ[ح٢١٩].

قوله: (**أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ**): (اليهوديُّ) و(المقتولة): لا أعرف اسمهما.

قوله: (**فَرُضَّ رَأْسُهُ**): (رُضَّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رأسُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، ويجوز أن يُبنَى للفاعل، ويُنصَب (رأسَه) على أنَّه مفعول[2].

٦- بابٌ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ

قوله: (**لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**): هذا هو الصَّحيح، وأمَّا الاستثناء «إلَّا أن يشاء الورثة»[3] فضعيفٌ[4].

---

(١) في (ب): (اسمه).

(٢) الأوَّل رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضبط في (ق).

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤١٠٤) و(٤٢٥١)، ومن طريقه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٣) من حديث أبي بكر عن يوسف بن سعيد عن حجَّاج بن محمد المصيصي الأعور -وهو ثقة ثبت لكنه اختلط- عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عباس ﵄، وعطاء هو الخراساني كما نص عليه البيهقي، قال الحافظ في «التقريب» (ص٣٩٢): (صدوق يهم كثيرًا ويُدلِّس)، ثم هو لم يدرك ابن عباس، والله أعلم.
وقال الحافظ في «التمييز» (٢/٧٢٤): (وأخرجه أبو داود في «المراسيل» [٣٤٩] من مرسل عطاء الخراساني به، ووصله يونس بن راشد فقال: عن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، أخرجه الدارقطني [«سنن الدارقطني» (٤١٠٩ و٤٢٥٣)]، والمعروف المرسل، ورواه الدارقطني [«سنن الدارقطني» (٤١٠٨)] من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناده واهٍ).

(٤) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ بعد الفقرة اللَّاحقة، وهي مستدركة في (أ).

٢٧٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ وَرْقَاءَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ المَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمُنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ وَرْقَاءَ): هذا هو الفِرْيابيُّ، تَقَدَّم، وتَقَدَّم الفرقُ بينه وبين مُحَمَّدِ بنِ يوسفَ البُخاريِّ البِيْكَنْديِّ في أوائل هذا التَّعليق[ح٦٨].

قوله: (عَنْ وَرْقَاءَ): هو بفتح الواو، وبالمدِّ في آخره، وهو ابن عمر اليَشْكُريُّ، مشهورٌ، و(ابْنُ أَبِي نَجِيْحٍ): اسمه عبدُ الله بن أبي نَجِيح، تَقدَّم، و(عَطَاء) هذا: هو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تَقَدَّم.

٧- بابُ الصَّدَقَةِ عِنْدَ المَوْتِ

٢٧٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ تَأْمُلُ الغِنَى، وَتَخْشَى الفَقْرَ، وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بنُ أسامة، وكذا (سُفْيَان): الظَّاهر أنَّه الثَّوريُّ سفيان ابن سعيد بن مسروق؛ وذلك لأنِّي رأيت في «الكمال» للحافظ عبد الغنيِّ في ترجمة حمَّاد بن أسامة أنَّه روى عن الثَّوريِّ، ولم يذكرِ ابنَ عيينة في مشايخه[الكمال٤/٢٧٦]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ عُمَارَةَ): هو ابن القَعْقَاع الضَّبِّيُّ، عن أبي زُرْعة هَرِمٍ -وقيل في اسمه غير ذلك، وقد تَقَدَّم[ح٣٦]- وجماعةٍ، وعنه: السُّفيانان وابنُ فُضَيل، له نحوُ ثلاثين حديثًا، أخرج له الجماعة، قال ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ: (ثقةٌ)(١)، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): تَقدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا مرارًا.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ(٢): أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟): هذا لا أعرفه.

قوله: (تَأْمُلُ): هو بضمِّ الميم، أي: تطمع.

قوله: (حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ) أي: قاربت، وإلَّا؛ إذا بلغت الحلقوم؛ سُلِبَ التَّكليف.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٢٦٢).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (يَا رَسُولَ اللهِ).

٨- بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١]

وَيُذْكَرُ أَنَّ شُرَيْحًا وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ وَطَاوُسًا وَعَطَاءً وَابْنَ أُذَيْنَةَ أَجَازُوا إِقْرَارَ المَرِيضِ بِدَيْنٍ.

وَقَالَ الحَسَنُ: أَحَقُّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ آخِرَ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالحَكَمُ: إِذَا أَبْرَأَ الوَارِثَ مِنَ الدَّيْنِ؛ بَرِئَ.

وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنْ لَا تُكْشَفَ امْرَأَتُهُ الفَزَارِيَّةُ عَمَّا(١) أُغْلِقَ عَلَيْهِ بَابُهَا.

وَقَالَ الحَسَنُ: إِذَا قَالَ لِمَمْلُوكِهِ عِنْدَ المَوْتِ: كُنْتُ أَعْتَقْتُكَ؛ جَازَ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا قَالَتِ المَرْأَةُ عِنْدَ مَوْتِهَا: إِنَّ زَوْجِي قَضَانِي وَقَبَضْتُ مِنْهُ؛ جَازَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرَثَةِ، ثُمَّ اسْتَحْسَنَ فَقَالَ: يَجُوزُ إِقْرَارُهُ بِالوَدِيعَةِ وَالبِضَاعَةِ وَالمُضَارَبَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ».

وَلَا يَحِلُّ مَالُ المُسْلِمِينَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ إِذَا اؤْتُمِنَ؛ خَانَ».

وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فَلَمْ يَخُصَّ وَارِثًا وَلَا غَيْرَهُ، فِيهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (وَيُذْكَرُ أَنَّ شُرَيْحًا): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقد تَقَدَّم أنَّها صيغة تمريض، فليس على شرطه، و(شُرَيح): تَقَدَّم أنَّه ابنُ الحارثِ القاضي مُتَرجَمًا[قبل ح٣٢٥].

قوله: (وَعَطَاءً): هو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تَقَدَّم.

قوله: (وَابْنَ أُذَيْنَةَ): هو تصغير (أُذُن)، واسمُه عبدُ الرَّحمن بن أُذينة العبديُّ الكوفيُّ، قاضي البصرة(٢)، روى عن أبيه وأبي هريرة، وعنه: يحيى بنُ أبي إسحاق الحضرميُّ، وقتادةُ، وسليمانُ التَّيميُّ، وجماعةٌ، وثَّقه أبو داود، ولَّاه الحجَّاجُ القضاءَ سنة (٨٣هـ)، وقال عُمرُ بنُ شبَّة: (تُوُفِّيَ سنة خمسٍ وتسعين أو قبلها)، وقيل قبل ذلك، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وأخرج له ابنُ ماجه(٣).

تنبيهٌ: أُذينة بن الحارث الكِنانيُّ اللَّيثيُّ، أبو عبد الرَّحمن، وقيل: أُذَينة بن مسلم أو سلمة العبديُّ، قال أبو إسحاق السَّبيعيُّ عن عبد الرَّحمن بن أُذَينة، عن أبيه رفعه: «مَن حلف على

---

(١) كانت في الأصل: (عن مال)، وهي رواية الحمُّويي والمستملي.

(٢) في النسخ: (الكوفة)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٥١٠)، «تذهيب التهذيب» (٥/٣٨٢).

يمين...»(١)، وقال أبو أحمدَ العسكريُّ: (هو مِن عبد القيس)، وقال البخاريُّ: (أُذَينة العبديُّ عن عمر(٢)، وعنه: ابنُه، وروى عن رسول الله ﷺ مُرسَلًا)[الكبير٢/٦٠]، وقال أبو نُعَيم: (هو تابعيٌّ كوفيٌّ)، وقد حمَّر عليه الذَّهبيُّ(٣)، فالصَّحيح: أنَّه تابعيٌّ أيضًا(٤) عنده.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه البصريُّ، العالمُ المشهورُ الفَرْدُ/. [١/٣٤٧أ]

قوله: (أَحَقُّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ) إلى آخره: هو بفتح التَّاء والصَّاد، وتشديد الدال، كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: (كذا للأَصيليِّ، وعند أبي ذرٍّ: «يُصدَّق»، على ما لم يُسمَّ فاعله، وهو أشبه). انتهى[مطالع٤/٢٧١].

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالحَكَمُ): (إبراهيم): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، و(الحَكَم): هو ابنُ عُتَيبة، تقدَّما.

قوله: (وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ): تَقَدَّم بعضُ ترجمته، وأنَّ (خَدِيجًا) بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدال المهملة، وفي آخره جيمٌ، ورَافعٌ صحابيٌّ مشهورٌ[ح٥٥٩].

قوله: (أَنْ لَا تُكْشَفَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(امرأتُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (امْرَأَتُهُ الفَزَارِيَّةُ): هذه المرأة لا أعرف اسمها.

قوله: (عَمَّا أُغْلِقَ عَلَيْهِ بَابُها): (أُغلِق): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(بابُها): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (لِمَمْلُوكِهِ): هو (مملوك)، وهاءُ الضَّمير مضافٌ إليه، و(أَعْتَقْتُكَ) بفتح الكاف على الخطاب للمذكَّر.

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عامرُ بن شَراحيل، و(الشَّعبيُّ): بفتح الشين المعجمة.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): قال شيخنا الشَّارح: (المراد به: أبو حنيفة رضي الله عنه)[التوضيح١٧/٢٠٩].

قوله: (إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ): هو مَنْصوبٌ، وهذا مشهور جدًّا.

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسيُّ في «مسنده» (١٣٧٠) وابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (١٢٤٣٦) كلاهما عن أبي الأحوص سلَّام بن سُليم عن أبي إسحاق به.

(٢) في النسخ: (عَمرو)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١١)، «الإصابة» (١/٢٦).

(٤) (أيضًا): سقط من (ب).

٢٧٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ**: إِذَا حَدَّثَ؛ كَذَبَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ؛ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ؛ أَخْلَفَ».

قوله: (**آيَةُ الْمُنَافِقِ**): تَقَدَّم الكلام عليه، وكذا (**آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ**): تَقَدَّم الكلام عليه[ح٣٣].

٩ - بابُ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي(١) بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١]

وَيُذْكَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالدَّيْنِ قَبْلَ الوَصِيَّةِ، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فَأَدَاءُ الأَمَانَةِ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الوَصِيَّةِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يُوصِي العَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «العَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ».

[قوله: (**بَابُ [تَأْوِيلِ] قَوْلِ اللهِ تَعَالَى**(٢): ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١]): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: ([إن] **قيل**: ترجم على تقديم الدَّين على الوصيَّة، فما وجه ذكر حديث العبد) يعني: حديث: «العبد راع في مال سيِّده»، قال: (وحديث حَكِيم؟) يعني به: (سألت النَّبيَّ ﷺ فأعطاني...) الحديث، قال ابن المُنَيِّر: (**قلت**: أمَّا حديث العبد؛ فأصلٌ يندرج تحته مقصود التَّرجمة؛ لأنَّه لمَّا تعارض في ماله حقُّه وحقُّ السَّيِّد؛ قُدِّم(٣) الأقوى، وهو حقُّ السَّيِّد، وجُعِل العبدُ مسؤولًا عنه، ومُؤَاخَذًا بحفظه، وكذلك حقُّ الدَّين لمَّا عارضه حقُّ الوصيَّة -والدَّين واجبٌ، والوصيَّة تطوُّع-؛ وجب تقديمُه.

وأمَّا حديث حَكِيم(٤) فيحتمل مطابقته من وجهين؛ أحدهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ زَهَّد في قبول العطيَّة، ومَرَّض(٥) فيها، وجعل يدَ آخذِها اليدَ السُّفلى؛ تنفيرًا عن قبولها، ولم يَرِدْ مثلُ هذا في تقاضي الدَّين، **فالحاصل**: أنَّ قابضَ الوصيَّة يدُه السُّفلى، وقابضَ الدَّين استيفاء حقِّه؛ إمَّا أن تكون

---

(١) في الأصل ضُبط بضبطين: المثبت، و: ﴿يُوصَىٰ﴾ [النساء: ١٢]، وفي الهامش: (﴿تُوصُونَ﴾ [النساء: ١٢]).

(٢) في (ق): (قوله تعالى)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي هامشها مصحَّحًا عليه كالمثبت.

(٣) في النسخ: (قوي)، والمثبت من مصدره موافق للسياق.

(٤) (حكيم): سقط من (ب).

(٥) كتب فوقها في (أ) و(ت): (كذا)، و(مرض فيها): ليس في مصدره.

يده العُليا؛ لأنَّه المُتفضِّل، وإمَّا أن تكون يدُه ليست بالسُّفلى(١)، هذا أصل حالته(٢)، فتحقَّق تقديمُ الدَّين على الوصيَّة بذلك.

الوجه الآخر في المطابقة ذكره المُهلَّب؛ وهو أنَّ عمر رضي الله عنه اجتهد أن يوفيَه حقَّه في بيت المال، وبالغ في خَلَاصه من عُهدته، هذا وليس دَينًا، ولكن فيه شبه الدَّين؛ لكونه حقًّا في الجملة، والوجه الأوَّل أقوى في مقصود البخاريِّ عند النظر، والله أعلم)[المتواري٣٢٣]](٣).

قوله: (وَيُذْكَرُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقد تَقَدَّم أنَّها صيغةُ تمريض، ولم يكن(٤) ما ذكره فيه على شرطه، وقد أخرجه التِّرمذيُّ[ت٢٠٩٤] وابنُ ماجه[جه٢٧١٥]، قال التِّرمذيُّ: (لا نعرفه إلَّا مِن حديث أبي إسحاق عن الحارث(٥)، وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في الحارث). انتهى[ت٢٠٩٥]، للحارث ترجمةٌ في «الميزان»[١/٤٣٥]، وقد تكلَّم مسلمٌ عليه في مُقدِّمة «الصَّحيح»[مق١/١٩]، ولم يخرِّج له البخاريُّ ومسلمٌ، وأخرج له الأربعةُ(٦)، وقد ذكر الحاكمُ مِن حديث عليٍّ رضي الله عنه قال: (إنَّكم تقرؤون هذه الآية: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١]، وإنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدَّين قبل الوصيَّة)، فيه: الحارث الأعور، المذكور قبله[ك٤/٣٣٦]، والله أعلم.

٢٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا حَكِيمُ؛ إِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرٌ حُلْوٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ؛ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ؛ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى»، قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أُفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ العَطَاءَ، فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ

(١) هكذا في النسخ، غير نسخة الأصل من مصدره: (يده السفلى).

(٢) هكذا في النُّسخ، وفي مصدره: (حاليه) مهملة.

(٣) ما بين معقوفين جاء في النسخ في مطلع الباب السابق قبل قوله: (ويذكر أنَّ شريحًا)، والصواب إثباته هنا؛ موافقةً لما في «المتواري».

(٤) في (ب): (يذكر).

(٥) (عن الحارث): سقط من (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٢٤٤).

يَقْبَلَهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ؛ إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ الَّذِي قَسَمَ اللهُ لَهُ مِنْ هَذَا الفَيْءِ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَرْزَأْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُوُفِّيَ رحمه الله.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا[(١)] هو الفِرْيابيُّ الحافظُ، مُحدِّث قَيساريَّة، تَقدَّم، وتَقدَّم الفرقُ بينه وبين مُحَمَّدِ بن يوسفَ البُخاريِّ البِيْكَنْديِّ في أوائل هذا التَّعليق، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البخاريُّ عن البِيْكَنْديِّ[ح٦٨]، والله أعلم، وكذا تَقدَّم (الأَوْزَاعِيُّ): أنَّه أبو عمرو، عبدُ الرَّحمن ابن عمرو، وتَقدَّم الكلام على نسبته لماذا[ح٧٨]، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وكذا (سَعِيد ابْن المُسَيَّبِ)، وأنَّه بفتح يائه وكسرها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح، وكذا (حَكِيم بْن حِزَامٍ): أنَّه بفتح الحاء، وكسر الكاف، وأنَّ (حِزَامًا) بكسر الحاء المهملة، وبالزاي، صحابيٌّ مشهور -أعني: حَكِيمًا-، تَقدَّم[(٢)].

قوله: (بِإِشْرَافِ نَفْسٍ): هو بالشين المعجمة؛ ومعناه: بطلبٍ لذلك وارتفاعٍ وتعرُّضٍ إليه.

قوله: (لَمْ يُبَارَكْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى): تَقدَّم الخلاف في (اليد العليا) و(السُّفلى) في (الزَّكاة) فانظره إن شئته[ح١٤٢٧].

قوله: (لَا أَرْزَأُ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي مفتوحة، ثمَّ همزة؛ ومعناه: لا أُصيبُ بالأَخْذِ.

قوله: (أَعْرِضُ): هو بفتح الهمزة، وكسر الراء.

قوله: (فَلَمْ يَرْزَأْ): تَقدَّم الكلام عليه أعلاه، ويجيء فيه ما جاء في (لم يتوضَّ) الأوجه الثَّلاثة التي ذكرتها في (الوضوء) فانظرها[ح١٣٨].

قوله: (حَتَّى تُوُفِّي): تُوُفِّيَ حَكِيم سنة أربعٍ وخمسين، قاله جماعةٌ، وقال البخاريُّ: (سنة ستِّين)[تخ٣/١١][(٣)]، وقد تَقدَّم ذلك[ح١٤٢٧].

٢٧٥١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالإِمَامُ

(١) (هذا): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (مشهور، وقد تقدَّم، أعني: حكيمًا).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٧/١٧٠).

رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّم أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المعجمة، وكذا تَقَدَّم (**عَبْدُ اللهِ**): أنَّه ابنُ المبارك، وكذا (**يُونُسُ**): أنَّه ابنُ يزيدَ[1]، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

١٠ - بابٌ إِذَا وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لأَقَارِبِهِ، وَمَنِ الأَقَارِبُ؟

وَقَالَ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ **لأَبِي طَلْحَةَ**: «اجْعَلْهَا لِفُقَرَاءِ أَقَارِبِكَ»، **فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ**.

وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي **أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ**، عَنْ أَنَسٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ثَابِتٍ، قَالَ: «اجْعَلْهَا لِفُقَرَاءِ قَرَابَتِكَ»، قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، **وَكَانَا إِلَيْهِ أَقْرَبَ مِنِّي**، وَكَانَ قَرَابَةُ حَسَّانَ وَأُبَيٍّ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ، وَاسْمُهُ زَيْدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الأَسْوَدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ المُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ، فَيَجْتَمِعَانِ إِلَى حَرَامٍ، وَهُوَ الأَبُ الثَّالِثُ، وَحَرَامُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، **وَهُوَ يُجَامِعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا إِلَى سِتَّةِ آبَاءٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ**، وَهُوَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، فَعَمْرُو بْنُ مَالِكٍ يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ؛ فَهُوَ إِلَى آبَائِهِ فِي الإِسْلَامِ.

قال: (**بَابٌ: إِذَا وَقَفَ...**) إلى آخر التَّرجمة: **تنبيهٌ**: الوقف والتحبيس والتَّسبيل بمعنًى واحدٍ، وهي[2] الصَّدقة المعروفة، والوقف ممَّا اختُصَّ به المسلمون، قال الإمام الشَّافعيُّ: (ولم يحبس أهل الجاهليَّة فيما علمته دارًا ولا أرضًا تَبَرُّرًا بحبسها، وإنَّما حَبَس أهلُ الإسلام). انتهى[الأم٥/١٠٧].

قوله: (**لأَبِي طَلْحَةَ**): تَقَدَّم أنَّه زيدُ بن سهل، صحابيٌّ مشهورٌ، بدريٌّ نقيبٌ، قال عليه الصلاة والسلام: «صوت أبي طلحة في الجيش خيرٌ مِن فئة»[عل٣٩٨٣].

قوله: (**لِحَسَّانَ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ**): سيأتي نسبُهما في كلامِ البُخاريِّ.

---

(١) زيد في (ب): (الأيلي).

(٢) في (أ): (وهذه)، وكتب فوقها المثبت، وزيد في (ب): (هذه).

قوله[١]: (وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك[٢] الأنصاريُّ، شيخُ البخاريِّ، وأخرج له الباقون بواسطة[٣].

وقد تَقَدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح١٤٢].

قوله: (عَنْ ثُمَامَةَ): هو بضَمِّ المثلَّثة، وتخفيف الميم، وهو ثُمَامة بن عبد الله بن أنس بن مالك، قاضي البصرة، روى عن جدِّه والبراءِ، وعنه: عبدُ الله بن المثنَّى، ومَعْمَر، وعدَّةٌ، ثقةٌ، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٧٢/١]، وصحَّح عليه[٤].

قوله: (وَكَانَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ[٥] مِنِّي): هذا هو المشهور المعروف، وسيأتي ما يخالفه في (تفسير آل عمران)، وذاك مُشكِلٌ، ونتكلَّم عليه في مكانه[ح٤٥٥٤].

قوله في نسب أبي طلحة: (حَرَامِ): هو بالرَّاء، وكذا في نسب حسَّان، وكلُّ مَن في[٦] الأنصار من الأسماء؛ فهو كذلك.

قوله: (وَهُوَ[٧] يُجَامِعُ حَسَّانَ، وأَبَا طَلْحَةَ، وَأُبَيًّا[٨] إِلَى سِتَّةِ آبَاءٍ): (حسَّانَ): مَنصوبٌ مفعول، وفي نسخة الدِّمياطيِّ الحافظ: (فهو يجامع حسانُ أبا طلحة وأُبيًّا)، فـ(حسَّان) فيها؛ بالرَّفع، وهو فاعل (يجامع)، و(أبا طلحة): مفعول، و(أُبيًّا): معطوف عليه، قال الدِّمياطيُّ: (ظاهر هذا الكلام مُشكِلٌ يحتاج إلى تبيين؛ فإيضاحُه أنَّ أبا طلحة: زيدُ بن سهل بن الأسود بن حرام، وحسَّان: ابنُ ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عَدِيِّ بن عمرو بن مالك بن النَّجَّار، وأُبيًّا[٩]: ابنُ كعب بن قيس بن عُبيد ابن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النَّجَّار، فيجتمع أبو طلحة وحسَّان وأُبيُّ بن كعب في عمرو بن

---

(١) (قوله): سقط من (ب).

(٢) (بن مالك): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٥٣٩/٢٥)، «تذهيب التهذيب» (١٦٩/٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٥/٤).

(٥) في (ق): (كانا إليه أقرب)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٦) (في): سقط من (ب).

(٧) هكذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (فهو).

(٨) هكذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يجامع حسانُ أبا طلحة وأُبيٌّ).

(٩) في النسخ وهامش(ق): (وأبي)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

مالك، ويجتمع أبو طلحة، وحسَّان في حرام جدِّ أبويهما، وبنو عَدِيِّ بن عمرو[1] بن مالك يقال لهم: بنو مَغَالة، وبنو معاوية بن عمرو بن/ مالك يقال لهم: بنو حُدَيلة؛ بطنان مِن بني[2] مالك بن النَّجَّار، [١/٣٤٧ب] فقوله: «فهو يجامع حسَّانُ أبا طلحة وأُبيًّا»: «هو» ضمير الشَّأن). انتهى.

فقوله: (إِلَى سِتَّةِ آبَاءٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ): اعلم أنَّ (عمرو بن مالك) سابعُ أبٍ لأبي طلحة، وسادسٌ لأُبيٍّ، والله أعلم.

فائدةٌ هي تنبيهٌ: قال السُّهيليُّ في (غزوة بني المصطلق) في «الرَّوض»: (وأمَّا أُبيٌّ؛ فيجتمع معه في الأب السَّادس، وهو عمرو بن مالك بن النَّجَّار، وقد كان أُبيٌّ غنيًّا، فكيف ترك مَن هو أقرب منه وخصَّه؟! والوجْه في ذلك: أنَّ أُبيًّا كان ابن عمَّة أبي طلحة، وهي صُهَيلة بنت الأسود بن حرام، وهو معروف عند أهل النَّسب، فمن أجل ذلك[3] النَّسب خصَّه، لا من أجل النَّسب الذي ذكرناه[4]، فإنَّه بعيد، وإنَّما قال له النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «اجعلها في الأقربين»). انتهى [الروض٤/٢٢]، وقوله: (إنَّ أُبيًّا كان غنيًّا): فيه نظرٌ، فإنَّ في «الصحيح»: «اجعلها لفقراء قرابتك»، والله أعلم، ولو كان غنيًّا؛ لما أعطاه شيئًا، والله أعلم، ويحتمل أنَّه استغنى بعد الإعطاء.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ؛ فَهُوَ إِلَى آبَائِهِ فِي الإِسْلَامِ)[5]: قال شيخنا: (قال ابن التِّين في قول البخاريِّ: «إذا أوصى لقرابته؛ فهو إلى آبائه في الإسلام»: ثمَّ نقل عن أبي يوسف: أنَّ الوصيَّة لقرابته ذوي[6] رَحِمِه المُحرَّمة وغيرهم مِن الرِّجال والنِّساء، الأقرب والأبعد في ذلك سواءٌ إلى أقصى أبٍ له في الإسلام مِن الرِّجال والنِّساء[7]) [التوضيح١٧/٢٢٣].

٢٧٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لأَبِي طَلْحَةَ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، فقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

---

(١) في النسخ: (وبنو عمرو بن عدي).

(٢) (بني): سقط من (ب).

(٣) (ذلك): سقط من (ب).

(٤) يعني الذي ذكره السهيليُّ، وهو (فأما حسان؛ فهو ابن المنذر بن ثابت بن حرام، وأبو طلحة هو زيد بن سهل بن حرام).

(٥) زيد في (ب): (ثمَّ).

(٦) في النسخ: (دون)، والمثبت من «التوضيح» موافق لما في المصادر.

(٧) انظر «الهداية» (١٧٤٧/٤)، «رد المحتار» (٦٨٥/٦).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]؛ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِي: «يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ»، لِبُطُونِ قُرَيْشٍ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ»(١).

قوله: (أَفْعَلُ): هو بفتح همزة المُتكلِّم، وهو فعلٌ مضارعٌ مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمه ناصبٌ ولا جازمٌ، وقد تَقَدَّم قولُ مَن قال: هو(٢) بالجزم على أنَّه أمر[ح١٤٦١].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤])، وكذا (قَالَ(٣) أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾): هذان مُرسَلا صحابيٍّ؛ لأنَّ أبا هريرة كان إذ ذاك كما كان، ولم يصحب إلَّا بالمدينة، وجاء إليها والنَّبيُّ ﷺ في خيبر، فصلَّى خلف سباع بن عُرفطة، ثمَّ ذهب إلى خيبر بعد الفراغ مِن القتال وقبل القسمة، وابنُ عبَّاس: وُلِد في الشِّعْب، ولمَّا تُوُفِّيَ عليه الصلاة والسلام؛ اختُلِف في سنِّه على أقوالٍ ستأتي[ح٥٠٣٥]، وكان على قولٍ: ابنَ ثلاثَ عشرةَ، ودخل في أربعَ عشرةَ، وقيل دون ذلك، ومُرسَلُ الصَّحابيِّ معمولٌ به، خلافًا لأبي إسحاق الإسفراينيِّ وطائفةٍ يسيرةٍ(٤).

١١- بابٌ هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالوَلَدُ فِي الأَقَارِبِ؟

٢٧٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ -أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا-؛ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ؛ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ المُطَّلِبِ؛ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، [وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا]، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ؛ سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا».

تَابَعَهُ أَصْبَغُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

---

(١) زيد في الأصل: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ)، وفوقه: (زائد إلى)، وهو تكرار للحديث السابق.

(٢) (هو): سقط من (ب).

(٣) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وقال).

(٤) منهم أبو بكرٍ الباقلَّانيُّ، انظر «علوم الحديث» (ص٥٦)، «التقييد والإيضاح» (١/٤٠٦-٤٠٧)، «النكت» (٢/٥٤٦).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مراراً أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه[(١)] مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(**ابْن الـمُسَيِّب**): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيره بالفتح ليس إلَّا، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): أنَّه عبد الله، وقيل: إسماعيل، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): مراراً تَقَدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**حِينَ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]): تَقَدَّم أعلاه أنَّه مُرْسَلُ صحابيٍّ[ح٢٧٥٢].

قوله: (**يَا عَبَّاسُ بنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ**): تَقَدَّم في نظيره فتح (عبَّاس) و(بن)، [وضمُّ (عبَّاس) وفتح (بن)][(٢)]، وضمُّهما، وهو أغربها، وأنَّ ابن مالك ذكرها[(٣)] في «التَّسهيل»[(٤)]، وذكرت شرط ذلك في أوائل هذا التَّعليق، وذكرت ما إذا كان بين غير علمين ما حكمه؛ فانظره إن أردته[ح١٢٨]، وكذا (**يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ**): مثل (يا عبَّاس) المذكور.

قوله: (**وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ**): (عمَّةَ): فيها النَّصب فقط على الصَّحيح، وقد ذكرت ذلك في أوائل هذا التَّعليق؛ فانظره[ح١٢٨].

قوله: (**تَابَعَهُ أَصْبَغُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): الضمير في (تابعه): الظاهر عوده إلى أبي اليمان الحَكَمِ بن نافع، و(أصبغ): هو ابنُ الفرج المصريُّ الفقيه، شيخُ البُخاريِّ، والظاهر أنَّ قوله: (تابعه فلان) إذا كان شيخَه -كهذا-؛ يكون قد رواه عنه إمَّا مذاكرة، وإمَّا غير ذلك من وجوه الأخذ؛ إمَّا تحديثًا، وإمَّا إخبارًا، و(ابنُ وَهْب): هو عبد الله بن وَهْب، أحدُ الأعلام، و(يونس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(الزُّهريُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب؛ الكلُّ تقدَّموا، والله أعلم.

ومتابعة أَصْبَغ عن ابنِ وَهْبٍ لم أرَها في شيءٍ مِن الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا[(٥)]، وإنَّما روى مسلمٌ هذا الحديثَ في (الإيمان) عن حَرمَلَةَ بنِ يحيى[م٢٠٦]، والنَّسائيُّ في (الوصايا) عن سليمانَ بنِ داودَ المَهْرِيِّ[س٦/٢٤٩]؛ كلاهما عن ابنِ وَهْبٍ، عن يونسَ، عنِ الزُّهريِّ، عن سعيد وأبي سلمة به.

---

(١) (أنه): سقط من (ب).

(٢) بدل ما بين معقوفين في (ب): (مفتوح).

(٣) في (ب): (ذكر).

(٤) انظر «شرح التسهيل» (٣/٢٨٣).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٥/٤٥٠): (وصله الذُّهَليُّ في «الزُّهريَّات» عن أَصْبَغ).

١٢- بابٌ هَلْ يَنْتَفِعُ الوَاقِفُ بِوَقْفِهِ؟

وَقَدِ اشْتَرَطَ عُمَرُ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَقَدْ يَلِي الوَاقِفُ وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ جَعَلَ بَدَنَةً أَوْ شَيْئًا للهِ؛ فَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا، كَمَا يَنْتَفِعُ غَيْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

قوله: (بَابٌ: هَلْ يَنْتَفِعُ الوَاقِفُ بِوَقْفِهِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (بنى البخاريُّ رحمه الله في مطابقة حديث عمر رضي الله عنه للترجمة أنَّ المُخاطِب به يدخل في خطابه، وهو أصل مُختلَفٌ فيه، ومالك رحمه الله في مثلِ هذا يحكم بالعُرف، حتَّى يُخرِج غيرَ المخاطِب أيضًا من العُموم؛ لقرينة عُرفيَّة؛ كما إذا أوصى بمالٍ للمساكين وله أولاد، فلم يقسم حتَّى أنفقَ أولادُهُ) يعني: افتقروا[(١)]، وذهب مالُهم، قال: (فابن القاسم يمنع الأولادَ وإن كانوا مساكين؛ لأنَّ العُرفَ في الإطلاق للأجانب، ولمُطَرِّف: أنَّهم يُعطَون، ولابن الماجشون: أنَّهم يُعطَون إن كانوا يومَ أوصى أغنياءَ، ثمَّ افتقروا، ولا يُعطَون إن كانوا يوم الوصيَّة مساكينَ، ولو وقف على المساكين فافتقر أولادُه؛ فلم يُختلَف أنَّهم يُعطَون بالمسكنة، ولكن قال: يجب إدخال الأجانب معهم؛ لئلَّا يندرس الوقفُ، ويكتُب على الأولاد كتابًا: أنَّهم بالمسكنة العامَّة قبضوا، لا بخصوص القرابة، وشذَّت قاعدتُه هذه على كثير مِن أهل العصر، فقارب مشايخَهم الصَّوابُ، وأبعد غيرُهم غايةَ الإبعاد، والله المُوفِّق)[المتواري٣٢٤].

٢٧٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: «ارْكَبْهَا، وَيْلَكَ! أَوْ وَيْحَكَ!».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله.

قوله: (رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً): هذا (الرجل): تَقدَّم أنِّي لا أعرف اسمه[ح١٦٨٩].

قوله: (وَيْلَكَ أَوْ: وَيْحَكَ): تَقدَّم الكلام على (ويح)، وعلى (ويل)[ح١٦٨٩].

٢٧٥٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا، وَيْلَكَ!»، فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ.

---

(١) عبارة مصدره: (حتى افتقر أولاده)، لا كالمثبت، فليُتأمَّل.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي[(١)] أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو الزِّنَادِ**): أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبدُ الله بن ذَكْوان، وكذا تَقَدَّم (**الأَعْرَج**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ.

قوله: (**رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً**): تَقَدَّم أنَّ هذا (الرجل) لا أعرف اسمه أعلاه، وقبله أيضًا[(٢)]، وكذا تَقَدَّم الكلام على (**وَيْلَكَ**).

١٣ - بابُ إِذَا وَقَفَ شَيْئًا فَلَم يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ؛ لأَنَّ عُمَرَ أَوْقَفَ فقَالَ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ، وَلَمْ يَخُصَّ إِنْ وَلِيَهُ عُمَرُ أَوْ غَيْرُهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِي طَلْحَةَ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، فَقَالَ: أَفْعَلُ، فَقَسَمَهَا فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ

قوله[(٣)]: (**أَوقَفَ**): كذا في أصلنا، والفصيح (وَقَفَ)، و(أوقف): لغة رديئة.

قوله: (**لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ**): تَقَدَّم أنَّه النَّاظر[ح٢٧٣٧].

قوله: (**لأَبِي طَلْحَةَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه زيدُ بن سهل الأنصاريُّ، وتَقَدَّم قريبًا نسبُه في «الصَّحيح»، وبعضُ ترجمته[قبل ح٢٧٥٢]، وكذا تَقَدَّم على (**أَفْعَلُ**)، وأنَّه بقطع الهمزة مَرْفوعٌ، فعلٌ مضارعٌ، وتَقَدَّم قول مَن قال: إنَّه فعلُ أمرٍ[ح١٤٦١].

١٤ - بابُ إِذَا قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ للهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَيَضَعُهَا فِي الأَقْرَبِينَ أَوْ حَيْثُ أَرَادَ

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِي طَلْحَةَ حِيْنَ قَالَ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ للهِ، فَأَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يُبَيِّنَ لِمَنْ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ.

قوله: (**بَيْرُحَاءَ**): تَقَدَّم الكلام عليها، وأين هي، وضبطها، واللُّغات التي فيها[ح١٤٦١]/. [١/٣٤٨أ]

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يُبَيِّنَ لِمَنْ؟ وَالأَوَّلُ أَصَحُّ**): ممَّن اشترط بيان المَصْرِف الشَّافعيَّةُ، ومِن شروط صحَّة الوقف عند الشافعيَّة: بيان المَصْرِف، فلو اقتصر على (وقفت هذا)

---

(١) (أبي): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (مرارًا).

(٣) (قوله): سقط من (ب).

فقولان: وقيل: وجهان؛ **أظهرهما** عند الأكثرين: بطلانُ الوقف، **والقول الثَّاني** أو الوجه الثاني: يصحُّ، وإليه ميل الشيخ أبي حامد، واختاره صاحب «المُهذَّب»[٤٤٢/١] والرُّويانيُّ[بحر المذهب٢١٧/٧]، والله أعلم(١).

١٥ - بابٌ إِذَا قَالَ: أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ للهِ عَنْ أُمِّي؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ ذَلِكَ

٢٧٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي **يَعْلَى**: أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: **أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ** وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ، أَنَّ **حَائِطِي المِخْرَافَ** صَدَقَةٌ عَلَيْهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّ الصَّحيح في (سلَام): التَّخفيف، وقد قَدَّمتُ بعض ترجمتِه، والكلامَ على (سلَام) مُطوَّلًا[ح٢٠].

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٢) **مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ**): هو بإسكان الخاء، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (**أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، العالمُ المشهورُ، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

و(**يَعْلَى**): هو ابن مسلم بن هُرْمُز المكِّيُّ، يروي عن أبي الشَّعثاء، وسعيدِ بنِ جُبَير، وعكرمةَ، وعنه: ابنُ جُرَيج، وشعبةُ، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين(٣) وأبو زُرْعة(٤)، أخرج له الجماعة خلا ابن ماجه(٥)، وقال شيخُنا: («يعلى»: هو ابنُ مُسْلِم، كما صرَّح به الإسماعيليُّ، وأبو نُعَيم، والحُمَيديُّ(٦)، وقال الطَّرْقيُّ: هو ابنُ حَكِيم). انتهى[التوضيح١٧/٢٣٩]، وقال المِزِّيُّ[تحفة٥/١٨٠]: (إنَّه ابن مسلم).

تنبيهٌ: يعلى عن عكرمةَ عنِ ابنِ عبَّاس اثنان؛ هذا أحدُهما، والآخَر: يعلى بن حَكِيم الثَّقفيُّ البصريُّ، أخرج له عن عكرمة عنه البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ(٧)، له في «البخاريِّ» حديثان؛

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (٥/٣٣١).

(٢) هكذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا)، و(حدَّثنا): سقط من (ب).

(٣) انظر «تاريخ ابن مَعين» رواية الدُّوريِّ (٣/٨٤).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٣٠٢).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٠٠).

(٦) انظر «الجمع بين الصحيحين» (٢/١٢).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٨٣).

أحدهما: في رجم ماعز، ذكره في (المحاربين)[ح٦٨٢٤]، والحديث الثاني: (خرج النَّبيُّ ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصبًا رأسه..) الحديث[ح٤٦٧].

قوله: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ): (أمُّه): صحابيَّةٌ، واسمها عَمرة بنت مسعود، قاله ابنُ بَشْكُوال(١)، وكذا النَّوويُّ(٢)، وقد تَقَدَّم في (الجنائز)[ح١٣٨٨]، قال الذَّهبيُّ: (عمرة بنت مسعود بن قيس يقال: أمُّ سعدِ بنِ عُبَادة، ويقال: أمُّ سعدِ بن زيد بن مالك النَّجَّاريِّ، أختُها عَمرة الصُّغرى زوجةُ أوسِ ابن زيد بن أصرم، وأختهما عَمرة الثَّالثة امرأةُ أبي حسَّان بن ثابت، وأختهنَّ عمرة الرَّابعة هي والدة سعدِ بن عُبادة، تُوُفِّيَت سنة خمسٍ ورسولُ الله ﷺ في غزوة دُوْمَة الجَنْدَل، وأختهنَّ عمرةُ الخامسة والدةُ قيسِ بن عَمرو، وذكر ابنُ سعد: أنَّ الخمسَ أسلمْنَ وبايعنَ رسولَ الله ﷺ(٣)). انتهى[التجريد٢/٢٨٩].

قوله: (أَنَّ حَائِطِي المِخْرَافَ): تَقَدَّم ما الحائط[ح٢١٦]، وأمَّا (المِخْراف) فهو بكسر الميم، ثمَّ خاء ساكنة، وفي آخره فاء، قال شيخنا: (والمَخرَاف: جماعة النَّخل -بفتح الميم- قاله القزَّاز، قال: وبكسرها: الزِّنبيل الذي تُختَرَف فيه الثمار، وأحسب «المخراف(٤)» اسمَ هذا الحائطِ الذي تصدَّق به عن أمِّه، وقال الخطَّابيُّ: المخراف: الثَّمرة -صوابه: الشَّجرة(٥)- سمَّاها مخرافًا؛ لما يُختَرَف مِن ثمارها، كما قيل: امرأة مِذْكَار، وقد يستوي هذا في نعت الذُّكور والإناث[أعلام الحديث٢/١٣٤٧]) إلى آخره[التوضيح١٧/٢٤٠]، وسيجيء [في أواخر الورقة التي بعد هذه الصَّفحة](٦) كلام الدِّمياطيِّ(٧) فيه؛ فانظره[ح٢٧٧٠]، فإنَّه قال: (صوابه: مخرفًا)، والله أعلم.

١٦ - بابٌ إِذَا تَصَدَّقَ وَوَقَفَ بَعْضَ مالِهِ أو بَعضَ رَقِيقِهِ أَوْ دَوَابِّهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ

قوله: (بَابٌ: إِذَا تَصَدَّقَ أَوْ أَوْقَفَ): كذا في أصلنا، وفي الطُّرَّة: (أوقف)، وعليها علامةُ راويها،

---

(١) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٤٣٠).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٧٠٣).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (١٠/٤١٨-٤١٩).

(٤) في (ب): (والمخراف).

(٥) في (أ): (الشجر)، والمثبت من (ب) موافق لمصدره.

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٧) زيد في (ب): (قريبًا).

ومكتوب عليها: (أصل)(١)، وقد تَقدَّم أعلاه(٢) أنَّ (وقف) الفصيح، وأنَّ (أوقف) لغةٌ رديئة[قبل ح٢٧٥٦].

٢٧٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، قَالَ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِيَ الَّذِي بِخَيْبَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأنَّ (بُكَيرًا): بضمِّ الموحَّدة، وأنَّ (اللَّيْث): هو ابن سعد، الإمامُ المجتهدُ، وأنَّ (عُقَيلًا): بضمِّ العين وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وأنَّ (ابْنَ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، العالم المشهور.

قوله: (أَمسِكْ): هو بفتح الهمزة، وكسر السين، رُباعيٌّ، وتَقدَّم أنَّ فيه لغةً أخرى: (مسك)، ثلاثيٌّ[قبل ح١٥٤]، فإذا قُرِئ بالثُّلاثيِّ؛ تكون همزتُهُ(٣) همزةَ(٤) وصل، فإذا ابتدأتَ بها؛ كسرتَها.

١٧ - بابُ مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ، ثُمَّ رَدَّ الوَكِيلُ إِلَيْهِ

٢٧٥٨ - وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]؛ جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيرُحَاءَ -قَالَ: وَكَانَتْ حَدِيقَةً كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَسْتَظِلُّ فِيها وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا- فَهِيَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ أَرْجُو بِرَّهُ وَذُخْرَهُ، فَضَعْهَا -أَيْ رَسُولَ اللهِ- حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، قَبِلْنَاهُ مِنْكَ وَرَدَدْنَاهُ عَلَيْكَ، فَاجْعَلْهُ فِي الأَقْرَبِينَ»، فَتَصَدَّقَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى ذَوِي رَحِمِهِ، قَالَ: وَكَانَ مِنْهُمْ أُبَيٌّ وَحَسَّانُ، قَالَ: وَبَاعَ حَسَّانُ حِصَّتَهُ مِنْهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ، فَقِيلَ لَهُ: تَبِيعُ صَدَقَةَ أَبِي طَلْحَةَ؟ فَقَالَ: أَلَا أَبِيعُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِصَاعٍ مِنْ دَرَاهِمَ؟ قَالَ: وَكَانَتْ تِلْكَ الحَدِيقَةُ فِي مَوْضِعِ قَصْرِ بَنِي جَدِيلَةَ الَّذِي بَنَاهُ مُعَاوِيَةُ.

---

(١) في هامش أصله: (ق): (أو وقف)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما عزاها له القسطلانيُّ في «الإرشاد» (١٧/٥).

(٢) (أعلاه): سقط من (ب).

(٣) (همزته): ليس في (ت).

(٤) (همزة): مثبت من (ت).

قوله: (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم أنَّ قولَ البخاريِّ: (قال فلانٌ) وفلانٌ المُسنَدُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، وهو متَّصل، وأنَّ المِزِّيَّ والذَّهبيَّ يجعلان هذا وأمثالَهُ تعليقًا[ح٢٤٤١].

و(إسماعيل) هذا: هو إسماعيل بن أبي أويسٍ عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، تَقَدَّم مرارًا، كذا جعل هذا الحديثَ المِزِّيُّ في ترجمة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون عن إسحاق، عن أنس، وعنه: إسماعيل بن أبي أويس، وعلَّم عليه تعليقًا[تحفة١/٨٤]، كما قدَّمتُه لك، ورأيتُ بخطِّ بعضِ مُحدِّثي دمشقَ الفضلاء وممَّن صاحبناه وسمع بقراءتي[(١)] وسمعتُ بقراءته وصحبته بدمشقَ والقاهرةِ وحلبَ ما صورته: (في كتاب أبي مسعود وكتاب خَلَف: وقال إسماعيل بن جعفر، والصَّواب إن شاء الله: إسماعيل بن أبي أويس)، تمَّت، وكذا قال شيخُنا، غير أنَّه زاد: أنَّه في نسخة الدِّمياطيِّ مسنَدٌ[(٢)]، وإسماعيل بن جعفر ليس من مشايخ السِّتَّة، وإنَّما هو من شيوخ شيوخهم، وهو إسماعيل ابن جعفر المدنيُّ، عن عبدِ الله بن دينار والعلاءِ، وعنه: عليُّ بن حُجْر وخلقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٨٠هـ)، أخرج له الجماعةُ، مِن ثقات العلماء[(٣)]، فإن كان كما قال أبو مسعود وخلف؛ فهو تعليقٌ اتِّفاقًا، لا يخالف في هذا ابنُ الصَّلاح ولا غيرُه، والله أعلم.

قوله: (جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه زيدُ بن سهل، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٧١]، وكذا تَقَدَّم (بَيْرُحَاءَ): وأين هي، وضبطها، واللُّغات فيها، وكذا تَقَدَّم الكلام على (بَخْ)، و(رَابِحٌ) هنا في أصلنا بالموحَّدة، وقد تَقَدَّم ما فيه[ح١٤٦١].

قوله: (وَكَانَتْ تِلْكَ الحَدِيقَةُ فِي [مَوْضِعِ] قَصْرِ بَنِي جَدِيلَةَ الَّذِي[(٤)] بَنَاهُ مُعَاوِيَةُ): (جَدِيلة): في أصلنا بالقلم بفتح الجيم، وكسر الدال المهملة، وقال أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده»: (وحُدَيلة؛ بالحاء المهملة المضمومة وفتح الدَّال: هم بنو حُدَيلة؛ بطنٌ مِن الأنصار، وهم بنو معاوية بن عمرو ابن مالك بن النَّجَّار، وحُدَيلة أمُّهم، وإليهم يُنسَبُ قصر بني حُديلة)[(٥)] انتهى[التقييد١/١٧٥]، وقال ابن

---

(١) (وسمع بقراءتي): سقط من (ب).

(٢) انظر «التوضيح» (١٧/٢٤٤).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٥٦).

(٤) في (ب): (التي)، والمثبت هو الصَّواب.

(٥) زيد في (ب): (بطن من الأنصار، وهم بنو معاوية المذكور).

الأثير في «نهايته»: في (الحاء والدَّال المهملتين واللَّام): (وفيه قصر بني حُدَيلة؛ بضَمِّ الحاء، وفتح الدال، وهي محلَّة بالمدينة، تُنسَب إلى بني حُديلة؛ بطنٌ من الأنصار) انتهى، وقال أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس في «السِّيرة» في (العقبة الثَّالثة): (وحُدَيلة أمُّ معاوية بن عمرو، وهي ابنة مالك ابن زيد مناة بن حبيب بن عبد حارثة بن مالك بن غَضْب بن جُشم بن الخزرج) انتهى[عيون الأثر ١/٢٧٨]، وفي «إكمال ابن ماكولا»: (حديلة) وذكر فيها كلام شَبَاب فقال: (حُدَيلة هو معاوية بن عمرو بن مالك ابن النَّجَّار). انتهى(١)، فعلى هذا: حُدَيلة لقبٌ لمعاوية، وقال الأمير عن ابن إسحاق: (بنو(٢) عمرو ابن مالك بن النَّجَّار: هم بنو حُدَيلة)[عيون الأثر ١/٢٧٥]، وقد ذكر غير واحد من الحُفَّاظ: أنَّه بالحاء المهملة المضمومة، وإنَّما أحببتُ ذكرَه مِن عند اللذَين ذكرتهما(٣) لأنَّ فيه ذكرَ (القصر) الذي وقع في «البخاريِّ»، وإلَّا؛ فلو سقته من غير تعيين (قصر) لقال بعضُ مَن لا يعلم شيئًا غير الجدال غيرَ ما ذكرتُه، فالصَّواب: النطق بما وقع في «البخاريِّ»: بالحاء المضمومة المهملة(٤)، وفتح الدال، وكذلك هو في نسخة الدِّمياطيِّ على الصَّواب، فينبغي أن يُقرَأ أوَّلًا بالصَّواب، ثمَّ يقول القارئ: ووقع في الأصل: (جَدِيلة)، والله أعلم.

١٨- بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]

٢٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ نُسِخَتْ، وَلَا وَاللهِ مَا نُسِخَتْ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا تَهَاوَنَ النَّاسُ، هُمَا وَالِيَانِ: وَالٍ يَرِثُ، وَذَاكَ الَّذِي يَرْزُقُ، وَوَالٍ لَا يَرِثُ، فَذَاكَ الَّذِي يَقُولُ بِالمَعْرُوفِ، يَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيَكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ(٥)): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ (العارم): الشِّرِّير أو الشَّرس، وأنَّه بعيدٌ من العرامة[ح٦٠٨٥]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو عَوَانَةَ) أنَّه الوضَّاح ابن عبد الله،

---

(١) «الإكمال» (٢/٥٩)، لكن في المطبوع من «طبقات خليفة بن خياط» (ص١٥٦-١٥٧) جديلة؛ بالجيم والدال، قال: (وَلَدَ عمرُو بن مالك معاويةَ، أمُّه جديلة)... (ومن جديلة وهي ابنة مالك بن زيد... أبيُّ بن كعب بن قيس ابن عبيد بن زيد بن معاوية -وهو جديلة- بن عمرو)، وكأنَّ معاوية أخذ لقبه من أمِّه ونُسِبت القبيلة إليه، والله أعلم.

(٢) في (ب): (هو)، وهو تحريفٌ.

(٣) في غير (ت): (ذكرتهم).

(٤) (المهملة): سقط من (ب).

(٥) هكذا في النسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا محمَّد بن الفضل أبو النُّعمان)، وتقديم: (أبو النعمان) رواية أبي ذرٍّ.

وكذا (أَبُو بِشْرٍ): أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشِّين المعجمة، وأنَّه جعفر بن أبي وحشيَّة إياسٍ.

قوله: (نُسِخَتْ): وكذا الثَّانية، هما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما.

١٩- بابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَفَّى فَجْأَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ، وَقَضَاءِ النُّذُورِ عَنِ المَيِّتِ

قوله: (لِمَنْ يُتَوَفَّى فَجْأَةً[(١)]): (يُتوفَّى): هو[(٢)] مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(فجأة)[(٣)]: فيها لغتان تقدَّمتا، وتَقَدَّم الكلام على موت الفجاءة في (الجنائز)، وما فيه[قبل ح١٣٨٨]/.

٢٧٦٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَأُرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَصَدَّقْ عَنْهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسَهَا): (الرَّجل): هو سعد بن عبادة فيما يظهر، وإذا كان كذلك؛ فأمُّه صحابيَّة، وقد تقدَّمت قريبًا أنَّ اسمها عمرة بنت مسعود مُطَوَّلًا[ح٢٧٥٦].

قوله: (افْتُلِتَتْ نَفْسَهَا): هو بهمزة وصلٍ، فإنِ ابتدأت بها؛ ضمَمْتها، ثمَّ فاء ساكنة، ثمَّ مثنَّاتين من فوق؛ الأولى مضمومة، والثَّانية مفتوحة، بينهما لامٌ مكسورةٌ، ثمَّ تاء التأنيث، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ ومعناه: ماتت فجأة[(٤)]، وقيل: اختُلِسَتْ، قال ابن قُرْقُول: (و«نَفْسَها» مَنصوبٌ على المفعول الثاني، وهو أكثر الرِّوايات، ورُوِي برفع السِّين، قال الخطَّابيُّ: «أُخِذَت نفسُها»[غريب الحديث١/١٩٧]، وبالوجهين قيَّده الجيَّانيُّ وغيره من شيوخنا، وذكر القتيبيُّ: «اقتُلِتت»؛ بالقاف، قال: وهي كلمةٌ تقال لمن مات فجأة، ولمن قتله الحبُّ، والأوَّل هو المشهور في الرِّواية) انتهى[مطالع٥/٢٤١]، وقد تَقَدَّم في (الجنائز)[ح١٣٨٨]، وقال في «النِّهاية»: (ويُروَى بنصب «النَّفس» ورفعها؛ فمعنى النَّصب: افتَلَتَها اللهُ [نفسَها]، مُعدًّى إلى مفعولين، كما تقول: اختَلَسَه الشيءَ، واستلبَه إيَّاه، ثمَّ بُنِي الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، فتحوَّل المفعول الأوَّل مُضمَرًا، وبقي الثاني منصوبًا، وتكون التاء الأخيرة ضميرًا لـ«الأمِّ» أي: افْتُلِتَتْ هي نفسَها، وأمَّا الرفع؛ فيكون مُتعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ قام مقام

---

(١) في (ب): (فجاءة).

(٢) (هو): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (وفجاءة).

(٤) في (ب): (فجاءة)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

الفاعل، وتكون التَّاء لـ«النَّفس» أي: أُخِذت نفسُها فلتةً)، وهذا ليس فيه زيادةٌ على ما قاله ابن قُرْقُول، وإنَّما ذكرتُه لأنَّه واضح، والمُبتدِئ لا يفهم الإشارات، وإنَّما يفهم الواضحات.

قوله: (وَأُرَاهَا): هو بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّها، وهذا ظاهرٌ.

٢٧٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: **إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ** وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ: «اقْضِهِ عَنْهَا».

قوله: (**إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ**): تَقَدَّم أعلاه وقبله مُطوَّلًا أنَّ أمَّ سعد بن عبادة عمرةُ بنت مسعود رضي الله عنها، صحابيَّةٌ، تُوُفِّيَت سنة خمسٍ[ح١٣٨٨، ٢٧٥٦].

٢٠ - بابُ الإِشْهَادِ فِي الوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ

٢٧٦٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: **أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ** أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي **يَعْلَى**: أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنا ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ **أَخَا بَنِي سَاعِدَةَ تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا**، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ **أَنَّ حَائِطِي المِخْرَافَ** صَدَقَةٌ عَلَيْهَا.

قوله: (**أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّم أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وتَقَدَّم[(١)] بعضُ ترجمته[ح٢٩٦]، وكذا تَقَدَّم قريبًا (**يَعْلَى**): أنَّه ابنُ مسلم، وما قيل فيه[ح٢٧٥٦].

قوله: (**أَخَا بَنِي سَاعِدَةَ**) أي: الذي هو من بني ساعدة.

قوله: (**تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ**): تَقَدَّم الكلام على (أمِّه)، وأنَّها عَمرة بنت مسعود، صحابيَّةٌ، تُوُفِّيَت سنة خمسٍ[ح١٣٨٨، ٢٧٥٦].

قوله: (**وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا**[(٢)]): تَقَدَّم أنَّه عليه الصلاة والسلام كان في غزوة دومة الجندل[ح٢٧٥٦]، فالظاهر أنَّه كان معه عليه الصلاة والسلام، وقد جُزِم بذلك[(٣)].

قوله: (**أَنَّ حَائِطِي المِخْرَافَ**): تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فانظره[ح٢٧٥٦]، وسيأتي تصويبُ الدِّمياطيِّ قريبًا[ح٢٧٧٠].

(١) في (أ): (فقدم).

(٢) (عنها): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباتها رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٦٧)، «الثقات» لابن حبَّان (١/٢٦١).

٢١ - بابُ قَولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ إِلى قَولِه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٢-٣]

٢٧٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] قَالَت عَائِشَةُ: هِيَ اليَتِيمَةُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا، فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنى مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا، فَنُهُوا عَنْ نِكَاحِهِنَّ، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأُمِرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَعْدُ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] قَالَتْ: فَبَيَّنَ اللهُ فِي هَذِهِ الآيَةِ: أَنَّ اليَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ أَوْ مَالٍ؛ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا، وَلَمْ يُلْحِقُوهَا بِسُنَّتِهَا بِإِكْمَالِ الصَّدَاقِ، فَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ المَالِ وَالجَمَالِ؛ تَرَكُوهَا وَالتَمَسُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: فَكَمَا يَتْرُكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا؛ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا الأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا كثيرة أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحمَّد بن مسلم[1].

قوله: (وَلَمْ يُلْحِقُوهَا): هو بضمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا): هو[2] بفتح أوَّله، ثلاثيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا[3].

٢٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٦-٧] -﴿حَسِيبًا﴾: كَافِيًا- وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ اليَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ.

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى[4]: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾) إلى قوله: (﴿مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٦-٧]): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (لا يطابق حديث عمر مقصودَ التَّرجمة)، وحديث عمر المشار إليه: (يا رسول الله؛ استفدت مالًا وهو عندي نفيسٌ) الحديث، قال ابن المُنَيِّر: (لأنَّ عمر هو المُملِك لمنافع

---

(١) زيد في (ب): (ابن شهاب).

(٢) (هو): سقط من (ب).

(٣) (جدًّا): سقط من (ب).

(٤) هكذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (عَزَّ وَجَلَّ).

وقفه، مَن شاء؛ فله ذلك، ولا كذلك المُوصَى على أولاده، فإنَّهم إنَّما يملكون المال بقسمة الله وتمليكه، ولا حقَّ لمالكه فيه بعد موته؛ فلذلك كان المختار أنَّ وَصِيَّ اليتيم ليس له الأكل من ماله إلَّا أن يكون فقيرًا فيأكل، ويُخْتَلف في قضائه إذا أيسر، والله أعلم) انتهى[المتواري٣٢٦].

٢٧٦٤ - حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ الأَشْعَثِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَ **يُقَالُ لَهُ: ثَمْغٌ**، وَكَانَ نَخْلًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي اسْتَفَدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ **يُنْفَقُ ثَمَرُهُ**»، فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ، فَصَدَقَتُهُ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَفِي الرِّقَابِ، وَالمَسَاكِينِ، وَالضَّيْفِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَلِذِي القُرْبَى، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالمَعْرُوفِ، أَوْ يُؤْكِلَ صَدِيقَهُ **غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ**.

قوله: (**حَدَّثَنِي**[(١)] **هَارُونُ بْن الأَشْعَثِ**): كذا في أصلنا، و(ابن الأشعث): عليه علامة نسخة[(٢)]، وكذا مقتضى كلام المِزِّيِّ: أنَّه (هارون) من غير نسب[تحفة٦/١٠٢]، ولو أنَّ النسب وقع في الأصل؛ ما اختُلِف في (هارون) هذا، كما سيجيء، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (حدَّثنا هارون؛ وهو ابن الأشعث)، وهذا مِن توضيح مَن دون البخاريِّ، وفي نسخة أخرى عتيقةٍ: (هارون) بغير نسب، قال الدِّمياطيُّ: (هارون بن الأشعث الهمْدانيُّ، مولى أبي إسحاق السَّبيعيِّ، انفرد به البخاريُّ عن الخمسة) انتهى، (هارون) هذا: بُخاريٌّ، روى عن وكيع وجماعةٍ، وعنه: البخاريُّ، وسهلُ بن شاذويه، وجماعةٌ، وُثِّق، انفرد البخاريُّ بالإخراج له عن البقيَّة[(٣)] كما قاله أيضًا الدِّمياطيُّ.

تنبيهٌ: لمَّا ذكر المِزِّيُّ في «أطرافه» عزوَ هذا الحديث الذي فيه هارون؛ قال: (في «الوصايا» عن هارون، عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن صخر بن جويرية البصريِّ مولى بني نُمَير، عن نافع، عن ابن عمر...) فذكره، ثمَّ قال: (هارون هذا: هو ابنُ الأشعث البُخاريُّ عند عامَّة المُصنِّفين في رجال الحديث، وزعم أبو أحمد ابن عديٍّ وحده: أنَّه هارون بن يحيى المكِّيُّ الزُّبيريُّ؛ مِن ولد الزُّبير بن العوَّام[(٤)]، فالله أعلم) انتهى[تحفة٦/١٠٢]، وقال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»: (هارون بن يحيى الأَسَديُّ الزُّبيريُّ المدنيُّ، عنه:

---

(١) هكذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في (ب): (الثقة)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٧٩).

(٤) انظر «أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح» (ص٢٢٢).

البخاريُّ، قاله ابنُ عَدِيٍّ وحده(١)) انتهى[التذهيب١/٢٦٦].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ): قال الدِّمياطيُّ: (عن أبي سعيد عبد الرَّحمن بن عبد الله ابن عُبيدٍ، مولى بني هاشم، البصريُّ) انتهى، هذا هو أبو سعيد عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عُبيد(٢) البصريُّ الحافظُ، مولى بني هاشم، عن عكرمةَ بن عمَّار وشعبةَ، وعنه: أحمدُ والعَدَنيُّ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٩٧هـ)، أخرج له البخاريُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، قال الإمامُ أحمدُ: (كثير الخطأ، وهو أيقظ من عبد الله بن رجاء)(٣)، وقد وثَّقه أحمدُ أيضًا(٤)، ولقبُه: جَرْذقَة(٥)، له ترجمة في «الميزان»(٦).

قوله: (حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ): قال الدِّمياطيُّ: (وصخر بن جُويرية النُّميريُّ مولاهم، البصريُّ، كنيته أبو نافع) انتهى، روى صخرٌ عن أبي رجاء وعائشة بنتِ سعد، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ وعفَّانُ، ثقة، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٣٠٨]، وصحَّح عليه(٧).

قوله: (يُقَالُ لَهُ: ثَمْغٌ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الثَّاء(٨) المثلَّثة، وإسكان الميم، وبالغين المعجمة، وقد تَقَدَّم أين هو، وكلام ابن الأثير قبيل (كتاب الوصايا)[ح٢٧٣٧].

قوله: (نَفِيسٌ) أي: يُتَنافس فيه ويُرغَبُ.

قوله: (يُنْفَقُ ثَمَرُهُ): (يُنفَق): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ثمرُه): بالثَّاء المثلَّثة، مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ/. [١/٣٤٩أ]

قوله: (غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ): هو بتشديد الواو المكسورة، أي: جامعٌ مالًا، وقد تَقَدَّم[ح٢٧٣٧].

٢٧٦٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]، قَالَتْ: أُنْزِلَتْ فِي وَالِي مَالِ اليَتِيمِ أَنْ

(١) انظر «أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح» (ص٢٢٢).

(٢) في (ب): (عبيد الله).

(٣) انظر «ضعفاء العقيلي» (٢/٣٤١).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٢٥٤).

(٥) هكذا في النسختين مضبوطًا بذال معجمة بالقلم، وضبطه الحافظ في «التقريب» (ص٣٤٤) بفتح الجيم والدَّال، بينهما راء ساكنة، ثمَّ قاف، وفي «القاموس المحيط» مادة (جردق): (الجَرْذَقَةُ: الجَرْدَقَةُ).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/٢١٧).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/١١٦).

(٨) (الثاء): ليس في (ب).

يُصِيبُوا مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ بِالمَعْرُوفِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (بِقَدْرِ مَالِهِ): هو بجرِّ (ماله)، وهذا ظاهرٌ.

٢٣- بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]

٢٧٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلَاتِ».

قوله: (عَنْ أَبِي الغَيْثِ): هو بفتح الغين المعجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ ثاء مثلَّثة، واسمه سالمٌ، مولى عبد الله بن مطيع، عن أبي هريرة، وعنه: ثورُ بن زيد وصفوانُ بن سُلَيم، حجَّةٌ، أخرج له الجماعة، قال أبو عبد الله ابن الحذَّاء في «رجال مالك»: (قال ابنُ مَعِين: لا أعرفُ اسمَه، وليس بثقة، وقال مرَّةً أخرى: هو ثقةٌ[الدوري٣/٢٠٠])[التعريف٢/٥٧٨]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/١١٤][(١)].

قوله: (المُوبِقَاتِ) أي: المُهلِكات.

٢٤- بابٌ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [البقرة: ٢٢٠]
﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]: لَأَحْرَجَكُمْ وَضَيَّقَ، وَعَنَتْ: خَضَعَتْ.

قوله: (﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]: لَأَحْرَجَكُمْ وَضَيَّقَ عَلَيكُمْ[(٢)]، وَ(عَنَتْ): خَضَعَتْ): قال ابن قُرْقُول: (﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾: لأحرجكم؛ بالحاء المهملة، أي: أدخل الحرج عليكم، والعَنَت: المشقَّة، هكذا في تفسيره، ثمَّ قال البخاريُّ: «﴿وَعَنَتِ﴾[(٣)]: خضعت»: كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: «وَعَنِتُّ: خضعتُ»، وليس عنده ﴿ٱلْوُجُوهُ﴾، فجاء على لفظ «العنت» المذكور في الآية، وعلى رواية: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾؛ يكون من لفظ العناء؛ لأنَّ التَّاء فيه غير أصليَّة، إنَّما هي علامة التَّأنيث، وفي رواية الأَصيليِّ هي أصليَّة، لكن

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٧٩).

(٢) (عليكم): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) زيد في مصدره: ﴿ٱلْوُجُوهُ﴾.

«عَنِتُّ»؛ بمعنى: «خضعت» غير معروف في اللُّغة، وهذا ممَّا انتُقِد على البخاريِّ). انتهى[مطالع٥/١٠]، واعلم أنَّ العزيزيَّ قال في «غريبه»: (﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ﴾: استأسرتْ وذُلَّت وخضعت) انتهى[غريب القرآن٣٣٦]، وفي «الصِّحاح»: (عَنَا يعنو: خضع وذلَّ)(١)، ذكره في (المُعتلِّ)، والله أعلم.

٢٧٦٧ - وَقَالَ لَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: مَا رَدَّ ابْنُ عُمَرَ عَلَى أَحَدٍ وَصِيَّةً. وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ أَحَبُّ الأَشْيَاءِ إِلَيْهِ فِي مَالِ اليَتِيمِ أَنْ يَجْتَمِعَ نُصَحَاؤُهُ وَأَوْلِيَاؤُهُ فَيَنْظُرُوا الَّذِي هُوَ خَيْرٌ لَهُ.

وَكَانَ طَاوُسٌ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ اليَتَامَى؛ قَرَأَ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وَقَالَ عَطَاءٌ فِي يَتَامَى الصَّغِيرُ وَالكَبِيرُ: يُنْفِقُ الوَالِي عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ بِقَدْرِهِ مِنْ حِصَّتِهِ.

قوله: (وَقَالَ لَنَا سُلَيْمَانُ): هذا هو سليمان بن حرب، أبو أيُّوب الواشحيُّ -وواشح من الأزد- البصريُّ، قاضي مكَّة، عن شعبةَ وجَرِيرِ بنِ حازم، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، والكجِّيُّ، وأبو خليفة، قال أبو حاتم: (إمامٌ من الأئمَّة، لا يُدَلِّس(٢)، ويتكلَّم في الرِّجال وفي الفقه، لعلَّه أكثر(٣) من عفَّان، ما رأيتُ في يده كتابًا قطُّ، حُزِرَ مجلسه ببغداد بأربعين ألفًا)[الجرح٤/١٠٨]، وُلِد سنة (١٤٠هـ)، وتُوُفِّيَ سنة (٢٢٤هـ)، أخرج له الجماعة(٤).

ومقتضى كلام المِزِّيِّ في «أطرافه» أن يكون وقع له سليمان بن حرب منسوبًا، لا سليمان فقط[تحفة٦/٧٧]، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وهو شيخه، وقد تَقَدَّم أنَّه محمولٌ على أنَّه سمِعه منه في حال المذاكرة[ح١٤٢].

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّادُ بن زيد، وسليمانُ بن(٥) حرب روى عن الحمَّادَين، وروى الحمَّادان عن أيُّوبَ، ولكنَّ حمَّادَ بنَ سَلَمة لم يروِ له البخاريُّ شيئًا في الأصول، إنَّما علَّق له، فتعيَّن أن يكون هذا ابنَ زيد، والله أعلم، ثمَّ اعلم أنِّي ذكرتُ فيما مضى أنَّ حمَّادًا إذا أطلقه سليمانُ بن

(١) انظر «الصحاح» مادة (عنا).

(٢) في النسخ: (من أئمَّة الأندلس)! والمثبت من مصدره.

(٣) في (ت): (أكبر)، وكذا وقع في «تهذيب الكمال» و«تذهيبه» و«الكاشف» و«سير أعلام النبلاء»: (أكبر)، ولا يستقيم؛ وذلك أنَّ تمام عبارة أبي حاتم: (وليس بدون عفَّان، ولعلَّه أكثرُ منه، وقد ظهرَ مِن حديثه نحو عشرة آلافٍ، ما رأيتُ في يده كتابًا قطُّ...).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٨٤)، «تذهيب التهذيب» (٤/١٣٣)، «الكاشف» (١/٣٤٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٣٠).

(٥) (بن): سقط من (ب).

حرب هذا أو عارمٌ مُحَمَّدُ بن الفضل؛ فهو ابنُ زيد، وإن أطلقه التَّبُوذَكيُّ موسى بن إسماعيل أو عفَّانُ أو حجَّاجُ بن مِنْهال؛ فهو ابنُ سلمة، وكذا إذا أطلقه هُدْبَة بن خالد[ح١٤٢]، والله أعلم.

و(**أَيُّوب**): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (**وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن سيرين، العالمُ المشهورُ، وتَقَدَّم الكلام كم عدد بني سيرين(١) أوَّل هذا التَّعليق، وكذا بناته(٢)[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠].

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ**): هو عطاء بنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تَقَدَّم مُترجمًا[ح٩٨].

قوله: (**الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ**): (الصَّغير): مجرور؛ لأنَّه بدل بعضٍ من كلٍّ، والكلُّ هو (اليَتَامَى) المذكور قبله، و(الكبير): معطوف على (الصَّغير)، ويجوز رفعهما(٣)، وهذا في بعض النُّسخ.

٢٥- **بابُ** اسْتِخْدَامِ اليَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ؛ إِذَا كَانَ صَلَاحًا لَهُ، **وَنَظَرِ الأُمِّ** وَزَوْجِهَا لِلْيَتِيمِ

قوله: (**وَنَظَرِ الأُمِّ**): هو بالجرِّ بالإضافة(٤) إلى (باب).

٢٧٦٨- **حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ**: حَدَّثَنَا **ابْنُ عُلَيَّةَ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ العَزِيزِ** عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، **فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ** بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ أَنَسًا **غُلَامٌ كَيِّسٌ**، فَلْيَخْدُمْكَ، قَالَ: فَخَدَمْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟ وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟

قوله: (**حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ**): هو بفتح الكاف، وكسر الثاء المثلَّثة، وقد تَقَدَّم، وهو معروفٌ عند أهله، وكذا تَقَدَّم (**ابْنُ عُلَيَّةَ**): أنَّه إسماعيلُ بنُ إبراهيم، ابنُ عُليَّة الإمامُ، أحدُ الأعلام، وتَقَدَّم (**عَبْدُ العَزِيزِ**): أنَّه ابنُ صُهيب، أبو حمزةَ البصريُّ، تَقَدَّم.

قوله: (**فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ**): تَقَدَّم أنَّه زيدُ بن سهل الصَّحابيُّ، زوجُ أمِّ سُلَيم، وهو(٥) عمُّ أنسِ بن مالك زوجُ أمِّه، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه مَرَّاتٍ[ح٣٧١].

---

(١) زيد في (أ): (كم هم).

(٢) (وكذا بناته) سقط من (ب).

(٣) الرفع رواية أبي ذرٍّ، والجرُّ رواية غيره.

(٤) في (ب): (للإضافة).

(٥) في النُّسختين: (وهم)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

قوله: (غُلَامٌ كَيِّسٌ): (الكَيِّس): الحاذق في عمله.

٢٦ - بابٌ إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الحُدُودَ؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ

قوله: (بَابٌ إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الحُدُودَ؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (الوقف لازمٌ بالنِّيَّة(١) واللَّفظ المشار به إلى المقصود، فقد يتلفَّظ باسم العَلَم ومحدوده، وقد يتلفَّظ باسمه المُتواطِئ خاصَّة، وقد يَذكُر العَلَمَ ولا يذكُر المحدودَ به، فـ«بيرحاء»: علَمٌ على حائطٍ بعينه، ولم يذكر حدوده، و«المِخرَاف»: الحائط، وقد ذكره مُنكَرًا مُتواطِئًا، لكنَّه قصد، وكأنَّما أشار إليه مطابقًا لنيَّته، وكلاهما جائزٌ ولازمٌ له دينًا، لكن إذا أشهد؛ احتاج في المُتواطِئ إلى ذكر الاسمِ العَلَمِ زيادة على ذلك أو الحدود، وهذا كلُّه بعد اللُّزوم، وترجمة البخاريِّ مطابقةٌ صحيحةٌ، وانتقدها المُهلَّب، فقال: «إن كان الوقف غير ذي اسم يُعرَف؛ فلا يجوز حتَّى يذكر الحدود»، قال: «ولا خلافَ في هذا»، ووَهِمَ، بل لا(٢) خلاف فيما أراده البخاريُّ، والله أعلم؛ لأنَّه إنَّما تعرَّض لجواز الوقف، وقد ثبت أنَّ الوقف على صورِه لازمٌ، ولو استفتى مَن وقف بهذه الصيغة المُنكَّرة لفظُها المتعيِّنِ مقصودُها نيَّةً: هل يجب عليه تنفيذ الوقف؟ لألزمناه ذلك، وأوجبنا عليه الإشهادَ بصيغة دالَّة على المقصود بنصٍّ أو ظاهر) انتهى[المتواري٣٢٧].

٢٧٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الأَنْصَارِ بِالمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءٍ مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]؛ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيرُحَاءٍ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ للهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ؛ فَقَالَ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ -أَوْ رَايِحٌ- شَكَّ ابْنُ مَسْلَمَةَ وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: «رَايِحٌ».

قوله: (وَكَانَ أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيرَحَاءَ): تَقَدَّم الكلام عليها، واللُّغات فيها، وأين هي من المدينة،

(١) في (ب): (بالبينة)، وكذا في مصدره.

(٢) (لا): سقط من(ب).

وكذا تَقَدَّم الكلام على (بَخْ)، وكذا (أَفْعَلُ)[ح١٤٦١].

قوله: (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: رَايِحٌ): تَقَدَّم أنَّ (إسماعيل) هذا: هو ابنُ أبي أويس عبدِ الله، وهو ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، و(عبد الله بن يوسف): هو التِّنِّيسيُّ، العالمُ المشهورُ، و(يحيى بن يحيى): هو ابن(١) بكر التَّميميُّ، أبو زكريَّا النَّيسابوريُّ، أحدُ الأعلام، لا يحيى بن يحيى اللَّيثيُّ عالمُ الأندلس، تَقَدَّم أنَّ هذا الأندلسيَّ ليس له في الكتب السِّتَّة شيءٌ، وإنَّما الذي له في الكتب خلا «أبا داود» و«ابن ماجه»؛ هو التَّميميُّ النَّيسابوريُّ[ح١٣٦١]، و(رايح): في رواية هؤلاء الثَّلاثة عن مالك بالمثنَّاة تحت.

وإنَّما أتى بهذا عن هؤلاء الثَّلاثة -وهم مشايخه، وقد تَقَدَّم أنَّه إذا قال: (قال فلان(٢)) وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه كهؤلاء؛ يكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح١٤٢]-؛ لأنَّ في روايته عن عبد الله بن مَسْلَمَة -هو القَعْنبيُّ- عن مالك بالشَّكِّ بين الموحَّدة والمثنَّاة، وهؤلاء الثَّلاثة(٣) جزموا بالمثنَّاة عن مالك، والله أعلم.

٢٧٧٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاء بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ، أَيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّ لِي مِخْرَافًا، وَأُشْهِدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ أُمِّي(٤) تُوُفِّيَتْ): تَقَدَّم أنَّ الظاهر أنَّ هذا الرجل هو سعد بن عُبادة[ح٢٧٦٠]، وإذا كان كذلك؛ فأمُّه عَمْرة بنت مسعود، تُوُفِّيَت سنة (٥هـ)، من المبايِعات، وقد تقدَّمت قريبًا مُطَوَّلًا[ح٢٧٥٦]، وقبله أيضًا[ح١٣٨٨].

قوله: (فَإِنَّ لِي مِخْرَافًا): قال الدِّمياطيُّ: (صوابه: مِخْرَفًا، وكذا رواه مالك في «مُوَطَّئه»(٥)، والمِخرف؛ بكسر الميم: ما يجتنى فيه الثمار). انتهى، وقد قَدَّمتُ الوعدَ بهذا المكان، والله أعلم، وقد تَقَدَّم الكلام على (المخراف) مُطَوَّلًا فيه؛ فانظره[ح٢٧٥٦].

---

(١) في النسخ: (أبو).

(٢) (فلان): مثبت من (ب).

(٣) (الثلاثة): سقط من (ب).

(٤) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أمَّه).

(٥) يعني في حديث أبي قتادة ﵁: (فاشتريت به مخرفًا)، «الموطَّأ» (٢/٤٥٥).

٢٧ - بابٌ إِذَا أَوْقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ

قوله: (بَابٌ: إِذَا أَوْقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا؛ فَهُوَ جَائِزٌ): ذكر ابن المُنَيِّر حديث الأصل بغير إسناد، ثمَّ قال: (جوَّد البخاريُّ رحمه الله في التَّرجمة، وإنَّما عدل عن قوله: «إذا وقف المشاع»؛ لئلَّا يَدخل فيه وقفُ أحد الشركاء حصَّته، ومالك رحمه الله لا يُمضيه على الشريك إن كانت لا تنقسم جَبْرًا لضرر[1] الشريك الآخر بالحبس، فالتَّرجمة بوقف الجماعة للمشاع بينهم تُخلِّص المسألة، والله سبحانه وتعالى أعلم[2])[المتواري٣٢٨]/. [١/٣٤٩ب]

٢٧٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِبِنَاءِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ؛ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا»، قَالُوا: لَا وَاللهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان التَّميميُّ[3] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عبيدة الحافظ.

قوله: (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ): تَقَدَّم أنَّه بفتح المثنَّاة فوق، وتشديد المثنَّاة تحت، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وأنَّ اسمَه يزيدُ بن حُمَيد.

قوله: (لمَّا[4] أُمِرَ): (أمر): مبنيٌّ للفاعل وللمفعول، وقد تَقَدَّم[ح٤٢٨].

قوله: (ثَامِنُونِي): تَقَدَّم معناه: ساوموني وبايعوني[ح٤٢٨].

قوله: (بِحَائِطِكُمْ): تَقَدَّم ما الحائط[ح٢١٦].

قوله: (لَا وَاللهِ؛ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ): تَقَدَّم الكلام على ظاهر هذا اللَّفظ، وأنَّه عليه الصلاة والسلام اشتراه بعشرة دنانير، أوفاها الصِّدِّيقُ مِن ماله[5][ح٤٢٨].

٢٨ - بابُ الوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ؟

قوله: (بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ الوَقْفُ[6]؟): (يُكتَب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الوقفُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

---

(١) في (ب): (بجبر الضرر).

(٢) (أعلم): سقط من (ب).

(٣) في النسخ: (التيمي)، والمثبت من المصادر، وقد ساقه المصنِّف على الصواب في الحديث (٢٩٢).

(٤) (لما): ليس في «اليونينيَّة»، وضُرِبَ عليها في (ق).

(٥) (من ماله): سقط من (ب).

(٦) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ).

٢٧٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرَ أَرْضًا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ، فِي الفُقَرَاءِ وَالقُرْبَى وَالرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عون بن أرطبان، مولى عبد الله بن مُغفَّل، أحدُ الأعلام، لا عبدُ الله بن عون ابنِ أمير مِصر، ذا الثَّاني لم يروِ له البخاريُّ شيئًا، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ، وهو مِن الأبدال[ح٦٧].

قوله: (أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرَ أَرْضًا): تَقَدَّم أنَّها ثَمْغ، وتَقَدَّم ضبطها قريبًا[ح٢٧٦٤] وبعيدًا قُبيل (الوصايا)(١)، وما وقع لابن الأثير فيها[ح٢٧٣٧].

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّم اللُّغات فيها في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧]، وكذا تَقَدَّم قريبًا (أَنْفَس): ما معناه، وكذا (حَبَّسْتَ): تَقَدَّم أنَّه يقال بالتَّشديد وبالتَّخفيف، وقد تَقَدَّم قوله: (مَنْ وَلِيَهَا): أنَّه النَّاظر، وكذا قريبًا (غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ)[ح٢٧٣٧وح٢٧٦٤].

٢٩- بابُ الوَقْفِ لِلْغَنِيِّ وَالفَقِيرِ وَالضَّيْفِ

٢٧٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ وَجَدَ مَالًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَصَدَّقْتَ بِهَا»، فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَذِي القُرْبَى وَالضَّيْفِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل، وكذا تَقَدَّم قريبًا أعلاه وبعيدًا (ابْنُ عَوْنٍ): أنَّه عبدُ الله بن عون بن أرطبان، أحدُ الأعلام، وكذا (مَالًا بِخَيْبَرَ): تَقَدَّم أنَّه ثمغ، وتَقَدَّم ضبطُه[ح٢٧٣٧].

٣٠- بابُ وَقْفِ الأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ

٢٧٧٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ؛ أَمَرَ بِالمَسْجِدِ وَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ؛ ثَامِنُونِي حَائِطَكُمْ

---

(١) في النسخ: (قريبًا قبيل «الوصايا» وبعيدًا)، والمثبت موافق لما تقدَّم.

هَذَا»، فقَالُوا: لَا وَاللهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «الوضوء»[ح١٧٣] -وكذا وكذا-: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا عبد الصَّمد»؛ يعني: ابن عبد الوارث، نسب الأَصيليُّ ثلاثةَ مواضعَ مِن هذه: الذي في «الأوقاف»[ح٢٧٧٤]، وفي «غزوة الفتح»[ح٤٢٨٨]، وفي «الأحكام»[ح٧١٥٤]: إسحاق بن منصور، وأهمل سائرَها، ولم أجده لابن السَّكن ولا لغيره منسوبًا في شيءٍ مِن هذه المواضع، وقد نسبه البخاريُّ في «باب مَقدَم النَّبيِّ ﷺ» فقال: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا عبد الصَّمد...»؛ فذكر حديثًا[ح٣٩٣٢])، قال: (وذكر أبو نصر: أنَّ إسحاقَ بنَ منصور وإسحاقَ ابنَ إبراهيم يرويان عن عبد الصَّمد[(٢)]، وقد روى مسلمٌ في «الحجِّ» في «تقليد الغنم» عن إسحاقَ بن منصور عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث...؛ فذكر حديثًا[م(١٣٢١) (٣٦٨)]). انتهى مُلَخَّصًا[التقييد٣/٩٦٦]، ولم أرَ المِزِّيَّ تعرَّض لنسبة إسحاق[تحفة١/٤٣٥]، والله أعلم، وفي نسخة عتيقة: (إسحاق) بغير نسب، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (إسحاق بن منصور) منسوب إلى أبيه؛ فاعلمه.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه ابنُ عبد الوارث، وكذا تَقَدَّم في أوائل هذه الصفحة (أَبُو التَّيَّاحِ)، وأنَّه يزيدُ بن حُمَيد، وضبطتُ كنيتَه[ح٢٧٧١].

قوله: (أَمَرَ بِالمَسْجِدِ): تَقَدَّم أنَّه مبنيٌّ للفاعل وللمفعول أعلاه، وكذا (ثَامِنُونِي)[ح٢٧٧١]، وكذا (الحَائِطِ)[ح٢١٦]، وكذا تَقَدَّم (لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ)[ح٤٢٨].

٣١- بابُ وَقْفِ الدَّوَابِّ وَالكُرَاعِ وَالعُرُوضِ وَالصَّامِتِ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِيمَنْ جَعَلَ أَلْفَ دِينَارٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَدَفَعَهَا إِلَى غُلَامٍ لَهُ تَاجِرٍ يَتْجُرُ بِهَا، وَجَعَلَ رِبْحَهُ صَدَقَةً لِلْمَسَاكِينِ وَالأَقْرَبِينَ: هَلْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِبْحِ تِلْكَ الأَلْفِ شَيْئًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ رِبْحَهَا صَدَقَةً فِي المَسَاكِينِ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا.

قوله: (وَالكُرَاعِ): هو بضَمِّ الكاف، وتخفيف الرَّاء، وفي آخره عينٌ مهملةٌ؛ وهو اسم جامع للخيل، وقد تَقَدَّم[ح٩٣٢].

قوله: (وَالعُرُوضِ): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ العين، جمع (عَرْض) بفتحها، في (الزَّكاة)، وما هو[قبل ح١٤٤٨].

قوله: (وَالصَّامِتِ): هو ضدُّ النَّاطق؛ وهو الذَّهب والفضَّة، و(النَّاطق): الحَيَوانُ.

---

(١) هكذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٢) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٤٩٥).

قوله: (وَقَالَ[١] الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العَلَمُ الفَرْدُ[٢].

٢٧٧٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَعْطَاهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا، فَحَمَلَ عَلَيْهَا رَجُلًا، فَأُخْبِرَ عُمَرُ أَنَّهُ قَدْ وَقَفَهَا يَبِيعُهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يَبْتَاعَهَا فَقَالَ: «لَا تَبْتَاعَهَا، وَلَا تَرْجِعَنَّ فِي صَدَقَتِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، وتَقَدَّم أنَّ (عُبَيْدَ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمريُّ.

قوله: (حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ): تَقَدَّم أنَّ معناه: أعطاه لمن يجاهد عليه، وتَقَدَّم أنَّ اسم هذه الفرس: الوَرْد، وأنَّ تميمًا الدَّاريَّ أهداها للنَّبيِّ ﷺ، فأعطاها النَّبيُّ ﷺ لعمر، فأعطاها عمر رضي الله عنه لمَن يجاهد عليها، والرَّجل الذي أعطاه عمرُ الفَرَسَ لا أعرف اسمه[ح٢٦٢٣].

قوله: (أَعْطَاهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا) انتهى: (رسول): مَنْصوبٌ في أصلنا بالقلم[٣]، وفيه نظرٌ، وينبغي أن يكون (رسول) مَرْفوعٌ كذا؛ لأنَّه فاعل؛ لأنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام أعطاها لعمر، فأعطاها عمر لمن يجاهد عليها، كما في الحديث نفسه، والذي في أصلنا يكون أعطاها النَّبيُّ ﷺ لعمر، ثمَّ إنَّ عمر أعطى لرسول الله؛ ليحمل عليها، وكلُّ الطُّرق تنافي هذا[٤] إذِ القصَّة ما قدَّمتها لك، فـ(رسول الله): مَرْفوعٌ فاعل[٥]، لا شكَّ فيه، والله أعلم.

٣٢ - بابُ نَفَقَةِ القَيِّمِ لِلْوَقْفِ

قوله: (بَابُ نَفَقَةِ القَيِّمِ لِلْوَقْفِ): (القيِّم): هو النَّاظر.

---

(١) هكذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بلا واو.

(٢) في (ب): (بن شهاب العالم المشهور).

(٣) وكذا في «اليونينيَّة» منصوبٌ، وقد ذكر جماعةٌ من الشرَّاح الوجهين، انظر «الكواكب الدراري» (٨٦/١٢)، «اللامع الصبيح» (٣٦٦/٨)، «الإرشاد» (٢٧/٥).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٢٧٩/٥): (يُحمَل على أنَّ عمر لمَّا أراد أن يتصدَّق به؛ فوَّض إلى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدَّق به عليه).

(٥) (فاعل): سقط من (ب).

٢٧٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَؤُونَةِ عَامِلِي؛ هُوَ صَدَقَةٌ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذَكْوان، وتَقَدَّم مرارًا أنَّ (الأَعْرَج): عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي): سمَّاهم ورثةً بالقوَّة، والله أعلم.

قوله: (وَمَؤُونَةِ عَامِلِي): قال ابن قُرْقُول: (قيل: أجرة حافر قبره، وقيل: أجرة عامل صدقاته، وقيل: العامل فيها والأجير، وقيل: الخليفة بعده). انتهى، واستُبْعِد بأنَّه الحافر؛ لأنَّهم كانوا لا يحفرون بالأجرة، وسيأتي الكلام عليه بأطولَ مِن هذا في (باب أداء الخمس) إن شاء الله تعالى[ح٣٠٩٦]، واقتصر ابن الأثير على القول الأخير.

٢٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَقْفِهِ أَنْ يَأْكُلَ مَنْ وَلِيَهُ وَيُؤْكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّادُ بن زيد، وقد قَدَّمتُ قريبًا أنَّ البُخاريَّ لم يروِ لحمَّاد بن سَلَمة شيئًا في الأصول، إنَّما علَّق له[ح٢٧٦٧]، وتَقَدَّم أنَّ (أَيُّوبَ): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ المشهورُ، وقد تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١].

قوله: (مَنْ وَلِيَهُ): تَقَدَّم أنَّه النَّاظر، وكذا تَقَدَّم (غَيْر مُتَمَوِّلٍ)[ح٢٧٦٤].

٣٣ - بابٌ إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بِئْرًا أَوِ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ

وَأَوْقَفَ أَنَسٌ دَارًا فَكَانَ إِذَا قَدِمَهَا نَزَلَهَا.

وَتَصَدَّقَ الزُّبَيْرُ بِدُورِهِ، وَقَالَ لِلْمَرْدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ: أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرٍّ بِهَا، فَإِنِ اسْتَغْنَتْ بِزَوْجٍ؛ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ، وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ نَصِيبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ سُكْنَى لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللهِ.

قوله: (بَابٌ: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بِئْرًا، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب محذوفَ الإسناد، ثمَّ قال: (ما في الحديث بجملته ما يوافق التَّرجمة إلَّا وقف أنس خاصَّة، ووقف عمر بالطَّريقة المُتقدِّمة من دخول المُخاطِب في خطابه) انتهى[المتواري٣٢٩]، هذا ما وجدته في

النُّسخة بـ«التراجم» لابن المُنَيِّر التي كانت عندي، ونقل شيخنا[التوضيح١٧/٣٠٠] زيادة على ذلك، وعزا الكلَّ إلى ابن المُنَيِّر، قال ابن المُنَيِّر: (وقد ظهر لي مقصودُ البخاريِّ من بقيَّة حديث الباب، فيُطابِق التَّرجمةَ، ووجهها: أنَّ الزُّبير يكون قصد مَن يلزمه نفقته مِن بناته كالتي [لم] تُزَوَّج؛ لصغرٍ مثلًا، والتي تزوَّجت ثمَّ طُلِّقت/ قبل الدُّخول، [لأنَّ] تناولَ هاتين الصُّورتَين أو إحداهما من الوقف؛ إنَّما يحمل عنه الإنفاق الواجب، فقد دخل في الوقف الذي وقفه بهذا الاعتبار)، قال: (ووجه مطابقة التَّرجمة من قوله: «وجعل ابن عمر نصيبَه من دار عمر سكنى لذوي الحاجة من آل عبد الله»، فيقال: كيف يدخل ابن عمر في وقفه؟ فنقول: نعم يدخل، فإنَّ «الآل» يُطلَق على الرَّجل نفسِه، كان الحسن بن أبي الحسن[1] يقول في الصَّلاة على رسول الله ﷺ: «اللَّهمَّ؛ صلِّ على آل مُحَمَّد»، وقال عليه الصلاة والسلام: «اللَّهمَّ؛ صلِّ على آل أبي أوفى»، وقال تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]). انتهى[المتواري٣٢٩]. [١/٣٥٠أ]

قوله: (وَأَوْقَفَ أَنَسٌ): كذا في أصلنا، وفي طُرَّته: (ووقف)، وعليها علامة راويها[2]، وقد قدَّمتُ أنَّ (أوقف) لُغَيَّةٌ رديئةٌ[قبل ح٢٧٥٦].

قوله: (لِلْمَرْدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ): كذا في أصلنا، وكذا سمعناه يقرأ، قال بعضهم[3]: (ويروى: «من نسائه»، وهو أصوبُ). انتهى، وفي هذا وقفةٌ، والله أعلم.

قوله: (غَيْرَ مُضِرَّةٍ): هو بفتح[4] الرَّاء المُشدَّدة، اسم فاعل.

قوله: (وَلَا مُضَرٍّ بِهَا[5]): هو بضَمِّ الميم، وفتح الضَّاد، وتشديد الرَّاء مجرورة.

٢٧٧٨- وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ، وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةَ؛ فَلَهُ الجَنَّةُ»، فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ؛ فَلَهُ الجَنَّةُ»، فَجَهَّزْتُهُمْ، قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ، وَقَالَ عُمَرُ فِي وَقْفِهِ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ، وَقَدْ يَلِيهِ الوَاقِفُ وَغَيْرُهُ، فَهُوَ وَاسِعٌ لِكُلٍّ.

---

(١) زيد في (ب): (البصريّ).

(٢) هي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) هو العلامة الزركشي في «التنقيح» (٢/٦١٨).

(٤) في (ب): (بكسر)، وليس بصحيح.

(٥) (بها): سقط من (ب).

قوله: (وَقَالَ عَبْدَانُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد، أبو عبد الرَّحمن، ومرَّةً مُترجَمًا[ح٦]، وقد تَقَدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ كذا) وهو شيخُه؛ يكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، وأنَّ المِزِّيَّ والذَّهبيَّ يجعلان هذا تعليقًا[ح١٤٢]، وقد أغفل هذا الحديثَ المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة٧/٢٥٩]، فعزاه: (التِّرمذيُّ[ت٣٦٩٩] والنَّسائيُّ[س٦/٢٣٦])، ولم يذكره من عند البخاريِّ تعليقًا؛ كعادته في أمثاله: أنَّه يجعله(١) تعليقًا(٢).

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عَمرُو بن عبد الله الهمْدانيُّ السَّبيعيُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو عبد الرَّحمن: اسمه عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعة السُّلَميُّ، لأبيه صحبةٌ) انتهى، وهو -كما قال الحافظ شرف الدين- عبدُ الله بن حَبِيب بن رُبَيِّعة -بضَمِّ الرَّاء؛ مُصغَّرٌ- أبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ -بضَمِّ السِّين، وفتح اللَّام- الإمامُ، مُقرِئ الكوفة، [وسيأتي في كلامي ما يشدُّ كلام الدِّمياطيِّ: (لأبيه صحبةٌ) بعد هذا قريبًا جدًّا](٣)، عن عُمَرَ وعثمانَ، وعنه: عاصمُ بن أبي النَّجود وأبو إسحاقَ، وأقرأ دهرًا، تُوُفِّيَ سنة ثلاثٍ وسبعين تقريبًا، أخرج له الجماعة(٤).

قوله في الحديث: (أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ): ظاهرٌ في سماعه من عثمان، وقد قال شعبةُ: (إنَّه لم يسمع من عثمان)(٥)، وقال أبو حاتم: (لا تثبت روايتُه عن عليٍّ، فقيل له: سمع من عثمان؟ قال: روى عنه ولا يذكر(٦) سماعًا)(٧)، وقد أخرج له البخاريُّ حديث: «خيركم مَن تعلَّم القرآن وعلَّمه»[ح٥٠٢٧]، والآخر: (أنَّ عثمان أشرف عليهم)، وقد عُلِم أنَّ البخاريَّ لا يكتفي بمجرَّد إمكان اللُّقيِّ، وأخرج النَّسائيُّ روايتَه عن عُمرَ رضي الله عنه[س٢/١٨٥]، وقد ثبت في «صحيح البخاريِّ»: أنَّه جلس للإقراء في خلافة عثمان رضي الله عنه[ح٥٠٢٧]، وروى حُسين الجعفيُّ عن مُحمَّد بن أبان، عن علقمة بن مرثد قال: تعلَّم أبو عبد الرَّحمن القرآن من عثمان، وعرض على عليٍّ رضي الله عنهما، وقال عاصم بن أبي النَّجود كلامًا معناه: أنَّ أبا عبد الرَّحمن قرأ على عليٍّ، وقال أبو عمرو الدَّانيُّ: (أخذ أبو عبد الرَّحمن القراءة عرضًا على عثمان،

(١) في (ب): (جعله).
(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٧/٢٥٩).
(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله لاحقًا: (أخرج له الجماعة).
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٠٨)، «الكاشف» (٢/٧٦).
(٥) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٠٦).
(٦) زيد في (ب): (له).
(٧) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٠٧).

وعليٍّ، وابن مسعود، وأُبيِّ بن كعب، وزيد بن ثابت)[التيسير٩]، وكلُّ هذا يعارض ما تَقَدَّم، والله أعلم(١).

وقولُ الدِّمياطيِّ: (لأبيه صحبةٌ) صحيحٌ، وهو حبيب بن رُبَيِّعة السُّلَميُّ، والدُ المقرئ، قال المِزِّيُّ: (له صحبة)[تهذيب الكمال٤٠٨/١٤]، وسيأتي، قاله الذَّهبيُّ(٢)، ثمَّ قال في حبيب أيضًا: (والد [أبي] عبد الرَّحمن السُّلَميِّ، قال ابنه: شهد أبي مع رسول الله ﷺ مشاهده(٣)). انتهى(٤).

قوله: (أَنْشُدُكُمْ) أي: أسألكم، وهو بفتح الهمزة، وضمِّ الشِّين، وكذا (وَلَا أَنْشُدُ) مثله.

قوله: (إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ...) إلى قوله: (فَصَدَّقُوهُ): قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (عند النَّسائيِّ[س٤٦/٦] وأبي داود الطَّيالسيِّ[المسند٨٢] من طريق الأحنف بن قيس: أنَّ ممَّن صدَّقه على ذلك عليٌّ، وطلحة، والزُّبير، وسعد بن أبي وقَّاص). انتهى[هدى٣٠٥].

قوله: (مَنْ حَفَرَ رُومَةَ...) الحديث: الذي نعرفُ أنَّه اشتراها ولم يحفرها، ولا يُعرف أنَّ عثمان حفرها إلَّا في حديث شعبة، والله أعلم، ويحتمل أنَّه لمَّا اشتراها؛ وسَّعها ونقَّاها بالحفر، وغير ذلك(٥)، فأطلق عليه: أنَّه حفرها، ثمَّ إنِّي رأيت ابن قُرْقُول قال ما لفظه: (وفي «الوقف»: «من حفر بئر رُوْمَة؛ فله الجنَّة»، فحفرتُها، قيل: وهو وَهَمٌ، وصوابه: من يشتري بئر رُوْمَة؛ فله الجنَّة، فاشتريتُها، ولم يحفرها هو رضي الله عنه). انتهى[مطالع٣٣٩/٢]، و(رُوْمَة) هذا: بضَمِّ الراء، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ ميم(٦) مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث؛ وهي بئر معروفة خارج المدينة المُشرَّفة، قال أبو بكر الحازميُّ في «المؤتلِف والمختلِف» في (أسماء الأماكن): (هذه البئر تُنسَب إلى رُوْمَة الغفاريِّ، وقال ابن منده أبو عبدالله: رُوْمَة صاحب بئر رُوْمَة، يقال: إنَّه أسلم)[الأماكن٥٧]، وفي «تجريد أسماء الصَّحابة» للذَّهبيِّ: الجزم بصحبته، ولم يحكِ فيه خلافًا(٧)، واشتراها عثمان بخمسة وثلاثين ألف درهم(٨)، والله أعلم، وقيل: بعشرين ألفًا(٩)، وقد ذكر رُوْمَة هذا الذهبيُّ في

---

(١) انظر «جامع التحصيل» (ص٢٠٨).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١١٧/١).

(٣) زيد في (ب): (كلها).

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (١١٨/١)، وانظر «الإصابة» (٣٠٦/١).

(٥) زيد في (ب): (انتهى)، ولعلَّه سبق قلمٍ.

(٦) (ميم): مثبت من (ت).

(٧) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١٨٦/١).

(٨) انظر «الأماكن» (ص٥٧)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٦١/٣).

(٩) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٧٤١/١).

«تجريده» في الصَّحابة كما تَقَدَّم، ورأيت في «تاريخ الإمام زين الدِّين بن حُسين المراغيِّ» ثمَّ المدنيِّ عن ابن النَّجَّار: (أنَّ عثمان ابتاعَ نصفها بمئة بَكْرةٍ، وأنَّه اشترى النِّصف الآخر منها بشيء يسير)[الدرة الثمينة١٠٨]، قال: (وذكر أبو عمر بن عبد البَرِّ: أنَّ عثمان اشترى نصفها باثني عشر ألف درهم، وأنَّه اشترى النِّصف الآخر بثمانية آلاف(١))، وذكر عن «مسند البغويِّ»: (أنَّه اشتراها بخمسة وثلاثين ألفًا)(٢)، ثمَّ قال: (قال المَطَريُّ: وقد خربت هذه البئر؛ يعني: بئر رومة، ونُقِضت حجارتها، وأُخِذت وانطمَّت، ولم يبق منها اليوم إلَّا أثرُها(٣))(٤)، قال الإمام زين الدِّين بن حسين: (وينبغي أن يُعلَم أنَّها جُدِّدت بعد ذلك، ورُفِع بناؤها عن الأرض نحو نصف قامة، ونُزِحت، فكثر ماؤها، ولله الحمدُ، أحياها كذلك القاضي شهابُ الدين أحمد بن مُحَمَّد بن المُحبِّ الطَّبريِّ، قاضي مكَّة المُشرَّفة رحمه الله في حدود الخمسين وسبع مئة).

قوله: (**مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ**): هم(٥) جيش تبوك، وقد اختُلِف في عددهم، وسيأتي في الغزوة إن شاء الله تعالى[قبل ح٤٤١٥]، وأذكر إن شاء الله تعالى في (مناقب عثمان) بكم جهَّزهم[قبل ح٣٦٩٥]، وقد جهَّزهم بتسع مئة بعيرٍ وخمسين بعيرًا وخمسين فرسًا، وفي كلام بعضهم: بألف بعير وسبعين فرسًا، ذكر هذا أبو عمر في «الاستيعاب»: (عن أسد بن موسى: حدَّثني أبو هلال الرَّاسبيُّ: حدَّثنا قتادة قال: حمل عثمانُ في جيش العسرة على ألف بعير وسبعين فرسًا) انتهى[الاستيعاب٥٤٥]، وأذكر في (مناقبه) أنَّه جهَّزهم بغير ذلك أيضًا مُطَوَّلًا إن شاء الله تعالى.

٣٤- بابٌ إِذَا قَالَ الوَاقِفُ: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ

٢٧٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَا بَنِي النَّجَّارِ؛ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ»، قَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تَقَدَّم أنَّه ابنُ سعيد، أبو عبيدة الحافظ، وتَقَدَّم قريبًا وبعيدًا بترجمة[ح٢١٣]، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو التَّيَّاحِ**) ضبطًا قريبًا، وأنَّه يزيدُ بن حُمَيد[ح٢٧٧١]، والله أعلم(٦). [١/٣٥٠ب]

(١) زيد في (ب): (درهم)، وانظر «الاستيعاب» (ص٥٤٥).

(٢) «معجم الصحابة» (١/٢٩٤) من طريق بشير بن بشير الأسلمي عن أبيه.

(٣) «التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة» (ص١٥٩).

(٤) «تحقيق النصرة» (ق١٠٦)، وذكر في هذا الموضع كلام البغوي والمطريِّ.

(٥) في (ب): (هي).

(٦) (بن حُمَيد، والله أعلم): سقط من (ب).

قوله: (ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ): تَقَدَّم الكلام عليهما، وكذا على قولهم: (لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ)[ح٤٢٨].

٣٥- بابُ قَولِ اللهِ عَزَّجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾... إِلَى قَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦-١٠٨]

﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾: وَاحِدُهُمَا: أَوْلَى، وَمِنْهُ: أَوْلَى بِهِ: أَحَقُّ بِهِ، ﴿عُثِرَ﴾ [المائدة: ١٠٧]: ظُهِرَ، ﴿أَعۡثَرۡنَا﴾ [الكهف: ٢١]: أَظْهَرْنَا.

قوله: (﴿عُثِرَ﴾ [المائدة: ١٠٧]): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (ظُهِرَ[1]) تفسيره.

٢٧٨٠- وَقَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي القَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَّاءٍ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرِكَتِهِ؛ فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا مِنْ ذَهَبٍ، فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وُجِدَ الجَامُ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا: ابْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيٍّ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، فَحَلَفَا لَشَهَادَتُهما أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَإِنَّ الجَامَ لِصَاحِبِهِمْ، قَالَ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المائدة: ١٠٦].

قوله: (وَقَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وأنَّ قول البخاريِّ: (قال لي فلان)، وكذا: (قال فلان) وفلان[2] شيخه؛ أنَّه يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كذا قالوه[3] ابنُ الصَّلاح وغيرُه، وأنَّ المِزِّيَّ وكذا الذَّهبيُّ يجعلان هذين تعليقًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

وقد ذكر الدِّمياطيُّ تجاه هذا: (رواه أبو داود في «القضايا» عن الحسنِ بن عليٍّ[د٣٦٠٦]، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير» عن سفيان بن وكيع[ت٣٠٦٠]؛ جميعًا عن يحيى بن آدم عن يحيى بن زكريَّاء ابن أبي زائدة به، وقال التِّرمذيُّ: غريبٌ، ومُحمَّد بن أبي القاسم الطَّويلُ، ويقال فيه: الأسديُّ[4]، قال فيه ابنُ المَدينيِّ: لا أعرفه، وقال ابنُ طاهر: ليس لمُحمَّد ولا لعبد الملك في «صحيح البخاريِّ» غيرُ هذا الحديث[رجال الصحيحين٢/٤٦٤]، وحكى الحُميديُّ عنِ ابن المَدينيِّ أنَّه قال فيه: حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلَّا بهذا الإسناد) انتهى،

(١) هكذا في النُّسخ و(ق)، وفي هامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ: (أُظْهِرَ).

(٢) (وفلان): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (وقاله).

(٤) لم أقف على مَن ذكر في ترجمته أنَّه أسديٌّ، والأسديُّ هو محمَّد بن القاسم، انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٠٤).

ومُحَمَّد بن أبي القاسم ليس مِن شرطه، ولا رقموا عليه: (خ)، بل قالوا: علَّق له، ورقموا عليه: (خت) يعنون: أخرج له تعليقًا، وقد أخرج لمُحَمَّد أبو داود والتِّرمذيُّ، وقد وُثِّق(١)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[١٤/٤]، وقد راجعتُ هذا الحديث من «أطراف المِزِّيِّ»، فوجدته طرَّفه من «البخاريِّ»، ثمَّ ذكر كلامًا مقتضاه أن يكون في «البخاريِّ» ولم أرَه فيه؛ وهو: (قال عليٌّ -يعني: ابن المَدينيِ-: لا أعرف مُحَمَّد بن أبي القاسم، وقال عليٌّ: وهو حديثٌ حسنٌ). انتهى[تحفة٤/٤٢٥]، هذا القدر لم أرَه في أصلنا، ولا في أصلنا الدِّمشقيِّ، والله أعلم.

قوله: (خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ): هذا (الرَّجل): هو بُديل بن أبي مريم، كذا في «جامع التِّرمذيِّ»[ت٣٠٥٩]، قال شيخنا: (وفي «تفسير مقاتل»: بُدَيل بن أبي ماوية(٢)) إلى أن قال: (وقال ابن ماكولا[الإكمال١/٢٦٤]: بُزَيل) انتهى[التوضيح١٧/٣٠٧]، قال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (بُدَيل بن مارية مولى عمرو بن العاصي، روى عنه: ابنُ عبَّاس والمطَّلبُ بن أبي وداعة قصَّةَ الجام لمَّا سافر هو وتميمٌ الدَّاريُّ، وَكذا قال ابنُ منده وأبو نُعَيم(٣)، وإنَّما هو بُزَيل). انتهى[التجريد١/٤٥]، وما قاله ابن ماكولا موافقٌ، بخلاف كلام الذَّهبيِّ(٤)، ولفظ ابن ماكولا: («بُزيل»؛ بضَمِّ الباء؛ فهو بُزيل بن أبي مارية، مولى العاصي بن وائل السَّهميِّ، صاحبُ الجام، وهو الذي مات في السَّفر وأوصى إلى تميم الدَّاريِّ وعَدِيِّ بن بدَّاء). انتهى[الإكمال١/٢٦٤]، وذكر ذلك كذلك بعضُ الحُفَّاظ العصريِّين وضبط: (بديلًا) بالباء والدَّال، وهذا معروفٌ، وضبط: (نُزَيلًا) بضَمِّ النُّون(٥)، وفتح الزَّاي، بعدها ياءٌ آخر الحروف، ثمَّ لام، هذا هو المعروف، وفي كثيرٍ مِن الرِّوايات: [(بريل) بموحَّدة ثمَّ راء، وفي بعضها]: (بُدَيل)، فذكر ضبطَه بالموحَّدة، والدَّال المهملة، ثمَّ قال: (وعند التِّرمذيِّ والطَّبريِّ: «ابن أبي مريم»[ت٣٠٥٩]، وللطَّبريِّ في رواية أخرى: «ابن أبي مارية»(٦)) انتهى[هدى٣٠٥]، وما ضبطه في (بُزَيل) من أنَّه بضَمِّ النُّون وفتح الزَّاي مخالفٌ لما قاله ابن ماكولا، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٠٥).

(٢) في المطبوع من «التوضيح» و«تفسير مقاتل» (١/٣٢٧): (مارية).

(٣) «معرفة الصحابة» لابن منده (١/٢٨٢)، «معرفة الصحابة» لأبي نُعيم (١/٤٢٤).

(٤) أي: فيما نقله عن ابنِ مَنْدَه وأبي نُعَيم، أمَّا الذهبيُّ؛ فذكره في (بُدَيل)، ثمَّ رجَّح أنَّه بزيل -بالزاي- موافقًا لابن ماكولا، كما سبق بنصِّه.

(٥) في (ب): (بالنون المضمومة).

(٦) «جامع البيان» (٣/٣٠٩٩).

قوله: (مَعَ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ): قال الذَّهبيُّ في «تجريده» ما لفظه: (تميم بن أوس بن خارجة بن سويد، ويقال: سواد، أبو رقيَّة الدَّاريُّ[1]، [أسلم سنة تسع، وسكن المدينة، ثم انتقل إلى][2] دمشق، فأمَّا تميمٌ الدَّاريُّ المذكور في قصَّة الجام؛ فذاك نصرانيٌّ من أهل دارين، قاله مقاتل بن حَيَّان). انتهى[3]، وفي هذا نظر، والذي يظهر أنَّهما واحد؛ إذ في «التِّرمذيِّ» قصَّة الجام، وفيه: (فلمَّا أسلمتُ بعدَ قدوم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة...)، استغربه التِّرمذيُّ، وقال[4]: (ليس[5] إسنادُه[6] بصحيح)[ت٣٠٥٩]، ثمَّ ذكره من حديث ابن عبَّاس مختصرًا، وقال في آخره: (حسن غريب)[ت٣٠٦٠]، وفي «تفسير مقاتل»[7] في القصَّة: (فاعترف تميم بالخيانة[8]، فقال له عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «ويحك يا تميم! أسلم؛ يتجاوزِ الله عنك ما كان في شركك»، فأسلم، وحسن إسلامه، ومات عديُّ بن بدَّاء نصرانيًّا). انتهى.

و(الدَّاريُّ): منسوب إلى جدِّه الدَّار، وقيل غيرُ ذلك، ويقال فيه: تميمٌ الدَّيريُّ، وهذه النِّسبة إلى دَيْرٍ كان يتعبَّد فيه قبل الإسلام[9]، أسلم سنة تسع، وقيل في (الدَّيريِّ): إنَّه نسبةٌ إلى قبيلة، وهو بعيدٌ شاذٌّ، مِن أعظم مناقب تميم -وهي أعظمها- أنَّه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ روى عنه قصَّة الجسَّاسة والدَّجَّال في «مسلم»[10][م٢٩٤٢]،

---

(١) إلى هنا الكلام في مطبوع «تجريد أسماء الصحابة» (٥٨/١).

(٢) ما بين معقوفين مستفاد من «تاج العروس» مادة (دور)، وفي هامش (ق): (أسلم سنة تسع، وتُوُفِّيَ سنة أربعين)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢٦/٤)، «الإصابة» (١٨٣/١).

(٣) الكلام بتمامه في «تاج العروس» مادة (دور) وهامش (ق)، وبنحوه في «الإصابة» (١٨٤/١) معزوًّا للذهبيِّ، وتقدَّم محل انتهاء كلام الذهبيِّ في مطبوع «التجريد»، لكن قال في «تاج العروس» بعد نقله: (كذا وجدتُ في هامش «التجريد» للذهبيِّ).

(٤) في (أ): (وليس)، وهو سبق قلم، وسقط (قال) من (ب).

(٥) زيد في (ب): (له).

(٦) في النُّسخ: (إسناد)، والمثبت من مصدره.

(٧) في النسخ: (وفي «كتاب النحَّاس»)، ولعلَّه وهمٌ من المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ؛ سببه ما جاء في «التوضيح» (٣٠٧/١٧-٣٠٨): (في «تفسير مقاتل»: خرج بديل بن أبي مارية -وفي «كتاب النَّحَّاس»: بريل، وقال ابن ماكولا: بالزاي...- مسافرًا في البحر إلى النجاشيِّ...) فذكر القصَّة، وفي آخرها: (وفيه: فقام عَمرُو بن العاصي والمطَّلبُ بنُ أبي وداعة السهميَّان فحلفا، فاعترف تميمٌ بالخيانة...)، فالكلام في «تفسير مقاتل» (٣٢٩/١)، لا في «كتاب النَّحَّاس».

(٨) في (ب): (بالجناية).

(٩) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤٤٢/٢)، «توضيح المشتبه» (١٠/٤).

(١٠) انظر «الإصابة» (١٨٣/١).

وهو من باب رواية الأكابر عن الأصاغر، وكذلك عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ روى عن مُجزِّز المُدْلجيِّ قصَّتَه مع أسامة ووالده زيد بن حارثة[١]، ومرَّ بي في «مسند أحمد» روايته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن امرأة، والله أعلم.

قوله: (وَعَدِيِّ بْنِ بَدَّاءٍ): هو بفتح الموحَّدة، وتشديد الدَّال المهملة، وبالمدِّ، مصروفٌ، وغير مصروف في نسخة، قال الذَّهبيُّ في «تجريد أسماء الصَّحابة» -وقد ضبَّب عليه، فذِكرُه في الصَّحابة غلطٌ عنده- ما لفظه: (عديُّ بن بَدَّاء مذكورٌ في تفسير: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] في «جامع التِّرمذيِّ»[ت٣٠٥٩]، والصَّحيح: أنَّ عَدِيًّا نصرانيٌّ لم يبلُغْنَا إسلامُه). انتهى[التجريد١/٣٧٦]، وهذا موافقٌ لما قدَّمتُه لك عن مقاتل[٢] أعلاه[٣]: أنَّ عَدِيًّا مات نصرانيًّا[٤].

وقولُه: (مذكورٌ) إلى آخره: هو كذلك مذكورٌ في «البخاريِّ»، والله أعلم.

قوله: (فَمَاتَ السَّهْمِيُّ): تَقَدَّم قريبًا اسمُه والاختلاف فيه؛ فانظره.

قوله: (فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ): (الجام) بالجيم: إناءٌ يُشرَب فيه، وهو عربيٌّ، وقيل: هو[٥] جمع (جامة). انتهى[٦].

تنبيهٌ: كان هذا الجام من فضَّة -كما هنا- زنتُه ثلاثُ مئة مثقال، منقوشٌ، مُموَّهٌ بالذَّهب[٧].

قوله: (مُخَوَّصًا مِنْ ذَهَبٍ): (المُخَوَّص) بضَمِّ الميم، ثمَّ خاء مفتوحة معجمة، ثمَّ واو مُشدَّدة مفتوحة، ثمَّ صاد مهملة: الذي صُنِعت [له] من الذَّهب صفائحُ مثل الخوص، قال ابن قُرْقُول بعد أن ذكر أنَّه الذي صُنِعت له من الذَّهب صفائح مثل الخوص: (قلت: وعندي أنَّ المُخَوَّص مِن الجام: هو المُطرَّق...) إلى أن قال: (وعند القابسيِّ في حديث الجام: «مُخَوَّضٌ بالذَّهب»؛ بالضَّاد المعجمة، قال أبو الفضل: وهو بعيد، قلت: ويُخرَّج على أنَّه مغسولٌ بالذَّهب، أي: خُوِّض بالذَّهب حتَّى انصبغ فيه، [إمَّا جميعُه]، وإمَّا باطنُه) انتهى[مطالع٢/٤٨٢].

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٣٥٥٥) ومسلمٌ (١٤٥٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) في النسخ: (النَّحَّاس)، والكلام المذكور سابقًا هو في «تفسير مقاتل»، لا في «كتاب النحَّاس» كما قدَّمنا.

(٣) (أعلاه) سقط من (ب).

(٤) انظر «الإصابة» (٣/٤٦٧).

(٥) (هو): سقط من (ب).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٣٦).

(٧) انظر «التوضيح» (١٧/٣٠٨).

قوله: (**فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ**): هذان (الرَّجلان) هما: عمرو بن العاصي والمطَّلب بن أبي وداعة، كذا ذكرهما شيخنا(١)، أمَّا عمرو؛ فهو في «التِّرمذيِّ»[ت٣٠٥٩]، وأمَّا المطَّلب؛ فإنَّه ذكره شيخنا ضمن كلام، والظَّاهر من كلامِه أنَّه في «تفسير مقاتل»(٢)، والله أعلم، وقال بعض الحُفَّاظ المصريِّين: (هما عمرو بن العاصي رواه الطَّبريُّ(٣) من حديث تميم(٤)، والآخر المطَّلب بن أبي وداعة السَّهميَّان رواه عبد الغنيِّ بن سعيد)[هدى٣٠٥].

[١/٣٥١أ] قوله: (**وَإِنَّ الجَامَ**): هو بكسر همزة (إنَّ)/.

٣٦- بابُ قَضَاءِ الوَصِيِّ دُيُونَ المَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الوَرَثَةِ

٢٧٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ أَوِ الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْهُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّ أَبَاهُ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ سِتَّ بَنَاتٍ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا، فَلَمَّا حَضَرَ جِدَادُ النَّخْلِ أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ، قَالَ: «اذْهَبْ فَبَيْدِرْ كُلَّ تَمْرٍ عَلَى نَاحِيَةٍ»، فَفَعَلْتُ ثُمَّ دَعَوْتُهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ أُغْرُوا بِي تِلْكَ السَّاعَةَ، فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ أَطَافَ حَوْلَ أَعْظَمِهَا بَيْدَرًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ أَصْحَابَكَ»، فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَدَّى اللهُ أَمَانَةَ وَالِدِي، وَأَنَا وَاللهِ؛ رَاضٍ أَنْ يُؤَدِّيَ اللهُ أَمَانَةَ وَالِدِي وَلَا أَرْجِعَ إِلَى أَخَوَاتِي بِتَمْرَةٍ، فَسَلِمَ وَاللهِ البَيَادِرُ كُلُّهَا، حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى البَيْدَرِ الَّذِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً وَاحِدَةً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: أُغْرُوا بِي؛ يَعْنِي: هِيجُوا بِي، ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤].

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ أَوِ الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْهُ**): أمَّا (مُحمَّد بن سابق) فهو كوفيٌّ، نزل بغداد، كنيته أبو جعفر، ويقال: أبو سعيد، مولى بني تميم، عن مالك بن مِغْوَل، ومِسْعَر، وإسرائيلَ، وإبراهيمَ بنِ طَهمان، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ على الشَّكِّ في هذا المكان، وقد روى عنه من غير

(١) انظر «التوضيح» (٣٠٨/١٧).

(٢) في النسخ: (في «كتاب النحاس»)، والكلام المذكور سابقًا هو في «تفسير مقاتل»، لا في «كتاب النحَّاس» كما قدَّمنا.

(٣) في النسخ: (الطبراني)، والمثبت من مصدره، وهو الصواب.

(٤) انظر «جامع البيان» (٣٠٩٩/٤).

شكٍّ في كتاب «الأدب المُفْرَد»، وروى أيضًا في «الصَّحيح» عن الحسن بن الصَّبَّاح، كما سيأتي قريبًا جدًّا[ح٢٧٨٢]، وعن الحسن بن إسحاق المروزيِّ[ح٤١٨٩] ومُحَمَّد بن عبد الله[ح٦٩٠٨/م] عنه، وعنه أيضًا: أبو بكر ابنُ أبي شيبة، وابنُ نُمَير، وأبو بكر الصَّغانيُّ، وخلقٌ، وثَّقه العِجْليُّ(١)، وروى أحمدُ ابن أبي خيثمة وغيرُه عنِ ابنِ مَعِين: (ضعيفٌ)(٢)، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقةٌ، وليس ممَّن يُوصَف بالضَّبط)، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (لا بأس به)، قال مُطيَّن: (تُوُفِّيَ سنة «٢١٣هـ»)(٣)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»(٤).

وأمَّا (الفضل بن يعقوب) فجدُّه يقال له: إبراهيم، وكنية الفضل أبو العبَّاس، بغداديٌّ رُخَاميٌّ، عن أبي النَّضر هاشم بن القاسم، والحسن بن مُحَمَّد بن أَعْيَن، وأبي قتادة الحرَّانيِّ، والهيثمِ بنِ جَميل، وطبقتِهم، وعنه: البُخاريُّ، وابنُ ماجه، وأبو حاتم، وابنُ صاعد، وعبدُ الرَّحمن بن أبي حاتم، وآخرون، قال أبو حاتم: (صدوقٌ)[الجرح٧/٧٠]، وقال الدَّارقطنيُّ: (ثقةٌ حافظٌ)، قال ابن مَخْلَد: (تُوُفِّيَ في جمادى الأولى سنة «٢٥٨هـ»)(٥)، أخرج له مِن الأئمَّة مَن أخذ عنه منهم(٦).

قوله: (قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الشين المعجمة، وأنَّه عامرُ بن شَراحيل.

قوله: (يَوْمَ أُحُدٍ): تَقَدَّم متى كانت أُحُد[ح١٣٥١]، وسيجيء في (غزوة أُحُد)[قبل ح٤٠٤١]، وكذا تَقَدَّم (وَتَرَكَ سِتَّ بَنَاتٍ)، وأنَّ الرِّوايات كلَّها داخلةٌ في رواية: [(تسع بنات)، وليس في رواية](٧) القليل ما ينفي الكثير، وهو مِن باب مفهوم العدد[ح٢٠٩٧ و٢٣٠٩]، وكذا تَقَدَّم أنَّ (دَينهُ) كان ثلاثين وَسْقًا[ح٢٣٩٦]، وتَقَدَّم أنَّ الوَسْق؛ بفتح الواو وكسرها: ستُّون صاعًا، وقد ذكرت فيه فيما مضى حديثين في (الوَسْق)[ح١٤٠٥].

قوله: (جِدَادُ): هو بفتح الجيم وكسرها: الصِّرام؛ وهو قطع ثمرها.

---

(١) انظر «معرفة الثقات» (٢/٢٣٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/٢٨٣)، «تاريخ بغداد» (٥/٣٤٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/٣٤٠).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/٥٥٥) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٣٣)، «تذهيب التهذيب» (٨/١٠٦).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٦٦).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٦١).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (**أُغْرُوا بِي تِلْكَ السَّاعَةَ**): (أُغرُوا) بضَمِّ الهمزة: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ ومعناه: أُولِعُوا بي مُستضعفِين لي، ولا يقال: (أُغْرِيَ بي) إلَّا في مثل هذا، ويقال: غَرِي به وأغريته به: سلَّطتُه عليه[1]، وفي بعض النُّسخ ما لفظه: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: أُغْرُوا بِي؛ يَعْنِي: هِيجُوا بِي**، ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤]) انتهى[2].

قوله: (**وَلَا أَرْجِعَ**): مَنْصوبٌ معطوف على (**أَنْ يُؤَدِّيَ**).

قوله: (**حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ**): (إنِّي): بكسر الهمزة[3]، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً**): (تمرةً): مَنْصوبٌ مُنوَّن، و(**وَاحِدَةً**) مثله: صفة لـ(تمرة)، و(تمرةً): تمييز.

❋ ❋ ❋

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١٤٣/٥).

(٢) هو ثابت في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٣) في «اليونينيَّة»: (أنِّي)، وفي هامشها: (هكذا همزة «أني» في «اليونينيَّة»).

الفهرس

❋❋❋